الحركة السياسية السودانية

و الصراع المصري البريطاني بشأن السودان

1936 - 1953



الدكتور
فيصل عبدالرحمن علي طه

الحركة السياسية السودانية
والصراع المصري - البريطاني بشأن السودان
1936 - 1953

الحركة السياسية السودانية

والصراع المصري - البريطاني بشأن السودان

1953 - 1936

المؤلف

د. فيصل عبدالرحمن علي طه

الطبعة الرابعة 2020

ISBN: 978-9953-0-5193-2

Email: ftaha39@gmail.com

الحـركـة السـياسـية السـودانية

والصراع المصري - البريطاني بشأن السودان

1936 - 1953

دكتــــور

فيصل عبدالرحمن علي طه

الطبعة الرابعة

2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي

عليه رحمة الله

ورضوانه

«إنني لن أدخل في تكهنات حول مستقبل السودان عدا القول بأن التاريخ لا يقف ساكناً. إن أي إمرىء يزعم أن بمقدوره التكهن بمستقبل السودان لا بد أن يكون نبياً أو غبياً. إنني أعلم أنني لست نبياً وآمل ألا أكون غبياً. إن قصارى ما تستطيع أي حكومة أو أمة فعله حيال المستقبل الذي هو بيد الله، هو أن تهيئ نفسها ذهنياً ومادياً ومعنوياً لأي شيء يمكن أن يحدث. وكالسفينة المبحرة في رحلة طويلة، فإن عليها أن تعد نفسها لمواجهة أي رياح قد تهب عليها».

دوقلاس نيوبولد

17 يناير 1944

«إن الاختلاف في وجهات النظر أمر طبيعي، وإن دل على شيء فإنما يدل على حيوية الأمة وتشبعها بروح الخدمة العامة . ولكن المطالب القومية في بلد ناشئ لا تحتمل هذه الاختلافات خصوصاً ما قام منها على مجرد التشيع. فنحن نحتاج اليوم إلى جبهة متحدة لا إلى أحزاب متعددة... يجب أن نكون سودانيين نفخر بسودانيتنا ونغذي بروحها أبنائنا وبناتنا . وما دامت الأمم تتكتل لما بعد هذه الحرب فلا أقل من أن نتناسى لا أحزابنا وشيعنا فقط، ولكن قبائلنا أيضاً . وكفانا ما قضيناه من زمن طويل نمجد فيه التشيع والقبلية ونشيد بذكرهما، ونصطلي بنار التفرقة بسببهما. فلا خير في بلد مفكك الأوصال ، ولا خير في شعب لا يعمل لوحدته» .

إبراهيم احمد

الخطاب الرئاسي في ختام الدورة

السابعة لمؤتمر الخريجين : *27 نوفمبر 1944*

مقدمة

الحمـــد للـــه رب العالمين والصلاة والســلام علـــى ســــيدنا محمد وســائر الأنبياء والمرسلين، وبعد ..

إبـــان الفترة محل البحث في هذا الكتاب، كان الســـودان يحكم ثنائياً من قبل مصر وبريطانيـــا بمقتضى اتفـــاق أبرمتاه في 19 يناير 1899 . ومنـــذ بداية عهد الحكم الثنائي احتدم الجدل بين طرفيه حول مركز السودان القانوني مما استتبع خلافاً آخر بينهما إزاء ما ســيؤول إليه أمره مستقبلاً . فبريطانيا كانت تدفع بأن اتفاق سنة 1899 أقام سيادة بريطانية - مصرية مشـــتركة على الســـودان . وعملاً بتوصيات لورد ملنر في ســـنة 1920 انتهجت سياســـة ترمي لأن يتطور الســـودان مســـتقلاً عن مصر وأن يكون لأهله عندما يبلغون مرتبة الحكم الذاتي الكامل حق تقرير المصير.

وأما حكومات مصر في العهد الملكي فقد كان من رأيها أنه طبقاً لاتفاق ســـنة 1899 فإن بريطانيا تشارك في إدارة السودان فقط لأن السيادة عليه تعود لمصر وحدها استناداً إلى فتح محمد علي باشا للسودان في سنة 1820 . وكانت تلك الحكومات تقبل بأن يمنح الســـودان حكماً ذاتياً داخلياً في إطار التاج المصري . غير أنها كانت تعتقد أن حق تقرير المصير لا يرد على حالة السودان لأن مصر والسودان بلد واحد .

وقد انقسمت الحركة السياسية السودانية المعاصرة منذ نشأتها في صدر العشرينيات مـــن هذا القرن حـــول رؤى دولتي الحكم الثنـــائي تأييداً أو معارضـــة إلى تيارين : تيار استقلالي وآخر اتحادي. وفي ظل هذه الظروف كان من الطبيعي أن يتهم كل تيار الآخر بالعمالة لأحد طرفي الحكم الثنائي .

دعا التيار الاســـتقلالي إلى استقلال الســـودان التام عن كل من مصر وبريطانيا تحت شعار «السودان للسودانيين» وتعاون مع إدارة السودان البريطانية من خلال مؤسسات التطور الدستوري وصولاً إلى الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير. واتجه التيار الاتحادي نحو مصر ودعا للارتباط بها عبر شعار «وحدة وادي النيل». غير أن الجماعات والأحزاب التي كان يضمها هذا التيار كانت تدعو لأنماط مختلفة من الوحدة أو الاتحاد تتراوح بين

الانصهار التام والاتحاد الكنفدرالي. ولم تفلح إطلاقاً في بلورة رؤية متجانسة للاتحاد أو الوحدة التي تنشدها مع مصر. وعندما خيّر الشعب السوداني في مصيره بموجب اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 آثر التيار الاتحادي خيار الاستقلال التام على خيار الارتباط مع مصر .

لقد حملني على إعداد هذا الكتاب أمران : الأمر الأول هو أن الكثير مما كتب عن تاريخ السودان المعاصر لا يعكس وجهة نظر التيار الاستقلالي بالقدر الكافي، هذا إن لم يعمد إلى تشويهها لتبرير أو فرض قناعات مسبقة . فمع توافر المصادر الأولية لتاريخ الفترة التي يتناولها هذا الكتاب، إلا أننا لا نزال نطالع من وقت لآخر مقولات تضع حزب الأمة في موقع العداء الثابت لمصر أو تذهب إلى أن بريطانيا غررت بطائفة الأنصار وجعلتها تقف موقفاً مناوئاً لوحدة وادي النيل أو إلى أن حزب الأمة ارتبط بالإنجليز على حساب المصالح المشتركة مع مصر وإلى غير ذلك من المقولات التي تفتقر إلى الدعم من الحقائق.

فمن غير المنكور أن طائفة الأنصار تحمّل الحكومة التي كانت تقوم بالأمر في مصر في نهاية القرن الماضي وزر جلب بريطانيا إلى السودان والقضاء في سنة 1898 على الدولة المستقلة التي أقامتها الثورة المهدية في السودان في سنة 1885. ومن غير المنكور أيضاً أن حزب الأمة كان يعارض فكرة وحدة وادي النيل القائمة على حق الفتح أو الوحدة السيادية التي كانت حكومات مصر في العهد الملكي تسعى لتحقيقها. ولكن ليس صحيحاً على الإطلاق القول بأن حزب الأمة يحمل عداءً مقيماً لمصر، أو أنه غير مدرك للمصالح المشتركة أو الأواصر التي تربط الشعبين المصري والسوداني مما يحتم الارتباط الوثيق بين البلدين .

فالذين أسسوا حزب الأمة في فبراير 1945 كانوا في طليعة الذين صاغوا وباركوا ورفعوا في 3 إبريل 1942 إلى الحاكم العام مطالب الخريجين حيث أكدوا في صدرها ما يشار إليه في أدبيات العلاقات المصرية - السودانية المعاصرة بخصوصية العلاقة بين البلدين. إذ دعا البند الأول من تلك المطالب إلى منح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل التعبير عنه في حرية تامة. كما تكفل للسودان الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني.

وعندما اتفقت الأحزاب السودانية في 3 اكتوبر 1945 على مطالب السودان القومية اســتعداداً لحلول الأجل الأول لإعادة النظر في معاهدة سنة 1936، لم يشذ حزب الأمة عن إجماع تلك الأحزاب على حتمية الاتحاد مع مصر، فقد وافق على مبدأ الاتحاد، غير أنــه كان يرى أن نــوع الاتحاد لا يمكن تحديده قبل أن يحصل الســودانيون على مركز مســتقل يمكنهم من التفاوض والاتفاق مع مصر على أساس من الندية والتكافؤ. وسيرد عند الحديث عن مفاوضات أحمد نجيب الهلالي مع الاستقلاليين في مايو ويونيو 1952 أن الجانب الاســتقلالي أبلغ الهلالي أنه إذا وافقت مصر على أن يُستفتى السودانيون في مصيرهم وترتب على ذلك اختيار الاستقلال، فإن السودان سيدخل مباشرة في مفاوضات مع مصر لإقرار نوع الاتحاد الذي يربط البلدين كما اقترح في الوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب السودانية في 3 أكتوبر 1945 .

ولربما يكون محجوباً عن الكثيرين أن حزب الأمة وتحت إشراف المغفور له الســيد عبدالرحمن المهدي شــخصياً أدار في عــام 1958 مفاوضات سرية مع الحكومة المصرية عبر ســفيرها في الخرطوم آنذاك اللواء محمود سيف اليزل خليفة بغرض إعداد مشروع اتفاقيــة عمرانية عســكرية لوادي النيــل. وكان حلقة الوصل بين حزب الأمة والســفير المصري في هذا الشأن هو المرحوم عبد الفتاح المغربي عضو مجلس السيادة. وقد تضمن المشروع الذي جرى إعداده ثلاثة بنود رئيسة وهي مياه النيل، والهجرة، والدفاع المشترك في حالــة اعتداء دولة غــير عربية على أحد البلدين، وكاد المــشروع أن يعلن للملأ لولا الانقلاب العسكري الذي حدث في السودان في صبيحة 17 نوفمبر 1958 .

إن الذيــن أسرفوا في الحديث عما وصفوه بعداء حزب الأمة لمصر إبان العهد الملكي تغافلــوا عــن توضيح نهــج حكومات ذلك العهد تجــاه حزب الأمة . فــلا خفاء في أنه باستثناء حكومة أحمد نجيب الهلالي التي تولت الحكم في مارس 1952 وحكومة حسين سري التــي خلفتها في أول يوليو 1952، كانت كل حكومات العهد الملكي الأخرى ترفض التعامل مع حزب الأمة أو حتى الاســتماع لوجهة نظره بشأن مصير السودان وذلك من منطلق أنه داعية انفصال .

ولا جـدال في أنه لـولا التحول المهم الـذي أحدثته حكومة ثـورة 23 يوليو 1952 في السياسـة المصرية إزاء السـودان لما تخطت المفاوضات المصريـة - البريطانية عقبة السـودان. فقد قبلت حكومة الثورة بالفصل بين مسـألتي السودان والجلاء عن مصر، وأسـقطت المطالبة بالسيادة على السـودان، واعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصـيره، وذلك إما باختيار الاسـتقلال التام أو الارتباط مع مـصر. كما وافقت على أن يكون مشروع قانـون الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعيـه التشريعية ورفعته حكومة السـودان إلى دولتي الحكـم الثنائي في 8 مايو 1952 أساسـاً لمفاوضاتهـا مع الاحزاب السـودانية الشـمالية ومع الحكومة البريطانية بعد تعديله لاسـتخلاص كافة سلطات الحكـم الذاتي للسـودانيين وحدهم. وهكذا عندما بـدأت في نوفمبر 1952 المفاوضات المصرية – البريطانية بشأن السودان، كانت حكومة ثورة 23 يوليو تقف موقف المطالب بما أجمعت عليه الأحزاب السودانية الشمالية.

وأما الأمر الثاني الذي حملني على إعداد هذا الكتاب فهو إلقاء مزيد من الضوء على العلاقات السودانية - المصرية خلال الفترة محل البحث. ولا أفعل ذلك من قبيل نبش الماضي أو إثارة الحساسـيات القديمة وإنما لقناعتي بأن التحرر من إرث الماضي لا يكون بغضّ الطرف عنه أو إسـدال السـتار عليه وإنما بكتابته بحيدة وموضوعية لاستخلاص الدروس والعبر التي أحسـب أنها قد تسـاعد وبمنأى عن مشـاعر الحب والكراهية في صياغة مبادئ وأسـس ثابتة للعلاقات السودانية – المصرية تقوى على مواجهة بعض ما سيحمله القرن الحادي والعشرين من تحديات ومتغيرات إقليمية ودولية. فمما يحز في النفس كثيراً أن العلاقات السـودانية – المصرية لا تخرج من أزمة إلا وتتردى في أخرى. هذا بالرغم من أن الحديث لا يكاد ينقطع عن أزلية العلاقات وخصوصيتها.

لقد عولت في إعداد هذا الكتاب بالدرجة الأولى على مصادر أولية مصرية وبريطانية. فبعد إبرام اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في عام 1953 أصدرت الحكومة المصرية كتاباً أصبح يعرف بالكتاب الأخضر ضمنته الوثائق الرسمية المتعلقة بمسألة السودان من فبراير 1841 إلى فبراير 1953. وشملت هذه الوثائق الفرمانات السلطانية، والاتفاقات، والكتب المتبادلة مع الحكومة البريطانية، ومحاضر ما أُجري معها من مفاوضات بشأن السودان .

وفي لنــدن اطلعت بــدار الوثائق Public Record Office على مراســلات وتقارير ومحاضر وزارة الخارجية البريطانية المتصلة بتطورات قضية السودان . وسيرد بيان ذلك تفصيلاً ضمن مراجع الكتاب .

وأفــدت كثـيراً من بعض الأوراق الخاصــة التي تركها والدي المرحــوم عبد الرحمن علي طه المتعلقة بمفاوضات وفد الاســتقلاليين مع حكومة أحمد نجيب الهلالي في مايو ويونيــو 1952، وبالمراســلات التي تبودلت في ابريل ومايو 1953 بشــأن تنفيذ اتفاقية الجنتلمان التي أبرمها حزب الأمة مع الحكومة المصرية في 29 أكتوبر 1952 .

وأتاحــت لي مطالعة صحف الأهرام والمصري والنيل وصوت الســودان والســودان الجديــد والــرأي العام الوقوف على معلومات قيمة بشــأن مؤتمــر الخريجين والاطلاع على دســاتير الأحزاب، ووثائقها التأسيســية، وبياناتها، ومقررات مؤتمراتها، وما يدلي به زعماؤها من تصريحات، وما يلقون من خطب .

لقد توخيت في ترتيب مادة هذا الكتاب التسلسل الزمني حتى لا يختلط الأمر على القــارئ لطول الفترة التي يعالجها الكتاب وتداخل أحداثها . وقد يعاب عليّ الإيغال في التفاصيــل ولكني أبادر بالقول إنني تعمدت ذلك، فالتفاصيل تعين على رؤية الأحداث في سياقها والحكم عليها بظروف زمانها، وهذا فضلاً عن انها تساعد في تجنب الانتقائية التــي جنح لها كثيرون من كتاب تاريخ الســودان المعاصر مما أوقــع بعضهم في دائرة التزييف.

وأخيراً أود أن أعبّر عن تقديري للتعاون الذي لقيته من العاملين بكل من دار الوثائق بلندن، وقســم الدوريات بدار الكتب الوطنية بأبوظبي، وإدارة الدوريات بدار الكتب القومية بالقاهرة.

وأنا مدين بالشــكر والامتنان لكل من قاموا بالاطلاع على مســودة هذا الكتاب أو أجزاء منها وأبدوا العديد من الملاحظات المفيدة. وأخص من هؤلاء قطب الاستقلال أبي أمين التوم، وزوجتي بدور عبد المنعم عبد اللطيف، والصديقين صالح فرح عبد الرحمن ويوسف محمد علي، والأخ عبد الوهاب أحمد تاج الدين.

كما أتوجه بالشكر لمن أعانوني بالبحث عن بعض الوثائق في مظان وجودها بالخرطوم ولندن وواشــنطن والقاهرة وهم أختي فدوى، والاخــوان الفاتح وإبراهيم عبد المنعم

عبد اللطيف، وعمر عبد الله حميدة، ومحمد عبد الباقي سـليمان، وعبد الله الصادق الفاضل.

وقـد اضطلع ابني عبد الرحمن بمهمة ترجمة العديد من الوثائق من الإنجليزية إلى العربية فأداها بكفاءة واقتدار.

ودرءاً لأي لبـس، أرى لزاماً عـليّ أن أنوه إلى أن الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبّر عن وجهة نظري ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر أي جهة أرتبط بها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فيصل عبد الرحمن علي طه

أبو ظبي في 14 جمادي الآخرة 1418 هـ

الموافق 15 أكتوبر 1997 م

محتويات الكتاب

القسم الثالث

القسم الرابع

القسم الخامس

القسم السادس

القسم السابع

1 | القسم الأول

تمهيد

الحكم الثنائي ومعاهدة سنة 1936

الحكم الثنائي: 1899-1936

1 . مسألة السيادة على السودان

لا خفـاء في أن بريطانيـا قـررت قبل سـقوط الخرطـوم في أيدي القـوات المصرية والبريطانية والتوقيع على إتفاقية 19 يناير 1899 بشـأن إدارة السودان إحداث تغيير في المركز القانوني والسـياسي للسودان . فقد أمر كتشـنر قائد الحملة المصرية – البريطانية المشـتركة لإعادة فتح السـودان برفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم عند سقوطها[1]. كما أخطرت الحكومةُ البريطانية الحكومة المصرية أنه نظراً للمساعدات المالية والعسـكرية التي قدمتها الحكومة البريطانية للحكومة المصرية في حملة إسترجاع السـودان، فقد قررت الحكومة البريطانية رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري وأن يكون لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان[2]. وفي يناير 1899 أعلن كرومر قنصل بريطانيا العام في مصر في خطاب ألقاه في الخرطوم أن رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري يعني أن السودان سيحكم ثنائياً بواسطة ملكة بريطانيا وخديوي مصر[3].

وكان كرومـر بالتشـاور مع مالكوم مكلريث المستشـار القضـائي للحكومة المصرية قد بلور أفكاره بشـأن مستقبل السودان السـياسي والقانوني في مشروع اتفاقية ومذكرة تفسيرية بعث بهما في 10 نوفمبر 1898 إلى لورد سالزبري[4].

اسـتبعد كرومر في مذكرته ضم السودان إلى بريطانيا لاعتبارات سياسية ومالية . فهو لا يريـد أن يحمّل الخزانة البريطانية تكلفة إدارة السـودان. كما أنه لا يريد إثارة الرأي العام المصري أو تركيا صاحبة السـيادة الأسـمية على مصر والسودان أو الدول الأوروبية خاصة فرنسا التي لم تكن قد أفاقت بعد من حادثة فشودة[5]. وفي نفس الوقت استبعد كرومر إعادة السودان إلى حظيرة الدولة العثمانية لأن ذلك سيؤدي إلى تطبيق الأمتيازات الأجنبية التي كانت سـارية في مصر وفي جميع أرجاء الدولة العثمانية . كما سـيؤدي إلى

عودة الإدارة المصرية – التركية التي كان فسادها واحداً من أسباب نشوب الثورة المهدية.

كحل وسـط إقترح كرومر أن يكون السـودان مصرياً وبريطانيـاً في آن واحد . وهذا كما قال كرومر لا يتسـنى إلا إذا خلق للسودان نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الـدولي من قبـل فيكون مصرياً إلى الحـد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسـة، وبريطانياً إلى الحد الذي يجنب السـودان تطبيق نظـام الإمتيازات الأجنبية الذي يلازم حياة مصر السياسية[6].

توقع كرومر أن يطعن في مشروع الإتفاقية على أساس مخالفته لفرمانات الباب العالي التي تحظر على خديوي مصر الدخول في معاهدات سياسية والتصرف في أي من الأقاليم المسـندة إليه[7]. ولكن كان من رأي كرومر أن هذا الطعن يمكن الرد عليه على أساس أن الاتفاقية ليسـت معاهدة بالمعنى الصحيح، وبالتوقيع عليها فإن الخديوي لا يؤدي عملاً من أعمال السيادة الخارجية، وإنما يمارس حقه في وضع ترتيبات الإدارة الداخلية للأقاليم التي أسندها إليه الباب العالي. كما ان استمرار رفع العلم المصري في السودان دليل على أن السيادة التركية لا تزال معترفاً بها جزئياً في السودان .

لم يطمـئن كرومر إلى قوة هذا الدفع أو كفايته لتبرير تمييز السـودان عن بقية أجزاء الدولـة العثمانية. لذلك آثر أن يبني مركز بريطانيا في السـودان على أسـاس أن الجيش المصري وهو جزء من الجيش العثماني قد فشل في تأمين مركزه في السودان. وبدون الدعم والعون المادي والعسكري البريطاني لم يكن في مقدور الجيش المصري استعادة السودان. وبموجـب قواعد القانون الدولي فـإن هذا من وجهة نظر كرومر يسـبغ على الحكومة البريطانية الحق في تحديد النظام المستقبلي للسودان، فالخديوي لم يتنازل لبريطانيا عن شيء وإنما حصل منها على تنازلات.

وخلص كرومر إلى إن الحقوق التي اكتسبتها بريطانيا في السودان بمقتضى حق الفتح ينبغي أن تشـكل المبرر لخلق نظام إداري وسياسي للسودان يختلف عن النظام الموجود في مصر .

وبمطالعة مواد اتفاقية 19 يناير 1899 التي وقعها كرومر وبطرس غالي رئيس مجلس نظـار الخديوي، نجد أنـه ورد في الفقرة الأولى من الديباجة أن بعض أقاليم السـودان خرجت عن طاعة الخديوي، وأنه قد أمكن فتحها بالوسائل الحربية والمالية المشتركة التي

بذلتهـا الحكومتـان المصرية والبريطانية[8]. وأوضح مدلول لهذه الفقرة هو أن السـيادة المصرية على السـودان لم تنقض بل إستمرت خلال فترة حكم المهدية بالرغم من إخلائه من الحاميات المصرية. ولكن الفقرة الثالثة من الديباجة نصت على الحقوق التي ترتبت لبريطانيا بالفتح. والتناقض بين هاتين الفقرتين واضح. وقد اعترفت بذلك دراسـة أُعدت بوزارة الخارجية البريطانية في 17 يناير 1923 حول علاقة السـودان بمصر. أشـارت هذه الدراسـة إلى أنه إذا كانت السـيادة القانونية على السـودان قد ظلـت دائماً لمصر، فإن حق الفتح يمكن أن ينشـأ لصالح جيش في حـرب ضد المصريين ولكن ليس لصالح قوات متحالفة معهم[9].

ونصـت المادة الثانية من الاتفاقية على أن يرفع العلمان البريطاني والمصري في جميع أنحاء السـودان باستثناء سـواكن حيث يرفع فيها العلم المصري وحده. وذلك باعتبار أن سـواكن لم تسقط في قبضة ثوار المهدية ولم تنسـحب منها القوات المصرية. وبوجه عام يلاحظ أن سـواكن قد اسـتثنيت من تطبيق نظام الاتفاقية. فالمادة الثامنة من الاتفاقية نصـت على إنه فيما عدا سـواكن فليس للمحاكم المختلطة إختصاص في السـودان. كما وضعت الاتفاقية بموجب المادة التاسـعة كل السـودان تحت الأحكام العرفية باستثناء سـواكن . ولكن سـواكن ألحقت بنظـام اتفاقية 19 يناير 1899 بمقتـضى اتفاقية أخرى وقعـت في 10 يوليـو 1899. وطبقاً لهذه الاتفاقية فقد ألغيت كل مواد إتفاقية 19 يناير 1899 التي كانت تستثني سواكن من نظام تلك الاتفاقية وأصبحت سواكن تعامل كباقي أجزاء السودان الأخرى[10].

وقـد قررت محكمة القاهرة الإبتدائية المختلطة في عـام 1910 أن اتفاقية 19 يناير 1899 أنشـأت سيادة بريطانية – مصرية مشتركة في السودان وأقامت فيه كياناً حكومياً مسـتقلاً عن مصر. وانتهت المحكمة أيضاً إلى أن السودان بعد حملة الاسترداد لم يعد إلى مصر خالياً من القيود. بل عاد إليها مثقلاً بالحقوق التي ترتبت لبريطانيا بالفتح[11].

ولكن خلافاً لما قصد كرومر مهندس اتفاقية 19 يناير 1899 وما انتهت إليه في 1910 محكمـة القاهـرة الإبتدائية المختلطة، فقد كانت مصر تـرى أن اتفاقية 19 يناير 1899 لم تؤثر على سـيادتها على السـودان. فبريطانيا بمقتضى الاتفاقية تشـارك في إدارته، وأما السـيادة عليه فتعود لمصر وحدها. وسـنرى أن هذا التفسـير قد تواتـر في كل جولات

المفاوضات المصرية - البريطانية بشـأن مســـألة السـودان . فمثـــلاً في مفاوضـات عدلي - كيرزن في أكتوبر 1921 قال عدلي يكن رئيس وزراء مصر إن السودان أرض مصرية ولا نزاع في أن لمصر حق السـيادة عليه. وأما اتفاقية 1899 فإنها وضعت لتقرير الاشتراك بين مصر وبريطانيا في إدارته. ثم قال «كان السـودان لمصر فتركته زمناً ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة اسـترجاعه حتى تهيأت الظروف لإعادة فتحه. فاشتركت إنجلترا مع مصر في جزء من التجريدة التي أُرسـلت إليه والأموال التي أُنفقت عليه، ولكنها لم تدع يوماً حقاً في السودان بسبب هذا الاشتراك، فإنما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر، ومازالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب»[12].

وسـنرى من خلال فصول هذا الكتاب أن مصر التمست سـبلاً مختلفة لتطويق آثار اتفاقية 19 يناير 1899 وتأكيد سـيادتها على السـودان . وقد كان من بين هذه السـبل المطالبـة بالإشـتراك الفعلي في إدارة السـودان، والمطالبة في عـام 1946 بإعادة النظر في معاهـدة سـنة 1936، ومطالبة مجلس الأمن في عام 1947 بإنهـاء النظام الإداري الذي أنشـأته للسـودان اتفاقية عام 1899. وتطور الأمر إلى أن بلغ في أكتوبر 1951 حد إلغاء مصر بإرادتها المنفردة لاتفاقيتي 1899 ومعاهدة سنة 1936 ووضع السودان تحت التاج المصري مما أوصل المفاوضات المصرية - البريطانية بشـأن مسألتي السودان والجلاء عن مصر إلى طريق مسدود .

2 - بريطانيا تنفرد بإدارة السودان

عهدت المادة الثالثة من إتفاقية 19 يناير 1899 بالسـلطة العليا العسـكرية والمدنية في السـودان إلى موظف واحد يلقب بالحاكم العام. ونصت نفس المادة على أن الحاكم العام يعين بأمر من الخديوي بناء على ترشـيح الحكومة البريطانية، ولا يعزل من منصبه إلا بأمر من الخديوي وبموافقة الحكومة البريطانية.

ولم يحدث أن رشحت الحكومة البريطانية مصرياً لتقلد منصب الحاكم العام . فطيلة فترة الحكم الثنائي كان الحاكم العام دائماً بريطانياً . وقد انتقد رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي ذلك في خطابه أمام مجلس الأمن في أغسطس 1947 حيث قال: «وبينما اتفـاق 1899 ليس فيه ما يمنع أن يكون الحاكم العام مصرياً، فقد جرى العمل أن يكون

دائماً بريطانياً». ورد عليه ممثل بريطانيا في مجلس الأمن الاسكندر كادوقان قائلاً: «حقاً إن الحاكــم العام كان دائماً من الرعايا البريطانيــين . ولا أظن إنه كان يجول بخاطر أحد الطرفــين الموقعــين على اتفاقية الحكم الثنائي أن توصي حكومــة المملكة المتحدة بتعيين شخص أخر»[13].

وفي ســنوات الحكم الثنائي الأولى كانت إدارة الســودان في يد العسكريين. فقد اختير المديرون والمفتشــون من العســكريين. وكان مديــر المديرية يتولى أيضــاً قيادة القوات العسكرية المرابطة في مديريته[14]. وحتى مقتل حاكم السودان العام لي استاك في القاهرة في 19 نوفمــبر 1924 كان سردار الجيــش المصري هو أيضاً حاكم الســودان العام. ويبدو أن كرومر قد قصد أن يركز الســلطتين المدنية والعسكرية في يد شخص واحد، وأن يكون هذا الشــخص من العســكريين. فقد كان من رأيه أن الســودان لا يســع لرجلين كبيرين أحدهما يقــود الجيش والآخر يرأس الســلطة المدنية. فالتنافس بينهــما، والتداخل بين السلطتين المدنية والعسكرية، سيؤدي حتماً إلى احتكاكات خطيرة. وطالما أن المرؤسين من العسكريين فينبغي ألا يوضعوا في مواقع قد ينشأ فيها تنازع في الولاء[15].

وقد انتقدت لجنة ملنر في عام 1920 الجمع بين وظيفتي الحاكم عام وسردار الجيش المصري واقترحت تعيين حاكم عام مدني عند سنوح أول فرصة. وقد سنحت هذه الفرصة في نوفمبر 1924 عند مقتل لي استاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري[16]. إذ خلفه جوفري آرشر كحاكم عام ولم تسند إليه سردارية الجيش المصري.

خلال العقد الأول من الحكم الثنائي كان الحاكم العام يباشر ســلطاته منفرداً. ولكن صدر في عام 1910 قانون بإنشاء مجلس للحاكم العام. وقد كان أعضاء المجلس كلهم من البريطانيين، إذ كان مكوناً من أربعة أعضاء بحكم مناصبهم هم المفتش العام والسكرتير الإداري والســكرتير المالي والســكرتير القضائي، ومن أعضاء إضافيين لا ينقص عددهم عن إثنين ولا يزيد عن أربعة يعينهم الحاكم العام لفترة ثلاثة أعوام[17].

لم يؤثر إنشــاء مجلس الحاكم العام على ســلطات الحاكم العام. فقد قُصد بإنشــاء المجلس مساعدة الحاكم العام في تصريف المهام التشريعية والتنفيذية التي أوكلتها إليه اتفاقيــة 19 يناير 1899 . فمع أن القوانين والموازنة أصبحت تصدر من «الحاكم العام في المجلس» إلا ان قانون المجلس منح الحاكم العام لأسباب يبديها سلطة تجاوز رأي أغلبية

المجلس. كما أن صلاحيات المجلس لم تشـمل التعيينات والترفيعات والأمور العسـكرية وشؤون الدفاع إلا إذا رغب الحاكم العام في أخذ رأي المجلس، وفي هذه الحالة يكون رأي المجلس إستشارياً[18].

ظـل مجلس الحاكم العام قائماً حتى عام 1948 حيث حـل محله المجلس التنفيذي للجمعيـة التشريعية. وبالرغم من أن قانون مجلس الحاكـم العام عرض على الحكومة المصرية ووافقت عليه، إلا أن مصر لم تمثل في المجلس. وسـنرى لاحقاً أنها عندما طالبت بذلـك خلال مفاوضـات معاهدة سـنة 1936، كان أقصى ما حصلت عليـه هو موافقة الحكومـة البريطانيـة على دعوة مفتش عام الري المصري بالسـودان لحضور جلسـات مجلس الحاكم العام إذا عرضت على المجلس مسائل تهم مصلحة الري المصري .

3- سلطات الحاكم العام التشريعية

خولت المادة الرابعة من اتفاقية 19 يناير 1899 الحاكم العام سلطة إصدار منشورات بسـن أو إلغاء أو تعديل القوانين والأوامر التي لها قوة القانون المتعلقة بإدارة السودان أو بحقوق الملكية بجميـع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها. وألزمت المادة الرابعة الحاكـم العام بأن يبلغ على الفور جميع المنشـورات التي يصدرهـا إلى معتمد وقنصل بريطانيـا العام في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الخديوي . وحظرت المادة الخامسـة من الاتفاقية تطبيق أي قانون أو أمر عالٍ أو قرار وزاري مصري على السودان إلا إذا صدر منشور من الحاكم العام بالموافقة على ذلك.

كان مـشروع المادة الرابعة من الاتفاقية الذي أعده كرومر ينص على أن منشـورات إصـدار القوانين تتوقف على الموافقة المسـبقة للخديوي والحكومـة البريطانية. وأجاز المـشروع للطرفـين من وقت لآخر إسـقاط شرط الموافقة المسـبقة . وفي تبرير ذلك قال كرومر إن الرقابة الحقيقية على الحاكم العام سـتكون من قبل الحكومة البريطانية عبر قنصلهـا العـام في القاهرة، ولكن لابد من ذكر الخديوي أيضاً. فبالرغم من أن السـودان كيان سياسي مستقل، إلا أنه لا يزال إقليماً مصرياً. وطالما أن مصر تتحمل أعباء السودان المالية فمن الضروري والمرغوب فيه أن يسمع صوتها[19].

ولكـن المادة الرابعـة كما ضمنت في اتفاقيـة 19 يناير 1899 ألغـت شرط الموافقة المسـبقة، ولم تجعل نفـاذ القوانين التـي يصدرها الحاكـم العام متوقفـاً على موافقة الحكومتـين المصرية والبريطانيـة. كما لم تمنح أي من الحكومتين حق نقض القوانين التي يصدرهـا الحاكم العـام. وبالفعل صدرت في عام 1901 العديـد من القوانين ونشرت في الجريدة الرسـمية قبـل أن ترفع إلى كرومر وإلى الحكومة المصريـة. ولم يجد ذلك قبولاً لـدى كرومر فأصدر في عام 1905 تعليـمات إلى الحاكم العام تخالف نص المادة الرابعة وتجعل نفاذ القوانين التي يصدرها الحاكم العام متوقفاً على موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية[20].

وقد تم التخلي عن تعليمات كرومر في عهد خلفه ايلدون قورسـت . ففي عام 1910 وبمناسـبة صـدور قانون مجلس الحاكم العام، كتب قورسـت مذكـرة إلى الحاكم العام حدد فيها أسـس العلاقة بين القنصل العام البريطاني في مصر وحاكم السودان العام فيما يتصل بالشؤون السودانية . ففي مجال التشريعات طلب قورست الحصول على موافقته المسبقة على كل القوانين التي تصدر من الحاكم العام في المجلس . ولم يضمن قورست في المذكرة تعليمات سـلفه بشأن إصدار التشريعات السودانية خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموافقة المسبقة للحكومة المصرية[21].

ويبدو أن الحصول على موافقة الحكومة المصرية المسبقة على القوانين التي تصدر في السودان قد توقف في سنة 1912. ففي خطابه أمام مجلس الأمن في أغسطس 1947 قال رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي: «وقد حاولت بريطانيا أن توجه الإدارة توجيهاً ينم عن إغفال مطلق لحقوق مصر، ومثال ذلك أن القوانين التي تصدر في السودان كانت حتى عام 1912 تتوقف على إقرار الحكومة المصرية كما هو مفهوم الوفاق، ولكن الحاكم العـام أقدم منـذ عام 1912 أكثر من مـرة على إصدار قوانـين دون أن يحيط الحكومة المصرية علماً بها»[22].

وسـنرى عندما نعرض لمباحثات وزير خارجية مصر أحمد خشـبة في مايو 1948 مع السفير البريطاني في القاهرة رونالد كامبل بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعيـة، أن الحكومة المصرية اقترحت تقسـيم القوانين التي تصدر في السـودان إلى قوانين مهمة وأخرى غير مهمة، وبأن يكون للحكومتين المصرية والبريطانية سـلطة البت في مشروعات القوانين المهمة.

4- إبعاد الجيش المصري من السودان

مـع ان إتفاقيـة 19 يناير 1899 عهدت في المادة الثالثة بالرئاسـة العسـكرية العليا في السـودان إلى الحاكم العـام، إلا أنها لم تنص في أي من موادهـا على القوات المصرية والبريطانيـة اللازمة للخدمة في السـودان وعدد هذه القوات ومواقـع إقامتها. كما أنها لم تنص صراحة على ما إذا كان للحاكم العام سـلطة إنشـاء قوة عسـكرية خاضعة له. عـلى كل حال، بعد حملة إعادة فتح السـودان وإقامة نظام الحكم الثنائي، كانت توجد في السـودان قـوات بريطانية ومصرية . وكانت القـوات البريطانية موزعة بين الخرطوم وعطبرة وبورتسـودان. وحتى عـام 1924 كان أكثر من نصف الجيش المصري موجوداً في السـودان وموزعاً على أقاليمه المختلفة . وكان الجيش المصري آنذاك يتكون من وحدات مصرية ووحدات سـودانية بينما استأثر الضباط الإنجليز الذين كانوا يعملون في الجيش المصري بالسيطرة والقيادة[23].

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن مرتاحة لوجود قوات مصرية بالسـودان خاصة بعد ثورة سـنة 1919 المصرية. ومن ثم بدأت تفكر في تصفية الوجودالعسـكري المصري في السودان. وقد وردت في تقرير لجنة ملنر في سنة 1920 أبكر مؤشرات إلى هذا الاتجاه. فقد جاء في التقرير أن وجود جيش كبير في السـودان كان لازماً لإتمام فتحه، واسـتتباب الأمن فيه، ولكن «الوقت قد حان لإعادة النظر في مسـألة القوات العسـكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالي الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك»[24].

وخلال أحداث ثورة سـنة 1924 بدأ التفكير في إبعاد القوات المصرية من السـودان وإنشـاء قوة عسـكرية خاضعة للحاكم العام وبعيدة عن المؤثرات المصرية يأخذ طابعاً جدياً. ففي النصف الأول من أغسـطس 1924 تظاهر طلاب المدرسة الحربية بالخرطوم. كما خرجت كتيبة السـكة حديد المصرية في كل من عطبرة وبورتسـودان في تظاهرات. وبسـبب ذلك أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية في 15 أغسـطس 1924 أنها أجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال عن السودان كتيبة السكة حديد وأي وحدة أخرى من الجيش المصري يُرى منها عدم الولاء[25].

وفي 18 أغسـطس 1924 رفع لي اسـتاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري مذكـرة إلى رمزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ذكر فيها إنه لا سـبيل لإصلاح الوضع

العسكري في السودان مادام وزير الحربية هو المسيطر على القوات العسكرية في السودان. وذكر فيها أيضاً أن الحكومة المصرية جعلت من وزير الحربية رئيساً للجيش، وأصبحت كل الأمور تحال إليه، مما أضعف سلطة السردار والضباط الإنجليز، وأثّر على الانضباط خاصة بين الضباط المصريين. ولمعالجة هذا الوضع اقترح استاك إنشاء قوة سودانية بحتة لحفظ الأمن الداخلي، على أن تكون لحكومة السودان السيطرة المباشرة وغير المباشرة على كل أمور القوة بما في ذلك الشؤون المالية. وقال استاك إن أول خطوة في هذا الاتجاه هي إبعاد الوحدات المصرية البحتة من السودان، ثم إعادة تشكيل الوحدات السودانية المتبقية من الجيش المصري على نظام جيش سوداني إقليمي[26].

وشاءت الأقدار أن وفر مقتل استاك نفسه في القاهرة في 19 نوفمبر 1924 السانحة التي كانت تنتظرها الحكومة البريطانية . ففي 22 نوفمبر 1924 أرسل ألنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة مذكرة إلى الحكومة المصرية يطلب فيها تلبية عدة مطالب. وقد نص المطلب الخامس على أن تصدر الحكومة المصرية خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان. وهدد ألنبي بأنه مالم تلبَّ هذه المطالب في الحال، فستتخذ الحكومة البريطانية على الفور التدابير اللازمة لصيانة مصالحها في مصر والسودان. ثم أتبع ألنبي هذا الإنذار بمذكرة أخرى أخطر فيها الحكومة المصرية بأنه بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من السودان، ستحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر البراءات للضباط[27].

لم يقبل رئيس وزراء مصر آنذاك سعد زغلول ما اقترحه ألنبي من ترتيب جديد للجيش المصري في السودان، لأنه يناقض نص المادة 46 من الدستور المصري التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولي ويعزل الضباط، ولأنه يعدل الوضع الراهن الذي سبق أن صرحت الحكومة البريطانية برغبتها في المحافظة عليه. وكان سعد زغلول يشير بذلك إلى إعلان إستقلال مصر الذي أصدرته بريطانيا في 28 فبراير 1922 والذي نص من بين أمور أخرى على إبقاء الوضع في السودان على ما كان عليه إلى أن يتسنى للحكومتين المصرية والبريطانية إبرام إتفاق بشأنه[28].

ولكن المندوب السـامي البريطاني ألنبي أخطر سـعد زغلول في 23 نوفمبر 1924 أنه نظراً لرفض الحكومة المصرية تلبية المطلب البريطاني بسـحب الوحدات المصرية البحتة من السودان، فقد أرسلت إلى حكومة السودان تعليمات بإخراج جميع الضباط المصريين والوحـدات المصرية البحتة من السـودان، وبإجراء التغييرات التـي تترتب على ذلك[29]. رفضـت حكومة سـعد زغلول تنفيذ بعـض مطالب الإنذار البريطاني واسـتقالت في 24 نوفمـبر 1924 وخلفتها حكومة جديدة برئاسـة أحمد زيور الذي قبـل تنفيذ المطالب البريطانية تحت شعار «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»[30].

وفي السـودان عُين هدلسـتون نائباً للسردار ونائباً للحاكـم العام وكُلف بمهمة إجلاء القوات المصرية عن السودان. انصاعت الكتيبة الرابعة وبعض المصالح المصرية كالأشغال والمهمات لأمر الإخلاء الذي أصدره هدلستون في 24 نوفمبر 1924. ولكن قوات المدفعية المرابطة في الخرطوم بحري والتي كان يقودها أحمد رفعت رفضت الامتثال لأمر الإخلاء، وإشترطت صدوره من الملك فؤاد. كما وضعت شروطاً أخرى تتعلق بحفظ كرامة القوات المصرية عند إنسحابها. وقد ضمّنت كل هذه الشروط في برقية بعث بها أحمد رفعت إلى الملـك فؤاد في 25 نوفمبر 1924. وفي نفـس التاريخ أي 25 نوفمبر 1924 عُقد بالخرطوم بحـري مجلس حربي ضم ضباطاً مصريين وسـودانيين. وقد قرر رئيـس وأعضاء المجلس الحربي رفض أمر الإخلاء، والثبات إلى النهاية حتى يسلموا أرواحهم في أماكنهم. كما قرروا توحيد قيادة القوات المجتمعة في الخرطوم بحري، وأن يعهدوا بقيادتها لأحمد رفعت[31].

أشـعل قرار المجلس الحربي الحماس في نفوس الضباط والجنود السودانيين، فتحركت في عـصر يوم الخميس 27 نوفمـبر 1924 طائفة من ضباط وجنود مدرسـة ضرب النار بقيادة الضباط عبدالفضيل الماظ وحسن فضل المولي وثابت عبدالرحيم وسليمان محمد وعلي البنا قاصدين الخرطوم بحري للانضمام لقوات أحمد رفعت. ولحق بهم في الطريق الضابط سـيد فرح ومعه فصيلة من الكتيبة الحادية عشرة. ولكن في شـارع النيل وعلى مقربة من المستشـفى العسـكري (مقر وزارة الصحة الحالي) اعترضتهم كتيبة إنجليزية في محاولـة لمنعهم مـن اجتياز كوبري النيل الأزرق. والتحـم الفريقان في معركة حامية التزمت ابانها قوات أحمد رفعت الحياد التام. وانتهت المعركة في نهار الجمعة 28 نوفمبر 1924 باستشـهاد عبدالفضيل الماظ، واعتقال رفاقة الذين حُكـم عليهم بالإعدام، ونفذ فيهم جميعاً بإستثناء علي البنا الذي خفض الحكم بالنسبة له للسجن[32].

وفي يوم 28 نوفمبر 1924 أيضاً وصل إلى السـودان عـلى متن طائرة حربية بريطانية منـدوب من وزير الحربيـة المصري حاملاً الأمـر للقوات المصرية بالكـف عن مقاومة الإجـراءات التي اتخذها نائـب الحاكم العام لإخراجهم بالقوة من الأراضي السـودانية، لأنـه ليس وراء هذه المقاومة سـوى سـفك الدماء بدون جدوى. وجـاء في الأمر كذلك أن الحكومـة المصرية قد احتجـت احتجاجاً صريحاً على هذا العمـل الذي نفذ بالقوة القاهرة، وأن عودة القوات لا يترتب عليها أي مسـاس بحقوق الوطن أو بشرف القوات العسكري[33].

وابتداء من يوم السبت 29 نوفمبر 1924 شرع أحمد رفعت وقواته في مغادرة السودان. ويومها ساد بين كثير من السودانيين من مدنيين وعسكريين شعور بالآستياء والمرارة وخيبة الأمل عبر عنه أحد الضباط السودانيين الموقعين على قرار المجلس الحربي بقوله: «في يوم السـبت 29 نوفمبر في الوقت الذي كان فيه الضباط والجنود السـودانيون بين شهيد في المعركـة أو مصفّد بالأغلال في السـجون، تحركت قطارات السـكة حديـد من الخرطوم بحري حاملة القائد رفعت وجنوده ومعهم أسـلحتهم بدون ذخيرة يغادرون السـودان مبعدين. وفي آخر لحظة من ركوبهم القطار تمكن أحد الضباط السـودانيين................ من الحصول على القرار الذي وقع عليه الضباط السـودانيون فمزقه على مشـهد منهم، لأنه أصبح غير ذي موضوع»[34].

وسـنعرض في الفصـل الثالث من هذا القسـم للآثار التي رتبها على مسـيرة الحركة السياسية في السودان خذلان قوات أحمد رفعت للقوات السودانية الثائرة.

بعد إخماد ثورة 1924 وإجلاء الجيش المصري من السودان، بدأت في القاهرة اتصالات بين دار المندوب السـامي البريطاني والحكومة المصرية بشـأن إنشاء قوة دفاع السودان. ففـي يناير 1925 وبنـاءً على أمر نائب الـسردار، كتب المفتش العـام بالجيش المصري إلى وزيـر الحربية يطلـب منه أن يأذن له بأن يعلن الضباط السـودانيين الحائزين على براءات في الجيش المصري بأنهم أحرار في الاستقالة من وظائفهم الحالية والالتحاق بقوة دفاع السـودان، وبأن الحكومة المصرية ستتحمل جميع المبالغ المستحقة لهم كمعاشات ومكافآت عن فترة خدمتهم في الجيش المصري. ثم قدمت دار المندوب السـامي مشروع مذكرة بهذا المعنى إلى الحكومة المصرية.

أحــال أحمد زيور مشروع المذكــرة إلى رئيس لجنة قضايا الحكومــة الذي أفتى بأنه بالرغــم من الاســتقلال الإداري والتشريعي لحكومة الســودان، إلا أن إنشــاء قوة دفاع الســودان يخالف أحكام اتفاقية ســنه 1899 وأحكام الدستور المصري. فطالما أن الحاكم العام هو ممثل للحكومتين المصرية والبريطانية وينوب عنهما في إدارة السودان، فلا يحق للحكومة البريطانية من الوجهه القانونية أن تنفرد بإصدار الأمر إلى الحاكم العام لإنشاء قوة دفاع السودان.

وأشارت الفتوى إلى أن موافقة الحكومة المصرية لا تصحح ما يتضمنه إنشاء قوة دفاع الســودان من إنتهاكات للدستور المصري ولاتفاقية سنة 1899. لأنها لا تبدو كمجرد قوة عسكرية خاضعة للحاكم العام بوصفه ممثلاً للحكومتين المصرية والبريطانية، وإنما كقوة في خدمة دولة مستقلة عن مصر أو في خدمة مستعمرة بريطانية. لذلك اقترحت الفتوى، ســداً للذريعة ودفعاً للشبهة، أن يجري الاتفاق بين الحكومتين على بعض المسائل الهامة مثل تسمية القوة، وطريقة تجنيدها، ومنح البراءات لضباطها، وعلاقتها بالجيش المصري. فإذا لم يتم الاتفاق على هذه المسائل، ورأت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها في الســودان، فينبغي أن تعلن بأنها لا تعترف بقوة دفاع السودان، أو بحق الضباط السودانيين في الاستقالة من الجيش المصري والخدمة في القوة السودانية، وبأنها ستحرم كل من يقبل الخدمة فيها من حقوقة في المعاش أو المكافأة.

اســتناداً إلى فتوى رئيس لجنة قضايا الحكومة، اقــترح أحمد زيور في اجتماع عقد في 14 ينايــر 1925 عــلى نائب المندوب الســامي تعديل مشروع المذكــرة الذي قدمته دار المندوب الســامي بشأن إنشاء قوة دفاع الســودان. ولما لم يتمخض الاجتماع عن اتفاق، أعلن نائب المندوب الســامي أنه سيقترح على الحاكم العام أن يمنح الضباط السودانيين الذيــن يُلحقون بقوة دفاع الســودان براءات خاصة غير الــبراءات المصرية. وأما الضباط الســودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام في إلحاقهــم بالقوة الجديدة، فيجوز للسردار إحالتهم إلى المعاش[35].

وفي 17 يناير 1925 أصدر الحاكم العام منشــوراً بإنشاء قوة دفاع السودان. وقد جاء في ديباحة المنشــور أن إنشاء القوة اســتلزمه سحب القوات المصرية من السودان. ونص المنشــور عــلى أن القوة تتبع وتخضع للحاكــم العام. وأن الحاكم العــام هو الذي يعين

ويعــزل جميع الضباط وتصدر البراءات باســمه. وأعلن الحاكم العام في المنشــور أنه لما كانت الحكومة المصرية غير قادرة على الاســتمرار في اســتخدام الضباط الســودانيين في الجيش المصري، فإنه ســيقبل في قوة دفاع السودان كل من يراه لائقاً لذلك. وأن حكومة الســودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة لهم عن خدمتهم في الجيش المصري[36].

وفي الاحتفــال الذي أقيم بمناســبة إنشــاء القوة خاطب جوفــري آرشر الحاكم العام الضباط والأعيان قائلاً: «أُنشئت في هذا اليوم قوة لتحفظ سلطة حاكمكم العام، وللحفاظ على الســلم الداخلي، وأمن بلدكم الســودان». وصيغ يمين الولاء الذي يقســمه الضباط بحيث يكون للحاكم العام ولحكومة السودان[37].

أبلغت الحكومة المصرية المندوب الســامي البريطــاني في 25 يناير 1925 بتحفظاتها القانونية على منشــور إنشاء قوة دفاع السودان. كما أكدت الحكومة المصرية للمندوب السامي أنها تعتبر أن الظروف العارضة التي أدت إلى عودة الوحدات المصرية، والظروف الخاصــة بتكوين قوة دفاع الســودان «لا يمكن أن تؤثر في حل مســألة نظام الســودان النهائي، تلك المســألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة، كما أنها لا يمكن أن تضعف مابين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها»[38].

وبالرغم من التحفظات المصرية على إنشاء قوة دفاع السودان، إلا أن أحمد زيور نقل إلى المندوب الســامي البريطاني في 12 مارس 1925 قرار مجلس الوزراء بأن يضع ســنوياً تحت تصرف الحكومة السودانية مبلغ 750 ألف جنيه كمساهمة في النفقات العسكرية في السودان وذلك حرصاً من الحكومة المصرية على الروابط القوية مع السودان، وتأكيداً لواجبها في الدفاع عن السودان. والغريب في الأمر أن الحكومة البريطانية قبلت المساهمة مع أنها تجاهلت الحكومة المصرية في كل الأمور المتعلقة بإنشاء قوة دفاع السودان. بل إن المندوب الســامي وصف المســاهمة بأنها حق وعدل، لأن الإجــراءات التي أضطرت الحكومة البريطانية لاتخاذها لم تؤثر على الســيادة المشــتركة التي أوجدتها اتفاقية سنة 1899[39]. وقد توقفت هذه المساهمة تدريجياً بعد معاهدة سنة 1936 والتي كما سيرد قد عادت بموجبها بعض الوحدات العسكرية المصرية إلى السودان.

5- مطالبة مصر بالاشتراك الفعلي في إدارة السودان

من خلال المادة الثالثة والمادة الرابعة من اتفاقية سنة 1899 تمكنت الحكومة البريطانية من السيطرة على مقاليد الإدارة في السودان، ومن الأستحواذ على كافة المناصب القيادية في حكومة السـودان. فقد سـبقت الإشـارة إلى أن المادة الثالثة من الاتفاقية عهدت إلى الحاكم العام بالسلطة العليا العسكرية والمدنية في السودان، وإلى أن الحكومة البريطانية حرصت على أن يكون الحاكم العام دائماً بريطانياً. وسبقت الإشارة كذلك إلى أنه بموجب المادة الرابعة من الاتفاقية كان الحاكم العام يتمتع بسلطات تشريعية واسعة.

لم يتقلد المصريون في حكومة السودان سوى المناصب الإدارية الدنيا كوظيفة المأمور ونائب المأمور. ففي يناير 1924 كان يعمل في سلك المآمير ونواب المآمير 84 مصرياً. ولكن بعـد أحـداث نوفمبر 1924 أُبعد كل هؤلاء من العمل في السـودان. وأُبعد معهم بعض المصريين العاملين في السـلكين الكتابي والفني ممن عرفوا بنشاطهم السياسي. واستمر في الخدمة في هذين السلكين حوالي 1400 مصري(40).

وقبـل ثورة سـنة 1924 بقليل وحتى إبـرام معاهدة سـنة 1936 كانت الحكومات المصرية المتعاقبة تطالب بالاشـتراك الفعلي في إدارة السودان. ففي مفاوضات عام 1921 قال عدلي يكن إن إدارة السـودان أصبحـت إدارة إنجليزية محضة وكل ما لمصر هو أن قـرارات الحاكم العام تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء. وليـس لهذا أن ينقض أمراً أو يبرم حكـماً. وطالب عدلي بأن تقـرر من جديد حقوق مصر في السـودان، وبأن يصبح لهذه الحقـوق مظهر خارجـي، وذلك بأن تكون لمصر يد في إدارة السـودان. وأوضح عدلي أن الغرض من ذلك ليس التمتع بلذة الحكم، وإنما حماية مصالح مصر في السودان. وقد كان من بين المصالح التي ذكرها عدلي يكن مياه النيل، وهجرة المصريين إلى السودان، وتبعية الجيش السوداني للجيش المصري، وإخلاصه لولي أمر مصر(41).

وفي مفاوضات عام 1930 طالب رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس بأن تشترك مصر إشـتراكاً فعلياً في إدارة السودان. وفسر النحّاس الإشتراك الفعلي في الإدارة بأنه يعني رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسـبة للسـودان، أي حرية الهجرة إليه وحرية الإقامـة وحرية التملـك، ثم جعل الإدارة السـودانية في أيدي المصريـين والإنجليز على السواء. وتبعاً لذلك اقترح النحاس تعيين وكيل مصري للحاكم العام، وأن تكون الوظائف

القيادية الأخرى موزعة بين البريطانيين والمصريين على السواء. وحتى تتم المساواة، طرح النحاس اقتراحاً آخر بأن يعين بجانب كل قيادي بريطاني نائب مصري، وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون.

لم يحظ الاقتراح الأخير هذا بموافقة المفاوض البريطاني هندرسن لأنه سيرتب زيادة كبيرة في المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها. ولكن النحاس تعهد بأن يدافع بعد الاتفاق عن الإبقاء على مبلغ الإعانة السنوية التي تدفع للسودان وقدرها 750 ألف جنيه والتي يفكر البرلمان المصري دائماً في حذفها على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصري الذي يعود للسودان[42].

وسنرى في الفصل التالي ما إذا كانت معاهدة سنة 1936 قد حققت لمصر الاشتراك الفعلي في إدارة السودان.

6- مياه النيل في علاقات دولتي الحكم الثنائي

لم تتعرض إتفاقية 19 يناير 1899 لمسألة مياه النيل. ولكن السيطرة التي كفلتها لبريطانيا في إدارة السودان، مكنت الحكومة البريطانية من أن تستخدم مياه النيل في أكثر من مناسبة كوسيلة مساومة أو تهديد أو ضغط على الحكومة المصرية. خاصة وأنه لم يبرم حتى سنة 1929 أي إتفاق بين الحكومتين بشأن الري أو الرقابة على النيل.

وكانت الحكومات المصرية المتعاقبة تدرك أن أي أعمال ري تقام بغير موافقتها على النيل أو روافده جنوبي وادي حلفا ستؤثر على كمية المياه التي تصل إلى مصر عبر السودان. ولذلك سارعت الحكومة المصرية إلى إبداء تحفظاتها عندما أعدت بريطانيا في سنة 1913 دراسات لإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لري 300,000 فدان من أراضي الجزيرة. فقد أعلنت الحكومة المصرية تمسكها بحقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل. وهذا بالرغم من التأكيدات البريطانية بأن إنشاء الخزان لن يؤثر على كميات المياه التي تصل إلى مصر لأن الكمية التي سيحجزها تفيض عن حاجة مصر. إذ دفعت مصر بأن ما قد يكون فائضاً عن حاجتها في عام ما قد لا يكون كذلك في عام آخر[43].

وتطرق تقرير لجنة ملنر في سنة 1920 إلى أهمية النيل بالنسبة لمصر. فقد جاء في التقرير أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر يجري مئات الأميال في السودان. ولذلك فمن المهم لمصر منع أي تحويل لمياه النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو يمنعها من استصلاح أراضيها القابلة للزراعة. ونبه تقرير لجنة ملنر إلى أنه إذا زاد استخدام السودان لمياه النيل، فإن ذلك ربما يفضي إلى بعض التضارب في المصالح بين مصر والسودان. ولتلافي ذلك اقترح التقرير تشكيل لجنة دائمة مكونة من خبيرين وممثلين لكل البلدان التي لها علاقة بالأمر وهي مصر والسودان ويوغندا لتحل كل المسائل التي لها مساس بالتحكم في مياه النيل وضبطها وتوزيعها بالقسط[44].

وكانت التوصية المركزية للجنة ملنر هي أن تقرر العلاقة بين مصر والسودان في المستقبل «على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاءً مستقلاً وتضمن مصالح مصر الحيوية في ماء النيل. فلمصر حق لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها. فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق، وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال، سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل»[45].

وقد تبنت الحكومة البريطانية هذه التوصية في مفاوضاتها اللاحقة مع الحكومة المصرية لتحديد علاقة مصر والسودان. فخلال هذه المفاوضات كانت الحكومة البريطانية تحصر مصلحة مصر في السودان في مياه النيل، وتسعى لتكريس استمرار انفرادها بإدارة السودان بمقتضى إتفاقية سنة 1899 ورعايته حتى يتم تحديد الوضع الذي سيكون عليه في آخر الأمر. وفي المقابل كان الجانب المصري دائم التأكيد على سيادة مصر على السودان والمطالبة بما يترتب على هذه السيادة من حقوق.

وكمثال لما تقدم نسوق ما جرى خلال مفاوضات عدلي - كيرزن في سنة 1921. فقد رأينا أن عدلي يكن دفع آنذاك بأن لمصر وحدها حق السيادة على السودان، ودعا إلى أن تقرر من جديد حقوق مصر في السودان. وفي هذا الصدد طالب عدلي بأن تكون لمصر يد في إدارة السودان. وبأن يكون لها الحق في أن تأخذ من النيل كل ماتحتاجه من المياه لري أرضها المزروعة حالياً أو القابلة للاستصلاح والزراعة في المستقبل[46].

وأما المفاوض البريطاني فقد اقترح مشروع المادة التالية الخاصة بالسودان: «حيث أن رقي السـودان في هدوء وسـكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين. وتكون كل القوات المصرية في السـودان تحـت أمر الحاكم العام. وعدا ذلـك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل. وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا».

ولكـن الجانب المصري رفض هذا المشروع لأنه لا يكفـل لمصر التمتع بمالها من حق السيادة على السودان وحق السيطرة على مياه النيل[47].

وكانت مياه النيل موضوع تهديد ومسـاومة بين الملك فؤاد وألنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة عند إعداد مشروع دسـتور سـنة 1923. فقـد نصت المادة 29 من المشروع على أن يلقب الملك بملك مصر والسودان. ونصت المادة 145 على أنه بالرغم من أن السودان جزء من مصر، إلا أن نظام الحكم فيه سيتقرر بقانون خاص.

احتجـت الحكومة البريطانية في فبراير 1923 على هاتين المادتين بإنذار سـلمه ألنبي للملـك فؤاد. جاء في الإنـذار أن الحكومة البريطانية تعتبر هاتين المادتين بمثابة إلغاء من جانب واحد لاتفاقية 19 يناير 1899 بشـأن السـودان ولإعلان استقلال مصر الصادر في 28 فبرايـر 1922 مما يعطي الحكومة البريطانية الحريـة في إعادة النظر في موقفها من الاتفاقيـة والاعلان. وفي نفـس الوقت أكدت الحكومة البريطانيـة للملك فؤاد أنه ليس لديها نية لإثارة مسـألة حقوق مصر في السـودان أو التدخل في الحقوق الكاملة لمصر في مياه النيل.

أذعـن الملك فـؤاد للإنذار البريطـاني وحُذفت المادتان المعـترض عليهما من مشروع الدستور. وبدلاً عنهما نُصَّ في المادة 159 من المشروع على أن أحكام الدستور تسري على المملكـة المصريـة بدون أن يخل ذلك بما لمصر من الحقوق في السـودان. ونُصَّ في المادة 160 عـلى أن يعين لقب الملك بعـد أن يقرر المندوبون المفوضون نظـام الحكم النهائي في السـودان. وقد قبل الملك فؤاد التأكيدات البريطانية بشـأن حقوق مصر في السودان وحقوقها الكاملة في مياه النيل[48].

سـبقت الإشـارة إلى أن لجنة ملنر اقترحت أن تصرح الحكومة البريطانية رسمياً بأنها تعـترف بحق مصر في ميـاه النيل، وبأنها عاقدة العزم على المحافظة عليه حتى تسـكن بذلك روع المصريين وتخفف القلق المسـتحوذ عليهم في هذا الصدد. وقد صدر التصريح المطلـوب في 10 يوليو 1924 من رئيس وزراء بريطانيـا رمزي ماكدونالد. فقد تعهد بأن مصر سـتعطى كفايتها من مياه النيل، وبأن بريطانيا على اسـتعداد للوصول إلى اتفاقية مرضية لمصر بشـأن مياه النيل. وقال إنه بفضل هذه الاتفاقية فإن استقلال السودان لن ينقص شيئاً من كمية المياه التي يستخدمها الفلاح المصري[49].

ووجـدت بريطانيـا في أحداث ثورة سـنة 1924 ومقتل لي اسـتاك في القاهرة في 19 نوفمبر 1924 مناسبة لتثبت لمصر عملياً أنها لن تضمن احتياجاتها من مياه النيل إلا إذا انفردت بريطانيا بالأمر في السودان، وكفت مصر عن المطالبة بالاشتراك في إدارة السودان، وإثارة القلاقل فيه. فقد تضمن الإنذار الذي بعث به ألنبي إلى سـعد زغلول في 22 و23 نوفمبر 1924 بنداً بأن الحكومة البريطانية أصدرت تعليمات إلى حكومة السـودان بأن لها مطلق الحرية في زيادة مسـاحة الأراضي المرويـة في الجزيرة من 300,000 فدان إلى مقدار غير محدد طبقاً لما تقتضيه الحاجة. وكان ألنبي قد تعهد للحكومة المصرية في سنة 1920 بأن مساحة الأراضي المروية في الجزيرة لن تزيد عن 300,000 فدان[50].

وفي معرض تعليقه على هذا البند، قال سعد زغلول إن مسألة تعديل المقدار المحدد لمسـاحة الأراضي المروية في الجزيرة سـابقة لأوانها، ويجب طبقـاً لتصريحات الحكومة البريطانيـة المتكررة أن تحـل باتفاق الطرفين مـع مراعاة المصالح الحيويـة للزراعة في مصر[51].

عل كل حال، بعد عودة العلاقات الودية بين مصر وبريطانيا طلب رئيس وزراء مصر في 25 يناير 1925 من الحكومة البريطانية إعادة النظر في تعليماتها إلى حكومة السودان بشـأن توسـيع نطاق الري في الجزيرة حتى لا يلحق اضراراً بالري في مصر. وإثباتاً لحسن نواياهـا ومراعاة منها لحقوق مصر التاريخية والطبيعيـة في مياه النيل، أبدت الحكومة البريطانية في 26 يناير 1925 اسـتعدادها لإصدار تعليمات جديدة إلى حكومة السودان بألا تنفذ ما سـبق إرساله إليها من تعليمات بشأن توسيع نطاق الري في الجزيرة توسيعاً لا حد له، على أن تشـكل لجنة من ثلاثة خبراء لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن إجراء

الـري بموجبها مع مراعاة مصالح مـصر مراعاة تامة ومن غير الإضرار بما لها من الحقوق الطبيعية والتاريخية.

قدمت اللجنة تقريرها في 21 مارس 1926. وقد أعتبر هذا التقرير جزء لا ينفصل عن الإتفاق الذي تم بين مصر وبريطانيا بموجب المذكرات التي تبودلت في 7 مايو 1929 بين محمد محمود رئيس وزراء مصر والمندوب السامي البريطاني لويد.

اعترف محمد محمود في مذكرته بأن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من المياه أعظم من المقدار الذي كان يسـتخدمه آنذاك. وأبدى استعداده لزيادة ذلك المقدار «بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسـعها الزراعي». وفي مذكرة الرد أكد لويد لمحمد محمـود أن الحكومة البريطانية تعتـبر المحافظة على حقوق مـصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل مبدأً أساسـياً من مبادىء السياسة البريطانية.

وتنص الترتيبات التي اتفق عليها في سـنة 1929 على «ألا تقام بغير اتفاق سـابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوي، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سـواء في السـودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكـون من شـأنها إنقاص مقدار المـاء الذي يصل إلى مصر أو تعديـل تواريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر»[52].

وقـد تضمنت ترتيبـات إتفاقية سـنة 1929 كذلك قواعد تفصيلية بشـأن التخزين والسحب من مياه النيل. ويمكن إجمال مؤدّى بعض هذه القواعد فيمايلي:-

(أ) يحفـظ لمصر حق الانتفـاع بمياه النيل وفروعه في المدة من 19 يناير إلى 15 يوليو باستثناء ما تستهلكه طلمبات الري في السودان.

(ب) يحق للسودان رفع مستوى التخزين بسنار لري ترعة الجزيرة في ظرف 10 أيام ابتداءً من 16 يوليو ووفق ضوابط فنية معينة.

(ج) يحق للسودان ملء خزان سنار في الفترة من 27 أكتوبر إلى 30 نوفمبر[53].

سيرد لاحقاً أنه كان من بين المباديء التي اقترحتها الحكومة البريطانية في أكتوبر 1951 لتسـوية مسألة السـودان الحصول على ضمان دولي لاتفاقيات مياه النيل وإقامة سلطة

لتنمية النيل بمســاعدة البنك الدولي. وســيرد أيضاً أن وفد الحركة الاستقلالية السودانية الذي زار مصر في مايو 1952 أبلغ رئيس وزراء مصر أحمد نجيب الهلالي أن السودان قد إستنفد نصيبه من مياه النيل بموجب اتفاقية سنة 1929. وكان السودان آنذاك يستخدم مــن مياه النيل 4 مليارات من الأمتار المكعبة بينما كانت مصر تســتخدم 48 ملياراً [54]. وســيرد كذلك أن اتفاقية الجنتلمان التي وقعهــا حزب الأمة مع الحكومة المصرية في 29 أكتوبر 1952 اشتملت على بند بشأن مياه النيل.

الهوامش

1- انظر مكي شبيكة،السودان عبر القرون،الطبعة الثانية (1965)، ص419.

2- انظر مذكرة رينل رود بتاريخ 4 سبتمبر 1898 إلى الحكومة المصرية في الكتاب الأخضر الذي أصدرته الحكومة المصرية في سـنة 1953 عن السـودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953، ص 5. سنشير إلى هذا المرجع فيما بعد بالكتاب الأخضر.

3- انظر مكي شبيكة، مرجع سابق، ص 431.

4- FO 78/4957, Cromer to Salisbury, November10, 1898.

5- نشأ حادث فشـودة من احتلال قوة فرنسية بقيادة مارشان لمنطقة فشودة في أعالي النيل في محاولة لبسط السيادة الفرنسية عليها .

6- Modern Egypt, Volume 11 (1908), p. 114.

7- انظر مثلا فرمان سنة 1892بشأن تنصيب عباس الثاني في :

British and Foreign State Papers, Volume 84, p. 637.

8- انظر نص الاتفاقية في الكتاب الأخضر، ص 5.

9- FO 371/8959, Memorandum by J.W.Headlam – Morley on the Relation of the Sudan to Egypt, January 17,1923.

10- الكتاب الأخضر، ص 8.

11- FO 371/14620, Bencini and Quistas v. The Egyptian and Sudan Governments.

في معـرض نقده لهذا الحكم قـال عبدالله العريان إن المحكمة قد ناقضت نفسـها عندما قررت أن دولة جديدة قد قامت في السودان وفي الوقت نفسه اعتبرته خاضعاً لسـيادة مصر وبريطانيا. وقال العريان كذلك إن المحكمة أخطأت في تفسـير اتفاقية 19 يناير 1899 لأن قصد الطرفين وقت عقدها لم يكن إنشاء سيادة مشتركة:

Condominium and Related Situations in International Law (1952), p 140.

12 – الكتاب الأخضر، ص 15.

13- وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويورك) للنظر في النزاع المصري-الإنجليزي (1947)، إصدار حكومة السودان، الخرطوم.

14- Ahmed Al-Awad Muhammad, Sudan Defence Force: Origin and Role: 1925-1955 (undated),p.6.

15- FO 800/123, Cromer to Landsdowne, February 9, 1902.

16- الكتاب الأخضر، ص 13-14. كُلفت لجنة ملنر بتقصي أسـباب ثورة سـنة 1919. ومع أن السـودان لم يكن ضمن صلاحيات اللجنة، إلا أنها أرسـلت اثنين من أعضائها إلى السودان للوقوف على الأوضاع هناك.

17- انظر نص قانون مجلس الحاكم العام في:

Enclosure 2 in Gorst to Grey, February 28, 1910, FO 371/891.

18 - انظر:

Gorst to Wingate, January 12,1910,enclosure 1 in Gorst to Grey, February 28,1910,ibid.

19 - Enclosure 1 in Cromer to Salisbury, November10, 1898, FO 78/4957.

20- FO 78/5430,April 20,1905.

21- Gorst to Wingate, January 13, 1910, enclosure 3 in Gorst to Grey, February 28, 1910, Ioc.cit.

22- الكتاب الأخضر، ص 197.

23- عبدالعظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة 1882-1936 (1977)، ص 167 والصفحات التي تليها.

24- الكتاب الأخضر، ص 13.

25- نفس المصدر، ص23.

26- انظر نص المذكرة في كتاب عبدالرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان(1971)، ص 105.

27- الكتاب الأخضر، ص 27-29.

28- نفس المصدر، ص 30-31. لإعلان استقلال مصر انظر نفس المصدر،ص 20.

29- نفس المصدر، ص 32.

30- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية(1975)، ص 283.

31- انظر عبدالرحمن الفكي، مرجع سابق، ص 32-33. وأيضاً عبدالفتاح عبدالصمد منصور، العلاقات المصرية-السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924 (1993)، ص 352-355.

32- عبدالرحمن الفكي، مرجع سابق، ص 33-35. وأيضاً أحمد خير، كفاح جيل (1991)، ص 46. انظر تبرير عبدالعظيم محمد رمضان لحياد قوات أحمد رفعت في : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936(1983)،ص485-486.

33- الأهرام:28 نوفمبر 1924.

34- عبدالرحمن الفكي، مرجع سابق، ص35.

35- الكتاب الأخضر، ص33-35.

36- عبدالرحمن الفكي، مرجع سابق،ص37-40. وأيضاً الكتاب الأخضر،ص 35.

37- أنظر :

FO 371/23360, Foreign Office to War Office , September 14, 1939.

وأيضاً عبدالرحمن الفكي، مرجع سابق، ص 41.

38- الكتاب الأخضر، ص 36.

39- نفس المصدر، ص 37.

40- Memorandum on the Sudan, February 28, 1932, Annex A in Foreign Office to the Law Officers of the Crown, April 12, 1932, FO 371/18015.

41- الكتاب الأخضر، ص 16.

42- نفس المصدر، ص 55 و 57 .

43- فخري لبيب (محرر)، نهر النيل : الماضي والحاضر والمستقبل، جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية (1985)، هامش 127 ص 180 .

44- الكتاب الأخضر، ص 12.

45- نفس المصدر، ص 14.

46- نفس المصدر، ص 16.

47- نفس المصدر، ص 19. لمثال اخر انظر مفاوضات ثروت - تشمبرلين في سنة 1927، نفس المصدر، ص 40-43.

48- FO371/8960,Allenby to Curzon,February 11,1923.

وأيضاً عبدالفتاح عبدالصمد منصور، مرجع سابق، ص 288-291.

49- See Memorandum by Maffey on the Sudan since 1924,enclosed in Sudan Goverment to Foreign Office, August13, 1930, FO 371/14650.

50- الكتاب الأخضر، ص28. وأيضاً:

Batstone, The Utilization of the Nile Waters, 8 International and Comparative Law Quarterly (1959), p.523 at p. 528.

51- الكتاب الأخضر، ص31.

52- نفس المصدر، ص 50-53 . وانظر أيضاً: مصر ونهر النيل، كتاب أبيض أصدرته وزارة الخارجية المصرية(1983)، ملحق 7، ص 75.

53- انظر فخري لبيب (محرر) نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ملحق 6 ص 215. وأيضاً:

A.M.Ibrahim, Development of the Nile River System,in Mohammed Omer Beshir(Editor), The Nile Valley Countries: Continuity and Change, Volume 1(undated),p.87.

54- انظر بيان عبدالرحمن عابدون وكيل الوزارة للري في الجمعية التشريعية عن مياه النيل: الملخص الأسبوعي، إجراءات الجمعية التشريعية، الدورة الثالثة، رقم 6، من الأربعاء 9 مايو إلى السبت 19 مايو 1951، ص 345. وأيضاً:

The Nile Waters Question, Published in 1955 by the Ministry of Irrigation, Khartoum.

الفصل الثاني

السودان في معاهدة التحالف لعام 1936 بين مصر وبريطانيا

1- إبرام المعاهدة

في النصف الثاني من عام 1935 تأزم الموقف الدولي، وبدأ شبح الحرب العالمية الثانية ماثـلاً في الأفق، وذلك بتأثير عدة عوامل كان من بينها الغزو الإيطالي للحبشـة . وهبت في مـصر في نوفمـبر 1935 انتفاضة طلابية عارمة تمخض عنهـا تكوين جبهة وطنية من الأحزاب السياسـية وبعض الشخصيات المسـتقلة. وفي 12 ديسمبر 1935 رفعت الجبهة الوطنية عريضة إلى الملك فؤاد طالبت فيها بعودة دستور سنة 1923 والذي كان قد ألغاه في عام 1930 رئيس وزراء مصر آنذآك إسـماعيل صدقي وبوضع دسـتور جديد. وفي 12 ديسمبر 1935 أيضاً بعثت الجبهة الوطنية بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني طالبت فيها بإبرام معاهدة بين مصر وبريطانيا على أسـاس المشروع الذي انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسن في سنة 1930، وأن تحل المسائل التي اختلف حولها الطرفان آنذاك، وكان من أبرزها مسألة السودان[1].

بدأت المفاوضات المصرية - البريطانية في القاهرة في 2 مارس 1936. وقد شُـكل وفد المفاوضة المصري من ممثلين لكل الأحزاب المصرية باسـتثناء الحزب الوطني الذي تمسك بسياسـته الداعية إلى عدم المفاوضة إلا بعد الجلاء. أسندت رئاسة وفد المفاوضة المصري إلى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء، وضمت عضوية الوفد كلاً من محمد محمود، وإسماعيل صدقي، وعبد الفتاح يحيى، وواصف بطرس غالي، وأحمد ماهر، وعلي الشمسي، وعثـمان محرم، ومحمد حلمي عيسى، ومكرم عبيد، ومحمـود فهمي النقراشي، وحافظ عفيفـي، وأحمد حمدي سـيف النصر، ومثل الجانب البريطـاني في المفاوضات المندوب السـامي مايلز لامبسون ونخبة من العسـكريين. وقد تم في 26 أغسطس 1936 التوقيع

بمقـر وزارة الخارجية البريطانية بلندن عـلى معاهـدة التحالف بين مصـر والمملكـة المتحدة والتي يشار إليها عادة بمعاهدة سنة 1936 [2].

أطلق مصطفى النحّاس على معاهدة سـنة 1936 أسم «معاهدة الشرف والاستقلال» وأجازها مجلسـا النواب والشيوخ في مصر بأغلبية سـاحقة. كما وجدت المعاهدة قبولاً عاماً من الشـعب المصري لأنها أنهت الاحتلال البريطاني لمصر، وقللت التدخل البريطاني في شـؤون مصر الداخلية، وقربت من المرحلة النهائية التي سيتم فيها الجلاء الكامل عن مصر[3].

أقامت المعاهدة تحالفاً بـين مصر وبريطانيا بغرض توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسـن العلاقـات بينهما. وقد تعهد كل مـن الطرفين بألا يتخـذ في علاقاته مع الدول الأجنبيـة موقفاً يتعارض مع التحالف، وبألا يبرم معاهدات سياسـية تتعارض مع أحكام معاهدة سـنة 1936. وعلى أسـاس التحالف تعهد كل من الطرفين كذلك بمعاونة الآخر في حالة دخوله في حرب مع دولة ثالثة. وقد التزمت مصر بأن تقدم لبريطانيا في الأراضي المصرية جميع التسـهيلات والمساعدة التي في وسعها بما في ذلك استخدام موانئها وطرق المواصـلات في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيـام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهـا. حـصرت المعاهدة وجـود القوات البريطانيـة في منطقة محـددة بجوار قناة السـويس لكفالة حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة. ونصت المعاهدة على ألا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال، كما أنه لا يخل بحقوق السيادة المصرية.

أجازت المادة 16 من معاهدة سـنة 1936 لأي من الطرفين بعد انقضاء فترة عشرين سنة على سريان المعاهدة، طلب الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في أحكامها. وأجازت المـادة 16 أيضاً الدخول في مفاوضـات لإعادة النظر في أحكام المعاهدة بعد انقضاء فترة عشر سنوات على سريانها، ويكون ذلك بموافقة الطرفين.

2- احكام المعاهدة المتعلقة بالسودان

وردت أحكام معاهدة سـنة 1936 المتعلقة بالسودان في المادة 11 وملحقها والمحضر المتفق عليه وفي رسـائل تم تبادلها بـين الطرفين. ويمكن إجمال بعض هذه الأحكام فيما يلي:

1- مـع الإحتفاظ بحرية إبـرام اتفاقيات جديدة في المسـتقبل لتعديل إتفاقيتي 19 يناير و 10 يوليو 1899، اتفقت مصر وبريطانيا على أن تسـتمر إدارة السـودان مسـتمدة من هاتين الاتفاقيتين، وعلى أن يواصل الحاكم العام ممارسة السلطات المخولة له بمقتضاهما.

وحري بالذكر أنه خلال مفاوضات سـنة 1930، رفض مصطفى النحاس النص في المعاهدة على اتفاقيتي سـنة 1899 لأنهما ممقوتتان في مصر. ولكنه عاد وقَبِل النص في المعاهدة على أن تسـتمر إدارة السودان مستمدة من هاتين الاتفاقيتين. وكان ذلك بسـبب إصرار المفاوض البريطاني هندرسن على أن النص على اتفاقيتي سـنة 1899 يسـاعد في إقناع مجلس العموم بأن اشـتراك مـصر الفعلي في إدارة السـودان ماهو إلا تطبيق لهاتين الاتفاقيتين. وفي مقابل النص على اتفاقيتي سنة 1899 اشـترط النحّاس النص في المعاهدة على حق مصر في السـيادة الكاملة على السـودان[4]. ولكـن النص الذي ضمن في المـادة 11 من المعاهـدة كان عاماً ولم يخصص. فقد جاء في المادة 11 أنه ليس في نصوصها أي مسـاس بمسـألة السيادة على السودان.

2- إتفقت مصر وبريطانيا على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين.

3- احتفـظ الحاكم العـام بمقتضى المعاهدة بسـلطة تعيين الموظفين في السـودان وترقيتهـم حيث يختار المرشـحين الصالحين من بين البريطانيـين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء.

4- نصت المعاهدة على أن تكون هجرة المصريين إلى السـودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلـق بالصحة والنظام العام، وعلى ألا يكون هناك تمييز في السـودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والهجرة أو في الملكية.

5- وضعـت المعاهدة جنوداً بريطانيين وجنـوداً مصريين تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين.

6- نصــت المعاهــدة على تعيين ســكرتير حربي مــصري للحاكم العــام وندب خبير اقتصادي مصري للخدمة في الســودان. كما نصت على أن يدعى مفتش عام الري المصري بالســودان لحضور مجلس الحاكم العام إذا عرضت على المجلس مسائل تهم مصلحة الري المصري[5].

أشــاد مكرم عبيد عضو وفد المفاوضة المصري بأحكام معاهدة ســنة 1936 المتعلقة بالســودان. ففي محاضرة ألقاها في 1 نوفمــبر 1936 في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً)، قال مكرم عبيد: «لا مراء في أننا كسبنا الكسب كله في مسألة السودان». وبعد عرض تحليلي لمواد المعاهدة المتعلقة بالسودان، قال مكرم عبيد: «فإذا لم تكن هذه المكاسب جدية فلا أدري ماهي المكاسب!»[6].

وجاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب المصري أن أحكام معاهدة سنة 1936 تظهر أن هناك تقدماً ملموساً في حقوق مصر في السودان حيث أنها حصلت على مزايا لم تكن لها من قبل وذلك مع عدم المســاس بمســألة السيادة على السودان، وعدم إغلاق الباب مستقبلاً أمام إعادة النظر في اتفاقيتي سنة 1899[7].

وبالرغم مما جاء في تقرير اللجنة من أن معاهدة سنة 1936 قررت لمصر نصيباً عملياً في إدارة الســودان لم يكن مــن قبل مرعياً وأشركتها في هــذه الإدارة إشراكاً فعلياً، إلا أن ماتحقق لمصر في هذا الصدد كان شكلياً أو رمزياً. فلربما تكون أحكام معاهدة سنة 1936 المتعلقة بالسودان قد أرضت الكرامة المصرية ولكنها لم تحقق لمصر المشاركة الفعلية في إدارة الســودان. فقد ظلت إدارة الســودان كما كانت قبل سنة 1936 إدارة بريطانية[8]. وظل منصب قاضي القضاة هو المنصب القيادي الوحيد الذي يشــغله مصري في حكومة السودان. والطريف في الأمر أن حكومة السودان أستندت في عام 1946 إلى معاهدة سنة 1936 لسودنة هذا المنصب على اعتبار وجود سوداني كفء[9].

وســنتناول في الفصل التالي وجهة النظر الســودانية فيما رتبته معاهدة ســنة 1936 للسودان.

الهوامش

1- عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة (1988)، ص 214-226.

2- عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، مرجع سابق، ص 776-793.

3- محمد زكي عبدالقادر، محنة الدستور(1973)، ص 81-86.

4- الكتاب الأخضر، ص 55 و 59.

5- لشرح وتحليل أحكام المعاهدة انظر محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية - الانجليزية ودراستها من الوجهة العلمية (1936). وأيضاً:

Hassan Ahmed Ibrahim, the Anglo – Egyptian Treaty (undated).

6- الأهرام : 2 نوفمبر 1936.

7- نفس المصدر: 12 نوفمبر 1936.

8- في نقد معاهدة سنة 1936 انظر جلال يحيى وخالد نعيم، الوفد المصري 1919-1952 (1984)، ص 322-324.

9- FO 371/62958, Telegram from Khartoum to Cairo, December 31,1946.
Also FO 371/69216, Egyptian Ambassador to Foreign Secretary, January 6,1948.

الفصل الثالث

معاهدة سنة 1936 تحيي جذوة الحركة السياسية السودانية

1- الحركة السياسية السودانية قبل المعاهدة

نشأت الحركة السياسية السودانية المعاصرة وتشكلت اتجاهاتها الرئيسية خلال الفترة 1920-1924. وكان ذلك بتأثير عدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال مايلي :-

1- مبادىء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ودرو ويلسون الأربعة عشر وإنشاء عصبة الأمم. فبعد دخول بلاده الحرب العالمية الأولى في إبريل 1917 نادى ويلسون في العديد من خطبه بحرية الشعوب كبيرها وصغيرها وبحقها في تقرير مصيرها. وفي 8 يناير 1918 وجه ويلسون خطاباً إلى مجلسي الكونجرس ضمنه المبادىء الأربعة عشر التي يقترحها كبرنامج للسلم العالمي. وقد نص المبدأ الأخير على إنشاء رابطة عامة للأمم بغرض توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء[1]. وقد كانت هذه الرابطة هي عصبة الأمم التي تم إقرار مشروع عهدها في مؤتمر السلام بباريس في 28 أبريل 1919 وأصبح نافذاً في سنة 1920. وعن أثر ذلك على خريجي كلية غردون، قال أحمد خير إن الخريجين كانو آنذاك في أول الدرج من ناحية الوعي القومي والثقافة السياسية «فما كادوا يطلعون على تعاليم الرئيس ويلسون، التي ظهرت عقيب الحرب الأولى وتمخضت عنها عصبة الأمم، حتى خيل إليهم أن العالم مقبل على فترة يقوم فيها القانون مقام الفوضى بين الجمعيات البشرية، ويحل الحق محل القوة، وخيل إليهم أن عصبة الأمم سوف تلتزم وتنفذ جميع المبادىء التي حواها ميثاقها، وما على الأمم المستضعفة إلا أن تعلن رأيها وتحدد مطالبها حتى تنهض العصبة وتنتصف لها من الأمم المعتدية»[2].



سعد زغلول

2- انــدلاع ثــورة 1919 في مصر ومطالبة الوفد المصري باســتقلال مصر والســودان وذلك من منطلق أن الســودان جزء من مصر. لم تشمل مطالب الوفد ونداؤه إلى معتمدي الدول الأجنبية في 6 ديسمبر 1918 السودان[3]. ولكن في خطاب ألقاه في منزل حمد الباســل في 13 يناير 1919، قال ســعد زغلول إن مطالب الوفد تشمل الســودان «لأن مصر والســودان كل لا يقبل التجزئة، بل ان الســودان كما قال المستشار المالي في تقريره سنة 1914: الزم لمصر من الاسكندرية»[4]. ونص الميثاق الوطنــي الذي وقعه الوفد المــصري والحزب الوطني في روما في 14 نوفمبر 1922 على المطالبة بالاســتقلال التــام لوادي النيل واعتبار اتفاقية ســنة 1899 الخاصة بالســودان باطلة. وفي المذكرة التي قدماها معاً باسم الوفد المصري في 21 نوفمبر 1922 إلى مؤتمر صلح لوزان طالبا بالاعتراف بالاســتقلال التام لوادي النيل (مصر والسودان) وجلاء الجنود البريطانيين عن وادي النيل كله[5].

3- توصية لجنة ملنر في ســنة 1920 بارتقاء الســودان ارتقاءً مستقلاً عن مصر تحت الرعاية البريطانية. فقد خلص ملنر إلى استحالة تسوية مسألة السودان على نفس أســس تسوية المسألة المصرية. وقال في تبرير ذلك إن أهل مصر متجانسون بينما السودان مقسم بين العرب والزنوج. وقال أيضاً إن الروابط السياسية التي ربطت الســودان بمصر في الماضي كانت دائماً روابط واهية، لأن مصر لم تخضع الســودان إخضاعاً حقيقاً ولم تدمجه فيها وتجعله بعضاً منها، بل إن فتحها له في القرن الماضي كان نكبة كبيرة على البلدين معاً. ولتجاور مصر والســودان ومصلحتهما المشتركة في ميــاه النيل، حبذ ملنر وجود رابطة سياســية على الدوام بين مصر والســودان على ألا تكون صورة هذه الرابطة «خضوع الســودان لمصر، فبلاد الســودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحسن لها أن تكــون كذلك أيضاً . ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياســية التي تكون عليها آخــر الأمر. ويكفيها لقضاء أغراضها في الوقــت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق ســنة 1899 .... حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقي مستقلاً عن مصر»[6].

4- النص في إعلان اســتقلال مصر الذي أصدرته بريطانيا في 28 فبراير 1922 على أن تبقى مســألة الســودان على ماهي عليه لحين إبرام إتفاق بشأنها بين الحكومتين

المصرية والبريطانية[7]. وفي نفس يوم صدور الإعلان قال لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم إن الحكومة البريطانية لن تسمح مطلقاً بأن يتعرض للخطر ماتم في السودان من تقدم وما يرجى منه كثيراً في المستقبل. وقال كذلك إن الضمانات التي ستعطى لمصر بشأن مياه النيل لن تعرقل تقدم السودان بأي وجه من الوجوه. وقد نقل ألنبي المندوب السامي البريطاني في مصر أقوال لويد جورج هذه إلى زعماء السودان عند اجتماعه بهم في الخرطوم في 26 أبريل 1922. كما طلب ألنبي من الزعماء ان يبلغوا شعبهم بأنه ليس ثمة مايدعو للخوف بأن بريطانيا ستتخلى عن السودان[8].

5- النص في المادة 29 من مشروع دستور سنة 1923 على أن يلقب الملك فؤاد بملك مصر والسودان، وفي المادة 145 على أنه مع أن السودان جزء من مصر، إلا أن نظام الحكم فيه سيتقرر بقانون خاص. وقد ذكرنا في الفصل الأول من هذا القسم أن الحكومة البريطانية أجبرت مصر على حذف هاتين المادتين. وبدلاً عنهما نُص في المادة 159 من المشروع على أن أحكام الدستور تسري على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك بما لمصر من الحقوق في السودان. ونُصَّ في المادة 160 على أن يعين لقب الملك بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان.

6- الخلاف حول مركز السودان ومستقبله خلال المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية. لم تبحث مسألة السودان في مفاوضات سعد زغلول وملنر في لندن في يونيو 1920. إذ تبنى الوفد المصري وجهة نظر سعد زغلول والتي مؤادها أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص بعد أن تسوى مسألة مصر، لأن مصر القوية تستطع أن تحصل على حقوقها كاملة في السودان[9]. وفي مفاوضات عدلي – كيرزن في عام 1921 أوضح الجانب البريطاني أنَّ حكومته تأخذ بما جاء في تقرير ملنر عن السودان. ولكن الجانب المصري ذهب إلى أن تقرير ملنر لا يضع حلاً لمسألة السودان وإنما اشتمل على آراء عامة. وتجادل الجانبان حول مسألة السيادة على السودان ولمن تعود . وقد مضت الإشارة إلى أن الجانب المصري دفع بأن بريطانيا تشارك في إدارة السودان فقط، وأن السيادة عليه تعود لمصر وحدها[10]. وخلال مفاوضات سعد زغلول – ماكدونالد في سبتمبر 1924 تمسك سعد زغلول بحقوق مصر في السودان. وأما الموقف البريطاني فقد تضمن التسليم بمصالح مصر المادية

في السودان وأهمها ما يتعلق بنصيبها في مياه النيل. وتضمن كذلك تأكيد بريطانيا لمسـؤوليتها في حفظ النظام في السودان لأنها «منذ ذهبت إلى هناك وضعت على عاتقهـا تعهدات أدبية بايجـاد نظام إداري جيد، فهي لا تسـمح بأن يزول هذا النظام. وهي تعد مسؤوليتها وديعة في يدها للشعب السوداني. ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تتم عملها»[11].

إزاء ما تقدم فليس إذن بمسـتغرب أن تبدأ الحركة السياسية السودانية حياتها وهي منقسمة حول موقف دولتي الحكم الثنائي بشأن مركز السودان ومستقبله. فعلى اعتبار أن السـودان وطن قومية قائمة بذاتها، رفض فريق من السودانيين إدعاء ثوار سنة 1919 بأن السـودان جزء لا يتجزأ من مصر، وأن اسـتقلاله تابع لاسـتقلالها. وكان هذا الفريق يضـم القيادات الطائفية والدينية والقبلية ونفراً من كبار خريجي كلية غردون. وقد عبر عن آراء هذا الفريق محرر صحيفة «حضارة السـودان» حسـين الخليفة شريف في أربع مقالات نشرها في «الحضارة» في أغسـطس وسـبتمبر 1920 بعنوان «السودان ومصر أو المسـألة السودانية». وحسـين شريف هذا هو حفيد الإمام المهدي وابن خليفته الثالث وأول وكيل لنادي خريجي مدارس السـودان عند إنشائه في سنة 1918[12]. وتمثل مقالات حسين شريف الأساس لشعار «السودان للسودانيين».

أشار حسين شريف في مقالاته إلى ما ألصقه بعض المصريين بالجماعة التي ينتمي إليها من تُهم المروق من الشرف والإسلام وعدم الوطنية وبيع الأوطان. ثم قال: «لم نحرك هذا اليراع لرد ماقيل ويقال أو للرد على ماكتب ويكتب أو لمقابلة الكيل بالكيل والمثل بالمثل، كلا فإن هذا لسـخف يجب أن يذرى في مهب الرياح ثم يتناقش عقلاء الأمتين فيما هو بينهم حقيقة من مسألة النيل وعلاقة القطرين السياسية».

وعن علاقة القطرين السياسـية قال حسـين شريف إن الحق فيهـا يرجع إلى «رغبة السـودانيين أهل البلاد أنفسـهم وهم أدرى بمصلحتهم وأصدق من يعبر عنها وأولى من يطبقها ويقول بها».

ووصف حسين شريف المسـألة السودانية بأنها «محاولة حل ذلك العقد الذي أبرمه اتفاق سنة 1899 سواء كانت تلك المحاولة من جانب السودانيين بغرض تخليص بلادهم من هذا الموقف الحالي وبغرض توحيد الحكومة في شـخص أقدر الشريكين..... وأرسخها



حسين شريف

في أســاليب تربية الأمم وإرشاد الشعوب حتى يبلغوا سن الرشد الاجتماعي..... أم كانت من جانب المصريين لينفردوا بالســودان بدعوى أنــه جزء متمم لمصر وعضو حيوي فيها وقطر أخضعه ســيفها ورمحها وفتحه جيشــها وجندها وأظله ملكها الخاص لأعوام تزيد على الستين».

وبعد أن عرض لاستقلال السودان الذي حققته الثورة المهدية وإسقاط مصر لحقوقها على السـودان طوعاً واختياراً، تناول حسـين شريف الظروف التي أدت لتكوين الحملة المصرية - البريطانية لاسـترداد السودان وأهداف ثورة سنة 1919 حيث قال إنه بعد أن «وضعـت الحرب الحاضرة أوزارها ونفخت مبادىء ويلسـون في الشـعوب أرواحها قام المصريون بحركتهم التي يرمون بها إلى الاسـتقلال التام لمصر والسودان باعتبار أن الأخير جزء من الأول ومديرية من مديرياته...... وقمنا نحن بواجبنا الوطني الذي قضى علينا به التدبر الطويل والاعتراف بالجميل والحق الذي لنا في اختيار المسلك وتعيين المصير فهاج هائجهم ورمونا بما رمونا به مما أشرنا إليه في المقال الأول».

ودعا حسين شريف إلى حل الشراكة القائمة بين مصر وبريطانيا بشأن السودان وانفراد بريطانيا بإدارة السودان وإرشاد أهله وتدريبه في قواعد الحكم لأن «كفاءتنا الذاتية تبعد بنا كثيراً في الوقت الحالي عن الدرجة التي تؤهلنا لحكم أنفسـنا بأنفسـنا وإدارة أمورنا بأيدينا دون مسـاعدة أو مرشـد يتولى تربيتنا وتدريبنا ويسير الأحوال بتنظيم». وأطرى حسـين شريف على البريطانيين بقوله : «لا يسـع أحد أن ينكر أنهـم أكفأ من أدار دفة وسـاس أمة وأقدر من يخضع الهوى لسلطان الحق ويوفق بين منازع السيطرة ومبادىء العدل على قدر ماتسعه الطاقة البشرية ويتسع لدولة فاتحة وأمة استعمارية».

وعن عدم اختيار مصر لتكون وصية على السـودان لترشـد أهلـه إلى أن يحين وقت تسلمهم شؤون حكم بلادهم قال حسين شريف : «ولو كانت الدلائل والوقائع والتجارب تسـاعدنا على الوثوق بأن جيراننا يسـتطيعون الاحتفاظ بوديعتنا الوطنية المقدسـة لما فضلنا غيرهم ولما اخترنا سـواهم. أما والأمر كذلك فمن الخرق والحمق أن نغرر بأنفسنا ونقامـر بكياننا ونقذف بمسـتقبلنا في هوة لا قرار لها ولا يعلـم إلا الله مافي جوفها من المصائب والويلات».

وفي مقاله الأخير رفض حسـين شريف أن ينضوي شعب تحت سيادة آخر لانه قريبه أو نسـيبه أو جـاره أو شريكه في عقيـدة أو مذهب. وقال إن «الوحـدة القومية» التي كانت تجمع المسـلمين في عهودهم الأولى ودولهم الراشـدة قد انفرط عقدها «ولم يبق منها إلا عقيدة تعتصم القلوب بها وقبلة تتجه الوجوه إليها وكتاب تتلوه الألسنة وتجله الأفئـدة». وفيما عدا ذلك قال حسـين شريف إن كل أمة أصبحـت «تنادي بالوطنية في

بلادها، وتشيد على أساس القومية بناءها، وتستعين بالأكفاء والأقوياء من سواها».

وأكد حسين شريف أنه ومن يشاركونه الرأي لا يبتغون فيما يطلبون إلا إقرار الراحة في بلادهم وتهيئة مستقبل سعيد لأولادهم وأحفادهم، وتمهيد منهاج واضح للسير به إلى الوجود المنفصل والكيان المستقل. ثم قال إن ذلك لن يمس الإخاء الذي يجمع بين المصريين والسودانيين «فالمصريون إخواننا، نرد مناهل العلوم الدينية واللغوية في قطرهم ونقتبس محاسن الأساليب المدنية والشرقية من قدرتهم ونستعين بهم بقدر حاجتنا إليهم، ونحافظ على مصلحتهم في النيل بأمانة وإخلاص معهم، ونتبادل وإياهم العواطف الطيبة المشرقة والعلاقات الحسنة المنتجة وكل ما تقتضيه طبيعة الجوار ولوازم الإخاء»[13].

جاء أول رد فعل مناوىء لمقالات حسين شريف في منشور سري صدر بتوقيع «وطني ناصح أمين». هاجم المنشور سياسة الاستعمار الإنجليزي في السودان وبوجه خاص نزع ملكية الأراضي من أربابها والحرمان من الحقوق والحجر على الحريات الشخصية وفرض الضرائب التي تثقل كاهل الغني والفقير.

وهاجم المنشور كذلك السياسة الإنجليزية الرامية للتفريق بين السودانيين والمصريين والتي سخروا لها «الحضارة». وقال المنشور عن المصريين «إنهم مرتبطون معنا بروابط متينة لا ينفصم عراها مدى الدهر، منها الدين والنسب واللغة الوطن والمصالح والجيرة وروابط منذ أكثر من أربعة آلاف عام».

ودلل المنشور على شدة ارتباط المصريين بالسودانيين بأنهم- أي المصريين- يرفضون أي إتفاق مع إنجلترا يقضي بفصل السودان عن مصر وحرمانه من التمتع بالاستقلال التام. ثم ناشد المنشور السودانيين بأن يطالبوا مع المصريين بالاستقلال التام لمصر والسودان[14].

هاجم الشريف يوسف الهندي المنشور السري في مقال بصحيفة «الحضارة» وتساءل ساخراً: «هل علم الناس بناصح مجهول وأمين معدوم؟ فإن كان ناصحاً وأميناً فليقابلنا وينصحنا ويسمع ما عندنا». وقال الشريف يوسف في مقاله إن الأمة السودانية مرتاحة ومطمئنة بما لم يسبق لها مثيل من العدل والحرية والأمن. ودعا الشريف أهل المنشورات ليحضروا «لنطوف بهم كل حي وكل بلد ليسألوها عن ذلك فإن وجدوا خلاف ما قلناه فنحن الكاذبون»[15].

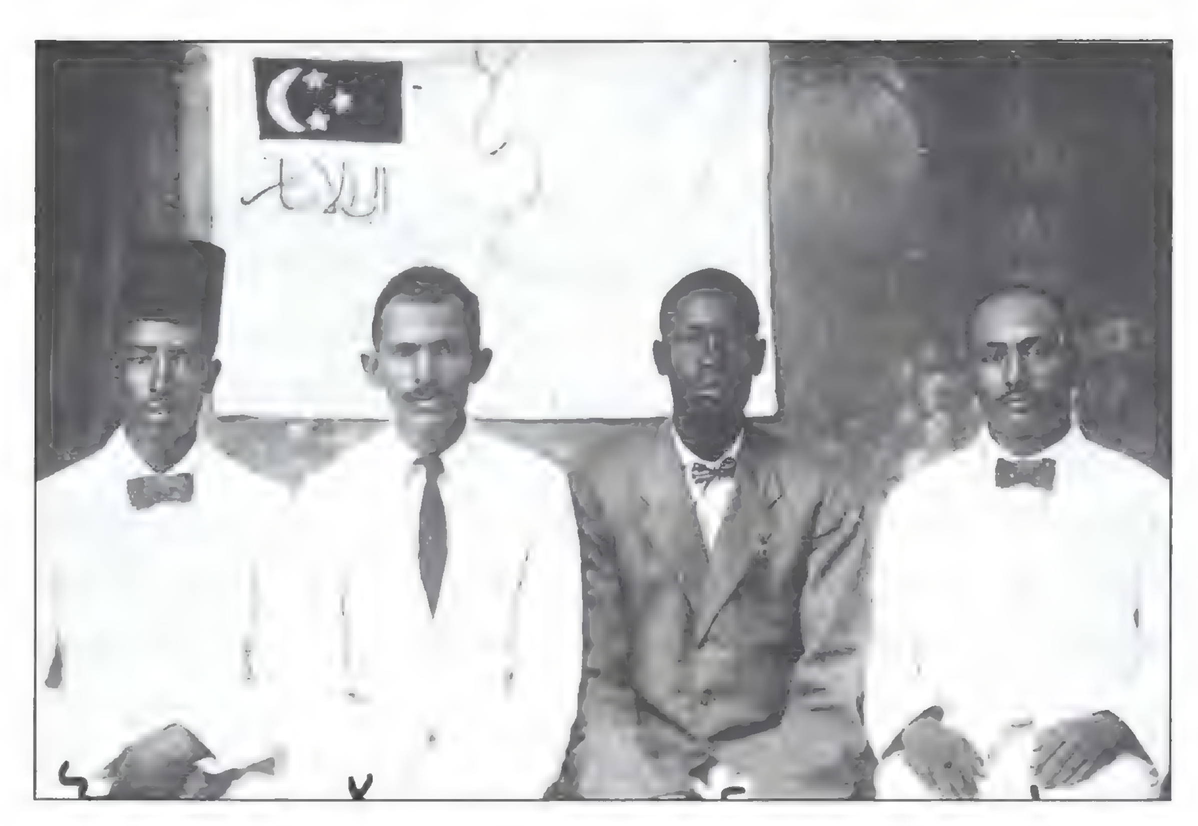
أنشأ فريق السودانيين المناوىء لتوجهات صحيفة «الحضارة» السياسية في سنة 1920 جمعية الاتحاد السوداني. وكان من مؤسسيها عبيد حاج الأمين، وإبراهيم بدري، وسليمان كشه، وتوفيق صالح جبريل. وانضم إلى الجمعية لاحقاً عبدالله خليل، وعلي عبداللطيف، وخلف الله خالد، ومحمد صالح الشنقيطي، ومحمد عبدالله العمرابي، وبابكر القباني[16].

كانــت جمعية الاتحاد تدعو للاســتقلال التــام لوداي النيل وترفض فصل الســودان عــن مصر. فعندما اقــترب موعد انعقاد مؤتمر صلح لوزان حثــت الجمعية ممثلي مصر في المؤتمــر بأن يطالبوا بالاســتقلال التام لوادي النيل وألا يقبلــوا أي وعد يؤدي إلى ترك المفاوضة على السودان إلى وقت آخر[17]. وفي اجتماع عقدته في 10 نوفمبر 1922، قررت الجمعية الإشــادة بقول عمر طوسون بأن «السودان ومصر قطر واحد لا يقبل التجزؤ». وقررت كذلك إبلاغ عمر طوســون «والأمة المصرية بأسرها أن في الســودان حركة وطنية أساســها القومية الصادقة، وغايتها تأييد الشعب المصري، وألا ينفصل السودان عن مصر بأي حال من الأحوال»[18].

اتسم نشاط جمعية الاتحاد بالسرية واقتصر في جانبه السياسي على توزيع المنشورات المعاديــة للحكم البريطــاني، ونشر البيانات والمقــالات والقصائــد في الصحف المصرية، وتشجيع الطلاب على الهجرة إلى مصر لتلقي العلم هناك.

وفي مايو 1922 بعث أحد أعضاء جمعية الاتحاد وهو الملازم أول علي عبداللطيف من الكتيبــة الحادية عشرة مقالاً بعنوان «مطالب الأمة» للنشر في «الحضارة». طالب المقال بتقرير مصير الســودان وبإنهاء الحكم الأجنبي وبأن تؤول حكومة السودان للسودانيين. وطالب كذلك بالتوسع في التعليم وإلحاق الموظفين السودانيين بوظائف أكبر في الخدمة المدنية وبإلغاء إحتكار الحكومة للسكر. وذهب المقال إلى أنه إذا كانت الأمة السودانية بحاجة إلى من يرشدها قبل نيل الاستقلال فمن حقها اختيار المرشد سواء كانت مصر أم بريطانيا[19].

ومــع ان المقال لم ينشر إلا أن عــلي عبداللطيف قد اعتقل وأعتقل معه كذلك محرر «الحضارة» حســين شريــف. وفي 14 يونيو 1922 قُدِّم علي عبــد اللطيف لمحكمة كبرى بتهمة إثارة الكراهية ضد حكومة الســودان وذلك لنشره «منشــور تحريضي نما خبره إلى الحكومــة وتمكنت مــن حيازته». أُدين علي عبداللطيف وحكــم عليه بالحبس لمدة 12 شهراً في الدرجة الثانية[20].



بعض قادة اللواء الأبيض *

وبسـبب ذيوع أخبار محاكمته غدا علي عبداللطيف بعد انقضاء فترة حبسـه زعيماً للحركة السياسـية المناهصة للحكم البريطاني وعكف مع عبيد حاج الأمين على تأسـيس جمعية اللواء الأبيض. وقد ضمت أولى خلاياها بالإضافة إليهما صالح عبدالقادر، وحسن صالح، وموظف بريد من أصل مصري يدعى حسـن شريف. اتخذت الحركة كشـعار لها علماً أبيض رسـمت عليه خريطة وادي النيل وهلال ونجوم ترمز إلى العلم المصري. كما كُتب عليه «إلى الأمام»[21].

اتخذت جمعية اللواء الأبيض العلانية والمواجهة أسـلوباً لعملها. فقد بدأت نشـاطها ببرقية أرسلها خمسة من مؤسسيها في 16 مايو 1924 إلى الحاكم العام. احتج هؤلاء على استبعاد الشـعب السـوداني من المفاوضات الانجليزية- المصرية المقبلة، وعلى الوسائل القسريـة التي فصل بها السـودان عن مـصر. وقالوا إنهم إذا لم يجـدوا أذناً صاغية من الحكومـة فسيرسـلون مندوبين لنقل وجهـة نظرهم إلى مليكهم المعظـم فؤاد وقناصل الدول الأوروبية في القاهرة[22].

* هذه الصورة حصلنا عليها من إرشيف السودان بجامعة درم بدون أسماء: SAD 474-010-001.tif

ويمكن الوقوف على أهداف جمعية اللواء الأبيض من خلال ما صدر عنها من بيانات ومن النداء الذي وجهته إلى الأمة البريطانية في 26 يونيو 1924 والذي سنعرض له لاحقاً.

أعلن وكيل الجمعية عبيد حاج الأمين أن غرض الجمعية الأساسي هو تحرير الوطن المعذب من العبودية وخلاصه من يد المستعمر الغاصب. وقال إنه «لما كانت حياة القطرين الشقيقين متوقفة تماماً على اتحادهما قلباً وقالباً، وعملهما متضافرين تحت ظل الدستور لاستقلال وادي النيل من منبعه إلى مصبه، فالسبيل الوحيد الذي تسلكه الجمعية هو الاجتهاد المتواصل لتحقيق هذه الوحدة المنشودة تحت ظل العرش المفدى والدستور العادل مع تعضيدها لكل عامل لخير مصر والسودان وتأييدها لوزارة الشعب في هذا السبيل»[23].

وعندما قدم عضو جمعية اللواء الأبيض محمد سر الختم للمحاكمة في 24 يوليو 1924 لأنه هتف عقب صلاة عيد الأضحى بحياة الملك فؤاد ملك مصر والسودان، احتجت الجمعية على ذلك ببيان أصدره وكيلها عبيد حاج الأمين وأعلنت «أن في عرف كل سوداني صميم السودان جزء لا يتجزأ من مصر، وأن جلالة الملك رغم إنكار المستعمرين هو ملك مصر والسودان»[24].

لم تجد أهداف جمعيةاللواء الأبيض التأييد من أي من زعماء الطوائف الثلاث: السيد علي الميرغني والسيد عبدالرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي. وكان السيد علي الميرغني قد قال في الخطاب الذي ألقاه في قصر الحاكم العام في الخرطوم في 26 أبريل 1922 أمام ألنبي المندوب السامي البريطاني في مصر: «إن السودان بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها الخاصة بها فيجب أن تترك في سبيل التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها»[25].

وأما السيد عبدالرحمن المهدي فقد قال عن عدم تأييده لحركة اللواء الأبيض : «كان للحوادث الجارية في مصر منذ بدئها عام 1919 صدى في السودان حرك الوعي السياسي عند الفئة القليلة المتعلمة وسكان المدن. وأخذت الصحف المصرية تنادي بوحدة وادي النيل فانساق في تيار هذه الحركة أكثر المتعلمين وكان المظهر المادي لهذه النداءات قيام حركة 1924. إذ لم تكن هذه الحركة إلا امتداداً للحركة الوطنية المصرية. وإنني وإن كنت أكبر صفات الرجولة والصبر التي امتاز بها أعضاء جمعية اللواء الأبيض، إلا أنني لا أعتبر

حركة 1924 ممثلة للمطالب الحقيقية لشعب السودان. وقد دفعني ذلك لأن أنادي بالشعار الذي أتمسك به حتى اليوم وهو السودان للسودانيين»[26].

ولما كان سعد زغلول قد أعلن في خطاب العرش في مارس 1924 أن حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر والسودان[27]، فقد دعا السيد عبد الرحمن المهدي إلى اجتماع في 10 يونيو 1924 بداره بحي العباسية بأم درمان لبحث الوضع السياسي في مصر والمطالب المصرية بشأن السودان. فقد كان من رأي السيد عبدالرحمن أن الوقت قد حان ليقول أعيان السودان رأيهم بصراحة وشجاعة، وألا يتركو مستقبل السودان يقرر بدون أن يكون لهم رأي في الأمر[28].

لبى دعوة السيد عبدالرحمن بعض أقطاب طائفة الختمية وبعض العمد والمشائخ والتجار والأعيان وكبار الخريجين. وقد كان من بين هؤلاء أحمد السيد الفيل، وإسماعيل الأزهري الكبير[29]، وبابكر بدري، وحسين شريف، وعلي أبو قصيصة.

قرر اجتماع العباسية اختيار إنجلترا لتكون وصية على السودان لتعمل على تطويره حتى يصل إلى مرتبة الحكم الذاتي. وورد في الإعلان الذي صدر عن الاجتماع وأرسل إلى الحاكم العام أنه عندما كانت مصر تدير السودان سادت فيه الفوضى التامة، وأصبح الظلم طاغياً مما أدى إلى ثورة السودانيين ضد الإدارة المصرية وإخراجها بقوة السيف، وصار السودان للمرة الثانية مستقلاً من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.

وورد في إعلان العباسية كذلك أنه عندما قررت الحكومة المصرية احتلال السودان للمرة الثانية، فإنها استعانت بالإنجليز وبالعسكرين الإنجليز. وقامت الحكومتان المصرية والإنجليزية معاً بإعادة احتلال السودان ثم أبرمتا اتفاقية سنة 1899. وعبر الإعلان عن عدم قبول السودانيين لاتفاقية سنة 1899 لأنها جائرة، ولأنها وضعتهم في يدي شريكين متنازعين.

وأشار إعلان العباسية إلى أنه بعد أن كانت حكومات العالم تنظر إلى السودان كوطن لقومية مستقلة، فإنه- أي السودان – صار يستجدي تلك الحكومات لإعطاء صوت شعبه ما يستحقه من اهتمام. ووصف الإعلانُ السودانيين بأنهم أمة فقيرة في حاجة إلى كثير

من التقدم المادي. ووصفهم أيضاً بأنهم شعب ضعيف مبعثر يحتاج إلى القيادة والتعليم وتطوير مستويات عقوله ومعيشته حتى يصبح أمة حية قادرة على إدارة شؤونها.

وبعد أن أطروا على إدارة السـودان الإنجليزيـة وعبّروا عن اقتناعهم بها، قال موقعو إعلان العباسـية إنهم بملء إرادتهم وكامل حريتهم يريدون استمرار الحكومة البريطانية في إدارة شـؤون السـودان وإصلاح أوضاعة وتطوير أهله حتى يبلغوا مرحلة الاستقلال والحكـم الذاتي. وعن سـبب اختيارهم للحكومة البريطانية، قـال موقعوا الإعلان : «إن المسألة ليست مسـألة كراهية لمصر أو المصريين فهم جيراننا وأصدقاؤنا. وليست مسألة حـب لإنجلترا خالية من المصلحـة الذاتية. بل على العكس فإنها مسـألة مصلحة ذاتية بحتة»[30].

أثار إعلان العباسـية سـخط جمعية اللواء الأبيض فأعدت مذكرة ولاء لمصر ولعرشها وأوفـدت محمد المهدي الخليفة عبداللـه وزين العابدين عبد التـام لحملها إلى مصر. ولكنهـما اعتقلا في حلفا وأعيـدا إلى الخرطوم. وقد احتجت الجمعية على ذلك وأرسـل أعضاؤهـا العديد مـن البرقيات إلى الحكومة المصرية وإلى مجلـس النواب المصري وإلى الصحافـة المصريـة. وكان من بين هذه البرقيـات واحدة بتوقيع الطّيب بابكر والشـيخ محمد دفع الله ومحمد الأمين أبو القاسـم ومحمد سر الختم وعز الدين راسـخ. جاء في هذه البرقية :«نحتج باسـم الأمة السـودانية ونسخط مر السـخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمليك البلاد، ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف ضروب التنكيل لأن الأمة المصرية قاطبة مسـؤولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصري أينما كانوا. وإن سـفينة يديرها سـعد يسـتحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام»[31].

وقد اسـتنكرت صحيفة «الأهرام» تشجيع حكومة السـودان على كتابة وثائق الولاء لبريطانيـا وأعتبرتها ضرباً من الاسـتفتاء. كـما أنكرت «الأهرام» وجود قومية سـودانية وانتقدت الدعوة إلى تكوينها «لأن مصر لا تعرف للسـودان قومية غير مصرية وجنسـية غير مصرية. ولم يكن السـودان سـوى إقليم من الأقاليم المصرية التي تولاها محمد علي

ومــن خلفوه على أريكة مصر بحكم فرمانــات الولاية المقررة بمعاهدات دولية والموقعة عليها إنجلترا. وآخر هذه الفرمانات فرمان 1892 بتولية عباس باشا».

وقالت «الأهرام» إنه إذا صح أن يُعطي أهالي الغربية أو البحيرة أو الدقهلية أو أسوان حرية الاســتفتاء في جنســيتهم أو قوميتهم، صح أن يُعطي أهالي الســودان هذا الحق. ومضت «الأهرام» إلى القول بأنه إذا ســلمت مصر بوجود القومية الســودانية وسلمت بأن تكون موضوع البحث و الجدل، فقد سلمت بقاعدة «تقرير المصير» التي يستعينون بهــا عليها أمام العــالم كله. وبذلك تكون قضية مصر أقرب إلى الخسران والضياع منها إلى الفــوز والنجاح. وحذرت «الأهرام» من أن الأعتراف بالقومية الســودانية أو حتى مجرد قبول البحث فيها أو الاســتفتاء، يعني «تنازلنا ضمناً عن ســيادتنا التي لا تقبل بحثاً ولا جدلاً». وانتهت الأهرام إلى أنه ليست «هناك قوميتان ولا جنسيتان ولا شطران بل هناك قومية واحدة وجنسية واحدة الخارج عليها خائن لقوميته ووطنه وجنسيته كخروج ابن القاهرة أو الإسكندرية أو الفيوم أو أسوان سواء بسواء»[32].

خلال شــهر يونيو 1924 ســيرت جمعية اللواء الأبيض في العاصمة بعض المظاهرات الموالية لمصر والمعادية للحكم البريطاني. وامتدت هذه المظاهرات في الأشــهر التالية إلى بعــض المدن الكبرى كعطبرة وبورتســودان. وفي 26 يونيو 1924 وجهــت جمعية اللواء الأبيض عبر الصحف البريطانية «نداء السودان إلى الأمة البريطانية». وقد وقع على النداء رئيس الجمعية علي عبد اللطيف وسكرتيرها عرفات محمد عبدالله وبعض أعضاء اللجنة الإدارية للجمعية.

يبــدو أن الغرض من النداء كان تعريف الرأي العام البريطاني بجمعية اللواء الأبيض وبأهدافها، ودحض ما جاء في إعلان العباسية بشأن أداء إدارة السودان البريطانية واقتناع الســودانيين بها. ووفقاً لما جاء في النداء فإن الجمعية كانت تتمتع بتأييد عامة الشــعب و«أصحاب الأنســاب» وجماعة المتعلمين، وأنها كانت ترمــي إلى رفع النير البريطاني عن أعناق الأمة السودانية وإلى أعطائها ما تستحقه من الحرية الطبيعية. وفي إشارة إلى ثورة 1919 في مــصر، أوضح النداء أن جمعية اللواء الأبيض تأســســت «عندما اخترقت صيحة الوطنيين المصريين وهم يطلبون الحرية عنان السماء، فاهتزت أعصاب كل أمة مستعبدة في العالم هزة قوية مملوءة حماساً وإنتعاشاً».

رفض نداء جمعية اللواء الأبيض الادعاء بأن السودانيين راضون عن الإدارة البريطانية واعتبره ضرباً من السفسطة والخديعة لأن السوداني يشعر بوخز الحكم البريطاني. وانتقد النداء أداء حكومة السودان في مجالي الاقتصاد والتعليم. فعن مشروع الجزيرة قال النداء إن أراضي الجزيرة هي الأســاس الذي تبنى عليه زراعة الذرة التي هي غذاء كل سوداني، ولكــن الانجليز جردوا أصحاب الأطيان من أراضيهــم عنوة وأجروها للشركة بأجر بخس حتــى توفر لمصانع لانكشــير حاجتها من القطن بأرخص ثمــن. ووصف النداء التعليم في السودان بأنه ناقص وأبتر وأشد فتكاً من الجهل المطبق. إذ ليس في السودان سوى مدرسة ثانوية واحدة بعد انقضاء 26 عاماً من «سياسة الإصلاح».

اتهم نداء جمعية اللواء الأبيض حكومة الســودان بأنها تنفذ سياسة ترمي إلى القضاء نهائيــاً على مصير الســودان وضمه إلى الامبراطوريــة البريطانيــة. وورد في النداء أنه في الوقــت الذي يطوف فيه رســل الحكومة وعمالها بصفتهم الرســمية لجمع وثائق الولاء للتاج البريطاني، فإن العراقيل توضع أمام أي شخص يتجرأ بتأييد اتحاد السودان مع مصر فيقبض عليه ويحاكم ويراقب وأحياناً يغرى بالمال ليكف عن الكفاح. وورد في النداء أيضاً أن حكومة السودان ملأت السجون بالوطنيين من شيب وشباب ممن تجرأوا على الهتاف بحياة مصر أو بحياة الملك الشرعي للبلاد فؤاد.

ورداً على ما أثير من أن جمعية اللواء الأبيض ترمي إلى اســتبدال حكم أجنبي بآخر، تطــرق النداء إلى وحدة مصر والســودان من النواحي الدينية والاجتماعية والسياســية والجغرافية. ثم ذكر النداء أنه بالرغم من أن المصريين أبوا أن يتجاهلوا خطر مشروعات الــري وما في انفصــال القطرين من الأخطــار المادية، إلا أنهم في نفــس الوقت «أعطوا تأكيــدات لا يمكن إنكارهــا عن رغبتهم في الاتحاد روحاً وجســماً بالأمة الشــقيقة على قاعدة أمتن وأسهل تنفيذاً من القاعدة التي تربط انجلترا باسكتلندا. فيكون للبلدين تاج واحد، وبرلمان واحد، وقانون واحد، ومساواة السكان من البحر الأبيض المتوسط إلى خط الأستواء ومن طرابلس ووداّي إلى البحر الأحمر».

ولم يقبــل نداء جمعيــة اللواء الأبيض زعــم بعض الصحف البريطانيــة بوجود هوة ســحيقة تفصل بين المصرين والســودانيين وذلــك لأن «الأمتين الشــقيقتين كلتاهما من الجنس العربي، وكلتاهما تدين بالإسلام، وكلتاهما تتصل بالأخرى بكل أنواع الروابط منذ

أقــدم العصور، فهما ارتبطتا بالمصاهرة والتجارة والزراعة والفائدة المشــتركة حتى صارتا امة واحدة. فالاســكندري يفهم لغة ســاكن دارفور اكثر مما يفهم اللندني الاســكتلندي_ ناهيك عن الإيرلندي»[33].

وبعد اسابيع قليلة من النداء الذي وجهته جمعية اللواء الأبيض إلى الأمة البريطانية، أعد حسين شريف للنشر في صحيفة «التايمز» اللندنية رسالة بعنوان «مناشدة إلى الشعب الانجليزي الحر». ومع ان حسين شريف تمسك في رسالته بشعار «السودان للسودانيين»، إلا أنه بدا أكثر نقداً لإدارة السودان البريطانية وأكثر اعتدالاً في رؤيته لدور مصر في الحكم الثنائي وعلاقتها السياسية بالسودان[34]. أبرز حسين شريف عدة أسباب لقيام حركة اللواء الأبيض. وقد كان من بين هذه الأسباب الشك في نوايا بريطانيا المستقبلية، وازدياد الوعي الوطنــي ومصادرة الحريات عقب الحرب، والتطلعات الوطنية التي وجدت ســبيلها إلى قلوب كثير من السودانيين،والخلاف بين مصر وبريطانيا بشأن السودان[35].

وانتقد حســين شريف في رســالته لصحيفة «التايمــز» تعامل حكومة الســودان مع الاصلاحــات التي طالب بهــا المتعلمون كإصلاح التعليم ومــشروع الجزيرة ورفع القيود على حرية الصحافة والخطابة والاجتماع. وقال حســين شريف إنه ازاء تجاهل الحكومة للتطلعــات الوطنية للمتعلمين والاصلاحات التي طالبوا بهــا فهم الناس «أن الإنجليز لم يقصــدوا الخير بهذه البلاد وأنهم لن يشــجعوا أي عمل لرفاهيتهــا مهما كان نصيبه من الاعتــدال ومهما كان دافعه مــن الاخلاص، وأنهم لن يتعاطفوا إلا مع الأشــخاص الذين يتبعونهــم تبعية عميــاء ولن يوافقوا على أي شيء مالم يتوافق مع سياســة سرية معينة لتحقيق أطماعهم الامبريالية والاستغلالية»[36].

وذهب حســين شريف إلى أنه لو قوبلت الدعاية المصرية من البداية بوعد أو التزام بإنشــاء نوع من الحكم المحلي يضمن للسودانيين المشاركة في إدارة شوؤنهم، فإن اللواء الابيــض مــا كانت لتوجد أبداً. وأكد حســين شريف في رســالته إلى «التايمز» ان مســألة السودان يجب أن تسوى على أساس أن السودان للسودانيين وليس للإنجليز أو المصريين وطالــب الحكومة بإصدار إعلان بهــذا المعنى. وطالب كذلك بتحديــد موقف بريطانيا وتعيين المصالح المشروعة لمصر.

وخلافاً لإقتراحه في أغسـطس 1920 بإلغاء الحكم الثنائي وانفراد بريطانيا بالوصاية على السودان، يلاحظ أن حسين شريف دعا في رسالته إلى صحيفة «التايمز» إلى أن يشارك المصريون الإنجليز في إرشـاد وتعليم السـودانيين. كما دعا إلى إقامة نوع من الاتحاد بين مصر والسودان للحفاظ على الروابط التاريخية للبلدين الشقيقين[37].

ويعتقد مارتن دالي أن حسين شريف ومن كانوا يشاركونه الرأي كانوا يأملون في تأمين مسـتقبل السـودان بالإبقاء على التوازن الذي أوجده الحكم الثنائي مع الإصرار في نفس الوقت على تحديد تاريخ للاستقلال. ويعتقد دالي ايضاً أن رسالة حسين شريف لصحيفة «التايمز» كانت تعبيراً عن تخوف كان سـائداً في أوسـاط دعاة استقلال السودان وهو أن إبعاد المصرين سيطلق يد الإنجليز في السودان ويرخص لهم بالبقاء فيه إلى الأبد[38].

كشـفت الحوادث التي وقعت في السـودان إبان شـهر يونيو 1924 من جراء نشاط جمعيـة اللـواء الأبيض عن مدى التبايـن بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية بشـأن مسـتقبل السودان. ففي جلسـة مجلس النواب في 23 يونيو 1924 قال سعد زعلول إن وثائق الولاء للحكومة البريطانية باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة، وانه قبل التمسك بهـا يجب أن يكون السـودان خالياً مـن كل حكومة أجنبية. وانتقد سـعد زغلول منع السودانيين المخلصين الراضين عن الحكم المصري والراغبين في بقائه من الحضور إلى مصر لتقديم ولائهم للحكومة المصرية. ثم أكد سـعد ان حكومته ستتخد ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السـودان. وفي نهاية الجلسة أبدى مجلس النواب عطفه على السودانيين جميعاً لتمسـكهم بارتباطهم الوثيق بمصر واسـتنكر المناورات المصطنعة التي يقوم بها دعاة الاسـتعمار كما أكد المجلس تمسـك الأمة بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء من مصر[39].

أثـار ما دار في مجلس النواب المصري في 23 يونيو 1924 رد فعل فوري من الحكومة البريطانية. فقد ذكرت في مجلس اللوردات في 25 يونيو 1924 على لسان لورد بارمور أنها لن تترك السودان، ولن تتراجع عن التعهدات التي قطعتها على نفسها بشأنه. كما وذكرت انها لن تسمح بإجراء تغيير في نظام السودان بدون موافقة البرلمان البريطاني[40].

ولم يتأخر سـعد زغلـول في التعليق على مـا أعلنته الحكومـة البريطانية في مجلس اللوردات. فقد قال في مجلس النواب في 28 يونيو 1924 إن الأمة لن تتنازل عن السودان

وستتمسك بحقها ضد كل غاصب. وقال سعد أيضاً إن تمسك مصر بالسودان ليس «لأنه مســتعمرة، بل لأنه جزء من كياننا، بل لأنه منبع حياتنا، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون الســودان أصلاً». ومضى ســعد إلى القــول: «كنا قد أجبرنا بالقــوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه، فانسحبنا منه كرهاً بالرغم منا. ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس مــن أموالنا، والعزيز من دماء ابنائنا....وبعد أن اســتعدناه صرفنا عليه أموالا طائلة، ولا نــزال نصرف عليه، ولا تزال قوة منــا مؤلفة من عدد عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته»[41].

اعتقــل رئيــس جمعية اللــواء الأبيض علي عبــد اللطيف في 4 يوليــو 1924 ثم قدم للمحاكمة حيث حكم علية بالســجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة[42]. ويعتقد أن أحــد أســباب اعتقال علي عبد اللطيف ومحاكمته كانــت البرقية التي بعث بها في 3 يوليو 1924 إلى رئيس وزراء بريطانيا رمزي ماكدونالد. احتج علي عبد اللطيف في البرقية باسم اللواء الأبيض على تصريحات المسؤولين البريطانيين بشأن حقوق بريطانيا المزعومة في الســودان. وقال إن أي ســوداني أصيل لن يقبل الأســاليب الاســتعمارية والمشروعات الرأســمالية الرامية إلى ضم السودان بالقوة إلى الإمبراطورية البريطانية. وفي ختام برقيته قال علي عبداللطيف إن الانفصال يعني الموت للسودان ومصر معاً [43].

وفي 9 اغســطس 1924 اتخذت مظاهرات اللواء الأبيض طابعاً جديداً، إذ خرج طلاب المدرســة الحربية بالخرطوم في مظاهرة ســلمية. وكانوا يحملــون بنادقهم وصورة الملك فــؤاد. نادي الطلاب بالاســتقلال التام لوادي النيل. كما كانوا يهتفــون بحياه الملك فؤاد وســعد زغلول وعلي عبد اللطيف[44]. وبحلول شهر سبتمبر 1924 كان معظم قادة اللواء الأبيض قد أودعوا الســجن بعضهم لقضاء أحكام صدرت ضدهم والبعض الآخر بانتظار المحاكمــة. وكان من بــين المنتظرين عبيد حاج الأمين، وصالح عبــد القادر، ومحمد عبد البخيت، وحســن شريف، وحســن صالح، ومحمــد المهدي الخليفة عبــد الله، والطيب عابدين، وموسى أحمد لاظ. وبالإضافة الى علي عبداللطيف، كان قد حكم بالســجن لمدد مختلفة على كل من التهامي محمد عثمان، وأحمد ادريس أبو غالب، وحاج الشيخ عمر دفع الله، ومحمد سر الختم[45].

وبلغت أحداث ثورة سنة 1924 ذروتها بالصدام المسلح الذي وقع في 27 و 28 نوفمبر 1924 بين قوات عبد الفضيل الماظ ورفاقه والكتيبة الإنجليزية والتي، كما سبقت الإشارة،

كانــت تحاول منعهم من اجتياز كوبري النيــل الأزرق للانضمام لقيادة أحمد رفعت في الخرطوم بحري. وبنهاية هذا الصدام ورحيل أحمد رفعت وقواته إلى مصر أسدل الستار على ثورة سنة 1924.

ولكن بقيت في نفوس كثير من المدنيين والعســكريين الذين شــاركوا فيها أو أيدوها مرارة وخيبة أمل بسبب ما اعتبروه موقفاً متخاذلاً من أحمد رفعت وقواته. وزاد من ألم هــؤلاء وإحباطهم أن بعض أعضــاء جمعية اللواء الأبيض الذين هاجروا إلى مصر أو فروا إليها قد تعرضوا للاعتقال والتحقيق معهم لبضعة شــهور للاشــتباه في تورطهم في اغتيال سردار الجيش المصري وحاكم الســودان العام لي استاك في 19 نوفمبر 1924. وكان وكيل الجمعية بمــصر عرفات محمد عبدالله وأحد أعضاء الجمعية ويدعى إبراهيم أدهم من بين هؤلاء[46].

إن المتأمــل لتاريخ الحقبة التي تلت ثورة ســنة 1924، لابد وأن يلاحظ التبدل الذي طرأ على المواقف السياسية لكثير من أعضاء جمعية اللواء الأبيض. فقد تخلى بعضهم عن شــعار «وحدة وادي النيل» وعن فكرة الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين لتحرير وادي النيل من الاستعمار البريطاني، واتضحت لهم الحاجة إلى قيام حركة سياسية سودانية مســتقلة[47]. وكان عرفات محمــد عبدالله وعبدالله خليل وصالــح عبد القادر من أبرز الذين أداروا ظهورهم للشعارات الموالية لمصر واعتنقوا شعار «السودان للسوادنيين»[48].

بعد إخماد ثورة ســنة 1924 اتســمت سياســة الإدارة البريطانية في الســودان تجاه المتعلمين بالحزم والصرامة. فقد ضيقت الخناق عليهم وناصبتهم العداء بســبب مشاركة بعضهم في الثورة وتأييد البعض الآخر لها. وللتقليل من فرص التوظيف بالنسبة للمتعلمين والحد من سلطات العاملين منهم في خدمة الحكومة، عمدت حكومة السودان إلى توطيد الروابط بينها وبين القوى القبلية التقليدية وذلك بالتوســع في تطبيق الحكم غير المباشر القائم على نظام الإدارة الأهلية[49]. وكانت لجنة ملنر قد أوصت في عام 1920 بعدم حصر الحكم في السودان «في حكومة مركزية، بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتســاع أرجائه واختلاف طباع أهلــه وأخلاقهم، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم الســودان على الإطلاق، وإنما تلائمه اللامركزية»[50].

إزاء الحصـار الذي ضُرب حولهم، انـصرف الخريجون إلى القـراءة والتثقيف الذاتي، وانكبـوا على مطالعة كل ما يصـل إلى أيديهم من الكتب والمجـلات والصحف العربية والإنجليزية. كانوا يقرأون مثلاً لطه حسين، ومحمد حسين هيكل في صحيفة «السياسة». كـما كانوا يقـرأون في صحيفة «البلاغ» لعبـاس محمود العقاد، وزكي مبـارك، وإبراهيم عبدالقادر المازني. وكان الملحق الأسبوعي لكل من الصحيفتين يعنى بالدراسات والبحوث العلمية والأدبية والاجتماعية والاقتصاديـة[51]. واهتم بعض الخريجين بمطالعة ماتنشره الجمعية الفابية البريطانية من كراسات وأوراق تروّج للفكر الديمقراطي الاشتراكي.

وعـن شـيوع ظاهرة القراءة في تلك الأيـام، قال أحمد خير إنه أصبـح مألوفاً آنذاك أن ترى أكداسـاً من المؤلفات العربية والإنجليزية وأكواماً من الصحف تشـغل أكبر حيز في غرفة الشـاب السوداني وتسـتنفد أكثر دخله[52]. ولاحظت مجلة «الفجر» أن المرء ما كان يلتفت في الترام يمنة أو يسرة إلا ويرى أحد الشـبان يحمل مجلة «الرسالة» وملحق «السياسة» الأدبي والاجتماعي أو كتاباً جديداً ظهر في مصر والكل يقرأون باهتمام[53].

وفي أواخر العشرينات شرع الخريجون في تكوين جمعيات للقراءة المشتركة وجمعيات للمناقشـة والمناظـرة والخطابـة في الأحياء والأنديـة. تكونت أولى جمعيـات المطالعة المشتركة في مدينة أم درمان وكان من أشهرها جمعية أبي روف وجمعية الهاشماب. أنشأ جمعية أبي روف بعض الخريجين الذين كانو يسـكنون في حي أبي روف وحي بيت المال. وانضـم إليهم لاحقاً من أحياء أخرى نفر من الخريجين الذين كانت تربطهم بالأبروفيين أواصر الصداقة أو زمالة الدراسـة أو المهنة. ينسـب الفضل في تأسيس جمعية أبي روف إلى الشـقيقين حسن وحسين أحمد عثمان (الكد). وكان من بين أعضائها مكاوي سليمان أكرت، والنور عثمان، وإبراهيم يوسف سليمان، والهادي أبوبكر إسحق، وإبراهيم عثمان إسحق، وإبراهيم أنيس، وإسماعيل العتباني، وعبدالله ميرغني، ومحمد محجوب لقمان، وحماد توفيق، وعبدالحليم أبو شمة، وخضر حمد، والتيجاني أبو قرون، وحسن زيادة[54]. عُـرف عـن جمعية أبي روف العداء للإدارة البريطانية. وقد ذكر عثمان حسـن أحمد أن أنظار الجمعية كانت تتجه نحو مصر كصديق وحليف في المعركة ضد المسـتعمر. وذكر كذلك أن الجمعية رغم انتماء معظم أفرادها إلى أسر طائفية عريقة، إلا أنها سـفرت في حربها للطائفية وعملت على إبعادها عن العمل العام[55].

تكونت جمعية الهاشماب من الخريجين المنتمين لآل هاشم ومن بعض أصدقائهم من حي الموردة القريب. وكان من أعضاء هذه الجمعية عبدالله عشري الصديق، ومحمد أحمد محجوب، وأحمد يوسف هاشم، ومحمد عشري الصديق، وعبدالحليم محمد، ويوسف مصطفى التني، ويوسف المأمون، والسيد الفيل. تميزت جمعية الهاشماب عن غيرها من الجمعيات بأنها كانت تقرأ وتكتب حتى يستفيد جمهور القراء من ثمرات إطلاع أفرادها[56]، إذ ساهم أعضاء الجمعية في تحرير صحيفة «النهضة» الأدبية التي أصدرها محمد عباس أبو الريش إبان الفترة 1931-1933.

انضم عرفات محمد عبدالله إلى جمعية الهاشماب عند عودته من جدة في سنة 1931. وعندما أصدر مجلة «الفجر» في يونيو 1934، أصبحت جمعية الهاشماب تعرف باسم جماعة «الفجر»[57]. كانت جماعة «الفجر» استقلالية النزعة وتدين بمبدأ «السودان للسودانيين». فقد قال السكرتير الإداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون في عام 1945 وهو يتحدث عن شعار «السودان للسودانيين» إنه بموت حسين الخليفة شريف في سنة 1928 تفرق شمل جماعة «السودان للسودانيين» الأصلية ولكن شعار الجماعة ظل الشعار السياسي لعدد من الموظفين والضباط. ثم قال روبرتسون إن ذلك الشعار قد عاد للظهور لاحقاً بعد بضعة سنوات «كمصدر إلهام لجماعة من الشبان المثقفين يعرفون باسم جماعة الفجر. وكان يقودهم عرفات محمد عبدالله. وقد لعب عرفات دوراً بارزاً في اضطرابات سنة 1924، ولم تعد لديه أوهام بشأن مصر، وكان يهدف إلى إقامة الطموحات الوطنية للسودانيين على أساس وطني بناء قبل أن يفلح الاهتمام المتجدد للداعية المصري في تضليلهم مرة أخرى»[58]. وسنرى عندما نتحدث عن مجلة «الفجر» أنها كانت تسعى لغرس الروح القومي في النفوس وتأكيد الهوية السودانية كما كانت تطالب بالحكم الذاتي.

وفي حوالي سنة 1931 أنشأ يحيى الفضلي جمعية أدبية ضمت العديد من الأصدقاء وزملاء الدراسة. وكان من أعضاء الجمعية إبراهيم جبريل، وعلي حامد، ومحمود الفضلي، واليسع خليفة، وبشير محمود، ومحمد نور حسين، وبدوي مصطفى، والحاج عوض الله، ومحمد السيد حمد. وتعتبر جمعية يحيى الفضلي الأدبية النواة لما أصبح يعرف فيما بعد بجماعة الأشقاء[59].

واتجه فريق من الخريجين نحو المسرح فأنشأ محمد صديق فريد وعبدالرحمن علي طـه وبعض الهواة جمعية للتمثيل قدموا مـن خلالها العديد من المسرحيات التي تمجد ملاحـم البطولة والفداء التي يزخر بها تاريخ العروبة والإسـلام. وكانت مسرحية «صلاح الدين الأيوبي» للكاتب الشامي نجيب حداد من أشهر ما قدموا من مسرحيات[60].

وجاء إنشـاء الجمعيات الأدبية في الأقاليم متأخراً نسـبياً عن العاصمة. ففي النصف الأول مـن عام 1935 أنشـئت جمعية أدبية بالنادي السـوداني بعطـبرة وأخرى بنادي الموظفين بواد مدني. كما كان يُخطط لإنشـاء جمعية أدبيـة بنادي الأبيض. وقد اعتبرت مجلة «الفجر» إنشاء هذه الجمعيات علامة الحياة ويقظة الفكر[61].

أنشـأ جمعية واد مدني الأدبية بعضُ أعضـاء جمعية أبي روف الذين اقتضت ظروف العمـل الحكومي نقلهم إلى وادمـدني. وكان من أعضائها إسـماعيل العتباني، وإبراهيم عثمان إسـحق، وإبراهيم أنيس، وأحمد خير، وعبدالله عبد الرحمن نقدالله، وعلي نور، والطاهـر النيل، وعمر عبد الغني، ومصطفى الصاوي، وأحمد مختار، وميرغني دفع الله، وطـه صالح. كانت جمعية واد مدني الأدبية من أكثر الجمعيات الأدبية نشـاطاً وأصالة. وسيرد من بعد أن أحد أعضاء هذه الجمعية وهو أحمد خير قد طرح في سنة 1937 فكرة قيام مؤتمر للخريجين. وبعد قيام المؤتمر نظمت الجمعية في نوفمبر 1939 أنجح وأضخم مهرجان أدبي يعقده مؤتمر الخريجين في تاريخه[62].

يعتـبر إضراب طلاب كلية غوردن في أكتوبـر 1931 أول عمل جماعي معادٍ لحكومة السـودان يقوم به المتعلمون بعد ثورة سـنة 1924. ويعتبر الاضراب كذلك بداية النهاية لفترة الركود السـياسي التي رانت على مجتمـع المتعلمين منذ قمع تلك الثورة. يبدو أن الإضراب قد نتج عن تخفيض الراتب الابتدائي للخريج إلى خمسـة جنيهات ونصف بعد أن كان ثمانيـة جنيهات. ولكن يعتقد كثيرون أنه كان يمثـل احتجاجاً من قبل المتعلمين على سياسـة الحكومة حيالهم. إذ سـاد آنـذاك رأي بأن خفض المرتبـات لم تمله ظروف الأزمة الاقتصادية فحسب، بل كان جزءاً من السياسة التي انتهجتها الحكومة منذ هزيمة ثورة سـنة 1924 للتقليل من شـأن المتعلمين. وقد قال أمين التوم الذي كان آنذاك طالباً بالكليـة إن الإضراب كان في ظاهره احتجاجاً على تخفيض مرتب الخريج، ولكنه في واقع الأمر «كان صحوة وانتباهة، وكان البداية لتحرك طلابي كبير ولتحرك الشـعب فيما بعد.

كل ما كان يلقى من الخطب لم يتصل بالمرتب إطلاقاً. كان الحديث كله عن الظلم وعن الاستعمار وعن الاستبداد»[63].

نوقشت الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وأثرها على الخريجين في الاجتماع العام الذي عقد بنادي الخريجين بأم درمان في يونيو 1931. وقد شُكلت في هذا الإجتماع لجنة من عشرة من كبار الخريجين لبحث الأمر ورفع وجهه نظر الخريجين للحكومة. أسندت رئاسة اللجنة لأحمد السيد الفيل، وكان من بين أعضائها محمد علي شوقي، ومحمد الحسن دياب، وعمر إسحق، ومحمد صديق فريد، وعبدالماجد أحمد، وعثمان حسن عثمان، ومحمد نور خوجلي، وميرغني حمزة[64].

تقدمت لجنة العشرة في يوليو 1931 بمذكرة إلى الحكومة طالبت فيها بألا يخفض مرتب الخريج الابتدائي، وبعدم تسريح الموظفين السودانيين، وبأن يفرض على البنوك والمؤسسات التجارية تعيين السودانيين بدلاً من الأجانب. وطالبت لجنة العشرة كذلك بإعداد الطلاب للعمل في مجالات أخرى غير الحكومة، واقترحت في هذا الصدد أن تشمل مناهج التدريس المزيد من المهن مثل التجارة والقانون والزراعة والبيطرة[65].

وبعد انقضاء عدة شهور على تقديم مذكرة لجنة العشرة، خاب أمل طلاب كلية غردون في استجابة الحكومة لما ورد فيها من مطالب فأعلنوا الإضراب عن الدراسة في 24 أكتوبر 1931. ولكن اللجنة أفلحت لاحقاً في الحصول على موافقة الحكومة على رفع المرتب الابتدائي للخريج من خمسة جنيهات ونصف إلى ستة جنيهات ونصف[66]. وبالرغم من اختلافات الرأي بين الخريجين حول أسلوب عمل لجنة العشرة والطريقة التي أديرت بها الأزمة التي رتبها الإضراب، إلا أن التجربتين فد أثبتتا للخريجين إمكانية العمل الجماعي المنظم وأنهم بالتعاون والتآزر سيحققون كثيراً مما يأملون.

ولكن ماحدث بعد ذلك يشير بجلاء إلى أن الدروس الإيجابية المستفادة من اجتماع الخريجين ولجنة العشرة والإضراب قد ذهبت أدراج الرياح. فغداة كل ذلك نكب الخريجون بانشقاق خطير شتت شملهم وفرق كلمتهم. وقد دار الانقسام حول وكالة نادي الخريجين وزعامة الخريجين ولمن تكون: لمحمد علي شوقي أم لأحمد السيد الفيل؟ ومع انه لم تكن قد شكلت آنذاك أحزاب، كما ان أياً من الفريقين المتصارعين لم يعلن عن برنامج سياسي معين، إلا أنه كان يشار إلى ذلك الانشقاق بالتحزب أو الحزبية، وهكذا

أصبحت الحزبية تعني في تلك الفترة «أن ينتسب أحد أعضاء نادي الخريجين إلى أحد الحزبين اللذين ظهر بينهما التنافس على التسيطر على إدارة النادي»[67].

وقد حاول بعض الباحثين أن يوردوا أسباباً موضوعية للانشقاق ولكنها لا تعدو أن تكون آراء فردية لبعض أنصار هذا الفريق أو ذاك. فالراجح هو أن أسباب الانشقاق ظلت في التحليل النهائي ذاتية محضة. فهناك من يرى أن الانشقاق كان تعبيراً عن الصراع بين جيلين : «الكهولة المحافظة» و «الشباب المجدد». ولكن خطل هذا الرأي يكمن في أن شباب الخريجين قد انقسموا بين الفريقين. ويجد هذا تأييداً فيما أورده كاتب في مجلة «الفجر» وهو يصف شعبتي الصراع. فقد قال إن إحدى الشعبتين كانت تضم «جلَّ الشيوخ والكهول وشباباً إليهم في الروح أقرب. وتؤلف الأخرى بين جلّ الشباب وجماعة من الكهول لهم روح الشباب وعزمته». ويقترب وصف هذا الكاتب من الرأي القائل بأن الصراع كان بين «المجددين» و«المحافظين» دون اعتبار لعامل السن. وربما يكون سبب الحديث عن التجديد أن بعض الشباب من جمعية أبي روف كانو يريدون تغيير الأوضاع في النادي وذلك بتنفيذ برنامج إصلاحي فخططوا لشغل جميع مقاعد لجنة النادي ما عدا الوكالة التي آثروا إسنادها إلى خريج كبير في قامة محمد علي شوقي ووقع اختيارهم على أحمد السيد الفيل. ولكن هذا لا ينفي أن الأهداف الموضوعية التي كان ينشدها دعاة الإصلاح والتجديد سرعان ما ضاعت في غمار المشاحنات والمهاترات والخصومات الشخصية التي انزلق إليها الجميع[68].

ويذهب رأي ثالث إلى أن الانشقاق قد دار على أساس طائفي. فبالرغم من أنه لم يثبت أن السيدين علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي قد تدخلا في الصراع بشكل مباشر، إلا أنه ليس مجافياً للحقيقة القول بأن بعض الخريجين قد أتخذوا مواقعهم على أساس طائفي. فقد ساند الخريجون من طائفة الختمية أحمد السيد الفيل الذي كان من ثقات السيد علي الميرغني. وكان من بين هؤلاء محمد الحسن دياب، وعمر إسحق، وعثمان حسن عثمان، والدرديري محمد عثمان، وميرغني حمزة. وجميعهم كانوا من رجال المجلس الأعلى للسيد علي الميرغني. وأيد الخريجون من طائفة الأنصار محمد علي شوقي الذي كان صديقاً حميماً للسيد عبدالرحمن المهدي. وكان على رأس هؤلاء محمد الخليفة شريف[69].

وكان مـن مؤيـدي محمد علي شـوقي أيضـاً يحيـى الفضلي وإسـماعيل الأزهري والجماعة التي أصبحت تعرف فيما بعد بالأشقاء. وبفضل قدرات هذه الجماعة التعبوية والتنظيمية، اسـتطاع محمد علي شـوقي وأنصاره اكتسـاح انتخابـات النادي في عامي 1932 و1933. وبعد الهزيمة الثانية هجر أحمد السـيد الفيل وأنصاره النادي ولحق بهم آخرون من جمعيتي أبي روف والهاشماب وصار النادي قاعاً صفصفاً أو أثراً من مخلفات الزمان[70]. بذلت العديد من المسـاعي للتوفيق بين الفريقين المتصارعين وإعادة الجميع إلى رحاب النادي، ولكنها باءت كلها بالفشل بسبب الشكوك والريب التي غشيت مجتمع الخريجين، و«الحزبية» التي استحكمت في النفوس.

بعد عدة أشهر من انقسام الخريجين وهجر فريق منهم للنادي صدرت مجلة «الفجر». ومنذ العدد الأول نأت «الفجر» بنفسـها عن «الحزبية» وعن الفريقين المتصارعين. ففي العدد الأول في 2 يونيو 1934، أعلن عرفات محمد عبدالله أن «الفجر» سـتعنى بالفنون والآداب والثقافة راجية بذلك خدمة الأمة السـودانية. وأعلن كذلك أن «الفجر» ليست «لدعاة الشـقاق وليست مجالاً لدجاجلة السياسية، ولا أداة لنصرة حزب على حزب. بل لنصرة الأدب العربي، ونشر نور المعرفة، وقشـع سـحب الجهالة، وإزالة أسباب التعصب والبغضاء التي نخرت في عظام أبناء الأمم الشرقية منذ فجر التاريخ»[71].

وفي أول مايـو 1935 دخلـت «الفجر» عهـداً جديداً. فقد أعلنت أنها سـتكون أكثر أهتماماً بحياة البلاد الاجتماعية والسياسية، وأنها تدين بالتجديد الإصلاحي الرشيد. وبعد أن نفـت عن نفسـها الانتماء لأي حزب أو جماعة قائمة أو لديهـا بارقة أمل في الوجود. قالت «الفجر» إن حزبها هو الأمة السـودانية بأسرهـا ولكنها تخص باهتمامها «الملايين التـي تكدح خافتة الحس، أكثر من طبقة الأفندية أو سـواهم ممن هم في شيء من لين العيش من أهل الحواضر»[72].

وعبر صفحات المجلة دعت جماعة «الفجر» إلى خلق الشـعور القومي وتأكيد الهوية السـودانية. فقد أهاب محمد أحمد محجوب بالشـباب والكهول والشـيوخ أن يوجهوا الجهد لخلق شعور قومي ينتظم البلاد حتى تصبح وطناً محفوظ الكرامة[73]. كما طالب المحجوب بالاسـتقلال الذاتي على الأقل إن لم يكن هناك نصيب في اسـتقلال سـياسي[74]. ونـادى محمد أحمد محجـوب بقيام الأدب القومي ذي الطبيعة المحلية لخلق شـعب

شـاعر بكيانـه. ولذلك فضل أن تقوم الثقافة السـودانية منفصلة عـن الثقافة المصرية. ودعا المحجوب أبناء السودان لخلق ذاتيتهم وتكوين شخصيتهم وثقافتهم التي يجب أن يُعرفوا بها لدى العالم إذا أرادو الحياة والبقاء[75].

وحث يوسـف مصطفى التني أدباء السودان أن يقرأوا أداب مصر وغير مصر «ولكن يجب أن يكونوا سودانيين عندما ينتجون. وليس في جعل أدبنا سودانياً ما يمنعه أن يكون عربياً ... أو أن يكون أدباً عالمياً متى توفر فيه عنصر الإنسانية»[76].

وطالبت «الفجـر» بالحكم الذاتي وبأن تكون للخريجين المكانـة الثانية في الدواوين مبـاشرة بعد كبار الموظفين البريطانيين حتى يتصلوا اتصالاً مباشراً بمعضلات المسـائل في حكم البلاد ويشتركوا في تقرير مصيرهم. ورفضت «الفجر» الإدارة الأهلية كأساس صحيح للحكم الذاتي مادامت في أيدي الجهلاء ومادامت قائمة على النعرة القبلية والارستقراطية الدينية. واعتبرت «الفجر» القبلية والارستقراطية الدينية «مصدر الكثير من مصائبنا. إنهما بمثابة الطوائف في الهند ولهذا السبب لا نعمل على وفاق والقوى دائماً متوزعة في جهات متضـادة». وقالت «الفجـر» إنها تنظر إلى «القبيلة والاسـتقراطية الدينية بعين الوطني المخلص الذي يريد أن يتخلص من أخطاء الماضي ويعبر الطريق لمستقبل زاهر»[77].

وبالرغم من أن الطائفية تدخل في إطار ما أسـمته «الفجر» الارستقراطية الدينية، إلا أنها مع ذلك رحبت بما لاح من بشـائر وفاق بين السـيدين عـلي الميرغني وعبدالرحمن المهدي. ورأت «الفجر» في ذلك «فاتحة عهد من الازدهار الاجتماعي والاتحاد في صفوف الأمة حيث يلتفت السيدان إلى أمور أمتهما ويهتمان بشؤونها ويرعيان شبابها ويسعيان للتوفيق بينهم في نادي الخريجين وفي غير النادي». وأضافت «الفجر» قائلة : «إن سـادة الأمة مادامت الأمة ترى فيهم سـندها وموئلها ينبغي أن يكونوا قدوة حسنة في الاتحاد والتعاون وفي التفاني في خدمة البلد حتى يسير أتباعهم على منهاجهم وحتى تكون الأمة بذلك كتلة واحدة»[78].

وأولت «الفجر» التعليم اهتماماً خاصاً حيث دعت إلى رفع مستواه ومراجعة المقررات لا لتناسب حاجة السودان في الوقت الحاضر وحسب، بل لتكفل مستقبلاً تعليمياً وثقافياً زاهراً. وطالبت «الفجر» بتوفير التعليم العالي باعتباره السـبيل الوحيد لإعطاء السوداني

فرصاً أحسن في حكومة بلاده. وإزاء امتلاء دواوين الحكومة بالموظفين، اقترحت «الفجر» أن تتخذ سياسة التعليم اتجاهاً جديداً بحيث يكون التعليم لأجل التعليم[79].

وتناولت «الفجر» التعليم أيضاً في سياق مناقشتها لأزمة البطالة. فقد ذهبت إلى أن أزمة البطالة كامنة في نظام التعليم لأنه مكرس لإنتاج صنف «الأفندية» الذين لم يعد لهم طلب. ولعلاج ذلك دعت «الفجر» إلى التعليم العملي أو التعليم الشامل باعتباره وحده الكفيل بإخراج جيل مفيد حقاً وإعداد سودانيين راقين لا أشباه أفرنج[80].

واستنكر رئيس تحرير «الفجر» عرفات محمد عبدالله «الحزبية» وعبّر عن أمله في أن يأتي اليوم الذي لا يرى فيه المرء إلا بنياناً مرصوصاً يشد بعضه بعضاً. وحمل عرفات بشدة على من أسماهم «حراس الحزبية وسدنة ضريحها». وقال إن هؤلاء لا يفكرون إلا في ضوء «الحزبية» ويرون كل شيء بمنظارها ويقيسون كل شيء بمعيارها. وأرجع عرفات فشل مساعي التوفيق بين الخريجين إلى «نقص في نفوسنا وأخلاقنا جميعاً ... إن روح مجتمعنا ينقصها عنصر هام هو أن تشعر إلى جانب شخصيتك الفردية وما تريده لها من كرامة ومصلحة ذاتية بعضويتك في الجماعة التي تنتمي إليها ... فإذا شعرت بأهمية عضويتك هذه لنفسك وللمجموعة، وكنت حريصاً على بقائها مثمرة مجدية مصونة نقية من عناصر الفساد، سهل عليك في سبيل هذا الكثير من البذل وهانت في عينيك تضحياتك الفردية من أجل الوحدة»[81].

2- المعاهدة تستفز الوجدان الوطني في السودان

عندما بدأت مفاوضات إبرام المعاهدة بين مصر وبريطانيا في مارس 1936، كانت أجواء الفرقة والتمزق لا تزال تسيطر على مجتمع الخريجين. ومع ذلك ارتفعت في الخرطوم قبل وأثناء المفاوضات أصوات تنادي باشتراك السودانيين في المفاوضات واستطلاع رأيهم في المسائل المتعلقة بالسودان.

فقد طالبت مجلة «الفجر» بأن تكون للسودانيين إرادة يعترف بها وتستشار وتحترم. وبعد أن أكدت على أن المفاوض المصري أمين على مصير وادي النيل من منبعه إلى مصبه. قالت «الفجر» إن أبناء البلاد هم الأجدر بحمل الأمانة. ثم قالت : «نحن نعلم أننا مازلنا

ضعافاً وأن سادتنا لم يخلعوا عنا الغل والقيد، ولكننا أهبنا بقومنا أن يفوهوا بكلمة تشعر الصديق والعدو أنهم (ناس) لا أنعام ولا سوائم ولا سلع»[82].

وذهبت صحيفة «السودان» إلى أنه لا يمكن لأي فرد مهما كانت نزعته أن يقبل البت في مصيره بدون استشـارته، ولا يمكن لأمة تود أن تبرهن على وجودها وصلاحيتها للبقاء أن تقبل بأن يقرر مصيرها بدون أن يقام لها وزن. وأشـارت الصحيفة إلى أن السـودانيين «ليسوا كما كانوا من قبل سنين لأنهم بدأوا يتفهمون الحياة على النحو الذي يتفهمها ... غيرهم من الأمم العظمى وبدأوا يشعرون بما عليهم من واجبات نحو وطنهم».

وحتى يتسنى الوصول إلى رأي السودان بشأن الحل الذي يقرره المتفاوضون لمسألته، اقترحت صحيفة «السـودان» تشكيل لجنة من السودانيين على أن يراعى في تشكيلها أن تشمل أكبر عدد من المستنيرين من الخريجين والزعماء الدينين ليعرض عليهم الحل الذي يقرره المفاوضون لتكوين رأي بشـأنه «حتى يصبح الحل مقبولاً من أكبر كتلة من الأمة، ويمكن التأكد من تنفيذة في البلاد لمدة قد تطول. وأما ألا يعمل حسـاب للسودان نفسه فيما سيقرر بشأنه، فإن هذا الذي يقرر يكون عرضة لأن ينقض وأن يقوض متى سمحت الظروف بذلك»[83].

وبعـد أن أبرمت معاهدة سـنة 1936 بدون مشـاركة سـودانية وأعلنـت أحكامها المتعلقة بالسـودان، أصيب الرأي العام السـوداني المستنير بقدر كبير من الإحباط وخيبة الأمل لأن المعاهدة كرست الحكم الثنائي القائم على اتفاقية سنة 1899، ولأنها تجاهلت الطموحات الوطنية السودانية. فقد تركت مسألة السيادة على السودان معلقة ولم تقرر للسـودانيين شيئاً سوى «الرفاهية». وكان من أكثر جوانب المعاهدة إيلاماً لبعض الفئات السـودانية المستنيرة، أن مصر ممثلة في حكومتها وأحزابها الرئيسية وافقت على أن يعبّر في المعاهدة عن العلاقة بين مصر والسودان في سياق حقوق مصر ومصالحها في السودان.

ولبلورة رأي عام، دعت صحيفة «النيل» في 30 أغسـطس 1936 السودانيين لأن يدلوا بآرائهم بشـأن معاهدة سـنة 1936 «علّنا نجد في جماع تلك الآراء دستوراً نتخذه لآمالنا التي نسعى لتحقيقها في ظل هذا الحكم الثنائي». وقالت الصحيفة عن المعاهدة : «نحن نتقبـل بصدر رحب هذا الاتفاق الجديد ونأمل من ورائـه الخير العميم. ولكن الذي لا نقبلـه هو أن تدار حولنا الصفقات ونحن كالحجـارة... أو أن نقف مكتوفي الأيدي نرفع

أعيننـــا الدامعة إلى الحكومة الثنائية مســـتدرين عطفها وبركتهـــا. هذا لا نقبله ولا يليق بنا. ولكن الذي يليق بنا حقاً إن كنا أمة تشعر بالشرف والكرامة، أن نضع دستوراً واسعاً معقولاً نحدد فيه مطالبنا في الوقت الحاضر. تلك المطالب التي تؤهلنا للحكم الذاتي عن أقرب طريق، وأن نرفع هذا الدستور إلى هيئة الحاكمين في غير هوادة ولا لين»[84].

اســـتجاب لدعوة «النيل» عدد من الكتّاب كان من بينهم كاتب لم يذكر اســـمه. قال هذا الكاتب إن اتفاقية ســـنة 1899 كانت «موضع سخط جميع الزعماء الوطنيين وقادة الرأي بمصر بحجة أنها لا تمثل شـــعور الشـــعب المصري إزاء القطر الشـــقيق. ولقد فهمنا نحن البســـطاء أن ذلك السخط كان منصباً على مبدأ المعاهدة لا على فحواها وتفسيرها بحيـــث أنها لا تحقق رغبات الشـــعب المصري الذي ضحّى بالنفس والنفيس لاســـترجاع الســـودان إلى حظـــيرة الوطن الأكبر كما يزعمون. تلك الرغبـــات كانت سراً مكتوماً ألقت عليه الحوادث الأخيرة ضوءاً ســـاطعاً حتى لم يكن هناك مجال للشك أن تلك الثورة على الاتفاقية كانت ثورة تنطوي على كثير من المخاتلة والتضليل».

وقـــال الكاتب أيضاً «إن كل معاهدة تنص على توطيد الحكم الثنائي ... بموافقة مصر سنفسرها بعد اليوم بتفسيرها الصحيح وسنفرق بعد ذلك بين الخيال والحقيقة لأن أمثال تلك المعاهدة ســـتتركنا في ميدان الجهاد منفردين». ثم تســـاءل الكاتب : «كيف يتسنى للمصريين في المســـتقبل بعد أن وقعوا على معاهدة تنص على الحكم الثنائي في السودان أن يأخذوا بيد أهلية إلى طريق الحرية والخلاص من العبودية؟».

وفيـــما يبـــدوا أنه نقد للتعبـــير في المعاهدة عن العلاقة بين مصر والســـودان في إطار حقـــوق مصر ومصالحها في الســـودان، قال الكاتب : «إذا اعتبرنـــا أن النيل جزء لا يتجزأ وأن مصر والســـودان بلدان شـــقيقان، أليس هذا دليلاً قاطعاً على أن القوم لا يهمهم من أمر السودان سوى ضمان المياه الكافية لري أراضيهم الزراعية وهجرة العاطلين من أبناء مصر».

ولم يســـتبعد الكاتب أن تُستخدم القوات المصرية العائدة للسودان بموجب المعاهدة كأداة لكتم الأنفاس وضرب كل من تسول له نفسه من أبناء السودان أن يتذمر من وطأة الحكم الثنائي. ثم دعا الكاتب السودانيين إلى التحرر من الأوهام واستخلاص حريتهم لأن

«الحرية ليســت هبة تنزل من الســماء، ولا هي سلعة تباع وتشتري في الأسواق، ولا هي فسائل تنقل إلى أرضنا من سهول الدلتا أو ضفاف التيمس».

وانتهى الكاتب إلى أن الحرية التي ينشــدها الشــعب الســوداني سوف لا تغرسها إلا أيدي سودانية، وكل ما عدا ذلك فعرض زائل يجب ألا يسترعي الأنظار مهما سطع بريقه وحَسُنَ منظره[85].

ولكن كان من رأي عثمان شــندي الذي شــارك فيما بعد في تأســيس حزب الأشــقاء وأصبــح عضواً بارزاً فيه، أن معاهدة ســنة 1936 تحمل في طياتها خيراً يعتمد قلة وكثرة على طريقة تنفيذها وليس على طريقة تفســير النصوص. وقال أيضاً إن المعاهدة أعطت السودانيين ولم تأخذ منهم شيئاً. وعدّد عثمان شندي مزايا معاهدة سنة 1936 فقال إنها نصت على أن رفاهية الســودانيين هي الغاية من الإدارة في الســودان وقصرت الوظائف على الســودانيين إلا تلك التي لا يتوفر لها أكفاء. واســتبشر عثمان شندي بعودة الجيش المصري إلى الســودان وبفتح باب الهجرة للمصريين لأنهم «أقرب إلينا من بعضنا البعض. إن في هجرتهم إلينا صيانة لأعقابنا من الانقراض الذي حل بأســلافنا فيما مضى بشــمال السودان، وحفظاً لكياننا الاقتصادي من التدهور»[86].

وأما محمد عامر بشــير (فوراوي) فقد أشار إلى توقيع معاهدة سنة 1936 وإلى تمثيل بريطانيا ومصر في مجلس الحاكم العام وتســاءل : «وماذا ســيكون شأن الطرف الثالث ؟ أفلا يكون له ممثلوه أيضاً؟». ثم طالب فوراوي أبناء وطنه بالتخلي عن «الشغب الحزبي الحــالي». كما طالب الزعماء الدينيين بأن «يقضوا على الــشر في مهده». وأهاب فوراوي بالخريجين أن «يوحدوا جهودهم وأن يلموا شعثهم في ناديهم. إذ ينبغي أن تقف الأمة في هذا العهد الجديد صفاً واحداً وجبهة واحدة ليأمنوا شر النكسة والعواقب الوخيمة»[87].

وأقلق الســيد عبدالرحمن المهدي كثيراً ماجاء في معاهدة ســنة 1936 بشأن السيادة على الســودان والرفاهية. وعندما اســتفسر الحكومةَ البريطانيةَ عن هاتين المسألتين عند زيارته للندن في يوليو 1937 أجيب بأن السيادة على السودان ممثلة في العلمين المرفوعين عــلى دور الحكومة. وأما «الرفاهيــة» فقيل له إنها قد تعني الرقي المادي والأدبي. ولكنه رد بأن الرفاهية إذا لم تبلغ بالإنســان مرتبة الحرية والاستقلال، فإنها لا تختلف كثيراً عن رفاهية الحيوان التي لا تتعدى الأكل والشرب[88].

3- الخريجون يحددون واجبهم بعد المعاهدة

بعـد إبرام معاهدة سـنة 1936 أدرك الخريجون أن الأحـداث قد أخذتهم على حين غرة، وأن هذا ينبغي ألا يتكرر عندما يحين أحد الأجلين اللذين حددتهما المعاهدة لإعادة النظـر في أحكامها. ومن ثم شرعوا يتحدثون في مجالسـهم الخاصة في الدور وفي الأندية عن أجدى الطرق للمطالبة بحقوق السـودانيين. ولكن الجميع اتفقوا على أنه لا سـبيل إلى ذلك بدون وحدة الخريجين وتجاوز ما اعترى صفوفهم من تفكك وانحلال وما ترددوا فيـه من كراهية وبغض لبعضهم البعض. وطرحـت في هذا الصدد العديد من الآراء. إلا أن أحمـد خـير كان أول من صـدع بأفكار محددة من خلال نـدوة نظمتها جمعية واد مـدني الأدبية بعنوان : «واجبنـا بعد المعاهدة». وكان قد عهد إلى أحمد خير بأن يحاضر عن الواجب السياسي بعد المعاهدة. ولكنه آثر أن يكون موضوع المحاضرة هو : «ماهي الخطوات التي يراها الخريجون لرعاية مصالح الأهلين ونيل الحقوق الوطنية؟».

اسـتهل أحمد خير محاضرته بطرح بعض التساؤلات. فقد تساءل بادىء ذي بدء عن الكيفية التي تمكن الخريجين من حمل الحاكمين على الاعتراف بالحقوق الوطنية والتعبير عـن مصالح الأهلين : «كيف يسـتنكرون ما يمـس كرامة الأمة مـن قوانين وما يضعف وحدتها من لوائح؟ كيف يجهرون في حزم وجد بأن سياسة الإدارة الأهلية والإدارة المالية والمعـارف العمومية وقوانين العدل ونظام شركات الاحتـكار وكل ما يفرضه الحاكم من نظم وما يوزعه من عدل يجب أن يكون موضوع المشـورة منهم وأن يكون لهم فيه رأي محترم ؟».

وتسـاءل أحمد خـير أيضاً عن كيفية قيام الخريجين بهـذه الواجبات أو جلها «وهم هيئة لا وجود لها، واسـم على غير مسـمى، والخريجون أفراد مشـتتون في البلاد. تراهم في العاصمـة كثرة، ولكنها كثرة مختلفة الرأي متباينة المزاج. وهم في الأقاليم ... أقلية من العمال المكدودين وآلة الحكومة المنهوكة». وعزا أحمد خير خور قوى الخريجين وضعف حيويتهم وموت طموحهم إلى فقدان الرائد، وانعدام القائد والدليل.

ثم نادى أحمد خير بالاتحاد الفكري وأوضح أنه يعني بذلك «انتظام الطبقة المستنيرة - ولا أقوال المتعلمة - في هيئة محكمة النظام، لاسـتغلال منابع القوة والنضال في هذا البلد واسـتغلالها في شـتى النواحـي ... فهذه تركيا الحديثة قامـت على أكتاف المجلس



أحمد خير

الوطني الكبير، وإيرلندا الجمهورية في ثمار رجال الشن فين. ولم تبلغ الهند هذا المستوى بـدون المؤتمر. وفي القاهـرة الوفد، وفي دمشـق الكتلة الوطنية، وفي فلسـطين المجلس الإسلامي الأعلى».

ونادى أحمد خير كذلك بترك الشكاوى والمناجاه بين الخريجين والحاكم «إلى هيئة من رجال الصفوف الأمامية فينا، هيئة نجلها، ونوليها الثقة، وندين لها بالطاعة ... والخضوع في سـبيل الصالح العام. ولمـن يريد مجاملتنا ويتعرف على نوايانا بعد ذلك أن يسـتمع لرأيها ويحترم مشورتها».

ودعـا أحمد خير إلى النهوض بنادي الخريجين ليصبح معقلاً حصيناً للوحدة الفكرية، وليكـون نقابـة عامة للدفاع عن كل ما يمـس الوطن والمواطنين، ولتكـون لجنة النادي منبعاً للدعاية القومية ومصدر الإرشـاد والهداية. وخلص أحمد خير إلا أنه إذا ما انتظم السـوداني المسـتنير في رابطة أو مؤتمر أو نقابـة مركزها لجنة النادي بـأم درمان ونشر برنامجه القومي، يكون الخريجون قد عرفوا وحددوا واجبهم السياسي[89].

وجدت محاضرة أحمد خير قبولاً واهتماماً من مدرستي الفجر وأبي روف. فقد نشرها أحمد يوسـف الهاشـم في مجلـة «الفجر» في مايـو 1937، وأيد مـا ورد فيها من أفكار بمقـالات كتبها في صحيفـة «النيل». وبعد اجتماعات ودارسـات خاصة عُرض على لجنة نادي الخريجين بأم درمان تبني مشروع لعقد مؤتمر للخريجين للاتفاق على أغراض الهيئة الجديدة ووضع برنامجها[90].

4- لجنة النادي ترتاب

ارتابـت لجنـة نـادي الخريجين التي كان يرأسـها إسـماعيل الأزهـري في المشروع، وتخوفـت من أن يكـون مجرد ذريعة لإقحام عناصر جديدة في النادي بقصد الاسـتيلاء عليه والسـيطرة على إدارته. وبعد تردد قبلت لجنة النادي تبني المشروع ولكنها ألحقت بقبولهـا مـن الشروط ما كاد يقضي عـلى المشروع في مهده. وكانـت اللجنة ترمي بهذه الشروط إلى قصر حضور المؤتمر على الخريجين المشـتركين في النادي، وإلى أن تكون لجنة النادي هي لجنة المؤتمر أيضاً.

فقد قررت لجنة النادي في 14 أكتوبر 1937 وأيدها في ذلك اجتماع عام لأعضاء النادي عقــد في 21 أكتوبر 1937 أن يعقد مؤتمر عام للأعضــاء في ثاني أيام عيد الأضحى القادم «للنظر في أمور عامة تخص مجموعة الخريجين ولانتخاب اللجنة الجديدة لتقوم بتنفيذ مايقرره المؤتمرون». وجاء في بيان أصدره سكرتير النادي مكي شبيكة في 24 أكتوبر 1937 أن لجنة النادي رأت «أن ترتبط شــؤون الخريجين نحو بلدهم ونحو أنفســهم بمؤسسة مستمرة وهيئة دائمة باقية مابقي الزمن ولا تتغير بتغير الأشخاص ... وأن يوكل في تحقيق تلك الشــؤون وتنفيذها إلى لجنة ثابتة تسندها تلك الهيئة الثابتة وتحاسبها على أعمالها في مؤتمر ســنوي أو اجتماعات دورية. وهذا لا يتوفر إلا في عضوية النادي ولجنته. بذلك نكون قد حفظنا للنادي حقه التقليدي في تمثيل الخريجين والعمل لصالحهم وباسمهم». وكانت لجنة النادي قد أكدت ضمن قرارات 14 أكتوبر 1937 على حق النادي المنصوص عليه في دستوره بأن يكون الهيئة الوحيدة التي تتكلم باسم الخريجين.

وتسهيلاً لاشتراك الخريجين الذين يقيمون خارج العاصمة المثلثة، قررت لجنة النادي إلغاء رسم الدخول. وحتى يتســنى للجميع المشاركة في الانتخابات، قررت اللجنة كذلك أن تقــترح في اجتماع المؤتمر تعليق مادة الدســتور التي تنص على ألا يشــترك العضو في الانتخابات إلا إذا مضت عليه 6 أشهر في عضوية النادي[91].

انتقــدت صحيفة «النيل» قصر حضور المؤتمر على أعضــاء نادي الخريجين وحدهم. ودعت إلى عدم التقيد بالاشتراك في النادي طالما أن «الغرض من المؤتمر هو إيجاد مؤيدين للفكــرة العامة التي دفعت إليه. فأي عرقلة لتضخم عدد المؤتمرين من شــأنها أن تقلل من أهميته»[92].

وفي اجتــماع عام عقد بنادي الخريجين في 14 ديســمبر 1937 جــرت محاولة لإعادة النظــر في قرارات 21 أكتوبر 1937 بحيث يكون حضــور المؤتمر متاحاً لجميع الخريجين المشــترك منهم وغير المشــترك في النادي، وبأن تُفصل لجنة النادي عن لجنة المؤتمر، ومنذ بداية الاجتماع هددت لجنة النادي والتي كما ســبقت الإشــارة كان يرأســها إســماعيل الأزهري بالاســتقالة إذا نقض الاجتماع قــرارات اجتماع 21 أكتوبــر 1937. وتبعاً لذلك إنقســم الاجتماع إلى فريقين : فريق يؤيد لجنة النادي في قصر المؤتمر على المشــتركين في النــادي، وفريق آخــر يدعو لفتح المؤتمر للجميع بدون قيد الاشــتراك في النادي. وكادت

أن تحــدث أزمة لولا الحل الوســط الذي أقترحه محمد أحمــد محجوب وقبله الجميع. ويقــضي هــذا الحل بأن يترك قرار 21 أكتوبر 1937 كما هــو عليه حتى 12 فبراير 1938 وعنــد ذلك يكون للمؤتمرين أن يقرروا أحــد أمرين: أن المؤتمر يكون للجميع بدون قيد الاشتراك في النادي ويؤجلوه لموعد آخر. وأما إذا رأوا أن عددهم مشرف فلهم أن يسيروا في عملهم[93].

الهوامش

1- Whiteman's Digest of International Law, Volume 5, pp 41-43.

2- كفاح جيل، مرجع سابق، ص23.

3- عبدالرحمن الرافعي، ثورة 1919، الطبعة الرابعة (1987)، ص165.

4- نفس المصدر، ص 169.

5- عبدالرحمـــن الرافعـــي، في أعقاب الثورة المصريـــة، الجزء الأول، الطبعـــة الرابعة (1987)، ص110.

6- الكتاب الأخضر، ص 11-13.

7- نفس المصدر، ص 20.

8- الأهرام : 6 مايو 1922. وأيضاً الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 70- 71.

9- عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، مرجع سابق، ص 283.

10- الكتاب الأخضر، ص 15.

11- الأهرام : 8 أكتوبر 1924.

12- كانت رئاسة النادي تسند إلى عميد كلية غردون. وقد قال أول رئيس للنادي سمسون في حفل الأفتتاح : «إن هذا النادي سيلعب دوراً مهماً في تاريخ السودان».

13- انظـــر مقالات حســـين شريف في كتاب محجـــوب محمد صالح، الصحافة الســـودانية في نصف قرن، الطبعة الثانية (1996)، ص 50- 60. كانت الحضارة وقت نشر هذه المقالات مملوكة للسيدين على الميرغني وعبدالرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي.

14- نفس المصدر، ص 61-63.

15- انظر مقال الشريف يوســـف في كتاب حســـن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، الجزء الأول (1994)، ص 34 – 35.

16- جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919 – 1939، الطبعة الأولى (1972)، ص 72 – 74. وأيضاً محمد عمر بشـــير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969، الطبعة الثانية (1987)، ص 96 – 97.

17- الأهرام : 10 نوفمبر 1922.

18- نفس المصدر : 17 نوفمبر 1922.

19- جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في الســودان، مرجع سابق، ص 77. وأيضاً محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص99.

20- الأهرام: 24 يونيو 1922.

21- Daly، British Administration and the Northern Sudan 1917- 1924 (1980), p. 115.

22- Ibid, p. 116.

23- الأهرام : 9 أغسطس 1924.

24- نفس المصدر : 6 أغسطس 1924.

25- نفس المصدر : 6 مايو 1922.

26- الصادق المهدي، جهاد في سبيل الله، الطبعة الأولى (بدون تاريخ)، ص24.

27- الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، مرجع سابق، 193.

28- Daly, British Administration and the Northern Sudan، loc.cit, pp. 123-124.

29- جد إسماعيل الأزهري. تقلد عدة مناصب في القضاء الشرعي منها منصب قاضي المديرية ومنصب المفتي.

30- Daly, British Administration and the Northern Sudan, loc.cit., pp. 123-124.

31- الأهــرام : 18 يونيــو 1924. ورد في الأهرام في 26 يونيو 1924 أن المندوبين ســافرا في 12 يونيو.

32- الأهرام : 25 يونيو 1924.

33- نفس المصدر : 16 يوليو 1924.

34- يبدو أن مخابرات حكومة السودان حالت دون وصول رسالة حسين شريف إلى «التايمز» ونشرها.

35- محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص101.

36- نفس المصدر، ص 102.

37- Daly, British Administration and the Northern Sudan, loc., p. 127.

38- Ibid. Also Empire on the Nile: The Anglo- Egyptian Sudan: 1898-1934 (1986), pp. 296-297.

39- الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، مرجع سابق، 212-213.

40- نفس المصدر،ص 214.

41- الأهرام : 29 يونيو 1924.

42- الأهرام : 17 يوليو 1924.

43- Text in Daly, British Administration and the Northern Sudan, Ioc.cit., p.117.

44- الأهرام : 18 أغسطس 1924. قدم الطلاب لمحاكمة أمام مجلس عسكري في 28 أغسطس 1924. وحـضر المحاكمة كأصدقاء للمتهمين الضباط عبدالله خليل، ومحمد صالح الملك، وبلال رزق. حكم على بعض الطلاب بالسجن وفصل البعض الأخر من المدرسة . وكان من بين المفصولين طلاب ينتمون إلى أسر تحتل مواقع قيادية في بعض القبائل مثل علي محمد أبو سـن، ويحيى أحمد عمر، وعثمان عبد العظيم خليفة، وأحمد بكر مصطفى : الأهرام في 8 سبتمبر و14 و 18 نوفمبر 1924.

45- وردت هذه المعلومات في بيان أصدره عضو الجمعية عثمان محمد هاشـم : الأهرام في 1 سبتمبر 1924.

46- الأهـرام : 4 و 9 ديسـمبر 1924 و 4 مـارس 1925. كان أيضـاً من بين مـن أعتقلوا من السـودانيين أحمد حسـن مطر. وقد ورد في الأهـرام أنه كان وثيق الصلـة بالجمعيات السودانية : 8 ديسمبر 1924 و 17 فبراير 1925.

47- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص40.

48- جمال عبدالجواد، مصر في السياسة السودانية، المستقبل العربي، العدد التاسع والسبعون، سبتمبر 1985، ص 74-75.

49- جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص 136 والصفحات التي تليها.

50- الكتاب الأخضر، ص 13.

51- أنشأ «البلاغ» عبدالقادر حمزة في عام 1923 وكانت تمثل وجهة نظر حزب الوفد. صدرت السياسة في أكتوبر 1922 لتكون لسان حال لحزب الأحرار الدستوريين وكان يرأس تحريرها محمد حسين هيكل.

52- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 59-60.

53- عدد 1، مجلد 1، 2 يونيو 1934، ص33.

54- انظر خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده (1980)، ص 29.

وأيضاً :

Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918-1948, (1985), pp. 52-55.

55- الأصول الفكرية للحركة السودانية، عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين للاستقلال، 2 يناير 1986، ص 5.

56- أنظر مقالة محمد أحمد محجوب بعنوان «الوطنية و الدولية وأين نحن منهما!» في الفجر : عدد 15، مجلد 1، أول يناير 1935، ص 659.

57- انظر :

Mahjoub Adel Malik Babiker, Press and Politics in the Sudan (1985), p. 28-31.

58- FO 141/1024, Robertson to Fouracres, Assistant Sudan Agent, Cairo, April 8, 1945.

59- بشير محمود بشير، مؤتمر الخريجين (1988)، ص 46-47.

60- بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره (1990)، ص7. وأيضاً الطاهر شبيكة، صديق فريد والمسرح العربي في السودان، مجلة الموسيقى والمسرح، العدد 1، إبريل 1979. شاركت جمعية التمثيل في دعوة الجمهور للاكتتاب لتأسيس المدرسة الأهلية بأم درمان

وذلك من خلال العروض التي قدمتها في أقاليم السودان المختلفة. ففي عام 1931 قدمت الجمعية مسرحية «صلاح الدين الأيوبي» بمسرح نادي الخريجين بالأبيض حيث أسـندت البطولة لعبد الرحمن علي طه. وشارك في التمثيل مكاوي سليمان أكرت، وإبراهيم يوسف سـليمان، ومكي عباس، وخضر حمد، ويوسف مصطفى التني، وأمين بابكر، وحسن زيادة انظر: بشير محمود بشير، مؤتمر الخريجين، مصدر سابق، ص41.

61- عدد 21، مجلد 1، أول يونيو 1935، ص 990-991.

62- النيل : 15 و16 نوفمبر و16 ديسـمبر 1939. قدم عبدالرحمن علي طه في المهرجان بحثاً عن التربية الحديثة في بخت الرضا.

63- ذكريـات ومواقف في طريـق الحركة الوطنية السـودانية :1914-1969 (1987)، ص12. وأنظر ايضاً مكي المنا في كتاب ملامح من المجتمع السـوداني لحسـن نجيله، الجزء الثاني (1980)، ص 81-86.

64- انظر:

Afaf Abu Hassabu, Factional Conflict, Ioc.cit., Chapter, V,p. 58.

وأيضاً حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 93-97.

65- بشير محمود بشير، مؤتمر الخريجين، مرجع سابق، ص 12-16. وأيضاً حسن نجيله، ملامح من المجتمع السوداني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 97-105.

66- ذكـر جعفر محمد علي بخيت أن الاضراب حدث في 24 أكتوبر 1931 وأن أحمد السـيد الفيـل زار قصر الحاكم العام في 30 أكتوبر 1931 حيث أبلغ بقرار زيادة المرتب الأبتدائي للخريـج: الإدارة البريطانيـة والحركـة الوطنية في السـودان، مرجع سـابق، ص229 هامش 1 و 3.

67- الفجر : عدد 5، مجلد 1، أول أغسـطس 1934، ص 187، حتى ذلك الوقت كانت رئاسـة النادي تسند إلى عميد كلية غردون.

68- الفجر: عدد 3، مجلد 1، أول يوليو 1934، ص117-119. وأيضاً عدد 4، مجلد1، 16 يوليو 1934، ص141. وكذلك خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، مرجع سابق، ص 52-55.

69- عثمان حسن أحمد: الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية، في المرجع السابق الإشارة إليه، ص 5.

70- انظر علي نور (شـاعر المؤتمر) في كتاب حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 179-181.

71- عدد 21، مجلد 1، 2 يونيو 1934، ص1.

72- عدد 19، مجلد 1، أول مايو 1935، ص 878-879.

73- الفجر : عدد 15، مجلد 1، أول يناير 1935، ص 664.

74- نفس المصدر، عدد 17، مجلد 1، 28 فبراير 1935، ص 814-815.

75- نفس المصدر، عدد 18، مجلد 1، أول إبريل 1935، ص 858-864.

76- نفس المصدر، عدد 24، مجلد 1، أول أغسطس 1935، ص1139.

77- عدد 21، مجلد 1، أول يونيو 1935، 974-975.

78- عدد 23، مجلد 1، 16 يوليو 1935، ص1070-1071.

79- عدد 22، مجلد 1، 16 يونيو 1935، ص 1020-1022.

80- عدد 23، مجلد 1، 16 يوليو 1935، ص1069.

81- عـدد 5، مجلد 1، أول أغسـطس 1934، ص 187-188. أنظر أيضـاً عدد 4، مجلد 1، 16 يوليو 1934، ص139-141.

82- نقلاً عن الأهرام : 16 يونيو 1936.

83- نقـلاً عـن الأهرام : 15 مارس 1936 . أصدر عبدالرحمن أحمد صحيفة السـودان في عام 1934 وتوقفت عن الصدور في عام 1940.

84- النيل : 30 أغسـطس 1936. أصدرت صحيفة النيل شركة الطبع والنشر التي كانت تضم عند تأسيسـها السـيد عبدالرحمن المهدي ومصطفى أبو العـلا ورجل الأعمال الاغريقي الأصل كونتو ميخالوس وآخرين. أسندت رئاسة تحريرها في البداية لصحفي مصري يدعى حسـن صبحي وكان يعاونه في الإدارة الحاج الأمـين عبدالقادر. صدر عدد النيل الأول في أغسطس 1935. بعد استقالة حسن صبحي خلفه في رئاسة تحرير «النيل» أحمد يوسف هاشم.

85- النيــل : 30 أغســطس 1936. ينم اســلوب هــذا الكاتب عن أنه ربمــا كان محمد أحمد محجوب.

86- النيل : 8 سبتمبر 1936.

87- نفس المصدر : 9 سبتمبر 1939.

88- الصادق المهدي، جهاد في ســبيل الله، مرجع ســابق، ص 34. وأيضاً عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، تحقيق فدوى عبدالرحمن علي طه (1992)، ص 57-58.

89- انظــر نص المحاضرة في كتاب حســن نجيله، ملامح من المجتمع الســوداني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 215-222. وعن حالة الخريجين قبل قيام المؤتمرأنظر أيضاً بيان سكرتير نادي الخريجين في النيل : 26 أكتوبر 1937.

90- أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 94.

91- النيل : 20 و24و26 أكتوبر 1937.

92- نفس المصدر : 25 أكتوبر 1937.

93- نفس المصدر : 19 ديسمبر 1937.

2 | القسم الثانـي

مؤتمر الخريجين من التأسيس إلى قيام الجماعات والأحزاب السياسية 1937-1945

الفصل الأول

مؤتمر الخريجين من التمهيد في 1937
إلى التأسيس في فبراير 1938

للإعداد للاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر، شُكلت لجنة تمهيدية مُثلت فيها كافة الاتجاهات التي كانت سائدة في صفوف الخريجين، وكان أعضاء هذه اللجنة هم : إسماعيل الأزهري، وأحمد عثمان القاضي، ومحمد عثمان ميرغني، وحسن كرار، ومعني محمد حسن، ويحيى الفضلي، وعبد الماجد أحمد، وإبراهيم أحمد حسين، وعبدالله ميرغني، ومكي شبيكة، وأحمد محمد يس[1].

وحتى لاتستأثر بالأمر وتفرض رأيها على المجموعة، طلبت اللجنة التمهيدية من بعض الخريجين الذين يمثلون نزعات وأجيال مختلفة أن يتحدثوا عن أغراض المؤتمر والأعمال التي يجب أن يقوم بها. كما أستطلعت اللجنة آراء الأندية الأخرى بالعاصمة المثلثة والأقاليم. وأعلنت استعدادها لقبول الاقتراحات والآراء من أي خريج. وقد كان هدف اللجنة من كل ذلك استخلاص مشروع الأغراض والبرنامج لتقديمه للمؤتمر[2].

شارك بالحديث في الحلقات التي نظمتها اللجنة التمهيدية بنادي الخريجين بأم درمان عبد الماجد أحمد، وأحمد عثمان القاضي، ومحمد صالح الشنقيطي، ومحمد عثمان ميرغني، وجمال محمد أحمد، وإبراهيم يوسف سليمان، والهادي أبو بكر إسحق، وعبدالله ميرغني، وأحمد متولي العتباني، والبدري الريح، وعبدالله عبدالرحمن الأمين، وعبدالله محمد عمر البنا، ومحمد أحمد عمر، ويحيى الفضلي، كما تلقت اللجنة مذكرات قيمة عن أغراض المؤتمر من نادي بري ونادي الموظفين بواد مدني.

وقد انتقد الهادي أبو بكر إسحق أُسلوب إدارة حلقات الحديث التي نظمتها اللجنة التمهيدية بنادي الخريجين بأم درمان لأن المتحدثين كان يدلون بآرائهم دون أن تخضع للمناقشة من قبل الحاضرين. وطلب الهادي أبو بكر أن تطرح الآراء والمقترحات بعد

عرضهـا على بسـاط البحث حتى لا تتحول الحلقات إلى سـوق عكاظ جديد للاسـتماع للخطب الجميلة المنمقة[3].

سـنعرض في هذا الفصل للآراء التي طرحت بشأن أغراض المؤتمر وبرنامجه سواء كان ذلـك في الصحـف، أو في الأحاديث التي أدلى بها بعض الخريجين في الحلقات التي دعت لهـا اللجنة التمهيدية، أو فيـما تلقته اللجنة من آراء من بعض أنديـة العاصمة المثلثة والأقاليم. وسنعرض كذلك لما دار في الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر، ولموقف الحكومة من المؤتمر، ولاعترافها المشروط به.

1- أغراض المؤتمر وبرنامجه

(أ) العمل على توحيد صفوف الخريجين :

مضت الإشارة إلى أن الخريجين انقسموا في النصف الأول من الثلاثينيات حول مسألة وكالـة نادي الخريجين ولمـن تكون إلى فريقـين. وتنافس الفريقان عامـاً بعد عام على السيطرة على لجنة النادي، مما أدى في نهاية الأمر إلى هجر الفريق المهزوم في الانتخابات للنادي، والقطيعة التامة بـين الفريقين. ولذلك طالب الخريجون في أحاديثهم وكتاباتهم خلال الفترة التمهيدية بأن يعمل المؤتمر على توحيد الخريجين وتقريب وجهات نظرهم.

فقد أهـاب البدري الريح بالخريجين أن يكونوا كتلة واحـدة متراصة[4]. وقال أحمد عثمان القاضي إن التفرقة والعداوات والشـحناء التي سادت في صفوف الخريجين كانت الدافع لقيام المؤتمر، لأن الحاجة أصبحت ماسة لهيئة من الخريجين لتعمل للوحدة[5].

وذكر إبراهيم يوسـف سليمان أن الانقسامات التي فشت في المجتمع السوداني حتى عمت كل طبقاته كانت من بين الأسباب التي أدت إلى التفكير في إنشاء المؤتمر. ثم أشار إلى أن الانقسـامات تطـورت حتى «أصبحت بحق من الحـركات الرجعية الهدامة التي تقف في سبيل كل تقدم اجتماعي ينشده الشباب الحر في أي ميدان من ميادين العمل». ودعا إبراهيم يوسـف سـليمان إلى أن يكون غرض المؤتمر الأول وحدة الخريجين لأنه إذا «لم نصلح من شـأن أنفسـنا كأفراد عاملين في هيئتنا الاجتماعية، لا نسـتطيع أن نعالج الظروف المحيطـة بنا بضروب الإصلاح والتقويم، وكيف يسـتقيم الظل والعود أعوج!»

وناشـد إبراهيم يوسف سليمان الخريجين بعدم القيام أفراداً أو جماعة بأي عمل حزبي، وأن يسدلو على الماضي ستاراً كثيفاً من النسيان[6].

واقـترح محمـد أحمد عمر أن يكون من أغراض المؤتمـر العمل على تقريب وجهات نظـر الخريجين، وإخراجهم من عزلتهم، ودفعهم إلى التعاون. وطالب محمد أحمد عمر بمحاربة الحزبية القائمة والعمل على موتها، أو توجيهها سواء السبيل، وذلك بجعلها ذات برامج ومبادىء[7].

(ب) رعاية مصالح الخريجين ومصالح البلاد :

يلاحظ أنه لم يبرز خلال الفترة التمهيدية أي إتجاه لأن يكون المؤتمر مجرد نقابة تعني بشـؤون الموظفين ومصالحهـم. فقد عارض أحمد خير بقوة أن تكون شـؤون الخريجين المتعلقة بالتوظيف من اهتمامات المؤتمر لأن الدرجات والأجازات والنقليات من شـؤون العمال والموظفين لا الخريجين «فهناك قضية أسـمى مقصداً من قضية التوظيف، وأنبل غاية من مسـألة الدرجات. ذلك إذا أردنا أن نقوم بدورنا التاريخي، وأن نحقق أمل من كانو أبعد نظراً وأسـمى مقصداً»[8]. وحتى بعد قيام المؤتمر كان أحمد خير دائم المطالبة بـأن تولي اللجنة التنفيذية للمؤتمر عنايتها للإصلاح الإجتماعي، وأن تتجنب جهد الطاقة شؤون الموظفين[9].

ورفض محمد أحمد عمر أن يكون المؤتمر نقابة للمطالبة بحقوق الموظفين. وقال إنه إذا كانت فكرة المؤتمر تقوم على هذا الأساس لما وجدت في النفوس مرتعاً، ولا في القلوب هوى، ولماتت في ساعتها أو احتضنتها الجماعة التي تليق بها[10].

ولم يحـظ رأي أحمـد خير بأن يكون المؤتمر هيئة شـعبية شـبيهة بالوفد المصري في أوليات أيامه بالقبول والتأييد في صفوف الخريجين[11]. فقد كان الرأي الغالب في أوسـاط الخريجـين كبارهم وشـبابهم، هو أن يحذو المؤتمـر حذو المؤتمر الهنـدي فيعمل لخير الخريجين والسـودان معاً. فمثلاً اقترح يحيى الفضلي أن يعني المؤتمر بدراسة المقترحات التـي ترمي لصلاح حال الخريجين أولاً، وصلاح حال البلاد ثانياً[12]. وقال عبدالله ميرغني إن أغراض المؤتمر يجب أن تشـمل مطالب البلاد العامة ومطالب الخريجين الخاصة[13]. وكان من رأي عبدالله عبدالرحمن الأمين أن مهمة المؤتمر يبنغي أن تكون النظر في شؤون البلاد عامة وشؤون الخريجين خاصة[14]. ونادى إبراهيم يوسف سليمان بأن تكون أغراض

المؤتمر عامة لا خاصة لأنه ليس كل الخريجين يعملون في دواوين الحكومة فمنهم الصانع والـزارع والتاجر[15]. ودعا أحمد عثمان القـاضي إلى أن يخدم المؤتمر مصالح البلاد بوجه عام ومصالح الخريجين بوجه خاص. ودعا كذلك لأن يكون مبدأ المؤتمر مبدأً شعبياً. وقال إن النفوس المستنيرة أولى بقيادة الشعوب لأن القيادة لا تكون بالمال والجاه أو الحسب أو النسـب. واقترح أحمد عثمان القاضي أن يكون شـعار المؤتمر «مصلحة الوطن العامة فوق كل اعتبار»[16].

وورد في مذكرة نادي الموظفين بواد مدني أن أغراض المؤتمر يجب أن تكون العمل لخير الخريجـين والسـودان عامة. وحتى لا يتبادر إلى الذهن وجـود بعض التنافر بين كلمتي الخريجين والسـودان، أو وجود دلالة على قيام عنصرين مختلفين، فقد أكدت المذكرة أن المؤتمـر ينبغي أن يعني بخدمة البلاد دون تخصيص لطبقـة من الطبقات. ثم أوضحت المذكـرة أن المجتمعين بنادي واد مدني أخذوا بكلمتي الخريجين والسـودان لتمشـيهما مع روح البند الخاص بالسـودان في معاهدة سنة 1936 باعتبار أن الخريجين أولى الناس بمراقبة تنفيذ المعاهدة تنفيذاً فعلياً. وسـبقت الإشـارة إلى أن معاهدة سنة 1936 نصت على أن الغرض من إدارة السودان الثنائية سيكون رفاهية السودانيين[17].

وتطـرق بعض الخريجين لمسـألة ترتيب أسـبقيات المؤتمر ومنهـج العمل فيه فدعا بعضهم إلى أن يعني المؤتمر عند مولده بشـؤون الموظفين، وعندما يقوى ساعده يتحول إلى معالجـة القضايا الوطنية. فقد قال جمال محمد أحمد إن المؤتمر ينبغي ألا يحمل في البدايـة فوق ما يطيق، وينوء بالحمل فيولد ميتاً. واقترح جمال أن يبدأ المؤتمر مسـيرته «بشؤون صغيرة أنانية للخريجين يعجم بها عوده ويجعلها لبنات أولى يقيم عليها هيكله. فهكذا سنة الحياة والأحياء». وأكد جمال بأنه يؤمن مخلصاً بالقضايا الوطنية التي يتحدث عنها البعض ولكنه يطالب فقط بإزالة أشـواك السـبيل قبل أن يبدأ الخريجون مسيرتهم المضنية الطويلة[18].

ويبدو أن أحمد عثمان القاضي قد قصد إلى ذلك أيضاً عندما قال إنه لتحقيق أغراض المؤتمر «يجب أن نكون أناسـاً عمليين. والطريقـة العملية في الحياة أن تأخذ المقطوعية على قدر ماتستطيع أن تحدد إنتاجك. فتنتقل خطوة صغيرة ثم إلى الثانية»[19].

وباسـتثناء أحمد خير ونفر قليل، لم يفصل الخريجون المسائل العامة أو مصالح البلاد

التـي يريدون أن تكـون محل اهتمام المؤتمر. فقد آثر معظمهم التعبير عنها بصيغ عامة كأماني الأمة، أو الأماني القومية، أو الحقوق العامة المشـار إليها في معاهدة سـنة 1936 بتعبير «رفاهية السودانيين».

أما أحمد خير فقد كان يدعو لأن ينهض المؤتمر فور قيامه بقضايا النضال الوطني[20]. بينـما نادى جـمال محمد أحمد بأن يهتم المؤتمر بمعالجة مسـألة الحرمان من الحقوق المدنية، وبأن يسـعى لإقامة مكتبـات عامة، ومحطة إذاعة، وقاعـة محاضرات، ولإقرار مجانية التعليم، وأشـار جمال إلى أن هـذه الصغائر هي المفتاح للقضايا الوطنية الكبرى التي يتحدث عنها البعض[21].

وبمطالعة ما كتبه جمال محمد أحمد عشية انعقاد الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر بعنوان «التاريخ يقف وينصت ليسجل فماذا نحن مسجلون؟» يتبين أنه كان يضع تقرير المصير من بين المسـائل العامة التي سـيعمل المؤتمر على تحقيقهـا. فقد قال إنه لم يدر بخلد الرئيس ويلسـون ومن أقروه على حق تقرير المصير أنهم قد وضعوا بذلك «في يد المستضعفين وثيقة تقلق بالهم وتقض مضاجعهم بعد أعوام. ولم يدر بخلدهم أن بالدنيا شـعوباً غير تلك الأقليات التي كانت قائمة في أذهانهم آنذاك كالكروات والسـلوف. فقد كان العرب هواناً لم يتخيله لهم أكثر بناة العرب الأقدمين تشاؤماً»[22].

وقـد أثـار اقتراح رعاية الخريجين لمصالح البلاد همسـاً حول مـدى تمثيل الخريجين للبلاد وأهليتهم للتعبير عن أمانيها. وذهب البعض إلى أن زعماء العشائر وشيوخ القبائل هم الأجدر برعاية مصالح السـودان والتحدث بإسم أهله. تصدت صحيفة «النيل» لهذا الهمس فقالت إن الخريجين لم يهبطوا من السـماء، أو ينبعوا من الأرض، أو تتفجر بهم الحجارة. فهم أبناء الزعماء والأعيان والنظار والعمد والمشـائخ والتجار وعامة الشـعب ومن صميم كل بيت وقبيلة، ولا فضل لهم على أحد من المواطنين الذين لم ينالوا قسـطاً مـن التعليم. وكل مالهم أنهم خدام لهؤلاء ويشـعرون بحكـم ثقافتهم أن عليهم واجباً ينبغـي تأديته. وأوضحت «النيل» أن الخريجين لا ينطلقون من موقف الأثرة والسـطو على حقوق الآخرين، لأنهم من صميم الشـعب بـكل طبقاته، وتضيع مصلحتهم عندما يقـع الـضر على أي طائفة من الطوائف. ثم قالت «النيـل» إن البلاد وإن رزخت طويلاً تحت أعباء القبيلة، فإنها ستنهض تحت لواء القومية وتلقي عن كاهلها هذه الأعباء[23].

وكانــت «النيل» قد تحدثت أيضاً عن حــق للخريجين في الوصاية على غير المتعلمين، وأهابــت بالخريجين أن يرعوا مصالح أولئك قبل أن يرعوا مصالحهم. كما دعت «النيل» الحكومــة ألا تنكر على الخريجين هذا الحــق «فالحكومة التي تؤمن بحق الوصاية على الشعوب الضعيفة، جدير بها ألا تنكر على الخريجين حق الوصاية على بقية شعبهم وهم آباؤهم وإخوانهم وذوو قرباهم»[24].

(ج) خلق الوحدة القومية:

أفضت سياسة الحكم غير المباشر القائم على النظام القبلي التي طبقها حاكم السودان العام جون مفي في أعقاب ثورة ســنة 1924 إلى إذكاء نــار العصبية القبلية. وفي معرض تناوله لمسألتي القومية والقبلية. ذكر أحمد خير أن حكومة السودان عملت على تأريث القبيلة حتى صار التعصب للقبلية والتمســك بها مفتاح النجاح وســلم الرقي في الدوائر الحكومية، بينما صارت الدعوة إلى جنســية ســودانية، وإغفال القبلية ومحاربتها اتجاهاً معادياً لسياسة الحكومة[25].

وخلال الفترة التمهيدية طرحت في سياق الحديث عن أغراض المؤتمر وبرنامجه مسألة التدامــج القومي وغــرس الروح القومي في النفوس. فقد دعا أحمد عثمان القاضي إلى أن يســعى المؤتمر لإيجاد الوحدة القومية بكل وسيلة مشروعة[26]. واقترح عبدالماجد أحمد أن تشمل أغراض المؤتمر العمل على تكوين قومية سودانية[27].

وتحدث جــمال محمد أحمد عن الدور الذي يمكــن أن يلعبه المؤتمر في خلق الروح القوميــة، وفي تقريب الوحدات المتجزئة التي يتكون منها الســودان. فقد وصف جمال الســودان بأنه «شعوب لا شعب. فنوبي الشمال، وعربي الوسط، وزنجي الجنوب، وزنجي الــشرق، كل هذه العناصر متنافرة لا تآلف بينها ولا تعاضد ولا تداخل». ثم أبدى جمال ألمــه لدعــوة بعض المتعلمين لإنشــاء أندية وصناديــق جهوية. وفي إطــار دعوته لصهر الوحــدات المتنافرة التي يتكون منها الســودان، قال جمال محمد أحمد : «إنها ليســت عصبية. إذ ليســت بيننا ثارات قديمة ولا أحقاد كامنة. ولســت أرى أنجع من التقريب المادي بالتجارة، والرباط المعنــوي بالخريجين خاصة والمتعلمين عامة. وليس بضائر إيماناً أن يطول الزمان في صهر هذه الوحدات»[28].

ونــادت صحيفة «النيل» بأن يكــون غرض المؤتمر تكوين الذاتية الســودانية التي لا يســتطيع السودان أن يملك أمر نفســه قبل أن يحققها. وأهابت «النيل» بالخريجين أن يقــرروا عندما يجتمعون محو الفــوارق وإنكار العصبية، وأن يقولوا بصوت واحد «نحن ســودانيون». وأشــارت «النيل» إلى أن مصالح أبناء الشرق والغرب والشــمال والجنوب واحدة «وأن الضيم الذي يلحق بأي بقعة من بقاع الســودان إنما لاحق بالأخرين، إن لم يكن عاجلاً فآجلاً. والذي يرى الضر يلحق بأخيه ينبغي أن يتلافاه قبل أن يحيق به»[29].

(د) القضاء على الإستشارات الفردية :

درجت حكومة الســودان قبل قيام المؤتمر على الوقوف على آراء الخريجين، ومعرفة الاتجاهات السائدة في أوساطهم بشأن بعض سياساتها من خلال الاتصالات الفردية التي كان يجريهــا الموظفون البريطانيون مع مرؤوســيهم من الخريجــين العاملين في الدوائر الحكومية.

وعندما طُرحت فكرة قيام المؤتمر كان من بين ما اقترح له من أغراض تكوين رأي عام للخريجين ليتم بذلك القضاء على الاستشــارات الفردية. ففي محاضرته المحورية «واجبنا الســياسي بعــد المعاهدة»، دعــا أحمد خير إلى ترك الشــكاوي والمناجــاة بين الخريجين والحاكمين «إلى هيئة من رجال الصفوف الأمامية فينا، هيئة نجلّها، ونوليها الثقة، وندين لها بالطاعة الحقة، والخضوع في ســبيل الصالح العام، ولمن يريد مجاملتنا والتعرف على نوايانا بعد ذلك أن يستمع لرأيها ويحترم مشورتها»[30].

وفي المذكرة التي بعث بها إلى لجنة المؤتمر التمهيدية، شدد نادي الموظفين بواد مدني عــلى أن تكون لجنة المؤتمر هي ممثلة الخريجين، وأن يكون لها وحدها دون غيرها حق عرض مطالبهم، ومفاوضة أولي الأمر فيما يتعلق بهم[31].

وسيرد من بعد أن أول لجنة تنفيذية للمؤتمر طلبت في أول أتصال رسمي لها بالحكومة في 2 مايو 1938 العدول عن سياســة الاستنارة بالآراء الفردية، والاستنارة برأي الخريجين كمجموعة ممثلة في لجنة المؤتمر التنفيذية.

2- الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر

عُقد الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر في مساء 12 فبراير 1938 وحضره 1180 خريجاً. اســتهل الاجتماع رئيس اللجنة التمهيدية إســماعيل الأزهري بكلمة قال فيها إن الصيحة لقيام المؤتمر جاءت داوية من قلب الجزيرة. ووصف المؤتمر بأنه «لسان الخريجين المعبر عن رغباتهم، الموضح لشــكاياتهم، العامل لتحقيق الأماني القومية». دعا أزهري في كلمته إلى التحــرر من ربقة الماضي، وإلى نفض غباره، وإلى ترك التحاســد والتباغض. وحذر من أنه إذا لم يتم ذلك فلن تقوم للمؤتمر قائمة. وفي إشــارة واضحة إلى مناداة المؤتمر بتكوين القومية السودانية تساءل أزهري : «مالنا نتضاءل في بلدنا ونتخاذل في حقنا وقد تعهدنا الحكم الثنائي ما يقارب أربعين عاماً! أما آن لنا أن نقف على أرجلنا! أما آن لنا أن نثبت وجودنا ونعتز بسودانيتنا!» ثم قال: «إذا قسمت بلاد الله إلى هند وصين ومصر، وساكن ذلــك هندي، وهذا صيني، وذا مصري، فأنا وأنت ســوداني، وهذا ســوداننا. وإن لم نكن سودانيين فماذا نكون؟».

ولإزالة شــكوك زعماء العشائر وبعض القيادات الدينية والطائفية بشأن المؤتمر، ناشد أزهري الجميع إلى الســير متكاتفين متساندين وإلى العمل بما يلائم روح العصر في صف واحد «ليس كمتخرجين فقط بل مع الأباء ورؤســاء العشــائر والزعماء. وقد تتعدد طرق الوصول، إلا أن الغرض واحد نعمل جميعاً على تحقيقه».

قدم بعد ذلك ســكرتير اللجنة التمهيدية مكي شــبيكة مشروع دستور المؤتمر. وعرض عبدالماجــد أحمد مشروع ماليــة المؤتمر. كما تحدث أحمد عثــمان القاضي عن مشروع مجلة المؤتمر.

وعند تقديمه لمشروع دســتور المؤتمر، قال مكي شــبيكة إن اللجنة التمهيدية لم تجد صعوبة في بيان غرض المؤتمر لأن كل المتكلمين والمقترحين نادوا بعموميته. وبرزت خدمة الصالح العام للبلاد وللخريجــين في جميع الاقتراحات التي قامت اللجنة بتصنيفها. وعن تساؤل البعض عما إذا كان للخريجين كمجموعة صالح خاص لا تشترك معهم فيه طبقات الشعب الأخرى، أوضح مكي شبيكة أن الإجابة على هذا التساؤل موجودة في عدد عظيم من المقترحــات حيث ذكر أصحابهــا «أن للخريجين كطبقة موظفــة، قوانين ومعاملات تحكمها تســتدعي بحثاً ومعالجة خاصة»[32]. ولكن مع ذلك يقطع أحمد خير بأن كلمة

«الخريجــين» الــواردة في غرض المؤتمر لم تقصــد لذاتها بل كانت حــرزاً يقي الحركة، في أوليات أيامها الشرور والنكبات[33].

وتبنى دســتورُ المؤتمر شروطَ العضوية التي نص عليها دستور نادي خريجي المدارس. فقد نص دستور المؤتمر على أن العضوية مفتوحة لكل خريجي مدارس ومعاهد السودان فوق مســتوى المدارس الأولية. ونص كذلك على أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر ســتنظر في قبول الســودانيين الذين تخرجوا من غير هذه المدارس. ويعتقد هندرســن أن هذا النص الأخــير وفر مدخلاً للتلاعب في قوائــم الانتخابات[34]. بينما يــرى أحمد خير أن تعريف الخريج في الدســتور قد جاء مرناً يحمل أوسع المعاني ويشف عن أهداف الحركة في نظر الكثرة الساحقة[35].

ونص دســتور المؤتمــر على أن تكون للمؤتمر هيئة مكونة مــن 60 عضواً ينتخب من بينهــا لجنة تنفيذية مكونة مــن 15 عضواً. وقد ذكر أحمد خــير أن تحديد عدد أعضاء الهيئة الستينية او اللجنة التنفيذية لم يكن توخياً لحكمة، أو نزولاً على قاعدة حسابية أو تمثيلية، وإنما لاستيعاب أكبر عدد ممن يرجى خيرهم، أو يتقى شرهم[36].

وقبل أن يشرع الاجتماع التأسيسي في انتخاب الهيئة الستينية تقدم أحمد خير باقتراح أحدث زوبعة ونقاشــاً حاداً وأوشــك أن يؤدي إلى فض الاجتــماع، فقد اقترح أحمد خير تعديــل جدول الأعمال فيما يتعلق بالانتخاب ليكون الانتخاب بالترشــيح العلني بحيث يتقدم كل من يأنس في نفســه المقدرة والاســتعداد للعمل إلى المؤتمرين مرشــحاً نفسه للانتخاب، ثم ينتخب من مجموع المرشحين أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر.

وجــد اقتراح أحمد خير تأييداً من محمد أحمد محجوب الذي قال : «إننا نريد لجنة نســتطيع محاســبتها حســاباً عســيراً في آخر العام. فإذا لم يتقدم العضو ويقول للمؤتمر انتخبوني، كان له آخر العام أن يقول لماذا انتخبتموني؟ أما إذا رشــح نفســه فقد حق لنا عليه الحساب. وهذا مايجري في الأمم الراقية».

عارض إسماعيل العتباني اقتراح أحمد خير وقال إنه سيذهب بهيبة الاجتماع وروعته. وقال أيضاً إن طريقة الترشــيح العلني لا تلائم الأخلاق والتقاليد السودانية. فالسودانيون لم يبلغوا بعد الشــأو الذي يســمح لهم بتقليد غيرهم من الأمم التي أستساغت أخلاقها الترشيح العلني. وعارض البدري الريح اقتراح أحمد خير، وذكر أن أي سوداني يحترم نفسه

لن يتقدم ويقول: «انتخبوني». وستكون النتيجة أن يتقدم للترشيح من لا يمكن أن يمنح ثقة المؤتمرين. واعتبر مكي شبيكة اقتراح أحمد خير تهديماً للمؤتمر، وتقويضاً للجهد الذي بذل في عدة أشهر. وحذر مكي شبيكة من أنه إذا أُجيز الاقتراح فسيقصى من أجهزة المؤتمر أناساً عرفوا بالمقدرة والإستعداد. وعندما طرح اقتراح أحمد خير للتصويت عارضه 731 عضواً وأيده 449 عضواً ولذلك لم يؤخذ به[37].

بعد إجراء الانتخابات جاء تشكيل الهيئة الستينية واللجنة التنفيذية للمؤتمر ممثلاً لكافة التيارات والاتجاهات السياسية والطائفية، وإن كانت الغلبة في التشكيل لكبار الخريجين أو رجال الصف الأول. وقد نال إسماعيل الأزهري أكبر عدد من الأصوات عند إنتخاب الهيئة الستينية يليه مكي شبيكة ثم عبدالماجد أحمد. وقد أنتخب محمد علي شوقي لعضوية الهيئة. كما انتخب كذلك أحمد السيد الفيل رغم أنه لم يحضر الإجتماع التأسيسي لعذر طارىء. اجتمعت اللجنة التنفيذية لأول مرة بعد أنتخابها مساء الأثنين 14 فبراير 1938. ولتجنب الخلاف حول منصب الرئاسة، قررت اللجنة أن تكون الرئاسة دورية بحيث يتولاها كل شهر واحد من أحد عشر عضواً. وكونت اللجنة التنفيذية هيئة سكرتارية مكونة من إسماعيل الأزهري سكرتيراً، وعبدالله ميرغني مساعداً للسكرتير، والدرديري محمد أحمد نقد أميناً للصندوق، وحماد توفيق محاسباً.

وعند الاقتراع لدورات الرئاسة أختير حسن ظاهر سعد رئيساً للدورة الأولى من منتصف فبراير إلى منتصف مارس ثم يتبعه على التوالي محمد نور الدين، ومحمد صالح الشنقيطي، والدرديري محمد عثمان، ومحمد الحسن عثمان إسحق، وعبدالماجد أحمد، وعبدالمنعم محمد، وإبراهيم أحمد، وميرغني حمزة، وأحمد محمد صالح، ومحمد الخليفة شريف.

وسجلت اللجنة التنفيذية صوت شكر لأحمد خير بأعتباره صاحب فكرة مؤتمر الخريجين. وكذلك لنادي خريجي المدارس بأم درمان واللجنة التمهيدية للمؤتمر[38].

ويبدو أنه كان هناك شيئاً من القلق والاشفاق من أن تتجدد في اجتماع اللجنة التنفيذية الأول خلافات الماضي لأن اللجنة كما جاء في صحيفة «النيل» كانت تضم شيعاً وأحزاباً. ولكن، وكما جاء في «النيل» أيضاً، كتب الله السلامه للمؤتمر وللبلاد فاجتمع الذين فرقت بينهم أيام السوء في مائدة واحدة، وبرزت في أفقهم الصفات السودانية الكامنة

فهدتهم سـواء السبيل. وتصافح الإخوان، واستهلوا عهداً جديداً شعاره الاتحاد والمؤازرة. وتوقعت «النيل» ألا تطغي الحزبية في المسـتقبل، وألا تكون هناك فرقة وبغضاء كالتي كان فيها الخريجون بالأمس القريب[39].

3- موقف الحكومة من فكرة المؤتمر

عندما طُرحت في عام 1937 على بسـاط البحث فكـرة قيام مؤتمر للخريجين، كانت فـترة خدمة جون مفـي قد انتهت، وحل محلـه منذ عام 1934 كحاكم عام للسـودان استيوارت سايمز الذي أدخل تعديلات جذرية في سياسة سلفة مفي إزاء المتعلمين. فخلافاً لما فعل مفي، انتهج سـايمز سياسـة جديدة تهدف إلى بناء أمة حديثة في السـودان على أسـاس التعاون مع المتعلمين وليس مع السـلطات القبلية[40]. ولكن بالرغم من سياسة سـايمز الرامية إلى مد أسـباب التعاون بين الخريجين والحكومة وتعاطفه مع تطلعاتهم المشروعة، فقد تخوف بعض كبار الخريجين من أن تعتبر الحكومة المؤتمر عملاً سياسـياً يتنافى مع النظم السياسـية والإدارية القائمة في البلاد، وأخذوا كما قالت صحيفة «النيل» يقدمون رجلاً ويؤخرون أخرى.

وعندمـا نما إلى علم الخريجين أن الحكومة راضية عن فكرة المؤتمر، لاحظت «النيل» أن فريقاً من الشباب الذي يرى في كل عمل ترضى عنه الحكومة موطناً للشك، تخوف من أن تكون فكرة المؤتمر أصلاً فكرة حكومية مقصود بها إثارة فتنة حزبية جديدة، أو هتك أسرار الناس ومعرفة ما يبطنون[41]. ويثور هنا تسـاؤل : لماذا شـجعت حكومة السودان قيام المؤتمر؟ يمكن رد تشـجيع سـايمز وإدارته لقيام المؤتمر لسـببين: الأول يتصل بعودة مصر إلى السـودان بمقتضى معاهدة سنة 1936. فقد فطن سايمز إلى أنه يمكن من خلال تشـجيع الخريجين لتنظيم أنفسـهم في هيئة مؤتمر، العمل على استمالتهم للتعاون مع الحكومة على أساس سياسة «السودان للسودانيين» ويتسنى بذلك صد التيارات الفكرية والسياسـية المصرية، ومنع أي تحالف بين المصريين والمتعلمين السـودانيين على نحو ما حدث عام 1924 وفجر ثورة اللواء الأبيض.

ويتصل السـبب الثاني لتشـجيع سـايمز لفكرة المؤتمر بالنفوذ المتعاظم للسـيد عبد الرحمن المهدي في أوسـاط الفئة الاجتماعية الجديدة التي نشـأت في ظل الحكم الثنائي

وهي فئة المتعلمين. فعندما تسلم استيوارات سايمز مقود السلطة في السودان في عام 1934، كان السيد عبد الرحمن المهدي قد تحرر إلى حد ما من الحصار الصارم الذي ضربته حوله حكومة السودان، وأفلح في جمع شتات أسرته، وإعادة تنظيم طائفة الأنصار على تعاليم المهدية وتوجيهها نحو العمل الاقتصادي والاجتماعي. وعلى غير ماقصدت حكومة السودان، فإن الثروة التي حققها السيد عبد الرحمن من الاستثمار في القطاعين الزراعي والتجاري لم تقلل من هيبته الدينية أو تؤثر على توجهاته السياسية، إذ وظف السيد عبدالرحمن القاعدة الاقتصادية القوية التي بناها لارتياد كافة سبل العمل العام فأنشأ الصحف، وتبرع لمعاهد ومدارس التعليم الأهلي، ووثق صلاته بالمتعلمين، فكان يزور أندية الخريجين بالعاصمة المثلثة من وقت لآخر ويدعم أنشطتها، كما فتح مجلسه لاستقبال شيوخ وشباب الخريجين حيث كان يتباحث معهم في أمور الأدب والسياسة.

أثار اهتمام السيد عبدالرحمن المهدي بالمتعلمين وما كانوا يكنونه له من احترام وتقدير قلق حكومة السودان وإحساسها بالخطر. ولذلك رأى استيوارت سايمز في قيام المؤتمر وسيلة للحد من نفوذ السيد عبدالرحمن في أوساط المتعلمين، ولإحباط التحالف الذي كان السيد عبدالرحمن يسعى لعقده بين المتعلمين والقوى التقليدية[42]. وسنرى لاحقاً أن قيام المؤتمر لم يحقق ما قصد إليه استيوارت سايمز، إذ لم يمنع تجدد الولاء لمصر، كما لم يحد من نفوذ الطائفية الدينية، وبوجه خاص نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي في صفوف الخريجين.

4- اعتراف الحكومة بالمؤتمر

بمطالعة اقتراحات الخريجين وما قالوه في الحلقات التي نظمتها اللجنة التمهيدية عن علاقة المؤتمر بالحكومة، يبدو جلياً أنهم كانوا موقنين بأن تحقيق أغراض المؤتمر يتطلب الاتصال بالحكومة وحسن التفاهم معها، كما يتطلب الحصول من الحكومة على اعتراف بالمؤتمر وبلجنته التنفيذية كممثل للخريجين.

فقد عبّر نادي بري عن أمله في «أن يقوم المؤتمر بواجب المصلحة العامة في حدود التعاون مع الحكومة خير قيام»[43]. وقال يحيى الفضلي إن سر نجاح المؤتمر سيكون في حسن تفاهم لجنته مع حكومة البلاد. وقال أيضاً إنه لن يفوّت على الذين سيتولون

قيادة الخريجين ضرورة التفاهم مع الحكومة في هذا الطور من الجهاد[44]. وذكر عبدالله عبدالرحمن الأمين أنه لكي يتمكن المؤتمر من تحقيق أغراضه الســامية «ينبغي أن يعمل على حســن التفاهم بــين الحكومة والأمة، يقفها على رغائب البــلاد ويطلعها بحاجياتها ويناقشها فيما يراه كافلاً لرغبات الأمة وملائماً لحالتها أو جارحاً لشعورها غير متمش مع تقاليدها ومشــخصاتها. كل ذلك في جلاء وصراحة وإخلاص حتى تقرب وجهتا النظر بين الطرق ويتوافر حسن النية»[45].

ودعا الهادي أبوبكر إســحق إلى ضرورة التعجيل بالتأكد من أن الحكومة مســتعدة للاعــتراف بلجنة المؤتمر كهيئة محترمة. ثــم أضاف محذراً: «وإلا فإنني أخشى عليكم من مصير لجنة العشرة، وستكون الصدمة عنيفة»[46]. وقال البدري الريح إن الخريجين يجب أن يسعوا لخيرهم وخير البلاد بالطرق المشروعة، وألا يخاصموا أحداً أو يتحرشوا بأحد[47].

واقترح نادي الموظفين بواد مدني أن يكون أول عمل تقوم به لجنة المؤتمر هو الحصول مــن الحكومــة على الاعتراف بها كممثلــة للخريجين، وأن يكون لهــا وحدها حق عرض مطالبهــم ومفاوضة الحكومة فيما يختص بهم. وورد في المذكرة التفســيرية لهذا الاقتراح أنــه «لم يغب عن ذهن المجتمعين ما يتبــادر إلى الذهن من الزج بلجنة المؤتمر في وضع المستجدي باعتراف الحكومة به أو المشفق على قدره ومكانته بدون ذلك الاعتراف وتلك الدعايــة. ولم يكن يخفى على المقترحين مزية التحلل من قيود الاعتراف وما يترتب عليه. ولكن الذي رجحه في نظرهم هو ما فيه من كســب قانــوني أولاً، وثانياً ما يؤديه لوحدة الخريجين من خير وفائدة لأنه يحول دون أي سعي يحاوله من لا يروق له الانضمام إلى المؤتمر»[48].

وتوقعت «النيل» ألا تتردد الحكومة في الاعتراف بأن الخريجين جادون وأنهم مسالمون ينشدون الحق والتعاون على النهوض بالبلاد[49].

أُبلغت حكومة السودان بقيام مؤتمر للخريجين بخطاب وجهه في 2 مايو 1938 سكرتير اللجنة التنفيذية إسماعيل الأزهري إلى السكرتير الإداري انقس جيلان. وقد عبّر المؤتمر في هذا الخطاب عن رغبة الخريجين في حسن التفاهم والتعاون الصادق مع الحكومة لتقدم البلاد ورفاهيتها. ثم أوضح المؤتمر أن محور عمله سيكون فيما يلي :-

أولاً : المســائل الداخليــة التي تهم الســودان ولا تقع في دائرة اختصــاص الحكومة كالإصــلاح الاجتماعي والأعمال الخيرية. وبالنســبة لهذه المســائل ذكر المؤتمر أنه سيعمل مســتقلاً عن الحكومة ولكن بروح التعاون والصداقة معها، ووفقاً لأحكام القوانين واللوائح المحلية.

ثانياً : المســائل العامة التي تخص الحكومة أو تدخل في نطاق سياســتها. وبالنســبة لهذه المسائل طلب المؤتمر من الحكومة أن تعطي الاعتبار اللازم لما يقدمه لها المؤتمر من وقت لآخر من آراء ومقترحات.

وأكــد المؤتمر أن الخريجين لا يريدون إحراج الحكومة أو القيام بنشــاط يتعارض مع سياستها لأن أغلبهم من موظفي الحكومة ويدركون ما يفرضه عليهم ذلك من التزامات. والتمس المؤتمر تقدير الحكومة لحقيقة أن الخريجين يشكلون العنصر المتعلم الوحيد في البلاد وما يترتب على هذا الوضع من واجبات.

كما أكد المؤتمر أن الخريجين لا يدعون تمثيل البلاد، ويعلمون بوجود جماعات أخرى في البلاد، ويعترفون بأهميتها، ولكنهم يريدون أن يسهموا معها في تقدم البلاد ورفاهيتها. وطلب المؤتمر من الحكومة العدول عن الاســتنارة بالآراء الفردية للخريجين والاســتنارة برأي الخريجين كمجموعة، لأن ذلك أجدى وأنفع للحكومة، وأدعى للطمأنينة بالنســبة للخريجين.

وفي خطــاب بتاريــخ 22 مايو 1938 من أنقــس جيلان إلى ســكرتير المؤتمر، اعترفت الحكومــة بالمؤتمر كهيئة شــبه عامة تهتم بالمســائل الخيرية والشــؤون العامة، وتعرب عن آرائها في المســائل العامــة التي تهمها. كما رحبت الحكومــة باتجاه المؤتمر لتحقيق أغراضه بالتعاون الوثيق معها.ولكن الحكومة لم تعترف بالمؤتمر كهيئة سياسية، أو كممثل لغــير وجهة نظر أعضائه. ولفتت الحكومة انتبــاه المؤتمر إلى أن وجود عدد من موظفي الحكومة ضمن أعضائه ســوف يحول دون اشتراك المؤتمر في أي عمل يتعارض مع سياسة الحكومة أو سلطتها الدستورية[50].

وســنرى في الفصل الثالث من هذا القســم أن خطاب جيلان هذا كان من بين الأسس التي اســتندت إليها حكومة الســودان لرفض المطالب التي رفعها لها المؤتمر في 3 إبريل 1942.

الهوامش

1- See Afaf Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement, Ioc.cit, p. 90, footnote 56.

2- النيل : 23 نوفمبر 1937.

3- نفس المصدر : 20 ديسمبر 1937.

4- نفس المصدر : والعدد.

5- نفس المصدر : 30 نوفمبر 1937.

6- نفس المصدر : 14 ديسمبر 1937.

7- نفس المصدر : 8 يناير 1938.

8- نفس المصدر : 18 أكتوبر 1937.

9- نفس المصدر : 4 فبراير 1939.

10- نفس المصدر : 9 يناير 1938.

11- انظر النيل : 15 ديسمبر 1937. وأيضاً أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 95.

12- النيل : 1 ديسمبر 1937.

13- نفس المصدر : 22 ديسمبر 1937.

14- نفس المصدر : 13 ديسمبر 1937.

15- نفس المصدر : 14 ديسمبر 1937.

16- نفس المصدر : 30 نوفمبر 1937.

17- نفس المصدر : 29 يناير 1938.

18- نفس المصدر : 8 ديسبمر 1937. وانظر أيضاً أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 95.

19- النيل : 30 نوفمبر 1937.

20- نفس المصدر : 15 ديسمبر 1937.

21- نفس المصدر : 8 ديسمبر 1937.

22- نفس المصدر : 3 فبراير 1938.

23- نفس المصدر : 9 فبراير 1938 وأيضاً 2 يناير 1938.

24- نفس المصدر : 3 فبراير 1938.

25- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 64-66.

26- النيل : 30 نوفمبر 1937 .

27- نفس المصدر : 19 ديسمبر 1937.

28- نفس المصدر : 8 ديسمبر 1937.

29- نفس المصدر : 3 فبراير 1938.

30- حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص221.

31- النيل : 29 يناير 1938.

32- لما دار في الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر، انظر النيل : 14 و 15 فبراير 1938.

33- كفاح جيل، مرجع سابق، ص100.

34 - The Making of the Modern Sudan (1953), p. 536.

35- كفاح جيل، مرجع سابق، ص100.

36- نفس المصدر، ص96.

37- النيل : 14 فبراير 1938.

38- نفس المصدر : 16 فبراير 1938.

39- نفس المصدر والعدد.

40- جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في الســودان، مرجع سابق، ص 232-233.

41- النيل : 3 فبراير 1938.

42- انظــر جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في الســودان، مرجع سابق، ص 232-239، وأيضاً ص 267-287.

43- النيل : 5 فبراير 1938.

44- نفس المصدر : 1 ديسمبر 1937.

45- نفس المصدر : 13 ديسمبر 1937.

46- نفس المصدر : 20 ديسمبر 1937.

47- نفس المصدر والعدد.

48- نفس المصدر : 29 يناير 1938.

49- نفس المصدر : 16 فبراير 1938.

50- نفس المصدر : 11 يونيو 1938. وأيضاً بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، مرجع سابق، ص 60-63.

الفصل الثاني

أداء المؤتمر في الأعوام الأربعة الأولى: 1938-1941

أثارت السنوات الثلاثة الأولى من عمر المؤتمر الشك والقلق في الصدور، وأصابت النفوس بالملل، فهجره عدد من الخريجين، وانقطع آخرون عن اجتماعاته[1]. فبينما حضر الاجتماع التأسيسي في فبراير 1938 (1180 عضواً)، حضر الاجتماع العام الثاني في فبراير 1939 (400 عضو). وهبط الحضور في الاجتماع العام الثالث الذي عقد في 20 يناير 1940 إلى 250 عضواً[2]. وكان ذلك بسبب ما اعتبره قطاع كبير من الخريجين سلبية المؤتمر وإفراطه في الاعتدال مما جعله يعجز عن تحقيق أية نتائج ذات شأن[3]. ويبدو أن أحمد خير كان يتحدث بلسان هؤلاء حينما قال : «إنهم كانوا يريدونها حركة شعبية تبعث الوعي وتشيع اليقظة بين جميع المواطنين وتذكي نار القومية بين السودانيين. ولكنهم وجدوها تتقلص رويداً رويداً، وتنكمش أطرافها حتى ضعفت الثقة فيها عند الجميع»[4].

وفي يناير 1940 وصف محمد عامر بشير (فوراوي) أعمال المؤتمر بأنها نظرية لأنها لم تتعد بعد طور الدرس والتقارير. ثم قال: «فقد كتبنا وكتبنا كثيراً. ولكننا حتى الآن لم نعمل قليلاً»[5].

سنتناول في هذا الفصل جوانب مختارة من أداء المؤتمر وسنقف من خلالها على أمرين أساسيين. أولهما دخول حركة الخريجين في مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة التحالف مع الطوائف الدينية. وأما الأمر الثاني فهو التوتر الذي شاب علاقة المؤتمر بالحكومة منذ زيارة رئيس وزراء مصر علي ماهر للسودان في فبراير 1940 والذي بلغ حد التهديد بحظر عضوية المؤتمر على الموظفين أو حتى حله كلياً. وكانت الحكومة تأخذ على المؤتمر أنه لم يعد يتصرف وفق الأصول، وأنه خرج على دستوره نصاً وروحاً. وذلك لأنه خاطب العالم الخارجي من وراء ظهرها. وحاول في أكثر من مناسبة التحدث باسم السودان، وسعى إلى تحويل نفسه إلى هيئة سياسية.

وسنرى في الفصل التالي أن هذين الأمرين مهّدا للمرحلة القادمة من مسيرة حركة الخريجين حينما كشف المؤتمر في 3 أبريل 1942 عن وجهه السياسي وطالب بأن يمنح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة.

1- لجان الاختصاص

نصت المادة 16 (هـ) من الباب الرابع من اللائحة الداخلية للمؤتمر على تعيين لجان اختصاص دائمة أو مؤقتة لدراسة المشروعات والقيام بأي عمل تراه اللجنة التنفيذية. ونصت المادة 28 من اللائحة على أن يسند لهذه اللجان البحث في أعمال فنية أو خلافها ورفع تقارير عنها للجنة التنفيذية.

وقد قامت اللجنة التنفيذية الأولى للمؤتمر بتعيين لجان اختصاص وعهدت إليها بدراسة بعض المسائل تمهيداً لعرضها على الهيئة الستينية. وقد روعي في تشكيل هذه اللجان الرغبة والميل لانعدام التخصص بالمعنى الصحيح[6].

وعندما بدأ المؤتمر عامه الثالث في يناير 1940 قدمت اللجنة التنفيذية برنامجاً اشتمل على أربع دعائم هي: التعليم، والإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الاقتصادي، والدعاية ووسيلتها مجلة المؤتمر. وكان لكل من هذه الدعائم بنود. فمثلاً كان من بنود التعليم: محاربة الأمية، وإنشاء صندوق للتعليم، ودراسة مسألة تعليم الرحل. وكان من بنود الإصلاح الاقتصادي: دراسة مسألة مياه الري والتوسع الزراعي، وإنجاز مشروع شركة المساهمة. وكان من بنود الإصلاح الاجتماعي: تنفيذ مشروع نشيد المؤتمر، والدعوة لقصر أيام المأتم على ثلاثة، والدعوة لتخفيض المهور، والعمل على منع شرب الخمور في الأندية الوطنية وعلى محاربة القمار والبغاء والأمراض المماثلة له[7].

ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية حال دون السير في هذا البرنامج واقتصر الأمر على محاولات لإجراء دراسات[8]. وعند عرضه لما أنجز من أعمال إبان دورة المؤتمر الرابعة، نوه رئيس المؤتمر إسماعيل الأزهري في الاجتماع السنوي الخامس الذي عقد في 29 ديسمبر 1941 بما صادف المؤتمر من توفيق في يوم التعليم الذي أُقيم في 28 فبراير 1941. غير أنه أقر بأن بعض لجان الاختصاص لم توفق في عام 1941 والأعوام السابقة له في القيام

بما أســند إليها من أعمال في مجالي الاجتماع والاقتصاد. وأعلن أن الهيئة قد كلفت لجنة القوانين بمراجعة قانون تشكيل لجان الاختصاص وتعديله على ضوء التجارب السابقة بما يكفل سير الأعمال سيراً حميدا[9].

وقــد ذكر أحمد خير أن لجنــة المؤتمر لعام 1942 والتي كان يرأســها إبراهيم أحمد تخلت عن تقليد لجان الاختصاص وقسمت أعمال المؤتمر إلى خمس شعب هي: الشؤون الاقتصادية، والشــؤون الثقافية، والشــؤون الاجتماعيــة، والدعاية، والمســائل الوطنية. وأوكلت اللجنة أعباء كل شــعبة إلى أحد الأعضاء مســتعيناً في ذلك بمن يرى من زملائه على أن يكون مسؤولاً أمام اللجنة التنفيذية. ومعها بالتضامن أمام الهيئة الستينية. وقال أحمد خير إن المؤتمر بذلك أقام من نفسه حكومة شعبية داخل حكومة السودان[10].

2- المؤتمر والاستشارات الفردية

ذكرنا في الفصل الأول من هذا القسم أن القضاء على الاتصالات الفردية بين الخريجين والحكومــة وتكويــن رأي عام للخريجين كان واحداً من الأســباب التــي دعت إلى قيام المؤتمر. وفي حفل الشاي الذي أقامه المؤتمر في 21 فبراير 1940 تكريماً لرئيس وزراء مصر علي ماهــر، أكد رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية آنذاك نــصر الحاج على أن المؤتمر يحاول القضــاء على إدلاء الأفراد بآراء خاصة قد يؤدي العمل بموجبها إلى الإضرار بمصالح البلاد. وأوضــح نصر أن المؤتمر يعمل جاهداً لتكوين رأي عــام يعبر عن مطالب الأمة ورغبات البلاد[11].

ولكن يبدو أن قيام المؤتمر لم يمنع الاستشــارات والاتصــالات الفردية. ففي الاجتماع الســنوي الثالث للمؤتمر في 20 يناير 1940، قال محمد أحمد محجوب إن الاستشــارات الفردية التي ضللت الحاكم زمناً طويلاً ووقفت عائقاً في سبيل مصلحة البلاد «لاتزال قائمة، وأنه لما يحز في نفوسنا أن نرى الذين أسسوا المؤتمر وعملوا فيه يتقبلونها وسيلة. وكان الواجب يقضي بأن يرفض كل عضو من هيئة المؤتمر في شــمم وإباء الإدلاء برأي شخصي بأن يقول إني عضو في هيئة محترمة مقدسة عندي فإذا أردتم رأيي فاستشيروها»[12].

3- المؤتمر والقومية

سـبق لنا القول إن خلق القومية السـودانية كان من بين الأغـراض التي أنشىء من أجلها مؤتمـر الخريجين. وبعد قيام المؤتمر بقليل تناول أحد كتّاب مجلة المؤتمر مسـألة القومية فقال إن محمد علي هو واضع اللبنة الأولى في بناء القومية السـودانية لأنه أول من وحد السـودان بحدوده الحالية تحت إدارة مركزية واحدة. ثم قال إن الإمام المهدي خطـا بالقومية خطوات أخرى لأنه جاء برسـالة لا تعرف القبلية ولا الجهه ولا الطبقات الاجتماعيـة وظلل برايته كل قبائل السـودان، وهيأ لكل فرد سـوداني الارتقاء إلى درجة الخلافة، ولم يحصر ذلك في قبيلة، أو يمنع من أنس فيه الكفاءة من بلوغ أعلى الدرجات.

وتطرق الكاتب بعد ذلك إلى ما أسماه «اللطخة السوداء» في تاريخ القومية السودانية وهـي معاملة الجنـس العربي للجنس الزنجـي قبل الحكم الثنائي، وأشـاد بما قامت به حكومة السودان من إلغاء للرق وسنّ للقوانين الصارمة لمحو الرق نهائياً من السودان.

وأوضح الكاتب أن الظروف التاريخية ساعدت في إدماج القبائل المختلفة في السودان الشـمالي، وأن الثورة المهدية أوجدت الشـعور المشترك لشـد بناء القومية لأنه لا يمكن تفسير هبّة السودانيين تحت لواء واحد لرد عادية الظلم، إلا بأنهم أحسوا بذاتية منفصلة وأن مصائرهم مرتبطة ببعضها البعض. وأهاب الكاتب بالشـباب العمل لتقوية القومية بمختلف الوسائل لأنه لا يزال هناك متسع للإدماج والتقوية[13].

واقترح محمد عامر بشـير (فـوراوي) في يناير 1940 أن يشـمل برنامج عمل المؤتمر الدعوة إلى محو القبلية ومطالبة كل عضو من أعضاء المؤتمر بمحوها من سجل خدمته[14]. وبعد أسـبوعين من ذلك دعا المؤتمر المواطنين إلى الانتساب إلى السودان بدلاً من القبيلة عند الالتحاق بالوظائف أو عندما يودون السفر إلى الخارج. ودعاهم كذلك إلى أن ينسبوا الأبناء والبنات عند الولادة وعند دخول المدارس إلى السـودان. ووصف المؤتمر الانتساب إلى القبائل بأنه عار على شـعب يريد الوقوف على قدميه. ثم ناشـد المؤتمر السودانيين قائلاً : «وأنت يا ابن حلفا وأنت يا سليل الجعليين وأنت يا ابن الجنوب يحق لكم الاعتزاز بمواطنكم وأصولكم. ولكن لا تنسـوا بأن الجميع يعيشون على ماتنبته الأرض السودانية. وأمـام الأجانب كلكم تنسـبون إلى وطنكم السـودان، وأيام الشـده تحتملون المصائب كسودانيين فسجلوها منذ الآن قومية واحدة وكلمة واحدة ألا وهي: سوداني»[15].

وسيرد في فقرة لاحقة أن نصر الحاج على رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية قد شرح مفهوم المؤتمـــر للقومية في الخطاب الذي ألقاه في 21 فبراير 1940 في حفل تكريم المؤتمر لرئيس وزراء مصر علي ماهر.

4- المؤتمر والحرب العالمية الثانية

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في ســبتمبر 1939 أعلن المؤتمر سياســة التأييد الصريح المطلق للديمقراطية. وبعث ســكرتير المؤتمر إسماعيل الأزهري رسالة إلى الحاكم العــام عبّر فيها عن تقدير المؤتمر لما قامت به الحكومة من احتياطات لحماية الشــعب ومصالحــه الحيوية. وبعد أن أشــار إلى أن كثيراً من أعضاء المؤتمر قد تطوعوا للاشــتراك في الاحتياطــات المضادة للطائرات، عبّر أزهري عن اســتعداد المؤتمــر لتقديم أي خدمة ممكنة تطلب منه[16]. ووجه المؤتمر نداءً إلى الشعب السوداني مناشداً إياه بالتزام الهدوء والســكينة والتذرع بالصبر، وأن يعين الحكومة على القيام بالأعبــاء الملقاة على عاتقها، واتباع إرشاداتها وقبول نصائحها[17].

وقد شرح المؤتمر أسباب تأييده للديمقراطية وما يرمي إليه من ذلك في الخطاب الذي ألقاه ســكرتير المؤتمر إســماعيل الأزهري في الاجتماع العام الثالــث للمؤتمر في 20 يناير 1940. فقــد جاء في هذا الخطــاب أن المؤتمر لم يقف مكتوف الأيدي إزاء الحرب، فاتجه إلى الشــعب طالباً منه التزام الهدوء والســكينة، والتذرع بالصبر. وجاء في الخطاب أيضاً أن المؤتمر عندما «يناصر القضية الديمقراطية، قضية أولئك الذين هبوا لنصرة الشــعوب الصغيرة ولكي لا يسود العالم حكم القوة، إنما يأمل من وراء ذلك أن ينال السودان نصيبه من حياه جديدة يكون لأبنائه فيها حصة الأسد في معالجة شؤون بلادهم التي ... ستجتاز عهــداً جديداً. فلابد لنا من إبــداء الرجاء أن يلاحظ كل من يهمه الأمر أن يرجع إلى رأي المؤتمر في كل الشؤون الحيوية فهو يمثل البلاد خير تمثيل»[18].

وبعــد دخول إيطاليا الحــرب إلى جانب ألمانيا النازيه في 10 يونيو 1940، دعا الحاكم العام في 11 يونيو 1940 عدداً من القيادات الطائفية والدينية والتجار والأعيان والضباط حيث تلى عليهم إعلاناً بشأن دخول إيطاليا الحرب ورسالة موجهة منه بهذه المناسبة إلى الشعب الســوداني. وقد كان من بين المدعوين السيد علي الميرغني، والسيد عبدالرحمن

المهدي، والشريف يوسف الهندي، وأبو شـامة عبدالمحمود، وأحمد السيد الفيل، وعمر إسـحق، ومحمد أحمد البرير، وابابكر بدري، وإسـماعيل الأزهري (الكبير)، وسيد أحمد سـوار الذهب، وأحمد حسـن عبدالمنعم، والبمباشي محمد نور، والقائمقام حامد صالح الملك[19].

ودُعـي للحضور أيضـاً ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية، وقـد كانوا : ميرغني حمزة رئيس لجنة المؤتمر عن شهر يونيو 1940، وإسماعيل الأزهري، ومحمد صالح الشنقيطي، وقد أعتبرت صحيفتا «النيل» و«صوت السودان» الدعوة اعترافاً من الحاكم العام بالمؤتمر. كما أكدتا اسـتعداد المؤتمر للتعاون مع الحكومة في كل الإجراءات التي تتطلبها طوارىء الحرب[20].

ولكن عندما طلب المؤتمر في 15 يوينو 1940 أن يؤذن له مخاطبة «شعب السودان» لنصحـه وإرشـاده عن طريق منشـورات وإعلانات لمـا تقتضيه ظـروف الحرب، أمرت الحكومة بأن توجه المنشـورات «إلى أعضاء وأصدقـاء المؤتمر» لأن الصيغة المقترحة «إلى شـعب السودان» سـتضفي على المؤتمر مركزاً لا يحق له، ولربما تثير غضب عناصر أخرى في البلاد[21].

5- الخلاف حول اشتراك المؤتمر في لجنة الاذاعة

عندمـا تقرر في النصف الثاني من عام 1940 مـد فترة البث الإذاعي وتضمين البرامج أحاديـث ثقافية عامة، دُعي المؤتمر بصفة غير رسـمية للتعاون مع الإذاعة لتنظيم هذه البرامج والاشتراك في إعدادها. قبلت لجنة المؤتمر التنفيذية الدعوة على أن تُنتهز الفرصة لإذاعـة محاضرات اجتماعية إصلاحية. وطلبت اللجنة أن يكون إلقاء تلك المحاضرات في فـترات متقاربة. وهنا نشـب خلاف بين اللجنة التنفيذية والهيئة السـتينية للمؤتمر لأن اللجنة قبلت الدعوة بدون أن ترجع للهيئة. كما أنها لم تحصل لقاء قبولها على السـماح للمؤتمر بأن يذيع أحاديث باسـمه. وإزاء فقدانها لثقة الهيئة الستينية، استقالت اللجنة التنفيذية وتم انتخاب لجنة جديدة في اليوم التالي أسندت رئاستها لإسماعيل الأزهري[22].

وسيرد لاحقاً أن الخلاف حول الاشتراك في لجنة الإذاعة لم يكن في واقع الأمر إلا ستاراً للصراع الحقيقي الذي نشب آنذاك في أروقة المؤتمر بشأن منح رئاسة المؤتمر الفخرية أو عضويته للسيدين علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي.

وحتـى لا تفوتها الفرصة في الاشـتراك بأكبر نصيب في خدمة الشـعب، طلبت لجنة المؤتمر الجديدة أن يسمح لها بإذاعة بيانات بإسم المؤتمر في مواضيع اجتماعية إصلاحية. وأوضحت اللجنة بأنها تقدمت بهذا المطلب ليس على أسـاس أنه ثمن اشـتراك المؤتمر في لجنة الإذاعة، بل على أساس أنه يمثل أفضل الطرق لنجاح البرنامج الثقافي لمحطة الإذاعة.

إزاء رفض لجنة الإذاعة لمطلب المؤتمر، سحبت اللجنة الجديدة للمؤتمر مندوبيها من لجنة الإذاعة. وأصدرت قراراً يحظر على أعضاء المؤتمر إذاعة أحاديث من محطة الإذاعة حتى ولو بصفاتهم الشخصية[23].

خلال دورة المؤتمر لعام 1941 حاولت لجنة المؤتمر التنفيذية والتي كان يرأسـها أيضاً إسـماعيل الأزهري إيجاد تسوية للمسألة تحفظ كرامة المؤتمر وتتمشى مع روح مطلبه. وقـد تم بالفعل التوصل إلى هذه التسـوية وعرضت على الهيئة السـتينية في 16 يونيو 1941 فقبلتها. ولكن سبعة من أعضاء الهيئة رفضوا التسوية واستقالوا من عضويتها. وقد كانوا جميعاً من انصار السيد علي الميرغني.

قضت التسـوية التي تـم التوصل إليها بأن يختار المؤتمر أربعـة من أعضائه ليكونوا بصفة استشارية مع أربعة من موظفي الإذاعة لجنة للإشراف على البرامج الثقافية. وقد اختـار المؤتمر لعضوية هذه اللجنة كلاً من عوض سـاتي، ونصر الحاج علي، وعبدالحليم محمد، وفوزي سليمان.

وكان مـن عناصر التسـوية أيضاً أن يقدم المؤتمر من خلال إذاعـة أم درمان وكفقرة عادية في نشرات الأخبار، بيانات بشـأن المسـائل ذات الأهمية الاجتماعية. واشـتُرط أن تكون مثل هذه البيانات مقبولة للحكومة ومجازة من قبل ضابط الإذاعة. كما اتفق على أن يقوم أحد أعضاء المؤتمر العاملين في لجنة الإذاعة وبصفته الشـخصية بتقديم حديث توضيحي بعد نشرة الأخبار للبيانات[24].

6- المؤتمر ومصر

لم تتحمس مصر لمؤتمر الخريجين عند قيامه واعتبرته دسيسة بريطانية لتكريس فصل السودان عن مصر. خاصة وأن المؤتمر قد تبنى الدعوة لخلق قومية سودانية. وذكر أحمد خـير أن المصريين لم يكونوا راضين عن المؤتمر عند إنشـائه لأنـه كان من وجهة نظرهم تجسيداً للنعرة الانفصالية[25].

وقبيل انعقاد الاجتماع العام التأسـيسي للمؤتمـر في فبراير 1938 أبدى جمال محمد أحمد دهشـته واسـتغرابه لزعم البعض أن الإدارة البريطانية أوحت للخريجين بإنشـاء المؤتمر ليكون قوة في وجه المطالب والمطامح المصرية في السودان : «يقولون إن الحكومة أوحـت وكتلة الخريجين صَدَعت. لم تـوحِ الحكومة. يقولون- ومـا أعجب ما يقولون- لتكوين رأي عام في وجه مصر. وهذا وأيم الحق أعوج المنطق»[26].

وفي الاجتماع السنوي الثالث للمؤتمر في يناير 1940 دعا محمد أحمد محجوب المؤتمر ألا يقف «داخل حدود البلاد وينحصر بين خطوط تخومها. بل يجب أن يتعداها إلى مصر وإنجلـترا، فإنه حتى اللحظة يتقـول علينا إخواننا المصريون وهم أقـرب الناس إلينا أن المؤتمـر قام ليقضي على الصـلات. ولكننا نقول إن من يريد أن يوآخي ويعقد المعاهدات يجب أن يثبت ذاتيته ويحترم كيانه»[27].

وبعد أسابيع قليلة من حديث المحجوب سنحت الفرصة للمؤتمر وللصحف السودانية لإزالة شكوك مصر بشأن المؤتمر ولتصحيح فكرتها عنه. ففي 18 فبراير 1940 وصل رئيس وزراء مـصر علي ماهر في زيارة رسـمية للسـودان رافقه خلاله عبدالقـوي أحمد وزير الأشـغال العامة وصالح حرب وزير الدفاع. وإبان الزيارة تناولت صحيفة «النيل» مسألة علاقة المؤتمر بمصر، وأشـارت إلى أن قيام المؤتمر أثار الشـك والريب في نفوس المصريين، وإلى أنـه لم يكـد يجتمع في يومه الأول إلا وقال قائل منهـم إنها حركة مفتعلة قصد بها «بعد الشقة بين حبيبين ولبذر الخلاف بين شقيقين. ولما كانت دعوة المؤتمر لخلق قومية مـن بين عوامل شـك مصر في المؤتمر، فقد أوضح محرر النيـل «ان من أهم أماني المؤتمر في الوقت الحاضر هي خلق قومية سـودانية تجمعنـا، وتجعل منا أمة لها كينونتها ولها مركزها. ولا أظن في السعي لخلق تلك القومية ما يتعارض مع مصالح مصر، بل إن خلق مثل هذه القومية لمن التزاماتها نحو السودان»[28].

لم تكـن زيارة المؤتمر ضمن البرنامج الرسـمي الذي أعد لعلي ماهـر. وعندما أبدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر رغبتها في أقامة حفل شاي تكريماً لعلي ماهر، تعللت الحكومة بـأن وقت الضيف كان مشـغولاً تماماً ولن يكـون في مقدوره أن يـدرج في البرنامج أية ارتباطـات إضافية. ولكن لجنة المؤتمر عبرت عن دهشـتها في أن تتـاح للناديين المصري والبريطاني الفرصة لاستضافة علي ماهر بينما يُضن بمثل هذه الفرصة على الجهاز الوحيد الممثل للسودانيين.

ويبدو أن حكومة السـودان قد اقتنعت بمنطق لجنـة المؤتمر فوافقت على أن يكرم المؤتمـر علي ماهر. ولكنها أوضحت أن موافقتهـا لم تكن من قبيل الاعتراف للمؤتمر بأي صفـة قوميـة او تمثيلية، وإنمـا إدراكاً منهما بأن ليس من الحكمـة أو الحصافة في شيء تجاهل ما تسـتحقة العناصر السـودانية المتعلمة من اعتبـار. وقد طلبت الحكومة بأن تصـدر الدعوة للحفل باسـم اندية خريجي المدارس بأم درمـان والخرطوم تحت رعاية مؤتمر الخريجين. ولكن مع ذلك صدرت الدعوة باسم المؤتمر مباشرة[29].

وخلال حفل الشـاي الذي أقيم في 21 فبراير 1940 ألقي نصر الحاج علي رئيس لجنة المؤتمر التنفيدية كلمة رحب فيها باسـم السودانيين جميعاً بعلي ماهر. كما تحدث فيها عن أهداف المؤتمر والأسباب التي أدت إلى قيامه. وصف نصر زيارة علي ماهر بأنها فرصة وفرتها الأقدار ليعرب السوداني لأخيه المصري عن قرب الأواصر التي تربطهما والتي ترتكز على أربعة دعائم ثابتة وهي الدين واللغة والدم والنيل. ثم أكد أن المؤتمر يعمل لمصلحة السودان مستلهماً وحي ضميره ورغبات بلاده غير متأثر بأي موثر خارجي.

وفي إشـارة واضحة لأهليـة الخريجين للحديث باسـم جميع السـودانيين قال نصر إنـه ليس «هناك من يعرف السـودان حق المعرفة مثل أبنائه المتعلمين. فهم يحسـون بأحاسيس أهاليه ويشعرون بآلامهم وأفراحهم، وهم يعرفون اتجاهات أفكارهم ونزعات نفوسـهم». ولذلك دعا نصر الحكومة الثنائية لأن تفسـح المجال للمؤتمر وأن تسـاعده في تحقيق أغراضه ليسـود التفاهم بين الحاكم والمحكوم ويسـاهم الخريجون في نهضة بلادهم حتي يكون هناك تناسب في الحياة بين شطري الوادي. وعن دعوة المؤتمر لتكوين قومية سـودانية، قـال نصر الحاج علي إن المؤتمر يسـعى للقضاء عـلى «النعرة القبلية وتمسـك كل قبيلة بوحدتها منفصلة عن باقي القبائل مما سيؤدي إلى تمزيق جسم الأمة

وهدم كيانها. فالمؤتمر يعمل جاهداً لجعل لفظة سوداني سلاحاً للقضاء على هذه التفرقة القبليــة، وأداة لرفع الحواجز بين أجزاء القطــر الواحد».وفي ختام كلمته قال نصر الحاج علي: «إن إخلاصنا لمصر وحبنا لها وثقتنا بها أمر مفروغ منه وعروة لا انفصام لها وسوف تقوى هذه العواطف على مر الأيام وتوالي الدهور. فإذا عدتم إلى أسفل الوادي فاحملوا عنا أطيب الأماني وأقوي الآمال في مصر وساكنيها وعلى رأس الجميع جلالة الملك المحبوب فاروق الأول»[30].

وبالرغم مما ورد في كلمة رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية عن مسالة القومية السودانية، إلا أن المؤتمــر ترك انطباعاً حســناً لدى عــلي ماهر ورفاقه. فقد وجــدوه أكبر مما كانوا يظنون وأدركوا أنه يشكل نواة حقيقية للحركة الوطنية، وأنه ليس -كما كانوا يعتقدون- أداة خلقتها بريطانيا لمناوأة مصر ومقاومة مطالبها بشــأن الســودان. وتوقعت حكومة السودان أن يتغير موقف مصر تجاه المؤتمر وأن تحاول إيجاد صلة ودية معه خاصة وأن حفل المؤتمــر لعلي ماهر قد عكس مودة حارة نحو مصر، ورغبة أكيدة في التعاون معها على أساس الأواصر الأبدية.

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت زيارة علي ماهر للمؤتمر في بث روح الحماس للمؤتمر، وإعادة الحياة إلى أوصاله، وفي التمهيد لتفعيل أجندته السياســة. فقد خف إلى استقبال عــلي ماهر عدد كبــير من الخريجين الذين كانــوا قد ابتعدوا عــن المؤتمر. فبينما حضر الاجتماع السنوي الثالث للمؤتمر في 20 يناير 1940 (250 خريجاً)، شارك في حفل تكريم علي ماهر في 21 فبراير 1940 عدد يتراوح بين 800 و900 خريج.

ومع أن زيارة علي ماهر للســودان قد ســاعدت بقدر كبير في تصحيح فكرة المصريين عن المؤتمر، إلا أنها تســببت في إثارة أزمة بين حكومة الســودان والمؤتمر. ففي 25 فبراير 1940 نمــا إلى علم الحكومة أن المؤتمر يناقش اقتراحاً بشــأن تقديــم مذكرة لعلي ماهر تشــتمل على مطالب لتمويل بعض أنشــطة المؤتمر الاجتماعيــة والتعليمية. وكان يقف وراء هذا الاقتراح شــباب الخريجين الذين كانوا يســيطرون على هيئة المؤتمر الســتينية بينــما كانت تعارضة أغلبية اللجنة التنفيذيــة. وعندما طُرح الاقتراح للتصويت في الهيئة الستينية أُجيز بأغلبية 23 صوتاً مقابل 19 صوتا.

اعتبرت حكومة السـودان محاولة الاتصال المبـاشر بالحكومة المصرية من وراء ظهر الحاكم العام وبدون مشـورته إجراءً غير دسـتوري وخرقاً للتعهدات التي قطعها المؤتمر للحاكم العام والمضمنة في دستوره. لذلك سارعت الحكومة في مساء يوم 25 فبراير 1940 إلى تنبيـه المؤتمر إلى خطورة هذه الخطـوة وحذرت من أن اتخاذها ربما يؤدي إلى تغيير موقف الحكومة من المؤتمر وسحب اعترافها به.

ودعا السـكرتير الإداري رئيس لجنة المؤتمر نصر الحاج علي وسـكرتيرها حماد توفيق وعضوها محمد صالح الشنقيطي للاجتماع به في 26 فبراير 1940 وقبل أن يعقد الاجتماع تبين أن المذكرة قد سلمت لمعني محمد حسن عضو لجنة المؤتمر والموظف بالري المصري ليسـلمها بدوره إلى عبد القوي احمد وزير الأشـغال العامة المصري وعضو الوفد المرافق لعلي ماهر[31].

اشـتملت مذكرة المؤتمر لعلي ماهر على عدد من «الالتماسات» التي تدخل في نطاق الإصلاح الاجتماعي. وقد وصفتها حكومة السودان بأنها مجرد «خطاب استجداء» وبأنها وثيقة من الدرجة الثانية[32].

وكان مـن بـين «الالتماسـات» التي تضمنتها المذكرة المسـاهمة في التبشـير بالدين الإسـلامي ونشر اللغة العربية في جنوب السـودان. وتقديم الدعم والمسـاعدة لمعهد أم درمان العلمي وملجأ القرش، وإقامة مستشفى ومكتبة عامة في أم درمان، وتشجيع رجال المال المصريين للاسـتثمار في السودان. وورد في المذكرة ان هذه «الالتماسات» لا تعبّر عن كل ما يأمله السودان من مصر، وأن آمال السودان أوسع وأسمى من ذلك بكثير لارتباط شؤونه الحيويه والسياسية الكبرى بمصر[33].

وخلال اجتماعهم بالسكرتير الإداري في 26 فبراير 1940 دفع ممثلو المؤتمر بأن المذكرة وجهت للشـعب المصري ولم توجه للحكومـة المصرية ولا لعلي ماهر. ودفعوا كذلك بأن المذكرة سلمت لعلي ماهر باعتباره ممثلاً شخصياً للشعب المصري وليس بصفته الرسمية. وأكد ممثلو المؤتمر للسـكرتير الإداري أنهم تصرفوا بحسـن نية وأنهم كانوا يعتقدون أن الإجراء الذي قاموا به لم يكن ضاراً. وفي تعليقة على ذلك قال السكرتير الإداري إنه بالرغم من استعداده لقبول أنهم لم يقصدوا إبداء عدم الولاء للحكومة الثنائية، إلا أنه لا مهرب من حقيقة أن المؤتمر بالرغم من التحذير الذي تلقاه قد أقدم على تصرف طائش سياسياً وتكتيكياً.

تبين لحكومة السودان من الأزمة التي فجرتها مذكرة المؤتمر لعلي ماهر أن تشكيل وعمل الهيئة الستينية ليس مرضياً على الإطلاق، فعدد أعضاء الهيئة لا يتناسب مع عدد أعضاء المؤتمر الذين حضروا الاجتماع العام الذي انتخبها. فالهيئة المكونة من 60 عضواً انتخبها اجتماع عام لم يحضره سوى 250 عضواً. كما أن الهيئة اشتملت على عدد كبير من الشباب الذين حصلوا على مقاعدهم في الهيئة بما لا يزيد عن 10 أصوات لكل منهم. ونعتت حكومة السودان هؤلاء الشباب بقلة الخبرة وعدم المسئولية.

وبما ان قرار تقديم المذكرة لعلي ماهر قد فرضته الهيئة الستينية على اللجنة التنفيذية، فقد كشفت الأزمة أيضاً لحكومة السودان أنه بالرغم من إمكانية التعويل على المعتدلين لاتخاذ وجهة نظر سليمة بالنسبة للمسائل الكبيرة، إلا أنه لا تزال تنقصهم الشجاعة الأدبية للدفاع عن وجهة نظرهم مهما كلف ذلك ضد معارضة الشباب في الهيئة الستينية. وعزت الحكومة الضعف الأدبي للمعتدلين جزئياً لحرصهم على وحدة المؤتمر وتجنب إحداث أي شرخ واضح بينهم وبين الشباب، لأن مثل هذا الشرخ يمكن أن يدفع بالشباب إلى تكوين معارضة مستقلة وهو أمر غير مرغوب فيه.

وخلصت الحكومة إلى أن الإجراء الذي يتعين اتخاذه لمعالجة الأوضاع يجب أن يوجه لتقوية مركز المعتدلين مثل ميرغني حمزة وعبد الماجد أحمد داخل حركة المؤتمر، وتشجيع الرأي العام الموالي للحكومة خارج المؤتمر. وخلصت الحكومة كذلك إلى أن الإجراء الذي سوف يتخذ ينبغي أن يتجنب تدمير المؤتمر أو شق حركة الخريجين بشكل دائم حتى لا يسفر ذلك عن نشوء نواة معارضة من الشباب قد تتعذر السيطرة عليها من قبل العناصر المعتدلة المتعاونة مع الحكومة.

وبعد أن هدأ النقع الذي أثارته مذكرة المؤتمر لعلي ماهر قليلاً، استدعى السكرتير الإداري في 27 مارس 1940 رئيس المؤتمر نصر الحاج علي والسكرتير حماد توفيق واثنين من أعضاء اللجنة التنفيذية هما محمد صالح الشنقيطي وعبد الماجد أحمد وأبلغهم بأن المؤتمر قد تصرف مؤخراً بالنسبة لأمرين تصرفاً يوحي بتبنيه لسياسة معينة وأنه إذا استمر فيها فلربما قضي بذلك على الثقة المتبادلة التي ينبغي أن تحكم علاقة المؤتمر بالحكومة. الأمر الأول كان نشر مذكرة المؤتمر بشأن إصلاح المعهد العلمي في الصحف قبل عرضها على الحكومة[34]. وأما الأمر الثاني فقد كان تقديم المذكرة لعلي ماهر. وقد أرجع السكرتير

الإداراي تصرف المؤتمر إلى رغبته في الدعاية لنفسه أو الضغط على الحكومة. ولكنه أوضح أنه مهما كانت دوافع المؤتمر، فإن الطريق الذي سـلكه سيعرض مركز أعضائه كموظفين للخطر أو يضعهم في موقف تتنازع فيه ولاءاتهم. وحذر السكرتير الإداري من أنه إذا نشأ مثل هذا الموقف فإن الحكومة قد ترغم على سـحب موظفيها من المؤتمر وإذا لزم الأمر حل المؤتمر نفسـه. ونصح السـكرتير الإداري ممثلي المؤتمر بأن يتخذوا في الحال خطوات تحـول دون تبني سياسـات تؤدي إلى إحبـاط نواياهم ونوايا الحكومـة الطيبة. واقترح السكرتير الإداري عند النظر في هذه الخطوات البدء بإعادة النظر في تنظيم المؤتمر نفسه.

وعندمـا دار الحديث عـن مذكرة المؤتمر لعلي ماهر أوضح السـكرتير الإداري أنه لا ينطلق من عداء لمصر لأن معاهدة سـنة 1936 تحول دون ذلك. وأضاف أنه من وجهة النظر السودانية فإن الإنجاز الرئيسي للمعاهدة هو تأكيد المركز المستقل للسودان والذي يعبّر عنه دسـتورياً الحاكم العام وحكومته. ونبه السـكرتير الإداري إلى أن تقديم المؤتمر مذكرات لحكومات أجنبية سـيعرض ذلك المركز للتآكل ويضعف ما أسماه قضية المؤتمر الوطنية[35].

7- الحكومة تهدد مرة أخرى بحل المؤتمر

بعد اسـتقالة لجنة المؤتمر في نهاية أغسـطس 1940 وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسـة إسـماعيل الأزهري، توترت العلاقة مرة اخرى بين المؤتمر والحكومة بسـبب ما اعتبرتـه الحكومـة أخطاء اقترفتها لجنـة المؤتمر دون أن تكترث أنها بذلك سـوف تحرم المؤتمر من عطف الحكومة وتأييدها.

فقد اسـتاءت الحكومة من انسـحاب لجنة المؤتمر من لجنـة الإذاعة ومنعها أعضاء المؤتمر من التعاون مع محطة الإذاعة حتى ولو بصفاتهم الشـخصية. وأستاءت الحكومة أيضـاً مما أعتبرته انتحالاً من قبل المؤتمر بدون وجه حق لصفة تمثيله فبمناسـبة تقاعد الحاكم العام اسـتيورات سـايمز وتعيين خلف له بعثت لجنة المؤتمر برقية وداع لسـايمز «باسـم البلاد بأسرها». كما بعثت اللجنة رسـالة ترحيب بالحاكم العام الجديد «باسـم الجميع». ولكن عندما نشرت الرسالة في صحيفة «النيل» كانت «باسم الأمة السودانية» .

إزاء ماتقــدم وكذلك ما وصفته الحكومة بالاتجاهــات «الوطنية» غير المرغوب فيها، وعدم مسؤولية اللجنة الجديدة المكونه من شباب تنقصهم الخبرة والنضج السياسي، قرر السكرتير الإداري أن الوقت قد أضحى مناسباً لتوجيه توبيخ رسمي للجنة المؤتمر.

اســتدعى السكرتير الإداري رئيس لجنة المؤتمر إسماعيل الأزهري في 30 أكتوبر 1940 وســلمه مذكرة تناولت الوضع بشــكل عام وعددت ما مضى من أحداث. حذرت المذكرة المؤتمر بأن الحكومة قد تأمر موظفيها بالانســحاب من عضوية المؤتمر، وهذا إن لم تأمر بحله كلياً. وأشارت المذكرة إلى أن موقف المؤتمر من مسألة التعاون مع الإذاعة والمسائل المشــابهه لم يكن مقصوداً منــه الحصول على عطف الحكومة. ووصفــت المذكرة ادعاء المؤتمر بتمثيل «الأمة» بالسخف. وقالت إنه يشكل خروجاً على الأهداف الاصلية للمؤتمر والتي حصل بموجبها على وعد من الحكومة بالعطف وبالمعاملة الودية. وختمت المذكرة بالتأكيد على أن الحكومة ليست ضد نمو الوعي الوطني بين السودانيين، ولكنها ترى أنه بالرغم من النصح المتكرر، إلا أن المؤتمر قد أخل بروح ونص دســتوره وبالتفاهم الأصلي بينه وبين الحكومة[36].

8- بداية التحالف بين الخريجين والطوائف الدينية

رأينا في موضع ســابق أن تقديم المذكرة لعلي ماهر أحيا الصراع بين شباب الخريجين وكبارهــم. ثم بدأت في الظهور بعد ذلك في أوســاط الخريجــين أعراض الصراع «الحزبي» القديم الذي كان ســبباً في انقسام الخريجين الأول في مستهل الثلاثينيات، إلا أنه اتخذ في هذه المرة طابعاً طائفياً واضحاً. وقد سار الصراعان متوازيين لبعض الوقت إلا أنهما التحما تدريجياً ليكوّنا صراعاً واحداً. فبينما وقف أنصار الســيد عليُ الميرغني وكبار الخريجين في جانب، وقف أنصار الســيد عبدالرحمن المهدي وشــباب الخريجين في الجانب الآخر[37]. وكانــت تتحالف مع الســيد عبدالرحمن آنذاك الجماعة التــي أصبحت تعرف فيما بعد بالأشــقاء. وكانت هذه الجماعة تضم إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي. وكان الأخير من أبرز وأقدر ناشطيها.

وفي ذات الوقــت كانــت العلاقة بين طائفتي الختمية والأنصــار تمر بحالة توتر حاد. فخلال فبراير ومارس 1940 كان شــباب الختمية يقومون بمسيرات في شــوارع الخرطوم

وأم درمان وهم يرددون هتافات مواليه للسـيد علي الميرغني ومعادية لخصومه وبصفة رئيسـة السـيد عبدالرحمن المهدي. اعتبرت حكومة السـودان هذه المسـيرات استفزازاً للجماعات المنافسـة لطائفة الختيمـة وتهديداً للأمن العام[38]. ولذلك طلب السـكرتير الإداري من السـيد علي الميرغني في 24 مايو 1940 حل تنظيم شباب الختيمه [39]. ولكنه لم يفعل ذلك بشـكل نهائي وحاسم مما دفع السيد عبدالرحمن إلى إنشاء تنظيم لشباب الأنصـار. عندئذ تدخل مديـر الأمن العام واسـترعى انتباه السـيدين إلى أن مثل هذه الأنشـطة تتعارض مع قانون العقوبات ولوائح دفاع السـودان وأبلغهما بأن الشرطة قد خولت اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أي موكب أو تجمع يقع تحت طائلة القانون[40].

ومما زاد من أجواء التوتر في علاقات الطائفتين دخول إيطاليا الحرب في يونيو 1940. فقـد دارت بعد ذلك بقليل أحاديث عن تأييد السـيد علي الميرغنـي لإيطاليا من خلال فرع الأسرة الميرغنية المقيم في ارتيريا[41]. كما أن السـيد علي اعتبر نفسـه المعني بما ورد في محـاضرة عن الصوفيـة ألقاها أحمد عثمان القاضي في أوائل سـبتمبر 1940 في نادي خريجي المدارس بالخرطوم حيث هاجم المحاضرُ الطرقَ الصوفية المعاصرة واتهم قادتها باستغلال الجهل. وقد شن أنصار السيد علي الميرغني حملة احتجاجات على أحمد عثمان القاضي مما اضطره إلى كتابة توضيح في صحيفة «صوت السودان» جاء فيه أنه لم يقصد بالمحاضرة الهجوم الشخصي على أحد أو طائفة معينة[42].

وفي أروقة المؤتمر دعا أنصار السـيد عبدالرحمن المهدي والشباب المتحالف معهم في أغسطس 1940 إلى قيام جبهة وطنية عريضة تضم الخريجين والطوائف الدينية وزعماء العشـائر والأعيان. وقد روجت صحيفة «النيل» لهذه الدعوة واقترحت كذلك فتح باب العضويـة في المؤتمر للتجـار والمزارعين[43]. وكان الخريجون الذيـن يؤيدون هذا الاتجاه يعتقدون أن الزعماء الدينيين يتمتعون بتأييد شـعبي سـاحق ولذلك فإن التعاون معهم ضروري لنجاح أية حركة شعبية للتحرر الوطني[44].

لم تحظ فكرة الجبهة الوطنية بتأييد السيد علي الميرغني. وبإيعاز منه نشرت صحيفة «صوت السـودان» مقالاً جاء فيه أنه لا يوجد في السـودان قادة سياسيون، وأن القادة الدينيين لا يمكن أن يكون لهم شأن بالمؤتمر أو بالجبهات الوطنية[45].

وعندما طُرح في لجنة المؤتمر وهيئته الستينية اقتراح بمنح الرئاسة أو العضوية الفخرية للزعماء الدينيين عارض ذلك كبار الخريجين وبعض أنصار السيد علي والابروفيون ودعوا إلى أن يقف المؤتمر بمنأى عن الزعماء الدينيين وأن يلتزم الحياد حتى لا تتسرب إليه مرة أخرى «الحزبية» القديمة[46]. وقد كان الخلاف حول هذه المسألة هو السبب الحقيقي لاستقالة اللجنة التنفيذية للمؤتمر في نهاية أغسطس 1940 أي قبل إكمال دورتها. وأما السبب الظاهر فقد كان، كما مضت الإشارة، الخلاف بشأن التعاون مع لجنة الإذاعة.

في اليوم التالي لاستقالة اللجنة التنفيذية تم انتخاب لجنة جديدة. وقد استحوذ أنصار السيد عبدالرحمن وحلفاؤهم على معظم المقاعد فيها. وتهيأت للسيد عبدالرحمن المهدي السيطرة على المؤتمر، وبذلك يكون قد حدث ماكان يخشاه استيوارت سايمز.

تخلت اللجنة الجديدة عن تقليد الرئاسة الدورية وأصبح إسماعيل الأزهري أول رئيس سنوي للجنة المؤتمر التنفيذية. ويرى أحمد خير إن الإبقاء على تقليد الرئاسة الدورية وعدم جعل الرئاسة وقفاً على فرد كان من شأنه أن يغرس بذور الديمقراطية ويقضي على أعراض الدكتاتورية. كما كان من شأنه أن يجنب الحركة الوطنية مستقبلاً الكثير من العقد والمشاكل[47].

وفي عهد اللجنة الجديدة دار الحديث مرة أخرى عن توسيع قاعدة المؤتمر وطرحت دعوة لتحويله إلى «جمعية سياسية». أقلق التوجه السياسي للمؤتمر حكومة السودان ولذلك سارع مدير الأمن العام إلى تحذير رئيس المؤتمر من مغبة المضي في هذا التوجه. وقد أقر رئيس المؤتمر بأن الوقت ليس ملائماً للنشاط السياسي. وبعد ذلك بأيام قليلة نشرت مجلة «المؤتمر» مقالاً أرضى الحكومة. إذ جاء فيه أن هدف المؤتمر هو التعاون مع الحكومة في نطاق محدود من خلال الإطار السياسي القائم وليس تحدي أي من أساسيات ذلك الإطار أو التعدي عليها[48].

وجرت انتخابات الدورة الرابعة للمؤتمر في 9 يناير 1941 على أساس التحالفات التي عقدت بين الخريجين والطوائف الدينية. وبعد حملة نشطة تمكن أنصار السيد عبدالرحمن وحلفاؤهم من الحصول على 44 مقعداً في الهيئة الستينية للمؤتمر وعلى معظم مقاعد اللجنة التنفيذية[49]. وكان أبرز عمل قامت به اللجنة الرابعة للمؤتمر هو تنفيذ مشروع يوم التعليم في أحد أيام الإسلام وهو يوم الهجرة[50]. ويقول أحمد خير إنه

قصد بتخصيص يوم لجمع المال لدعم التعليم الأهلي «كســب تأييد أفراد الشــعب حتى يعرفوا المؤتمر بدليل محسوس متصل بحاجتهم المادية وهي تعليم فلذات أكبادهم»[51].

قابل الســيد عــلي الميرغني ومعظم رجاله يوم التعليم بفتــور بلغ في نهاية الأمر حد المقاطعة. إذ أن السيد علي كان يرى في يوم التعليم عملاً دعائياً للسيد عبدالرحمن حيث أن أنصاره كانوا يسيطرون على مقاليد الأمور في المؤتمر. وقد تأثر مركز السيد علي الميرغني ســلباً في أوساط الخريجين بسبب موقفه من يوم التعليم. أما السيد عبدالرحمن المهدي فقد آزر يوم التعليم مادياً وأدبياً مما أدى إلى صعود أســهمه في دوائر الخريجين[52]. وقد ذكــر أحمد خير أن يوم التعليم وجد تأييداً كبيراً من الرأي العام وأكســب المؤتمر نفوذاً شعبياً. وبسبب نجاحه استعاد المؤتمر بعض ما فقد من عضويته فارتفعت في عام 1941 إلى 1400 عضو.

هوامش

1- أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 107 و 112.

2- S M I S, No. 69, January 1940, FO 371/24633.

3- Ibid.

4- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 112.

5- النيل : 6 يناير 1940.

6- انظر خطاب رئيس المؤتمر في نهاية الدورة الرابعة: النيل في 1 يناير 1942. وأيضاً أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 101.

7- خطاب رئيس المؤتمر في نهاية الدورة الثالثة: النيل في 11 يناير 1941.

8- نفس المصدر.

9- خطاب رئيس المؤتمر في نهاية الدورة الرابعة : النيل في 1 يناير 1942. في الاجتماع العام الذي ناقش هذا الخطاب اقترح حماد توفيق بتكليف من لجنة المؤتمر الفرعية بواد مدني تشكيل لجنة اختصاص لتدعو للوحدة العربية وتعمل لتدعيم الوحدة الداخلية بالعمل لامتزاج الشمال بالجنوب اقتصادياً وثقافياً ودينياً : النيل في 3 يناير 1942. وكانت لجنة المؤتمر قد شكلت في أغسطس 1941 لجنة لدراسة شؤون الجنوب وأخرى لدراسة شؤون العمال:

SPIS, No. 9, August 1941, FO 371/27382.

10- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 117-118.

11- النيل : 24 فبراير 1940.

12- نفس المصدر : 25 يناير 1940.

13- نقلاً عن النيل : 29 أبريل 1939.

14- النيل : 1 يناير 1940.

15- نفس المصدر : 15 يناير 1940.

16- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc.cit., p116.

17- بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، مرجع سابق، ص 70.

18- النيل : 23 يناير 1940.

19- S M I S, No. 72, May, June and July 1940, FO 371/24633.

20- Ibid.

21- Ibid.

22- النيل : 11 يناير 1941. وأيضاً.

S M I S, No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.

23- النيل : 1 يناير 1942. وأيضاً.

SPIS, No.1, October and November 1940, FO 371/27382.

24- النيل : 1 يناير 1942. وأيضاً.

SPIS, No. 7, June 1941, FO 371/27382.

25- انظر الحوار الذي أجراه محمد صالح يعقوب مع أحمد خير في مجلة الدستور، لندن، 15 فبراير 1988، ص 59.

26- النيل : 3 فبراير 1938.

27- نفس المصدر : 25 يناير 1940.

28- نفس المصدر : 21 فبراير 1940.

29- S M I S, No. 70, February and March 1940, FO 371/24633.

30- انظر نص كلمة نصر الحاج علي في كتاب أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 209-214. وأيضاً في النيل : 24 فبراير 1940.

31- S M I S, No.70, February and March 1940, FO 371/24633.

32- Ibid.

33- انظر نص مذكرة المؤتمر في كفاح جيل، مرجع سابق، ص 214-218.

34- كانت المذكرة تتعلق بإصلاح المعهد العلمي من حيث الدراسة والإدارة والمالية والرواقات أي مساكن الطلبة الوافدين من الأقاليم. انظر نص المذكرة في النيل: 22 أبريل 1939.

35 - S M I S, No. 70, February and March 1940, FO 371/24633.

36 - SPIS, No.1, October and November 1940, FO 371/27382.

37 - S M I S, No.73, August and September 1940, FO 371/24633.

38 - S M I S, No 70, February and March 1940, ibid.

39 - S M I S, No.72, May, June and July 1940, ibid.

40- S M I S, No.73, August and September 1940, ibid.

41- S M I S, NO. 72, May, June and July 1940, ibid. Also
SPIS, No.1, October and November 1940, FO 371/27382.

42- S M I S, No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.

43- Ibid.

وأيضاً جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص 308.

44- انظر أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 104-105.

بالإضافة إلى ماكانا يتمتعان به من سند شعبي كبير، كان السيدان عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني على رأس دور النشر الوطنية الوحيدة القائمة في السودان آنذاك. فقد سبقت الإشارة إلى أن السيد عبدالرحمن أنشأ مع آخرين شركة الطبع والنشر التي أصدرت في أول أغسطس 1935 صحيفة «النيل». وأنشأ السيد علي مع سيد أحمد سوار الذهب، وأحمد السيد الفيل، والدرديري محمد عثمان، وعمر إسحق شركة السلام للطباعة. وقد أصدرت شركة السلام في مايو 1940 صحيفة «صوت السودان» وأسندت رئاسة تحريرها لمحمد عشري الصديق. انظر:

Mahjoub Abdel Malik Babiker, Press and Politics in the Sudan, loc.cit, pp. 38-85.

45 - S M I S, No.73, August and September 1940, FO 371/24633.

46 – Ibid.

47- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 100-107.

48 – S M I S, No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.

49 – SPIS, No.3, January 1941, FO 371/27382.

50 - SPIS, No.4, February 1941, ibid.

51- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 113.

52 – SPIS, No. 4, February 1940, FO 371/27382.

53- أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 114.

المؤتمر يكشف عن وجهه السياسي: 3 أبريل 1942

1- انتخابات الدورة الخامسة للمؤتمر

عقد الاجتماع العام الخامس لمؤتمر الخريجين في 29 ديسمبر 1941. وقد قدم رئيس المؤتمر إسماعيل الأزهري تقريراً عن نشاط المؤتمر إبان الدورة الرابعة. وعندما تطرق للتسوية التي تم التوصل إليها بشأن التعاون مع محطة الاذاعة، أبدى أزهري أسفه لاستقالة بعض الأعضاء من الهيئة الستينية بسبب تلك التسوية. ثم قال: «دعونا من التخاصم على فتات الموائد. ولنتعلق جميعاً بالعظائم متساندين متكاتفين»[1].

حضر الاجتماع 464 عضواً علماً بأن عدد المشتركين في المؤتمر آنذاك كان 1390 عضواً. وعند إجراء انتخابات الهيئة الستينية حصل إسماعيل الأزهري على أكبر عدد من الأصوات حيث نال 252 صوتاً يليه عبدالله الفاضل المهدي الذي نال 183 صوتاً ثم أحمد يوسف هاشم الذي نال 171 صوتاً[2]. ولم يحصل تحالف أنصار السيد عبدالرحمن المهدي مع جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي على الأغلبية في الهيئة الستينية كما حدث في يناير 1941. وذلك لأن الوهن بدأ يدب في التحالف لعدم رضاء بعض أنصار السيد عبدالرحمن عنه ولأن الأبروفيين الذين كانوا ينتمون إلى أسر أنصاريه كمحمد محجوب لقمان وعبدالرحيم وشي استطاعوا إقناع عبدالله الفاضل المهدي بالوقوف على الحياد وعدم مؤزارة جماعة أزهري ويحيى الفضلي في الانتخابات بنفوذه أو ماله[3]. وقد عاونهم في ذلك عبدالله عبدالرحمن نقدالله الذي كانت تربطه صداقات وثيقة مع كثير من الأبروفيين[4]. وهكذا تقسمت مقاعد الهيئة الستينية وجاء تشكيلها خليطاً من أبناء الأنصار والأبروفيين وجماعة أزهري ويحيى الفضلي وجماعة الهاشماب وبعض المستقلين.

عقدت الهيئة الستينية أول اجتماعاتها في 30 ديسمبر 1941 لأداء القسم وانتخاب اللجنة التنفيذية. وقد حضر الاجتماع 52 عضواً. وعند إجراء الانتخابات لعضوية اللجنة نال عوض ساتي أكبر عدد من الأصوات حيث حصل على 42 صوتاً يليه إبراهيم أحمد

الذي حصل على 36 صوتاً. وجاء ترتيب إسـماعيل الأزهري من حيث عدد الأصوات رقم 12 إذ أنـه حصل على 24 صوتاً. وبالإضافة إلى ما ذكرنا انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية كل من: أحمد يوسـف هاشم، وإسماعيل العتباني، وأحمد محمد خير، وعبدالله الفاضل المهدي، وعبدالحليم محمد، وإبراهيم يوسف سليمان، وإبراهيم عثمان إسحق، وعبدالله ميرغني، ومحمد إبراهيم هاشـم، وإسـماعيل الأزهري، وخضر حمد، ونصر الحاج علي، ومحمد علي شوقي[5].

وقبيل اجتماع اللجنة التنفيذية الأول في 31 ديسـمبر 1941 لتوزيع الأعمال وانتخاب الرئيس وهيئة السـكرتارية اتفق الأبروفيون وجماعة الهاشـماب على اسـناد الرئاسـة لإبراهيـم أحمـد ليضمنوا بذلك تأييد أنصار السـيد عبدالرحمن وعـزل جماعة أزهري ويحيـى الفضلي[6]. وقد نجحـوا في ذلك فانتخـب إبراهيم أحمد رئيسـاً، وخضر حمد مساعداً للسكرتير، وإبراهيم عثمان محاسباً[7].

2- مذكرة المؤتمر للحكومة

لا جـدال في أن أهـم إنجاز تم في دورة المؤتمر الخامسـة هو المذكـرة التي رفعها في 3 إبريـل 1942 إبراهيم أحمد بوصفه رئيسـاً لمؤتمر الخريجـين إلى الحاكم العام. وقد تضمنـت المذكرة 12 مطلباً كان من أهمها منح السـودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة. أعد مسـودة المذكرة كل من إسـماعيل الأزهري، وعبدالحليم محمد، وعبدالله ميرغني، وأحمد يوسـف هاشـم، وأحمد خير. وقد أقرت اللجنة التنفيذية المسـودة كما أقرتها الهيئة السـتينية في اجتماع لم يحضره سـوى 31 عضواً. وقد استشير السيدان علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي بشأن المذكرة[8].

ورد في صدر المذكرة «ان التطور العالمي وأحداث الحرب الحالية قد بعثت في الشعوب ميلاً قوياً لتحقيق العدل الإنساني وحرية الشعوب كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجـال الديمقراطية العالميين». وصف المؤتمر المذكرة بأنها تعبير عن مطلب الشعب السـوداني وعن ميول وأماني البلاد. وقبل تعديد المطالب أشارت المذكرة إلى تضافر الشـعب السـوداني مع الأمبراطورية في الحرب وإلى إدراكه لحقوقه بعد قرابة



إبراهيم أحمد

نصـف قرن قضاه في أحضان حكم منظم. كما أشـارت المذكرة إلى شـعور المؤتمر بعظم مسؤوليته إزاء بلاده ومواطنيه.

وأما المطالب التي تضمنتها المذكرة فقد كانت كما يلي :

1- إصدار تصريح مشـترك في أقرب فرصة مـن الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السـودان بحدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل التعبير عنه في حرية تامة كما تكفل للسـودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني.

2- إنشاء هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الموازنة والقوانين.

3- إنشـاء مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السـودانيين وتخصيص ما لا يقل عن 12 في المائة من الموازنة للتعليم.

4- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

5- إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السـودانيين داخل السودان.

6- إصدار تشريع لتحديد الجنسية السودانية.

7- وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته معاهدة سنة 1936.

8- عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة.

9- تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك :-

(أ) بإعطاء السـودانيين فرصة الاشـتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة.

(ب) قصر الوظائف على السـودانيين، وأما الوظائف التي تدعو الضرورة لملئها بغير سـودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سـودانيون لشغلها في نهاية المدة.

10- تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

11- إصـــدار قانون لإلزام الشركات والبيوتات التجارية بتخصيص نســبة معقولة من وظائفها للسودانيين.

12- وقــف الإعانات لمــدارس الإرســاليات وتوحيد البرامــج التعليمية في الشــمال والجنوب[9].

3- الأسباب والظروف التي أدت إلى تقديم المذكرة

تضافرت أســباب وظروف شتى لحفز المؤتمر على تقديم المذكرة للحكومة في 3 أبريل 1942. ونورد فيما يلي بعضاً منها:-

1- ميثاق الأطلنطي الذي أصدره في 14 أغسطس 1941 ونستون تشيرشل رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكي روزفلت بعد اجتماع عقداه على ظهر سفينة حربية في عرض المحيط الأطلنطي. وقد تضمن الميثاق المبادىء التي تؤمن للبشرية مستقبلاً أفضــل بعد الحرب. وكان من بين هذه المبادىء احترام حق الشــعوب في اختيار شــكل حكوماتها، واســترداد الأمم التــي غلبت على أمرها لحقوقهــا وحكوماتها الحرة[10].

2- الشعور الوطني القوي الذي أثارته في السودان بعثة استافورد كربس زعيم مجلس العمــوم البريطاني وعضو وزارة الحرب البريطانية إلى الهند للتباحث مع قادتها في أمر اســتقلالها[11]. وقد مر كربس بالخرطوم في رحلة الذهاب. وســيرد لاحقاً أنه توقف بالخرطوم في رحلة العودة واجتمع باثنين من الصحفيين السودانيين في 15 أبريل 1942. كما اجتمع في 16 أبريل 1942 بدوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري.

3- البلاء الحســن لقوة دفاع السودان في الحرب ضد إيطاليا في شرق أفريقيا. وكذلك الإعلان في 29 مارس 1942 بأن وحدات من قوة دفاع السودان ستتوجه إلى جبهة ليبيا[12].

4- المقــال الذي نــشر في «النيل» في 26 مارس 1942 بإيعاز من الســيد عبدالرحمن المهدي نفسه ودعا إلى منح السودانيين حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة. وكان الســيد عبد الرحمن يخشى أن تطالب مصر بعد الحرب بالسودان نظير ماقدمته

من خدمات للمجهود الحربي للحلفاء[13]. ويبدو أن السـيد عبدالرحمن كان يشير إلى هـذا المقال عندما ذكـر في مذكراته انه بعد إعلان ميثاق الأطلنطي طلب من محـرر «النيـل» أن يكتب مطالباً الحكومة بحق تقريـر المصير فوراً بعد الحرب. وجـاء في المقال: «لقد أدخلتنا هذه الحرب في غمار الجهاد المشـترك ودمجتنا في سـلم الأممية وأصبح لنا اسـم له في الآذان رنين وأي رنين. ومـا وقائع الحرب في شرق أفريقيا وما سجلته قوة دفاعنا من آيات الفخار ببعيد ولا مجهول .... وهذه الديمقراطية التي أسفر منهجها الجديد عن إدراك صحيح لمصائر الشعوب وتقدير كريم لجهود الشـعوب ما نحسبها ببعيدة عنا ولا جاهلة لقدرنا. وأكبر ظني أنها لـن تتغافل حقوقنا. فـما بالنا هكذا كأهل القبور ونحـن نحس وندرك ونعلم... والأقدار تخفي بين طياتها أحداثاً وتلمع بروقها عن كثير وكثير جداً. إذن إسـمعوا أيها الناس واعوا لقد وجب أن نعرف مصيرنا»[14].

وقد ورد في مذكرات السيد عبدالرحمن أن السكرتير الإداري أبلغه أن المقال لا يتفق مـع الروح التي يجب أن تسـود في وقت الحـرب وأنه تضمن أفكاراً مثيرة قد تسـبب الأضطراب. ولكن السيد عبدالرحمن دفع بأن المقال لا يخرج عن نطاق ما أعلنته بريطانيا والدول الديمقراطية على العالم أجمع[15].

4- استافورد كربس في الخرطوم

قبل أن يُعلن ان اسـتافورد كربس سـيتوقف في الخرطوم في طريق عودته من الهند، كتـب عثمان شـندي في 7 أبريـل 1942 أي بعد أربعة أيام من تقديـم المذكرة مقالاً في صحيفـة «النيل» بعنوان «مصيرنا». ومن خلال هذا المقال أثار عثمان شـندي التسـاؤل التالي: «لو فرضنا أن السير استافورد كربس مبعوث بريطانيا إلى الهند الآن عرج علينا في طريـق عودته إلى وطنه بعد أن تحصل عـلى الترخيص من الدولتين اللتين تتوليان أمورنا للاتصال بنا، فماذا عسى أن تكون المطالب التي نتقدم بها إليه؟»[16].

وبالفعل عرج استافورد كربس على السودان في طريق عودته من الهند حيث هيأت له حكومة السـودان الفرصة في 15 أبريل 1942 للقاء اثنين من الصحفيين هما إسماعيل

العتباني، وأحمد يوسف هاشم رئيس تحرير صحيفة «النيل». خلال اللقاء قال كربس: «إننا ننظر إلى المستقبل. إن السودان يلعب دوره في المجهود الحربي جيداً وإن هذا سيكسبه مكاناً في العهد الجديد الذي نأمل أن نراه في العالم عندما نفرغ من قوى الشر. إن هناك أشياء كثيرة يتعين عملها وربما ينبغي علينا أن نعملها بأسرع مما فعلنا في الماضي»[17].

وصفت «النيل» تصريح كربس بأنه «أول تصريح عن الدور الذي لعبه السودان في الحرب وعما سيجنيه من ورائه. صدر من رجل عظيم مسؤول بناء على طلبنا وفي عاصمة بلادنا ومقر السلطان فيه». وأستخلصت «النيل» من تصريح كربس أمرين : أولهما أن تضحيات السودان في الحرب معروفة ومقدرة تقديراً حسناً. وثانيهما أن السودان سيجني ثمرة هذه التضحيات بعد الحرب بما سيبوأ من مكان في العهد الجديد. وانتهت «النيل» إلى أنه ما من شك بعد تصريح كربس أن السودان سينال حقه الطبيعي في الحياة[18].

والتقى نيوبولد السكرتير الإداري أيضاً باستافورد كربس حيث أطلعه على الصعوبات التي تواجهها حكومة السودان. كما حدثه عن مذكرة المؤتمر. وقد نصح كربس حكومة السودان باقامة مجلس استشاري سوداني وألا تنتظر وقوع الأحداث[19].

5- رد الحكومة على المذكرة وما تلاه من مراسلات[20]

بالرغم من التصريح الإيجابي الذي أدلى به استافورد كربس في الخرطوم إلا أن تعامل الحكومة مع مذكرة المؤتمر كان ممعناً في القسوة. فقد رفضتها واعتبرتها خطوة متسرعة وأعادتها إلى المؤتمر. ففي خطاب بتاريخ 29 أبريل 1942 أبلغ نيوبولد المؤتمر بأن المطالب التي تضمنتها المذكرة تمس مباشرة مركز السودان السياسي ودستوره القائم على اتفاقية سنة 1899 ومعاهدة سنة 1936. ونبه نيوبولد إلى أن دستور السودان لا يمكن أن يعدل إلا بعمل مشترك من قبل دولتي الحكم الثنائي، وإلى أنه إذا قررت الدولتان إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة فإن حكومة السودان ستستشير الرأي السوداني المسؤول. كما عبر نيوبولد عن رفض الحكومة اعطاء وعود إلى أي مجموعة من الأشخاص باسم دولتي الحكم الثنائي أو باسمها هي.



دوقلاس نيوبولد

وبعد أن أشــار إلى الخطاب الذي بعث به الســكرتير الإداري السابق أنقس جيلان في 22 مايو 1938 إلى المؤتمر وإلى الخطاب الذي بعث به هو نفسه إلى المؤتمر في 30 أكتوبر 1940[21]، انتهــى نيوبولــد إلى أن المؤتمر بتقديمه المذكرة قد فقــد ثقة الحكومة وإلى أن هذه الثقة لا يمكن أن تعود إلا إذا أعاد المؤتمر تنظيم شــؤونه بحيث تثق الحكومة بأن رغباتها ستحترم وبأن تحذيراتها ستراعى.

وأكد نيوبولد علم الحكومة التام باحتياجات الســودان وبالرغبة الطبيعية والمشروعة للسودانيين المســتنيرين في الاشتراك المتزايد في حكومة بلادهم وتنميتها. وأوضح نيوبولد أنه لهذا السبب تدرس الحكومة وتنفذ باستمرار خططاً لاشتراك السودانيين اشتراكاً أوثق في إدارة شؤونهم، وفي التطور المنظم للبلاد وأهلها. ولكن لفت نيوبولد نظر المؤتمر إلى أن تقرير سرعة الســير في هذا الطريق هو شأن الحكومة وحدها آخذة في الاعتبار التزاماتها كوصي على أهل الســودان ومشــورة دولتي الحكم الثنائي إذا اقتضت الحاجة ذلك. وفي ختام الرد عبرت الحكومة عن إصرارها على أن يحصر المؤتمر نفســه في الشؤون الداخلية للسودان وأن يتخلى عن أي ادعاء صريح أو ضمني بأنه المتحدث باسم كل السودان.

عقَّب المؤتمر على رد الحكومة برسالة جريئة بعث بها إبراهيم أحمد رئيس المؤتمر إلى الحاكم العام بتاريخ 12 مايو 1942. أبدى المؤتمر أســفه لإعادة الحكومة لمذكرة 3 أبريل 1942 لأنه مناقض لأســس العدالة وللروح الديمقراطيــة ولأنه مؤشر «على روح الجفاف والقسوة التي ترمق بها الحكومة- إن لم يكن رغبات وأماني هذه البلاد- فعلى الأقل هذه الهيئة التي اعترفت الحكومة نفسها بأنها تمثل الطبقة المستنيرة».

ولم يتــوان المؤتمر في تأكيد تمســكه بالمطالب التي احتوتهــا المذكرة وعبر عن أمله في تحقيقهــا في ظــل المبادىء الديمقراطية التي لعب الســودان دوراً فاعــلاً في الزود عنها. وأكد المؤتمر كذلك أنه يعمل وفقاً لدستوره الذي ينص صراحة على أن غرضه هو خدمة المصلحــة العامــة وأن كل ما تضمنته مذكرة 3 ابريل 1942 يدخــل في هذا الإطار بما في ذلك حق تقرير المصير. وفي هذا الصدد أوضح المؤتمر بأنه كان يدرك أن مبدأ حق تقرير المصير يمس مركز الســودان السياسي ودســتوره القائم على اتفاقية سنة 1899 ومعاهدة ســنة 1936، ولكنه قصد بالمطالبه به الاحتفاظ للسودان بالحقوق التي ضمنها للشعوب ميثــاق الأطلنطي وعهود القادة الديمقراطيــين. وأوضح المؤتمر أيضاً أنه لم يكن يجهل أن

حكومة السودان لا تملك أمر تنقيح دستور الحكم الثنائي وأنه ليس من سلطتها إعطاء أي وعود لا باسمها ولا باسم دولتي الحكم الثنائي، ولكنه - أي المؤتمر - يرى أنه كان ينبغي على حكومة السودان أن ترفع مطلب تقرير المصير إلى دولتي الحكم الثنائي، خاصة وأنه لا توجد قاعدة تلزم الشعب السوداني باتفاقيات لم يكن طرفاً فيها.

ودفع المؤتمر بأن خطاب السكرتير الإداري السابق انقس جيلان المؤرخ 22 مايو 1938 والذي أسس عليه نيوبولد خطابه المؤرخ 30 أكتوبر 1940 قد تجاوزه الزمن لأن الحرب التي أعقبته غيرت العالم والحدود وقسمت العالم بأسره إلى جبهتين متصارعتين. وبعد أن أشار إلى التضحيات المادية والأدبية التي قدمها السودان في هذا الصراع والدور الذي يلعبه ليتبوأ مكاناً في العهد الجديد، خلص المؤتمر إلى أن هذه الأشياء تحتم تعديل نظرة الشعوب إلى الحياة وإلى حقوقها، وتدفع كل فرد وكل هيئة للتفكير على أسس جديدة مما يستلزم تعديلاً في الترتيبات القائمة.

وإزاء تمثيله البلاد ذكر المؤتمر أن الحوادث قد أثبتت أن كل قراراته وأعماله تثير اهتمام كافة الطبقات وتحظى بتأييدها. وأضاف المؤتمر أنه في غياب هيئة مماثلة فإنه يعبّر بحق عن الرأي العام في البلاد ولا يرى مبرراً لإلحاح الحكومة عليه ليتخلى عن هذا الوضع.

ورداً على تعقيب المؤتمر أعلنت الحكومة في رسالة بتاريخ 16 يونيو 1942 أنها لم تجد في ذلك التعقيب ما يدعو لتغيير ملاحظاتها وقرارها بشأن المذكرة. وأبدى الحاكم العام عدم استعداده لقبول مطالب من المؤتمر تتعلق بدستور السودان ومستقبله السياسي. كما أكد الحاكم العام قراره بأن حكومة السودان لا يمكنها أن تقبل ادعاء المؤتمر الجديد بأنه يمثل السودان أو يتحدث باسم كل البلاد. ثم قال الحاكم العام إن كون المؤتمر هو في الوقت الحاضر الهيئة الوحيدة المنظمة للمتعلمين لا يعطيه احتكاراً للتمثيل أو الشورى أو الحكمة واستنكر الحاكم العام افتراض المؤتمر غير المؤسس أن جميع أعماله كانت تحظي دائماً بتأييد كل الطبقات في السودان. ورفضت الحكومة ما اسمته ادعاء المؤتمر بأن السودانيين غير ملزمين باتفاقية سنة 1899 ومعاهدة سنة 1936، ورفضت أيضاً ما ورد ضمناً في تعقيب المؤتمر من أن أحداث الحرب والاتجاهات الفكرية الجديدة التي تمخضت عنها قد عدلت تلقائياً الاتفاقية والمعاهدة.

وذكَّـر الحاكم العامُ أعضـاءَ المؤتمر الذيـن يعملون في خدمة الحكومـة بواجباتهم كموظفين. وحذر من أنه إذا أصر المؤتمر على تحويل نفسـه إلى هيئة سياسـية والتصدي إلى مسـائل دسـتورية أو أية مسـائل أخرى من شـأنها أن تؤدي إلى اصطدامه بسياسة الحكومة، فإن الحكومة سوف تحظر على موظفيها الانضمام إلى المؤتمر أو البقاء فيه.

6 - نيوبولد يجتمع برئيس المؤتمر

بالرغم من الحدة التي اتسم بها تعامل الحكومة مع المؤتمر، إلا أن نيوبولد سعى إلى إحـداث نـوع من التقارب مع قادة المؤتمر. فبناء على طلبـه التقى نيوبولد في 16 يوليو 1942 بإبراهيـم أحمد رئيس المؤتمر واثنين من أعضاء اللجنة التنفيذية يعتقد أنهما كانا عوض ساتي ونصر الحاج علي. وتعتبر الحكومة ثلاثتهم من المعتدلين. وقد وصف نيوبولد اللقاء الذي دام ثلاث ساعات بأنه كان ودياً وصريحاً[22].

خلال اللقاء أبلغ نيوبولد إبراهيم أحمد وزميليه تمسك الحكومة بموقفها من مطالب الخريجـين وهو الموقف الذي عبّرت عنه في خطابيها بتاريخ 29 أبريل 1942 و 16 يونيو 1942 إلى رئيـس المؤتمـر. وأوضـح نيوبولد أن هذا الموقف لم ينطلـق من عداء للطبقة المتعلمة لأن زيادة مشـاركة السـودانيين في الحكومة تشكل جزءاً جوهرياً من سياستها. وأرجـع نيوبولد الخصومـة المتنامية بين الموظفين البريطانيين والمؤتمـر إلى ادعاء المؤتمر تمثيل السودان ككل، وإلى ضم أشخاص غير مؤهلين إلى عضوية المؤتمر على نطاق واسع، وعداء الصحافة المحلية.

وأشار نيوبولد إلى أن المؤتمر أثار مرة أخرى عداء مصر وشكوكها. ويبدو أنه كان يشير هنا إلى ماورد في المذكرة بشـأن منح السودان حق تقرير المصير. ويتعين أن نذكر في هذا الصدد أنه عند مناقشة تقرير عن السياسة المالية العامة في مجلس النواب المصري، انتقد فكري أباظة خلو التقرير من أي إشارة إلى السودان. وتحدث عن مذكرة المؤتمر للحكومة وعدد المطالب الواردة فيها. وغني عن القول فقد كان من بينها منح السودان حق تقرير المصير وأصدار تشريع يحدد الجنسـية السودانية. وذكر فكري أباظة أمام مجلس النواب أيضـاً أن الحاكـم العام رفـض المطـالب وأبلـغ المؤتمر بأن مسـألة السـودان رتبتها إتفاقية سنة 1899 ومعاهدة سنة 1936.

ونيابة عن الحكومة أكد محمود سـليمان غنام وزيـر التجارة والصناعة للمجلس أن الحكومة على علم بالموضوع وأن رئيس الوزراء مهتم به.

وفي تعليقـه على ذلـك قال نيوبولد إنه من الواضـح أن الحكومة المصرية قد قدرت إشارة حكومة السـودان للاتفاقية والمعاهدة. وقال أيضاً إنه لنصر مؤسف للمؤتمر الذي يرفض ادعاءات مصر بشـأن السـودان أن يلقي بحكومة السـودان في أحضان الحكومة المصرية[23].

وقد سـجل نيوبولد مـادار في لقائه مع إبراهيم أحمد وزميليه في رسـالة بتاريخ 17 يوليو 1942 إلى رئيس المؤتمر. فبالاضافة إلى ماسبق ذكره وردت في رسالة نيوبولد النقاط التالية:-

1 – إن خطـوات فعليـة يجـري اتخاذها لزيادة مشـاركة السـودانيين في الحكومة ولإعطائهم مسؤولياتٍ كبيرة.

2 – إن سياسة الحكومة سيستمر الإعلان عنها من وقت لآخر لشعب السودان وليس إلى جزء معين منه.

3 – إن حكومة السـودان حريصة دائماً على أن تكون على اتصال مسـتمر مع الرأي السـوداني المسؤول سواء كان ذلك من خلال القادة الدينيين أو الإداريين أو كبار موظفي الحكومة أو لجنة المؤتمر التنفيذية أو أي هيئات تمثيلية أخرى.

4 – إن الحكومة لا تقبل أن ينغمس موظفوها في جدل سياسي عام ولا تعترف بالمؤتمر كهيئة سياسية.

5 – إلى أن يتوفر جهاز للتمثيل الرسمي للرأي السوداني في مسائل السياسية، فلا مانع من قيام القادة السـودانيين من أصحاب الرأي والموظفين الحكوميين المسـؤولين سواء كانوا أعضاء في المؤتمر أم لا بإطلاع الحكومة بوجهات نظرهم حول مسائل السياسـية عن طريق الاتصال الشخصي أو الإيفاد الخاص. ولكن من أجل كفاءة وسمعة الحكومة فإن مثل هذا الاتصال ينبغي أن يكون خاصاً وسرياً.

6 – إن النقاش الخاص والمعقول للمسـائل السياسـية من قبـل موظفي الحكومة لم يكـن أبداً محظوراً طالما أنه لا يمس أو يؤثر على قدرتهم على أن ينفذوا بإخلاص سياسة الحكومة المقررة[24].

وإجمالاً فقد قوبلت رسالة نيوبولد بشيء من الارتياح من قبل إبراهيم أحمد وبعض العناصر المعتدلة في لجنة المؤتمر التنفيذية. وأما إسماعيل الأزهري والعناصر الأقل اعتدالاً في اللجنة فقد طالبوا بأن يتضمن الرد على رسالة نيوبولد إعادة طرح المطالب الأصلية التي قدمها المؤتمر للحكومة في 3 أبريل 1942[25]. وفي الرد الذي بُعث بتاريخ 23 يوليو 1942[26]، عبّر إبراهيم أحمد عن ارتياح المؤتمر للروح الذي ساد لقاء ممثليه بنيوبولد في 16 يوليو 1942 والذي أكد فيه عطف الحكومة على آمال المؤتمر وطموحاته. وأشار الرد إلى ماورد في اللقاء مع نيوبولد وإلى ما ورد في اللقاء الذي عقده رئيس المؤتمر مع بني نائب السكرتير الإداري من قول مؤداه أن اتجاهات ورغبات الحكومة لا تتعارض مع آمال المؤتمر لتقدم السودان ومستقبله. ومن وجهة نظر المؤتمر فقد أوحى بذلك ماقيل في اللقاءين بشأن الآتي :-

1 - استشارة السودانيين عند إعادة النظر في معاهدة سنة 1936.

2 - زيادة نصيب السودانيين من المسؤولية في إدارة شؤون بلادهم وذلك بالسعي لإيجاد هيئة تمثيلية سودانية وبزيادة وظائف السودانيين ذات المسؤولية في الحكومة.

ثم أعاد المؤتمر طرح مطالبه وذلك بقوله: «طالما أن تحقيق المطالب التي تضمنتها المذكرة كان من أماني المؤتمر، فإنه ليسر المؤتمر أن يعبر عن أغتباطه لأن يرى من مجموع المحادثات والرسائل التي تلتها - بالرغم من أنها لم تخل من ثمة أوجه خلاف في الرأي - أن الحكومة مهتمة بتحقيق بعض رغباتنا. ولذا فإننا سننتظر باهتمام الخطوات العملية التي سوف تصاحب نوايا الحكومة الحسنة في تنفيذ السياسة التي أكدت أنها تقوم باتباعها». وعبّر المؤتمر عن أمله في أن يؤدي استمرار الاتصال بينه وبين الحكومة إلى تفاهم تام حول جميع مطالبه وأن تتاح له الفرصة في الوقت المناسب وقبل البت في التفاصيل لابداء رأيه في المسائل التي ذُكر في لقاء ممثليه مع نيوبولد أنها قيد النظر.

لم يرق ردّ المؤتمر لنيوبولد. ففي رسالة بتاريخ 19 سبتمبر 1942 إلى إبراهيم أحمد لاحظ نيوبولد أن رد المؤتمر جاء خالياً من أيه إشارة إلى عزم المؤتمر إعادة النظر في بعض أوجه نشاطه وتنظيمه. وعبر نيوبولد عن أمله في ألا يكون مرد ذلك أن المؤتمر يرفض النصح والنقد. وقد سبقت الإشارة إلى أن نيوبولد قد انتقد ضم أشخاص غير مؤهلين إلى

عضوية المؤتمر وما وصفه بادعاء المؤتمر غير المبرر بتمثيل كل السودان. ولم يقبل نيوبولد تجدد الإشـارة إلى المطالب التي تضمنتها مذكرة الخريجين المؤرخة 3 أبريل 1942 واعتبر ذلك من قبيل سوء الفهم للموقف الذي اوضحه في رسالتيه بتاريخ 29 أبريل و 16 يونيو 1942 إلى رئيس المؤتمر. ثم قرر نيوبولد إيقاف تبادل الرسـائل حول الموضوع ودعا بدلاً من ذلك إلى إقامة علاقات شخصية أوثق لأن الحكومة على علم تام بطموحات الطبقات المتعلمة وقد أوضحت سياستها واتجاهها بجلاء[27].

وحتى نهاية الدورة الخامسـة للمؤتمر في ديسـمبر 1942 لم يطرأ أي تغيير في موقف الحكومـة إزاء المطالب التي تضمنتها مذكـرة 3 أبريل 1942. ويرى أحمد خير أن مجرد إعداد المذكرة وتقديمها للحكومة قد حقق بعض النتائج الإيجابية. إذا أنها خلقت قضية وطنية سـودانية واضحة المعالم والحدود. كما أنها خلقت احساسـاً جارفاً بأن المؤتمر هو الهيئـة التي كانوا يتطلعون إليها فأخذوا ينضوون في سـلكه فـزاد عدد لجانه وارتفعت العضوية فيه من 1400 إلى 5280، أربعة أخماسها من الأقاليم[28].

ربمـا كان هذا صحيحـاً على المدى القصير جداً ولكنه ينبغي ألا يطمس حقيقة مهمة وهي إن موقف الحكومة إزاء المذكرة قد أحدث انقسـاماً خطيراً في حركة الخريجين بل وفي الحركة السياسـية بأكملها بشأن مصير السـودان. وقد ظل هذا الانقسام قائماً حتى اسـتقلال السـودان في مطلع عام 1956. فقد وثق فريق من الخريجين بوعود دوقلاس نيوبولد الشفوية بأن الحكومة ستنفذ بعض المطالب العملية التي وردت في المذكرة وبأنها ستسرع في اتخاذ الخطوات لإقامة نظم دستورية يشترك السودانيون من خلالها في حكم بلادهم. وسـنرى من خلال فصول هذا الكتاب أن هذا الفريق قد قبل التطور الدستوري التدريجي كوسـيلة عملية لتحقيق استقلال السـودان ولمواجهة المطالب المصرية بشأن السـودان. واعتبر فريق آخر من الخريجين الوثوق بتأكيدات ووعود شفوية بعد الرفض الرسمي للمطالب التي تضمنتها المذكرة عملاً غير وطني. واتجه هذا الفريق صوب مصر ليتعاون معها في تحرير السودان من البريطانيين[29]. وسيرد في فصل لاحق أن هذا الفريق اغتنم فرصة حصوله على أغلبية مقاعد الهيئة السـتينية للمؤتمر واستصدر منها في أبريل 1945 قراراً بشـأن تفسـير البنـد الأول من المذكرة وهو بند تقريـر المصير. ويقضي هذا التفسـير بأن يقرر مصير السودان على أساس «قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري».

7 - الاجتماع العام السادس للمؤتمر

عقد الاجتماع العام السادس للمؤتمر في ديسمبر 1942. وقد ابتدرت لجنة المؤتمر عن الدورة الخامسة والتي كما سبقت الإشارة كان يرأسها إبراهيم أحمد تقليداً جديداً. إذ أنها قامت بطباعة تقريرها عن الدورة الخامسة في كتيب تم توزيعه على الأعضاء قبل الاجتماع «ليكون بين أيديهم فيطلعوا عليه ويتداولوا فيه في تؤدة، وبذلك يستطيعون أن يعطوا أعمال مؤسستهم ما تستحقه من العناية التي هي من أوجب واجباتهم. وثمة اعتبار آخر ذلك أن هذا الكتاب سيهيء لأعمال المؤتمر ماهي جديرة به من البقاء»[30].

وقد أشار التقرير وبدون إيراد تفاصيل إلى صعاب اعترضت اللجنة بعد تقديم المذكرة ومحاولاتها لتذليلها بالرسائل ثم بالمحادثات دون إفراط أو تفريط. وأكد التقرير أن عزم اللجنة «لم يهن في السعي لتحقيق الأغراض التي شملتها المذكرة ورغم أنها لم تصل إلى نتيجة حاسمة فهي كذلك غير مشفقة من المستقبل وتأمل أن تتمكن اللجنة المقبلة من مواصلة السعي في هذا الصدد»[31].

حضر الاجتماع العام السادس 1250 عضواً. وعند مخاطبته الاجتماع دعا إبراهيم أحمد رئيس المؤتمر إلى الوحدة، وأهاب بكبار الخريجين ألا يتركوا الساحة كلية للشباب وطلب منهم دخولها بتجاربهم. وقال إبراهيم أحمد إنه لا يخشى على المؤتمر من القوى الخارجية ولكن من المؤثرات الداخلية الهدامة[32].

وقد ألقت المذكرة وموقف الحكومة منها وما ترتب عليها من انقسام في صفوف الخريجين بظلالها على الاجتماع. فقد اقترح محمد خليل جبارة نقل مقر المؤتمر إلى الخرطوم لأن مناخ أم درمان قد سممته الصراعات الحزبية بينما لا يزال مناخ الخرطوم نقياً. ولم يجد هذا الاقتراح القبول من عدد من الأعضاء. واقترح حسن محمد يس تغيير اسم المؤتمر ليكون «مؤتمر السودان». وقال أنه لو كان هذا هو اسم المؤتمر لما اعادت الحكومة المذكرة للمؤتمر وأضاف إنه إذا غُير اسم المؤتمر فيمكن اعادة تقديم المذكرة. وقد وصفت حكومة السودان هذا الاقتراح بالسذاجه. كما عارضه عدد من أعضاء المؤتمر الذين تحدثوا في الاجتماع لأسباب مختلفة كان من بينها أن المؤتمر لا يزال حديث السن ويحتاج إلى رعاية حذرة، وأنه ينبغي تجنب الكلمات أو الألقاب التي يمكن أن تجلب إليه المتاعب. وأكد أحمد يوسف هاشم أن المذكرة لا تزال قائمة ولا داعي لإعادة تقديمها[33].

خـلال لقائه بإبراهيم أحمد وزميليــه في 17 يوليو 1942، كان نيوبولد قد دعا المؤتمر للتوقف عما وصفه بالسـعي الأحمق لجمع أصوات غير المتعلمين. كما حثه على تقديم نوعية الأعضاء على عددهم[34]. ولكن التنافس الشديد الذي اتسمت به انتخابات الدورة السادسـة نتج عنه تسجيل عدد كبير من غير المتعلمين في عضوية المؤتمر. ولمواجهة ذلك الوضع قررت لجنة المؤتمر ألا يسـمح بالاشـتراك في التصويت إلا لحملة بطاقات حمراء خاصـة تحمـل توقيع رئيس المؤتمر كبينـة على الهوية والعضويـة وطلب من كل عضو أن يتسـلم بطاقته بنفسـه على أن يعتبر أي شـخص غير مؤهل للعضوية إذا أخفق عند الاسـتلام في توقيع اسمه وكتابة عنوانه. ولكن هذا الاجراء لم ينجح إلا جزئياً في إبعاد غير المؤهلين من عضوية المؤتمر[35].

خـاض الأبروفيون انتخابات الدورة السادسـة للمؤتمر وخاضها أيضاً مؤيدو السـيد عبدالرحمن المهدي ولكنهم كانوا منفسـمين إلى فريقين. كان أحد الفريقين يتكون بصفة رئيسية من جماعة الهاشماب وكان يتزعمهم أحمد يوسف هاشم. وأما الفريق الآخر فقد كان يتزعمه يحيى الفضلي وكان يضم عبدالله الفاضل المهدي وإسماعيل الأزهري[36] وقد تعاون محمد علي شـوقي مع فريق يحيى الفضلي لهزيمة لجنة الدورة الخامسة بالرغم مـن أنـه كان عضواً فيها. ولم يكن ذلك من قبيل المعارضـة لإبراهيم أحمد وإنما للقضاء على تحالفه مع الأبروفيين. ولمحمد علي شـوقي خصومـة قديمة مع الأبروفيين تعود إلى الانقسام الذي حدث في صفوف الخريجين في عام 1931 وعرضنا له في الفصل الثالث من القسم الأول من هذا الكتاب[37].

وخاض معركة الانتخابات ايضاً تحالف جديد أطلق عليه اسـم «المؤتمرون الأحرار». وقد كون هذا التحالف نفر من أبناء الأنصار والختمية الذين آثروا أن يعملوا مسـتقلين عن الطائفتين[38].

وعنـد إجراء الانتخابات فاز فريق يحيى الفضلي بأربعين مقعداً في الهيئة السـتينية. وقد تقاسم باقي المقاعد بنسب متساوية المؤتمرون الأحرار والأبروفيون والهاشماب. ونال مرشـح فريق يحيى الفضلي لرئاسـة اللجنة التنفيذية إسماعيل الأزهري 838 صوتاً بينما نال مرشح جماعة الهاشماب للرئاسة إبراهيم أحمد 656 صوتاً.

أثـار إعـلان نتيجـة انتخابات الهيئة السـتينية اضطراباً في أوسـاط مؤيدي السـيد عبدالرحمن المهدي. فقد بات واضحاً أن اللجنة التنفيذية التي سـتنتخب سـتكون كلها

من فريق يحيى الفضلي وإسماعيل الأزهري وعبدالله الفاضل، وسيكون فريق الهاشماب فيها أقلية لا خطر لها. ولإنقاذ الموقف والحيلولة دون تكريس انقسـام مؤيدي السـيد عبدالرحمن، سـعى محمد الخليفة شريف للتوفيق بين الفريقين. ومع أنه توصل معهم إلى حل وسـط إلا أن فريق يحيى الفضلي لم يلتزم به عندما جرى التصويت على عضوية اللجنة التنفيذية. وكان هذا الحل يقضي بإسناد الرئاسة لإبراهيم أحمد وأن ينتخب بعض الهاشـماب لعضوية اللجنة التنفيذية وألا يترشـح أحمد يوسـف هاشم ويحيى الفضلي لعضويتها[39].

انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية كل من محمد عثمان ميرغني، وإسماعيل الأزهري، ومحمد علي شوقي، ومحمد عبدالرحمن، وعبدالسلام أبو العلا، وعوض ساتي، وإسماعيل عثـمان صالح، وأحمد محمد يس، ومكي شـبيكة، ومحي الدين جمال أبوسـيف، وأمين زيدان، وعبدالله الفاضل المهدي، وبدوي مصطفى، وإبراهيم المفتي، وإبراهيم أحمد.

وقـد نال محمد عثمان ميرغني أكبر عدد من الأصـوات إذ حصل على 38 صوتاً يليه إسـماعيل الأزهري الذي حصل على 37 صوتاً ثم محمد علي شوقي الذي حصل على 35 صوتاً. ونال إبراهيم أحمد أقل عدد من الأصوات إذ لم يحصل إلا على 15 صوتاً. ويلاحظ أن عبدالله الفاضل المهدي قد انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية رغم أنه وبتوجيهات من السيد عبدالرحمن لم يحضر اجتماع الهيئة الستينية الذي أجريت فيه الانتخابات.

وفور إعلان النتيجة استقال إبراهيم أحمد من عضوية اللجنة التنفيذية. كما استقال كذلك محمد علي شـوقي وعوض سـاتي رغم أنهما كانا ضمن قائمة مرشحي فريق يحيى الفضـلي. وتُرجع حكومة السـودان ذلك إلى عـدم رغبتهما في الارتبـاط بفريق معارض لإبراهيم أحمد.

عند توزيع مقاعد اللجنة التنفيذية انتخب إسـماعيل الأزهري للرئاسة. وانتخب أمين زيدان سكرتيراً وإسماعيل عثمان صالح محاسباً[40].

وبينـما كان الخريجـون منهمكين في انتخـاب أجهزة المؤتمر وتوزيـع مقاعد اللجنة التنفيذية كانت الخطط لإنشـاء المجلس الاستشـاري قد قطعت شوطاً بعيداً. وسيكون المجلس الاستشـاري ضمن مباحث الفصل التالي حيث سـيرد أن إنشـاء المجلس زاد من الخلافات في صفوف الخريجين.

الهوامش

1 - النيل : 1 يناير 1942.

2 - نفس المصدر : 1 و 3 يناير 1942.

3 - خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده، مرجع سابق، ص 90 .

4 - نفس المصدر.

5 - النيل : 1 يناير 1942.

6 - خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده، مرجع سابق، ص 90. وأيضاً عثمان حســن أحمــد، الأصول الفكرية للحركة الوطنية الســودانية، عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين للاستقلال، 2 يناير 1986، ص 5.

7 - النيل : 1 يناير 1942.

8 - انظر محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص 210. وأيضاً Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p.540.

9 - انظر نص المذكرة في كتاب أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 219.

10 - عبدالرحمــن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجــزء الثالث، الطبعة الثانية (1989)، ص 166.

11 - Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p.554.

12 - Ibid

13 - FO 371/31587, Lampson to Eden, May 22, 1942, enclosing Governor-General to Lampson, May 12, 1942.

14 - النيل : 26 مارس 1942.

15 - الصادق المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال، مرجع سابق، ص 42.

16 - النيل : 7 أبريل 1942.

17 – Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p.554.

18 – النيل : 20 أبريل 1942.

19 – Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p.542.

20 – انظر أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 222-232. وأيضاً :

Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p.542-547.

21 – انظــر الجزء 4 من الفصل الأول من القســم الثاني وأيضاً الجــزء 7 من الفصل الثاني من القسم الثاني.

22 – Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., pp.268 and 547-548.

23 – الأهرام : 23 يونيو 1942. وأيضاً النيل: 28 يونيو 1942. وانظر كذلك

Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p.249.

24 – Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p.548.

25 – Ibid., p. 549.

26 – Ibid., p. 550.

27 – Ibid., p. 551.

يبدو أن رد نيوبولد قد تأخر لأن خطاب المؤتمر المؤرخ 23 يوليو 1942 لم يســلم إليه إلا في 24 أغسطس 1942. أنظر ص 549 من نفس المصدر.

28 – كفاح جيل، مرجع سابق، ص 120-121.

29 – انظر بشــير محمد ســعيد، الزعيم الأزهري وعصره، مرجع ســابق، ص 98-100. وأيضاً محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، مرجع سابق، ص 43.

30 – انظر نص التقرير في كتاب أحمد خير كفاح جيل، مرجع سابق، ص 254 وكذلك ص 255.

31 – نفس المصدر، ص 278.

32 – SPIS. No. 22, December 1942, FO 371/35580.

33 – Ibid.

34 – Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., pp.268.

35 – SPIS, No.22, December 1942, Ioc.cit.

36 – Ibid.

37 – انظر أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 122.

38 – SPIS, No.22, December 1942, Ioc.cit.

39 – Ibid.

40 – Ibid.

الفصل الرابع

تزايد الخلافات والانقسامات في صفوف الخريجين: 1943 - نوفمبر 1944

1 - الخلاف حول المجلس الاستشاري

يقول دوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري إنه شرع منذ فبراير 1942 في دراسة وصياغة مقترحات بشـأن إشراك السودانيين في الحكومتين المحلية والمركزية غير أن بعض العوامل تدخلت لتوقف عمله. وقد كان من بين هذه العوامل المذكرة التي رفعها المؤتمر للحاكم العام في 3 أبريل 1942.

وأوضح نيوبولد أنه في ظل الظروف التي ترتبت على تقديم المذكرة وموقف الحكومة منها أصبح من المستحيل دراسة الاصلاحات الإدارية أو السياسية بهدوء، أو الحصول على وجهـة نظر سـودانية أو بريطانية موضوعية بينما العاصفـة الرملية التي أثارها المؤتمر لاتـزال تهب وتعتم القضية الاساسـية التي تواجهها الحكومـة. وتتمثل هذه القضية في كيفية مقابلة الطموحات المعقولة والمشروعة للسودانيين المستنيرين في المدن وفي الريف بما في ذلك زعماء القبائل الأكثر تقدماً وطبقة الموظفين المعروفة بالأفندية[1].

وفي 10 سـبتمبر 1942 تقـدم نيوبولد بمذكرة إلى مجلس الحاكم العام بشـأن إشراك السودانيين في الحكم. وقد تضمنت المذكرة عدداً من التوصيات كان من بينها :-

1 - إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان.

2 - التوسع في إنشاء مجالس مدن بسلطات تنفيذية واستقلال مالي.

3 - إنشاء مجالس مديريات استشارية.

4 - التوسع في استخدام السودانيين في الحكومة المركزية ولجان المديريات.

5 - تسريع إحلال السودانيين محل البريطانيين[2].

وقــد أجاز مجلس الحاكم العام هذه التوصيات باعتبارها خطوات نحو الحكم الذاتي وانتقالاً من سياسة الوصاية إلى سياسة المشاركة. وتبعاً لذلك كوّن الحاكم العام في 4 يناير 1943 لجنة خاصة للنظر في جدوى إنشاء مجلس استشاري مركزي لشمال السودان وإذا ثبتت جدوى ذلك تقديم توصيات بشأن تشكيله وصلاحياته والتاريخ التقريبي لإنشائه. وقــد ضمت عضوية اللجنة بالإضافة للســكرتيرين الثلاثة الإداري والمالي والقضائي، مدير الخدمات الطبية، ومدير مصلحة الزراعة، ومدير كردفان، ومدير النيل الأزرق، والمحامي العام[3].

قــدم نيوبولد توصيات اللجنة الخاصة إلى مجلــس الحاكم العام في 16 مارس 1943. وقد أوصت اللجنة بجدوى انشــاء المجلس الاستشاري لأن ذلك يتفق مع سياسة حكومة السودان، ويسد فراغاً خطيراً وغير مرغوب فيه في المركز. كما أن الحكومة البريطاينة تنظر إليه كتطور سوداني طبيعي.

وأوصت اللجنة بأن تسند إلى المجلس الصلاحيات التالية :-

1 - تقديم المشورة للحاكم العام في المسائل التي يحيلها إليه.

2 - تلقي بيانات من الحكومة، وتوضيحات لسياستها، وتقارير عن نشاطها.

3 - مناقشــة المســائل التي يثيرها الأعضاء بمبادراتهم الشــخصية بعد الحصول على موافقة الحاكم العام ومع مراعاة اللوائح وما تفرضه من قيود.

وعن تكوين المجلس أوضح نيوبولد أن اللجنة راعت تمثيل كافة المصالح الســودانية الدينية والاجتماعية والاقتصادية ولكن بدون التضحية بالأغلبية الضخمة التي لا تستطيع الافصاح عن آرائها كالمزارعين والرحل. وقال نيوبولد أيضاً «لقد أردنا أن نضمن مســتوى أو مزيجاً من الــذكاء والتطور يمكن أن يرفع المجلس فوق منزلة التجمع القبلي المعظم. ومــع ذلك أردنا ان تكون هناك مجموعة كافية أو حتى راجحة من أهل الريف حتى لا نسمح بذبح المزارعين والرحل من أجل إسعاد الأفندية»[4].

صدر في ســبتمبر 1943 قانون المجالس الاستشــارية وقانون مجالس المديريات. أجاز قانــون المجالس الاستشــارية للحاكم العــام أن ينشيء بموجب أمر مجلســاً أو مجالس استشــارية له فيما يتعلق بحسن إدارة الســودان كله أو جزء معين منه. كما أجاز له أن

يحدد في الأمر طريقة طلب مشورة المجلس. ونص القانون كذلك على جواز إنشاء مجلس استشـــاري منفصل للمديريات الجنوبية أو للسودان بأكمله إذا دعت الحاجة وكان ذلك عملياً.

وبموجـــب قانون المجالس الاستشـــارية أصدر الحاكم العام أمر المجلس الاستشـــاري لشـــمال السودان لســـنة 1943 ليشـــمل مديريات كردفان والنيل الأزرق ودارفور وكسلا والشـــمالية والخرطوم. ويتكون المجلس من الحاكم العام رئيساً والسكرتيرين الثلاثة نواباً للرئيس. ومن 28 عضواً عادياً 18 منهم يمثلون المديريات الست، وعضوين يمثلان الغرفة التجاريـــة، وثمانية أعضاء لتمثيل أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الزراعة والتعليم والصحة.

ونصـــت المادة الرابعة عشرة من الأمر على الطريقة التي يســـتأنس بها الحاكم العام برأي المجلس. فالحاكم العام بوصفه رئيســـاً للمجلس هو الذي يضع قائمة الاعمال التي تبحـــث في كل دورة. ولا يجـــوز بحث أي موضوع ما لم يكن مدرجـــاً في القائمة. وتتكون القائمة من قســـمين: القسم الاول تدرج فيه المسائل التي يريد الرئيس استشارة المجلس بشأنها. ويشمل القسم الثاني المسائل الخاصة بسياسة الحكومة التي يراد اطلاع المجلس عليهـــا وتوضيحها له. ويجوز للرئيس أن يضيف أي موضوع لهذا القســـم بناءً على طلب مكتوب يتقدم به خمســـة من أعضاء المجلس قبل شـــهرين عـــلى الأقل من افتتاح دورة المجلس[5].

وقد ضم تشـــكيل المجلس الاستشـــاري للدورة الأولى كممثلين للمديريات الشـــمالية الست كل من :-

مديرية الخرطوم

ميرغني حمزة - مهندس قسم بمصلحة الأشغال.

سرور محمد رملي - شيخ الخط الشمالي بريف الخرطوم بحري.

محمد علي شوقي - مساعد المسجل العام.

مديرية كردفان

بابو نمر – ناظر عموم المسيرية.

يحيى أحمد عمر- وكيل ناظر الجوامعة.

خليل عكاشة – تاجر بالأبيض.

مديرية كسلا

محمد محمد الأمين ترك – ناظر الهدندوة.

حسن علي شكيلاي – عضو مجلس مدينة.

عبدالله بكر – ناظر دار بكر.

مديرية دارفور

إبراهيم موسى مادبو – ناظر الرزيقات.

حامد السيد – رئيس كتبة المديرية.

محمد بحر الدين – سلطان دار مساليت.

المديرية الشمالية

أيوبية عبدالماجد – رئيس الحكومة المحلية ببربر.

عثمان عبدالقادر – سر تجار حلفا.

الزبير حمد الملك – رئيس الحكومة المحلية بدنقلا.

مديرية النيل الأزرق

حسن عدلان – مك قسم الفونج.

فحل إبراهيم – شيخ خط الحاج عبدالله.

مكي عباس – ضابط تعليم الكبار بمصلحة المعارف[6].

وعــين الحاكم العام كأعضــاء لتمثيل أهم المصالح الاجتماعيــة والاقتصادية كلاً من: أبوشــامة عبدالمحمود، وعلي بــدري، وأحمد عثمان القــاضي، وعبدالله خليل، ويعقوب على الحلو، وأحمد الســيد الفيل، وعبدالكريم محمد، ونوح عبدالله، واختير تيرنر مدير باركليز ومصطفى أبو العلا ممثلين لغرفة السودان التجارية. وقد انضم إلى المجلس لاحقاً كبدلاء لبعض ممثلي المديريات كل من أحمد يوسف علقم شيخ القسم الأوسط بجنوب الجزيــرة - النيل الأزرق، وإدريس عبدالقادر هباني ناظر إدارة الحســانية بمديرية النيل الازرق، وعبد الرحمن أدم رحال مقدوم نيالا بمديرية دارفور، ومحمد حمد أبوسن ناظر الشــكرية بالبطانة - مديرية كسلا[7]. وعُين السيدان علي الميرغني و عبدالرحمن المهدي أعضاء شرف بموجب المادة 5 (1) من أمر المجلس الاستشــاري لشــمال الســودان والتي تخول الحاكم العام سلطة تعيين أعضاء شرف بالمجلس من أعيان السودان البارزين.

وكانت الحكومة قد أرســلت إلى كل من السيدين علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي في ســبتمبر 1943 نسخاً من قانون المجالس الاستشــارية ومجالس المديريات مع مذكرة توضح مركزهما كأعضاء شرف في المجلس الإستشاري لشمال السودان.

وقد اعتبر الســيد علي إنشــاء المجلس خطوة إلى الأمام تشكر الحكومة عليها، وتوقع أن تتمخض عن المجلس نتائج مرضية للحكومة وللشعب. ولكنه أضاف أن نجاح المجلس سيتوقف على نوعية الأشخاص الذين سيختارون لعضويته[8]. ولم يحضر السيد علي سوى افتتــاح واختتام الدورة الأولى للمجلس وانقطع عن الحضور بعد ذلك. إذ أنه كان يعتقد أن تشكيل المجلس أعطى السيطرة عليه للسيد عبدالرحمن المهدي[9]. وتجدر الإشارة إلى أن بعض مستشــاري ومؤيدي السيد علي كانوا اعضاء في المجلس. ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال أحمد السيد الفيل، وميرغني حمزة، وفحل إبراهيم.

وقبل أن يتخذ السيد عبدالرحمن قراره بقبول عضوية الشرف في المجلس الاستشاري. ناقش بشــكل مطول مع ممثلي مكتب السكرتير الإداري مركز أعضاء الشرف. كما طلب توضيــح العديد من النقــاط الأخرى[10]. وقد وافق الســيد عبدالرحمــن ومؤيدوه على الاشــتراك في المجلــس ليتخذوه نواة للعمل الإيجابي. وهــذا بالرغم من عدم رضاهم عن صلاحياته واقتصاره على المديريات الشــمالية، فقد اعتبروا استبعاد الجنوب من المجلس دلالة على سوء القصد[11].

وفي معرض نقدها للمجلس الاستشـاري قالت صحيفة «النيل» إن المجلس «بقوانينه التي أعلنت لا يحقق أمل للبلاد ..... فالسـودان في رأينا قد بلغ من الرشـد ما يخول له المطالبة بمجلس أوسـع سـلطاناً وحقوقاً من هذا المجلس». وبررت «النيل» قبول السيد عبدالرحمـن ومؤيديه الاشـتراك في المجلـس بقولها : «ومهـما كان رأينا في هذا المجلس فالـذي لا مراء فيه أنه خطوة بارزة في تطور أداة الحكم. وسـواء كان لمشـورة الأعضاء قيمتهـا حقيقة لدى رجال الحكومـة المركزية العليا كما هو المظنون أو لم تكن فهي في يدنا سلاح نستطيع أن ندفع به أو أن نهاجم به أحياناً»[12].

عندما صدر في سـبتمبر 1943 قانون المجالس الاستشـارية وامر المجلس الاستشاري لشـمال السـودان، كانت تسـيطر على أجهزة المؤتمر الجماعة التي يتزعمها إسـماعيل الأزهري ويحيى الفضلي. وسـبق لنا القول إن هذه الجماعة لم تقبل الوعود والتأكيدات الشـفوية التي أدلى بها دوقلاس نيوبولد السـكرتير الإداري كرد على المذكرة التي رفعها المؤتمر إلى الحاكم العام في 3 أبريل 1942. لذلك لم يكن مسـتغرباً أن قرر مؤتمر اللجان الفرعية للمؤتمر في 2 أكتوبر 1943 مقاطعة المجلس الاستشـاري. ولاحقاً أصدرت الهيئة الستينية للمؤتمر وبأغلبية ضئيلة قراراً بمقاطعة المجلس الاستشاري[13].

انتقد الخريجون المجلس الاستشـاري من حيث التكويـن والصلاحيات. كما انتقدوا اقتصاره على المديريات الشـمالية. فقـد ذهبوا إلى أنه طالمـا أن معظم أعضاء المجلس سـيعينون لأن مجالس المديريات لم تشكل بعد، فلا يمكن اعتبارهم ممثلين للأمة. وحرى بالذكر أن اللجنة الخاصة التي شكلت للنظر في إنشاء المجلس الاستشاري كانت قد أوصت بالإسراع بإنشـاء المجلس بدون انتظار تشـكيل مجالس المديريـات. ووصف الخريجون المجلس الاستشـاري بأنه مجلس حكومة وليس مجلساً للسودانيين لأنه لا يتمتع بسلطة النقد أو صلاحية طرح أي موضوع مهم أو مثير للجدل[14].

ضمـن المؤتمر رأيه بشـأن المجلس الاستشـاري في مذكرة رفعهـا إلى الحاكم العام في 6 أكتوبـر 1943. فبالإضافة إلى ماسـبق ذكره. انتقد المؤتمر بإسـهاب اسـتبعاد الجنوب من المجلس الاستشـاري. ودعا المؤتمر إلى أن يشـمل المجلس السودان كله مشيراً إلى أنه ليـس شرطاً أساسـياً لوحدة البـلاد أن تكون كل أجزائها على درجـة واحدة من التقدم. واسـتغرب المؤتمر شـمول المجلس لجبال النوبة رغم أنها تشـبه الجنوب وتطبق عليها

السياسة الجنوبية. وانتقد المؤتمر عدم تحقيق الحكومة لأي تقدم ملموس في كافة أوجه الحياة بالجنوب كما حدث - وإن لم يكن بالقدر المأمول- في الشمال. وضرب المؤتمر مثلاً بالبلدان المجاورة كالكونغو ويو غندا حيث قال إنها «شـهدت نور الحضارة ولكن عقلية وطرق إنتاج ومعيشة إخواننا الجنوبين قد بقيت كما هي بالرغم من أن أمكانيات التقدم في منطقتهم تفوق مناطق شـمالية كثيرة». وطالـب المؤتمر الحاكم العام بإزالة الحواجز بين الشـمال والجنوب واتخاذ سياسـة تعليمية سريعة وبناءة تهدف إلى تقليل أو إزالة الفـوارق الثقافية بين شـقي البلاد. كما أبدى المؤتمر أمله في أن يـرى أموالاً من الخزانة المركزية تنفق بسخاء لتطوير الجنوب[15].

تـولى دوقلاس نيوبولد السـكرتير الإداري مهمـة الرد على الانتقـادات التي وجهت للمجلس الاستشـاري من خلال حديث أذاعه في 14 ينايـر 1944. وقد أبدى نيوبولد في مسـتهل حديثه ترحيب الحكومة بالنقد كظاهرة صحيـة. وإزاء ما قيل من أن المجلس هيئة استشـارية لا قيمة لها أو نفوذ وأنه سـيكون مجرد منتدى للكلام، اوضح نيوبولد أن الشطر الأعظم من سياسة الحكومة تضعه هيئات ولجان استشارية ولا تملك سلطات تنفيذيـة. ولكن الحكومـة في أغلب الأحيان تقبـل وتنفذ توصيات مثل هـذه اللجان. وضرب لذلك مثلاً بلجنة الجزيرة الاستشارية واللجنة الاستشارية للمدارس العليا واللجنة الاستشارية للحكومة المحلية وغيرها. وأوضح كذلك أن الطور الاستشاري ليس ثابتاً وإنما مرحلة انتقالية ومدرسة لتعليم الحكم الذاتي.

ووصف نيوبولد الأسـباب التي أدت إلى اقتصار المجلس الاستشـاري على المديريات الشمالية بأنها عملية وليست سياسة. إذ أن الجنوبيين لعوامل تاريخة وطبيعية لم يبلغوا من التنور والتماسك الدرجة التي تمكنهم من إرسال ممثلين إلى المجلس. كما لا يستطيع أي شمالي أن يزعم أن بمقدوره تمثيل أهالي الجنوب. واعترف نيوبولد بأن نفس الصعوبة تنطبق - وإن كان بدرجة أقل - على جبال النوبة. ولكن بسبب الاتصال الوثيق بين جبال النوبـه وكردفان رؤي أنه من الضروري تمثيلها في مجلـس مديرية كردفان وهذا بالرغم مـن الفوارق في اللغة والمظهر والحياة الاجتماعية. ونبـه نيوبولد إلى أن قانون المجالس الاستشـارية قد صيغ بحيث يمكن للجنوب عندمـا تكتمل الخطط التي وضعت للإسراع بتطويره اقتصادياً وتعليمياً أن ينضم إلى المجلس الاستشاري لشمال السودان أو أن يكون له مجلسه الخاص به.

وعــبر نيوبولــد عن عدم تعاطفه مع الــرأي الذي مؤداه أنه طالمــا أن معظم أعضاء المجلــس ســيكونون من زعــماء القبائل أو رجال الســلطات المحلية فســيكون المجلس رجعيــاً ومليئــاً بأعضاء لا يقولون إلا نعــم. وفي دحضه لهذا الرأي قــال نيوبولد إنه من الخطأالافتراض بأن رجال السلطات المحلية غير متنورين وغير متعلمين. ومن الخطأ أيضاً الأفتراض بأن الرجل بما لديه من تعليم ثانوي أو عال يستطيع أن يتحدث بحكمة في كل الموضوعات. فبسبب تنشئته وبيئته ربما يكون مثل هذا الرجل جاهلاً في المسائل الريفية كالدورة الزراعية وتربية الحيوان والضرائب القبلية.

ومــضى نيوبولد للقول بــأن الحكومة لم تقم مجالس المديريات ومجلس استشــاري مركزي لمجرد ملئها بأعضاء لا يقولون إلا نعم. فالحكومة لن تســتفيد من هؤلاء. كما لن تستفيد من الأعضاء الذين لا ينطقون بغير لا. فالعضو الذي ينطق بنعم هو الذي يوافق الحكومة دائماً بدوافع المصلحة أو الجبن أو الكســل. كما أن الرجل الذي لا ينطق بغير لا هو الذي لا يوافق الحكومة دائماً بدوافع الشك أو التشاؤم أو الغرور.

وبعد أن أشار إلى أن القانون قد نص على أن يكون نصف أعضاء المجلس الاستشاري على الأقل من بين أعضاء مجالس المديريات، تســاءل نيوبولد: «فهل نسبة النصف كبيرة حقاً في قطر زراعي أغلب ســكانه مزارعون وأصحاب ماشــية؟ وهل تحرم هذه الأغلبية من أن يكون لها ممثلوها لأنها فقيرة وغير متعلمة؟ دعونا من خدمة الديمقراطية ومبدأ التمثيــل باللســان فقط. إننا لا نريد صدعــاً بين المدينة والريف أو بــين المتعلمين وغير المتعلمين. إننا نريد إنسجاماً قومياً وتعاوناً قومياً لطرد أعداء التقدم من السودان وهم : **الجهل** والمرض والفقر والخلاف»[16].

واتبع نيوبولد حديثه الإذاعي بمقال في صحيفة «ســودان اســتار» في 17 يناير 1944 **تطرق فيه** إلى التزامات الحكومة **وإلى** معدل السرعة اللازم للسير في طريق الحكم الذاتي. **وأما** عن مستقبل السودان فقد قال نيوبولد : «إنني لن أدخل في تكهنات حول مستقبل الســودان عدا القول بأن التاريخ لا يقف ســاكناً. إن أي إمرىء يزعم أن بمقدوره التكهن بمستقبل السودان لابد أن يكون نبياً أو غبياً. إنني أعلم انني لست نبياً وآمل أن لا أكون غبياً. إن قصارى ما تســتطيع أي حكومة أو أمة فعله حيال المستقبل الذي هو بيد الله، **هو أن تهيىء** نفسها ذهنياً ومادياً ومعنوياً لأي شيء يمكن أن يحدث. وكالسفينة المبحرة

في رحلة طويلة، فإن عليها أن تعد نفسها لمواجهة أي رياح قد تهب عليها»[17].

فهمت «النيل» من حديث نيوبولد أن الحكومة قد قررت مبدأ الهرولة في السير نحو الحكم الذاتي. وأشارت «النيل» إلى أن السير في الماضي نحو الحكم الذاتي لم يكن من نوع الهرولة وبالطبع لم يكن من نوع الركض. ولذلك طالبت «النيل» بشيء جديد وقالت إنه إذا كانت الهرولة في نظر الحكومة «هي التي كنا نسير عليها، فإن الوصول إلى ذلك الحكم الذاتي حتى في رأيها بعيد المنال»[18]. وعن قول نيوبولد إن الحكومة لا تخفي وراء قوانين المجلس الاستشاري نظرية سياسية تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال وانها لم تفكر في ذلك مطلقاً، قالت «النيل» إن حكومة تحترم نفسها كحكومة السودان لا يمكن أن تلقي مثل هذا القول القاطع الواضح على عواهنه. ثم دعت «النيل» الحكومة إلى تنفيذ الخطط التي رسمت لترقية الجنوب وإنهاضه حتى تتوحد أساليب الإدارة في السودان كله كوحدة لا تنفضم عراها[19].

2 - أزهري يتجه نحو مصر والسيد عبدالرحمن يطالب بالاستقلال

في يوليو 1943 قام إسماعيل الأزهري رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر بزيارة لمصر رافقه خلالها محمد عبدالرحمن ومحمود الفضلي. وقبيل سفره زار أزهري السيد عبدالرحمن المهدي بمنزله بحي العباسية بأم درمان وأخطره بأنه ينوي زيارة مصر ليبلغ المسؤلين فيها بأن اتجاه المؤتمر هو العمل لقيام حكومة سودانية تحت التاج المصري. ولم يعلق السيد عبدالرحمن على ذلك بل أكتفى بالقول : «للإنسان فم واحد ينطق به، وأذنان يسمع بهما ... هكذا خلقه الله ليسمع أكثر مما ينطق»[20].

فور وصول أزهري إلى القاهرة استدعاه وكيل حكومة السودان هناك وحذره من القيام بأي نشاط سياسي وبوجه خاص إلقاء خطب سياسية. وكان أزهري وصحبه قد خلقوا أنطباعاً عاماً في القاهرة بأنهم كانوا موفدين من مؤتمر الخريجين في مهمة سياسية[21]. تجاهل أزهري تحذير وكيل حكومة السودان بالقاهرة والتقى مع رئيس وزراء مصر آنذاك مصطفى النحاس. كما التقى أزهري بعدد من النواب والشيوخ والوزراء وتحدث معهم عن مستقبل السودان وتنسيق إجراءات التخلص من النفوذ البريطاني في السودان بعد الحرب[22].



إسماعيل الأزهري

يبــدو أن زيــارة أزهري لمصر وقول مصطفى النحاس في خطبــه ألقاها في 13 نوفمبر 1943 إن مصر والسودان أمة واحدة قد حفز السيد عبدالرحمن المهدي للتعبير بوضوح عن رأيه بشأن مستقبل السودان. إذ كان السيد عبدالرحمن يخشى من أن تطالب مصر في إطار تسويات ما بعد الحرب بالسودان كمكافأة نظير ما قدمته للحلفاء من مساعدات.

وبناء على توجيهات الســيد عبدالرحمن، نشرت «النيل» في 30 ديســمبر 1943 مقالاً بعنوان «وحدة السودان أولاً» جاء فيه أن الاستقلال يجب أن يكون هدف السودان، وان على السودانيين أن يعلنوا رغبتهم في الاستقلال وأن يسعوا لبلوغة بمعاونة الوصي القريب بريطانيا والشقيقة المحبة مصر[23].

وانتهز السـيد عبدالرحمن كذلك فرصة لقائه في الخرطوم في فبراير 1944 باسكرافينر مدير الدائرة المصرية بوزارة الخارجية البريطانية للاعراب عن وجهة نظره بشأن مستقبل السودان. فخلال هذا اللقاء طرح السيد عبدالرحمن النقاط التالية :-

1 - إن السـودانيين تعاونوا بنشـاط مع البريطانيين في الحرب ويأملون في أن تتحقق طموحاتهم الوطنية عن طريق نصر بريطاني وعلى يد البريطانيين لأنهم يثقون في عدالتهم.

2 - إن اسـتمرار السياسـة القائمة على مبـدأ الرفاهية المنصوص عليـه في معاهدة سـنة 1936 ليس اعترافاً كافياً بحقوق السـودانيين أو أساساً مرضياً لتطورهم في المستقبل.

3 - إن المصريين قد تخلوا عن مطالبتهم بالسيادة على السودان لأنهم التزموا الحياد ورفضوا الدفاع عنه في سنة 1940.

وكان اسـكرافينر قد التقى ايضاً بالسيد علي الميرغني ولكن الحديث بينهما دار حول الطقس في السودان ومصر وإنجلترا[24].

3 - استقالات من الهيئة الستينية

في 13 أكتوبر 1943 بعث إسـماعيل الأزهري وبدون علـم اللجنة التنفيذية للمؤتمر خطاباً للسـكرتير المـالي يوصي فيه بترقية أحد الموظفين. وقـد كتب الخطاب على أوراق المؤتمر ووقعه إسـماعيل الأزهري بوصفه رئيسـاً لمؤتمر الخريجين وإن كانت كلمة «غير رسمي» قد أضيفت بالحبر في الفقرة الأخيرة من الخطاب. وقد أثار هذا الخطاب غضب أعضاء اللجنة التنفيذية عندما علموا بأمره من بعض الكتبه العاملين في مكتب السكرتير المالي. كما اتخذه المعتدلون أي أنصار إبراهيم أحمد سلاحاً لمهاجمة إسماعيل الأزهري.

وعندما نوقش الأمر في اللجنة التنفيذية دفع إسماعيل الأزهري بأنه لم يكتب الخطاب بصفته الرسـمية. ودفع كذلك بأن لقبه الرسـمي ربما يكون قد أضيف من قبل الشخص المسـتفيد من التوصيـة أو من قبل أحد أعدائه. ولكن السـكرتير المـالي رد على أزهري بصفته رئيساً لمؤتمر الخريجين وأبلغه بأنه لا يعترف له بأي صلاحية في الموضوع المطروح

في الخطاب. وقد أضطر ذلك إسماعيل الأزهري للكتابة مرة ثانية للسكرتير المالي ليخطره بأنه كتب خطابه الأول المؤرخ 13 أكتوبر 1943 بصفته الشخصية ولذلك لم يكن للمؤتمر شأن بالموضوع.

ولم ينتــه الأمــر عند هذا الحد لأن خصوم إســماعيل الأزهري دعوا الهيئة الســتينية للأنعقاد لمحاســبته على هذا التــصرف الغريب. وخلال الاجتماع اتهم هؤلاء اســماعيل الازهري بأنه تصرف تصرفاً غير مســؤول وغير دســتوري ورفضوا قبول دفعه بأنه تصرف بصفته الشخصية وطالبوا باستقالته. ولكن عندما طرح الأمر للتصويت، أستطاع إسماعيل الأزهــري أن يحصل على ثقة الهيئة إذ صوت معه 40 عضواً بينما صوت ضده 18 عضواً. وفور إعلان نتيجة التصويت انســحب معارضو إسماعيل الازهري من الاجتماع وتقدموا لاحقاً باستقالاتهم من هيئة المؤتمر. وقد كان من بين هؤلاء إبراهيم أحمد، ومحمد علي شوقي، ومحمد عثمان ميرغني، ومكي شبيكة[25].

وحتى نهاية دورة المؤتمر السادسة في ديسمبر 1943 لم يفلح مؤيدو إسماعيل الأزهري في إقناع إبراهيم أحمد ومؤيديه بسحب إستقالاتهم والعودة إلى مقاعد الهيئة الستينية. وسيرد في الجزء الثاني من هذا الفصل أن استقالة إبراهيم أحمد ومؤيديه من هيئة المؤتمر كانت من بين الأساب التي حملت السيد عبدالرحمن المهدي على فض تحالفه مع جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي[26].

4 - نهاية تحالف وبداية آخر

بعد انتخابات الدورة السادســة للمؤتمر في ديســمبر 1942 والتي انقسم فيها أنصار الســيد عبدالرحمن المهدي إلى فريقــين ، بدأت العلاقة بين الســيد عبدالرحمن وفريق إســماعيل الأزهري ويحيى الفضلي في التدهــور تدريجياً. فبعد النصر الذي أحرزه فريق إســماعيل الأزهري ويحيى الفضلي في الانتخابات وســيطرته على هيئــة المؤتمر ولجنته التنفيذيــة، وجد الســيد عبدالرحمن نفســه في مــأزق صعب. فقد كانــت عواطفه مع إبراهيــم أحمد ومؤيديه لأنهــم كانوا يمثلون قطاع الرأي الأكــثر أحتراماً في المؤتمر. ومن الناحية الأخرى كان الســيد عبدالرحمن غير راغب في التخلي عن الفريق المنتصر فيفقد ولاءه، خاصة وأنه كان من بين رموز هذا الفريق وكيله عبدالله الفاضل المهدي[27].

ولكن يبدو أن السـيد عبدالرحمن قد قرر في نوفمبر 1943 إنهاء تحالفه مع جماعة إسـماعيل الأزهري ويحيى الفضلي. وكان أول مؤشر لذلك التوجيه الذي أصدره لعبدالله الفاضل بالاسـتقالة من لجنة المؤتمر ومن الهيئة الستينية وقطع صلته بجماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي[28]. وقد حدث ذلك بعد وقت قصير من استقالة إبراهيم أحمد ونفر من المعتدلين في أكتوبر 1943 من الهيئة السـتينية للمؤتمر بسـبب الخطاب الذي أرسله إسماعيل الأزهري إلى السكرتير المالي والذي قد سبقت الإشارة إليه.

وتذكـر وثائق تلك الفترة أنه كان من بين الأسـباب التي حملت السـيد عبدالرحمن المهدي على فض تحالفه مع جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي ما يلي :-

1 - عـدم رضا السـيد عبدالرحمن عن أهداف زيارة أزهري لمـصر في يوليو 1943 وعن سياسة المؤتمر الموالية لمصر والتي لم تكن تتفق مع رؤيته هو لمستقبل السودان.

2 - عدم موافقة السيد عبدالرحمن على قرار المؤتمر بمقاطعة المجلس الاستشاري.

3 - اشـتداد الخصومة بين جماعة إسـماعيل الأزهري وجماعة إبراهيم أحمد حتم على السيد عبدالرحمن أن يختار بين الجماعتين[29].

4 - قلق السـيد عبدالرحمن من الطموحات الشـخصية لعبدالله الفاضل المهدي الذي كان يسـعى لخلافة السـيد عبدالرحمن في إمامة الأنصار ويستخدم المؤتمر كقاعدة لتقويـة مركـزه. وحري بالذكر أنه كانـت قد بدأت منذ أغسـطس 1941 حركة في صفوف طائفة الأنصار لإقصاء عبدالله الفاضل من منصبه كوكيل للسيد عبدالرحمن وإفساح المجال أمام الصديق عبدالرحمن المهدي ليكون وكيلاً وخليفة لوالده. وكان يتزعـم هذه الحركة محمـد الخليفة شريف ويؤيده يعقوب الحلو وبعض شـيوخ وشباب الأنصار[30].

5 - تبرم بعض شباب الأنصار بالتحالف لأنهم كانوا يعتقدون أن طائفة الأنصار لا تفتقر إلى الخريجـين الذين يسـتطيعون التعبير عن آراء و مواقف السـيد عبدالرحمن في أروقة المؤتمر[31].

وبعد فض التحالف بين جماعته و السيد عبدالرحمن المهدي، سعى إسماعيل الأزهري للحصول علي تأييد السـيد علي الميرغني. وقد راقت للسـيد عـلي الميرغني الفكرة التي

طرحها عليه آنذاك اثنان من مستشاريه السياسيين وهما أحمد السيد الفيل ومحمد نور الدين بأن يخلف السـيد عبدالرحمن في السـيطرة علي مقاليد الأمور في المؤتمر. ولذلك أذن السـيد علي لأحمد السيد الفيل بأن ينقل لأسـماعيل الأزهري تأييده له. وبناء علي نصيحة محمد نورالدين أهدى السـيد علي كأسـاً نُقش عليها اسمه ليوم المؤتمر الرياضي لتوطيد علاقته بالمؤتمر[32].

وقد ورد في تقرير لحكومة السـودان أن الكثيرين من أفراد طائفة الختمية لم يقبلوا التحالف بين جماعة إسماعيل الأزهري و السيد علي الميرغني[33]. وربما يكون بعض هؤلاء هم الذين عرفوا فيما بعد بالختمية المستقلين و أقاموا في أبريل 1950 مع آخرين تحالف الجبهة الوطنية والذي سيكون موضع فصل لاحق من هذا الكتاب.

5 - الاجتماع العام السابع للمؤتمر

عقد الاجتماع العام السـابع للمؤتمر في 11 ديسمبر 1943 في مناخ مشبع بالتوتر. ولم تنجح جهود كبار الخريجين لإقناع جماعة إسماعيل الأزهري بقبول حل وسط يقضي بأن تشـغل جماعة إبراهيم أحمد وبعض المحايدين من ذوي المكانة المعروفة نصف مقاعد الهيئة الستينية وبأن تشغل جماعة إسماعيل الأزهري النصف الآخر.

حضر الاجتماع 966 عضواً بينما كان عدد الأعضاء المسجلين 1300. و في بداية الاجتماع قدم إسـماعيل الأزهري تقريرآ عـن أعمال المؤتمر خلال الدورة السادسـة ولكنه اعتذر عن تقديم الحسـاب الختامي لأن مراجع الحسـابات قد أصيـب بوعكة قبل الاجتماع مباشرة[34].

وعندمـا أُجريت الانتخابات حصلت جماعة إسـماعيل الأزهري عـلى 40 مقعدآ في الهيئة السـتينية. ولكن محمد الخليفة شريف وأحمد يوسـف هاشم استطاعا أن يضمنا لإبراهيـم أحمـد تأييد عدد من أعضـاء الهيئة الذين انتخبوا أصـلاً ضمن قائمة جماعة إسماعيل الأزهري. وعند إجراء انتخابات اللجنة التنفيذية حصلت جماعة إبراهيم أحمد على سـبعة مقاعد وجماعة اسماعيل الأزهري على سـبعة مقاعد. ورجح العضو المحايد محمد عثمان ميرغني كفة إبراهيم أحمد فانتخب رئيسـاً. وانتخب عوض سـاتي سكرتيراً

و إســماعيل العتباني مساعداً للسكرتير وعبدالله ميرغني اميناً للصندوق و محمد عثمان ميرغني محاسباً[35].

أعلنت اللجنة الجديدة برنامجها للدورة السابعة في يناير 1944. وقد تضمن البرنامج عــدة بنود تعليميه وثقافيــه واجتماعية و اقتصادية ولكن البنــد الأول في البرنامج كان المذكــرة التــي رفعها المؤتمر للحاكم العــام في 3 أبريل 1942. وينســجم هذا مع وجهة نظر المؤتمر والتي مؤداها أنه بالرغم من رفض الحكومة للمذكرة، إلا أنها لاتزال تجســد طموحات الســودانين وينبغي ألا يسمح بأنقضائها. غير أن حكومة السودان كانت ترى أن هذا البند كان شكلياً لأنه كان أيضاً مضمناً في برنامج الدورة السادسة ولم يترتب عليه شئ[36].

وخلال الدورة الســابعة حاول إبراهيم أحمد ومؤيدوه بدون نجاح إلغاء قرار المؤتمر بمقاطعة المجلس الاستشــاري. ففي فبراير 1944 اقترح نصر الحاج علي في اجتماع للهيئة الستينية إلغاء قرار المقاطعة وأيده أثناء المداولة عبدالماجد أحمد و أحمد يوسف هاشم. وكانت وجهة نظرهم تقوم على أنه ينبغي ألا ينظر إلى المجلس الاستشــاري بمفرده وإنما كجزء من مشروع كامل لإشراك الســودانين في إدارة البلاد و تدريبهم على الحكم الذاتي. ولذلــك فإن مقاطعــة المجلس الأستشــاري والتعاون مع الحكومــة في المجالس الأخرى وبطرق أخرى غير منطقي، كما أنه ضار بالمؤتمر و البلاد.

وعندما طرح الاقتراح للتصويت هزم بـ29 صوتاً مقابل 19 صوتاً. وكان من بين الذين صوتوا مع اقتراح إلغاء قرار المقاطعة كل من إبراهيم أحمد، وعبدالماجد أحمد، ومحمد علي شــوقي، ونصر الحاج علي، وعوض ســاتي، وإســماعيل العتباني، وعبدالحليم محمد، وأحمد يوسف هاشم، وأمين بابكر.

وقــد التزم إبراهيــم أحمد وعبدالماجد أحمــد بقرار المقاطعة واعتذرا عن الترشــيح لعضوية المجلس الاستشاري. ولكن عبدالماجد أحمد استقال من عضوية الهيئة الستينية للمؤتمر[37]. وكان المؤتمر قد اتخذ قراراً باعتبار كل من يتقدم لعضوية المجلس الاستشاري أو يقبلها خارجاً عليه ومنفصلاً عنه[38].

الهوامش

1- Henderson, The Making of the Modern Sudan , Ioc.cit. pp. 554-555.

2- Ibid., pp. 557 and 560.

3- Ibid., pp. 293 and 560 .

4- Ibid., pp. 303 and 560-561.

5- انظر هنري رياض، موجز تاريخ السـلطة التشريعية في السـودان (1967)، ص37-44. منح أمر المجلس الاستشـاري لشـمال السـودان الحاكم العام سـلطة تعيين أعضاء غير عاديين بالمجلس في أي دورة من دوراته ليوضحوا للمجلس سياسـة الحكومة بالنسـبة لأية مسألة مدرجة في قائمة أعمال الدورة، وتنتهي عضويتهم بانتهاء الدورة.

6- مـكي عباس: تخرج من كليـة غردون وعمل بالتدريس بالمدارس الوسـطى وبمعهد التربية ببخـت الرضا حيث كان عضواً بشـعبة الجغرافيا والتربيـة الوطنية. ألف مع عميد المعهد جريفث كتاب «الجمعيات» الذي كان يهدف إلى ترسـيخ الديمقراطية فكراً وممارسة على مسـتوي المدارس الوسطى. كما شـارك مع آخرين في إعداد كتاب «سبل كسب العيش في السـودان». بـدأ تجربة تعليم الكبـار في قرية أم جر بالنيل الأبيض. اسـتقال من مصلحة المعـارف في سـنة 1947 وأصدر صحيفة «الرائد» التي دعا مـن خلالها إلى قيام جمهورية اشـتراكية في السـودان. حصل في سـنة 1951 علي درجة علمية من جامعة اكسفورد عن بحثه : «مسـألة السودان». بعد عودته للسودان عين مديراً للخدمات الاجتماعية بمشروع الجزيرة ثم محافظاً للمشروع. اختارته الأمم المتحدة في سـنة 1958 سكرتيراً تنفيذياً للجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا. كما عينه داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً شـخصياً له إبان أزمة الكونغو في سـنة 1960. عمل لبعض الوقـت مديراً بالبنك التجاري السوداني. كما عمل لفترتين نائباً لمدير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

7- السـودان الجديد: 24 مارس 1944. و أيضاً إجراءات الدورة الثامنة للمجلس الاستشـاري، مارس 1948. وكذلك FO 371/41348, SPIS, No.35, February 1944.

افتتح المجلس الأستشاري في 15 مايو 1944.

8- FO 371/35580, SPIS, No. 30, September 1943.

9- Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p. 360.

10- SPIS, No. 30, September 1943, Ioc.cit.

11- عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانين، مرجع سابق، ص61.

12- النيل: 16 مايو 1944.

13- FO 371/35580, SPIS, No. 31, October 1943.

14- Ibid., SPIS, No. 30, September 1943.

15- FO 141/1024, Memorandum to the Governor - General from the President of the Graduates Congress, giving the views of the Congress on the legistation conceming the Advisory Council for the Northern Sudan, 6 October 1943.

16- Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p. 562.، وأيضاً النيل في 16 يناير 1944.

17- Henderson, The Making of the Modern Sudan, Ioc.cit., p. 567.

18- النيل : 18 يناير 1944.

19- نفس المصدر : 20 يناير 1944.

20- بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري و عصره ، مرجع سابق ، ص104.

21- FO 371/35580, SPIS, No. 28, July 1943.

22- Ibid.

بعد عودته للخرطوم قدم إســماعيل الأزهري لمجلس تأديب بســبب «السلوك الذي لا يتفق مع مركزه كموظف حكومة». وقد قضى المجلس بتوبيخه :

FO 371/35580, SPIS, No. 29, August 1943 and ibid., No.30, September 1943.

23- FO 371/41348, SPIS, No. 33, December 1943.

24- Ibid., SPIS, No. 35, February 1944.

25- FO 371/35580, SPIS, No. 31, October 1943.

26- FO 371/41348, SPIS, No. 32, November 1943. Also see FO 371/31587, Lampson to Eden, May 22, 1942, enclosing letter from Governor-General to Lampson, May 12, 1942.

27- Ibid.

28- Ibid.

29- Ibid.

30- Ibid. Also: FO 371/27382, SPIS, No. 9, August 1941 and FO 371/53328, SPIS, No. 21, November 1942. Also see Gabriel Warburg, Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan (1978), p. 54.

31- See Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese National Movement, Ioc.cit., p. 113.

32 - SPIS, No. 32, November 1943, Ioc.cit.
قال إمام المحسي وكان ينتمي إلى جماعة إسـماعيل الأزهـري ويحيى الفضلي إن محمد الخليفـة شريف أثر مـع جماعته على السـيد عبدالرحمن المهـدي فتخلى عن جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي. وقال إمام المحسي إنه بعد ذلك أوفدت جماعة يحيى الفضـلي وأزهري كلاً من أحمد محمد يس، ويحـي الفضلي، وعلي عبدالرحمن، ومحمد أحمد المرضي، وحسـن محمد يس لمقابلة السيد علي الميرغني الذي رحب بوفد الجماعة وأفسـح للجماعة المجال في صحيفة «صوت السـودان» ودعمها بعدد كبير من الجماهير والمريدين: عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين للاستقلال، 2 يناير 1986، ص 38.

33 - SPIS, No. 32, November 1943, Ioc.cit.

34 - FO 371/41348, SPIS, No. 33, December 1943.
وعن الشؤون المالية للمؤتمر انظر أيضاً أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص 150.

35 - SPIS, No. 33, December 1943, Ioc.cit.

36 - FO 371/41348, SPIS, No. 34, January 1944.

37 - Ibid., SPIS, No. 35, February 1944.

38 - انظر أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص125.

الفصل الخامس

انتخابات الدورة الثامنة للمؤتمر: 27 نوفمبر 1944

تعتبر انتخابات الهيئة الستينية للمؤتمر التي أجريت في 27 نوفمبر 1944 نقطة تحول في مسـيرة الخريجين، إذ أنها تمثل نهاية المؤتمر كمؤسسـة قومية وبداية السيطرة التامة لجماعة إسـماعيل الأزهري ويحيى الفضلي أو جماعة الأشقاء على هيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية.

وقد خاضت غمار معركة الانتخابات أربعُ جماعات وهي جماعة الاتحاديين، وجماعة الأحرار، وجماعة الأشقاء، وجماعة القوميين. وكانت ثلاث من هذه الجماعات قد أعلنت خلال شهر أكتوبر 1944 المبادىء التي ستخوض بموجبها الانتخابات. ويعزى ظهور هذه الجماعات في تلك المرحلة بالذات إلى أن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك أن تضع أوزارها[1]. كما ان الخريجين كانوا قد بدأوا يتحدثون منذ النصف الثاني من عام 1943 عن ضرورة تفسير البند الأول من المذكرة التي قدمها المؤتمر للحكومة في 3 أبريل 1942 وهو البند الذي ينص على إصدار تصريح مشـترك في أقرب فرصة مـن الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة.

ويلاحـظ أن بند تقرير المصير حسـبما جـاء في المذكرة تجنب المطالبة بالاسـتقلال. ولكنه نص على أن يحاط حق تقرير المصير بضمانات تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني. وقد ألمح أحمد خـير إلى أن ذلك كان متعمداً لأن اعتبارات الصلات بين مصر والسـودان كانت ماثلة في أذهان المدرسة الفكرية التي كانت تقود اللجنة آنذاك. ويبدو أنه يقصد بذلك مدرستي أبي روف وواد مدني[2].

ومنذ رفض الحكومة لمذكرة الخريجين وزياره إسماعيل الأزهري لمصر في يوليو 1943 بــرز اتجاه في أوســاط بعض جماعات الخريجين بأن يقرر مصير الســودان على أســاس الأتحاد مع مصر. ولما كان من المتوقع أن تحسم هذه المسألة إبان الدورة الثامنة للمؤتمر، فقد عمد بعض الخريجين إلى تكوين الجماعات التي سلف ذكرها ونشر وجهات نظرهم بشأن مصير السودان.

وقبل أن نعرض لتكوين ومبادىء الجماعات الأربع التي شــاركت في انتخابات المؤتمر في نوفمبر 1944، نرى أنه من المهم أن نســترعي الانتباه إلى أن هذه الجماعات لم تتحول إلى أحزاب إلا خلال عام 1945. فهي لم تنشــأ في أكتوبر 1944 كأحزاب ولم تســمِّ نفسها كذلك كما يرد في معظم كتب تاريخ الســودان المعاصر وانما نشــأت كجماعات في إطار مؤتمــر الخريجين. ولذلك لم تفتح عضويتها لكل الســودانيين ولم تخاطب غير الخريجين، كما لم تطلب تصديقاً لتكوينها من الجهات الرسمية. وسيرد في الفصل التالي أن أول حزب سياسي تشكل للعمل خارج إطار المؤتمر وطلب تصديقاً من الحكومة للسماح له بالعمل كحزب سياسي هو حزب الأمة.

1 - الجماعات الأربع

(أ) جماعة الاتحاديين

تعتبر هذه الجماعة التطور الســياسي لمدرســة أبي روف التي تحدثنا عنها في الفصل الثالث من القســم الأول وتمثــل محاولة جريئة للقفز فوق الواقع الطائفي لمؤسســيها. فبالرغــم من أنهم كانوا ينتمــون إلى أسر ختمية وأنصارية عريقــة، إلا أنهم تمردوا على جذورهــم ودعوا إلى إبعاد الطائفية عن العمل العــام. وقد صمدوا لبعض الوقت ولكن الواقع سرعان ما صرعهم. فبحكم انتماء أكثرية أعضاء الجماعة أسرياً إلى طائفة الختمية، فقــد لوحظ على الجماعة الميــل إلى هذه الطائفة أحياناً[3]. وســيرد لاحقاً أن الاتحاديين أقاموا في أبريل 1950 مع المستقلين من أقطاب الختمية والأشقاء الأحرار تحالف الجبهة الوطنية. وسيرد أيضاً أن الاتحاديين انصهروا مع حزب الجبهة الوطنية والأحزاب الاتحادية الأخرى بما فيها حزب الأشــقاء في الحزب الوطني الاتحادي عند تكوينه في نوفمبر 1952. وقبل وبعد الاستقلال تلقفت أمواج الأحزاب الطائفية الكثير من قيادات الاتحاديين[4].

دعـت جماعة الاتحاديين في المباديء التي أعلنتهـا في أكتوبر 1944 إلى قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر على نظام الدومنيون، على أن يقر هذا الوضع دوليـاً بعد إنتهاء الحرب مباشرة، ويعمل على تحقيقـه بالخطوات التي ترتضيها الطبقة المثقفة في البلاد تحت إشراف الحكومة الثنائية المؤسسة على اتفاقية يناير 1899.

وفي تفسـيرها لمبادئها أوضحت جماعة الاتحاديين أنـه يقصد بالاتحاد مع مصر على نظام الدومنيون قيام اتحاد بين الحكومة السودانية الديمقراطية الحرة وبين حكومة مصر بحيث يكون التاج المصري هو التاج المشترك للدولتين معاً، وأن يضع دستور ذلك الاتحاد ممثلون من حكومة السودان الديمقراطية الحرة والحكومة المصرية حسبما تمليه ظروف وحاجيات بلديهما. وورد في التفسير أنه ينبغي أن يكون للسودان من الحقوق والواجبات كتلك التي يكفلها دستور وستمنستر لممتلكات التاج البريطاني الحرة (الدومنيون).

واسـتند الاتحاديون في دعوتهـم للاتحاد مع مصر إلى الروابـط الطبيعية والتاريخية والثقافية، وإلى أن السـودان ومصر يكونان وحدة إقتصادية. وهذا فضلاً عن أن الارتباط بمصر يمكّن السودان من السير في قافلة الأمم العربية.

ويفصح تفسـير مبادىء الاتحاديين عـن تأثرهم بالفكر الديمقراطي الاشـتراكي الذي كانت تـروج له الجمعية الفابيـة البريطانية. فعند شرحهم لمفهـوم الديمقراطية، أبدى الاتحاديـون تفضيلهم للديمقراطية التي تحقق رغبة الأكثرية مع احترام رغبات الاقليات، وتكفل العدالة، وتؤمن بالحرية الفردية، وتقترن حرياتها السياسية والاجتماعية بالحريات الاقتصادية الآتية:-

1 - توزيع الثروة توزيعاً عادلاً على المواطنين.

2 - تحريم الأحتكار.

3 - تحريم الاقطاع.

4 - تعميم الجمعيات التعاونية للمزارعين والعمال.

5 - تسـليم المنافـع العامة كالنور والمياه ومصـادر القوة ووسـائل النقل للبلديات لتديرها للمصلحة العامة.

6 - توفـير فرص العمل لكل القادرين وإدخال نظام الضمان الاجتماعي ضد التعطل والمرض والشيخوخة.

ولضمان تنفيذ مشروعهم الخاص بتسـليم السودانين مقاليد حكومة بلادهم وإدارتها بأنفسهم، طالب الاتحاديون الحكومة الثنائية بالآتي:-

1 - كفالة حرية الرأي وحرية الأجتماع والتنقل وحرية الصحافة.

2 - نشر التعليم بكل مراحله وتوحيد مناهج التعليم في القطر بأكمله.

3 - التقدم السريع بالجنوب ورفع مسـتوي الحياة فيه ليساهم أبناؤه في حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4 - تنظيم الهجرة وإيقاف سيل العناصر غير المرغوب فيها من خارج حدود السودان الغربية.

5 - إنشاء مجلس تمثيلي يمثل مصالح البلاد المختلفة يكون فيه لممثلي الطبقة المثقفة النصف على الأقل ليقوم بمراقبة مشروع التطور للأداة الحكومية وتلزم الحكومة بالنظر في توصياته[5].

وعندمـا أعلنـت جماعـة الاتحادين عن تكوينهـا في أكتوبر 1944 كانـت لها هيئة سـكرتارية تضم عبدالله ميرغني، وإبراهيم يوسف سـليمان، وعبدالرحيم وشي، وبشير محمد سعيد، ومحمد إبراهيم خليل[6].

(ب) جماعة الأحرار

تكونـت هذه الجماعة أول الأمر إبان معركة انتخابات الدورة السادسـة للمؤتمر في ديسـمبر 1942 وكانت تعرف بالمؤتمرين الأحرار. وقد كونها بعض الشـباب الذين كانوا ينتمـون إلى طائفتي الأنصـار والختمية. ولكنهـم اتفقوا على أن يعملوا مسـتقلين عن الطائفتين.

أُعيد تكوين هذه الجماعة مرة أخرى في سـبتمبر 1944 وأعلنت في 23 أكتوبر 1944 أنهـا تعمل تحت راية المؤتمر باعتباره الهيئة الوحيـدة التي تمثل الرأي العام ومن حقها ان تقرر مصير البلاد. كما أعلنت جماعة الأحرار أنها تدعو إلى قيام اتحاد بين السـودان

ومصر يحفظ للسودان حدوده الأصلية وحكومة داخلية مستقلة. وحددت الجماعة نوع الاتحاد الذي تدعو له بأنه اتحاد كنفدرالي وفق معاهدات تكفل صيانة المصالح المشتركة بين البلدين وتنظم العلاقات بينهما.

وتضمن تفسـير المبدأ السياسي لجماعة الأحرار «الحصول على تصريح من الحكومتين عقـب الحرب مباشرة بالاعتراف بكيان السـودان بحدوده الجغرافيـة الأصلية وتدريب السودانيين في فترة معينة (يقررها السودانيون) على حكم انفسهم حسب برنامج واضح المعالم، وتكون مراقبة تنفيذ ذلك البرنامج على عاتق لجنة خاصة نصفها من السـودانيين يختارهم المؤتمر»[7].

كان من بين أعضاء جماعة الاحرار عند تكوينها حسـن الطاهر زروق، ومحمد أحمد عمر، وعبدالسـلام الخضر، والطيب شـبيكة، وأحمد البشير العبادي، وأحمد محمد علي السنجاوي، وأحمد عوض، والطيب محمد خير، ومحي الدين البرير، وعبد الرحيم شداد. وأما سـكرتارية الجماعة فقد ضمت أحمد البشـير العبادي، ومحمد أحمد عمر، ومحي الدين البرير، ويوسف الديب، والطيب شبيكة[8].

وسيرد في الفصل السابع من هذا القسم أن هذه الجماعة انقسمت إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين أو أحرار (أ) وأحرار (ب) بسبب الخلاف الذي نشب بين أعضائها حول القرار الذي اتخذه المؤتمر في 2 أبريل 1945 بشأن تقرير مصير السودان.

(ج) جماعة الأشقاء

ذكرنا في الفصل الثالث من القسم الأول أن الجمعية الأدبية التي أنشأها يحي الفضلي في عام 1931 تمثل النواة لجماعة الأشـقاء. وقد كنا فيما سـبق من فصول نشير إلى هذه الجماعة بجماعة يحيى الفضلي وإسـماعيل الأزهري لأنها لم تعرف باسم جماعة الأشقاء إلا بعد فض التحالف بينها وبين السيد عبدالرحمن المهدي في نوفمبر 1943. وتعود هذه التسـمية إلى دعابة أطلقها عبدالرزاق العتبـاني في رواية أو البدري الريح في رواية أخرى في مأدبة غذاء لتعدد الأخوان أو الأشـقاء في الجماعـة[9]. فقد كان من بين أعضائها مثلا يحيى الفضلي ومحمود الفضلي، وحسـن عوض الله والحـاج عوض الله، والبدري الريح وعمر الريح، وأحمد محمد يس وحسـن محمد يس. ولكن يحيى الفضلي اورد تفسـيراً آخر لتسـمية الجماعة بالأشقاء. فقد قال إن بعض أعضاء الهيئة الستينية الأولى والثانية



يحيى الفضلي

للمؤتمــر كانوا «يجدون عند الإدلاء بالآراء المختلفة في كافة الشــؤون الســودانية تقارباً ذهنياً وروحياً أخذ يقرب بين اشخاصهم على مر الأيام، ويوآخي بينهم. وتمر الأيام وتجد الحياة ويســتمر النضال، وتشتد المناقشة حول كثير من المشروعات الحيوية في السودان، فلا يزداد هؤلاء إلا قرباً وانســجاماً حتي يطلق الناس عليهم اســم الأشقاء». وقال يحيى الفضلي إن الجماعة تعتبر كل وطني مخلص مجاهد شقيقاً سواء بعلمه او بدون علمه[10].

عُرفت جماعة الأشقاء بالقدرة الفائقة في تعبئة الجماهير وإدارة الحملات الانتخابية. وقد قيل عنهم قبيل انتخابات المؤتمر في نوفمبر 1944 إنّهم كانوا من اكثر الجماعات القائمة تنظيماً وتضامناً ونشــاطاً في الدعاية وإنَّ من اهم «مبادئهم الغاية تبرر الوســيلة ولذلك تراهم لا يترفعون في ســبيل كســب المعركة الانتخابية من لم الناس بمختلف الوسائل»[11] وعــن قادة الجماعة قال أحمد خير إنهم امتــازوا بالتوفيق بين نزعتين متناقضتين: الأولى نزعــة ديماجوجيه وتتمثــل في قدرتهم على كســب الجماهير. والثانية نزعــة دكتاتورية وتتمثل في انفرادهم برسم الخط السياسي للجماعة وتنفيذه[12].

وخلافــاً للجماعات الأخرى التي خاضت انتخابات المؤتمــر في نوفمبر 1944، لم تعلن جماعة الأشــقاء عن مبادئها أو برنامجها الســياسي، ولم تفعل ذلك حتى بعد أن تحولت لاحقاً إلى حزب ســياسي. ويرجع محمد أحمد محجوب ذلك إلى أن الأشــقاء كانوا حلقة أصدقاء لا مفكرين سياسين توحدهم آيدولوجيه واحده[13].

ولكــن منذ زيارة إســماعيل الأزهري لمصر في يوليو 1943 أصبــح معلوماً أن جماعة الأشــقاء كانت تدعو لنوع من الاتحاد مع مصر فُسِّر من قبل حكومة السودان في أكتوبر 1944 بأنــه الأندمــاج الكامل[14]. وأما أحمد خير فقد كان يرى أن الأشــقاء كانوا يقفون في نقطــة تقــع بين الوحدة الاندماجيــة والاتحاد الفيدرالي الذي نــص عليه القرار الذي اصــدره المؤتمر في 2 أبريل 1945 بشــأن تقرير مصير الســودان[15]. غير أن محمد أحمد محجوب يقول إن الأشــقاء كانوا اســتقلالين في حقيقة الأمــر وان مناداتهم بالاتحاد مع مصر كما أوضحوا سراً لم تكن هدفاً حقيقياً بل خطوة تكتيكية[16]. وســيرد في فصل لاحق ان الشــكوك التي ثارت حول صدق وجدية توجهات إسماعيل الأزهري الاتحادية كانت من أبرز الأســباب التي أدت إلى الانقســام الخطير الذي حدث في صفوف حزب الأشقاء في يوليو 1951.

وقبل انتخابات المؤتمر في 27 نوفمبر 1944 لم تكن لجماعة الأشقاء سكرتارية منتخبة ولكن كانت لهم هيئة سكرتارية معروفة تقليدياً يرأسها إسماعيل الأزهري وتضم في عضويتها يحيى الفضلي، ومحمد نور الدين وأحمد محمد يس، ومحمود الفضلي، وعلي حامد، وبابكر القباني، وخضر محمد صالح، وحسن عوض الله، وعثمان شندي[17].

(د) جماعة القوميين

تمثل هذه الجماعة التطور السياسي لجماعة الهاشماب أو الفجر. وقد سبق لنا القول إنَّ هذه الجماعة كانت استقلالية النزعة وتدين بمبدأ «السودان للسودانين». ولذلك كانت تحظى بمساندة السيد عبدالرحمن المهدي. ولكن المبادئ التي أعلن القوميون في أكتوبر 1944 انهم سيخوضون أنتخابات المؤتمر بموجبها كانت تدعو لنوع من الاتحاد مع مصر في نهاية الأمر مما أثار عليهم غضب السيد عبدالرحمن المهدي. ونورد فيما يلي تلك المبادئ :-

1 – إلغاء إتفاقيات سنة 1899 وملحقاتها.

2 – وضع السودان تحت انتداب الحكومتين المصرية والبريطانية وبإشراف هيئة دولية وذلك لإعداد الشعب ببرنامج واضح المعالم ومحدد الأجل يشترك في وضعه السودانيون لإبلاغهم الرشد السياسي.

3 – الدخول في اتحاد مع مصر عقب فترة الانتداب مباشرة[18].

وفي تبريرهم لدعوتهم للاتحاد مع مصر، دفع القوميون بما يلي :-

1 – إن هناك ضرورة قصوى في الوقت الحاضر لهزيمة دعاة الاندماج وكسب أكبر عدد من المؤيدين لشعار الاستقلال. ولذلك فإن دعوة الاتحاد مقصود بها توفير قاعدة عريضة ضد الاندماجيين.

2 – إن صيغة الاتحاد الذي يدعون إليه غامضة وغير محددة ولا تلزم السودانيين بالكثير لأن الاتحاد ربما لن يكون سوى اتحاد كنفدرالي فضفاض شبيه بالاتحاد العربي المقترح.

3 - إن صيغـة الاتحـاد تتضمن عنصراً اسـترضائياً يمكن أن يسـاعد في الحفاظ على علاقـات ودية مع مصر ويجنب الانفصال التـام أو النزاع الحاد الذي ربما يكون محرجاً للسودانيين إن لم يكن ضاراً بمصالحهم[19].

ولكن منطق القوميين لم يقنع السـيد عبدالرحمن المهدي عندما التمسـوا مساندته في انتخابـات المؤتمر وأبدى رفضـه لصيغة الاتحاد مع مصر حتـى وإن كانت مشروطة وغامضة.

وليحصلوا على مسـاندته، اشـترط السـيد عبدالرحمن على القوميين أن يتعهدوا له بتبني سياسة سودانية خالصة، وأن يتركوا الحديث عن الاتحاد مع مصر. وينسجم موقف السيد عبد الرحمن هذا مع وجهه نظر كبار الخريجين الذين كانوا يرفضون المجاهره بأي نـوع من الاتحاد مع مصر مهما كان غير محدود كهدف للقوميه السـودانية، ويرون أن تقتصر المبادىء المعلنة على الاستقلال والحق في تحديد العلاقات الخارجية بحريه عندما يحين الوقت لذلك[20].

عند تكوينها في أكتوبر 1944 شـكلت جماعة القوميين سـكرتارية مؤقتة مكونة من السـيد الفيل سـكرتيراً عاماً وجعفر بابكر جعفر أميناً للصنـدوق. وضمت كأعضاء أمين بابكر، وهاشـم الكمالي، وحسن طه شريف، ومحجوب مكاوي، ومحمد خوجلي، ومحمد حمد النيل[21]. ونوه القوميون عندئذ أنهم يعتزمون أن تكون جماعتهم «مؤسسـة دائمة وليس مما ليس له أثر إلا في مواسم الانتخابات»[22]. وفي ديسمبر 1944 انتخب القوميون هيئة سـكرتارية جديدة مكونة من أمين بابكر، والسـيد الفيل، ومحمد حمد النيل. ثم اجتمعت هذه السـكرتارية وانتخبت محمد حمد النيل سكرتيراً عاماً، ومحجوب مكاوي مساعداً للسكرتير، وأحمد النقر أميناً للصندوق[23].

2 - الخطاب الرئاسي

كان الاجتـماع الثامـن للمؤتمر الذي عقد في 27 نوفمـبر 1944 أكبر اجتماع في تاريخ المؤتمر فقد حضروا 4667 من الأعضاء المشـتركين وكان عددهم 9400 عضو. وبالرغم من حجم الاجتماع والإثارة التي طغت إبان الحملة الانتخابية وأهمية القضايا التي كان يدور

الصراع بشـأنها، إلا أن الاجتماع نفسـه كان هادئاً وروتينياً للغاية وبالكاد استغرق ساعة واحدة. وذلك لأن كل شيء كان قد تقرر سـلفاً ولم يكن غرض الاجتماع مناقشـة القضايا الخلافية وإنما تسجيل نتائج التصويت[24].

وبحلـول موعد الانتخابـات في 27 نوفمبر 1944 تحولت المعركـة الانتخابية بأكملها وبشـكل واضح إلى صراع بين طائفتي الأنصار والختمية[25]. وأفلحت جماعة الاشـقاء في جعل الانتخابات استفتاء حول ملكية السيد عبدالرحمن المهدي[26]. فقد أشاع الاشقاء في أوسـاط الناخبين أن فوز الجماعات المؤيدة للسيد عبدالرحمن المهدي سيفضي إلى عودة المهدية وتنصيب السـيد عبدالرحمن ملكاً على السـودان. وتعتقد حكومة السودان أن السيد عبدالرحمن نفسه قد ساعد على رواج هذه المزاعم لأنه لم يفعل شيئاً لنفيها وأيضاً بسبب أسلوب حياته الملكي[27].

وذُكر في تقرير لحكومة السودان أن أغلب الناخبين لم يكونوا من الطبقة المتعلمة بل كانوا من العمال والحرفيين وصغار التجار والمزارعين من ديوم الخرطوم والمناطق الريفية للخرطـوم بحري[28]. ولاحظت صحيفة «السـودان الجديد» أن الاجـراءات التي قررتها اللجنة التنفيذية لدخول النادي والمشـاركة في الاجتـماع لم تنفذ، وأن المعركة الانتخابية تجاوزت الحدود فأحيت نعرات قام المؤتمر للقضاء عليها. ولاحظت كذلك أن النوع الذي حـضر الاجتماع كان عجيباً وأن الطرق التي اسـتخدمت داخل الاجتـماع كانت عجيبة أيضاً[29].

وكان أبـرز مافي الاجتماع الخطاب الـذي ألقاه إبراهيم أحمد بوصفه رئيسـاً لدورة المؤتمر السـابعة المنصرمة. فقـد تحدث إبراهيم أحمد كرجل دولة مسـلطاً الضوء على مشـكلة لاتزال قائمة حتى يومنا هذا وهي صعوبة تطبيـق الديمقراطية في بلد متخلف كالسـودان. كـما وضع إبراهيم أحمد يـده على بعض العلل التي لا تـزال تلازم المتعلم السوداني مثل عدم القدرة على التفريق بين الذاتي والموضوعي.

فبعد أن أشار إلى أن الاجتماع كان أكبر اجتماع يعقده المؤتمر في تاريخه، قال إبراهيم أحمد «ويسرني أن نكـون قد جئنا نتكاتف في العمل للمصلحة العامة، ونحكم ضمائرنا، ونتقي الله في أنفسنا ووطنا».

وعندما تطرق إلى مسألة الدعاية للمبادىء وأهميتها لتوجيه الناخب لاختيار الصالحين للاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتق هيئة المؤتمر ولجنته التنفيذية، قال إبراهيم أحمد: «وخير وسائل الدعاية ما يقوم منها على خدمة المبادىء والمثل العليا لا على الشخصيات والصداقات والقرابات. وقد بدأت هذا العام ظاهرة جديدة تتجه هذا الاتجاه الصحيح. ولكن يؤسفني أن أقول أن الأمر التبس على الكثيرين منا فخلطنا بين المبادىء والاشخاص. وسرعان ما تبين لنا إننا مازلنا متأثرين بصداقاتنا وعدواتنا الشخصية حتى أصبحنا نعمل باسم المبادىء في الظاهر فقط».

وبشأن ما أعلنته الجماعات المختلفة من مبادىء قال إبراهيم أحمد إن المدقق في تفاصيل تلك المبادىء يدرك أنه لا يوجد خلاف جوهري في كثير منها وأنه لولا تمكن روح التشيع لكان من اليسير على الجميع أن يعملوا متحدين متآزرين. ثم استطرد إبراهيم أحمد قائلاً : «إن الاختلاف في وجهات النظر أمر طبيعي وان دل على شيء فإنما يدل على حيوية الأمة وتشبعها بروح الخدمة العامة. ولكن المطالب القومية في بلد ناشىء لا تحتمل هذه الاختلافات خصوصاً ما قام منها على مجرد التشيع. فنحن نحتاج اليوم إلى جبهه متحدة لا إلى أحزاب متعددة».

وحذر إبراهيم أحمد من سوء تطبيق النظم الديمقراطية في بلد متخلف كالسودان. ودعا إلى تعليم الشعب وتثقيفه حتى لايسىء استخدام الديمقراطية وذلك بقوله : «إذا ما قبلنا الدعاية وسيلة للعمل فيجب أن نحتاط لها بإعداد شعبنا لفهمها. فليس أخطر على شعب جاهل من إساءة استعمال مبادىء الديمقراطية. ولا يكون هذا الإعداد إلا بالتوسع في نشر التعليم بين أطفال اليوم استعداداً للمستقبل. وبالمسارعة بنشر نوع صالح من الثقافة بين كبار اليوم تمكنهم من الاشتراك في الحياة العامة، ومن المقدرة على فهم ما يدور حولهم، ومن المساهمة ولو بقدر في الأسس التي توضع لتقدم هذا البلد».

وتحدث إبراهيم أحمد عن نهجه ونهج مؤيديه المعتدل في العمل العام فقال: «لقد اختار المؤتمر منذ نشأته الطرق الإيجابية لتحقيق أغراضه .... ولا شك أن الطرق الإيجابية أجدى بكثير من غيرها في معالجة مسائلنا العامة وهي تقتضي المرونة. ولا أعني بذلك الانسياق في تيارات الحوادث بل إبداء الرأي بحزم وبسط المطالب بصراحة وأخذ ما

يتحقــق منهــا والمثابرة في نفس الوقت لتحقيق ما بقي حتــى لا تضيع على البلاد فرصة مهما كانت بسيطة في ذاتها».

وانتقــد إبراهيم أحمد الســهولة التي يلصق بها الســودانيون ببعضهم البعض تهمه الخيانــة الوطنية بدون تحقّــق أو تثبّت فقال : «إن عدوى تهمه الخيانة ... تســير جنباً إلى جنب مع الوطنية في أكثر البلاد الناشــئة ..... والوقاية كما أرى من هذه العدوى هي التحقــق والتثبــت. وليكن الدين الإســلامي رائدنا حيث جعل إثبــات بعض الكبائر من الصعوبة بما يتناســب مع ما حدد لها من عقاب. فهــل الخيانة الوطنية بمثل هذا اليسر الذي يجعلنا نرمي بها أكثر الناس حباً لخدمة بلادهم؟».

واختتم إبراهيم أحمد خطابه بالقول إن الوطنية التي لا ترويها الأخلاق وطنية ذابلة بلا شك[30].

3 - الأشقاء يكتسحون الانتخابات

عندما أجريت انتخابات الهيئة الســتينية تمكن جماعة الأشــقاء من الحصول على 36 مقعداً وأنصار الســيد عبدالرحمن المهدي على 15 مقعداً وجماعة الأحرار على 9 مقاعد. وقــد حصل إســماعيل الأزهري عــلى 2569 صوتاً يليه إبراهيم أحمــد الذي حصل على 1203 صوتاً[31]. وقد انتخب لعضوية الهيئة عدد من الاعضاء الجدد كان من بينهم مبارك زروق الذي كان ينتمي لجماعة الأشقاء[32] والشريف حسين الهندي الذي كان آنذاك من مؤيدي السيد عبدالرحمن المهدي[33].

وعندمــا اجتمعت الهيئة الســتينية في 28 نوفمبر 1944 لانتخــاب اللجنة التنفيذية الجديدة لم يجد الأشــقاء صعوبة في الفوز بكل مقاعد اللجنة بينما امتنع أنصار الســيد عبدالرحمن وجماعة الأحرار عن التصويت. ومن ثم انتخب إســماعيل الأزهري رئيســاً، وأمين زيدان ســكرتيراً، ومحمود الفضلي مساعداً للســكرتير، وحسن عوض الله محاسباً، وحســن أبو جبل أميناً للصندوق، وأحمد محمد يس ســكرتيراً للجان الفرعية. وأنتخب كأعضــاء الدرديري أحمد إســماعيل، وإبراهيم المفتي، ومبــارك زروق، ويحيى الفضلي، وعثمان شندي، وعبدالحميد أبو القاسم، وعثمان خاطر وأحمد عبدالله ارباب، وعبدالله عبدالرحمن الأمين[34].

وبالإضافة إلى ماسبق ذكره عن أثر ما أشيع من مزاعم بشأن ملكية السيد عبد الرحمن على معركة الانتخابات، كانت حكومة السودان تعتقد ان العوامل التالية قد ساهمت ايضاً في الهزيمة التي مني بها انصار السيد عبدالرحمن :-

1 - القوة العددية لطائفة الختمية في العاصمة المثلثة وبوجه خاص في ديوم الخرطوم والمناطق الريفية للخرطوم بحري.

2 - إن الأشقاء كانوا أكثر اتحاداً وأفضل تنظيماً من أي من خصومهم. كما أنهم حصلوا على تأييد معظم شباب الخريجين.

3 - لم يقرر السيد عبدالرحمن دخول معركة الانتخابات الا في نهاية أكتوبر 1944. كما إن أنصاره كانوا متجاذبين بين خوض المعركة لوحدهم وبين التحالف مع اي من الجماعات القائمة. وقد انشغل السيد عبدالرحمن خلال شهر نوفمبر 1944 باحتضار أخيه السيد علي المهدي وبمحاولة الحصول على إذن من الحكومة لمواراة جثمان أخيه في ضريح الإمام المهدي في حالة وفاته. وقد توفي السيد علي المهدي في 25 نوفمبر 1944 واجريت انتخابات المؤتمر بعد يومين من ذلك أي في 27 نوفمبر 1944[35].

4 - تقييم الحكومة لنتيجة الانتخابات وآثارها

اعتبرت حكومة السودان نتيجة انتخابات الدورة الثامنة للمؤتمر صفعة قوية للسيد عبدالرحمن المهدي ولتطلعاته الملكية. كما اعتبرتها في الظاهر حكماً لصالح مصر. ولمست حكومة السودان كذلك في النتيجة مؤشراً لروح معادية لها وللبريطانيين في أوساط الغالبية من صغار الأفندية، لأن النتيجة كتعبير عن رأي سياسي بمنأى عن الدوافع الطائفية، كانت معادية لبريطانيا اكثر منها موالية لمصر. فما يوحد الأشقاء هو عداؤهم العاطفي لحكومة السودان وليس إجماعهم على حب مصر لأنهم بالتأكيد ليسوا متفقين على درجة الاتحاد الذي يريدونه معها.

ونبهت حكومة السودان إلى أن خطراً عاجلاً ومحدداً ربما يترتب على نتيجة الانتخابات. ويتمثل هذا الخطر في أن الأشقاء ربما يقدمون على إصدار قرار لصالح الاتحاد مع مصر.

ولكن يبدو أنه كان هناك خلاف في الرأي حول احتمال إقدام الأشقاء على هذه الخطوة. فقد ذهب البعض إلى أن الأشقاء يعتزمون إصدار قرار من المؤتمر لصالح الاتحاد مع مصر وإلى أن المصريين يتوقعون ذلك منهم وسيضغطون من أجل إصدار القرار لأن القرار سيكون بمثابة حكم أو سند يمكن تقديمه لمؤتمر السلام الذي ينتظر انعقاده للبت في ترتيبات وتسويات ما بعد الحرب، كما ان القرار سيزود المصريين مقدماً بسلاح مضاد يمكن استخدامه إذا ما عبر المجلس الاستشاري عن أي تطلعات قومية سودانية.

وذهب البعض الآخر إلى أن الأشقاء لن يقدموا على اتخاذ هذه الخطوة لأنهم غير متفقين على نوع الاتحاد الذي يريدونه مع مصر، كما ان عدداً كبيراً منهم لا يرغب أصلاً في الاتحاد مع مصر. وهذا فضلاً عن أن السيد علي الميرغني الذي كان وراء فوز الأشقاء في الانتخابات قد يرفض تأييد مثل هذه الخطوة[36].

وجاءت التصريحات التي أطلقها بعض أقطاب جماعة الأشقاء في أعقاب الفوز الكبير الذي حققوه في الانتخابات مؤيدة للرأي القاتل بأن الجماعة ستستغل الأغلبية التي حصلت عليها لإصدار قرار لصالح الاتحاد مع مصر.

فقد قال إسماعيل الأزهري إن الانتخابات كانت استفتاءً مباشراً لتحديد مستقبل السودان. وأهاب أزهري بالمؤتمر أن يعمل جاهداً في دورته الجديدة على هدي نتيجة الانتخابات. وطالب يحيي الفضلي بوضع خطط عملية لوحدة وادي النيل. بينما دعا عثمان شندي إلى تقرير المصير الذي خشيت لجنه المؤتمر السابقه أي لجنه الدورة السابعه من تقريره[37].

وسيرد في الفصل السابع من هذا القسم أن الهيئه الستينيه للمؤتمر قد اتخذت بالفعل في 2 أبريل 1945 قراراً بشأن مصير السودان . ويقضي هذا القرار بقيام حكومه سودانيه ديمقراطيه في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

ومن ناحيه أخرى كان قد تواتر قبل إجراء الانتخابات في 27 نوفمبر 1944 بأسابيع قليلة أنه إذا جاءت النتيجة لصالح جماعة الأشقاء، فإن السيد عبدالرحمن المهدي سيطلب من مؤيديه الانسحاب من المؤتمر وتشكيل حزب جديد معارض لسياسة المؤتمر الموالية لمصر. وسنري في الفصل التالي أن هذا الحزب قد أعلن عن تشكيله في 31 مارس 1945 وأطلق عليه اسم حزب الأمة[38].

وبما أن المؤتمر قد انتهى بعد انتخابات 27 نوفمبر 1944 كمؤسسة قومية وأصبح حزباً واحداً، نرى أنه ربما يكون من المفيد أن نرصد هنا بعضاً من إيجابيات وسـلبيات المؤتمر حتى ذلك التاريخ.

لا شك في أن فكرة يوم التعليم قد لعبت دوراً فاعلاً في إنشاء المدارس الأهلية وزيادة فرص التعليم لأبناء السودان. وكما ذكر أحمد خير فإن المؤتمر قد نجح من خلال المذكرة التي قدمها للحكومة في 3 أبريل 1942 في خلق قضية سودانية واضحة المعالم والحدود[39]. وعندمـا حان في عام 1946 الأجل الأول لإعادة النظر في معاهدة سـنة 1936 كان هناك وعي سـياسي بهذه القضية، كما كان هناك من يسـتطيع التعبير عنها. ويذكر أن أنتوني إيـدن كان قد قال في معرض تبريره لعدم مشـاركة السـودانيين في إبرام معاهدة سـنة 1936: «إن السـودان لم يبلغ رشده السياسي بعد . ولكن من المؤكد أنه عند إعاده النظر في المعاهده، سيكون هناك من يستطيع التعبير عن وجهه النظر السودانيه»[40].

ويؤخذ على المؤتمر أنه لم يبلور تقاليد حسنه للعمل السياسي.وفي الواقع أنه قد طبع النظام الحزبي الذي انفلق عنه بكثير من الممارسات السلبيه التي ترعرعت في أحضانه.

وأخـيراً فقد أبانـت تجربه المؤتمر بجلاء عجز المتعلمين عـن النفاذ المباشر للجماهير العريضه فالتمسوا التواصل معها عبر التحالف مع القوى التقليديه.

الهوامش

1- إستسلمت ايطاليا للحلفاء في سبتمبر1943. وانتهت الحرب في أوربا في مايو1945باستسلام ألمانيا. وبتوقيع وثيقه استسلام اليابان في أول سبتمبر 1945 انتهت الحرب العالميه التانيه.

2- كفاح جيل، مرجع سابق،ص120.

3- انظــر نفس المصــدر ص139. وايضــاً ص197حيث أشــار أحمد خير إلى تأييــد الاتحاديين للأشــقاء داخل وخارج المؤتمر رغم أن الأشــقاء بعد نوفمبر 1943 أصبحوا يخدمون أغراض طائفة الختمية.

4- فمثــلاً حماد توفيق الذي أصبح منذ عام 1948 رئيســاً لحــزب الاتحاديين انضم إلى حزب الشــعب الديمقراطي الذي تأســس بعد الاستقلال كواجهه سياســيه لطائفة الختمية، كما أن عبداللــه ميرغني الذي كان ســكرتيراً للحزب حتي أبريل 1951 قد انضم إلى حزب الأمه بعدالاســتقلال وشــارك في برلمان عام 1958 كنائــب لحزب الأمه عن دائــرة كتم الشرقيه بمديرية دارفور.

5- النيل: 10 أبريل1945. وانظر أيضاً نفس المصدر :12 أبريل1945.

6- السودان الجديد: 17نوفمبر 1944.

7- نفس المصدر: 27أكتوبر1944. وأيضاً النيل: 22 أبريل 1945.

8- السودان الجديد: 17نوفمبر 1944. وأيضاً النيل: 28 أبريل 1945.

9- السودان الجديد:17نوفمبر 1944.

10- مجله الســودان، العــدد الثامن، الســنه الأولى، 25 نوفمــبر 1944. كان يصدر المجله في القاهرة علي البرير ويرأس تحريرها بشــير البكري. وكان يشــارك في التحرير أحمد السيد حمد ومحي الدين صابر وأحمد الطيب عابدون.

11- السودان الجديد : 17 نوفمبر 1944.

12- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 141.

13- الديمقراطيه في الميزان، مرجع سابق، ص 45.

14- FO 371/41348, SPIS, No. 42, September1944.

15- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 142.

16- الديمقراطية في الميزان، مرجع سابق، ص43.

17- السودان الجديد : 17 نوفمبر 1944.

18- نفس المصدر : 27 أكتوبر 1944.

19- FO 371/41348, SPIS, No. 43, October 1944.

20- نفس المصدر.

21- السودان الجديد : 17 نوفمبر 1944.

22- نفس المصدر : 27 أكتوبر 1944.

23- نفس المصدر : 15 ديسمبر 1944.

24- FO371/45972, SPIS, No. 44, November 1944.

25 - نفس المصدر.

26 - أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 151.

27- FO 141/1024, Robertson to Fouracres, April 8, 1945.

28- SPIS, No. 44, November 1944. Ioc.cit.

29- السودان الجديد : 8 ديسمبر 1944.

30- نفس المصدر.

31- SPIS, No. 44, November 1944, Ioc.cit.

32 - مبارك بابكر زروق : عمل بعد تخرجه من كلية غردون بالسكة حديد ثم التحق بمدرسة الحقوق وزاول مهنة المحاماة وأصبح محامياً مرموقاً. ساهم مع الرعيل الأول من المحامين محمد أحمد محجوب وأحمد خير وزيادة أرباب وغيرهم في إرساء قيم وأخلاقيات مهنة المحامــاة . عــرف بالأتزان والموضوعية وســعة الأفق القومي. كان يتمتــع باحترام كافة التيــارات المتباينة التــي كان يضمها الحزب الوطني الاتحــادي. ورغم حدة الخلاف بين

حزبه وحزب الأمة إلا أنه احتفظ دائماً بصدافات وعلاقات ودية وثيقة مع كثير من قادة حزب الأمة. انتخب في عام 1953 عضواً في مجلس النواب عن دوائر الخريجين حيث نال أكـبر عدد من الأصوات. وعين وزيراً للمواصلات وزعيـماً لمجلس النواب في اول حكومة شكلها إسماعيل الأزهري. وبعد الاستقلال في يناير 1956 عين أول وزير للخارجية ويعود إليـه وإلى محمد عثمان يس وكيل الـوزارة والنخبة الممتازة من الدبلوماسـيين الأوائل الفضل في إنشـاء وزارة الخارجية حيث لم تكن ضمن ما ورثه السودان من الحكم الثنائي من وزارات ومصالح. كان عضواً في برلمان 1958 عن دائرة ريفي الخرطوم جنوب كما كان زعيـماً للمعارضة في مجلس النـواب. اعتقل في 12 يوليو 1961 ونفي إلى جوبا مع عدد كبير من قادة الجبهة الوطنية المعارضة لنظام إبراهيم عبود وظلوا بها إلى أن أفرج عنهم في 28 ينايـر 1962. بعد ثورة 21 أكتوبر 1964 عين وزيراً للمالية في الحكومة الانتقالية. وقد كانت وفاته المفاجئة في عام 1965 خسـارة فادحة للحزب الوطني الاتحادي وفقداً بيناً بالنسبة لإسماعيل الأزهري شخصياً. فقد تأثر الأداء السياسي لإسماعيل الأزهري كثيراً بعـد رحيل مبارك زروق. ولا يزال كثيرون منا ممن تابعوا جلسـة مجلس النواب في 19 ديسـمبر 1955 التي أعلن فيها الاسـتقلال يتذكرون مبارك زروق وهو يردد ماقاله نهرو يوم مولد جمهورية الهند: «ان هذا اليوم انتهت به رحلة أسـلمتنا إلى رحلة أخرى ربما تكون أشـق وأقـسى». ويتذكرون أيضاً مبارك زروق وهو يقـول: «يجب ان نقيم دعائم السـودان ومنذ اليوم على أسس من الديمقراطية والعدالة، وأن نواجه مشاكل المستقبل كرجال، وأن نعرف كيف نزن ونقدر الأمور، فبناء الأمم ليس بالأمر الهين».

33- SPIS, No. 44, November 1944, loc.cit.

34- نفس المصدر.

35- نفس المصدر. رفض السكرتير الإداري طلب السيد عبدالرحمن بشأن دفن أخيه لأن الأمر لايمكن أن يقرر فيه بسرعة لارتباطه بسياسـة الحكومة إزاء المهدية. وقد اسـتاء السـيد عبدالرحمن لذلك وابلغ الحكومة بأن الطلب كان بالنسـبة له بمثابة اختبار ليتعرف من خلاله على ما إذا كانت حكومة السـودان قد تخلت عن آخر شـكوكها وتحفظاتها بشأنه وبشأن طائفته.

36- SPIS, No. 44, November 1944, loc.cit.

37- السودان الجديد : 8 ديسمبر 1944.

38 - SPIS, No. 43, October 1944, loc. cit.

39 – كفاح جيل، مرجع سابق ص 120.

40 – الأهرام : 17 فبراير 1946 نقلاً عن صحيفة المؤتمر.

الفصل السادس

الإعلان في 31 مارس 1945
عن قيام أول حزب سياسي: حزب الأمة

بمطالعة الوثائق يتبين أن العاملين التاليين قد لعبا دوراً كبيراً في تأسيس حزب الأمة :-

أولاً: كان دعاة استقلال السودان وعلى رأسهم السيد عبدالرحمن المهدي يخشون أن تطالب مصر بأن يكون السـودان مكافأتها نظير ما أسدته من خدمات للحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية[1]. كما كانوا يخشون أن يؤخذ أتجاه مؤتمر الخريجين الموالي لمصر كتعبير عن رغبة الشعب السوداني. وقد ورد في الفصل الخامس من هذا القسـم أنه بعد انتخابات 27 نوفمبر 1944 سـيطرت جماعة الأشقاء على هيئـة المؤتمر السـتينية ولجنته التنفيذية، وأن الجماعـة كانت تتأهب لإصدار قرار من المؤتمر بأن مطلب السودانيين القومي هو الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

ثانياً: بروز اتجاه قوي في مصر بتسـوية مسألة السودان بعد الحرب في مؤتمر السلام أو في مفاوضات مصرية – بريطانية. وقد عكست الصحف[2] ومذكرات الأحزاب المصريـة هذا الاتجاه. ففـي أول أبريل 1940 قدّم حزب الوفد مذكرة إلى مايلز لامبسـون السفير البريطاني طالب فيها - ضمن أمور أخرى – بأن تدخل إنجلترا ومصر بعـد انتهاء مفاوضات الصلـح «في مفاوضة يعـترف فيها بحقوق مصر كاملة في السـودان لمصلحة أبناء وادي النيـل جميعاً»[3]. وفي 29 نوفمبر 1943 بعث زعماء أحزاب المعارضة المصرية وهم حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني، ومحمد حسـين هيكل رئيس حـزب الأحرار الدسـتوريين، وأحمد ماهر رئيس الهيئة السـعدية، ومكرم عبيد رئيس الكتلـة الوفدية مذكرة إلى بعض اقطاب الحلفـاء الذين كانوا مجتمعـين في فندق مينا هاوس بالقاهرة بشـأن مطالب مصر[4]. نوه الزعماء المصريون في مذكرتهم بجهود مصر ومسـاهمتها في الحرب

وطالبوا بمشـــاركتها في مؤتمر السلام كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها. كما طالبوا، على ضوء ميثاق الأطلنطي وتمشـــياً مع روحه، بالاعتراف قانوناً بالروابط القائمة فعلاً بين مصر والســودان وجعلت منهما وحدة غير منفصمة منذ قرون بعيدة[5]. هذا وقد تأهلت مصر للمشـــاركة في مؤتمر ســـان فرانسيســـكو الذي تقـــرر عقـــده في 25 أبريل 1945 بعد أن أعلنت في 26 فبراير 1945 الحرب على المحور[6].

ونجد تعبيراً عن هذين العاملين في مذكرة بتاريخ أول مايو 1945 أعدها أحد مؤسسي حـــزب الأمة وهو أحمـــد عثمان القاضي. فقد قال : «إن ما دفعنا إلى تكوين هذا الحزب هو شـــعور عاجل بأن الوقت قد حان لكي ينظم الرأي الســـوداني المحلي نفســـه ويعرف العالم بالرغبات الحقيقية للغالبية الساحقة من السودانيين وذلك حتى لا يعتبر الصخب الأحمق والغير مسؤول الصادر عن الأقلية التي يتم كسبها عبر الدعاية من خارج السودان تعبيراً عن المشـــاعر الحقيقية للســـودانيين، فتســـتغله مصر». وقال أحمد عثمان القاضي أيضاً: «كما لا شـــك تعلمون، فإن الصحافة المصرية وعدداً من السياســـين المصريين ظلوا لبعض الوقت يطالبون بإلحاح متزايد بالتسوية النهائية لمسألة السودان في مؤتمر السلام. إن إعلان مصر الحرب على المحور ومشـــاركتها القادمة في مؤتمر سان فرانسيسكو سوف تشجعها على الإلحاح في مطالبتها بالسودان بحيوية أشد من ذي قبل. نحن السودانيون الذين شـــاركنا في الحرب بفاعلية منذ بدايتها وقاتلنا جنباً إلى جنب مع البريطانيين دفاعاً عن الســـودان وعن الديمقراطية موقنون بأن بريطانيا ســـوف تصـــدق في تعهداتها فيما يتعلق بحقوقنا ومســـتقبلنا كأمة ترغب في أن تحتل موقعها تحت الشـــمس عندما يحين الوقـــت لتقوم بذلك. ونحن على يقين بأن دورنا في هذه الحرب مقدر من قبل الشـــعب البريطـــاني، ولا يمكننا أن نصدق أن بريطانيا ســـوف تعترف بأي ادعاءات تتقدم بها مصر على حساب وجودنا القومي المستقل»[7].

1- الإجراءات التأسيسية

نشـــأ حزب الأمة كتحالف بين ثلاثة عناصر هي طائفة الأنصار وزعماء العشـــائر ونفر من الخريجين الذين ينادون باستقلال السودان على أساس شعار «السودان للسودانيين». وقد بدأت الاجتماعات التأسيسية لحزب الأمة في ديسمبر 1944 أي بعد انتخابات المؤتمر

التـــي أجريت في 27 نوفمبر 1944 وانتهت بفوز جماعة الأشــقاء وســيطرتهم على هيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية. وسبقت الإشارة إلى أنه قد تواتر قبل إجراء الانتخابات بأسابيع قليلة أنه اذا جاءت النتيجة لصالح جماعة الأشقاء، فسيطلب السيد عبد الرحمن المهدي من مؤيديه الأنســحاب من المؤتمر وتشكيل حزب جديد معارض لسياسة المؤتمر الموالية لمصر ويعمل من أجل الحكم الذاتي وتقرير المصير.

شــارك في الاجتماعات التأسيسية لحزب الأمة كل من إبراهيم أحمد، وعبدالله خليل، ومحمــد علي شــوقي، ومحمد عثمان ميرغني، ومحمد صالح الشــنقيطي، وعبد الكريم محمد، وأحمد يوســف هاشم، وأحمد عثمان القاضي، وعبدالله الفاضل المهدي، ومحمد الخليفة شريف، والصديق عبدالرحمن المهدي، والســلطان محمد بحر الدين، وإبراهيم مــوسى مادبــو، وسرور محمد رملي، ومحمــد محمد الأمين ترك، ومحمــد إبراهيم فرح، والزبير حمد الملك، وبابو نمر، وأيوبيه عبد الماجد، والمك حسن عدلان، وعبدالله بكر[8].

وفي أحد الاجتماعات التأسيسيه الذي عقد في يناير 1945 تم اختيار لجنة مكونة من محمد عثمان ميرغني، وأحمد عثمان القاضي، ومحمد علي شــوقي لإعداد مشروع لوائح الحزب وبرنامجه[9]. ويقول عبدالرحمن علي طه الذي شــارك في تأسيس الحزب انه بعد إقرار الدســتور والبرنامج وانتخاب عبدالله خليل ســكرتيراً عاماً للحزب، سأل سرور رملي السيد عبد الرحمن المهدي عن موقعه في الحزب وعما إذا كان هو رئيسه. فأجاب السيد عبد الرحمن: «إني جندي في الصف. ولكن الله سبحانه وتعالي وهبني من الإمكانيات ما لم يتســير لكثير منكم، وسأهب هذه الإمكانيات، وســأهب صحتي وولدي وكل ما أملك لقضية الســودان»[10]. وحري بالذكر أن حزب الأمة لم ينتخب رئيســاً حتى فبراير 1949 حيث تم انتخاب الصديق عبد الرحمن المهدي رئيسا للحزب[11].

نصَّ دســتور حزب الأمة الذي أقرَّ في الاجتماعات التأسيسيه على أن مبدأ الحزب هو «الســودان للسودانيين» وأن غرضة هو الحصول على اســتقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا[12].

إن الطبيعة الموجزة لدســتور حزب الأمة يجب ألاَّ تخفــي حقيقة مهمة وربما تكون غائبة عن الكثيرين، وهي أن الحزب وصولاً إلى هدفه الأســمى وهو الاستقلال قد اتخذ المطالــب الاثني عشر المنصوص عليها في المذكره التي رفعها مؤتمر الخريجين للحكومة في 3 أبريل 1942 برنامجاً له وســعى لتنفيذها من خلال مؤسسات التطور الدستوري التي

أنشـأتها الادارة البريطانية وشارك فيها وهي المجلس الاستشاري، ومؤتمر إدارة السودان، والمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، ولجنة تعديل الدسـتور[13]. وسنرى لاحقاً ما إذا كان قد حقق نجاحاً في هذا الصدد.

رفع عبدالله خليل سـكرتير عام حزب الأمة دسـتور الحزب للسـكرتير الإداري في 18 فبرايـر 1945 وطلـب منه التصديق عليه «اسـتناداً إلى حق طبيعـي تؤكده تصريحات سـابقة وتبيحه نصوص قائمة وتقويه الظروف الحاضرة»[14]. ولكن التصديق لم يصدر من السـكرتير الإداري بل من مدير مديرية الخرطوم بموجب المادة 165 من لوائح الحكومة المحليـة النموذجية (البلديات) لعام 1938 حيث صُرح لجماعة الأمة بإنشـاء ناد وليس حزباً. وقد خيب ذلك آمال مؤسسي حزب الأمة فقد رأو أن تعبير ناد غير كاف وأنه وصف زائف لحزبهم وتخوفوا من أن تكون الحكومة قد قصدت بذلك ضمناً عدم الموافقة على الأهداف السياسية المنصوص عليها في دستورهم. كما استغربوا صدور التصديق من مدير الخرطوم وليس من السـكرتير الإداري وفسروه بأنه يعني حصر نشاط الحزب في مديرية الخرطوم. ولكن الحكومة أوضحت لهم لاحقاً أنه لا يوجد قانون بشأن إنشاء أحزاب وأن التصديق الوحيد الذي يمكن أن يحصلوا عليه بموجب القوانين السـارية هو بإنشـاء ناد وأن النادي حسبما هو معرف في القانون يغطي أغراض رابطتهم[15].

وحتى يتسـنى لمؤسسي حزب الأمة إصدار صحيفة تنطق باسمهم فقد تقدم بعضهم بطلب للسـكرتير القضائي لتسجيل شركة خاصة باسم «شركة الأمة السودانية». ثم بعث سرور محمد رملي خطاباً إلى السكرتير الإداري يطلب فيه الترخيص بإصدار الصحيفة[16].

وبالرغـم مـن التصديق بقيام حـزب أو نادي الأمة، إلا أن الحكومـة لم ترفع القيود المفروضـة على السـيد عبدالرحمن المهدي والتي كانت تحظـر عليه وعلى وكلائه زيارة مديريتي كردفان ودارفور وهما مركز الثقل بالنسـبة لطائفة الأنصار. ففي مارس وأبريل 1945 أبدى السـيد عبدالرحمن تبرمه باستمرار هذه القيود بينما كان مسموحاً لخصمه السـيد علي الميرغني أن ينظم بدون إعاقة أو تأخير جـولات دعاية لخلفائه البارزين في مناطق يهيمن عليها الانصار. وأشـار السـيد عبدالرحمن إلى أنـه فهم من الحاكم العام السابق استيوارت سايمز في عام 1938 أن هذه القيود ستُخفف تدريجياً مع مرور السنين ولكـن ذلك لم يحدث حتى عـام 1945 بالرغم من تأييده المخلـص للحكومة إبان فترة الحزب.

وفي نهاية أبريل 1945 تقدم السيد عبدالرحمن بطلب رسمي إلى الحاكم العام التمس فيـه مراجعة القيود المفروضة عليـه. ولكنه أبلغ بأن الســكرتير الإداري يرى أن الأزمنه غير مســتقرة لإجراء تجارب في تخفيف هذه القيود وأن الأمر سيحال في الوقت المناسب للمديرين المعنيين للنظر فيه[17].

2- الحزب والرد على ناقديه

قبل أن ينشر بيانه التأسيسي، تعرض حزب الأمة إلى نقد واتهامات من جميع الأشقاء وطائفــة الختميــة. ولم يتطرق النقد في البدايــة لمبدأ الحزب وتكوينــه، وإنما تركز على صلته بالسيد عبدالرحمن المهدي. فقد اتهم الحزب بأنه مجرد أداة لتأمين حصول السيد عبدالرحمن على تاج الســودان كملك إمّعة تحت البريطانيين. وقد صدر أول هجوم على الحزب من يحيى الفضلي الحليف الســابق للسيد عبدالرحمن. ففي مقال نشر بصحيفة «صوت الســودان» في 15 فبراير 1945 اتهم يحيى الفضلي مؤســسي حزب الأمة بالعمل لخدمة مصالح ومطامح السيد عبدالرحمن.

لدفــع ما وُجِّه إليه من نقــد واتهامات، قرر حزب الأمة إتخــاذ خطوتين. وقد كانت الخطوة الأولى إرســال وفد لمقابلة السيد علي الميرغني ودعوته للانضمام إلى حزب الأمة. وبالفعل قام عبدالله خليل وسرور محمد رملي بزيارة السيد علي الميرغني حيث شرحاً له أهداف الحزب وأكدا له أن الحزب قد شــكل للعمل من أجل البلاد ككل وإنه لا يخضع لجهه معينه أو مصالح قطاعية.

اســتقبل السيد علي موفدي حزب الأمة اســتقبالاً حسناً وأبدى تعاطفه مع المشروع. ولكنه قال إنه سيحتفظ بحكمه عليه حتى تترجم كلماتهم ونواياهم إلى عمل[18].

وأمــا الخطــوة الثانيــة التي قرر حــزب الأمة أتخاذهــا فقد كانت أن ينشر الســيد عبدالرحمــن بتوقيعــه في العدد الأول من صحيفــة «الأمة» بياناً ينفي فيه أنه يســعى ليكون ملكاً على الســودان[19]. ولكن البيان المرتقب صدر في شكل تصريح أدلي به السيد عبدالرحمن خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «النيل» ونشرت في 17 أبريل 1945 حيث ذكر الســيد عبدالرحمن أن عطفه على حزب الأمة ليس لأية منفعة شخصية تعود عليه

منه. وقال أيضاً «فأنا راضٍ بحالتي ومقتنع بها. وليس عطفي على هذا الحزب إلا من نوع عطفي على جميع الأعمال العامة التي قامت في هذا البلد لمصلحة السودان ولخير أبنائه. كـما أؤكد لكم أن عطفي على حزب الامة ليس الغرض منه تعضيد حزب على حزب. ولم يدر بخلدي آنذاك أدنى شـك على اتفاق الجميع على مبدئه: السـودان للسودانيين. وإني أرى أن تعدد الأحزاب في الوقت الحاضر والهدف واحد مضر بمصلحة البلاد ولا مبرر له. فإذا وصلنا إلى الهدف واختلفنا على الاوضاع فذاك أمر طبيعي»[20].

اعتبرت حكومة السودان هذا التصريح غير مقنع وقالت إن الامر كان يحتاج إلى أكثر من مثل هذا النفي غير المباشر لإزالة اعتقاد خصوم السـيد عبدالرحمن بأنه يسعى لأن يكون ملكاً على السودان[21].

وفي الواقع أن حزب الأمة كان سـيوفر على نفسـه الكثير ويجرد خصومه من أخطر أسلحتهم لو أنه لم ينتظر حتى 21 أغسطس 1953 ليعلن قبوله للجمهورية نظاماً للحكم. ففـي عـام 1948 قال أحمد خير إن حزب الأمة لا يسـتطيع «أن يعلـن عداءة للملكية لأنه بذلك يفقد شريان الحياة الوحيد، فهو لا يسـتطيع، مادام واقعاً تحت هذه المظنه، أن يقف على رجليه»[22]. وسـيرد في فصول تالية أن سـلاح الملكية قد اسـتخدم لمحاربة الاقتراح الذي قدمه حزب الأمة في الجمعيةالتشريعية في ديسـمبر 1950 لمنح السـودان الحكم الذاتي. كما اسـتخدمه أيضاً الحزب الجمهوري الاشتراكي في ديسمبر 1951 للطعن في مصداقية مطالبة حزب الأمة بالاستقلال واتهامه بأنه يعمل لقيام ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبدالرحمن المهدي.

3- صدور البيان التأسيسي للحزب

صـدر البيان بتأسـيس حزب الأمة في 31 مارس 1945 ونـشر في الصحف في 3 أبريل 1945 وجاء فيه أن جماعة من أبناء السـودان قـد رأوا «أن الوقت قد حان لقيام حزب سياسي يكون نقطة أرتكاز لليقظة الفكرية السودانية التي بدأت تتلمس طريقها للإفصاح عن رأيها في مسـتقبل البلاد وللمطالبة بحقوق السودان الطبيعية التي قطع السودانيون شوطاً بعيداً في طريق التأهل لحمل أعبائها». وجاء في البيان كذلك ان الجماعة قد اتصلت

ببعض كبار الخريجين وقادة الرأي وببعض زعماء العشائر ورؤساء القبائل واتفقوا جميعاً على تكوين حزب سياسي اختاروا له أسم «حزب الأمة».

وورد في البيان أن حزب الأمة يدين بمبدأ «السـودان للسـودانين» لأنه «مبدأ الفطرة السـودانية السليمة التي لا ترضى بالسـودان بديلاً ولا فيه قسيماً او شريكاً وإنما تريده خالصاً للسودانيين».

وأما غرض الحزب فقد نص البيان التأسـيسي على انه «العمل للحصول على استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا». وأوضح البيان التأسـيسي أن مؤسـسي الحزب «وضعوا الاسـتقلال فرضاً، وأطلقوا العمل للوصول إليه إطلاقاً يمكن من الاستفادة من كل ظرف ومن كل خطوة تقرب نحو الغرض عـلى ألا يقنع الحزب بما دون الاسـتقلال للسـودان بكامل حـدوده ولا يتوانى في العمل لذلك».

وأشار البيان إلى أن المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا المنصوص عليها في دسـتور الحزب تنسجم مع الخلق السـوداني العريق الذي يحفظ الود ويرعى الجوار والصداقة. وفي هذا السـياق قال البيان إن السودانين لن ينسوا «لمصر أخوّتها وروابطها. ولـن يتجاهلوا مابين السـودان ومصر من مصالح مشـتركة. وليسـوا بناسـين ماقدمته للسـودانيين من علم ومـا دخل عليهم مـن طريقها من نور مصـدره الأزهر الشريف. ولن ينسـوا لمصر فتحها لعيون العلم لينهل منها أبناؤنا كما ينهل المصريون. بل ان أبناء السودان هناك هم الأولون والمخصصون بفنون من البر. ولن ينكروا لإنجلترا جميلها الذي بذرته بأموال المحسنين الإنجليز. إذ شيدوا كلية غردون فأشع منها نور أضاء أرجاء القطر. ولن ينسـوا للمحسنين الإنجليز مسـاهمتهم في تشييد مدرسة كتشنر الطبية لتكون عوناً على تخفيف الآلام... ولن ينسـوا للطرفين ممثلين في حكومة السودان تدريبهما للشعب السوداني والوصول به إلى هذا المستوى».

وأُعلن في البيان التأسـيسي عن فتح باب العضوية في حزب الأمة لكل سـوداني تجاوز الثامنة عشرة من عمره يؤمن بمبدأ السـودان للسودانين ويعاون في العمل للحصول على استقلال السودان[23].

4 - المطالبة بتمثيل السودان في مؤتمر سان فرانسيسكو

كان أول عمل قام به حزب الأمة بعد التصديق بقيامه هو المطالبة باشتراك السودان في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان سيعقد في 25 أبريل 1945.

فبوصفــه ســكرتيراً لحزب الأمة بعــث عبدالله خليل في 19 مــارس 1945 مذكرة إلى الحاكم العام يطلب فيها اعطاء السودان حقه في حضور مؤتمر سان فرانسيسكو لتقديم مطالبه أسوة بالدول التي شاركت في الحرب.

جاء في مذكرة حزب الأمة أن الأمة الســودانية قد «تمتعت بحريتها واستقلالها طوال القرون الأخيرة عدا فترة لم تتجاوز الســتين عاماً اســتردت الأمة بعدها حريتها واستقلالها مــدة أعقبتها هــذه الحكومة التي أعلنت وعملت منذ البدايــة للأخذ بناصر هذه الأمة ورفع مستواها حتى تصل إلى الدرجة التي تمكنها من تسلم مقاليد أمورها كاملة وإدارة شــؤونها بنفســها». وجاءفي المذكرة ايضاً ان الأمة السودانية «قد بلغت درجة من النضج الســياسي والثقافي والعســكري مكانة تخول لها المطالبة بحقها الطبيعي وهو اســتقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية». وورد في المذكرة كذلك أن حق السودان الطبيعي في الاســتقلال قد ازداد قوة بإعلانه الحرب على دول المحور في 11 يونيو 1940 واشــتراكه في الحرب بجيوشه ووضعه كل مواصلاته وموارده ومجهوده لكسبها.

وأشــارت مذكرة حزب الأمــة إلى أن ميثاق الأطلنطي وما تــلاه من تصريحات رجال الديمقراطية المسؤولين قد أكد حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما أشارت المذكرة إلى أن السودان ليس بمستعمرة إنجليزية او مصرية وإلى أن اشتراكه في الحرب يخول له المطالبة بسيادته المحتفظ بها كاملة غير منقوصة حتي لا يحرم من الحرية التي حارب أعداءها.

وقــد تلقــى حزب الأمة رداً مــن الســكرتير الإداري أكد فيه أن الــدور الذي قام به السودان لم ينس، وأن مستقبل السودان لن يقرر في مؤتمر سان فرانسيسكو[24].

5 - الادعاء بأن حزب الأمة صنيعة بريطانية

زعم ولايزال يزعم البعض أن حكومة السودان هي التي أنشأت حزب الأمة أو أوحت بإنشــائه ليكون أداة للسياســة البريطانية. ويســتندون في ذلك إلى التشابه بين أهدافه وأهداف حكومة الســودان، وإلى أن الحكومة شــجعت إنشاء صحيفة «الأمة»قبل قيام

الحزب. ولتأييد هذا الزعم أيضاً يشــير بعض كتاب تاريخ الســودان المعاصر إلى المنشور السري الذي بعث به السكرتير الإداري في 9 أبريل 1945 إلى مديري المديريات الشمالية ومفتشي المراكز ليشرح لهم ظروف نشــأة حزب الأمة وموقف الحكومة تجاهه. فأحمد خير مثلاً يرى أن هذا المنشــور قد كشــف بما لا يدع مجالاً لمخدوع أن فكرة إنشاء حزب الأمــة قد خرجت من الدوائر الحكومية[25]. وهذا بالرغم من أن المنشــور قد صدر أصلاً للتأكيد على أن حزب الأمة ليس من صنع الحكومة وأن الحكومة لاتنوي معاملته معاملة خاصة. ولما كانت صحيفة «البلاغ» المصرية قد حصلت على نســخة من منشور السكرتير الإداري ونشرت ترجمة عربية غير دقيقة للمنشــور في 18 مارس 1947 فقد أصبح يعرف بوثيقة البلاغ[26].

وسنتناول فيما يلي تفصيلاً ما أجملناه في الفقرة الفائته :-

(أ) التشابه في الأهداف

كانت الأهداف المعلنة لحكومة الســودان ترمي إلى أن يتطور الســودان مستقلاً عن مصر وأن يكون للســودانيين حق تقرير المصير عنــد بلوغهم مرتبة الحكم الذاتي الكامل وســيرد لاحقاً أنه قبل ثورة 23 يوليو 1952 كانت كل حكومات مصر الملكية ترفض حق تقرير المصير للســودانين ولا تقبل إلا بمنح الســودانين حكــماً ذاتياً تحت التاج المصري. وسيرد أيضاً ان حكومة الوفد أصدرت في أكتوبر 1951 وبدون استشارة السودانيين ثلاثة مراسيم ملكية وضعت بموجبها السودان تحت التاج المصري

وقد سبقت الإشارة إلى أن مبدأ حزب الأمة كان «السودان للسودانيين» وإلى أن غرضه كان العمل للحصول على اســتقلال الســودان بكامل حدوده الجغرافية. ويبدو جلياً من بيان حزب الأمة التأسيسي أنه كان يقبل التطور الدستوري التدريجي للوصول إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير. فقد ورد في البيان أن مؤسسي حزب الأمة أطلقوا العمل للوصول إلى الاستقلال « إطلاقاً يمكن من الأستفادة من كل ظرف ومن كل خطوة تقرب نحو الغرض على ألا يقنع الحزب بما دون الاستقلال للسودان».

(ب) الحكومة وصحيفة «الأمة»

إن صحيفة «الأمة» التي شجعت حكومة السودان بعض زعماء العشائر على إصدارها قبل إنشــاء حزب الأمة كانت ســتكون صحيفة مســتقلة غير طائفيــة ومنحازة للريف.

ويعود تشجيع الحكومة لإصدار هذه الصحيفة إلى ضيقها بالتنافس الطائفي في الخرطوم وبالمتعلمين السودانيين. وكانت الحكومة تعتقد أن مثل هذه الصحيفة ربما تساعد في خلق نخبة ريفية غير طائفية يكون نواتها زعماء القبائل. ولكن المشروع لم يتحقق كما أرادته الحكومة[27].

(ج) منشور السكرتير الإداري السري

في 8 أبريل 1945 بعث السكرتير الإداري خطاباً إلى مساعد وكيل حكومة السودان بالقاهرة تناول فيه بالتفصيل ظروف نشأة حزب الأمة وما يدعى عن صلته بالحكومة. وقد قال السكرتير الإداري في الفقرة رقم 9 من هذا الخطاب : «إنه من المهم أن نوضح للجمهور عامة أن هذا الادعاء غير صحيح.ونحن بصدد اتخاذ خطوات لتعميم منشور على المديرين وآخرين بهذا المعنى»[28].

وبالفعل تم ارسال منشور بهذا المعنى إلى مديري المديريات الشمالية ومفتشي المراكز في 9 أبريل 1945 وقد تضمن المنشور معظم فقرات خطاب السكرتير الإداري بتاريخ 8 أبريل 1945 إلى مساعد وكيل حكومة السودان بالقاهرة[29].

في بداية المنشور قال السكرتير الإداري إن حزب الأمة هو بعث في شكل جديد للجماعة التي تمحورت في عام 1926 حول رئيس تحرير «الحضارة» آنذاك حسين الخليفة شريف ورفعت شعار «السودان للسودانين» . وأوضح السكرتير الإداري أن هذه الجماعة قد نشأت كرد فعل للإخفاق الذي منيت به مصر في سنة 1924. وقال انها كانت معتدله ومواليه للحكومة بالرغم من أنه لم تكن للحكومة يد في ظهورها. وقال السكرتير الإداري ايضاً إن الجماعة لم تكن نشطة لأنه لم تكن هناك حاجة إلى معارضة نشطة أو منظمة للمطالب المصرية خصوصاً في تلك السنين التي كانت فيها مصر وكل ماهو مصري فاقداً تماماً لأي مصداقية.

ومضى السكرتير الإداري للقول بأن الجماعة قد تفرقت بعد موت حسين شريف في سنة 1928. ولكن شعارها «السودان للسودانين» ظل شعاراً لعدد من الضباط والموظفين ثم عاد للظهور مرة أخرى بعد عدة سنوات كمصدر إلهام لجماعة من الشبان المثقفين عرفوا باسم «جماعة الفجر» وكان يقودهم عرفات محمد عبدالله. وبموت عرفات اختفت جماعة الفجر وضاعت مؤقتاً في غمار المنافسات الداخلية الأهداف السياسية

للمثقفين ولم تظهر مرة أخرى إلا من خلال الأفكار التي تضمنتها مذكرة مؤتمر الخريجين في عام 1942.

واعتبر السكرتير الإداري أكثر المظاهر شؤماً إبان حقبة المؤتمر الظهور مرة أخرى في أواخر عام 1944 لحزب جديد موال لمصر باسم حزب الأشقاء. وقال إن هذا الحزب خاض انتخابات المؤتمر بقيادة إسماعيل الأزهري ونجح فيها على أساس برنامج يدعو للاتحاد مع مصر وإن كانت مؤثرات أخرى قد ساهمت في هذا النجاح : «فقد تعمد أزهري وشركاؤه استخدام دعم طائفة الختمية للفوز باللجان التنفيذية. ولكنهم في نفس الوقت كانوا ولايزالون بلا شك يلعبون دوراً موالياً للمصريين إلى حد أفزع على نحو خطير الرأي الوطني المعتدل الذي يهدف في المقام الأول إلى نوع من الحكم الذاتي الذي لا تقيده التزامات مسبقة لأي من دولتي الحكم الثنائي. ويمثل حزب الأمة التعبير المنظم عن هذا الفزع . لقد تناولت كل هذا بشيء من التفصيل لأنني أرى أنه من المهم أن أؤكد على حقيقة أن حزب الأمة ليس من صنع الحكومة بل هو رد فعل تلقائي للتهديد المصري الجديد»[30].

وعدّد السكرتير الإداري في منشوره بعض العوامل التي يعتقد أنها قد تسببت في الادعاء بأن حزب الأمة حزب حكومي. وقد كان من بينها تشجيع الحكومة لإصدار صحيفة «الأمة» وتصريحات محمد الخليفة شريف ومحمد علي شوقي للناس بأن الحكومة تساند حزب الأمة. ثم قال السكرتير الإداري مخاطباً المديرين والمفتشين : «لذلك عندما تناقشون حزب الأمة مع السودانيين ينبغي عليكم أن توضحوا تماماً بأن هذا الأدعاء غير صحيح . فمن الجائز الإقرار بأن بعض أهداف حزب الأمة هي نفسها أهداف الحكومة، وأن الحكومة قد ساندت صحيفة الأمة (وإن كان ذلك لأسباب مختلفة)، وأن مدير الخرطوم قد منح تصريحاً بإنشاء الحزب كناد . ولكن ليس في نية الحكومة أن تعطي هذا الحزب معاملة تفضيلية خاصة فهي معنية بشكل رئيسي بعدم إضراره بالنظام العام. وفيما يتعلق باستشارة السودانيين في مسائل السياسة أو توضيح السياسة للناس، فأن الحكومة لا تنوي أن تحيد عن الممارسة المستقرة والمتمثلة في استخدام مجالس المديريات والمجلس الاستشاري»[31].

واختتم السـكرتير الإداري المنشـور بالقول :«ومع ذلك ينبغـي أن نتذكر أن أهداف حـزب الأمة مهما كان دافعه هي إلى حد كبير أهداف الحكومة. فهو ترياق مفيد مضاد لحزب المؤتمر الموالي للمصريين (يقصد جماعة الأشـقاء) ولذلك يجب ألا نهمله أو نسيء معاملته إلى الحد الذي نفقد فيه مساندته»[32].

اعتبر أنصار حزب الأمة منشـور السـكرتير الإداري وثيقة شرف بالنسبة لحزبهم لأنه هـدم جميع المزاعم التـي روجت ضد الحزب بأنه من صنع الإنجليـز وبأنهم يعاملونه معاملة خاصة. ولذلك انفردت صحيفة «الأمة» بإيراد نص المنشور في عدد يوم 24 مارس 1947[33].

ولكن صحيفة «النيل» هاجمت ماجاء في المنشـور من مزاعم بشـأن ملكية السـيد عبدالرحمـن المهدي. فقد اسـترعى أمين التوم الانتباه إلى تأكيدات السـيد عبدالرحمن المتكررة بأنه لا يسعى لملك أو تاج،وبأنه سيعمل ما في وسعه لتقوم في السودان حكومة ديمقراطية حرة يختارها الشعب. واتهم أمين التوم السكرتير الإداري بأنه يؤسس سياسته نحو زعماء السـودان وأحزابه وطوائفه على الإشـاعات الكاذبة التي تروجها مصر ودعاة وحدة وادي النيل. ثم قال: «ولحكومة السـودان أن تكتب ماتشـاء لعملائها ومفتشيها وأن ترسـم لهم ماتشاء من خطوط ليسيروا عليها في سياستهم العامة مادام الغرض الذي قامت عليه هذه الحكومة الجاثمة على رؤوسنا هو تطويل أمد الحكم الثنائي»[34].

وبعـد قيام حزب الأمة تحولت الجماعات التـي تحدثنا عنها في الفصل الخامس من هذا القسم إلى أحزاب سياسية. وفي مؤتمر صحفي عقد في 12 يونيو 1945 سُئل السكرتير الإداري جيمس روبرتسـون عن موقـف الحكومة إزاء الأحزاب التـي تكونت حديثاً في السـودان، فأجاب بـأن الحكومة محايدة تجاه كل الأحزاب السياسـية التي لا ترمي إلى أغـراض هدامـة. وقال إنه عندما تكـون الأغراض المعلنة لأي حزب متفقة بشـكل عام مع سياسـة الحكومة بشـأن التقدم والتطـور، فإن الحكومة سـتتعاطف مع مثل هذه الأغراض. ولكن السـكرتير الإداري قلل من أهمية الأحزاب عندما قال إن الحكومة تعتبر الأحزاب المختلفة ممثلة لجماعات صغيرة وليس للرأي العام، وستستمر في تطوير مجالس المديريات والمجلس الاستشـاري لشمال السودان كقنوات دسـتورية لتتلقى من خلالها المشورة بشأن آراء الناس ككل[35].

الهوامش

1- FO 371/31587, Lampson to Eden, May 22, 1942, enclosing letter from Governor-General to Lampson May 12, 1942.

2- FO 371/45972, SPIS. No. 48. March - April 1945.

3- عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 83.

4- شارك في هذا الاجتماع روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وونستون تشيرشل رئيس وزراء بريطانيا، وشيانج كاي شيك زعيم الصين الوطنية.

5- عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 142.

6- كان قد تقرر في مؤتمر القرم ألا تشــترك في مؤتمر ســان فرانسيســكو إلا الدول التي أعلنت الحــرب على المحــور قبل أول مارس 1945. خصص المؤتمر لإعــداد ميثاق المنظمة الدولية الجديدة لحفظ السلام.

7- بعــث أحمد عثمان القاضي هذه المذكرة إلى عدد من أصدقاء الســودان في بريطانيا حيث ناشدهم فيها بمؤازرة السودان ليحافظ على كيانه القومي المستقل. وقد كان من بين هؤلاء الوزير البريطاني استافورد كربس. انظر نص المذكرة في FO 371/45984.

8- FO 371/45972, SPIS, No. 46, January 1945.

وانظــر أيضاً مذكرة أحمد عثمان القاضي المؤرخة 1 مايو 1945 إلى أصدقاء الســودان في بريطانيا، مرجع سابق.

9- SPIS, No. 46, January 1945, Ioc.cit.

10- ورد هــذا في خطاب ألقاه عبدالرحمن علي طه في احتفال أقيم في يناير 1968 بدار حزب الأمة بحي الأمراء بأم درمان بمناسبة ذكرى استقلال السودان. انظر الأمة : 7 يناير 1968.

11- الأهرام : 22 فبراير 1949.

12- FO 371/45972, SPIS. No. 47, February 1945. Also see FO 371/5325, Draft Memorandum on Political Parties.

انظر أيضاً محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، مرجع سابق، ص 45.

13- وقفنــا على هــذه الحقيقة خلال حديث مع عبدالرحمن علي طه . انظر ايضاً محمد خير البدوي، قصة الاســتقلال من مذكرة مؤتمر الخريجين إلى تصريح المهدي، صحيفة الحياة، لندن، 7 يناير 1993. وكذلك :

Mansour Khalid, The Govemment they Deserve (1990), p.98.

-14 SPIS. No. 47, February 1945, Ioc.cit.

-15 Ibid.

-16 SPIS. No. 46, January 1945. Ioc.cit.

-17 SPIS. No. 48, March-April 1945, Ioc.cit.

-18 SPIS. No. 47, February 1945, Ioc.cit.

-19 Ibid.

20- النيل : 17 ابريل 1945.

-21 SPIS. No. 48, March-April 1945, Ioc.cit.

22- كفاح جيل، مرجع ســابق، ص 154، وانظر ايضاً خضر حمد، الحركة الوطنية الســودانية : الاستقلال وما بعده، مرجع سابق، 91.

23- النيل : 3 أبريل 1945، وأيضاً السودان الجديد : 6 ابريل 1945.

24- السودان الجديد : 15 يونيو 1945 . وأيضاً :

FO 371/45984, Appendix B in Civil Secretary to Fouracres, April 8, 1945. SPIS. No. 48. March-April 1945, Ioc.cit.

25- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 153. انظر أيضاً خضر حمد، الحركة الوطنية : الاستقلال وما بعده، مرجع سابق، ص 91.

- 26 NRO Dakhlia (1) 1/12/30, Civil Secretary to Governors of Northem Provincis with copies to District Commissioners, circular letter No. CS/SCR/36. M. 8, April 9, 1945.

ينبغي ملاحظة ان تاريخ المنشور هو 9 أبريل 1945 وليس 2 أبريل 1946 كما ورد في صحيفة البلاغ. وقد وقع على المنشور جيمس روبرتسون الذي تقلد منصب السكرتير الإداري بعد وفاة دوقلاس نيوبولد في الخرطوم في 23 مارس 1945.

Ibid. FO 141/1024, Civil Secretary to Fouracres, - 27
April 8, 1945. Also Mahjoub Abdal Malik Babiker, Press and Politics in the Sudan, Ioc.cit., pp 45-47 and 98.

صدر أول عدد من صحيفة الأمة في 16 مايو 1945.

Civil Secretary to Fouracres, April 8, 1945, Ioc.cit. – 28

Civil Secretary to Governors of Northern Provinces, April 9, - 29
1945, Ioc.cit.

Paragraph 3 of Civil Secretary's circular letter of April 9, 1945, loc.cit. –30

Paragraph 9 of the Civil Secretary's Circular letter of April 9, 1945, –31
Ioc.cit, the first line of this paragraph reads as follows «When discussing the Umma Party with the Sudanese you should therefore make it quite clear that this claim is untrue».

Paragraph 10 of the Civil Secretary's Circular letter of April 9, 1945 , Ioc.cit –32

33 – السـودان الجديد : 28 مارس 1947. توقعت حكومة السـودان ان يستمر خصوم حزب الأمـة في اتهامـه بأنه قد أنشيء بوحي من الحكومة إلى أن يأتي اليوم الذي تصطدم فيه أنشطته بسياسة الحكومة ويتلقى صفعة علنيه :

FO 371/45972, SPIS. No. 50, June 1945.

34 – النيل : 1 أبريل 1947.

FO 371/45984, Carless to Scrivener, September 3, 1945. – 35

وأيضاً النيل : 13 يونيو 1945.

الفصل السابع

قرار المؤتمر في 2 أبريل 1945 بشأن تقرير المصير وتداعياته

أثار تأسيس حزب الأمه اضطراباً في صفوف الأشقاء والجماعات الاتحاديه الأخرى[1]. وابتداءً من الأسبوع الأخير من فبراير 1945 شرعت هذه الجماعات في البحث عن سبل لمواجهة حزب الأمه. فبمبادرة من جماعة الأشقاء عقد في أول مارس 1945 اجتماع بمنزل بابكر القباني حضَره بالإضافه إلى الأشقاء الاتحاديون وفصيل من الأحرار. ويقول خضر حمد إن الحاضرين أجمعوا على أن حزب الأمه قد اتخذ لنفسه صورة سياسية خطيرة تمثلت في العمل بمفرده بعيداً عن المؤتمر وذلك بما أجراه من اتصالات رسمية مع الحكومة بشأن مصير السودان السياسي مدعياً تمثيل الأمه. ويقول خضر حمد أيضاً إن المجتمعين اعتبروا حزب الأمه متحدياً للمؤتمر وذلك بمحاولته انتزاع اختصاصات المؤتمر الطبيعيه كمركز للحركه الوطنيه في البلاد[2].

وخلال الاجتماع اقترح الأشقاء دمج الجماعات الاتحاديه في حزب واحد «للقضاء على احتمال قيام منازعات حزبيه بينهم من جهة وللاستفادة من نشاطهم المشترك في مكافحة الخطر البادي من حزب الأمه من جهة أخرى»[3].

وتوالت لقاءات الجماعات الاتحادية خلال شهر مارس 1945. وتقرر في نهاية الأمر صرف النظر عن فكرة دمج الجماعات الاتحادية في حزب واحد باعتبارها سابقه لأونها. وبدلاً عن ذلك تم التوقيع في 27 مارس 1945 على ميثاق أكدت فيه الجماعات الاتحادية وحدة رأيها واتجاهها بشأن مستقبل السودان السياسي. كما تعهدت بالتماسك خلف مؤتمر الخريجين لتحقيق «المبدأ الذي يفصح عن رغبات البلاد الحقيقية والذي يحقق لها مصالحها ويكفل لها حريتها ورفاهيتها ويضمن لها الاتحاد والتعاون الوثيق مع مصر». والمبدأ هو «قيام حكومة سودانية دمقراطية في اتحاد مع مصر تحت تاج واحد». وقد

وقع على هذا الميثاق عن الأشقاء إسماعيل الأزهري، ومحمد نور الدين، ويحيى الفضلي، وأحمــد محمد يس، ومحمود الفضلي، وعن الاتحاديــين عبد الله ميرغني، وخضر حمد، وإبراهيم يوســف سليمان، وحسن أحمد عثمان، وعبد الرحيم وشي، وعن الأحرار أحمد محمد علي الســنجاوي، وأحمد عوض، وعبدالرحيم شــداد، والطيب محمد خير، ومحي الدين البرير[4].

وســيرد من بعد أن توقيع الأحرار على هذا الميثــاق قد أثار أزمة في صفوف الجماعة انتهت بانقسامها إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين.

1- قرار المؤتمر

بعــد فوزهم في انتخابات المؤتمر في نوفمبر 1944 وحصولهم على 36 مقعداً في الهيئة الســتينية واســتحواذهم على كل مقاعــد اللجنة التنفيذية، أصبح الطريــق ممهداً أمام الأشقاء لتنفيذ ما كانوا ينادون به منذ زيارة إسماعيل الأزهري لمصر في يوليو 1943 وهو إصدار قرار من المؤتمر بأن يتقرر مصير السودان على أساس الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

ومن ناحيه أخرى يقول خضر حمد إن الاتحاديين قرروا في 9 ديســمبر 1944 الاتصال بالأشــقاء ليوضحوا لهم أهميه تســجيل رأي المؤتمر عن مستقبل السودان السياسي على أساس الاتحاد مع مصر حتي يصبح الاتحاد مبدأ المؤتمر الرسمي[5].

وتشــير تقارير حكومة الســودان إلى أن الأشــقاء ترددوا لبعض الوقت في عرض الأمر على المؤتمر بسبب المخاوف من رد الفعل في السودان، وأيضاً بسبب الخلاف حول طبيعة الحكومة السودانية التي ستقام في ظل الاتحاد[6].

ولكن إنشــاء حزب الأمة قطع التردد وحسم الخلاف، فقد سبقت الإشارة إلى أن قيام حزب الأمة حفز الجماعات الاتحادية على الاتفاق على مبدأ الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري وعلى تقديم هذا المبدأ للجنة المؤتمر وهيئته الستينية لإقراره كتفسير لبند تقرير المصير الوارد في المذكرة التي قدمها المؤتمر للحاكم العام في 3 أبريل 1942.

دعيت هيئة المؤتمر الســتينية على عجل لاجتماع غــير عادي عقد في 2 أبريل 1945. ولم يبلغ الأعضاء بغرض الاجتماع إلا عند انعقاده. فقد علموا عندئذ أن الاجتماع سيتخذ

قراراً بشـأن تفسـير بند تقرير المصير الوارد في مذكرة 3 أبريل 1942. وقد عارض كثيرون اتخـاذ قـرار بهذه السرعة. واقترح آخـرون كان من بينهم إبراهيـم أحمد، وعبد الماجد أحمد، وعوض سـاتي، ومحمد عثمان ميرغني، وعبد الحليم محمد تشـكيل جبهة وطنيه من الخريجين بمختلف ميولهم لدراسة الموضوع وإعطاء رأي يستنير به المؤتمر. ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به.

وعندمـا طُرح المبدأ الذي اتفقت عليه الجماعات الاتحادية للتصويت حصل على 32 صوتاً مقابل 17 صوتاً بينما امتنع عن التصويت 11 عضواً. وقبل إجراء التصويت انسحب من الاجتماع محمد عثمان ميرغني قائلاً إن القرار الذي سـيتخذ بهذه الصورة سـيكون قرار الأشقاء وليس قرار المؤتمر. وبعد ظهور نتيجه التصويت انسحب عدد من المعارضين من الاجتماع وقد كان بينهم الشريف حسين الهندي ومالك إبراهيم مالك[7].

وفي 7 أبريـل 1945 نـشر المؤتمر في الصحـف بياناً بتوقيع سـكرتير اللجنة التنفيذية أمين زيدان جاء فيه أن هيئة المؤتمر عقدت اجتماعاً خاصاً تاريخياً في السـاعة السـابعة من مسـاء الاثنين 2 أبريـل 1945 وقررت فيه أن الوضع الـذي يفصح عن رغبات البلاد الحقيقيـه والـذي يحقق لها مصالحها ويكفـل لها رفاهيتها وهويتهـا هو قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري[8].

وقـد اعتبر أحمد خير هذا القرار «نقطة تحول أخرى في تاريخ تحرير السـودان لأنه سجل قولة أمة في مصيرها بحرية تامة». ولكنه عاد وقال إن القرار لم يحس به الكثيرون في الأقاليـم والعاصمة ولم يخف لتأييده من لجـان المؤتمر الفرعية إلا القليل. وقال أيضاً إن لجنة المؤتمر «نفسـها فوجئت بخطورة ما أقدمـت عليه وانتابها شيء من الاضطراب والذهـول، فقد جمدت بعد قرارها قرابة أربعة شـهور لا تلوي على شيء ولا يدري أكثر أعضائها لم صدر القرار، وما عسى أن تكون الخطوة التالية؟»[9].

بمطالعة الحقائق وتواريخ الأحداث التي أوردناها في هذا الفصل والفصل الذي سبقه، يتبين أن حزب الأمة قد تكوّن قبل صدور قرار المؤتمر بشـأن تقرير المصير. فقد ذكرنا إن إجراءات تأسيس حزب الأمة قد بدأت منذ ديسمبر 1944 وأن ذلك كان معلوماً للجميع حتـى إن يحيى الفضـلي هاجم قيام الحزب في مقال نشره بصحيفة «صوت السـودان» في 15 فبرايـر 1945. وسـعى حزب الأمة للحصول على التصديق الرسـمي بطلب قدمه

للحكومة في 18 فبراير 1945. وبعد حصوله على التصديق أصدر في 31 مارس 1945 بيانه التأسيسي الذي نشرته صحيفة «النيل» في 3 أبريل 1945.

إزاء ماتقــدم نبدي أنــه ليس صحيحاً قــول أحمد خير «إن قرار المؤتمــر من ناحية، وانتهاء الحرب من ناحية أخرى حفز حكومة السودان لأخذ الأهبة والاستعداد للطوارىء وإخراج الترياق الواقي ضد الاتجاه الشــعبي، فأنشأت حزب الامة»[10]. إذ أن قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير لم يصدر إلا في 2 أبريل 1945 ونشر في «النيل» في 7 أبريل 1945.

قوبل قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير باستياء بالغ من حزب الامة ومن دعاة استقلال الســودان الآخرين، وحتــى بعض الذين كانــوا يوافقون على القرار اســتنكروا إجراءات إصداره.

وفي معرض تعليقها على القرار قالت «النيل» إنه لم تمر بالمؤتمر منذ إنشائه أزمة تمس كيانه كالأزمة التي أثارها القرار واســتغربت «النيل» صدور قرار بهذه الأهمية في سرعة خاطفــة «حتى إن أعضاء الهيئة أنفســهم لم يتمكنوا من معرفة الغرض من الاجتماع إلى أن فوجئــوا به. وطلب إليهم أن يوافقوا عليه فتمــت الموافقة بالأغلبية في خمس عشرة دقيقة. وهكذا قرر المؤتمر مصير الســودان كله في خمس عشرة دقيقة. وأصبح المؤتمرون جميعاً أمام الأمر الواقع في أخطر شأن من شؤون البلاد».

وقالت «النيل» إن قرار تقرير المصير يهم السودان كله ولا يحق للمؤتمر «أن يطالب الجميــع بإحترامه وتأييده وهو يصدر بهــذه الطريقة .... متجاهلاً آراء وحقوق الآخرين في إبداء رأيهم ... إن مســلك المؤتمر هذا ليس المسلك الذي يلزم المؤتمرين باتباعه وليس المسلك الذي يقبله السودانيون. فليس السودان ضيعة لحفنة من الناس يفرضون بواسطة أداة اشتركنا جميعاً في إنشائها هَواهُم على الآخرين».

وعقدت «النيل» مقارنة بين المؤتمر وحزب الأمة فأشــارت إلى أن «المؤتمر هيئة انتظم في عقدها الخريجون لخدمة البلاد بدون تحديد معيّن، وهي تضم أشتاتاً من ذوي الآراء والميــول المختلفة. أما حزب الأمة فهو حزب ســياسي أعلن عن مبادئه وقال من آمن بها فلينضوي تحت لوائي. إننا نحترم المؤتمر ... إذا ما ســلك بنا الطريق الســوي. ولكنه ليس صنماً نعبده أخطأ أم أصاب».

واتهمت «النيل» لجنة المؤتمر التنفيذية بسوء التقدير لأنها تناست أن الأمر يتعلق بمستقبل السودان كله ويتعارض مع آراء جماعات من أعضاء المؤتمر. كما أنها تناست أن القرار لا يتعلق بأعضاء المؤتمر فحسب وإنما يتعلق أيضاً بكل رجل وامرأة في السودان.

ودعت «النيل» إلى معالجة الموقف بالوصول إلى اتفاق عام بشأن مصير السودان ولا سيما بعد أن انعقد الإجماع على قيام حكومة سودانية ورفض فكرة الاندماج في مصر وانحصر الخلاف في شكل الحكومة فقط[11].

2- انقسام جماعة الأحرار

سبقت الإشارة إلى أن توقيع عبدالرحيم شداد، ومحي الدين البرير، وأحمد محمد علي السنجاوي، وأحمد عوض، والطيب محمد خير على ميثاق الجبهة الاتحادية في 27 مارس 1945 تسبب في انقسام جماعة الأحرار إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين أو أحرار (أ) وأحرار (ب) كما كانت تسميهم الصحف أحياناً. فقد اتهم الفصيل الاستقلالي الذي كان يقوم على سكرتاريته الطيب شبيكة هؤلاء الخمسة بانتحال اسم الأحرار لأنه لا صلة لهم بالجماعة. إذ أن البرير وشداد فصلا منها منذ آخر فبراير 1945 وسنجاوي قد استقال منها. بينما لم يُسجل الطيب محمد خير وأحمد عوض أصلاً في عضوية الجماعة.

وعندما صدر في 2 أبريل 1945 قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير، أعلن الفصيل الاستقلالي من جماعة الأحرار عدم موافقته عليه وطالب بإعادة النظر فيه لأنه يتعارض مع مبدأ الجماعة[12].

3 - ائتلاف الأحزاب

إزاء تصاعد الخلافات بين جماعات الخريجين حول قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير، خف إلى الخرطوم من واد مدني يوم الخميس 10 مايو 1945 أحمد خير ومحمد أحمد محجوب ومحمد أحمد المرضي وعبدالإله أبوسن للتوفيق بين الجبهتين الاتحادية والاستقلالية على أساس ميثاق تتعاون الجبهتين في حدوده وتوجهان جهدهما في سبيله[13]. وقد رحبت صحيفة «النيل» بقدوم هذا النفر بقولها : «لقد عرفت عاصمة الجزيرة بأنها مبعث

الخـير والنور والحركات الفكرية. فكما أنها قلب السـودان الاقتصـادي فهي أيضاً عقل السودان المنتج أو هكذا أريد لها أن تكون... وليس غريباً وقد اختلط على العاصمة الأمر وأصبـح التفكك بين الجماعات مبعث قلـق الذين ينظرون بالعين المجردة لمصلحة هذه البلاد أن يهبط الوحي من الجزيرة على العاصمة يدعو إلى الوفاق وجمع الكلمة»[14].

وفـور وصوله إلى الخرطوم تقاسـم وفد الجزيرة الجماعـات بحيث يتصل كل منهم بجماعة يدعوها إلى الاتفاق وجمع الكلمة باسـم مصالح البلاد. وقد نجحوا في جمع كل الجماعات مساء الجمعة 11 مايو 1945 حول مائدة واحدة بنادي الخريجين بأم درمان. ودعى لحضـور الاجتماع أيضاً عبدالماجد أحمد باعتباره صاحب جهد معروف في توحيد الكلمة[15].

تمخـض الاجتماع عـن اتفاق بأن تنتـدب كل جماعة ثلاثة من أعضائهـا لتمثيلها في اجتماع يعقد مساء الثلاثاء 15 مايو 1945. كما اتفق على أن ينظر الاجتماع فيما يلي:-

1 – إمكانية توحيد مبادىء الأحزاب المختلفة فيما يتعلق بمستقبل السودان السياسي.

2 – مناقشة الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها لتحقيق المطالب القومية على ضوء الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه بين الأطراف.

حـضر اجتماع لجنة الأحـزاب الأول الذي عقـد في 15 مايو 1945 عـن حزب الامة عبدالله خليل، وعبدالله عبدالرحمن نقد الله، وحسـن داود، وعن الأشـقاء إسـماعيل الأزهـري، ويحيـى ومحمود الفضلي، وعـن الاتحاديين عبدالله ميرغني، وحسـن أحمد عثمان، وإبراهيم يوسـف سـليمان، وعـن القوميين محمد حمد النيل، وأحمد يوسـف هاشـم، والسيد الفيل، وعن الأحرار معنِّي محمد حسـن، وعوض ساتي، ومالك إبراهيم مالك، وعن الأحرار الاتحاديين عبدالرحيم شداد، ومحي الدين البرير، وأحمد محمد علي السنجاوي. وحضر الاجتماع أيضاً عبدالماجد أحمد الذي اختير سكرتيراً للجنة.

تبين من اجتماعات اللجنة أن كل الأحزاب توافق على العمل من أجل تشكيل حكومة سـودانية ديمقراطية حـرة. وتوافق كذلك من حيث المبدأ عـلى الاتحاد مع مصر. ولكن اللجنـة لم تناقش نوع الاتحاد أو الوقت الذي سـيتم فيـه. وبينما أصرت جبهة الأحزاب

الاتحادية على أن يكون الاتحاد تحت التاج المصري، أوضح ممثلو حزب الأمة أنه بالرغم من أن حزبهم لا يعارض مبدأ الاتحاد مع مصر، إلا أن مبادىء الحزب لاتنص على الاتحاد مع مصر أو أي بلد آخر. ولذلك قالوا إن حزبهم سيحصر نشاطه في العمل من أجل تكوين حكومة سودانية ديمقراطية حرة فقط ولكنه لن يعارض أنشطة الأحزاب الأخرى[16].

وناقشت لجنة الأحزاب كذلك المطالب التي ستقدم للمؤتمر للعمل على تحقيقها بمساعدة حكومة السودان قبل أن تضيع الفرص التي كانت متاحة آنذاك عالمياً. وكان من بين هذه المطالب إصدار تصريح من دولتي الحكم الثنائي يحدد المستقبل السياسي للسودان. وقد لاحظت اللجنة ملاءمة الوقت لصدور مثل هذا التصريح بسبب قرب حلول الأجل الأول المحدد لإعادة النظر في معاهدة سنة 1936.

وسنرى عند تعديد المطالب التي اتفق عليها أنها قد تضمنت إقامة تحالف مع بريطانيا. ولكن يلاحظ إنه لم يرد في تقرير لجنة الأحزاب عن أعمالها ومداولاتها أي ذكر لهذا التحالف أو الجهة التي اقترحته أو الأسباب التي دعت لذلك[17]. ونعيد إلى الأذهان هنا أن مصر نفسها كانت آنذاك في تحالف مع بريطانيا بمقتضى معاهدة سنة 1936.

أنهت لجنة الأحزاب أعمالها بالتوقيع في مساء 25 أغسطس 1945 على ما أصبح يعرف بوثيقة الأحزاب المؤتلفة أو المتحدة أحياناً. وقد نصت الوثيقة على المطالب التي سترفع للمؤتمر ليسعى لتحقيقها «في أقرب فرصة ممكنة بالوسائل السلمية المشروعة التي يرتضيها والاستعانة بحكومة السودان بقدر الإمكان لتحقيقها». وأما المطالب فقد كانت كما يلي:-

1 - إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي بأن مهمتهما العمل على قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا في أقصر وقت.

2 - طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلي الطبقة المستنيرة من السودانيين يعينهم المؤتمر لوضع مشروع بسودنة الإدارة الحكومية أي تولي السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن

بشرط أن تعطي الحكومة لهذه اللجنة كل التسـهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتوصياتها.

3 - المطالبة بإطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة في حدود القوانين العامة التي تتمشى مع الأسس الديمقراطية الصحيحة وتعديل القوانين الخاصة القائمة المقيدة لهذه الحريات[18].

4 - الأشقاء يكيدون للأحزاب المؤتلفة

أثناء مراسم توقيع وثيقة الأحزاب المؤتلفة في مساء 25 أغسطس 1945 راجت شائعة بـأن اللجنة التنفيذيـة للمؤتمر قد رفعت في صبـاح نفس اليوم لدولتـي الحكم الثنائي بواسـطة الحاكم العام مذكرة بتوقيع إسـماعيل الأزهري تتضمن قرار المؤتمر الصادر في 2 أبريل 1945 بشـأن تقريـر المصير وهو القرار الذي ثار الخلاف حوله وبسـببه بذلت المساعي لتقريب وجهات نظر الأحزاب والجماعات المختلفة. وهذا بالرغم من أن ممثلي حزب الأشقاء وقعوا على وثيقة الأحزاب وقرأوا الفاتحة مع الآخرين بالتوفيق.

وقـد تأكـدت تلك الشـائعة في اليوم التـالي ولذلك تكون لجنة المؤتمـر قد أحبطت مسـاعي الائتلاف وأفقدت وثيقة الأحزاب قيمتها الأمر الذي جر على الأشقاء نقداً ولوماً من الأحزاب والجماعات الأخرى ومن معظم الصحف. ونجد تعبيراً عن ذلك في الرسـالة التي بعث بها حسـن الطاهر زروق إلى عبدالماجد أحمد حيث قال: «عندما سـمعنا عن تأليـف جبهة تضم جماعات الخريجين لبحث قرار المؤتمر الأول اسـتبشرنا وظننا خيراً ... ومضت الأيام والشهور وأخيراً سمعنا عن أن الجبهة توصلت إلى قرار عن مصير هذه الأمة ولم يبـق إلا أن تمهر هـذه الوثيقة من ممثلي الهيئات ... وقـد أمضيت الوثيقة بالفعل. لكن لم تتم هذه الفرحة حتى سـمعنا عن تلك الخدعة الكبرى التي قام بها بعض أعضاء لجنة المؤتمر بتقديم القرار الأول للسلطات ويذكر الناس كيف طبخ وكيف وضع. وبذلك يكون هؤلاء الناس قد قضوا على أول محاولة للعمل السياسي الذي يمكن أن تطلق عليه هذه التسمية بحق»[19].

وقبل أن نتناول الطريقة التي تمت بها تسوية الأزمة التي نشبت بين المؤتمر والأحزاب سنعرض فيما يلي لبعض فقرات مذكرة المؤتمر المؤرخة 23 أغسطس 1945 التي تسببت في نشوب الأزمة. وقد سبقت الإشارة إلى أنه بموجب هذه المذكرة رفع المؤتمر إلى دولتي الحكم الثنائي قراره الصادر في 2 أبريل 1945 بشأن تقرير المصير.

صدرت المذكرة بتوقيع إسماعيل الأزهري رئيس المؤتمر. وفي مستهلها وصف أزهري المؤتمر بأنه الممثل الوحيد للرأي العام المستنير في السودان وبأنه ملتقى وجهات النظر القومية المختلفة في البلاد وموضع ثقة الشعب السوداني بأسره.

وبعد أن أشار إلى بند تقرير المصير الوارد في مذكرة 3 أبريل 1942 باعتباره أهم بند فيها، قال أزهري إنه طيلة الأعوام التي تلت تلك المذكرة أخذ المؤتمر في تحسس رغبات البلاد للوصول النهائي لمصير السودان بالصورة التي تحقق آمال البلاد وتكفل حقوقها إلى أن أقرت هيئة المؤتمر في 2 أبريل 1945 أن يتقرر مصير السودان بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

وأوضح أزهري أن اتجاه المؤتمر نحو فكرة الاتحاد وتخصيص مصر بالذات لتكون الطرف الآخر في هذا الاتحاد يعود إلى الارتباطات الحيوية بين البلدين والتي تستمد قوتها من التاريخ المشترك واتحاد المصالح والدين واللغة والدم والثقافة والنيل.

وقال أزهري أيضاً في تبريره لقرار المؤتمر إن عصر الدويلات الصغيرة قد انتهى وإن الأمم الضعيفة لابد وأن تتكتل في جماعات واتحادات لتواجه نظام العالم الجديد. ثم قال إن الحل الذي ارتضاه المؤتمر لقضية السودان «يساعد على الاستقرار والاستثمار والنهوض بينما تظل اقتصادياته مرتبطة بالامبراطورية العظيمة. وإن شعورنا ليزداد على مر الأيام تأكداً ورسوخاً بأننا من غير معونة من بريطانيا لن نكون قادرين القدرة الكاملة على مواجهة الظروف المقبلة أو النهوض ببلادنا لتحتل الموضع اللائق بها في المجموعة العالمية الجديدة، كما أن روح المودة والثقة يجب أن تسود تلك العلاقات مع الامبراطورية دائماً كما هي الحال الآن»[20].

ولكن حكومة السودان أبلغت رئيس المؤتمر في 1 سبتمبر 1945 أنها لاتنوي إرسال مذكرته إلى الحكومتين المصرية والبريطانية. وأبدت لذلك ثلاثة أسباب هي :-

أولاً : إن حكومة السـودان لا تعترف بحق المؤتمر في أن يقدم مطالب باسـم الشعب السوداني.

ثانياً : إن حكومة السودان لا تعترف بهيئة المؤتمر ولجنته الحاليتين كممثلتين للطبقة المتعلمة.

ثالثاً : إن لجنة المؤتمر الحالية لا تتمتع بثقة أكثر من قسم واحد من أقسام المؤتمر[21].

5 - الاتفاق على المطالب القومية

حتـى يؤيد وثيقة الأحزاب المؤتلفة ويرفعهـا للحكومة، اقترح المؤتمر إجراء تعديلات على الوثيقة. وقد أفلح عبدالماجد أحمد ونفر من الخريجين في إقناع الأحزاب بقبول تلك التعديـلات. وتبعاً لذلك تعـدل المطلب الأول من وثيقة الأحزاب ليصبح : «قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا». وحذفت من المطلب الثـاني عبارة «سـودنة الإدارة» لأنها مـن وجهة نظر المؤتمر قد اقترنـت بمعنى خاص لا يتمشى مع قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير.

وتـم في 3 أكتوبـر 1945 التوقيع على الوثيقة المعدلة حيث وقع عن حزب الأشـقاء محمود الفضلي، وأمين زيدان، وأحمد محمد يس، وعن حزب الأمة عبدالله خليل، وعلي فـرح، وعبدالله عبدالرحمن نقد الله، وعن حزب الاتحاديين إبراهيم يوسـف سـليمان، وعبدالله ميرغني، وحسن أحمد عثمان، وعن حزب الأحرار الاتحاديين أحمد محمد علي السـنجاوي، ومحي الدين البرير، وعبدالرحيم شداد، وعن حزب القوميين أحمد يوسف هاشـم، ومحمد عبدالرحمن محمد، ومحمد حمد النيل، وعن حزب الأحرار عوض ساتي، وأحمد بشير العبادي، والطيب شبيكة[22].

رفـع إسـماعيل الأزهري بوصفه رئيسـاً للمؤتمـر وثيقة الأحـزاب المؤتلفة لحكومة السـودان ضمن تعقيبه المؤرخ 15 أكتوبر 1945 على مذكرة الحكومة بتاريخ 1 سـبتمبر 1945 والتـي رفضت بمقتضاها إحالة قرار المؤتمر بشـأن تقرير المصير إلى دولتي الحكم الثنائي. وقد اسـتخدم أزهري المطلب الأول الـوارد في وثيقة الأحزاب للتدليل به على أن قرار المؤتمر يمثل مطلباً قومياً، إذ قال إن ما توصلت إليه الأحزاب مجتمعه جاء متمشـياً

في جوهـره مع قرار المؤتمر مما يثبت أن المؤتمـر كان في قراره متوخياً الرأي الذي انعقد عليـه الإجماع أخيراً. وحصر أزهري الفرق بين وثيقـة الأحزاب وقرار المؤتمر في أن وثيقة الأحزاب سـكتت عن تحديد نوع الاتحاد مع مـصر بينما نص قرار المؤتمر على أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري[23].

وفي رده بتاريخ 23 ديسـمبر 1945 على تعقيب المؤتمر، أكد السـكرتير الإداري عدم اعتراف الحكومة بأهلية المؤتمر للتحدث باسم السودانيين ككل. وأشار إلى أن ادعاء لجنة المؤتمر تمثيل الطبقات المتعلمة وبوجه خاص تفسـير وثيقة الأحزاب قد اعترض عليه من قبل الطبقات المتعلمة نفسها.

وأكد السكرتير الإداري أيضاً أنه عندما يحين الوقت لذلك، فإن الحكومة تنوي التعرف عـلى آراء كل شرائح المجتمع بما في ذلك المؤتمر والهيئات التمثيلية الأخرى. وقال إن مثل هذه الآراء سـتعطي الوزن المناسـب ولكن بشرط أن تقدم بطريقة مشروعة وألا تكون معيبة بإدعاءات غير مبررة فيما يتعلق بمدى تمثيلها.

واسـترعى السـكرتير الإداري انتباه المؤتمـر إلى الاجابة التي أدلى بها بوصفه رئيسـاً للمجلس الاستشاري بناء على سؤال تقدم به خمسة من أعضاء المجلس في دورته الأخيرة في نوفمبر 1945 حيث أعلن أن الحكومة تنوي استشارة المجلس إذا أثير مستقبل السودان عند إعادة النظر في معاهدة سنة 1936. وأعلن كذلك أن الحكومة ستعطي آراء الهيئات التمثيلية الأخرى الوزن الذي تستحقه[24].

لا جـدال في أن الاتفاق على مطالب البلاد القومية وإفراغها في وثيقة واحدة قد كان إنجـازاً طيباً. ولعل أبرز ما في هذه الوثيقة أنها عبرت عن اقتناع الجميع بحتمية الاتحاد مع مصر. غير أنها فيما يبدو تعمدت أن تترك بدون تحديد نوع الاتحاد مع مصر.حتى لا تثير بذلك خلافاً ربما يسـتعصي على الحل ويقضي على كل أمل في الوفاق وجمع الكلمة. فالأحزاب الاتحادية نفسـها وبالرغم من الميثاق الـذي وقعته في 27 مارس 1945 كانت متباينة الآراء بشأن نوع الاتحاد المراد تحقيقه بين مصر والسودان. بينما كان حزب الأمة يرى أن نوع الاتحاد لا يمكن تحديده قبل أن يبلغ السودانيون مرتبة من النضج والتجربه تؤهلهم لأن يقرروا مستقبلهم السياسي، ويحصلوا على مركز مستقل يمكنهم من التفاوض مع مصر على أساس الندية[25].

وسنرى في الفصل الأول من القسم الثالث أن الخلاف حول نوع الاتحاد قد نشب عشية سفر وفد السودان إلى مصر في مارس 1946 مما استلزم إبرام اتفاق آخر بين الأحزاب المؤتلفة والمؤتمر بشأن تفسير البند الأول من وثيقه الأحزاب.

6- إنشاء حزب وحدة وادي النيل

بعد تكوين لجنه الأحزاب المؤتلفة وقبول الأشقاء إعادة النظر في قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير، تقدم الدرديري أحمد إسماعيل في مايو 1945 باستقالته من لجنه المؤتمر التنفيذيه[26]. وبعد أن تم في 3 أكتوبر 1945 اتفاق الأحزاب والمؤتمر على مطالب البلاد القوميه، أعلن الدرديري أحمد إسماعيل في 4 أكتوبر 1945 عن تشكيل حزب وحدة وادي النيل.

وفي بيان أصدره بهذه المناسبة، قال الدرديري أحمد إسماعيل إن أنصار مبدأ وحدة وادي النيل قرروا تشكيل حزب سياسي وسيطلبون من الجهات الرسمية الاعتراف به بعد استكمال الشرائط اللازمة لذلك. وأضاف الدرديري أن وحدة السودان شماله وجنوبه لن تتم إلا بعد تحقيق وحدة وادي النيل «لأن أهل الشمال والجنوب لن يلتئما ويكونا أمة واحدة يتمتع جميع أبنائها بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية متساوية إلا بتمام وحدة وادي النيل التي بها تنصهر جميع الفوارق الجنسية في بوتقة واحدة. والفلاح المصري السمح المطيع هو الوحيد الذي يمكنه القيام بعملية التفاعل الكيمائي هذه. وهم فوق هذا عنصر هام للرقي الاقتصادي والزراعي وترياق مقاوم للهجرة من غرب أفريقا وغيرها من البلدان التي لا تمت للسودان بصله»[27].

وإزاء النقد الذي وجه للحزب من أنه يرمي إلى زوال كيان السودان ودمجه في مصر، طالب الدرديري بعدم الخلط بين وحدة وادي النيل والاندماج في مصر. وأوضح أنه «لم يقل أحد من هذه الجماعه أن مبدأنا هو الاندماج في مصر بزوال كيان السودان وبيع أنفسنا لمصر كما يزعم المتقولون ولم يقل أحد في مصر بهذا. وإنما مبدأ الجميع هو وحدة وادي النيل بأن تنصهر مصر والسودان في الدولة الجديدة التي ستسمى بإذن الله وتوفيقه دولة وادي النيل. وستكون الجنسية الجديدة مشتقة من أو منسوبة لهذه

الشخصية الدولية فلا هي مصرية بحتة ولا سودانية بحتة... وسيكون للدوله برلمان واحد ينتخب أعضاؤه وفقاً للتقسيم الإداري وتقسيم الدوائر الانتخابيه»[28].

وانتقــد الدرديري مبــدأ الاتحاد مع مصر الذي نصت عليه وثيقــة الأحزاب المؤتلفه بقوله إن الأحزاب المؤتلفه «لم تتعرض لنوع الاتحاد ولم ولن تتفق عليه. وعلى هذا فليس ما ســمي تلاقى وجهات النظر سوى ذر للرماد على العيون على ما بها من غشاوة وحتى لا يقال إن المجهودات التي بذلت باءت بالفشل»[29].

وحتى اندماجه في الحزب الوطني الاتحادي عند تأسيسه في نوفمبر 1952، فإن حزب وحــدة وادي النيل لم يكن له أي رصيد شــعبي يذكر. وحــري بالذكر أن الدرديري أحمد اســماعيل كان قد قال عند تأســيس الحزب إن الحزب لا تهمه الكثرة العددية إن لم تكن قائمة على اعتقاد صحيح واستعداد للتضحية[30].

ومــن الإنصاف أن نذكر أنَّ بعض رموز حزب وحــدة وادي النيل كعلي البرير وأحمد السيد حمد والدرديري أحمد إسماعيل كانوا كأفراد مؤثرين في مسيرة الحركة الاتحادية. وسيرد لاحقاً أن الدرديري قد تقدم بمبادرات عديدة لتوحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحــد كانت آخرها في ســبتمبر 1952. وســيرد أيضاً أنه بعد قيام الحــزب الواحد الذي ســمي بالحزب الوطني الاتحادي دعم الدرديري مــن خلال موقعه في الحكومة المصريه كوكيل لوزارة شؤون السودان هذا الحزب مالياً وإعلامياً إبان انتخابات الحكم الذاتي التي أجريت في نوفمبر 1953.

الهوامش

1- FO 371/45972, SPIS, No. 46, Janurary 1945. Also see NRO Dakhlia (1) 1/12/30, Civil Secretary to Governors of Northern Provinces, circular letter No. CS/SCR/ 36. M. 8., April 9، 1945.

2- الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده، مرجع سابق، ص 109.

3- نفس المصدر والصفحة.

4- نفس المصدر، ص 111.

5- نفس المصدر، ص 108 – 109.

6- FO 371/45972, SPIS, No. 48, March-April 1945.
Also See FO 141/1024, Civil Secretary to Fouracres, April 8, 1945.

7- النيل : 3 أبريل 1945، وأيضاً السودان الجديد : 13 أبريل 1945. وكذلك:
SPIS, No. 48, March-April 1945, Ioc.cit.

8 - النيل : 7 أبريل 1945.

9- كفاح جيل، مرجع سابق، ص 148-149.

10- نفس المصدر، ص152.

11- النيل : 8 أبريل 1945.

12- نفس المصدر : 28 فبراير و19 مارس و23 و28 أبريل 1945.

13 - نفس المصدر : 13 مايو 1945. وأيضاً أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 167-168.

14- النيل : 13 مايو 1945.

15- نفس المصدر.

16 - FO 371/45985, Report to be submitted to the Congress Executive Committee by the United Parties Committee representing the Ashigga, the Ittihadiyeen, the Gawmiyeen, the two groups of the Ahrar and the Umma Party.

وأيضاً النيل :16 و 23 مايو مايو 1945.

17- Report to be submitted to the Congress by the United Parties Committee, Ioc.cit.

18- Ibid.

وأيضاً النيل : 26 و30 أغسطس و2 سبتمبر 1945.

19- النيل : 27 و28 و29 أغسطس 1945.

20- السودان، العدد 46، السنة الثانية، 16 نوفمبر 1945. وأيضاً أحمد خير، كفاح جيل، مرجع سابق، ص 235.

21- النيل : 11 سبتمبر 1945.

22- نفس المصدر : 3 و4 أكتوبر 1945.

23 - FO 371/53328, SPIS, No. 54, October-November 1945.

24 - Ibid., SPIS, No. 55, December 1945.

25 - Ibid., SPIS, No. 54, October-November 1945.

26 - النيل : 24 مايو 1945.

27 - نفس المصدر : 4 أكتوبر 1945.

28- نفس المصدر : 8 أكتوبر 1945.

29- نفس المصدر والعدد.

30- نفس المصدر : 4 أكتوبر 1945.

الفصل الثامن

الإعلان في 4 نوفمبر 1945 عن قيام حزب استقلالي آخر : الحزب الجمهوري

1 - مبدأ الحزب وغرضه

استمد الحزب الجمهوري فكره وفلسفته من مؤسسه محمود محمد طه.وقد شاركه في التأسيس عبد القادر المرضي ومنصور عبد الحميد ومحمد فضل وآخرون. أُعلن عن قيام الحزب الجمهوري ببيان أصدره سكرتير الحزب المؤقت عبد القادر المرضي في 4 نوفمبر 1945 وجاء فيه أن مبدأ الحزب هو الجلاء التام.

وأما غرض الحزب فقد أوجزه البيان في ست نقاط هي:-

(أ) قيام حكومة سودانية جمهورية ديمقراطية حرة مع المحافظه على السودان بكل حدوده الجغرافية القائمة الآن.

(ب) الوحدة القومية.

(ج) ترقية الفرد والعناية بشأن العامل والفلاح.

(د) محاربة الجهل.

(هـ) الدعاية للسودان.

(و) توطيد العلاقات مع البلاد المجاورة.

وورد في المذكرة التفسيريه لبيان إنشاء الحزب أن النظام الجمهوري هو أرقى ما وصل إليه اجتهاد العقل البشري في بحثه عن الحكم المثالي لأنه لا يجعل لمواطن فضلاً على آخر إلا بقدر صلاحيته وكفاءته للاضطلاع بالأعباء المنوطة به، هذا بالإضافة إلى أنه لا يقيد الناس بضروب من الولاء والتقديس اللذين لا مصلحة للإنسانية فيهما.

وورد في المذكرة التفسيرية أيضاً أن الحزب الجمهوري يقصد بالوحدة القومية خلق سـودان يؤمن بذاتية متميـزة واحدة ومصير واحد، وذلك بإزالـة الفوارق الوضعية من اجتماعية وسياسـية، وربط كل أجزاء القطر حتى يصبـح كتلة متحدة الأغراض والمنافع والإحساس.

وفيما يخص علاقات السودان بالدول العربية ودول الجوار أشير في المذكرة التفسيرية إلى أنه بالرغم من أن الحزب الجمهوري لا يريد أن يرتبط بشيء في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يمكنه تجاهل الأواصر التي تربط السـودان بدول الشرق العربي بشكل خاص، والمنافع التي تربط السـودان بالأقطار المجاورة. كما أشـير في المذكرة إلى أن رؤية الحزب لعلاقته مع كل هؤلاء ستتكيف على هذه الأسس.

وقـد فتح الحزب الجمهوري عضويته لكل سـوداني بلغ مـن العمر الثامنة عشرة، ولكل مواطن ولد بالسودان أو كانت إقامته فيه لا تقل عن عشر سنوات لم يبارح خلالها البلاد[1].

2- علاقة الحزب بالمؤتمر

بعد أسـابيع قليلة من إنشائه، حدد الحزب الجمهوري موقفه من مؤتمر الخريجين وعلاقته به. فقد أعلن الحزب في 22 نوفمبر 1945 أنه لا يعمل سياسياً تحت لواء المؤتمر لأنه أي الحزب الجمهوري فتح عضويته لكل السودانيين بينما المؤتمر لا يعبّر إلا عن آراء وغايات الخريجين دون سـواهم مـن المواطنين. وأوضح الحزب الجمهوري أنه سـيعيد النظـر في موقفه من مؤتمـر الخريجين عندما يصبح مؤتمر السـودان العام ويصبح لكل سوداني حق العضوية فيه.

ولكـن الحزب الجمهـوري لم يحظر على الخريجين من أعضائـه الالتحاق بالمؤتمر كأفـراد. كـما لم يغلق الحزب الجمهـوري باب التعاون مع المؤتمـر في نطاق الإصلاحات الاجتماعية. فقد أعلن الحزب أنه سـيتعاون مع أي هيئـة تضطلع بإصلاحات اجتماعيه دون أن يكون هذا التعاون مقيداً بضرب من ضروب التبعية.

ورفض الحزب الجمهوري الوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب الأخرى في 25 أغسطس 1945 وتبناها المؤتمر في أكتوبر 1945 لأنها تختلف في جوهرها عن دستور الحزب. وقد سبقت الإشارة إلى أن أحد بنود الوثيقه ينص على قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا.

وفي معرض تعليقه على هذا البند قال الحزب الجمهوري: «إننا لا نفهم لماذا نتقيد باتحاد وتحالف فنضع بذلك حق البلاد الطبيعي في الحريه موضع المساومة بأن ندفع ثمن الحريه اتحاداً مع هذه أو محالفة مع تلك»[2].

3- علاقه الحزب بالأحزاب الأخرى

يتفق الحزب الجمهوري مع حزب الأمة في أنة كان يطالب بأستقلال السودان التام عن مصر وبريطانيا ويدعو لأن يكون السودان للسودانيين . ولكنه كان يختلف عن حزب الأمة في أمرين: أولهما أن الحزب الجمهوري أعلن في بيانه الأول في 4 نوفمبر 1945 تفضيله للجمهورية نظاماً للحكم بينما لم يعلن حزب الأمة قبوله للجمهورية نظاماً للحكم إلا في 21 اغسطس 1953[3].

وأما الأمر الثاني فقد كان أن الحزب الجمهوري يرفض التعاون مع إداره السودان البريطانية لتحقيق الاستقلال ويرى أن السبيل لتحقيق الاستقلال هو الجهاد. ولذلك وكما سيرد عند الحديث في الفصل الثالث من القسم الثالث عن الأزمة التي فجرها بروتوكول صدقي- بيفن في أكتوبر 1946، فقد تعاون الحزب الجمهوري مع حزب الأمة وأحزاب استقلالية أخرى في اطار الجبهة الاستقلالية عندما أوقف حزب الأمة التعاون مع حكومة السودان وأعلن الجهاد. وقد عبّر الحزب الجمهوري عن ذلك بقوله: «كانت هناك حواجز بيننا وبين حزب الأمة، ولكن عندما أعلن الجهاد ورفض التعاون مع الإنجليز سقطت تلك الحواجز، واشتركنا في الجبهة الاستقلالية»[4].

وأما اختلاف الحزب الجمهوري مع الأحزاب الاتحادية المتعاونة مع مصر وبوجه خاص حزب الأشقاء فإنه يكمن في أن الحزب الجمهوري كان يطالب بالاستقلال عن مصر أيضاً، ويرى أن حرية السودان لا تأتي من الخارج بل بالكفاح الداخلي[5].

4- رؤيه الحزب للعلاقه بمصر

في أعقاب الأزمه التي فجرها بروتوكول صدقي- بيفن في الربع الأخير من عام 1946، فصّل الحزب الجمهوري في نداء وجهه للمصريين في فبراير 1947 رؤيته للعلاقات السودانية - المصرية وما يمكن أن تقدمه مصر للسودان في تلك المرحلة.

قال الحزب الجمهوري في ندائه للمصريين: «لم نفهمكم كما ينبغي أن تُفهموا، ولم تفهمونا كما ينبغي أن نُفهم . نحن لم نستقل، وأنتم لم تستقلوا والشرق جميعاً لم يستقل، لأننا كلنا آثرنا أن نفكر برغباتنا ومخاوفنا بدل عقولنا ونحن في معترك لعمالقة الفكر فيه سلطان ودولة».

وبعد أن أكد الحزب الجمهوري في ندائه أن مصر للمصريين والسودان للسودانيين وكل بلد شرقي له، قال مخاطباً المصريين :«فعودوا ولنعد، وليعد كل بلد شرقي فلننظم منازلنا. أما نحن أيها المصريون فقد عقدنا النية على أن نجاهد جهاد الأبطال لنيل استقلالنا من الإنجليز فهل نعتمد على مساعدتكم؟ وهل تقولون معنا السودان للسودانيين وتعملون معنا على أن يكون كذلك ؟ ولا نريد منكم أكثر من أن تستقبلوا قضيتنا بعقول تقوى على مواجهة الحقائق، فنتمكن من التفكير بعقولنا بدل عواطفنا فتوفروا علينا أن نختلف شيعاً وأحزاباً».

وانتهى النداء إلى أن الصلات بين المصريين والسودانيين عقدتها يد الزمن وختمتها الأجيال بخاتم القوه ولا يخشى عليها «إلا من بعضنا، أولئك الذين يفكرون برغباتهم ومخاوفهم فهم قادرون على إضعاف هذه الصلات وخنقها لما يحجبون عنها من الشمس والهواء»[6].

الهوامش

1- النيل: 4 نوفمبر 1945.

2- نفس المصدر: 22 نوفمبر 1945.

3- انظر عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق،178.

4- الأهرام : 6 يناير 1947.

5- النيل: 7 أغسطس 1947.

6- الأهرام: 5 فبراير 1947.

3 القسم الثالث

وفد السودان إلى مصر وبروتوكول صدقي - بيفن: مارس 1946 - فبراير 1947

الفصل الأول

وفد السودان إلى مصر: مارس 1946

1 - إعادة النظر في معاهدة سنة 1936

سبق لنا القول إنّ المادة 16 من معاهدة سنة 1936 أجازت الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في أحكام المعاهدة بعد انقضاء فترة عشر سنوات على سريانها، ويكون ذلك بموافقة الطرفين. كما أجازت المادة 16 لأي من الطرفين بعد انقضاء فترة عشرين سنة على سريان المعاهدة، طلب الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في أحكامها.

ومع رفع الرقابة على الصحف في يونيو 1945، واقتراب الأجل الأول لطلب إعادة النظر في معاهدة سنة 1936، طُرحت في مصر مسألة إعادة النظر في المعاهدة بغرض تحقيق الجلاء التام عن الأراضي المصرية ووحدة وادي النيل[1]. فقد بعث مصطفى النحاس بصفته رئيساً لحزب الوفد في 23 يوليو 1945 مذكرة إلى الحكومة البريطانية عبر سفيرها في القاهرة لورد كيلرن مطالباً بمفاوضات سريعة صريحة بشأن مطالب مصر القومية[2]. وعن مسألة السودان قال النحاس في مذكرته إنه «يجب تسويتها بما يتفق والروابط بين مصر والسودان ومابينهما من علاقات الطبيعة والدم واللغة والدين والمصلحة المشتركة».

وتحدث رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي عن أهداف مصر القومية أمام مجلس النواب والشيوخ في 6 أغسطس 1945 حيث قال إن «وحدة الوادي بمصره وسودانه» تتفق مع صميم رغبات أبناء الوادي جميعاً[3]. ثم دعا النقراشي الهيئة السياسية العليا المكونة من زعماء الأحزاب وبعض المستقلين إلى الاجتماع في 21 سبتمبر 1945 للنظر في مطالب مصر القومية. وقد جاء في بيان صدر في 22 سبتمبر 1945 أن الهيئة ترى «بإجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأي الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل الوادي في وحدة مصر والسودان، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس. وترى الهيئة السياسية أن

قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقاً ومتانة»[4].

وقال النقراشي في خطاب العرش في 11 نوفمبر 1945 إن البلاد «صح عزمها، واتحدت إرادتهـا على العمل على رفع كل قيد عن اسـتقلالها بجلاء الجنود الأجنبية عنها، وتأكيد وحـدة وادي النيـل». ثم أعلن أن حكومتـه «على اتصال بالحكومـة البريطانية في هذا الشأن، وهي ماضية في تحقيق هذه الغاية الكبرى»[5].

بعثت حكومة النقراشي في 20 ديسـمبر 1945 إلى الحكومة البريطانية مذكرة طلبت فيها تحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصري إلى لندن للمفاوضة في إعادة النظر في معاهدة سـنة 1936. وجاء في المذكرة المصرية أن أحكام المعاهدة التي تمس باسـتقلال مصر وكرامتها لم تعد تسـاير الوضع الحالي. كما جاء في المذكرة أن المفاوضات «سـتتناول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم».

وقـد أبدت الحكومة البريطانية في مذكرة بتاريخ 26 يناير 1946 اسـتعدادها بالرغم من أحكام المادة 16 من معاهدة سـنة 1936 لأن تعيـد النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشـتركة، ومـع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى ضمان الأمن والسـلم الدولي. كما أخذت الحكومة البريطانية علماً برغبة الحكومـة المصرية في أن تتناول المباحثات مسـألة السـودان. وفي نفـس المذكرة ذكرت الحكومة البريطانية أنها سترسل إلى سفيرها في القاهرة تعليمات لإجراء مباحثات تمهيدية مع الحكومة المصرية[6].

اسـتنكرت بعض الاحزاب المصرية ما ورد في مذكرة الحكومة المصرية بشأن استيحاء «مصالـح السـودانيين وأمانيهم». فقد قال حزب الوفد إن الفـرق كبير بين هذه العبارة ومطلـب وحدة وادي النيل «بل هي عبارة شـديدة الخطر، جارت بها الوزارة سياسـة الاستعمار الانجليزي، فرددت ما قالوه وكرروه عن مصالح السودانيين وأمانيهم، وسلمت تبعاً لذلك بما نادوا به من اسـتفتاء أهالي السـودان ... وما اسـتفتاء أهالي السودان على يد الاسـتعمار وفي ظل الاحتلال وبعد سـتين عاماً من حكم الأنجليز إلا الشرك المنصوب لفصل مصر عن السـودان والسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه والتهام الجميع على حد سـواء ... فإذا سـاغ للانجليز أن تكون هذه سياستهم المرسومة لالتهام

الســودان، فكيف يجوز لــوزارة مصرية أن تجاريهم فيها، وتســلم لهم بها، وتمهد لها في مذكرتها الرسمية سبيل التنفيذ! ألا أنها سقطة كبرى ونكبة عظمى وتفريط شائن في حق ثابت من أقدس حقوق البلاد».

وأخــذ الحزب الوطني كذلك على حكومة النقراشي عدم المطالبة بوحدة وادي النيل، واعتبر اســتيحاء مصالح السودانيين وأمانيهم «مسايرة للسياسة البريطانية التي ترمي إلى اعتبار الســودان وحــدة منفصلة عن مصر، واعتبار مصر منفصلة عن الســودان، وقبول لنظريــة الاســتفتاء الذي يلوحــون به، ويقصــدون منه فصم عرى الوحدة بين شــطري الوادي»[7].

2 - السودانيون والمشاركة في المفاوضات

بعــد تلقي الحكومــة المصرية الموافقــة البريطانية على فتح باب المفاوضات بشــأن معاهدة ســنة 1936 ومسألة الســودان، بدأت في فبراير 1946 اتصالات واجتماعات بين اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين والأحزاب لوضع الخطط العملية لاشــتراك الســودان في هــذه المفاوضــات[8]. وقــد كانت وثيقــة الأحــزاب المؤتلفة محور هــذه الاتصالات والاجتماعات. فقد أعلن حزب الأمة تمســكه بها، وذلك تقديراً منه لما تستوجبه الظروف الحــاضرة من توحيد الصفوف، واتخاذ خطوات إيجابيــة لتحقيق المطالب الوطنية. كما أبدى حزب الأمة اســتعداده للتكاتف مع جميع الأحزاب والهيئات الســودانية لتحقيق الأهــداف التي رســمها ذلك الميثاق. وناشــد حزب الأمة الجميع تقديــر «دقة الموقف، ووجوب انتهاز الفرصة العارضة، قبل أن تسبقنا الحوادث وأن تدهمنا بغير ما نريد»[9].

وحــث حزب الاتحاديين مؤتمــر الخريجين والأحزاب على حــصر مجهودها في وثيقة الأحــزاب المؤتلفة باعتبارها تمثل مطلباً قومياً. واقترح حزب الاتحاديين تفســيراً للوثيقة. ومن أبرز عناصر هذا التفســير إصدار تصريح مشــترك من دولتي الحكم الثنائي تعترفان فيــه بقيام حكومه ســودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مــصر، وأن تتولى الحكومتان الســودانية والمصريــة تعيين نوع الاتحاد ومداه. وبعد قيــام الاتحاد ينظر مندوبون من حكومتــي الاتحاد في عقد أي اتفاقــات يرونها ضرورية لتســوية العلاقات والمصالح مع بريطانيا وبذلك يتم التحالف معها[10].

ولكنَّ اثنين من الشـيوعيين السـودانيين هما محمد أمين حسين وعبد الوهاب زين العابدين اقترحا مشروع ميثاق لجبهة سودانيه ديمقراطية متحدة يختلف تماماً عن وثيقة الأحزاب المؤتلفة، فقد نص مشروع الميثاق على الآتي:-

1- وضع السـودان تحت الوصايه الدولية لفترة خمسـة أعوام ينال بعدها استقلاله التام وتجلو عن أراضيه جميع القوات المحتلة الإنجليزية والمصرية.

2- تكون مصر وبريطانيا ضمن الدول التي يعهد لها بالوصاية على السودان.

3- علاقة السـودان بكل من مصر وبريطانيا يحددها السـودانيون دون سواهم بعد انقضاء فترة الوصاية وجلاء جميع القوات المحتلة.

4- كل اتفاق بدون أن يكون للسودان الرأي الأول فيه يكون باطلاً ولا يلزمه بأي حال من الأحوال.

ودعا مشروع الميثاق إلى تكوين وفد سـوداني يمثل وجهات النظر السودانية للسفر إلى مقر الأمم المتحدة للعمل على تحقيق هذه المطالب العادلة[11].

وبالرغم من أنه كان هناك شـبه إجماع على أهميه إرسـال وفد سـوداني إلى مصر للاشـتراك في المفاوضـات، إلا أنه برزت خـلال الاجتماعات والاتصـالات التي جرت بين الأحزاب وبين لجنة المؤتمر التنفيذية التي كان يسـيطر عليها حزب الأشـقاء اختلافات في وجهات النظر بشأن عدد من المسائل الجوهريه. فقد اختلف حول الأساس الذي سيعمل بموجبه الوفد وهل يكون وثيقة الأحزاب المؤتلفة أم القرار الذي أصدره المؤتمر في 2 أبريل 1945 بشـأن تقرير المصير؟ وتكشّف أن لجنة المؤتمر التنفيذية أو بالأحرى حزب الأشقاء كان يريد أن يسـتأثر بأمر تشـكيل الوفد دون أن يتقيد بتمثيل الأحزاب أو حتى مجرد الأخذ برأيها في تشكيل الوفد[12].

وإزاء هـذا فقـد سـعى نفر من الخريجين المسـتقلين واتحاد طـلاب كليه غردون لإقناع لجنة المؤتمر بأن سـفر وفـد لا يمثل الأحزاب أمر محفـوف بالعقبات والعراقيل. ونادى السـودانيون بمصر بتشكيل جبهة وطنيه تمثل جميع العناصر لتطالب بحل قضية السـودان مع القضية المصرية في وقت واحد، باشتراك السودان في المفاوضات على أساس

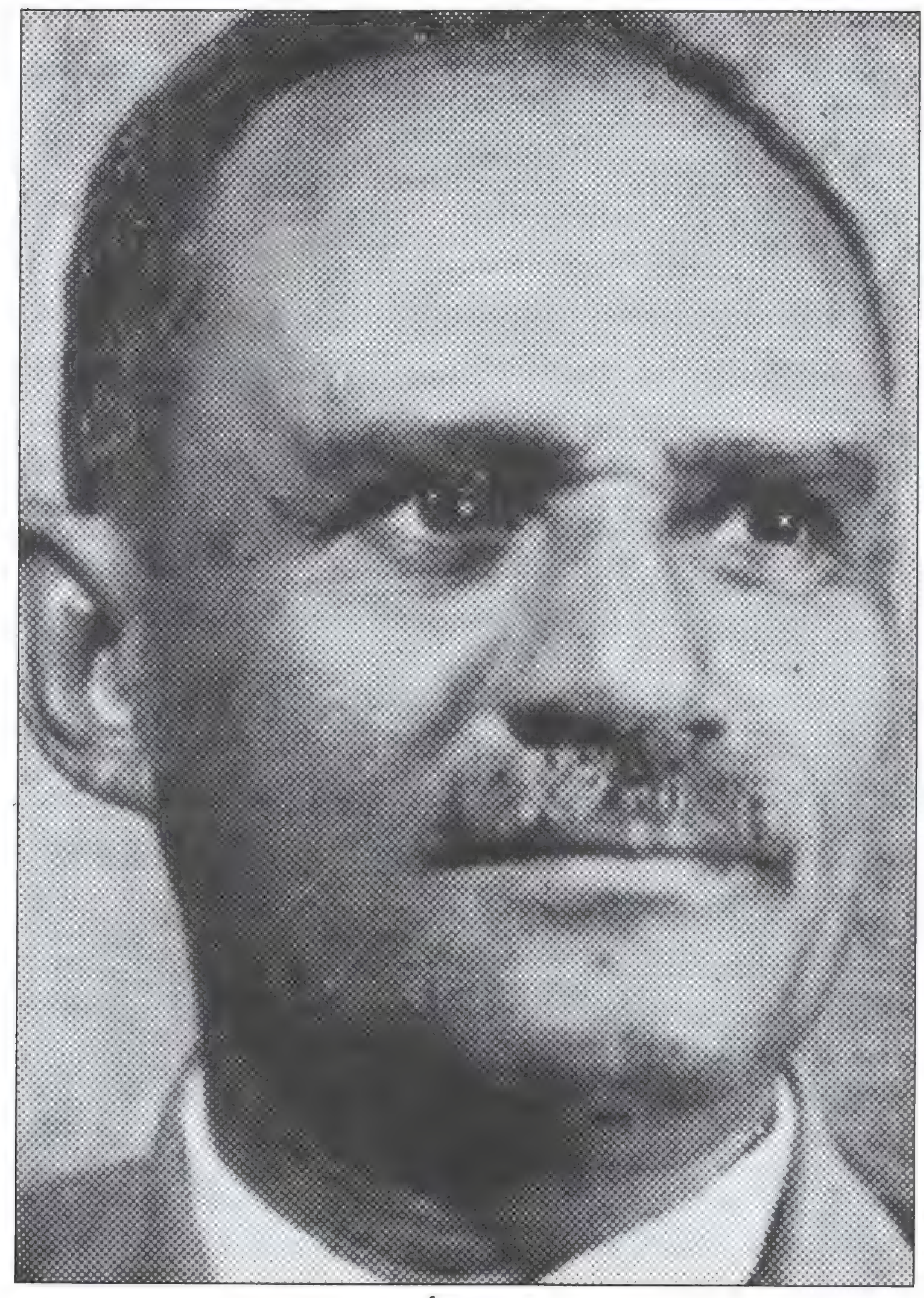
الجلاء وحق السودان في تقرير مصيره. وحذر السودانيون في مصر مواطنيهم في السودان من أنه إذا لم تنتهز الفرصة الراهنة فسـوف يضيع على السـودان ظرف لن يجود بمثله الزمان[13].

ويبدو أن كل هذا المسـاعي قد نجحت في حمـل مؤتمر الخريجين على قبول تمثيل الأحـزاب في الوفد المزمع إرسـاله إلى مصر. ففي 11 مـارس 1946 أبلغ محمود الفضلي بوصفه سـكرتيراً لمؤتمر الخريجين سـكرتيري الأحزاب بأن اللجنه التنفيذية للمؤتمر أقرت إرسـال وفد على جناح السرعـة ليحمل مطالب البلاد وهي قـرار المؤتمر المدعم بوثيقة الأحـزاب. وأبلغهم كذلـك بأن لجنة المؤتمر أقرت إشراك الأحـزاب بعضو من كل حزب. وطلب سـكرتير المؤتمر من كل حزب موافاته في أو قبل مسـاء الجمعة 15 مارس 1946 باسم العضو الذي يختاره للإشتراك في الوفد[14].

ومع انَّ قرارات لجنه المؤتمر التنفيذية قد حسـمت مسألة اشتراك الأحزاب في الوفد، إلا أنها أثارت مشـكلة جديدة وهي نسـب تمثيل الأحزاب في الوفد. كما نكأت الخلاف القديم حول ما إذا كانت وثيقة الأحزاب المؤتلفة مدعمة لقرار المؤتمر بشأن تقرير المصير أم متعارضة معه. فقد رأينا أن قرار المؤتمر نص على أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري بينما سكت البند الأول من وثيقة الأحزاب عن تحديد نوع الاتحاد مع مصر. وفي هذا الشأن قال إسماعيل الأزهري إن المؤتمر فسر كلمة الأتحاد الوارده في وثيقه الأحزاب بأنهـا تعني اتحاداً فيدارالياً ولذلك لا يوجد تعارض بين الوثيقـة وقرار المؤتمر. وأضاف أزهري أن تفسير بعض الأحزاب للاتحاد بأنه كنفدرالي يناقض قرار المؤتمر[15].

ويبدو أن هذا قد حدا بسكرتارية المؤتمر أن تطلب من الأحزاب تفسيراً للبند الأول مـن وثيقتها. ومن ثم شرعت الأحزاب ابتداءً من 18 مارس 1946 في التباحث حول هذا الموضـوع. وبتكليف من الأحزاب قام عبد الماجـد أحمد بإدارة هذه المباحثات. وبفضل تجـرده وقدراتـه التوفيقية تم في مسـاء الأربعاء 20 مارس 1946 التوصل إلى التفسـير التالي[16]:-

1- إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي تعترفان فيه بقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر.



عبدالماجد أحمد

2- الحكومة السودانية الديمقراطية الحرة تحدد نوع الاتحاد مع مصر.

3- تدخل الحكومة السودانية الديمقراطية الحرة في تحالف مع بريطانيا على ضوء نوع الاتحاد مع مصر.

وفي منتصف ليلة الأربعاء 20 مارس 1946 عقدت لجنة المؤتمر التنفيذية اجتماعاً فوق العادة وقررت قبول التفسير الذي ارتضته الأحزاب للبند الأول من الوثيقة. ثم دعيت الهيئة الستينية للمؤتمر للاجتماع في الساعات الأولى من صباح 21 مارس 1946 فأجازت بالإجماع التفسير واعتبرته محققاً لأهداف الجميع[17].

وتم تجاوز الخلاف حول نسب تمثيل الأحزاب في الوفد. فاتفق على أن يمثل مؤتمر الخريجين بخمسه أعضاء وقد كانوا إسماعيل الأزهري، ومحمد نور الدين، ومبارك زروق، ويحيى الفضلي وإبراهيم المفتي. ومثل حزب الأمه بثلاثة أعضاء وقد كانوا الدرديري محمد أحمد نقد، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله، ويوسف مصطفى التني. ومُثل كل من أحزاب القوميين والأحرار والاتحاديين والأحرار الاتحاديين بعضو واحد. وقد كانوا على التوالي أحمد يوسف هاشم، ومالك إبراهيم مالك،وعبدالله ميرغني، ومحي الدين البرير. واختير أحمد خير لعضوية الوفد كمستقل. ومع أن حزب وحدة وادي النيل قد تأسس أصلاً بسبب عدم موافقة مؤسسيه على وثيقة الأحزاب المؤتلفة لتعارضها مع قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير، إلا أن الحزب ضُم إلى الوفد واختير الدرديري أحمد إسماعيل ممثلاً له[18].

سافر الفوج الأول من الوفد في 22 مارس 1946 وكان يتكون من إسماعيل الأزهري، ومحمد نور الدين، ومبارك زروق[19]. ولحق به الفوج الثاني في 29 مارس 1946 وكان يضم يحيى الفضلي، وعبد الله عبد الرحمن نقدالله، ويوسف مصطفى التني، وأحمد خير، والدرديري أحمد إسماعيل، وعبدالله ميرغني، ومحي الدين البرير[20].

وبعد سفر الوفد وبمبادرة من مؤتمر الخريجين تشكلت جبهة وطنيه لحشد التأييد الداخلي للوفد وللرجوع إليها فيما قد يجد من مواقف[21].

3- حكومه السودان تستخف بالوفد

في 23 مـارس 1946 أي بعـد يوم من سـفر الفوج الأول من وفد السـودان، أصدرت حكومه السـودان بياناً أعلنت فيه أنها لا توافق على «إرسال وفد غير مكفول برعاية يبعث آمـالاً لا يحتمل تحقيقها». وزعمت حكومة السـودان أن الوفـد لا يمثل ولا يمكن أن يمثل السـودان بوجه عام . كما شـككت في إمكانية أن يقابل المتفاوضون الوفد لأنهم لم يطلبوه ولأنه لا يمثل سوى جزء من المجموعة. وأشارت حكومة السودان إلى أنها أكدت للأهالي في أكثر من مناسبة أنه في حالة بحث مسأله السودان فسيؤخذ رأيهم بالطرق الدستورية. وورد في البيان كذلك أن حكومة السودان «قد وعدت أعضاء المجلش الأستشاري بأنهم إذا رغبوا في إرسال وفد يعرب عن رأيهم للمتفاوضين، فالطلب سيقدم للدولتين»[22].

وقد رد على بيان الحكومة إسـماعيل الأزهري بوصفه رئيساً لوفد السودان حيث قال إن البيان يقلل من شـأن الوفد وينكر عليه تمثيله للرأي العام في السـودان. وقال أيضاً إن الوفد يمثل بحق الرأي العام السـوداني تمثيلاً صحيحاً شاملاً لأنه يضم مؤتمر الخريجين العام وجميع الأحزاب السياسيه والهيئات والجماعات المختلفه التي لها رأي في مستقبل السودان. ومضى أزهري للقول «إن ما جاء في البيان من أن المتفاوضين لم يتفقوا على مقابلة الوفد، ولا يحتمل أن يقابلوا وفداً لن يطلبوه، فهذا كلام مردود. لأن السودانيين - وهم أصحاب الحق الأول في بلادهـم كما اعترفت بذلك حكومة السـودان والحكومتان المصرية والبريطانية في المذكرتين المتبادلتين بشـأن المفاوضات - ليسوا في حاجة إلى دعوة أحد المتفاوضين وإنما هم أصحاب حق طبيعي لهم. أما ما أشـار إليه البيان من تعريض بأعضاء المجلس الاستشـاري وتقليل من شأن وطنيتهم، بوعدها باستجابه رغبتهم في تأليف وفد منهم إذا طلبوا ذلك – ألا فلتعلم حكومة السودان ان وطنية أعضاء المجلس الاستشاري وهم سودانيون مخلصون لوطنهم تأبى ذلك. لا سـيما وأن الوفـد بتكوينه الحالي يمثل اتجاهات الـرأي العام بهيئاته وأحزابه التي ينتمي إليها أو يؤيدها أعضاء المجلس الاستشاري»[23].

4- بريطانيا ومستقبل السودان

يبدو أن سـفر الوفد قد أقنع الحكومة البريطانية بضرورة توضيح سياسـتها بشـأن مستقبل السودان. ففي 26 مارس 1946 قال ايرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا في بيان

ألقاه أمام مجلس العموم إن حكومته تنتظر بابتهاج اليوم الذي يصبح فيه السـودانيون قادرين على أن يقرروا الوضع السياسي الذي يريدونه لأنفسهم في المستقبل. وقال كذلك إنه «ليس للحكومة البريطانية من غرض في السودان سوى رفاهية السودانيين الحقيقيه. وقد أعلنت الحكومة المصرية هذا المبدأ أيضاً في معاهدة سـنة 1936. ولا يمكن تحقيق رفاهية السودانيين إلا إذا احتفظ في السودان بإدارة ثابتة» .ثم أكد بيفن تأييد الحكومة البريطانية للأغراض التي تتوخاها حكومة السودان وهي :-

1- إيجاد الأنظمة الضرورية للحكم الذاتي كخطوة أولى في سـبيل التمتع بالاسـتقلال آخر الأمر.

2- التعجل بتعيين السـودانيين في المناصـب الحكومية العالية مع استشـارة ممثلي السودان في هذا التعيين.

3- رفع مستوى صلاحية جماهير الشعب للحقوق المدنيه التي ستتمتع بها.

وفي ختام بيانه قال بيفن إن الحكومة البريطانية ترى ألا تؤدي المفاوضات البريطانيه-المصرية إلى إحداث تغيير في مركز السودان إلى أن يستشار السودانيون بالطرق الدستورية العادية[24].

5- مهمة الوفد وأهدافه

حظي قدوم وفد السـودان إلى مصر باهتمام كل الأحزاب والهيئات المصرية. وكانت جماعة الأخوان المسـلمين من أكثر الهيئات اهتماماً والتصاقـاً بالوفد. فقد انتدب المركز العام للجماعة صلاح عبد الحافظ وعبد الحفيظ الصيفي لاستقبال الفوج الأول من الوفد في الشلال ومرافقته إلى القاهرة[25]. وقد قام المرشد العام للجماعة حسن البنا بزيارة هذا الفوج في مكان إقامته بالقاهرة. وحري بالذكر أنه عند زيارة بعض أعضاء وفد السـودان للمركز العام للأخوان المسلمين في 3 أبريل 1946 قال أحمد خير :«إن على الإخوان واجباً مقدساً نحو الإسلام في السودان لأنه في حاجة إلى جهاد ديني»[26].

وفي أول اجتـماع عقد بعد اكتـمال وصول أعضاء الوفد إلى القاهرة أدى أعضاء الوفد قسماً نص على الآتي: «أُقسم بالله العظيم، وبوطني وشرفي، أن أعمل بكل جهدي في سبيل



عبدالله ميرغني

قضيه البلاد والعهد الذي أجمعت علية كلمة السـودانيين، وأن أحتفظ سراً بكل ما يدور في جلسات الوفد ومداولاته، وما هو مدون في سجلاته، وألا أبوح بها إلا بالطرق المنصوص عليها في اللائحة»[27].

ثم أصدر إسـماعيل الأزهري بياناً بتشكيل الوفد حيث أُسندت له الرئاسة، وأُسندت الوكالـة للدرديري محمد أحمد نقد، والسـكرتارية لعبدالله ميرغنـي. وضمت عضوية الوفد محمد نور الدين، والدرديري أحمد إسـماعيل، وأحمد خير، وأحمد يوسف هاشم، وإبراهيـم المفتي، ويحيى الفضلي، ويوسـف مصطفى التني، ومبـارك زروق، وعبدالله عبدالرحمـن نقد الله، ومالك إبراهيـم مالك، ومحي الدين البرير. وعيّن كمستشـارين للوفـد علي البرير، ومحمد المهدي الخليفة، وتوفيق أحمد البكري، وعيسى يول وهو من أبناء جنوب السودان وقد كان مقيماً بمصر[28].

وشرح إسـماعيل الأزهري مهمة الوفد وأهدافة في بيان أصدره في 7 أبريل 1946[29]. وجاء في البيان أن مهمة الوفد الأولى هي الاشتراك في المفاوضات كطرف ثالث فيما يتعلق بمسـألة السـودان. وأما المهمة الثانية للوفد فقد كانت«أن يرفع صوت السودان ويعلن مطالبـه في كل مكان ويعمل على تحقيقها بالوسـائل المشروعـة في الدنيا الجديدة: دنيا السلم والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها».

وورد في البيان أن المطالب التي اتفق عليها السودانيون، وأوكلوا للوفد مهمة تحقيقها هي:

1- إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي بقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر .

2- الحكومة السودانية الحرة تحدد نوع الاتحاد مع مصر.

3- الحكومة السـودانية الحرة تدخل في تحالف مـع بريطانيا على ضوء نوع الاتحاد مع مصر.

ثم أشـار البيان إلى أنه يفهم بداهة من هذه المطالب أنها تتضمن المطالبة بالجلاء لأنه يستحيل أن تقوم حكومة سودانية ديمقراطية حرة وفي البلاد جيوش أجنبية.

6- رد فعل الأحزاب والهيئات المصرية

قوبل بيان وفد الســودان عن مهمته باستياء واستنكار من معظم الأحزاب والهيئات المصريــة. ومن خلال الكتابة في الصحف، والخطب التي ألقيت في حفلات تكريم الوفد، واتصالات قادة الأحزاب المصرية ببعض أعضاء الوفد، مورست على الوفد ضغوط شديدة ومتواصلــة لتعديــل بيانه، والمطالبة بوحدة وادي النيل، واشــتراك أبنــاء الجنوب وأبناء الشمال في الحقوق والواجبات في نطاق الوطن الواحد.

فقــد انتقذ حســن البنا المرشــد العــام للإخوان المســلمين طلب الوفد الاشــتراك في المفاوضــات كطرف ثالث. وقال إن مهمة الوفد على الصورة التي أُعلنت بها لا تتفق مع ما يتمناة أهل السودان. ثم طلب إعادة النظر في مهمة الوفد وعدم الوقوف على حدود معينــة، أو وثائق مقررة قد يكون غيرها خيراً منها وأولى بالنظر والكفاح. واقترح حســن البنا أن تكون مهمة الوفد على النحو التالي:-

1- المنــاداة بجلاء القــوات البريطانية جلاءً تاماً عن الوادي، جنوبه وشــماله، تحقيقاً وتأكيداً للاعتراف باستقلاله الكامل.

2- الاتفــاق مع الحكومة المصرية والمفاوض المصري عــلى نوع الصلة التي ينبغي أن تقوم بين الشمال والجنوب.

3- العمل على اشراك بعض الوفد الســوداني كممثلين لأهل الجنوب في وفد المفاوضة المصري.

وبشــأن الصله بين شمال وجنوب الوادي قال حسن البنا: «إن إخوان الشمال في مصر يعتقــدون أننا أمة واحدة، ويريدون وحدة كاملة بين المصري والســوداني كأبناء شــعب واحد... ووطن واحد، للسوداني ما للمصري فيه من الحقوق، وعليه ما عليه من الواجبات. فالجنســية واحدة والدســتور واحد. ومعنى ذلك أن الانتخابات ستجرى في السودان كما تجرى في مصر، فيكون من الســودانيين نواب وشــيوخ في البرلمان بنسبة عددهم، ويكون منهم وزراء ورؤســاء حكومات. ولا مانع أن يستبدل اسم المملكة المصرية بمملكة وادي النيــل. وتكون الوظائف الإدارية الكبرى والصغرى للســودانيين عــلى اعتبار أنهم أعرف بشؤون بلادهم»[30].

وفي الحفــل الذي أقامه حــزب مصر الفتاة تكريماً لوفد الســودان أبدى صالح حرب وفــؤاد سراج الدين قلقهــما مما تنطوي عليه مهمة الوفد. إذ قــال صالح حرب إن بيان وفد الســودان أقضّ مضجعه. ووصف سراج الدين بيان الوفد بأنه «هدم لجهاد ســتين عاماً»[31].

أما موقف حزب الوفد المصري بشــأن مهمة وفد الســودان فقــد عبّر عنه مصطفى النحاس في حفل النادي الســعدي في 10 أبريل 1946 حيث قال إن تمســك حزب الوفد بوحــدة وادي النيل هو الصخرة التي تحطم عليها أكثر المفاوضات المصرية - البريطانية. وأوضح النحاس أن مفاوضاته مع هندرســن في ســنة 1930 قطعت من أجل الســودان. وبعد أن أشار إلى قوله آنذاك «تقطع يدي ولا أوافق على فصل السودان عن مصر»، قال النحاس إنهم في مفاوضات معاهدة ســنة 1936 جعلوا نصب أعينهم «إعادة الحالة في الســودان إلى ما كانت عليه قبل ســنة 1924 مع الاحتفاظ بحريتنا في إجراء مفاوضات مقبلة لتعديلها ومع احتفاظنا بوجهة نظرنا في وحدة وادي النيل».

وحذر النحّاس الســودانيين من أنهم بغير الوحدة يمكنون «للسياســة الاســتعمارية الإنجليزية- ارتكاناً على ما تدعيه من أن السودان لم يصل بعد إلى مرتبة الدول المستقلة ذات الســيادة - أن تلعب لعبتهــا الخطرة فتجري عليه حكــم الوصاية وتجعله موضعاً لنقط اســتراتيجية وتتخذ منه مكاناً لإقامة جيوشها وقواتها المسلحة وبذلك تبعد مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة من التدخل في أمره». وفي ختام حديثه دعا النحاس إلى اتحاد القلوب في الجنوب والشــمال على هدف وشــعار واحد وهو «وطن واحد وشعب واحد وتاج واحد»[32].

وطالب محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين السودانيين والمصريين أن يقصدوا إلى غرضهم في غير التواء. وهذا الغرض كما عبّر عنه هو وحدة وادي النيل تحت علــم واحد وعرش واحد[33]. وفي حفل تكريم وفد الســودان بنــادي الكتلة الوفدية قال مكرم عبيد إن الوحدة في مصلحة مصر وفي مصلحة السودان. وقال أيضاً : «وإذا الاتحاد للوطنية منهاجاً فالوحدة تاجها. فلتكن وحدتنا إذن في تاجنا وفي شــخص الفاروق مليكنا وفي وطننا وفي استقلالنا»[34].

وفي الســودان تصدت الصحف الاســتقلالية للضغوط التي تعرض لها وفد الســودان للمطالبــة بوحــدة وادي النيل. فقد قالــت صحيفة النيل:«إن وحــدة وادي النيل فكرة لا يشــارك فيها المصريين ســوداني واحد. أما هذه المســاومة التي تقوم بها صحافة مصر لترغم شعبنا أو وفدنا على قبول الجلاء والوحدة، حتى تساعدنا، فنرفضها ويرفضها وفدنا الــذي ذهب وبيــده البند الأول من وثيقة الأحــزاب مفسراً وموافقــاً عليه من الجميع وباركه الشــعب»[35]. أما صحيفة «الأمة» فقــد قالت:«يبدو أن إخواننا المصريين يؤمنون بمطالبهم القومية وينكرون مطالبنا، ولا يمكن كسب رضائهم بغير النزول على رغباتهم». وقالت صحيفة «الأمة» كذلك إنه «لا خير في حكومة ســودانية مستقلة تولد متحدة مع شــعب يدّعي الســيادة على النيل كله، أو متحالفة مع دولة تسيطر على ربع الدنيا قبل تصريحهما بأن السودان أصبح دولة مستقلة ذات سيادة»[36].

وقد ســارع إســماعيل الأزهري إلى الإعلان بأن ما نشر في صحيفتي النيل والأمة «رأي فردي لا يعبّر عن رأي الوفد السوداني ولا يتفق مع تكوينه. وهو في نفس الوقت مخالف تمام المخالفة للخطة التي يسير عليها وفد السودان ومجاف لسياسته التي رسمها»[37].

7- وفد السودان يصدر بياناً تنويرياً في 11 أبريل 1946

إزاء النقد الذي تعرض له البيان الذي أصدره وفد الســودان في 7 أبريل 1946 قررت أغلبية الوفد تفهيم سياســتها «على وضعها الصحيح» وأن تصدر بياناً تنويرياً لأمة وادي النيل. وقد نشر البيان التنويري في 11 أبريل 1946 وأشتمل على النقاط التالية:-

1- إن أســاس تحقيق المطالب الســودانية هو جلاء الإنجليز جلاءً تاماً شاملاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً عن وادي النيل جميعه مصره وسودانه.

2- إن النقــاط الثلاث التــي جاءت في بيان 7 أبريل 1946 ماهي إلا مســألة داخلية تخص المصريين والسودانيين وحدهم وقد قصد بها التنظيم الداخلي وهي بلا شك لا تجيء إلا بعد جلاء الإنجليز جلاءً تاماً.

3- مطالبة الوفد باشــتراكه كطرف ثالــث في المفاوضات فيها تأييد وتقوية للمفاوض المصري. فطالما أن الســودانيين ينــادون بنفس مطالب المصريــين في الجلاء التام

واســتقلال الوادي كله فسيكون الصوت الذي ينادي أقوى وأشد دوياً. وفضلاً عن هذا فإن هذه المطالبة تعد اســتجابة لوجهة نظر الحكومة المصرية نفســها حين ذكرت في المذكرة التي طلبت بها الدخول في المفاوضات أن مسألة السودان يجب أن تحل على ضوء رغبات السودانيين.وبهذه المطالبة يسارع السودانيون إلى تلبية هــذا النداء من الحكومة المصريــة لكي يبينوا وجهة نظرهم التي تتفق مع وجهة نظر الحكومة المصرية.

4- إن الســودانيين لايقبلون بأي فصل في المفاوضات للقضية المشــتركة لإيمانهم بأن القضية مرتبطة ارتباطاً تاماً ويجب حلها مرة واحدة. ويعتبر الســودانيون أن أي إرجاء وأي حل لمســألة السودان لا يتفق مع الجلاء التام عن مصر والسودان معاً وفي وقت واحد سيكون ضربة قاصمة لآمالهم[38].

عــارض ممثلو حزب الأمــة وحزب الأحرار إصدار البيان التنويــري لتعارض نقاطه في جوهرها مع مطالب السودان التي حملها الوفد بينما تتمشى مع روح المطالب المصرية[39]. وفي الخرطوم أعلن حزب الأمة أن البيان التنويري يتنافى مع المطالب المتفق عليها، ولكنه مع ذلك طلب من ممثليه الاستمرار في عملهم مع بقية أعضاء الوفد ما داموا متمسكين بالمطالب المتفق عليها[40].

8- حكومة السودان تعلن أنها تهدف إلى سودان حر مستقل

مع وصول وفد المفاوضات البريطاني برئاسة لورد استانسجيت وزير الطيران البريطاني إلى القاهــرة في 15 أبريل 1946 ومع ظهور بوادر الانقســام في وفد الســودان، يبدو أن حكومة الســودان رأت أن أفضل الســبل لمواجهة الضغوط المصرية على وفد الســودان وعلى المفاوض البريطاني هي الإسراع بسودنة الخدمة المدنية وأجهزة الحكومة. وقد أعلن الحاكــم العام عن الخطوات التي ســتتخذ في هذا الصــدد في الخطاب الذي ألقاه في 17 أبريل 1946 عند افتتاح الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري.

ذكــر الحاكم العام في مســتهل خطابه أن بعض أعضاء المجلس طلبوا مناقشــة وضع السودان ولكنه قرر أن الوقت لم يحن بعد لإجراء هذه المناقشة. وأشار الحاكم العام إلى

أن المفاوضات التمهيدية بين مصر وبريطانيا لتعديل معاهدة سنة 1936 قد بدأت ولكنه أكد أن مستقبل السودان لن يبت فيه قبل أخذ رأي المجلس. وكان الحاكم العام قد أكد أيضــاً في 3 نوفمبر 1945 بناء على طلب بعض أعضاء المجلس أن الحكومة عازمة على أن تستشير السودانيين بشأن مستقبل بلادهم(41).

ثــم قال الحاكــم العام إنه في الفــترة التي أعقبــت اجتماع المجلس الســابق أيدت الحكومتان المصرية والبريطانية تأكيداته للمجلس، فقد ذكر «المتحدثون بلسان الحكومة المصرية أن أماني الســودانيين وآمالهم ســوف تعطي كل اعتبار في أية تســوية. وصرحت الحكومة البريطانية على لســان وزيــر خارجيتها بأنها ترى عدم حــدوث أي تغيير ما لم تؤخذ وجهة نظر السودانيين بالطرق الدستورية ومنها رأي المجلس. وحينما يحين الوقت سيدعى هذ المجلس للإدلاء برأيه».

ثم لفت الحاكم العام نظر المجلس إلى فقرتين وردتا في الخطاب الذي ألقاه ايرنســت بيفن بمجلس العموم و أشــار فيهما إلى «أن أغراض حكومة الســودان هي إقامة دعائم الحكــم الذاتي، بقصد الوصول إلى الاســتقلال في النهاية، وثانياً الإسراع بإســناد الوظائف ذات المسؤولية إلى السودانيين». ولتحقيق هذين الغرضين أعلن الحاكم العام أنه سيُعقد مؤتمر في نهاية دورة المجلس برئاســة الســكرتير الإداري ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك الســودانين بشكل أوسع في إدارة بلادهم وأن توصيات هذا المؤتمر ستعرض على المجلس لمناقشــتها وبحثها. كما أعلن الحاكم العام عن تشــكيل لجنة مــن الموظفين البريطانيين والسودانيين لتبحث المشاريع الحالية للسودنة وتتقدم بتوصياتها.

ونفــي الحاكم العام أي افتراض يفهم منه أن حكومة الســودان لا تعطف على أماني الســودانين. وقال إن حكومة الســودان تهدف إلى ســودان حر مستقل يستطيع حالما يصل إلى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقاته مع بريطانيا ومصر.

وعبّر الحاكم العام عن ثقته بأنه في فترة عشرين عاماً ســيحكم السودانيون أنفسهم. ولكنــه قال إن هذه المــدة تقريبية وأعرب عن أمله في الوصــول إلى تاريخ ثابت عندما يبحث المجلس لاحقاً توصيات المؤتمر المرتقب.

وفي ختام حديثه قال الحاكم العام «إن خير معونة يتقدم بها أعضاء المجلس هي أن يتعاونوا بكل الوسائل الممكنة مع الحكومة للوصول إلى إبراز سودان مستقل إلى حيز الوجود»[42].

احتج وفد السودان على خطاب الحاكم العام وأشار إلى أنه ورد فيه ما يفهم منه أن هناك اتجاهاً لمد أجل الحكم الثنائي عشرين سنة أخرى «وهو مايتنافى مع صيحة الوادي بجلاء الإنجليز واستقلال وادي النيل مصره وسودانه». وأعلن وفد السودان رفضه استمرار الحكم الثنائي بعد نهاية المفاوضات المصرية-البريطانية التي يجب أن يبت فيها بشكل نهائي في مسألة السودان وفقاً لمطالب السودانيين[43].

وهاجم الحزب الوطني خطاب الحاكم العام وطالب بإبعاده، وقال إنه «لا يجدر بنا ولا بإخواننا السودانيين أن يفت في عضدنا أو يخدعنا ما لجأت إليه السياسة البريطانية كعادتها فيما لجأت إليه من إضافة كلمة السودنة إلى قاموس استعمارها. وهي كلمة لم نسمع بها طوال الحكم الإنجليزي، ولم تكن بنداً من بنود سياسة هذا الحكم»[44].

واستنكر حسن البنا باسم جماعة الإخوان المسلمين حديث الحاكم العام عن مستقبل السودان ودعوته إلى «مؤتمر إنجليزي-سوداني للبحث في سودنة الإدارة». وطلب حسن البنا من رئيس وزراء مصر «الاحتجاج رسمياً على هذه التصرفات الباطلة واتخاذ اللازم لإيقافها وتنبيه الحاكم العام كموظف لمصر عليه إشراف أن يلزم حدود وظيفته». وأبلغ حسن البنا الحاكم العام والسكرتير الإداري «أن أية خطوة تصدر بغير موافقة الأمة المصرية خطوة باطلة وشعب وادي النيل فداء لحقه الثابت ومطالبه العادلة»[45].

9- اتجاه جديد لوفد السودان

وعن الوضع في وفد السودان في 19 أبريل 1946 قال أحمد يوسف هاشم ممثل حزب القوميين في مذكراته عن الوفد إن رأي الوفد تركز «في جبهتين إحداهما ترى أنه لا مفر من ربط قضيتنا بمصر مهما كانت العواقب، والأخرى ترى أن المصريين لا يمكن أن يذهبوا معنا إلى نهاية الشوط ويريدون فقط استغلال تأييدنا لهم دون أن يرتبطوا معنا بشئ». وإزاء هذا قال أحمد يوسف هاشم إن الوفد قرر أن ينتدبه هو ويحيى الفضلي و عبدالله

عبدالرحمن نقد الله وعبدالله ميرغني للسفر في 20 أبريل 1946 إلى الخرطوم لعرض الموقف على الأحزاب والحصول منها على تفويض بالعمل في الاتجاه الجديد «وهو أن نربط قضيتنا بمصر فننادي بالجلاء ووحدة وادي النيل تحت تاج واحد بشرط أن تعطينا مصر حكومة وشعباً موثقاً بألا تؤجل قضية السودان وألا توقع أي معاهدة بدون حل قضية السودان حلاً كاملاً كما بيناه. ولقد قبلت وزملائي الاستقلاليين هذا الوضع على هدى وثوقنا بأن المصريين لن يقبلوا بميثاق كهذا»[46].

وفي الخرطوم رفض حزب الأمة الاتجاه الجديد للوفد وتمسك بوثيقة الأحزاب المؤتلفة. وقيد حزب القوميين قبوله للاتجاه الجديد للوفد بشرط الحصول على ضمانات رسمية وشعبية من مصر[47]. ومع ذلك وقبل أن يعود المندوبون من الخرطوم أعلن إسماعيل الأزهري في 24 أبريل 1946 في حفل أقامته الهيئة السعدية التي يرأسها محمود فهمي النقراشي تكريماً للوفد أن القرار الذي اتخذ أخيراً ورؤي أن مصلحة السودان لا تتحقق إلا به هو وحدة وادي النيل تحت تاج الفاروق ووحدة الجيش ووحدة التمثيل. وقال إن زملاءه الذين سافروا إلى الخرطوم يحملون هذا القرار لتهيئة الأذهان قد نجحوا إلى حد كبير. ثم هتف أزهري بحياة الفاروق ملك مصر والسودان. وقد وصف إبراهيم عبد الهادي الرجل الثاني في الهيئة السعدية القرار الذي أعلنه أزهري بأنه «القرار الطبيعي الذي تمليه الوطنية وتمليه طبائع الأشياء وروح المودة والقربى والأمل الذي يربط شعب الوادي من جانبيه»[48].

10- إبعاد حزب الأمة من الوفد

بعد عودة مندوبيه من الخرطوم في 26 أبريل 1946، بحث وفد السودان في اجتماع عقد في 28 أبريل 1946 الاتجاه الجديد في ضوء موقف الأحزاب حسبما عرضه المندوبون ولكنه لم يصل إلى قرار. وقد أبدى ممثلو أحزاب الأشقاء والاتحاديين ووحدة وادي النيل والأحرار الاتحاديين رغبتهم في المناداة بوحدة وادي النيل سواء رضي بذلك حزب الأمة والأحزاب الأخرى أم لم يرضوا. بل إنّ بعضهم طالب بالمناداة بوحدة وادي النيل دون قيد أو شرط أو تحفظات أو طلب ضمانات[49].

وفي اجتماع تال عقد في 29 أبريل 1946 كونت لجنة من إسماعيل الأزهري، وعبدالله ميرغني، وأحمد خير، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله، والدرديري أحمد إسماعيل، وعلي البرير، للاتصال بالزعماء والمفاوضين المصريين لمعرفة مدى ما يمكن أن يقدموه لوفد السودان من ضمانات. وقد أوضح ممثلو حزب الأمة أنهم يسايرون الوفد بصفاتهم الشخصية إلى أن ينجلي الموقف، فإذا رأوا شيئاً جديداً اتصلوا بحزبهم مرة أخرى وإلا انسحبوا إذا أصر الوفد على المناداة بوحدة وادي النيل[50].

وعقد الوفد اجتماعاً آخر في 3 مايو 1946 حيث طلب في بدايته من عبدالله عبدالرحمن نقدالله ويوسف مصطفى التني الانسحاب إلى ان يبت في شأنهما كممثلين لحزب الأمة بعد بيان الحزب الذي نشر في الصحف المصرية في 2 مايو 1946 وهو البيان الذي أعلن فيه حزب الأمة أن ممثليه في وفد السودان لم يخولوا تجاوز ميثاق الأحزاب المؤتلفة، وإذا أصر الوفد على المطالبة بوحدة وادي النيل فإن حزب الأمة سيعمد إلى سحب ممثليه من الوفد[51].

وقد أبلغ سكرتير الوفد نقدالله والتني كتابة في 4 مايو 1946 أن الوفد أتخذ قراراً باعتبار حزب الأمة غير ممثل فيه. وأصدر الوفد بياناً في 5 مايو 1946 جاء فيه أن الوفد «نظر في موقف حزب الأمة بعد البيان الذي نشره في الصحف. ذلك البيان الذي يختلف مع السياسة التي قرر وفد السودان السير عليها. ولهذا قرر الوفد بإجماعه اعتبار هذا الحزب غير ممثل فيه بعد اليوم»[52].

وقد سرد أحمد يوسف هاشم في مذكراته عن وفد السودان واقعة إبعاد حزب الأمة من الوفد. فقد قال إنه دعي في 3 مايو 1946 لحضور جلسة مستعجله للوفد وهناك وجد نقدالله والتني خارج الاجتماع وعلم منهما أن الوفد طلب إليهما الانسحاب للنظر في شأنهما كممثلين لحزب الأمة بعد البيان الذي نشر في الصحف المصرية نقلاً عن الصحف السودانية وهو البيان الذي أعلن فيه حزب الأمة قراره بعدم الموافقة على الخروج على وثيقة الأحزاب المؤتلفة. ومضى أحمد يوسف هاشم إلى القول بأن جو الاجتماع كان مكهرباً وأن علي البرير ويحيى الفضلي كانا مصرّيْن على فصل حزب الأمة «فقلت إن الوفد لا يملك حق الفصل. وإذا أصررتم على هذا الاتجاه فالواجب إخطار الحزب بواسطة مندوبيه أولاً وإمهاله حتى يرد فلم يوافقوا على هذا. فقلت هل الاتجاه

نحو الوحدة نهائي أم هو معلق بالضمانات؟ قالوا إنه معلق بالضمانات بالنسبة لحزب القوميين فقط. ثم قالوا إنهم يخيرون أعضاء حزب الأمة بين استنكار موقف حزبهم والاستمرار في الوفد بصفاتهم الشخصية وبين فصلهم من الوفد. قلت إن هذا لا يليق وليس من حقنا أن نفعله ولا بد أن نراجع إخواننا بالسودان من الفريقين قبل أن نخطو هذه الخطوة الهامة. وقلت إن قرار حزب الأمة الذي أعلن اليوم هو القرار الذي حملناه إليكم من السودان، وكنتم على علم به، وقبلتم استمرار أعضاء الحزب حفاظاً على وحدة الوفد. فلا يصح أن يكون مجرد نشر هذا الخبر داعياً لفصل الحزب من الوفد. وكلمة فصل هذه كبيرة ولا حق لنا فيها، فحزب الأمة اشترك في الوفد على أساس الوثيقة. فإذا عدلتم عنها مع أن ذلك لم يتم بصفة نهائية. فليس جزاؤه الفصل. وأخيراً انتهينا إلى قرار هو أن نعتبر حزب الأمة مخالفاً لسياسة أغلبية الوفد، لا مخالفاً لمطالب الوفد لأن مطالب الوفد لاتزال قائمة، والخلاف إنما هو على السياسة التي يجري عليها الوفد لحين البت في مسألة الوثيقة، وأن يعتبر غير ممثل في الوفد. ثم يبلغ هذا القرار لممثليه ليتخذوا الموقف الذي يريدونه على ألا يصدر بيان بهذا إلا بعد غد»[53].

11 - نقدالله والتني يوضحان موقفهما[54]

بعد إبلاغهما بقرار الوفد بأن حزب الأمة لم يعد ممثلاً فيه، أصدر عبدالله عبدالرحمن نقدالله ويوسف مصطفى التني بياناً ذكرا فيه أن الأساس الذي تكوّن عليه وفد السودان هو وثيقة الأحزاب المؤتلفة وتفسيرها في المطالب الثلاثة التي أعلنها الوفد في بيانه الذي نشر في الصحف المصرية في 7 أبريل 1946. وذكر نقدالله والتني كذلك أن هذه المطالب تنطبق تمام الانطباق مع مطالب الهيئات المصرية الشعبية كهيئات الطلبة والعمال والموظفين وجماعات المفكرين الأحرار الذين لايريدون من السودانيين أكثر من أن ينادوا معهم بالجلاء وأن يشتركوا معهم في الكفاح للتخلص من الاستعمار.

وجاء في بيان نقدالله والتني أن أعضاء الوفد «استهدفوا لضغط عنيف من بعض الأحزاب والهيئات المصرية التي لم تشأ أن تكتفي بتوحيد صيحة الجلاء وبالتعاون الشعبي الذي يربط كفاح السودان مع مصر. وكان نتيجة هذا الضغط الذي لا يقره الشعب المصري الحر أن ضعف عدد كبير من أعضاء الوفد أمام هذا الضغط المنظم، فرأوا



عبدالله عبدالرحمن نقدالله

أن ينحرفوا عن ميثاق الأحزاب برغم أنه الأساس الذي تكون عليه الوفد، وأن يفرطوا في مطالب السودانيين التي حملوها. وكل ذلك قبل أن يحصلوا على ضمانات رسمية بأن قضية السودان لن تفصل عن قضية مصر أو لن ترجأ أو يساوم فيها بجلاء جزئي عن الوادي تتمتع به مصر دون السودان غير عابئين بقسمهم بالله والوطن الشريف على أن يعملوا للميثاق الذي أجمعت عليه كلمة السودانيين والتقت فيه كلمة الهيئات المصرية الحرة التي تمثل الشعب المصري الصحيح».

وبعد أن أشارا إلى أن سكرتير الوفد أبلغهما كتابة في 4 مايو 1946 أن الوفد اتخذ قراراً باعتبار حزب الأمة غير ممثل فيه، قال نقدالله والتني :«أما وقد أصر زملاؤنا على هذا المسلك العجيب، فلم نجد بداً من أن نمتنع عن العمل معهم حفاظاً على عهدنا مع أمتنا وامتناعاً عن الخروج عن الرسالة التي حملتنا إياها. وسنرجع إلى السودان مؤمنين بالشعب المصري إيماننا بوجوب الكفاح المشترك حتى تتحقق للوادي حريته واستقلاله»[54].

وبعد إبعاد حزب الأمة من وفد السودان، جددت الجبهة الوطنية في اجتماع عقدته في 4 يونيو 1946 ثقتها بالوفد، وأكدت تمسكها بالمطالب التي أعلن الوفد أنه سيعمل على تحقيقها. وفي نفس الاجتماع قررت الجبهة الوطنية إعاده تشكيل لجان الاختصاص وهي لجنه الدعاية والاتصال، ولجنة المال، ولجنة الدراسات. كما قررت تكوين سكرتارية عامة للإشراف والتنظيم والتنسيق من كل من محمود الفضلي، وحماد توفيق، وعثمان خاطر، ومحمد عامر بشير (فوراوي)، وإبراهيم عثمان إسحق، وأحمد السيد حمد[55].

ومن المهم أن نذكر هنا أن ممثل حزب القوميين في وفد السودان أحمد يوسف هاشم عاد إلى الخرطوم في أول يونيو 1946 ولم ينضم إلى الوفد مرة أخرى. وفي 17 يونيو 1946 قررت الهيئة العليا لحزب القوميين رغم عدم موافقتها على السياسة التي يسير عليها الوفد ألا ينسحب الحزب من الوفد وألا يرسل مندوباً يمثله في الوفد في الوقت الحاضر. كما قررت دعوة الأحزاب الممثلة في الوفد للتشاور في الموقف على أساس أن سياسة الوفد الحالية تحتاج إلى كثير من البحث وإعادة النظر، وعلى هدى ماتصل إليه مع الأحزاب الأخرى تعلن موقف حزب القوميين النهائي من الوفد[56].

وسيرد لاحقاً أنه بعد انسحاب كافة الأحزاب الاستقلالية من وفد السودان أصبحت الجبهة الوطنية مجرد تجمع للأحزاب الاتحادية. وسيرد أيضاً أن وفد السودان تصدع تماماً في نهاية عام 1947، وأنه في يناير 1948 أعلنت أحزاب وحدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين انسحابها من وفد السودان. كما أعلنت هذه الأحزاب أن أعضاء «وفد السودان» المقيمين في القاهرة لا يمثلون إلا حزب الأشقاء.

12- الوفد يعلن حصوله على مواثيق

نشر «وفد السودان» في 2 يونيو 1946 بياناً أعلن فيه أنه حصل على مواثيق والتزامات وعهود من الأحزاب والهيئات الشعبية المصرية تؤكد أن قضية وادي النيل «مصره وسودانه» قضية واحدة سيتم الفصل فيها في وقت واحد.

وكشف الوفد في بيانه أنه التقى إسماعيل صدقي رئيس الوزراء ورئيس وفد المفاوضة المصري في 11 مايو 1946 وأوضح له أن المطالب التي يحملها «وفد السودان» باعتباره ممثلاً لأبنائه متفقة تماماً مع مطالب أبناء مصر وهي الجلاء عن وادي النيل ووحدته «تلك الوحدة التي فسرها وفد السودان بأنها وحدة وادي النيل مصره وسودانه تحت التاج المصري مع وحدة الجيش ووحدة التمثيل السياسي (السياسة الخارجية) على أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم الداخلية بحكومة تقوم على أسس ديمقراطية».

ومن جانبه أكد صدقي للوفد أن قضية وادي النيل واحدة، وأن مسألة السودان ليس فيها إقصاء أو إرجاء، وأن المفاوضات القائمة ستتناولها عقب التفاهم على موضوع الجلاء مباشرة . ومن ثم عبّر الوفد عن اطمئنانه لموقف صدقي[57].

وسنقف في الفصل التالي على ما إذا كان صدقي قد التزم بما أعطى لـ «وفد السودان» من مواثيق وعهود.

الهوامش

1 - انظر عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 184. وكذلك طارق البشري، الحركة السياسـية في مـصر 1945-1952، الطبعة الثانية (1983)، ص 23.

2 - الأهرام : 5 أغسطس 1945.

3 - نفس المصدر : 7 أغسطس 1945.

4 - انظر عبدالرحمـن الرافعـي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 185-186. أقر مجلس الوزراء بيان الهيئة السياسية في 23 سبتمبر 1945.

5 - الأهرام : 12 نوفمبر 1945.

6 - انظر مذكرة الحكومة المصرية ورد الحكومة البريطانية في الأهرام : 31 يناير 1946.

7 - انظر بيان حزب الوفد وبيان الحزب الوطني في الأهرام : 3 فبراير 1946.

8 - انظر بيان سـكرتير مؤتمر الخريجيين بشـأن هذا الموضوع في السودان الجديد : 22 فبراير 1946.

9 - نفس المصدر : 15 فبراير 1946.

10 - نفس المصدر والعدد.

11 - نفس المصدر والعدد.

12 - انظر أحمد خير، مرجع سابق، ص 179. انظر أيضاً :
FO 371/53328, SPIS, No. 56, Jaunuary-April 1946.

13 - اجتمع السودانيون لهذا الغرض في 9 مارس 1946 بدار مجلة السودان التي كان يصدرها في القاهر علي البرير. وكان من بين من شارك في هذا الاجتماع أحمد يوسف هاشم، وعلي البريـر، وتوفيق أحمد البكري، وأحمد الطيب عابدون : السـودان الجديد في 22 مارس 1946. انظر أيضاً أحمد خير، مرجع سابق، ص 179.

14 - انظر رسالة سكرتير مؤتمر الخريجين إلى سكرتيري الأحزاب في السودان الجديد : 15 مارس 1946.

15 - انظـر البيـان الذي أصدره إسـماعيل الأزهري في 11 مارس 1946 بوصفه رئيسـاً لمؤتمر الخريجين في السودان الجديد : 22 مارس 1946. انظر أيضاً الأهرام : 17 مارس 1946.

16 - السـودان الجديد : 22 مارس 1946. أشـاد أحمد سـنجر عضو حزب وحدة وادي النيل بدور عبدالماجد أحمد في جمع الكلمة في قصيدة قصيرة بعنوان بطل الأسبوع : السودان الجديد في 2 أبريل 1946.

17 - نفس المصدر والعدد. وأيضاً الأهرام : 22 مارس 1946.

18 - السودان الجديد : 2 أبريل 1946.

19 - نفس المصدر والعدد.

20 - المـصري : 3 أبريل 1946. وصل الدرديري محمـد أحمد نقد إلى القاهرة بالطائرة في 30 مـارس 1946. واكتمل الوفد بوصـول مالك إبراهيم مالك، وإبراهيم المفتي في 6 أبريل : المصري في 1 و7 أبريل 1946.

21 - قسـمت هيئة الجبهة الوطنية نفسـها إلى ثلاث لجان : لجنة للدعاية بسكرتارية محمد عامر بشـير (فوراوي)، ولجنة لجمع المال بسـكرتارية إبراهيم يوسـف سليمان، ولجنة للدراسـات بسـكرتارية إبراهيم عثمان إسحاق : السـودان الجديد في 19 أبريل 1946 وأيضاً :

FO 371/53328, SPIS No. 56, January-April 1946.

22 - السودان الجديد: 2 أبريل 1946.

23 - الأهرام : 28 مارس 1946.

24 - نفس المصدر : 27 مارس 1946.

25 - نفس المصدر : 26 مارس 1946. انظر أيضاً بشـير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره (1990)، ص 112.

26 - الأهرام : 4 أبريل 1946.

27 - النيل : 7 مايو 1946.

28 - الأهـرام : 5 أبريـل 1946. نشرت المـصري في 7 أبريل 1946 أن رئيس الوفد إسـماعيل الأزهري وسـكرتير الوفـد عبدالله ميرغني زارا السـفارة البريطانية في القاهرة وسـجلا اسميهما في دفتر الزيارات.

29 - انظر نص البيان في النيل : 11 أبريل 1946 والمصري : 7 أبريل 1946.

30 - الأهرام : 8 أبريل 1946. قال ممثل حزب القوميين في وفد السودان أحمد يوسف هاشم في مذكراته عن الوفد إن الإخوان المسلمين كانوا يعملون بوحي من إسماعيل صدقي لشطر الوفد إلى قسمين حتى يستطيع التخلص منه أو الاستفادة به حسب مقتضيات الأحوال. وذكر أحمد يوسف هاشم أنه خلال حفل عشاء أُقيم تكريماً للوفد في 12 أبريل 1946، قال حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين إن مصر لن تسلم أبداً بحكومة سودانية ولكنها قد تقبل بإدارة سودانية فقط لأن الحكومة معناها الانفصال. وقال حسن البنا إنه لا مصلحة لمصر في ربط قضيتها الجاهزة بقضية السودان الصعبة إلا على أساس شعب واحد وحكومة واحدة : السودان الجديد في 24 و31 يناير 1947.

31 - الأهرام : 9 أبريل 1946.

32 - المصري : 11 أبريل 1946.

33 - الأهرام : 12 أبريل 1946.

34 - نفس المصدر : 17 أبريل 1946.

35 - نقلاً عن الأهرام : 10 أبريل 1946.

36 - نقلاً عن نوال عبدالعزيز مهدي راضي، صدقي والإخوان ووفد السودان عام 1946 (1988)، ص 65.

37 - انظر البند 4 من البيان التنويري لوفد السودان : الأهرام في 11 أبريل 1946. وأيضاً خطاب إسماعيل الأزهري في حفل حزب الوفد : المصري في 11 أبريل 1946.

38 - الأهرام : 11 أبريل 1946.

39 - نفس المصدر : 16 أبريل 1946.

40 - المصري - 16 أبريل 1946.

41 - إجراءات المجلس الأستشاري لشمال السودان، الدورة الرابعة، 3 نوفمبر 1945.

42 - النيل : 17 أبريل 1946. وأيضاً المصري والأهرام : 18 أبريل 1946.

43 - الأهرام : 21 أبريل 1946.

44 – المصري : 24 أبريل 1946.

45 - .الأهرام : 24 أبريل 1946.

46 – السودان الجديد : 28 فبراير 1947.

47 – نفس المصدر والعدد : وأيضاً الأهرام : 7 يونيو 1946.

48 – المصري والأهرام : 25 أبريل 1946. انظر أيضاً النيل : 27 أبريل 1946.

49 – انظر مذكرات أحمد يوسف هاشم عن وفد السودان : السودان الجديد 14 مارس 1947.

50 – نفس المصدر والعدد.

51 – الأهرام والمصري : 2 مايو 1946.

52 – الأهرام : 5 مايو 1946. وأيضاً المصري : 4 مايو 1946.

53 – السودان الجديد : 21 مارس 1947.

54 – انظر نص بيان نقدالله والتني في النيل : 7 مايو 1946 والأهرام : 5 مايو 1946.

55 – صوت السودان: 5 يونيو 1946.

56 – النيل: 19 يونيو 1946.

57 – الأهرام : 3 يونيو 1946.

الفصل الثاني

مشروع بروتوكول صدقي - بيفن بشأن السودان: 25 أكتوبر 1946

1 - مفاوضات صدقي واستانسجيت في القاهرة

مـرت المفاوضات بين حكومة إسـماعيل صدقي والحكومة البريطانية بشـأن تعديل معاهدة سـنة 1936 بعدة مراحل. وقد كانـت أولى هذه المراحل مرحلة مفاوضات غير رسـمية بدأت فور وصول وزير الطيران البريطاني اللورد استانسـجيت إلى القاهرة في 15 أبريل 1946. ولم تبدأ المفاوضات الرسـمية إلا في 9 مايو واستمرت حتي 19 مايو 1946. واسـتؤنفت المفاوضات مـرة أخرى في 3 يوليو ولكنها رفعت دون اتفاق في 26 سـبتمبر 1946[1].

تناولت المفاوضات مسألة السودان وتبادل الجانبان مشروعات بروتوكولات بشأنها[2]. وقد رفض الجانب المصري المشروعات البريطانية لأنها لا تسلِّم بسيادة مصر على السودان أو وحدة وادي النيل تحت التاج المصري. ولم يقبل الجانب المصري أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات «إذ أنَّ في ذلك اعترافاً بأن هذه السيادة منازع فيها كما أنَّ فيها عوداً للبحث في حق لا يسـقط بمضي المدة، ولم تكف جميع الحكومات المصرية من توكيده والاستمسـاك به حتى على الرغم من الظروف الصعبة في بعض الأحيان، وقد اعترفت به بريطانيا العظمى كذلك من جانبها على لسـان ساسـتها المسؤولين قبل سنة 1899 وبعدها»[3].

ورفض الجانب البريطاني مشروعات البروتوكولات المصرية لأنها تتعارض مع التعهدات التي أعطتها الحكومة البريطانية للسودانيين بشأن حقهم في تقرير مصيرهم. وقد استغرب رئيس الجانب المصري إسـماعيل صدقي احتجاج بريطانيا بمصالح السـودانيين لتنازع في مبدأ وحدة وادي النيل تحت تاج مصر لأن سـيادة مصر على السـودان كان من شـأنها



إسماعيل صدقي

الحرص على رفاهية السودانيين ولأن مصر لاتضع نصب عينيها سوى مصالح السودانيين. وذهب صدقي إلى أنه من مصلحة السودانيين أن يكونوا جزءاً من دولة منظمة بدلاً من أن يعيشوا تحت نظام غير طبيعي لأن السودان لايكون وحدة سياسية[4].

وعندما رفعت مفاوضات القاهرة في 26 سبتمبر 1946، كانت مسألة السودان ضمن مسائل أخرى لم يتمكن الجانبان المصري والبريطاني من التوصل إلى اتفاق بشأنها. وسيرد من بعد أن مسألة السودان قد سويت إبان جولة المفاوضات التي أجراها إسماعيل صدقي مع وزير الخارجية البريطانية ايرنست بيفن في لندن في الفترة من 18 إلى 25 أكتوبر 1946.

2 - صدقي يعد بجلب السيادة على السودان

في 8 أكتوبر 1946 أي قبيل سفره إلى لندن بحوالي أسبوع قال إسماعيل صدقي لنفر من الصحفيين: «سأجلب لكم السيادة على السودان». وكان صدقي يرد بذلك على سؤال عن صحة ما نسب إلى ايرنست بيفن من أنه لا يمكن أن يبت في أمر مستقبل السودان إلا بعد استفتاء السودانيين[5].

وقد سبب هذا التصريح قلقاً كبيراً لدعاة استقلال السودان فأبرقوا صدقي وبيفن، إذ أبلغ السيد عبدالرحمن المهدي إسماعيل صدقي بأن «الشعب السوداني لا يرغب إلا في الاحتفاظ بالسيادة لأهله وإلغاء الحكم الثنائي وقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة، تقرر فيما بعد علاقاتها بمصر وبريطانيا، وأن أي وضع غير هذا لا يقره السودانيون». وفي برقيته إلى ايرنست بيفن أشار السيد عبدالرحمن إلى وعد الحكومة البريطانية بأنه لن يُتَّخذ قرار فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للسودان دون استشارة أهله، ثم قال : «فبعد التصريح الذي افضى به صدقي قبل سفره إلى لندن للدخول في المباحثات الحالية نود الحصول على تأكيد جديد لسيادة بلادنا»[6].

وانتدب حزب الأمة عبدالله خليل ويعقوب عثمان للسفر إلى لندن ليكونا على مقربة من مسرح المفاوضات ليعرضا وجهة نظر الحزب المتمثلة في المطالبة بالاستقلال على الرأي العام العالمي، ولدرء ماقد تلجأ إليه بريطانيا ومصر من مساومات لتصفية مابينهما

من مشــاكل على حساب الســودان. كما انتدبت الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء «وفد السودان» إسماعيل الأزهري ودرديري أحمد إسماعيل ومحمود الفضلي للسفر إلى لندن لشرح وجهة نظر الوفد بشأن مسألة السودان[7].

3 - صدقي يفاوض بيفن في لندن

في الاجتــماع الأول الذي عقد بين الجانبين المصري والبريطــاني في لندن في 18 أكتوبر 1946 قــال إســماعيل صدقي إنه لا حياة لمصر بغير النيــل، ولذلك ليس في مقدور مصر أن تتناسى الســودان. وأوضح صدقي أن الاستعمال الحالي لكلمة « السيادة» لا يقصد به رابطة الفاتح لأن المصريين أول من ينادي بأن أي نوع من التسلط والسيطرة مكروه، وما «السيادة» إلا رمز الوحدة[8].

وفي مســتهل الاجتماع الثاني الــذي عقد في 19 أكتوبر 1946، قــدم صدقي إلى بيفن مذكرة شــخصية بشأن مسألة السودان حيث ذكر بأن سيادة مصر على السودان حقيقة تاريخية وقانونية. وذكر كذلك أن الغرض الأســاسي لاتفاقية سنة 1899 كان تنظيم إدارة السودان، ولم يمس اشتراك بريطانيا في هذه الإدارة مبدأ السيادة المصرية على السودان.

وأوضح صدقي أن طلب مصر تضمين المعاهدة الجديدة بروتوكولاً يؤكد قيام الرابطة التي توحد مصر والســودان تحت التاج المصري يســتند إلى أسس قانونية كما يستند إلى أســس من المصالح الحيوية المشتركة. ولم يقبل صدقي تعلل الحكومة البريطانية بحقوق الســودانيين ومصالحهم لتجعلها سبباً للتردد في الموافقة على الإشارة إلى السيادة المصرية في البروتوكــول المقــترح، لأن هذه الإشــارة لا تمس أي حق للســودانيين مــا داموا - كما تعترف بريطانيا - لم يصلوا إلى درجة من النضوج الســياسي تؤهلهم لحرية الإعراب عن رغباتهم[9].

ويبــدو جلياً مــن محضر اجتماع يــوم 19 أكتوبر 1946 أن بيفــن كان يجد صعوبة في التوفيق بين ســيادة مصر على الســودان وحق الســودانيين في تقرير مستقبلهم. فقد «تســاءل عما إذا كان ما تطالب به مصر هو اســتبقاء ســيادتها على السودان بعد قيام الحكم الذاتي. وعما إذا كان لا يُعترف باســتبقاء حق تقرير ذلك للســودانيين؟» وتساءل

بيفن كذلك عما إذا كان الســودانيون سيعطون الفرصة ليكونوا أحراراً أم أن مصر تهدف إلى تسوية مسألة السيادة نهائياً؟

وفي معــرض إجابتــه على هذه التســاؤلات، قال صدقي إن الحكم الــذاتي لن يتم إلا بعد عدة ســنوات، وان مصر لا تســتطيع أن تواجه بلداً معادياً على حدودها وينبغي أن يظل السودان جاراً صديقاً لها. وقال صدقي أيضاً إنه يستحيل التحدث عن السيادة الآن لأنه ما من أحد يســتطيع التنبؤ بما ســيحدث في نصف القرن القادم. و انتهى صدقي إلى أن المســألة التي يحاول بيفن الحصول على إيضاح بشــأنها يجب أن يُترك أمر البت فيها للأجيال المقبلة(10).

ولكن بيفن قال إنه يريد تجنيب الأجيال المقبلة التعثر في حل هذه المســألة، ثم قال إن الســودان الذي يناضل من أجل استقلاله يجب ألا يوضع تحت سيادة مصر إلى الأبد. وطلب بيفن تأكيداً بأن الســودانيين لن يوضعوا في وضع يســتحيل عليهم فيه الاستقلال لأنه يريد أن يوضح للشــعب البريطاني أن شــيئاً لم يحدث للإضرار بحق الســودانيين في تقرير مصيرهم.

وفي محاولة ذكية لإعطاء التأكيد المطلوب، قال صدقي إن الســودانيين سيصلون حتماً إلى استقلالهم إذا بلغوا حداً معيناً من التقدم وانه ما من شئ مكتوب يمكن أن يخل بحق شعب في الاستقلال. وأضاف صدقي أن المسألة مسألة مبدأ عام وليست نصاً في معاهدة، فطالما أن المعاهدة المقترحة تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد استقلال الشعوب فسيكون من العبث أن يؤكد في أي اتفاق جديد ما نص عليه الميثاق(11).

ودار الحديث أيضاً عن مسألة السيادة في الاجتماع الذي عقده الجانبان في 23 أكتوبر 1946 حيث قال بيفن إن مشروع البروتوكول الذي طرحه صدقي يقوم على أســاس من الصعب قبوله، إذ ليس من العدل القطع أولاً وآخراً بأن السودان كان تحت سيادة التاج المصري.

ولكن صدقي أوضح أن نية مصر لم تتجه إلى فرض النظام المســتقبل وأن للسودانيين حين يحين الوقت أن يقرروا مســتقبلهم بأنفســهم. وعندما استفسره بيفن عما إذا كان يعني بذلك أنه عندما تبحث مســألة الحكم الذاتي أو الاســتقلال ســتكون للســودانيين الحرية في تقرير أمر ســيادتهم، أجاب صدقي بأن « السودان يعد حيوياً لمصر ويجب أن

تربطه بها روابط ودية . . . وأن إنجلترا هي التي تتولى إدارة السـودان وهي القائمة الآن فعلاً وليس لمصر يد في الإدارة ولا تسـتطيع أن تتعرض لرغبات السـودانيين، فليس من العدل إذن أن يختار السودانيون مستقبلهم الآن»[12].

وبالرغـم من أن صدقي أشـار إلى أن مـشروع البروتوكول الـذي اقترحه تحدث عن الوحدة وليس عن السـيادة، إلا أن بيفن طالب باستشارة السودانيين في مسألة السيادة. وهنا قال وزير الخارجية المصري إبراهيم عبدالهادي إنه إذا كان السودانيون «قد وصلوا إلى درجـة من النضوج تؤهلهم لتقرير ذلك، فأحرى بهم أن يقرروا ما يريدونه في شـأن مستقبلهم كله، على أننا جميعاً قد اتفقنا على أنهم ليسوا أهلاً لذلك بعد»[13].

ويلاحظ أن صدقي قد حث الجانب البريطاني على قبول وجهة النظر المصرية بشـأن السـودان كمقابل للتضحيات التي قدمتها مصر في الحرب. وقد عبّر عن ذلك بقوله «إن مسـألة السـودان هي التي تتوقف عليها المعاهدة برمتها. وإذا كانت مصر قد تكفلت بمسؤوليات كبيرة في الحرب سواء في مصر أو في البلاد المجاورة لها، وبذلت في هذا السبيل تضحيات جسـيمة، وعملت على نصرة القوات البريطانية، فليس بكثير عليها أن تطالب مقابل ذلك كله بقبول وجهة نظرها في مسألة السودان»[14].

وحصـل بيفـن في اجتماع يـوم 24 أكتوبـر 1946 على تأكيد من إسـماعيل صدقي وإبراهيم عبدالهادي على حق بريطانيا اسـتبقاء قواتها في السودان وفي زيادة عدد هذه القـوات إذا رغبت. وصرح صدقي وعبدالهادي لبيفن أنـه مادامت بريطانيا قد أجابت مطالب مصر على الوجه المقترح «فسـتجد أن الشـعب المصري لن يكون صديقاً وحليفاً لها فحسب، بل إنَّ تصرفاته ستكون تصرفات الصديق كذلك»[15].

وتـم في 25 أكتوبـر 1946 التوقيـع بالأحرف الأولى على مشروع معاهدة مسـاعدة متبادلة وعـلى مشروع بروتوكول خاص بالسـودان ومشروع بروتوكـول خاص بالجلاء. وقـد وقَّع من الجانبين إسـماعيل صدقي وايرنسـت بيفن وإبراهيـم عبدالهادي ولورد استانسـجيت ورونالد كامبل السـفير البريطاني في القاهرة. واتفـق على أنه إذا لم تدخل الحكومـة المصرية أي تعديـل على هذه الوثائق بعـد عرضها عليها رسـمياً، فإن بيفن سيوصي الحكومة البريطانية بقبولها[16].

نص مشروع بروتوكول السـودان على «أن السياسـة التي يتعهد الطرفان السـاميان المتعاقدان باتباعها في السـودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسـة حق اختيار النظام المستقبل للسودان. وإلى أن يتسنى للطرفين السـاميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين، تظل اتفاقية سنة 1899 سارية وكذلك المادة 11 من معاهدة سنة 1936 مع ملحقها والفقرات من 14 إلى 16 من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية».

اعتبر صدقي مشروع البروتوكول المرة الأولى التي تعترف فيها بريطانيا بشـكل قاطع وصريح في وثيقة دولية بسيادة مصر على السودان. وقال صدقي إن من شأن هذا الاعتراف القضاء نهائياً على السياسة البريطانية التي تفترض وجود سيادة مصرية-بريطانية مشتركة على السـودان، وكذلك إزالـة الفكرة الخاطئة التي كانت سـائدة بين ممثلي الحكومات ورجال الفقه عن حقوق مصر في السودان.

وأشـار صدقي إلى مزية كبرى لمشروع البروتوكول وهي «أنه سـيجعل سـيادة مصر وحدها على السودان في نظر جميع الدول أمراً لا جدال فيه. وقد يكون لذلك في المستقبل أهمية كبرى فيما لو طرحت يوماً أمام هيئة الأمم المتحدة، مسألة تتعلق بالسودان»[17].

4 - صدقي يعلن أنه جاء بالسودان لمصر

قـال صدقـي إن سروره بمـشروع البروتوكول دفعـه « للاتصال ليـلاً بالقصر الملكي بالإسـكندرية لإبلاغه بأن تـاج مصر قد ازدان بدرّة جديـدة، وأن ملك مصر قد عاد إلى الحدود التي رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ»[18].

ومـع انَّ الوثائق التي وقِّعت بالأحـرف الأولى في لندن في 25 أكتوبر 1946 ويضمنها مـشروع بروتوكـول السـودان لم تنشر إلا بعد عدة أسـابيع من تاريـخ توقيعها، إلا أن إسـماعيل صدقـي قال للصحفيين المرافقين له عند مغادرته لنـدن في 26 أكتوبر 1946 : «لقد وعدتكم في مصر أنني سـأجيء لكم بالسـودان. وقد بررت بوعدي»[19]. وفي نفس

التاريـخ أذاعت وكالة رويترز تصريحاً أدلى به صدقـي إثر وصوله إلى القاهرة وقال فيه: «لقد صرحت في الشـهر الماضي أنني سأجيء بالســودان لمصر. واليوم أُقرر أنني نجحت في مهمتـي، ذلك أن الوحدة بين مصر والســودان تحت التــاج المصري قد تقررت بصفة نهائية»[20].

وســنرى في الفصل التالي أن تصريح صدقي أثار أزمة سياسية كبرى في لندن والقاهرة والخرطوم وهذا بالرغم من محاولة رئيس وزراء بريطانيا كلمنت اتلي تطويقها. فقد أعلن اتــلي في مجلس العموم في 28 أكتوبر 1946 أنه مــع ان المحادثات المصرية - البريطانية تناولــت علاقة الســودان مع كل من مــصر وبريطانيا، إلا أنه لا يتجــه النظر إلى إدخال تغيير على مايجري العمل به اليوم من حيث نظام السودان وإداراته أو إلى المساس بحق السودانيين في تقرير مستقبلهم. وقال اتلي إن التصريحات التي نسبت إلى صدقي مضللة إذا قصد منها الإعلان عن الوصول إلى اتفاق. ووصف اتلي ما جرى بين صدقي وبيفن بأنه محادثات تمهيدية، ولذلك لم يتم التفاوض على أي شيء بصفة نهائية[21].

الهوامش

1 - عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 198-200.

2 - انظر مشروعات البروتوكلات التي تبودلت في الكتاب الأخضر، ص 94.

3 - نفس المصدر، ص 92.

4 - نفس المصدر، ص 93. وأيضاً : إسماعيل صدقي، مذكراتي، تحقيق سامي ابو النور، الطبعة الأولى (1991)، ص 212 - 213، وكذلك ص 233. وفي هذا الصدد لاحظت هدى جمال عبدالناصر أن المفاوض المصري وقع في الفخ الذي نصبته السياسة البريطانية فأصر على فرض السيادة المصرية على السودان وتبعيته للتاج المصري وعارض استشارة الشعب السوداني في الأمر. ومع تسليمها بأن بريطانيا قد عملت لفترة طويلة لزرع الفرقة بين مصر والسودان، إلا أن هدى جمال عبدالناصر قالت إن هذا لايمكن أن يلغي حق شعب في أن يستشار بشأن الحكومة التي تتولى السلطة في بلاده : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية 1936 - 1952 (1987)، ص 241.

5 - الأهرام : 9 أكتوبر 1946.

6 - نفس المصدر : 21 أكتوبر 1946.

7 - نفس المصدر : 16 و25 أكتوبر 1946.

8 - الكتاب الأخضر، ص 98.

9 - نفس المصدر، ص 106 - 107.

10 - نفس المصدر، ص 104 - 105.

11 - نفس المصدر، ص 105.

12 - نفس المصدر، ص 108.

13 - نفس المصدر، ص 110 و111.

14 - نفس المصدر , ص 110.

15 - نفس المصدر، ص 114.

16 - انظـر نصـوص هذه الوثائـق في عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثـورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 201 - 206.

17 - مذكراتي، مرجع سابق، ص 278.

18 - نفس المصدر، ص 239.

19 - الأهرام : 27 أكتوبر 1946.

20 - نفس المصدر والعدد.

21 - عبدالرحمـن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سـابق، ص 220. وأيضاً الأهرام : 29 أكتوبر 1946.

الفصل الثالث

بروتوكول صدقي - بيفن يثير أزمة في الخرطوم ولندن والقاهرة

1 - صدى تصريح صدقي في السودان

ابتهج دعاة وحدة وادي النيل بتصريح إسماعيل صدقي بشأن قيام الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري. فقد أبدى إسماعيل الأزهري الذي كان آنذاك في لندن ارتياحه لتصريح صدقي وقال «إن مصر ستقدم للسودان مساعداتها في سبيل نهضته الاقتصادية. وإن من شأن هذه الحركة وضع أساس مكين لمستقبل السودان»[1]. كما قال يحيى الفضلي « إننا لم نستغرب أن يجيب الإنجليز هذا المطلب العادل لأننا نعلم أن من مصلحة بريطانيا اكتساب صداقة شعب الوادي العظيمة القيمة». وقال أيضاً إن السودانيين يتوقون إلى اليوم الذي تقوم فيه حكومة سودانية لحماً ودماً تدير شؤون السودان الداخلية في ظل وحدة وادي النيل تحت التاج المصري[2].

ولكن بيان رئيس وزراء بريطانيا كلمنت اتلي في مجلس العموم في 28 أكتوبر 1946 بأنه ليس هناك اتجاه لإجراء تغيير في النظام الإداري القائم في السودان خفف من فرحة دعاة وحدة وادي النيل بتصريح إسماعيل صدقي وأوجد في نفوسهم حالة من الشك بشأن طبيعة ما اتفق عليه صدقي وبيفن. فبينما كان طلاب كلية غردون يتأهبون في 30 أكتوبر 1946 للتظاهر ابتهاجاً بقيام وحدة وادي النيل ناشدهم رئيس اتحاد الطلاب عبد القادر مشعال وبعض أعضاء اللجنة بالهدوء لعدم وضوح الموقف. وأبلغهم يحيى الفضلي بأنه تلقى برقية من إسماعيل الأزهري يطلب فيها التريث. كما أبلغهم يحيى الفضلي أن أزهري قال في برقيته إن بيان اتلي جعلهم يقابلون تصريح صدقي بتحفظ[3].

استنكر حزب الأمة تصريح إسماعيل صدقي واتهم البريطانيين بالخيانة. وقرر مجلس إدارة حزب الأمة مقاطعة المجلس الاستشاري ومجالس المديريات والبلديات ومؤتمر

إدارة السودان الذي كان قد بدأ أعماله في 24 أبريل 1946. كما أعلن حزب الأمة الجهاد العام[4] وبعث ببرقيتين إلى كل من إسماعيل صدقي وكلمنت اتلي احتج فيهما على التسليم بسيادة مصر على السودان ووضع السودان تحت التاج المصري. وقال فيهما أيضاً «إن السودانيين لن يرضوا بأن تكون حريتهم ثمناً لمصالح بريطانيا. وسيعمل الحزب لتحقيق استقلال البلاد وتحريرها من الاستعمار المصري والبريطاني بكل وسيلة مهما تكن وعليكم وحدكم تقع التبعات»[5].

وأقام حزب الأمة بداره ليلة سياسية تحدث فيها محمد الخليفة شريف ومحمد أحمد محجوب ويوسف مصطفى التني وصالح عبدالقادر وإبراهيم العبادي وآخرون[6]. فقد قال محمد الخليفة شريف إن دولتي الحكم الثنائي تآلبتا على السودان. وقال إن بريطانيا التي كنا نعتقد بشرف وعودها ساومت مصر على حساب السودان دون استشارة أهله، كأنه سلعة. وقال كذلك إن السودانيين الذين حاربوا بريطانيا ومصر وفرنسا وبلجيكا في وقت واحد وهزموها منذ نصف قرن على أهبة الاستعداد ليقدموا أرواحهم فداءً للوطن إذا دعا داعي الجهاد[7]. وكان من بين المتحدثين أيضاً أحمد يوسف هاشم الذي كان يمثل حزب القوميين في وفد السودان حتى عودته إلى الخرطوم في أول يونيو 1946. فقد قال أحمد يوسف هاشم إن إسماعيل صدقي خان حتى الأحزاب التي تنادي بالوحدة لأن السيادة لم تكن هدفها وإنما كانت وسيلة لغاية أعظم وهي التحرر من الإنجليز. وقال إنه ينتظر من هذه الأحزاب أن ترفض السيادة التي جاءت بها الحكومة المصرية لأنها تعني الاستعباد[8].

وفي نهاية الليلة السياسية أعلن عبدالله عبدالرحمن نقدالله عن تسيير مظاهرة للإعراب عن شعور السخط والاحتجاج. وقد طافت المظاهرة قبل عودتها ثانية إلى دار حزب الأمة بشوارع أم درمان الرئيسية. وكانت تهتف بحياة السودان الحر المستقل وبسقوط الاستعمار والخونة. وعند مرور المظاهرة بنادي الخريجين اندفع بعض المتظاهرين إلى داخل النادي وهم يهتفون بحياة السودان الحر المستقل واعتدوا على بعض الموجودين بالنادي وأجبروهم على الهتاف بحياة السودان الحر المستقل[9].

وتشكلت في يوم الأثنين 28 أكتوبر 1946 بدار حزب الأمة جبهة استقلالية لتعمل على إنهاء الحكم الثنائي وقيام الحكومة السودانية التي تتصرف بمحض إرادتها في سيادة

السودان وعلاقته بمصر. كما أيدت الجبهة الاستقلالية دعوة حزب الأمة إلى الجهاد العام. وقد تشكلت الجبهة الأستقلالية من حزب الأمة وحزب القوميين وحزب الأحرار والحزب الجمهوري ونفر من المستقلين كان من بينهم بشير محمد سعيد ومحمد إبراهيم خليل ومحمد الحسن أبوبكر وعبدالرحيم الأمين الذي استقال من عمله بمصلحة المعارف ليتفرغ للجهاد[10].

وقد نظمت الجبهة الاستقلالية بعد ظهر يوم الأربعاء 30 أكتوبر 1946 مسيرة بمدينة الخرطوم شارك فيها عدد كبير من مؤيدي حزب الأمة الذين قدموا للخرطوم من أقاليم السودان المختلفة. بدأت المسيرة من ميدان عباس (الأمم المتحدة حالياً) واتجهت عبر شوارع وسط الخرطوم الرئيسية إلى ميدان كتشنر[11] حيث كان في استقبالها من قادة الجبهة الاستقلالية صديق عبدالرحمن المهدي وأحمد عثمان القاضي وإبراهيم أحمد ويعقوب الحلو وعبدالقادر شريف وعبدالحليم محمد والدرديري محمد أحمد نقد وأحمد يوسف هاشم وصالح عبدالقادر ومحمد حمد النيل. وكانت المسيرة تهتف بسقوط الاستعمار وبحياة السودان الحر المستقل. وقد خاطب المسيرة قبل تحركها قائدها عبدالله عبدالرحمن نقدالله الذي قال: «دقت الساعة تنادي بمطلب السودان وهو الاستقلال. ونحن بحركتنا هذه لا نريد اعتداءً بل إبلاغ آذان الحكومة بأننا لا نريد هذا الوضع الذي نحن فيه». وخاطب المسيرة أيضاً محمد أحمد محجوب قائلاً : «إننا طلاب حرية ولا يمكن أن نوجه حركتنا ضد أي وطني مهما خالفنا الرأي». وقال المحجوب كذلك : «إننا نحترم الجميع ونرجو أن يلتقوا بنا جميعاً في ميدان الجهاد الموحد».

وفي ميدان كتشنر قدمت الجبهة الاستقلالية مذكرة احتجاج إلى الحاكم العام. وقد قام أحمد عثمان القاضي بوصفه أكبر قادة الجبهة الاستقلالية سناً بتسليم المذكرة إلى كينيث هندرسن أحد مساعدي السكرتير الإداري. وقد قال هندرسن لقادة الجبهة الاستقلالية إن السكرتير الإداري موجود بمكتبه وأنه على استعداد لمقابلتهم إذا أرادوا ذلك. ولكن قادة الجبهة الاستقلالية قالوا إنهم مشغولون ثم انصرفوا[12].

احتجت الجبهة الاستقلالية في مذكرتها للحاكم العام بقوة على القرار الذي اتخذته بريطانيا ومصر بشأن السيادة على السودان لأنه يعطي حق السيادة على السودان لمصر ويبقي على الحكم الثنائي. وأكدت المذكرة أن الحق الطبيعي في السيادة إنما هو للسودانين



محمد أحمد محجوب

الذين طالبوا بإنهاء الحكم الثنائي فوراً ورد السيادة على السودان للسودانيين. وفي ختام مذكرتها قالت الجبهة الاستقلالية: «إننا لانرضى بشيء أقل من قيام حكومة ديمقراطية مستقلة. وإن أي محاولة للمماطلة وأي تلاعب في أوضاع النظم القائمة الآن يغير من مظاهرها ويبقي على جوهرها سنرفضه بإباء ونقاومه مقاومة عنيفة بكل الطرق»[13].

ورداً على هذه المذكرة أبلغت حكومة السودان الجبهة الاستقلالية في 31 أكتوبر 1946 بأن المفاوضات البريطانية-المصرية لاتزال دائرة ولم يتم الوصول إلى قرار بعد «ولذلك فواجب الجميع الامتناع عن التسرع والاستنتاج الخاطئ وأن يظلوا هادئين ومتيقنين من أنه سيتحقق الوصول إلى حل ملائم لأماني السودانيين جميعاً. وإن هذه الأماني أكدتها حكومة السودان لدولتي الحكم الثنائي»[14].

وفي أول نوفمبر 1946 سيرت الجبهة الوطنية المشكّلة من الأحزاب الاتحادية مسيرة مناوئة لمسيرة الجبهة الاستقلالية لتأييد وحدة وادي النيل ووفد السودان. وقد طلب التصديق من مفتش مركز أم درمان لقيام المسيرة حسن عوض الله وحسن الطاهر زروق وخضر عمر. وأبلغت سلطات مركز أم درمان لاحقاً بأن قيادة المسيرة أُسندت إلى حامد صالح الملك وحماد توفيق وخضر عمر وأحمد عبدالله ارباب وحسن الطاهر زروق وحسن محمد يس وعبدالرحيم شداد وعبدالوهاب زين العابدين وزاهر سرور السادات[15].

خاطب مسيرة الجبهة الوطنية محمد نور الدين الذي قال : «إننا نريد أن نكون وطنيين أحراراً تجمعنا وحدة وادي النيل تحت عرش الفاروق المفدى». وأشاد نور الدين بما أداه «وفد السودان» لقضية البلاد واستقلالها التام داخل الوحدة. ثم قال : «إن مصيرنا بيدنا ولن يقرره البريطانيون»[16].

أفرزت المسيرات والمظاهرات المعارضة والمؤيدة لتصريح إسماعيل صدقي في العاصمة والأقاليم احتكاكات ومصادمات خطيرة بين دعاة استقلال السودان ودعاة وحدة وادي النيل. ففي يوم مسيرة الجبهة الوطنية مرت شاحنات في طريقها للخرطوم بدار حزب الأمة بأم درمان حيث هتف راكبوها من أنصار الجبهة الوطنية بسقوط حزب الأمة وقذفوا داره بالحجارة. وأثناء مسيرة الجبهة الوطنية بالخرطوم راجت شائعات في أم درمان بأنَّ المسيرة اعتدت على دار صحيفة «النيل» بالخرطوم وحطمتها مما دفع بعض

أنصـار حزب الأمة إلى اقتحـام نادي الخريجين بأم درمان وتحطيـم أثاثه والاعتداء على الثلاثة أشخاص الذين كانوا فيه وقتئذ[17].

وإزاء هـذه الأحداث اسـتدعى السـكرتير الإداري جيمس روبرتسـون حماد توفيق سـكرتير الجبهة الوطنية وأحمد يوسـف هاشم سـكرتير الجبهة الاستقلالية وتلا عليهما إنـذاراً بإيقاف المظاهرات وإعادة القادمين من الأقاليم إلى مدنهم وقراهم دون أن يقبل مناقشـة في الموضوع. وأبلغهما بأن الحكومة لن تسمح مطلقاً بالإخلال بالأمن، وستتخذ كل التدابير اللازمة للمحافظة عليه[18].

وفي بيان أصدره في 3 نوفمبر 1946 دعا السيد عبد الرحمن المهدي الشعب السوداني إلى تقديـر دقـة الموقف، ومعالجته بروح الإخلاص والتدبر وتجنب كل ما من شـأنه أن يوسـع شـقة الخلاف. وطلب السيد عبدالرحمن من جميع الأشـخاص الذين وفدوا إلى العاصمة المثلثة من الأقاليم أن يعودوا إلى أماكن إقامتهم بلا تأخير، ويسـتأنفوا أشغالهم الخاصة. كما دعا السـيد عبد الرحمن الشعب السـوداني إلى التزام الهدوء والنظام حتي تنجلي الأمور التي قال إنها ما تزال غامضة[19].

2 - موقف حكومة السودان من البروتوكول

كانت صيغة مشروع البروتوكول قد عرضت على الحاكم العام هدلستون في 7 أكتوبر 1946 أثنـاء وجوده في لندن. وبعد شيء من التردد وضغط من الحكومة البريطانية، قبل الحاكـم العام الإشـارة في المشروع إلى السـيادة المصرية. إذ كان يعتقـد أن هناك فرصة لإقناع السـودانيين بأن المنافع التي يوفرها لهم البروتوكول تفوق الاعتراف بسيادة رمزية لمصر في السودان. ومن وجهة نظر الحكومة البريطانية، فقد كانت هذه المنافع تتمثل في الإبقاء على إدارة السـودان كما هي والحكم الذاتي وحرية السودانيين في اختيار وضعهم المستقبلي[20].

وبعـد فتره قليلة من وصوله إلى الخرطـوم في 29 أكتوبر 1946 رأى الحاكم العام أن يعـود إلى لنـدن لينقل للحكومـة البريطانية صورة دقيقة عن الآثـار التي رتبها تصريح إسماعيل صدقي في السودان والتطورات المحتملة للموقف، خاصة وأن بيان كلمنت اتلي في مجلس العموم في 28 أكتوبر 1956 أخفق في إبطال مفعول ذلك التصريح[21].

حاول اتلي دون نجاح إثناء الحاكم العام عن قرار العودة إلى لندن. كما عبَّر اتلي عن خيبة أمله إزاء اعتراف الحاكم العام بالفشل في إقناع السودانيين بالمزايا الإيجابية لمشروع البروتوكول[22].

وقد وجد الحاكم العام تأييداً قوياً من السكرتير الإداري جيمس روبرتسون والسكرتير القضائي توماس كريد والسكرتير المالي ادنجتون ملر الذين رفعوا إليه مذكرة مشتركة في 6 نوفمبر 1946 وطلبوا منه تقديمها لكلمنت اتلي عند لقائه به في لندن. وقد اشتملت المذكرة على النقاط الرئيسية التالية:-

1 - إن معظم السودانيين لن يقبلوا طواعية بالبروتوكول طالما أعطى سيادة من أي نوع لمصر.

2 - إن البروتوكول يمثل خرقاً لكل التعهدات البريطانية.

3 - لم يُرضِ بيان اتلي في مجلس العموم في 28 أكتوبر 1946 السودانيين. فقد لاحظوا ان البيان لم ينف ما نشر من أن مشروع البروتوكول ينص على السيادة المصرية. كما أنهم تجاهلوا مزايا البروتوكول المزعومة وركزوا على مسألة السيادة. ولذلك فإنه عندما ينشر البروتوكول فإن بيان اتلي الذي ينفي حدوث أي تغيير في الأوضاع سوف يعتبر مضللاً وسيثير استياءً مريراً.

4 - إذا أجيز مشروع البروتوكول فسوف تحدث استقالات من خدمة الحكومة. كما أن الاستقلاليين والاتحاديين لن يتعاونوا مع الحكومة لأن الاستقلاليين يعتقدون أنه قد غدر بهم بينما يود الاتحاديون أن يروا نهاية الإدارة الحالية. وقد تحدث انتفاضات قبلية مما قد يؤدي إلى فقدان أرواح بريطانية. وسيكون هناك ارتداد إلى دولة بوليسية مما سيتسبب في تعطيل كل المزايا التي يُزعم أن البروتوكول قد حققها للسودانيين[23].

3 - وفد السودان يرفض مشروع البروتوكول

في 8 نوفمبر 1946 أعلن «وفد السودان» أنه بمراجعة ما نشر من تصريحات رسمية في لندن والقاهرة تكونت لديه الصورة التالية عن العرض البريطاني:-

(أ) قيام وحدة اسمية تختلف عن الوحدة المنشودة.

(ب) استمرار الحكم الثنائي على وضعه الحالي إلى أمد غير محدود.

(ج) عدم الدخول في مفاوضات مباشرة بشأن تغيير الوضع الإداري القائم في السودان.

واستناداً إلى هذه الصورة أعلن الوفد رفضه لمشروع البروتوكول لأنه يؤجل البت في مسألة السودان مما يتعارض مع المطالب القومية التي تم الاتفاق عليها بين «وفد السودان» وإسماعيل صدقي وهي : «إعلان قيام دولة وادي النيل الشاملة لحدود مصر والسودان المعروفة تحت التاج المصري مع وحدة السياسية الخارجية ووحدة الدفاع تحت قائد الجيش الأعلى جلالة ملك وادي النيل مع قيام حكومة من السودانيين لإدارة سائر شؤون السودان على أساس ديمقراطي صحيح». وأكد الوفد أن هذه المطالب قد أجمعت عليها الأغلبية الساحقة من السودانيين[24].

ويبدو أن إسماعيل صدقي قد استغرب رفض «وفد السودان» لمشروع البروتوكول. فقد قال عند لقائه بإسماعيل الأزهري في 15 نوفمبر 1946 : «إنني سأموت في شأن السودان، وقد ذهبت للندن لا من أجل مصر ولكن من أجل السودان. إن المشروع الذي اتفقت عليه بشأن السودان لو صح للمصريين الذين يطلبون الوحدة في الاندماج أن يرفضوه فليس للسودانيين أن يرفضوه. وقد وضعت بنفسي صيغته وقد راعيت فيه أن يكون الرأي النهائي للسودانيين أنفسهم. لقد راعيت في ذلك مصلحة السودانيين وتحقيق رغبتهم. وأما صيغة المشروع فتقضي بأن تكيف الحكومتان شؤون الحكم الحاضر بما يهدف لرفاهية السودانيين . . . وهذا معناه مفاوضات يؤخد ويعطي فيها لتغيير الوضع الحاضر في السودان بما يهدف لمصلحة السودانيين. لقد حققت وحدة وادي النيل تحت التاج المصري وراعيت شعور السودانيين في العبارة الأخيرة وأنا واضعها. سيجلس المصريون مع الإنجليز لبحث الحالة الراهنة. وسنطلب أن يجلس السودانيون أيضاً معنا. وقد ينهي مثل هذا الاجتماع تحديد مدة الحكم الحاضر الذي أرى وأصر أن يؤول في آخر الأمر لأبناء السودان وحدهم تحت التاج المصري»[25].

وقد نشر الوفد في 19 نوفمبر 1946 ملاحظاته على توضيح إسماعيل صدقي، كما أعاد الوفد تأكيد أسباب رفضه لمشروع البروتوكول وهي :-

أولاً : استمرار الحكم الثنائي. وعبّر الوفد عن اعتقاده الجازم بأن أي تحوير أو ترقيع في الحكم الثنائي لن يقوّم معوجه أو يصلح فاسده، وأن العلاج الوحيد هو أن يجتث من أساسه ويعلن إلغاؤه التام فوراً.

ثانياً : عدم النص في المشروع على وحدة الدفاع والسياسة الخارجية وهي أركان لن تتحقق وحدة وادي النيل بدون قيامها عملياً.

ثالثاً : إن المشروع لا يحقق المطالب التي ارتضاها أبناء وادي النيل وهي : «قيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري مع وحدة الدفاع ووحدة السياسة الخارجية وقيام حكومة سودانية لإدارة السودان على أساس ديمقراطي صحيح»[26].

ولكن بالرغم مما تقدم يلاحظ أن إسماعيل الأزهري قال في مذكراته إنهم اعتبروا بروتوكول صدقي - بيفن «خطوة موفقة نحو حل قضية السودان وتحريره من الاستعمار البريطاني، فقد كانت أهدافنا تحرير السودان وتأليف حكومة سودانية فيه تحت التاج المصري وجاء الاتفاق مطابقاً لما كنا ننادي به». وقال أزهري كذلك «أما نحن أنصار وحدة وادي النيل فقد ابتهجنا بالاتفاق، وخرجت مظاهراتنا في الطرقات تفصح عن بهجتنا تلك، وكان يهمنا من أمر الاتفاق شيء واحد كبير، هو الطعنه النجلاء التي سددها للإدارة البريطانية في السودان»[27].

ومن المحتمل أن أزهري كان يعبّر بما سبق عن موقف حزب الأشقاء وليس عن موقف «وفد السودان».

4 - السيد عبدالرحمن يقرر السفر إلى لندن ويزور السيد علي

اجتمع السيد عبدالرحمن المهدي مع بعض مستشاريه في مساء الجمعه 22 نوفمبر 1946 حيث أبلغهم بعزمة السفر إلى لندن ليعرض وجهة النظر الاستقلالية على الحكومة البريطانية. كما أبلغهم بأنه رغبة منه في ضم الصفوف وتوحيد الجهود فسيقوم بزيارة السيد علي الميرغني. وقد تمت هذه الزيارة في مساء يوم الأثنين 25 نوفمبر 1946 وصحبه فيها الشريف عبدالرحمن الهندي وعبدالله الفاضل المهدي[28].

استقبل السيد علي السيد عبدالرحمن بمنزله بحلة خوجلي بالخرطوم بحري وذلك بحضور إدريس الإدريسي وخلف الله خالد وأحمد عبدالله صهر السيد علي ووكيله،



السيد علي الميرغني

وبابكــر كرم الله أحد كبار خلفاء طائفة الختمية بمدينه الفاشر. وقد اســتغرقت الزيارة حوالي 35 دقيقة. في بدايتها استفسر السيد عبدالرحمن السيد علي عن صحته. ثم تحدث السيد عبدالرحمن عن سفره إلى لندن وأسبابه، وقال إن الغرض من الزيارة هو الاطمئنان على صحة السيد علي واستطلاع رأيه ووداعه.

وقد كان واضحاً أن الســيد علي لم يكن يرغب في الحديث عن مشروع البروتوكول ولا عن الآثار السياســية التي رتبها. فبعد أن شــكر الســيد عبدالرحمن على زيارته، قال السيد علي إن تعليمات الأطباء تمنعه من مباشرة أي عمل جسدي أو فكري وحتى شؤون مكتبه لا تعرض عليه ولذلك فهو غير ملم بما يدور خارج داره ولم يذهب إلى الخرطوم إلا مرة واحدة هي لصلاة العيد الأخير. ثم دار الحديث عن منزل الســيد علي بحلة خوجلي وجودة هواءئه وتاريخه الذي يرجع إلى عهد السيد الحسن الميرغني[29].

توجه السيد عبدالرحمن إلى لندن يوم 26 نوفمبر 1946. وقد كان من بين مرافقيه محمد الخليفة شريف وبشــير محمد صالح ومهدي أزرق. وبمناســبة ســفره أكد السيد عبدالرحمن أن الهدفين اللذين يعمل من أجلهما هما:-

1 - إلغاء الحكم الثنائي فوراً والاعتراف بأن السيادة على السودان للسودانيين.

2 - قيام حكومة سودانية انتقالية تمهد لتكوين حكومة سودانية ديمقراطية في أقرب فرصة ممكنة. وهذه الحكومة - وليدة الأغلبية الشــعبية - هي التي تحدد نوع الحكم في البلاد[30].

وقبيل سفره إلى لندن بعث السيد عبدالرحمن برقية إلى إسماعيل صدقي قال فيها إن المفاوضات البريطانية- المصرية قد دخلت مراحلها الأخيرة وأعرب عن رغبته في الاجتماع به وبرئيس وزراء بريطانيا. وقال أيضاً إنه سيسرع في زيارة لندن رأساً عن طريق القاهرة قبل أن يشــتد الــبرد وذلك في يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 1946. وطلب الســيد عبدالرحمن مــن صدقي أن يهيئ لــه فرصة لمقابلته عند عودته من لندن للإدلاء له بوجهة نظره عن مســتقبل الســودان والتفاهم معه فيما يعود على مصر والسودان بالخير. لم يرد صدقي على برقية السيد عبدالرحمن ولم يوفد أحداً لاستقباله عند توقفه بالقاهرة[31].

5 - سبعة من أعضاء وفد المفاوضة يرفضون بروتوكول السودان

وفي 25 نوفمبر 1946 أصدر سبعة من أعضاء وفد المفاوضة المصري الاثنى عشر بياناً أعلنوا فيه معارضتهم لبعـض جوانب مشروع معاهدة صدقي - بيفن وبضمنه مشروع بروتوكول الســودان. وقد وقع على البيان شريف صبري وعلي ماهر، وعبدالفتاح يحيى، وحســين سري، وعلي الشــمسي، وأحمد لطفي الســيد، ومكرم عبيد[32]. وقد بنى هؤلاء رفضهم لمشروع بروتوكول السودان على الأسس التالية:-

أولاً : إنه بينما يشير المشروع في الفقرة الأولى إلى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر، فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها.

ثانياً : يحتفظ المشروع بالحالة الراهنة في السودان، دون أن يعد بإجراء أيه مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر.

ثالثاً : إن النص في المشروع على تخويل الســودان حق اختيار نظامه المســتقبل يمهد الطريق لفصل السودان عن مصر، ويلزم مصر منذ الآن بقبول هذا الفصل. وفي ذلك هدم حتى للوحدة الإسمية. فإذا قورن ذلك بما هو جارٍ فعلاً في السودان الآن، تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص[33].

6 - السيد عبدالرحمن يطرح وجهه النظر الاستقلالية

يبــدو أن الحكومــة البريطانيــة كانــت في بداية الأمر مترددة في اســتقبال الســيد عبدالرحمن المهدي ولكنها أذعنت أخيراً تحت إلحاح الحاكم العام هدلســتون وتحذيره من العواقب التي قد تترتب على عدم الموافقة على قدوم السيد عبدالرحمن إلى لندن.

ففي رسالة بتاريخ 13 نوفمبر 1946 إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية، أشار الحاكم العام إلى الشــبه التاريخي بين طلب الســيد عبدالرحمن القدوم إلى لندن وطلب ســعد زغلــول في فبراير 1919 الســفر لعرض قضية مصر أمام مؤتمر الســلام في باريس أو على الأقــل أمام مجلس الوزراء في لندن. وأعاد الحاكم العام إلى الأذهان أن ونجيت المندوب السامي البريطاني في مصر آنذاك أوصى بشدة بالسماح لزغلول بالقدوم ولكنه لم يصل إلى

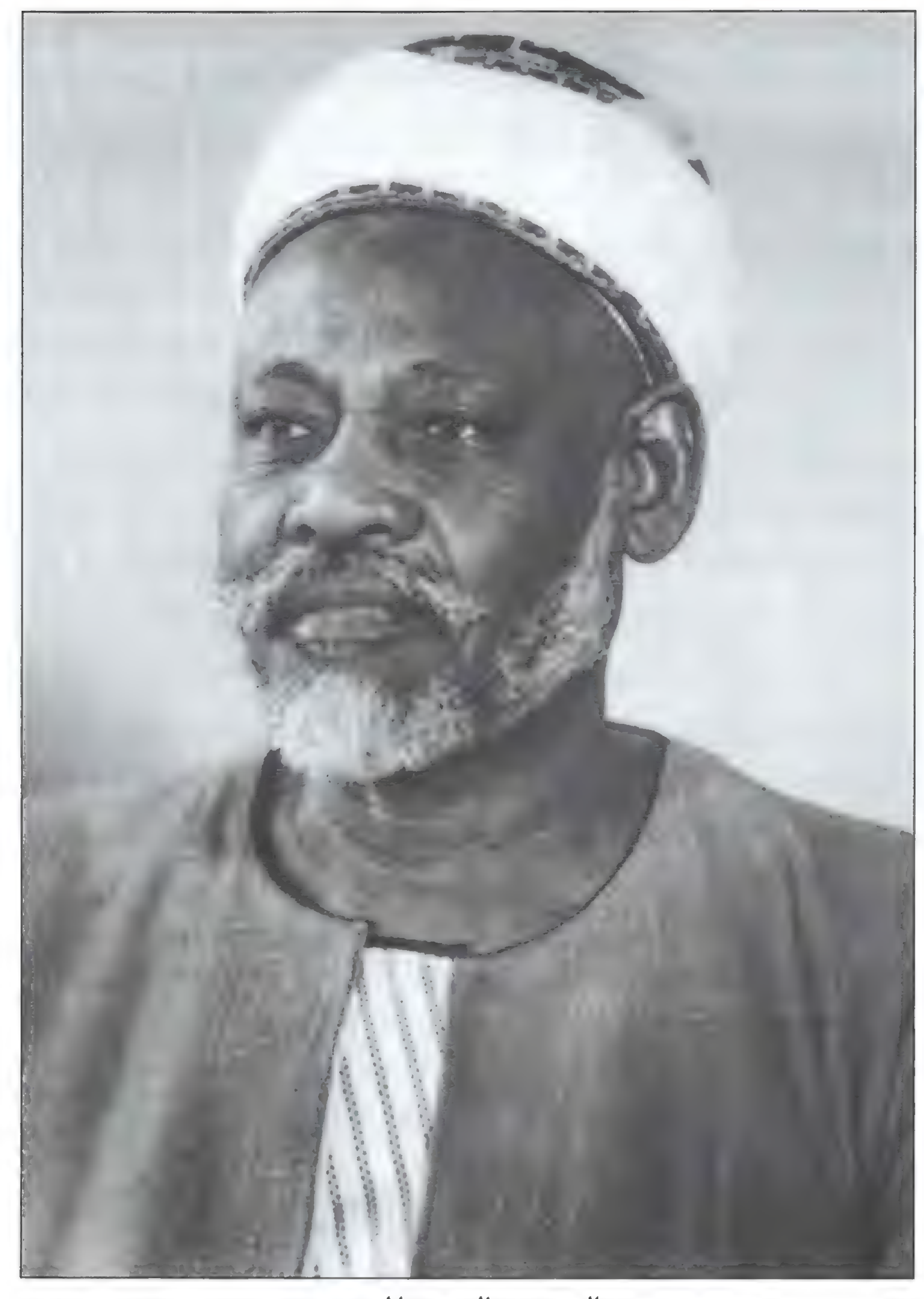
درجــة التصريح بالقول «إنني أعلم يقيناً بأنه ســتكون هناك محاولة للقيام بثورة عامة ضد البريطانيين في حالة رفضكم. ولذلك فإنني سوف أستقيل إذا لم تأخذوا بنصيحتي».

وذكر الحاكم العام أن طلب سعد زغلول قد رفض وحدثت ثورة عامة وأصبح ونجيت كبش الفداء فاستبدل بألنبي ولم يجر بعد ذلك توظيفه أبداً. واستطرد الحاكم العام قائلاً إن الشــاهد من قصة ونجيــت «هو أن الجميع اتفقوا، وقد ألهمــوا الحكمة بعد وقوع الحــدث، على أنه لو ســمح لزغلول على الأقل بالذهاب إلى لنــدن ليلقي ما بكاهله من مظالم مصر لما كانت هناك ثورة في مصر في مارس 1919. فإذا نظر إلى السيد عبدالرحمن كزغلول ونُظر إليّ كونجيت، ألسنا إزاء نفس القضية؟».

وفي ختام رســالته أوصى الحاكم العام بشــدة بضرورة الســماح للســيد عبد الرحمن بالمجيء إلى لندن ثم قال : «وقد يكون هذا التنازل هو الذي ســيؤدي إلى كسبه لجانبنا. وهو على أسوأ الفروض سيمنحنا مزيداً من الوقت. والوقت هو أثمن العوامل في حالات التوتر العام كتلك التي يشهدها السودان اليوم. وقد يثير ذلك المصريين ولكن هل يفترض أن نرقص دوماً على أنغامهم؟»[34].

استقبل كلمنت اتلي رئيس وزراء بريطانيا السيد عبدالرحمن المهدي في مقره الرسمي بشــارع دوانتج في 28 نوفمبر 1946. وفي مستهل حديثه مع اتلي قال السيد عبدالرحمن إن الســودان يتطلع ليعود كما كان في الماضي حراً ذا ســيادة. وبعد أن أشــار إلى اشتراك السودان في الحرب لنصرة قضية الديمقراطية والحرية وإلى أن السودانيين وثقوا في الوعود التي أعطيت لهم بشــأن الحكم الذاتي، قال السيد عبدالرحمن إن التصريح الذي أدلى به صدقي في القاهرة تســبب في حدوث اضطربات في السودان وجعل السودانيين يعيدون التفكــير في الوعود التي أعطيت لهم. وذكر الســيد عبدالرحمن أنه لم يتمكن من تهدئة خواطر أتباعه إلا بعد البيان الذي أدلى به اتلي في مجلس العموم.

واستطرد السيد عبدالرحمن قائلاً إن تصريح صدقي أيده ما ورد في خطاب العرش في البرلمان المصري «بأن الحكومة المصرية ستعمل على تهيئة السودانيين للحكم الذاتي تحت التاج المصري. ومعنى ذلك أن مصر لا توافق على أن يكون هدف السودان هو الاستقلال الكامل، بل الحكم الذاتي. وهذا في حد ذاته يخالف التصريح الذي أدلى به مســتر بيفن، وأكده الحاكم العام في المجلس الاستشــاري لشمال السودان، والذي فحواه أن الحكومة



السيد عبدالرحمن المهدي

الإنجليزية تهدف إلى إنشـاء حكومة ديمقراطية حرة في السـودان تقـرر بمحض إرادتها علاقتها مع مصر وبريطانيا».

وعن السـيادة المصرية على السودان قال السـيد عبدالرحمن إنها تتعارض مع أماني السـودانيين وآمالهم ولذلك أجمعوا على معارضة الوضـع المقترح. وقال أيضاً إنه لا يرى لمصر حقاً قانونياً في السيادة على السودان «إلا إذا كانت تظن أن الفتح الأخير قد منحها هـذا الحق، وهذا في اعتقـادي الجازم خاطـيء. لأنه ما كان باسـتطاعة مصر أن تقهر السودان بغير مساعدة بريطانيا لها».

وبعد أن تحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وتأكيد ذلك في ميثاق الأطلنطي وميثاق سـان فرانسيسكو حذر السـيد عبدالرحمن من أن «أي عمل يتم دون استشارة السودانيين بالطرق الدستورية سيؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن الداخلي في البلاد. وإذا انتهى الأمر إلى هذا الحد فإن الصداقة القائمة بيننا ستتحول إلى عداء».

وعن علاقته بمصر قال السـيد عبدالرحمن : «وأرجو أن يفهم بوضوح بأنه ليست لنا عداوة مع مصر والشعب المصري بل اني لوطيد الثقة بأن السودان الحر المستقل سيتعاون مع مصر الحرة المسـتقلة في تفاهم وحسن جوار. وقد أكدنا ذلك لمصر في مناسبات عدة ولكنها لم تسـتمع لما نقول فأعرضت عنا وآثرت أن تبقى في السـودان بمساعدة الحراب الإنجليزيـة. إني لا أصدق أن بريطانيا وهي في طليعة الدول المكونة لهيئة الأمم المتحدة ستساعد مصر على سلب حرية شعب كالشعب السوداني».

وفي معرض رده على حديث السيد عبدالرحمن ذكر كلمنت اتلي النقاط التالية:-

1 - إن الحكومـة البريطانيـة اعترفـت بحق السـودان في تقرير مسـتقبله وأنه تم بموافقتها إنشاء المؤسسات الدستورية في السودان.

2 - إن البروتوكـول المقترح لا يغير في وضع السـودان الحـالي لأن اتفاقيتي 1899 و 1936 ستظلان نافذتي المفعول وستظل الإدارة الحالية على ماهي عليه، وسيمنع البروتوكول أي تدخل مباشر من جانب مصر في السـودان، وإن كلمة سـيادة لا تظهر في البروتوكول.

3 - إن البروتوكول لا يمس حق السودان في نيل استقلاله إذا أراد السودانيون ذلك.

4 - إن وجـود علاقة بين مصر والسـودان لا يتعارض مع حق السـودانيين في تقرير مصيرهم، وتنتظر الحكومة البريطانية أن يتعاون السـودانيون مع الحاكم العام حتى يصلوا إلى مايريدون.

5 - إن لمصر حقوقاً في السودان نظراً للمعاهدات القائمة ولكن هذه الحقوق لا تتنافى مع حق السودانيين في تقرير مصيرهم.

في نهاية المقابلة أكد اتلي حق السودانيين في تقرير مصيرهم. ولكن عندما سأله السيد عبدالرحمـن المهدي عن موعد تقرير المصير قال : «عليكم أن تتعاونوا مع الحاكم العام، وبمقدار سرعة تقدمكم ستصلون إلى الهدف المنشود»[35].

7 - إنهيار مشروع البروتوكول

كشف تصريح إسماعيل صدقي في 26 أكتوبر 1946 بأن وحدة وادي النيل قد تقررت نهائيـاً، ثـم بيان كلمنت اتلي في 28 أكتوبر 1946 بـأن النظر لا يتجه إلى تغيير ما يجري العمـل بـه من حيث نظام السـودان وإدارته عن وجود اختـلاف في وجهات النظر بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن تفسير مشروع بروتوكول السودان. ولذلك رأى وزير الخارجية البريطاني ايرنسـت بيفن أن يتفق مع إسـماعيل صدقي على تفسير للمشروع قبـل عرضـه على مجلس العموم للتصديـق عليه. وهذا بالرغم مـن أن مجلس الوزراء المصري قد وافق على مشروع البروتوكول، وأقر مجلس النواب سياسـة الحكومة في هذا الصدد في جلسة سرية في 26 نوفمبر 1946[36].

ففي 6 ديسـمبر 1946 سـلم بيفن السـفير المصري في لندن عبدالفتاح عمرو مذكرة أرفق بها مشروع التفسـير الذي يقترحه على صدقي. قـال بيفن في مذكرته إن الحكومة البريطانية تجد نفسها في حرج شديد جداً من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدقي من جانب واحد للمشروع. وقال أيضاً إنه لا مجلس العموم ولا الرأي العام البريطاني يمكن أن يوافق على أن السودان بدلاً من أن يوجه إلى طريق الحكم الذاتي يؤخر إلى الوراء مرحلة. ثـم ذكـر بيفن أن الحكومة البريطانية لا تسـتطيع أبداً في هذا العصر ومع استرشـادها

بروح ميثاق الأمم المتحدة في سياستها الخارجية أن تقبل فكرة أن البروتوكول يفرض على السودان ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل.

أما تفسير مشروع البروتوكول الذي اقترحه بيفن على صدقي فقد كان كما يلي :-

أولاً : إن نصوص البروتوكول لا تتضمن تغييراً في حالة السودان في الوقت الحاضر وان البروتوكـول لا يزيد عن كونه تأكيداً للحالة القائمة. ولذلك فلن تكون هناك أي تغييرات في إدارته الحالية إلا في حدود ماهو ضروري لإعداد السودانيين للحكم الذاتي.

ثانياً : فيما يتعلق بمستقبل السـودان فإن البروتوكول يعني أن السـودانيين عندما ينضجـون للحكم الذاتي سـتكون لهـم الحرية في اختيار وضـع حكومتهم في المسـتقبل. وقد يتخذ هذا الوضع عدة أشكال : فقد يختار السودانيون اتحاداً مع مصر عـلى غرار اتحاد حكومات الدومنيون المسـتقلة مع التاج البريطاني، وقد يختارون شـكلاً آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصري أو قد يختارون الاستقلال[37].

اعترض صدقي على التفسـير البريطاني لأنه يناقض النصوص التي انعقد عليها الاتفاق كما يناقض الروح التي أملته. وذهب صدقي إلى أن التفسـير البريطاني يجرد البروتوكول من كل معانيه ومراميه فهو يسـمح بمنح السـودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التام أو بكلمـة أخرى الحـق في الانفصال بتاتاً عن مصر مـع ان المفاوضين المصريين لم يرضوا في لنـدن وما كان بوسـعهم أن يرضوا بأن النص الذي تعـترف فيه بريطانيا بوحدة مصر والسـودان تحت التاج المصري قد يتضمن في نفس الوقت تخلي مصر عن تلك السـيادة بمنح السودانيين الحق في الاستقلال.

وذكر صدقي أن البروتوكول يوضح أن حق السودانيين في اختيار نظام بلادهم مستمد من نظام الحكومة الذاتية ولا ينبغي له أن يتجاوز حدود الاسـتقلال الداخلي أو يشـمل الانفصال السـياسي عن مصر. كـما كان من رأي صدقي أن سياسـة الطرفين المتعاقدين يجب أن تسـير في نطاق وحدة مصر والسـودان تحت التاج المصري وهذا ما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا بحق السـودانيين في فصـم الروابط التي تجمع بينهم وبين مصر وتاجها.

ثــم أكد صدقي أن ســيادة مصر على الســودان قائمة بذاتها شرعــاً وبحكم التاريخ، وفي غنــى عن اعتراف بريطانيا بها. فهــذا الاعتراف لا ينشىء حادثاً جديداً يغير من نظام السودان ولكنه يقرر حالة قائمة.

وتبعاً لما تقدم رفضت الحكومة المصرية التفسير البريطاني للبروتوكول وأعلنت تمسكها بالنصوص التي وافقت عليها والتي ارتضاها بيفن. وطلبت الحكومة المصرية من بيفن أن يقــدم إلى الوزارة البريطانية بغير إضافة أو تعديل تلك النصوص التي أعدت ووقع عليها بالأحرف الأولى في لندن[38].

وقد سبق أن ذكرنا أن مجلس النواب المصري صوت بالثقة في الحكومة في 26 نوفمبر 1946 بعد مناقشــة مشروع المعاهدة في جلســة سرية. ولكن بالرغم من ذلك فقد قدم إســماعيل صدقي اســتقالته في 8 ديســمبر 1946. وكُلف محمود فهمي النقراشي رئيس الهيئة السعديه وعضو وفد المفاوضة المصري بتشكيل وزارة جديدة[39].

8 - تأكيدات اتلي للسودانيين

أثنــاء وجوده في لندن طلب الحاكم العام هدلســتون من كلمنــت اتلي منحه كتاباً ليعرضه على القاده السودانيين يقر صراحة بحق الشعب السوداني في الانفصال عن التاج المــصري إذا رغب في ذلك. وعندما تلقى هذا الكتاب قفل عائداً إلى الخرطوم عن طريق القاهرة. ولكن بعد ســفر الحاكم العام طالب ايرنست بيفن بإعادة صياغة الكتاب على أســاس أن حق الانفصال لم يتــم الاتفاق عليه صراحة مع الحكومــة المصرية وأن ما تم الاتفاق عليه كان حق الســودانيين في تقرير مركزهم المستقبلي والذي يشمل الاستقلال. ولذلك أرســلت برقية إلى الحاكم العام تطلب منه عدم استخدام الكتاب الذي أعطي له في لنــدن[40]. ورداً على هذه البرقيــة أبلغ الحاكم العام الحكومة البريطانية بأنه لن يعود إلى الخرطوم إلا إذا تلقى تأكيداً محدداً وقاطعاً بحق السودانيين في الانفصال عندما يحين الوقت[41]. ولكن الصيغة التي استقر عليها رأي الحكومة البريطانية في نهاية الأمر وقبلها الحاكم العام على مضض لم تنص على حق الانفصال وإنما على حق السودانيين في الحكم الذاتي وتقرير مستقبلهم بحرية والاستقلال الكامل[42].

عاد الحاكم العام إلى الخرطوم في 6 ديسـمبر 1946. وفي 7 ديسمبر 1946 أصدر بياناً قال فيه إن كلمنت اتلي رئيس الوزراء البريطاني قد أذن له كتابة أن يؤكد للسودانيين أن الحكومة البريطانية مصممة «على عدم السـماح بأي شيء من شـأنه أن يحرف حكومة السـودان - التي لم تمس المحادثات الأخيرة دستورها وسلطاتها بأي تعديل - عن القيام بالمهمـة التي أخذتها على عاتقها أي إعداد السـودانيين للحكم الذاتي ومهمة اختيارهم بحرية للوضـع الذي يريدونه لبلادهم في المسـتقبل. وإن حكومة صاحب الجلالة لترى أنه بحسـب منطوق الـكلام الذي أفضى به رئيـس الوزارة المصريـة إلى وزير الخارجية البريطانية لا شيء في المعاهدة المزمع عقدها يمكن أن يغمط السودانيين حقهم في تحقيق استقلالهم ولا يمكن أن يقيد شعباً يطلب الحرية. على أن رئيس الوزارة المصرية قد أوضح لوزير الخارجية البريطانية أن هذا مبدأ عام ولا يستوجب تدوينه في صلب المعاهدة».

وأشـار الحاكم العام في بيانه إلى نقطة قال إن كلمة المثقفين السـودانيين جميعاً قد اتفقـت عليها «وهي رغبتهم في أن يحكموا أنفسـهم بأنفسـهم بأسرع ما يمكن. وهذه رغبة تشـاركهم فيها كل مـن حكومتي بريطانيا العظمى ومـصر وليس هناك مانع من أن تجـد حكومة السـودان فوراً في العمل لبلوغ هذا الهـدف. وإني موطد العزم على ألا يقف أي شيء في سبيل تأسيس حكومة سودانية. وإنني أطلب من جميع من يودون أن يخدموا بلادهم أن يتعاونوا معي ومع موظفيَّ على رسم الخطوة التالية في سبيل تحقيق هذه الغاية. فلا شيء غير حسن النية فيما بينكم والتعاون مع الحكومة يمكن أن يبلغكم هدف الحكم الذاتي الذي تتوق إليه جميع الطبقات والأحزاب. كما واني أطلب إليكم أن تضعوا خلافاتكم الداخلية جانباً وأن تتحدوا في بذل مجهوداتكم لتحقيق أهدافكم»[43].

وعند افتتاح الدورة السادسة للمجلس الاستشاري في أول يناير 1947 أكد الحاكم العام كذلك أن حكومة السودان ستستمر في مهمتها الرامية إلى إعداد السودانيين للحكم الذاتي وتهيئتهم لأن يختاروا بمحض إرادتهم الوضع الذي يريدونه للسودان في المستقبل[44].

رأت الحكومـة المصريـة في البيان الذي أصـدره الحاكم العام في 7 ديسـمبر 1946 بتفويض من رئيس الوزراء البريطاني تشـجيعاً مباشراً للسودان للانفصال عن مصر. لذلك بادرت بإبلاغ الحكومة البريطانية اعتراضها الشديد على السياسة التي أعلنها الحاكم العام وحذرت من سوء مغبتها على العلاقات المصرية - البريطانية. وقال رئيس الوزراء المصري

محمـود فهمي النقراشي إن الحاكم العام بوصفه ممثلاً للحكومتين المصرية والبريطانية،، لا ينبغي له أن يدلي بتصريحات أو يسـير في سياسـة لا تكون محل اتفاق بين الحكومتين أو تخالـف وجهة النظر المصرية. وطالب النقـراشي الحكومة البريطانية بتوضيح حقيقة نواياهـا «إذ لا يتصـور أن مـصر وهي تعمل بصـدق على صون الأمـن العام في الشرق الأوسط، تفرط في أمنها هي، بل في حياتها، بأن تترك السودان تروج فيه سياسة ترمي إلى فصله عن مصر. إن السـودان بالنسـبة لنا هو خط الحياة بل هو أكثر، إن أهمية مصر بالنسبة للسودان لا تقل شأناً عن ذلك. والسودان في وحدة مع مصر، مستمدة من رغبة الشـعب في كل من شقي الوادي. فالسياسة التي ترمي إلى فصم هذه الوحدة، أو تعمل عملاً من شأنه إضعاف هذه الصلة، تكون ولا شك عملاً عدائياً لمصر»[45].

9 - النقراشي يحاول إنقاذ البروتوكول

تعتـبر حكومة النقراشي امتداداً سياسـيا لحكومة صدقي. فقـد تكونت من الحزبين اللذين شـاركا في حكومة صدقي وهما الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين. ومعلوم أن الحزبين كانا قد شاركا في وفد المفاوضة المصري وقبلا مشروع معاهدة صدقي- بيفن. وقد ورد في موضع سـابق أن إبراهيم عبد الهادي وزيـر الخارجية في حكومة صدقي ووكيل الهيئة السـعدية كان قد سافر مع صدقي إلى لندن في أكتوبر 1946 ووقّع معه بالأحرف الأولى على مشروع المعاهدة[46].

وعندمـا عرض مشروع المعاهدة على مجلـس النواب المصري في 26 نوفمبر 1946 في اقتراح بالثقة بحكومة صدقي، تولى محمود فهمي النقراشي رئيس الهيئة السعدية وعضو وفـد المفاوضة الدفاع عن المشروع. وقد أشـاد صدقي نفسـه بذلك فقـال إن النقراشي بيّن «النواحي العديدة التـي جعلت منه مشروعاً متفقاً مع مصلحة البلاد كل الاتفاق». وقـال صدقي أيضاً إنـه كان لبيان النقراشي «الأثر الكبير في توجيه رأي النواب نحو الثقة بالحكومة والموافقة على تصرفها»[47].

لذلك فإن المفاوضات التي أجراها النقراشي في بداية عهد حكومته مع السفير البريطاني رونالد كامبل كانت تمثل محاولة لإنقاذ مشروع معاهدة صدقي- بيفن وبضمنها مشروع بروتوكول السودان.

ففيما يتعلق بمشروع بروتوكول السودان، قدمت الحكومة البريطانية مشروعاً معدلاً احتفظت فيه بالملامح الرئيسية للمشروع الأصلي مع إضافة بعض الفقرات الجديدة. نص المشروع البريطاني المعدل على أن السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي . ولتنفيذ ذلك فقد نص المشروع على الإجراءات التالية:-

«أ- يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معاً ومع السودانيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان وبرفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتي.

ب- يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقاً لهذا الإجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختبار تبعاً لمطامحهم السياسية وطبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها.

ج- وإلى أن يتسنى للطرفين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية 1899 سارية وكذلك المادة 11 من معاهدة سنة 1936 مع ملحقها والفقرات من 14 إلى 16 من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة، وذلك استثناءً من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية.

د- وفي كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما»[48].

لم يوافق النقراشي على المشروع البريطاني واقترح المشروع التالي:-

«اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على إعدادهم للحكم الذاتي على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك أن يدخلا فوراً في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون. وإلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتي تستمر اتفاقية 1899

ســارية وتظل المادة 11 من معاهدة ســنة 1936 مع ملحقهــا والفقرات 14 إلى 16 من المحــضر المتفق عليه والملحــق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها وذلك اســتثناءً من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية»[49].

وإزاء إخفاق مباحثات النقــراشي- كامبل في الوصول إلى صيغة مرضية للطرفين، فقد قرر مجلس الوزراء المصري في 25 يناير 1947 قطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمــن لأن الاقتراحات والعروض التي تقدمت بهــا الحكومة البريطانية لا ترضي الحقوق الوطنية المصرية[50]. وأعلن النقراشي أمام مجلس النواب في 27 يناير 1947 أن المفاوضات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والبريطانية لم تســفر عن اتفاق يحقق مطالب البلاد وهي جلاء القوات الأجنبية ووحدة وادي النيل ولذلك قررت الحكومة المصرية أن تســلك ســبيلاً آخر لتحقيق هذه المطالب. وقال النقراشي: «إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها»[51].

10- الاتحاديون والاستقلاليون يؤيدون عرض القضية على مجلس الأمن

عــلى أثر اجتماع عقــد 28 يناير 1947 أعلن « وفد الســوادن « المكون من الأحزاب الاتحاديــة تأييدة للقرار الــذي اتخذته حكومة النقراشي بعــرض قضية وادي النيل على العدالة الدولية. وقال الوفد إن القرار جاء محققاً لرغبات الســودانيين. كما ســجل الوفد اغتباطــه بقول النقراشي «إن قضيــة وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها».

وأمّن «وفد الســودان» على صحة ما جاء في بيان النقراشي أمام مجلس النواب في 27 يناير 1947 من أن وحدة وادي النيل تأكيد لأمر واقع وصدى صادق لرغبة أبناء الوادي في شماله وجنوبة. ثم قال الوفد: «وما قرار مؤتمر الخريجين الذي أصدره في 2 أبريل 1945 بعــد الدرس والتمحيص وتحري رغبة الســودانيين الحقيقية ذلــك القرار الذي يدل على تعلق السودان بالتاج المصري، إلا تعبير صادق عن رغبة السودانيين الأكيدة واتجاههم في اختيار الوضع الذي يكفل للوادي أمنه وسلامته وللسودان حريته ورفاهيته»[52].

وأعلنت الجبهة الاستقلالية في الأسبوع الأول من فبراير 1947 أنها تعد قطع المفاوضات الخطوة الأولى في نجاح الدعوة الاستقلالية. ورحبت الجبهة برفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة «ذلك لأننا واثقون من عدالة مطلبنا، فليس في الوجود الآن من يطلب لبلاده غير الاستقلال. وليس في بلد في العالم من يعمل على فرض سيادة أجنبية على وطنه وأهله».

كما أعلنت الجبهة الاستقلالية أنها ستطالب بإنهاء الحكم الثنائي وعبّرت عن رفضها للمقولة البريطانية بأن السودان لم ينضج بعد لممارسة حق تقرير المصير ولمطالبة مصر بالسيادة على السودان وبوحدة وادي النيل الأبدية. إذ قالت الجبهة في هذا الصدد: «لقد وصلنا درجة تمكننا من حكم أنفسنا بأنفسنا بالقياس إلى أمم الشرق الأوسط التي حولنا، والتي تتمتع بالاستقلال التام، وعلى هذا فلنا حق تقرير مصيرنا الآن، لا كما تدعي بريطانيا بأننا مازلنا غير أهل لتقريره، ونحتاج إلى فترة تبلغ فيها درجة الحكم الذاتي تقرير المصير. أما دعوى مصر في حق السيادة على بلادنا ووحدة وادي النيل الأبدية فدعوى باطلة، ليس لها سند تاريخي ولا قانوني ولا منطقي، وعالم اليوم له دستور يكفل حريات الشعوب ويحترم إرادتها، ولا يفرض على بلد ما سيادة غير سيادة أبنائها. أما إذا ادعت مصر ومن يؤيدها من السودانيين أن أغلبية الشعب السوداني تؤيد السيادة المصرية وتؤيد وحدة وادي النيل الأبدية تحت التاج المصري، فإننا نرحب بالاستفتاء العام، وللشعب أن يقول كلمته وعلينا جميعاً أن نرضى بحكمه»[53].

الهوامش

1 - الأهرام : 29 أكتوبر1946.

2 - نفس المصدر والعدد.

3 - نفس المصدر : 31 أكتوبر1946.

4 - السودان الجديد : 1 نوفمبر 1946.

5 - الأهرام : 29 أكتوبر 1946.

6 - السودان الجديد : 1 نوفمبر 1946.

7 - الأهرام : 29 أكتوبر 1946.

8 - نفس المصدر والعدد.

9 - السودان الجديد : 1 نوفمبر 1946.

10 - نفس المصدر والعدد. وأيضاً نفس المصدر في 22 نوفمبر 1946.

11 - يقع هذا الميدان شمال المبنى الحالي لوزارة المالية. وكان يوجد في وسطه تمثال لكتشنر على صهوة جواد.

12 - السودان الجديد : 1 نوفمبر 1946.

13 - نفس المصدر والعدد.

14 - نفس المصدر : 8 نوفمبر 1946.

15 - FO 371/53328, SPIS No. 60, October 1946.

16 - الأهرام : 3 نوفمبر 1946.

17 - نفس المصدر والعدد. وأيضاً السودان الجديد : 8 نوفمبر 1946.

18 - السودان الجديد : 8 نوفمبر 1946.

19 - انظر نص البيان في عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 70.

20 - Robertson, Transition in Africa (1974), pp. 95-96.

21 - Ibid., p. 97.

22 - FO 800/505, Foreign Office to Governor – General, Khartoum, November 5, 1946. Also Foreign Office to Foreign Secretary, New York. November 8, 1946, ibid.

23 - Creed, Miller and Robertson to Huddleston, November 6, 1946, ibid

24 – الأهرام : 8 نوفمبر 1946.

25 – نفس المصدر : 19 نوفمبر 1946.

26 – نفس المصدر والعدد.

27 – بشير محمد سعيد، الأزهري وعصره، مرجع سابق، ص 117.

28 – السودان الجديد : 29 نوفمبر 1946.

29 – نفس المصدر والعدد . وأيضاً الرأي العام : 26 نوفمبر 1946.

30 – السودان الجديد : 29 نوفمبر 1946.

31 – نفس المصدر : 6 ديسمبر 1946.

32 – بالإضافة إلى هؤلاء كان وفد المفاوضة يضم إسـماعيل صدقي، ومحمود فهمي النقراشي، وإبراهيم عبد الهادي، ومحمد حسـين هيكل، وحافظ عفيفـي. وقد رفض حزب الوفد والحزب الوطني الاشـتراك في وفد المفاوضة :انظر عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 196.

33 – نفس المصدر، ص 206-210.

34 - FO 371/53260, Huddleston to McNeil, November 13, 1946.

35 – انظر عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 75. وأيضاً:

FO 371/53261, Record of an interview of Sayed Abdel Rahman el Mahdi with the Prime Minister at No. 10 Downing Street on November 28,1946.

36 – انظر إسماعيل صدقي، مرجع سابق، ص 263. وأيضاً:

FO 371/62962, Statement by the Foreign Secretary in the House of Commons on the Anglo – Egyptian Treaty Negotiations, January 27, 1947.

37 - الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 115 - 117.

38 - نفس المصدر، ص 117 - 122.

39 - عبدالرحمـن الرافعي، في أعقـاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سـابق، ص 222 و224.

40 - FO 371/53260 Foreign Office to Foreign Secretary, New York, November 22, 1946, and Also Foreign Secretary, New York, to Foreign Office, November 23, 1946, ibid.

41 - FO 371/53261, Governor – General of the Sudan, Cairo, to Foreign Office, November 27, 1946.

42 - Atlee to Huddleston, November 30, 1946 and Foreign Office to Cairo, November 30, 1946 ibid. Also see FO 371/53262, Cairo to Foreign Office, December 1, 1946.

43 - السودان الجديد : 13 ديسمبر 1946.

44 - المجلس الاستشاري لشمال السودان، إجراءات الدورة السادسة، من 1 - 6 يناير 1947.

45 - الكتاب الأخضر، ص 127.

46 - انظـر طـارق البشري، مرجع سـابق، ص 140 - 141. وأيضاً : يونـان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية (1975)، ص 484 - 485.

47 - مذكراتي، مرجع سابق، ص 263.

48 - الكتاب الأخضر، ص 123.

49 - نفس المصدر، ص 124.

50 - نفس المصدر، ص 128.

51 - نفس المصدر، ص 129 - 130.

52 - الأهرام : 30 يناير 1947.

53 - نفس المصدر : 6 فبراير 1947.

4 القسم الرابع

الفترة من مـــارس 1947 إلـــى أبـــريـــل 1950

الفصل الأول

توصيات مؤتمر إدارة السودان: 31 مارس 1947

سبق أن ذكرنا أن الحاكم العام أعلن عند افتتاح الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري في 17 أبريل 1946 أن مؤتمراً سيعقد في نهاية دورة المجلس ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين بشكل أوسع في إدارة بلادهم.

تم تشكيل المؤتمر في 22 أبريل 1946 برئاسة السكرتير الإداري جيمس روبرتسون. وقد مثل المجلس الاستشاري في المؤتمر محمد علي شوقي، وعبدالله خليل، وبابو عثمان نمر، ومكي عباس، والزبير حمد الملك، وسرور محمد رملي، ومصطفى أبوالعلا. وضمت عضوية المؤتمر كذلك محمد محمود الشايقي، والصديق عبدالرحمن المهدي، والدرديري محمد عثمان، ونصر الحاج علي، ومحمد صالح الشنقيطي، وأحمد حسن خليفة، ومحمد أحمد محجوب، ومكاوي سليمان أكرت. وشارك في المؤتمر ثمانية من البريطانيين كان من بينهم السكرتير القضائي ومدير مديرية أعالي النيل. ودعي لحضور المؤتمر مارود مدير المديرية الاستوائية ليساعد المؤتمر في الشؤون المتعلقة بجنوب السودان لأن المؤتمر لم يكن به أعضاء من السودانيين الجنوبيين[1].

وعزا السكرتير الإداري عدم مشاركة الجنوبيين إلى طول المسافة التي كان عليهم أن يقطعوها للوصول من أماكن إقامتهم، ولأن أغلبهم لم يألف بعد الاشتراك في اجتماعات كبيرة[2].

قبلت أحزاب الأمة والأحرار والقوميين المشاركة في أعمال المؤتمر. وقد مثل حزب الأمة في المؤتمر محمد الخليفة شريف، ومحمد عثمان ميرغني، وعبدالرحمن عابدون. ومثل الأحرار يوسف بدري والقوميين محمد حمد النيل[3].

وفي معرض تبريرها لاشتراك حزب الأمة في مؤتمر إدارة السودان قالت صحيفة النيل: «لقد اعترف الحاكم العام للسودان بالاستقلال وقدر له مدة تقريبية، ثم عين هذا المؤتمر

- وأكثريته من السـودانيين - لوضع الأسـس التي يتسـلم بها أبناء هذه البلاد شـؤون حكومتهـم أي أن يحددوا بأنفسـهم المـدة المعقولة لبلوغ هذا الاسـتقلال. فهل نرفض المؤتمر وفي إمكاننا أن نسـتغله في تقريب ذلك اليوم الموعود، أو على الأقل في تسـجيل كلمتنا، والجهر برأينا؟». وأضافت صحيفة «النيل» قائلة : «إن قبول فكرة المؤتمر لا تضر مسـاعينا الوطنية لأننا لن ندخل المؤتمر وقد ألقينا أهدافنا أو سوفنا فيها أو نكصنا عنها بل يكون دخولنا سنداً لتلك الأهداف»[4].

وقد بعث حزب الأمة مذكرة إلى السكرتير الإداري تناولت الخطاب الذي ألقاه الحاكم العام في المجلس الاستشاري في 17 أبريل 1946 ومؤتمر إدارة السودان وتكوين وصلاحيات المجلس الاستشـاري. طلب حزب الأمة في مذكرته التصريح بأن جملة «سـودان مستقل يحكم نفسـه» التي وردت في خطاب الحاكم العام تعني الاسـتقلال الكامل ذا السيادة التامة والتكوين السـياسي وأن يسـجل هذا التصريح في الأمم المتحدة. كما طلب حزب الأمة ألا تكون فترة العشرين عاماً التي حددها الحاكم العام للوصول إلى سودان مستقل يحكم نفسه بنفسه ثابتة بل قابلة للتخفيض.

واقترح حزب الأمة أن يطلق على مؤتمر إدارة السـودان «مؤتمر اسـتقلال السودان» وأن تكون مهمته وضع خطط واضحة للسـير الحثيث بالسـودان إلى استقلاله الكامل في أقرب فرصة ممكنة. ونبه حزب الأمة إلى أن قصر المجلس الاستشاري على شمال السودان قـد أوجد كثيراً من الريبة في نفوس الناس وطالب بأن يكون مجلسـاً عاماً وبأن توسـع اختصاصاته بحيث يكون مجلساً تشريعياً لا استشارياً[5].

وقـد قاطعت الأحـزاب الاتحادية مؤتمـر إدارة السـودان. كما قاطعـه أيضاً مؤتمر الخريجين. وسـبقت الإشارة إلى أنه منذ نوفمبر 1944 انفرد حزب الأشقاء بالسيطرة على مؤتمر الخريجين. وقد ورد في تقرير مؤتمر إدارة السودان أنه «طلب إلى الأحزاب الأخرى وإلى مؤتمر الخريجين أن ينتدبوا ممثلين ولكنهم لم يجيبوا الطلب»[6].

1- توصيات المؤتمر

عقـد المؤتمـر اجتماعه الأول في 24 و 25 أبريل 1946 وقرر تشـكيل لجنتين فرعيتين إحداهما للحكومة المركزية برئاسـة مكي عباس والأخرى للحكومة المحلية برئاسة محمد

أحمد محجوب وقد خلف المحجوب في رئاستها بعد استقالته من المؤتمر في 12 نوفمبر 1946 مكاوي سليمان أكرت. وقد كانت اختصاصات لجنة الحكومة المركزية كمايلي:-

(أ) النظر في الخطوات التالية لإشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية والتقدم للمؤتمر بتوصيات عن الطرق التي تتخذ لجعل المجلس الاستشاري هيئة ذات وظائف ومسؤوليات أعظم.

(ب) دراسة لجان الحكومة المركزية المختلفة ومجالسها والتقدم بتوصيات عن تمثيل السودانيين فيها تمثيلاً أوسع نطاقاً من التمثيل الحالي.

(ج) النظر في إمكان إنشاء لجان جديدة[7].

جاء في تقرير المؤتمر أن الأساس الذي قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السودانيين في حكم بلادهم، ورغبة الحاكم العام في تعديل دستور المجلس الاستشاري لشمال السودان ليخلق منه جمعية أكثر تمثيلاً للشعب، وليضطلع بمسؤوليات أكبر من مسؤوليات المجلس الاستشاري، ورغبته في الاستمرار في سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتي.

وأكد المؤتمر على ضرورة أن يكون للسودان صوته الخاص وأن تكون له هيئة ذات حق دستوري في التحدث باسم القطر بأكمله. ونبه المؤتمر إلى أن السودانيين لن يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم مالم يكن لهم تدريب سابق في فن الحكم، وهذا لن يتسنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بالمسؤولية.

اعتبر المؤتمر المجلس الاستشاري الخطوة الأولى نحو الحكم الذاتي المسؤول. ولكن المؤتمر انتقد المجلس من ثلاثة وجوه : أن اختصاصه كان قاصراً على المديريات الشمالية الست، وكانت وظيفته استشارية محضة ومحدودة المدى، ولم يكن في وسع أعضائه أن يدعوا أنهم يمثلون الشعب تمثيلاً صحيحاً رغم أن بعضهم من أكفأ رجالات البلاد وأوفرهم تجارباً.

واتفق المؤتمر على أن أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشاري وجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب وإعطائه قدراً أوفر من المسؤولية، هي تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله وتكون ذات وظائف تشريعية

ومالية وإدارية تؤديها بالاشــتراك مــع مجلس تنفيذي يتم إنشــاؤه ليحل محل مجلس الحاكم العام[8].

وأوصى المؤتمــر بأن يعاد تشــكيل مجلس الحاكم العام ليكون مجلســاً تنفيذياً وبأن يشــمل عدداً من السودانيين لينالوا التدريب ويســاهموا في المسؤولية حيث أنهم بهذه الطريقة لا يتدربون على أعلى وظائف الحكم فحســب بل يتاح لهم الاشــتراك في رســم السياسة العامة لحكم بلادهم[9].

2- المؤتمر يوصي بالتخلي عن السياسة الجنوبية

حتى منتصف الأربعينات كانت السياسة البريطانية ترمي بوجه عام إلى إغلاق جنوب الســودان أمام تيار المؤثرات العربية : اللغة والدين والزي. فقد كان التعليم والصحة في قبضة الهيئات التبشيرية. كما كانت الإعانات التي تمنحها حكومة السودان إلى الإرساليات المسيحية هي جملة ماتنفقه على الصحة والتعليم في جنوب السودان[10].

ومنعاً لإســلام الجنوب أو اســتعرابه بعوامــل الاتصال والاختــلاط، أصدرت حكومة الســودان في ســنة 1922 قانون الجــوازات والتصاريح. منح هذا القانــون الحاكم العام ســلطة إعلان أي منطقة من الســودان «منطقة مغلقة» كلياً أو جزئياً سواء للسودانيين أو لغيرهــم، وأن يعلــن أي منطقة من الســودان «منطقة مغلقة» للتجارة إلا بالنســبة لسكانها. ومنحه كذلك سلطة منع انتقال العمالة داخل أو خارج السودان. وبمقتضى هذا القانون أصدر الحاكم العام أمر المناطق المغلقة لســنة 1922 وأمر رخص الاتجار لســنة 1928. بموجب الأمر الأول أعلنــت المديريات الجنوبية «منطقة مغلقة». أما الأمر الثاني فقــد وضع بعض القيود على دخول التجار الشــماليين للمديريات الجنوبية[11]. وقد قال جيمس روبرتســون إن هذه القوانين كانت ترمي إلى الحد من عدد التجار الشــماليين في المديريــات الجنوبيــة وتقييد تنقل التجار «الجلابة» فيها. وقــال أيضاً إنه بالرغم من أن المواطن الشمالي العادي كان خارج نطاق تطبيق هذه القوانين، إلا أن السلطات الإدارية لم تكن تشــجعه على زيارة الجنوب. ومضى روبرتســون للقول إن هذه القوانين قصد بها إقامة حاجز لحماية الجنوبيين من استغلال الشماليين ولمنع استمرار الكراهية بين الشمال

والجنــوب. ثم قال إنــه كان من المأمول أن يتطور أبناء الجنوب خلف هذا الحاجز حتى يصلوا إلى مستوى الشمال ولكن ذلك لم يحدث حتى نشوب الحرب العالمية الثانية[12].

أُعيدت صياغة سياســة الإدارة البريطانية تجاه الجنوب في المذكرة التي وجهها في 25 يناير 1930 الســكرتير الإداري آنذاك هارولد ماكمايكل إلى الإداريين البريطانيين العاملين بالجنوب وإلى رؤســاء الدوائر الحكومية. أكدت المذكرة أن سياســة الحكومة في الجنوب ترمي إلى قيام وحدات عرقية وقبلية مستقلة يقوم تركيبها على العادات المحلية والعرف والمعتقدات القبلية. وقررت المذكرة أن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ هذه السياسة هي :-

أ - تهيئة كادر من العاملين - إداريين وكتبة وفنيين - لا يتحدث اللغة العربية.

ب - الحد من استخدام اللغة العربية في الجنوب.

ج - الحد من هجرة التجار الشــماليين إلى الجنوب وتشجيع هجرة التجار السوريين واليونانيين.

د - استخدام اللغة الإنجليزية حيث يتعذر التخاطب باللهجة المحلية.

وفي الفقرات الختامية للمذكرة أشار السكرتير الإداري إلى أنه بالرغم من أن الحد من اســتخدام اللغة العربية عنصر أساسي في السياسة الجنوبية إلا أن استخدامها سيضمحل تدريجياً لأنها ليســت لغة الحاكمــين أو المحكومين.ثم نبــه إلى ضرورة محاربة الاعتقاد السائد في أوساط الجنوبيين بأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية[13].

ويلاحــظ المتفحــص للوثائق البريطانية أن أهــم المبررات للسياســة الجنوبية كانت حماية الجنوبيين من استغلال الشماليين ومن تجار الرقيق الشماليين. فمثلاً قال الاسكندر كادوقان ممثل بريطانيا في مجلس الأمن في عام 1947 إن التمييزات الإدارية التي اختطتها الإدارة البريطانيــة فيما مضى بــين الجنوب وبقية أجزاء البلاد أملتها الضرورة الإنســانية لحماية شــعب بدائي أعزل من اســتغلاله بواسطة إخوانه الأكثر تقدماً حتى يحين الوقت الذي يستطيع أن يقف فيه على قدميه. وذكر كادوقان أن شعب الجنوب لا يدين بالدين الإســلامي ولا يتكلــم اللغة العربية ولم ينطق بها قط وليس بينه وبين الشــمال أي صلة عنصرية. وذكر أيضاً أنه قبل أن يصل البريطانيون إلى السودان كان أهل الشمال يغيرون على سكان الجنوب ويأخذونهم عبيداً [14].

ويبـدو أنه حتى عام 1945 لم تتخذ حكومة السـودان رأياً قاطعاً حول مصير جنوب السـودان: هل يُلحق بالشمال أو يضم إلى شرق أفريقيا؟ كل ما كان يهمها هو أن يتطور الجنوب في اتجاه حضاري مغاير للنمط العربي الإسـلامي القائم في الشمال. ويظهر ذلك جليـاً في الخطاب الذي بعث به الحاكم العام إلى المندوب السـامي البريطاني في القاهرة في 4 أغسـطس 1945. ففي هذا الخطاب قال الحاكم العام : «إن السياسـة المقررة هي العمـل على حقيقة أن أهالي جنوب السـودان يتميـزون بأنهم أفارقـة وزنوج. ولذلك فإنـه يتعين علينا المضي قدماً بأسرع مانسـتطيع نحو تنميتهم اقتصاديـاً وتعليمياً على أسـاس أنماط تنموية أفريقية وزنجية وليس على أساس الأنماط الشرق أوسطية والعربية التي تلائم شمال السـودان. فالتنمية الاقتصادية والتعليمية هي السبيل الوحيد لتأهيل الجنوبيين للاعتماد على أنفسهم في المستقبل سواء كان مصيرهم مرتبطاً بشمال السودان أو بشرق أفريقيا. ففي الحالة الأولى فإنه يجب عليهم كأقلية كبيرة متقدمة ومترابطة أن يقاوموا السلوك التسلطي الذي لا يزال يمارسه الشمال العربي. وأما في الحالة الثانية فإنه سـيتعين عليهم القيام بقفزات ضخمة من أجـل اللحاق بالمناطق الأسرع تقدماً في شرق أفريقيا»[15].

لقد كان مؤتمر إدارة السودان الخطوة الأولى في طريق العدول عن السياسة الجنوبية. إذ أوصى المؤتمر بأن يتخذ في الحال قرار ينص على إدارة السودان كقطر واحد لأن مستقبل السودان يتوقف على دمج أهاليه ليكونوا شعباً واحداً. وقد أجمعت الآراء في المؤتمر على أن سـلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل القطر بأكمله شماله وجنوبه لأن تمثيل المديريات الجنوبية في جمعية تشريعية للقطر بأكمله من شـأنه توحيد السـودان، ذلك التوحيد الذي تعتمد عليه رفاهية السـودانيين كلهم في النهاية. وأشار المؤتمر إلى أنه مع ان المديريات الجنوبية ليسـت عربية الأصل شأنها في ذلك شأن أجزاء كثيرة من السودان الشمالي، إلا أنها لن تحصل على التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا اتجهت نحو أجزاء السودان الأخرى.

وسـجلت أغلبية المؤتمر رأياً مـؤداه أن إلغاء أمر رخص الاتجار لسـنة 1928، واتباع سياسة واحدة للتعليم في السودان كله، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتحسين طرق المواصلات بين جزئي السـودان، وتشـجيع تنقلات الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب، وتوحيد نظام درجات الموظفين سيساعد كثيراً في توحيد السودانيين[16].

3 - مؤتمر جوبا يؤكد في يونيو 1947 وحدة السودان

لاستطلاع وجهة نظر الجنوبيين والإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب، عُرضت توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بجنوب السودان على مؤتمر عقد في جوبا في 12 يونيو 1947. شارك في المؤتمر مارود مدير الاستوائية وكنجدن مدير أعالي النيل وأوين نائب مدير بحر الغزال. وشارك في المؤتمر سبعة عشر جنوبياً اختارهم مديرا الاستوائية وأعالي النيل كممثلين لبعض قبائل الجنوب والطبقة المتعلمة من السودانيين الجنوبيين[17]. وقد كان من بين هؤلاء كلمنت امبورو، وفليمون ماجوك، وحسن فرتاك، وجيمس طمبره، وشير ريحان، ولوليك لادو، وبوث ديو، وسيرسرو إيرو، وشارك في المؤتمر من الشماليين محمد صالح الشنقيطي، وإبراهيم بدري، وحسن أحمد عثمان (الكد)، وسرور رملي، وحبيب عبدالله.

حُددت صلاحيات مؤتمر جوبا في النقاط التالية :-

(أ) النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بالجنوب.

(ب) النظر فيما إذا كان من الصائب تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة.

(ج) النظر في إدخال ضمانات في قانون الجمعية التشريعية تكفل أن جنوب السودان بما هو عليه من اختلافات في اللغة والعرق والتقاليد والأعراف والتطلعات لا يتعرض لما يعيق تقدمه السياسي والاجتماعي.

(د) النظر في إنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان لمعالجة شؤون الجنوب ويُنتخب نواب الجنوب في الجمعية التشريعية من بين أعضائه.

(هـ) النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بتوحيد سياسة التعليم وتعليم اللغة العربية وإلغاء أمر رخص الاتجار لعام 1928 وتحسين المواصلات وتوحيد درجات الموظفين وتشجيع تنقلات الموظفين بين الشمال والجنوب.

وفي الكلمة التي افتتح بها المؤتمر، قال جيمس روبرتسون إن سلطات المجلس الاستشاري لم تكن تشمل الجنوب كما لم يكن الجنوب ممثلاً فيه. وقال إن مؤتمر إدارة السودان أوصى بأن يمثل الجنوب في الجمعية التشريعية المزمع إنشاؤها، فقد رؤي أنه بالرغم من أن السودان بلد شاسع إلا أن ثرواته ضئيلة وعدد سكانه قليل ولا يمكن أن



جيمس روبرتسون

يحكم ذاتياً أو يعتمد على نفسه إذا قسم إلى وحدات صغيرة وضعيفة. وذكر روبرتسون أن الشـماليين يأملون بإخلاص في أن تساعد مشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية في الإسراع بتوحيد شـطري البلاد. وأكد روبرتسـون أن الدوافـع وراء هذه التوصيات نبيلة وأنها لا ترمي إلى استغلال قبائل الجنوب.

وأوضح روبرتسـون في كلمته أمام المؤتمر أن سياسـة الحكومـة في عام 1945 كانت تهدف إلى ترقية الجنوبيين اقتصادياً وتعليمياً ليعتمدوا على أنفسـهم في المستقبل سواء قرروا في النهاية الانضمام إلى شـمال السـودان أو إلى شرق أفريقيا كلياً أو جزئياً. ولكنه أضـاف أن التطـورات الاقتصادية والتعليميـة التي حدثت في الجنـوب منذ عام 1945 حتمت أن يتوجه الجنوب نحو الشـمال وليس إلى يوغندا أو الكونغو مما اسـتتبع إعادة صياغة سياسة الحكومة بشأن جنوب السودان لتكون كالآتي :«إن سكان جنوب السودان يتميزون بكونهم أفارقة وزنوجاً. ولكن بحسـب ما يمكن اسـتشرافه في المسـتقبل، فإن عوامل الجغرافيا والاقتصاد تجعل تطورهم في المسـتقبل مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك منه مع الشرق الأوسـط وعرب شمال السودان. وبذلك يُضمن إعدادهم عبر التطورات التعليمية والاقتصادية ليتبوأوا مواقعهم في سـودان المستقبل كأنداد لرفقائهم في الشمال اجتماعياً واقتصادياً».

وفي أول جلسة لمؤتمر جوبا أكد الجنوبيون وحدة السودان ولكنهم آثروا إنشاء مجلس استشـاري للجنوب قبـل أن ينضموا للجمعية التشريعية وتعللـوا بضعف التعليم وقلة الخبرة بشـؤون الإدارة والحكم. ولكن في الجلسـات التالية حـدث تحول كبير في وجهة النظـر الجنوبية وانتهـى المؤتمر إلى أن الجنوب يرغب في سـودان موحد ويرغب كذلك في المشـاركة في الجمعية التشريعية. وقد قالت صحيفة النيل : «إنه بهذا القرار يسـدل الستار على الماضي بشكوكه ومخاوفه وتنقشع الغمامة التي رانت على القلوب في اليومين الماضيين ويشرق عهد جديد في سـودان جديد تزول فيه الفوارق والسـدود بين الأخوين، ويرتفع إلى الأبد سـيف ديموقليس الذي سـلطته السياسة الاسـتعمارية نصف قرن على وشائج الدم والقرابة»[18].

ولم يعترض الجنوبيون الذين شاركوا في مؤتمر جوبا على مبدأ توحيد السياسة التعليمية في الشـمال والجنـوب أو تدريس اللغة العربيـة في مدارس الجنـوب. ولكن ثار خلاف



محمد صالح الشنقيطي

حـــول بعض المســائل التفصيلية مثل المرحلة التي ينبغي أن تــدرس فيها اللغة العربية. وقــد طالب بوث ديو بــالإسراع في تدريس اللغة العربية في المدارس حتى يلحق الجنوب بالشــمال. وأشــار لوليك لادو إلى أن الكاثوليك والبروتستانت ربما لا يتعاونوا في الأمر مما قد يثير بعض الصعوبات[19].

وحريٌّ بالذكر أن محمد صالح الشنقيطي قد لعب دوراً كبيراً في إزالة شكوك الجنوبيين إزاء نوايا الشمال. ففي روايته لبعض ماحدث في مؤتمر جوبا، قال الشنقيطي إن أول بند في جدول أعمال المؤتمر كان : هل يرغب الجنوبيون في الاندماج مع الشــمال أم لا؟ وقد كان رأيهم بالإجماع وقبل أن يبدأ بالحديث أي شــمالي أو إنجليزي أن الشمال والجنوب بلد واحد.

وأضاف الشــنقيطي أن البند الثاني في جدول الأعمال كان : هل يرغب الجنوبيون في إرســال ممثلين إلى الجمعية التشريعية أم يكتفون بإرسال مراقبين؟ فكان رأيهم في اليوم الأول أن الجنوب متأخر، ولم تنشــأ فيه حكومات محلية وأنه من مصلحتهم أن ينشــئوا حكوماتهم المحلية ومجلساً استشــارياً للجنوب ويرسلوا مراقبين إلى الجمعية التشريعية إلى أن يجتازوا طور المجلس الاستشاري فيرسلوا ممثلين إلى الجمعية التشريعية.

وقال الشــنقيطي إنه أوضح للجنوبيين أن الحكومات المحلية ليست عامة في الشمال بالرغم من قيام الجمعية التشريعية، وأنها أي الحكومات المحلية على وشــك أن تبدأ في مناطــق البجا والفونج وجبال النوبة ودارفور، وأن هذه المناطق متأخرة ووضعها كوضع الجنــوب تماماً بــل ان عدد المتعلمــين في الجنوب يفوق عدد المتعلمــين في بعض هذه المناطق.

وقال الشــنقيطي كذلك إنــه ذكر للجنوبيين أنه لم يكن للشــمال يد في عدم تمثيلهم في المجلس الاستشــاري وأنه لافائدة ستعود من إرســال مراقبين إلى الجمعية التشريعية لأنــه لن تتاح لهم فرصة التعليم وكســب خطوات التمدن ومناقشــة الموازنات لتوصيل المشروعات إلى الجنوب.

ومضى الشنقيطي للقول أن الجنوبيين راجعوا أفكارهم بأنفسهم دون تدخل من أحد وأيقنوا أن من مصلحتهم البدء بإقامة حكومات محلية كباقي مناطق الســودان الأخرى وإرســال ممثلين إلى الجمعية التشريعية كأعضاء عاملين. وأكد الشــنقيطي أن الجنوبيين

لم يعطوا أيه ضمانات خاصة بأن يوضعوا تحت حماية أي شــخص ولو كان الحاكم العام نفسه أو أيه هيئة وصاية[20].

وتصدى محمد صالح الشــنقيطي للرد على إدعاءات بعض الإداريين البريطانيين بشأن العلاقة بين الشــماليين والجنوبيين. فقد قال أوين نائب مدير بحر الغزال إن الشــماليين لا يزالون يعانون من آثام الزبير باشــا وتجار الرقيق. وقال أيضاً إن وجهة نظر الجنوبيين يغلب عليها الخوف والشــك لأنهم لم ينسوا أيام الاضطهاد حتى وإن كان الشماليون قد نسوها. وخلص أوين إلى أن الجنوبيين لن ينضموا إلى الشمال عن طيب خاطر حتى يثبت الشماليون بأفعالهم لا بمجرد كلماتهم أن مافي نفوسهم قد تغير.

وفي معــرض رده على أوين قال محمد صالح الشــنقيطي إن الشــماليين ليس لديهم رغبة في الهيمنة على الجنوب ويريدون أن ينضم إليهم الجنوبيون لوضع سياســة للقطر بأكمله. وقال الشــنقيطي أيضاً إن البريطانيين في زمانهم كانوا أكبر تجار رقيق في التاريخ. وفي هذا الصدد ذكر أن جزر الهند الغربية يســكنها الأفارقة الذين استُرِقّوا في الماضي من قبل البريطانيين. ثم ذكر الشــنقيطي أنه مع تطور الرأي العــام أدرك البريطانيون شرور تجارة الرقيق. وأضاف أن ماحدث في بريطانيا حدث الآن في شــمال السودان حيث أدرك أن الرق همجي وضار[21].

4 – إجازة توصيات مؤتمر إدارة السودان

أجاز المجلس الاستشاري توصيات مؤتمر إدارة السودان في دورته السابعة التي بدأت في 20 مايــو 1947 وطلــب من الحكومة أن تعد تشريعاً وفقــاً لهذه التوصيات في أقرب وقــت ممكــن[22]. وأجاز مجلس الحاكــم العام التوصيات من حيث المبــدأ في 29 يوليو 1947 وقــرر أن ترفع إلى الحكومتــين المصرية والبريطانية للنظر فيهــا من حيث المبدأ. وبالطبــع فقد كان من بين توصيات مؤتمر إدارة الســودان التــي أجازها مجلس الحاكم العام التوصية بأن تقوم الجمعية التشريعية بالتشريع للسودان كله شماله وجنوبه. وقد وافق المجلس «على أن تقرر ضمانات في التشريعات التي ســيقوم عليها الدستور الجديد تكفل إطراد التقدم والفائدة لأهالي الجنوب»[23].

وكان جيمس روبرتســون الســكرتير الإداري قد قدم مذكرة إلى مجلس الحاكم العام طالب فيها بضمانات لحماية الهوية الاجتماعية والثقافية لجنوب الســودان ضد التسلط وسوء الإدارة من قبل حكومة مكونة بصفة رئيسية من شماليين. وبدون هذه الضمانات توقع روبرتســون أن يتحول الجنوب إلى مجتمع مــن الخدم لقطع الحطب وجلب الماء للارســتقراطية الشــمالية. ولذلك اقترح روبرتســون كضمان للجنوب أن يحتفظ الحاكم العام بســلطة إيقــاف تطبيق أي تشريع أو أمر إداري على الجنــوب إذا رأى أن تطبيقه سيحدث ضرراً بالجنوب وذلك حتى يتسنى لمجالس المديريات مناقشة التشريع أو الأمر الإداري[24].

ويبــدو أن المادة 54 (ج) من مشروع قانــون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية قــد قصد بها توفــير الضمانات المطلوبة. فقد اعتبرت مركــز الاقليات الدينية والعنصرية موضوعاً خاصاً لا يتقدم العضو بتشريع بخصوصه إلا بعد موافقة المجلس التنفيذي[25].

الهوامش

1 - التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان : الكتاب الأخضر، ص 134.

2 - النيل : 21 يونيو 1947.

3 - الكتاب الأخضر، ص 135 - 136.

4 - النيل : 1 مايو 1946.

5 - نفس المصدر : 11 يونيو 1946.

6 - الكتاب الأخضر، ص 136.

7 - نفس المصدر، ص 136 - 138.

8 - نفس المصدر، ص 138 - 139.

9 - نفس المصدر، ص 150.

10 - انظــر الخطــاب الذي ألقاه عبدالرحمــن علي طه وزير المعــارف في 1 نوفمبر 1949 في الجمعية التشريعية عن سياســة التعليم في المديريات الجنوبية : المختار الأســبوعي من إجراءات الجمعية التشريعية من 27 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1949 : انظر أيضاً :
Robertson, op. cit., pp. 104 – 105.

11 - Mohamed Omer Beshir, The Southern Sudan : Background to Conflict (1968), pp. 41 – 42.

12 – Robertson, op. cit. p. 104.

13 – Appendix 1 in Mohamed Omer Beshir, op. cit., pp. 115 – 118.

14 - وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويورك) للنظر في النزاع المصري - الإنجليزي (1947)، إصدار حكومة السودان، الخرطوم.

15 – Quoted in Mohamed Omer Beshir, op. cit., p. 59.

16 - الكتاب الأخضر، ص 139 - 140.

17 - النيل : 9 و 21 يونيو 1947.

18 - النيل : 14 يونيو 1947.

19 - See Proceedings of Juba Conference in Mohamed Omer Beshir, op. cit, Appendix 9, pp. 136 – 153.

20 - الأهرام : 26 نوفمبر 1952. وانظر أيضاً الرأي العام : 28 نوفمبر 1952.

21 - Mohamed Omer Beshir, op. cit., p. 141.

22 - انظر وقائع الدورة السابعة في إجراءات المجلس الاستشاري لشمال السودان، الدورة الثامنة من 3 - 10 مارس 1948، ص 10.

23 - الكتاب الأخضر، ص 158 - 159.

24 - Robertson, op. cit., pp. 108 – 109.

25 - انظر نص مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في إجراءات المجلس الاستشاري لشمال السودان، الدورة الثامنة من 3 - 10 مارس 1948، ص 44.

الفصل الثاني

مسألة السودان أمام
مجلس الأمن: يوليو - سبتمبر 1947

1 - عريضة الدعوى المصرية

ذكرنا في الفصل الثالث من القسم الثالث أن مجلس الوزراء المصري قرر في 25 يناير 1947 قطع المفاوضات مع بريطانيا وعرض قضية البلاد على مجلس الأمن. وفي 11 يوليو 1947 قدم سفير مصر في الولايات المتحدة محمود حسن عريضة الدعوى المصرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد وقعها رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي بتاريخ 8 يوليو 1947[1].

جاء في عريضة الدعوى أن احتلال القوات البريطانيه غير المشروع لمصر في سنة 1882 واحتلالها تبعاً لذلك للجزء الجنوبي من وادي النيل، قد مكن الحكومة البريطانية منذ عام 1899 أن تفرض على مصر اشتراكها معها في إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه وتتبع فيه سياسة تهدف إلى فصم وحدة وادي النيل. ومن وجهة النظر المصرية فقد شكلت هذه السياسه واحتلال القوات البريطانية لوادي النيل تهديداً غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها مما أثار نزاعاً بين مصر وبريطانيا من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولي للخطر.

وتطبيقاً للمادتين 35و37 من ميثاق الأمم المتحدة طلبت الحكومة المصرية من مجلس الأمن إجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً ناجزاً وإنهاء النظام الإداري الحالي للسودان[2].

ولم تحظ عريضة الدعوى بقبول حزب الوفد. ففي برقية إلى رئيس مجلس الأمن قال مصطفى النحاس إن حكومة النقراشي لا تمثل إلا الأشخاص الذين تتكون منهم ولذلك فإن شكواها إلى المجلس لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب

الشـعب. وقال النحاس أيضاً: «إن مطلبي الشعب المصري يتلخصان في الجلاء عن وادي النيل كله مصر والسـودان والاعتراف بوحدة وادي النيل مصر والسـودان اللذين يؤلفان وطناً واحداً. ولكن رئيس الحكومة المصرية الحالية طلب في استخذاء إنهاء النظام الإداري القائم في السودان فحسب مع علمه أن مشكلة السودان بالنسبة لمصر هي مشكلة حياة أو موت»[3].

وهنأ إسماعيل الأزهري وبعض أعضاء «وفد السودان» المكون من الأحزاب الاتحادية النقراشي عـلى تقديم عريضة الدعوى.وأصدر أزهري بياناً قـال فية إن العريضة جاءت محكمـة في صياغتها، دقيقة في تعابيرها، شـاملة لكل جوانـب القضية، مختصرة مركزة، سـديدة الأهداف والغايات.وقال كذلك إن السـودانيين ابتهجوا ابتهاجاً عظيماً لما حوته العريضة من ترجمة صادقة لمطالب السـودانيين التي تتخلص في جلاء القوات البريطانيه عن مصر والسودان جلاءً تاماً ناجزاً وإنهاء النظام الحالي للسودان[4].

وبينما أكد حزب الأمة أنه ليس ثمة سـوداني يعارض انسـحاب القوات البريطانية من السـودان وإلغاء الحكم الثنائي، إلا أنة أخذ على عريضة الدعوى المصرية خلوها من أي إشارة إلى استقلال السودان أو حقه في تقرير المصير[5].

وبعـد إعـلان موقف حزب الأمة مـن عريضه الدعوى المصرية بعث المرشـد العام للإخوان المسـلمين حسن البنا برقية إلى السـيد عبد الرحمن المهدي قال فيها :«لقد رفع سـماحة والدكم العظيم علـم الثورة انتصاراً لله والوطن والحـق فقاومه الغاصبون من أعداء الله والوطن والحق لحاجة في نفس يعقوب كشفت عنها الأيام. فأعيذكم بالله أن تكونـوا في موقفكم من قضية الوادي حجة او شـبه حجة لهؤلاء الغاصبين المعتدين ولو بطريق غير مباشر. وأُخاطبكم باسـم الإسلام الحنيف أولاً فأذكركم بأن تعاليمه الشريفة لا تعرف للمسلمين إلا أمة واحدة. ولو استطعنا جمع هذة الأمة من المحيط إلى المحيط تحـت لواء واحد لكان ذلك اليوم أسـعد أيام حياتنا فلا أقـل من أن نحرص على وحدة وادينـا الطبيعيـة التي لم تنل منها إلا دسـائس الغاصبين (وإن هـذه أمتكم أمة واحدة وأنـا ربكم فاعبدون). ثم أخاطبكم بلسـان الوطن والمصلحة القوميـة بعد ذلك فأذّكر سماحتكم بأن السودان لن يستغني أبداً عن مصر ولن يستقيم أمره إلا بوحدته معها.كما أن مصر كذلك لا يمكن أن تحيا بغير السـودان وأن لا مطمع لمصر في سـيادة أو استغلال

مادي أو اســتعمار سياسي ولكن أخوة تامه ومصلحة مشتركة وتكافل في خير هذا الوادي السعيد ولا شيء إلا هذا».

وناشــد حسن البنا الســيد عبد الرحمن بالله والإســلام والوطن وذكرى جهاد والده العظيــم أن يؤيد قضيه الــوادي وأن يطالب بما تطالب به مصر وأن يعلن ذلك على الملأ «وإذا كان للسودان بعد ذلك ما يريده من مصر فلن يجد منها إلا كل معاونة ومسارعة إلى كل ما يريد المواطنون السودانيون».

وعن مطالبة السيد عبد الرحمن باستقلال السودان قال حسن البنا إنه «ليس لها الآن معنى ولا أثر إلا محاولة تعطيل المجهود المصري في سبيل حرية الوادي واستقلاله وإعانه الخصوم الأقوياء على الأخوة والأصدقاء»[6].

وفي معرض تعليقها على برقيه حسن البنا قالت صحيفة «النيل» إن حسن البنا اعتمد على العاطفة أكثر من اعتماده على المنطق. وقالت كذلك إن موقف السيد عبد الرحمن من مســألة حرية السودان هو موقف أبيه بالأمس وهدفهما واحد هو أن يحيا السودان حراً لا تدنس جوه أنفاس المحتلين من أي جنس أو دين.

وعن قول حسن البنا إن الغاصبين من اعداء الله والوطن والحق قاوموا المهدي قالت صحيفة النيل : «ونحن نحمد لفضيلته هذه الصراحة وإن لم يوضح لنا هل يشــمل لفظ الغاصبين قومه أم يقصد به الإنجليز وحدهم. إن الإمام المهدي قاد قومه في جهاد مشروع لتحرير بلادهم وتغيير المنكر الذي فشــا فيها، وإن المصريين مهما انتحلوا الأعذار لإراقة دماء السودانيين المدافعين عن حريتهم فلن يستطيعوا أن يبرروا استعانتهم بالإنجليز على قوم هم إخوانهم في الدين وجيرانهم في الوطن. ولن تغســل عنهم المحيطات العار الذي لصق بهم يوم نصروا الكفر على الإسلام والعبودية على الحرية لا يدفعهم إلى ذلك سوى الطمع وحب التملك».

وأبــدت صحيفــة «النيل» ترحيبها باتحاد كلمة المســلمين في جميع أقطار العالم وأن تتصل أسبابهم حتى يكونوا قوة يحسب لها حسابها. ولكنها أشارت إلى أن «هذا الاتحاد إذا تــم فلن يكون إلا على أســاس اســتقلال كل دولة إســلامية وتعاون هــذه الدول في مصالحها المشــتركة لأنه لا يعقل أن تجتمع هذه الشــعوب المتفرقة تحت سلطان واحد لتنائي ديارها واختلاف ظروف حياتها... وشتان بين هذا التعاون الحر وهذه الوحدة التي

ينادي بها المصريون والتي تنطوي على استعباد الشعب السوداني وإخضاعه لسيطرة الشعب المصري».

ثم قالت صحيفة النيل : «نحن لا نعادي مصر والمصريين ولا نرفض التفاهم الحر الكريم معهم، ولكننا لا نرضى ولن ندخل في أي تفاهم يرمي إلى وضع الشعب السوداني تحت سيادة غيره، سواء كان هذا الغير مصر أو إنجلترا. فإذا كانت مصر تريد التفاهم مع سيادته فلتعين رجالاً مسؤولين للاتصال بسيادته، وليس لدينا ما يحملنا على الظن بأنه يتردد في مقابلتهم خاصة إذا ذكرنا الاستعداد الكريم للتفاهم الذي أبداه يوم أبرق صدقي في العام الماضي»[7].

2- إخفاق محاولة للاتفاق على مطالب السودان

بعد تقديم عريضة الدعوى المصرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 11 يوليو 1947، بدأت محاولة السودان للوصول إلى تفاهم يجعل من السودانيين كتلة واحدة في المطالبة بحقوقهم. ولهذا الغرض التقى في الأسبوع الأخير من يوليو 1947 مندوبون عن الجبهتين الاستقلالية والوطنية بغرض الاتفاق على مطالب السودان التي يجب أن تقدم إلى مجلس الأمن[8].

وفي اجتماع عقد في 3 أغسطس 1947 بمنزل محمد أحمد محجوب، اتفق المندبون بالإجماع على مشروع مطالب السودان التي ينبغي أن تبلَّغ إلى مجلس الأمن. وقد كانت هذه المطالب كما يلي:-

1- إنهاء الحكم الثنائي في الحين.

2- قيام حكومة سودانية ديمقراطية.

3- تستند الحكومة الديمقراطية إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً.

4- تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسة هيئة الأمم المتحدة.

5- تقرر الحكومة السودانية الديمقراطية مستقبل السودان بالطرق الدستورية الحرة.

كما اتفق المندبون على أن السودانيين متمسكون بأن تحل قضيتهم

أمــام الهيئــات الدوليــة، ولا يقبلــون الرجــوع إلى مفاوضــات ثنائيــة بــين مــصر وبريطانيــا. وقّــع مشروع الاتفــاق عن الجبهــة الاســتقلالية عبدالله خليــل، ومحمد أحمد عمر، وأحمد يوسف هاشم. وعن الجبهة الوطنية عبدالله ميرغني، ومبارك زروق، ومحمود الفضلي، وحسن الطاهر زروق. وحري بالذكر أن الجبهتين الوطنية والاستقلالية اتفقتــا على تأجيــل البرقيتين اللتين كانت كل منهما قد قررت إرســالها إلى مجلس الأمن لــشرح وجهة نظرها وذلك حتى يتســنى لهــما بعد إقرار مشروع الاتفاق إرســال برقية واحدة تعبّر عن رغبة السودان الاجماعية.

وعندمــا رفع مشروع الاتفــاق للجبهتين لإقــراره، وافقت عليه الجبهة الاســتقلالية بالإجماع في اجتماع عقد بدار حزب الأمة بأم درمان في 4 أغسطس 1947. ولكن مشروع الاتفــاق أثار خلافات حادة في أوســاط الجبهة الوطنية، فقــد عارضه حزب وحدة وادي النيــل لأنــه لا ينص على وحدة وادي النيــل. واعتبره بعض أقطــاب الجبهة خيانة لمصر وطعنه لها من الخلف. ومع انّ الجبهة الوطنية أعربت عن استعداها للتعاون مع الجبهة الاســتقلالية لتحقيق جلاء الإنجليز جلاءً ناجزاً وإلغاء النظام الإداري القائم في الســودان فــوراً، إلا أنها مع ذلك رفضت مشروع الاتفاق لأنه يخالف المبادىء التي نادى بها «وفد الســودان». وهكذا تبددت الآمال التي عقدت على اتفاق الجبهتين الوطنية والاستقلالية على عمل مشترك يسمع صوت السودان لمجلس الأمن[9].

وبعد إخفــاق محاولة الاتفاق بعثت الجبهة الوطنيــة برقية إلى مجلس الأمن عبّرت فيها عن رضائها وتأييدها لما ورد في عريضة الدعوى التي رفعها النقراشي للمجلس والتي تتضمــن جــلاء الإنجليز عن مصر والســودان وإنهاء النظام الإداري القائم في الســودان فوراً[10].

وأبرقت الجبهة الاستقلالية مجلس الأمن مطالبة بإلغاء الحكم الثنائي فوراً وباستقلال الســودان عن مصر وبريطانيا. وأعربت الجبهة الاستقلالية عن ثقتها في أن الأمم المتحدة ستلتزم بمبادئها وتحتفظ للسودانيين بحقهم الطبيعي في تقرير مصيرهم. وناشدت الجبهة الاستقلالية الأمم المتحدة باســم الحقوق المقدسة أن تتخذ الإجراءات السريعة للوقوف على رأي الســودانيين في نوع الحكم الذي يريدونه لبلادهم. وسجلت الجبهة الاستقلالية رفضها للعودة إلى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لحل مســألة الســودان، فقد قالت في

هــذا الصدد: «إن محــاولات كل من مصر وبريطانيا المتكررة لفــض تنازعهما على بلادنا بمفاوضــات مباشرة فوق تناقضها مع حق تقرير المصــير قد عجزت عن الوصول إلى حل يرتضيه السودانيون. وإن العودة إلى تلك المفاوضات لن تكون لها نتيجة إلا إثارة القلاقل في الســودان. إن ســيطرة هاتين الدولتين على بلادنا بحق الفتح واتجاهما في مفاوضاتهما الســابقة لا تــترك مجالاً للشــك في أن أي حلول تأتي عن طريقهما لــن تكون إلا لحماية مصالحهما على حساب السودانيين»[11].

وباســم الحزب الجمهوري طالب سكرتيره منصور عبدالحميد مجلس الأمن أن يقرر إجلاء القوات الإنجليزية والمصرية عن الســودان وإلغاء الحكم الثنائي وإعادة الســيادة على الســودان لأهله وإعلان اســتقلاله القومي العام. وأكد الحــزب الجمهوري لمجلس الامن بأن السودانيين الأحرار لن يرتبطوا بأي قرار منه لا يعطي السودان حريته الكاملة وأنهم سيحاربون أي قرار من هذا القبيل[12]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحزب الجمهوري كان قــد انســحب من الجبهة الاســتقلالية بعد أن قررت الجبهة في 30 ديســمبر 1946 رفع مقاطعتها للمجلس الاستشــاري ومؤتمر إدارة الســودان. فقــد كان من رأي الحزب الجمهوري الانصراف عن تصريحات المستعمرين ووعودهم، والمضي في الجهاد حتى يبلغ الكتاب أجله، فينال السودان استقلاله[13].

3- النقراشي يطرح وجهة النظر المصرية

طــرح النقراشي وجهة النظــر المصرية في خطاب رئيسي ألقاه أمــام مجلس الأمن في 5 أغســطس 1947. ثم تحدث بعــد ذلك مرات أخرى عديدة معقبــاً على وجهة النظر البريطانية التي عرضها الاســكندر كادوقان وعلى مشروعــات القرارات التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء في المجلس.

طلب النقراشي من مجلس الأمن إنهاء النظام الإداري القائم في الســودان منذ ســنة 1899 وذلك حتى يتمكن الســودانيون من مشــاركة شــعب مصر رفاهيته وأمانيه. وفي معرض حديثه عن الأســس الجغرافيــة والاقتصادية والثقافية لوحــدة وادي النيل، قال النقراشي إن مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية وان خط العرض 22 درجة حد صناعي خلقه البريطانيون وليس له ما يبرره من الناحيتين الطبيعية والجغرافية.



محمود فهمي النقراشي

وحدد النقراشي ثلاثة مظاهر سياسـية لوحدة وادي النيل: دولية ودستورية وإدارية. وفي تفصيلـه لهذه المظاهر قال النقـراشي: «فأما من الناحية الدولية فقد تجلت الوحدة منـذ عـام 1840 في الفرمانات التي أقرّتها اتفاقيات دوليه. وأما من الناحية الدسـتورية فقد كان مظهرها القوانين النظامية التي صدرت، تنص في سنة 1879 وفي سنة 1882 على تمثيل السـودان في البرلمان المصري شأنه في ذلك شـأن باقي المديريات المصرية. وأما من الناحية الإدارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية في السـودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة في القاهرة مثلها في ذلك مثل مثيلاتها في مصر».

ولا جدال في أنه سـتكون من بين الفرمانات التي أشـار إليهـا النقراشي فرمان فبراير 1841 الذي اعترف بمقتضاه الباب العالي بفتح محمد علي للسودان، وفرمان 1866 الذي نـص على أن تكون المحافظات السـودانية تابعة لولاية مـصر وأن تنتقل ولاية مصر وما يتبعها من الأقاليم السودانية إلى الأكبر من أبناء الخديوي الذكور.

وأكد النقراشي لمجلس الأمن أن مصر لم تتخل في أي وقت عن وحدتها مع السـودان، فباسـم خديوي مصر قاد كتشنر في عام 1896 جيشـاً مصرياً لاسترداد السودان، واستناداً إلى السـيادة المصرية على السـوادن أرغم كتشنر الحملة الفرنسـية بقيادة مارشان على الانسحاب من فشودة في سنة 1898، كما أن اتفاقية سنه 1899 لم تمس سيادة مصر على السـودان. ورفض النقراشي الادعاء البريطاني بالمشـاركة في تلك السيادة بمقتضى اتفاقية سنة 1899 لأن «السودان ظل كما كان دائماً، متحداً مع مصر»

وذكر النقراشي أن بريطانيا تنتهج سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر. وفي هذا الصدد أشـار النقراشي إلى حظـر الدعاء التقليدي في المسـاجد في خطب الجمعة للوالي الشرعي الملـك فاروق، وإلى تصعيب الهجرة على المصريين، وإلى إبعاد المصريين تدريجياً عن الوظائف، وإلى محاولة خلق جنسية سودانية مستقلة.

وللتدليل على سياسة بريطانيا التي تهدف إلى فصل السودان عن مصر، أشار النقراشي كذلك إلى حرمان المصريين من التعيين في منصب قاضي القضاة. وقد وصف النقراشي هذا المنصب بأنه منصب ديني يرمز إلى الروابط الروحية التي تجمع شـعب مصر والسودان. وكانت حكومة السـودان قد قررت في عام 1946 إسـناد منصـب قاضي القضاة إلى أحد القضاة السودانيين.

واتهم النقراشي حكومة السـودان بالعمل على فصل جنوب السـودان عن شـماله، وبأنهـا تعد العدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها عنـد الحاجة إلى أفريقيا الشرقية البريطانية. وشكك النقراشي في جدية المقولات البريطانية عن منح السودانيين حق تقرير مصيرهم «لأنه لا يكون إلا عندما يكون السـودانيون أهلاً للحكم الذاتي، وهذا معناه في لغة الاستعمار، في المستقبل النائي البعيد، بل يعترف البريطانيون بأنه لابد من مضي وقت طويل قبل أن يصل السودانيون إلى هذه الدرجة من النضج السياسي»[14].

وعلى أية حال يبدو أن طرح النقراشي نفسـه لا يترك مجالاً لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على قضية السودان لأنها كما قال النقراشي قضية داخلية. ولا خفاء في أن النقراشي حين طالب بإنهاء الإدارة البريطانية في السوادن كان يرى في ذلك وسيلة لاستعادة سيادة مصر، لأن اتفاقية سنة 1899 من وجهة نظره لم تمس السيادة المصرية على السوادن. وأما ما سـيقوم مقام الإدارة البريطانية بعد إنهائها فقد قال النقراشي إنه أمر سـيقرره شعب وادي النيل وحده. ولسنا في حاجة للتذكير بأن سيادة مصر على السودان قد نشأت أصلاً بموجب فتح محمد علي للسودان في سنة 1820.

نال الخطاب الذي ألقاه النقراشي أمام مجلس الأمن في 5 أغسـطس 1947 استحسان وتأييد «وفد السـودان». فقد أبلغ إسماعيل الأزهري مندوب سوريا فارس الخوري الذي كان آنذاك رئيسـاً لمجلس الأمن أن «وفد السودان الذي يمثل الشعب السوداني وهيئاته السياسـية» يؤيد المطالـب الوطنية المنحـصرة في جلاء القـوات البريطانية عن مصر و السودان جلاءً تاماً غير مشروط بشرط، وإنهاء النظام الإداري القائم في السوادن[15].

واعتـبرت الجبهة الاسـتقلالية ما ورد في خطاب النقراشي تشـويهاً مقصوداً للحقائق التاريخية والجغرافية ولآمال السـودان الوطنية. كما اعتبرت المطالبة بوحدة وادي النيل «مؤامرة مصرية للتوسع الإقليمي الاستعماري أجيد حبكها وإخفاؤها». وبوصفها «الممثل الحقيقي لأهل السـودان». طلبت الجبهة الاسـتقلالية من مجلس الأمن أن يسـتمع إلى مندوبيها الذين هم في طريقهم إليه إتباعاً للتقاليد المقررة واسـتجابة لحق السـودانيين في تقرير مصيرهم. وقالت الجبهة إن مطلب السـودانيين الأول ومقصدهم الأسـمى هو استعادة حريتهم المغتصبة وسيادتهم المسلوبة عن طريق العدالة الدولية أو غيرها[16].

4- كادوقان يرد على النقراشي[17]

طالب مندوب بريطانيا في مجلس الأمن الاسكندر كادوقان بشطب دعوى مصر لأنه ليس ثمه نزاع يهدد السلم والأمن إلا إذا آثرت مصر أن تخلق هذا النزاع بامتناعها عن الاضطلاع بالتزاماتها الدولية. وقال إن بريطانيا استجابت لرغبة مصر ودخلت معها في مفاوضات لتعديل معاهدة سنة 1936 ولكن هذا المفاوضات فشلت بسبب الخلاف حول تفسير الفقرة التي وردت في مشروع بروتوكول صدقي - بيفن والتي تنص على حق السودانيين في اختيار النظام المستقبل للسودان. فقد ذكر كادوقان أن الحكومة البريطانية فسرتها بأن السودانيين حين يتم إعدادهم للحكم الذاتي يجب أن يترك لهم حرية اختيار ما يكون عليه وضع بلادهم في المستقبل. أما الحكومة المصرية فقد رأت أن يكون حق أختيار السودانيين لنظام بلادهم في المستقبل محدوداً فقد يختارون الاتحاد الكامل مع مصر أو ربما اختاروا أن تكون لبلادهم حكومة ذاتية ولكن متحدة مع مصر تحت تاج واحد. وخلص كادوقان من ذلك ألى «أن مصر ليست مستعده لمنح السودان حرية الاستقلال التام، وهي الحريه التي تزعم في حرارة وقوة أنها حق لبلاد أخرى، والتي ظفرت بها هي نفسها من بريطانيا».

وقال كادوقان إن القضية التي عرضتها مصر على مجلس الأمن تقوم على أساس أن السودان مرتبط بمصر بعلاقات جغرافيه وعنصرية ولغوية واقتصادية وأن هذه العلاقات رباط لا يحده أجل بينما تحاول بريطانيا أن تثبت العكس، وأن تثبت أنه ليس ثمة سبب يمنع السودانيين أن يحققوا استقلالهم إذا هم أرادوا ذلك. ونبه كادوقان إلى أنه لا يجادل في احتمال قيام أي نوع من الاتحاد بين مصر والسودان ولكنه لا يرى وجود أي دافع اضطراري سواء كان تاريخياً أو غير تاريخي يدعو إلى مثل هذا الاتحاد.

وفي محاوله لدحض القول بوجود روابط عنصرية بين مصر والسودان قال كادوقان: «فأما سكان السودان الشمالي، وهم الذين جاء أسلافهم العرب إلى البلاد من طرق عديدة ، وخالطوا السكان الوطنيين من الزنوج وأشباه الزنوج، وخاصة في كردفان ودارفور، فليس ثمة رابطة تجمعهم بمصر سوى اللغة والدين، وهي وشائج قائمة بين كثير من الشعوب الأخرى التي كانت في وقت من الأوقات جزءاً من الأمبراطورية العثمانية». وأما سكان

جنوب الســودان فقد قال كادوقان إنه لا تربطهم بالمصريين أي علاقة تتصل بالعنصر أو اللغة أو الدين.

وانتقد كادوقان حكم محمد علي وخلفائه للسودان وأشار إلى أن عشرات من السياح الأوروبيين وغيرهم من الموظفين الأوروبيين شهدوا بما كان لحكمهم من طابع القهر، وما لازمه من تجارة الرقيق.

ورفض كادوقان الوحدة الجغرافية كأســاس لوحدة وادي النيل. ولعله أراد بذلك أن يذكــر الحكومة المصرية بأن النيل لا ينبع في الســودان. إذ قــال إن جزءاً كبيراً من وادي النيل لا يقع في مصر والســودان بل في أثيوبيــا ويوغندا والكونغو البلجيكي وان أكثر من 80 في المائــه من مياه النيل تأتي مــن أثيوبيا وحدها. ومضى للقول إنه إذا «كان علينا أن نسلم بالمبدأ القائل بأن الوحدة الجغرافية الناشئة من نهر ضروري للري ينبغي أن يترتب عليها بالضرورة وحدة سياســية أيضاً... فلا بد أن نبحث ما إذا كانت أثيوبيا وهي الدولة الأفريقية المســتقلة والمنضمة إلى عضوية الأمم المتحــدة تملك أي حق في البقاء منفصلة سياســياً عن مصر والسودان. فإذا قيل إنّ الســودان يجب أن يضم سياسياً إلى مصر لأن لــه دخــلاً في مد مصر بالمياه فهذا القول نفســه ينطبق على الأقطــار الثلاثة التي أشرت إليها وهي أقطار لكل واحد منها على انفراد دخل في جريان مياه النيل إلى كل من مصر والسودان».

5- وفود من السودان في الأمم المتحدة

انتدبت حكومة السودان توماس كريد السكرتير القضائي وهندرسن مساعد السكرتير الإداري وهيــلارد مدير مصلحة التجارة والاقتصاد ومايل وكيل حكومة الســودان بلندن للسفر إلى نيويورك «ليكونوا على كثب ليقدموا لأي من حكومتي الحكم الثنائي معلومات بشأن السودان إذا لزم ذلك»[18].

وقررت الجبهة الاســتقلالية إرســال وفد إلى نيويورك للمطالبة بإنهــاء الحكم الثنائي واســتقلال الســودان عن بريطانيا ومصر. وقد شُــكل الوفد من الصديق عبد الرحمن

المهدي، وعبد الله خليل، ومحمد صالح الشنقيطي، ومحمد أحمد محجوب. وحتى يتسنى له السفر مع الوفد، فقد قدم الشنقيطي استقالته من العمل في المصلحة القضائية[19].

وبدوره اتخذ «وفد السودان» قراراً بأن يسافر إلى نيويورك جميع أعضائه الموجودين في القاهـرة ومن يلحق بهم من أعضاء الوفد والجبهة الوطنية بالسـودان، وذلك للدفاع عـن قضية وحدة وادي النيـل، وإعلان وجهة نظر الأغلبية السـاحقة من السـودانيين المؤيدة لوحدة وادي النيل. وتنفيذاً لهذا القرار فقد سافر إلى نيويورك إسماعيل الأزهري، وابراهيـم المفتي، وتوفيـق أحمد البكري. وانضم إليهم لاحقاً الدريري أحمد إسـماعيل وعمر الخليفة عبد الله، وحامد صالح الملك[20].

وخلال وجودهما في نيويورك أدلى «وفد السـودان» ووفد الجبهة الاستقلالية بالعديد مـن التصريحات الصحفيـة. فمع أن «وفد السـودان» كان مكوناً آنـذاك من الأحزاب الاتحادية فقط الإ أن إسماعيل الازهري صرح بأن الوفد الذي يرأسه يمثل جميع الأحزاب السـودانية باسـتثناء حزب الأمة وأنه يتفق تماماً مع مصر على نظام الحكم في السودان. وأضاف أزهري أن رغبة الأغلبية السـاحقة من الشـعب السوداني هي الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري على أن يحتفظ للسودان بتقاليده[21].

وأعلن وفد الجبهة الاسـتقلالية رفضه لادعاء مندوب بريطانيا الاسكندر كادوقان أن السودانيين لا يريدون تغيير الحالة القائمة في السودان لأن الأمر عكس ذلك فالسودانيون جميعاً متفقون على أن الإدارة الثنائية فاسـدة وعلى أن الضرورة تقضي بإلغائها. ورفض وفد الجبهة الاستقلالية كذلك قول النقراشي ان السودانيين يرغبون في الاندماج مع مصر لأن أكثر السودانيين يريدون الاستقلال واستعادة السيادة التي فقدوها. وأكد وفد الجبهة الاستقلالية أن حق السودانيين في تقرير مصيرهم مكفول بميثاق الأمم المتحدة[22].

وعقد وفد الجبهة الاسـتقلالية مباحثات غير رسـمية مع محمود فهمي النقراشي في نيويـورك. وخلال هذه المباحثات أكد الوفد للنقراشي أن الجبهة الاسـتقلالية متمسـكة بجلاء البريطانيين والمصريين على السـواء وباسـتقلال السـودان عن بريطانيا ومصر على السـواء. وأن أي اتفاق بين المصريين والسـودانيين ينبغي أن يكون بين السودان المستقل ومصر المستقلة[23].



وفد الجبهة الاستقلالية في شرفة مجلس الأمن: ليك سكسس (نيويورك) المقر المؤقت للأمم المتحدة: من اليمين عبدالله خليل والصديق المهدي ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب

وباسم الجبهة الاستقلالية بعث عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ومحمد أحمد محجوب سكرتير الجبهة الاستقلالية مذكرة مشتركة إلى مجلس الأمن استعرضا فيها تاريخ السـودان وعلاقته بمصر والمفاوضات المصرية - البريطانية بشـأن مسـألة السودان، كما حددا فيها مطالب السودان.

جاء في مسـتهل المذكرة أن السـودان كان كياناً منفصلاً عن مصر منذ سنة 600 ق.م. وحتى سنة 1820 حينما غزا محمد علي السودان باسم الامبراطورية العثمانية «لأنه كان في حاجة إلى المال وإلى الرقيق كي يبني جيشاً أسود. وكان في حاجة إلى مصرف للفتنة التي كانت تحتدم بين أفراد قواته العسكرية التركية والبلقانية. وقد كان السودان يبدو جديراً بتحقيق هذه المطالب جميعاً ولذلك لم يتردد طويلاً وصمم على غزوه».

وجاء في المذكرة أيضاً أنه بالرغم من أن محمد علي «قد ســاعده الوعاظ المســلمون الذين كانوا يؤلفون طليعة الغزو وكانوا حريصيين على القول بأن الفتح كان باسم الخليفة العثماني، ويهدف إلى ضم السودان إلى بقية العالم الإسلامي، في داخل الامبراطورية التركية، فقد حارب الســودانيون الجيش الغازي في معارك عديدة حتى هُزموا بأســلحة متفوقة على الأسلحة التي كانوا يحاربون بها وبذلك ابتدأ العهد التركي المصري في السودان تحت سيادة تركية وإداره تركية مصرية».

وأشارت المذكرة إلى أن الإمام المهدي حرر السودان من الحكم التركي وأسس في 1885 سوداناً مستقلاً. وأشارت المذكرة كذلك إلى أن السودان احتفظ باستقلاله التام على مدى أربعة عشرة عاماً وإلى أن غزته في سنة 1898 قوات مصرية وبريطانية وأقامت فيه حكماً ثنائياً.

واتهمت مذكرة الجبهة الاســتقلالية النفراشي بتشــويه الحقائــق التاريخية ومحاولة إظهار السودان كجزء من مصر أو أن لمصر حقاً في السيادة علية.

وورد في مذكرة الجبهة الاســتقلالية أن الإنجليز لا ينكرون حق الســودانيين في تقرير المصير ومن ثم حقهم في الاستقلال. ولكن الجبهة الاستقلالية سجلت اعتراضها على ادعاء الإنجليــز بأن الســودان لم يصل بعــد إلى مرتبة الحكم الذاتي وعلى ادعــاء كادوقان بأن الســودانيين لا يرغبون في تغيير النظام القائم في الســودان. فقد أكدت الجبهة استعداد السودانيين التام للاستقلال ككثير من الدول المحيطة بهم. وأكدت كذلك أن الحكم الثنائي مضى وقته واســتنفد أغراضه وأن الســودانيين صمموا على إنهائه وتكييف وضع بلادهم بأنفسهم.

وطالبت مذكرة الجبهة الاســتقلالية مجلس الأمن بأن يقرر إنهاء الحكم الثنائي فوراً واســتقلال الســودان التام عن مصر وبريطانيا . وتوقعت المذكــرة أن ينال هذا المطلب التأييد التام من جميع الأمم الديمقراطية لأنه يتفق مع مبادئ ميثاق الاطلنطي والحريات الأربع ومع ميثاق الأمم المتحدة. وحذرت المذكرة من أن أي قرار ضد إرادة الســودانيين سيرفض ويقاوم[24].

6- السيد علي يبلغ مجلس الأمن أن السيد عبد الرحمن لا يمثل إلا أقلية

أثـار وجود الصديق عبد الرحمن المهدي ضمن وفد الجبهة الاسـتقلالية اعتراضاً من السـيد علي الميرغني. فقد بعث برقية إلى رئيس مجلس الأمن قال فيها : «كنت أرى أنه من مصلحة السودان ألا يتدخل زعيم ديني في مسائل السياسة الأمر الذي أطال إحجامي عن الخوض فيها، وذلك حرصاً على أن يمارس جمهور الشـعب حقه السياسي بحرية تامة من غير تأثير. أما الآن وقد تطورت الأحوال وتدخل زعيم ديني بإيفاد مندوب عنه فنبدي أنه لايمثل إلا أقلية»[25].

وقد تناول محرر صحيفة «النيل» عبد الرحيم الأمين برقية السيد علي الميرغني بالنقد والتعليق فقال إن السيد علي لم يخرج عن صمته إلا ليقول إنه لا يريد أن يتكلم وإنه لا يريـد غيره من القادرين على الـكلام أن يتكلموا أيضاً. ولاحظ محرر صحيفة «النيل» أن البرقية اقتصرت على نفي الأغلبية عن السـيد عبد الرحمن المهدي وأنها لم تعبر عن رأي السيد علي الميرغني في مستقبل السودان في تلك اللحظة الحاسمة.



من اليمين محمد أحمد محجوب وعبدالله خليل والصديق المهدي في نيويورك

وبشأن ما ورد في برقية السيد علي الميرغني عن تدخل زعيم ديني في مسائل السياسة قال محرر صحيفة «النيل» عبد الرحيم الأمين :«إن الإسـلام لا يعرف شيئاً يسمى زعامة دينية أو روحية، وإن قادة المسلمين وعلى رأسهم النبي وخلفاؤه ومن تبعهم من السلف الصالـح كانـوا يعملون للدنيا والآخرة، إنَّ النبي جمع في شـخصه وظائف القائد الحربي والزعيم السياسي والرئيس الإداري وإن خلفاءه وأصحابه خاضوا معامع السياسة الحزبية السافرة العنيفة دفاعاً عن الرأي الذي يعتقدونه في الإمامة. ولا شك أن سيادته اطّلع على تاريخ النضال السياسي بين علي وأبي بكر وعمر، وبين علي وعثمان وطلحة والزبير وعائشة أم المؤمنـين، وبـين علي ومن انضم إليه من كبار الصحابة أهـل بدر في جانب، ومعاوية ومن تبعه من كبار الصحابة في الجانب الآخر. ولا شـك أن سيادته يوافقنا على أن النبي وأصحابـة هؤلاء هم القدوة التي تحتذى في كل أمر يخص الدين. وأن شـعارهم هو ما أثر عنهم من قولهم (لا رهبانية في الإسلام). وذلك القول الذي استنبطوه من روح الدين ونـزل به القرآن في قولـه تعالى (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناهـا عليهم). ولن نذهب في التدليل على أن الإسلام يحض على العمل السياسي أكثر من ذلك ما دام سيادته قد اقتنع بهذا الرأي. ولكن هناك اسـتدراك لابد منه وهو أن لسـيادته في مناسبات عدة منذ عام 1919 في خطبه في لندن والخرطوم تصريحات مسجلة عن رأيه في مستقبل السودان، وأن الحكومة مازالت تستشـير سـيادته في سياستها من حين لآخر، وهو أمر لا ينفيه سيادته. ولم يمنعـه رأيه القديم في وجوب الابتعاد عن السياسـة عـن الخطابة في قصر بكنجهام رئيسـاً لوفد الـولاء، ولا في قصر الحاكم العـام أمام اللورد ألنبي كبيراً لزعماء السـودان حينئذ، كما لم يمنعه فيما نعلم إلى اليوم عن الإدلاء برأيه في المشـاورات الخاصة بينه بين حكومة السودان. ويذكر الناس أن سيادته لم يمتنع عن الإدلاء برأيه إلا عندما وضع مصير السودان في الميزان وتجاذبته إنجلترا ومصر، فأعلن سيادته أن مرضه حال بينه وبين تتبع الحوادث التي تجري في السودان مرة وأنه زعيم روحي لا شأن له بالسياسة مرة أخرى».

ثـم ذكر عبـد الرحيم الامين أن هنالك ثلاثة آراء فيما يتعلق بمصير السـودان: «أولها رأي أهل السـودان وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي، وهو إنهاء هذا الحكم ورد سـيادة السودان لأهله وقيام حكومة سودانية مستقلة. وثانيها رأي مصر ومن تبعها من دعاة الوحدة وهو بسـط سيادة مصر على السـودان أو ضمه إليها. وثالثها رأي حكومة

الســودان ومن تبعها وهو بقاء هذا الحكم إلى أن يصل السودانيون مرتبة الحكم الذاتي. فأي هذه الآراء يؤيد سيادته؟».

وفي محاولة للإجابة على هذا السـؤال قال عبد الرحيـم الأمين: لقد ذهب الناس في ذلك شـتى المذاهب ففريق قال إن سيادته يؤمن باسـتقلال السودان ولكنه لا يريد أن يعلـن هذا الرأي حتى لا يعتبر تاييداً لرأي زعيم الاسـتقلال ولذلك اكتفى بنفي الاغلبية عنـه. وفريق قال أن سـيادته لا يريـد وحدة وادي النيل ولذلك سـكت عن تأييدها في الوقت الذي يقرر فيه مصيرها. وفريق يقول أن سيادته يؤيد بقاء الحكم الحاضر ولذلك سكت عن تأييد كل من الاستقلال والوحدة».

وانتهـى عبد الرحيم الأمين إلى أن برقية السـيد علي الميرغني إلى رئيس مجلس الأمن «لا تفيد السودان، ولا تفيد مصر، ولا تضر خصومة»[26].

7- مشروع جديد لائتلاف الجبهتين الوطنية والاستقلالية

في النصـف الثـاني من أغسـطس 1947 رأت جماعـة من كبار الخريجـين أن تطرح مشروعاً جديداً لقيام ائتلاف بين الجبهة الاستقلالية والجبهة الوطنية وذلك بغرض توحيد وجهة النظر السـودانية قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره بشـأن مسألة السودان. كانت هـذه الجماعة تضم عبد الفتـاح المغربي، وعبد الماجد أحمـد، وميرغني حمزة، ومحمد حـاج الأمين، وزكي مصطفى، ومكي عباس الذي اختارته الجماعة سـكرتيراً لها. وقد أطلق على الجماعة اسـم «جماعـة الجريف» لأنها كانت تجتمع في منـزل عبد الفتاح المغربي بالجريف.

رحبت الجبهة الاسـتقلالية بمسـعى جماعة الجريف وانتدبت بعض أعضائها لمقابلة الجماعة واسـتلام مشروع الائتلاف منها. ولكن مسـعى جماعة الجريف فشـل قبل أن يعـرض المشروع على الجبهتين. إذ لم توافق الجبهـة الوطنية على «الدخول في محاولات أخرى في هذا الصدد لأنها بذلت في الماضي جهوداً عديدة لجمع كلمة السـودانييون على جلاء الإنجليز العاجل الناجز عن مصر والسـودان وقيام حكومة سـودانية ديمقراطية في

اتحـــاد مع مصر تحت التاج المصري». ورفضت الجبهة الوطنية كل محاولات لا تتفق مع هذه الأهداف.

وقد قال مكي عباس ســكرتير جماعة الجريف وهو يعلن فشــل مســعى الجماعة إن مــشروع الائتلاف «لابد وأن يكلــف كل طرف من الطرفين المتنازعين التنازل عن شــيئ مما يتمســك به ليصلا إلى حل وســط. وبما أن احد الطرفين قد رفض الاستماع للمشروع والدخول في محاولات أخرى للائتلاف رأينا أن نوقف المسعى عند هذا الحد»[27].

8- ترك القضية معلقة في جدول أعمال مجلس الأمن

عندما طرحت القضية المصرية للمناقشــة اقترحــت البرازيل مشروع قرار بأن يوصي مجلس الامن باستئناف المفاوضات المباشرة بين مصر وبريطانيا. وتقدمت استراليا بتعديل للمشروع البرازيلي مؤداه أن يؤذن لممثلي الفريقين الســودانيين بالاشتراك في المفاوضات عند استئنافها وأن يهتم المتفاوضون بمستقبل السودان[28].

رفض النقراشي مشروع القرار البرازيلي وقال إن التعديل الاسترالي يشوه معالم المشروع البرازيلي «لأن مقتضى هذا التعديل استشــارة السودانيين أنفسهم في المفاوضات المباشرة المقترح اســتئنافها والتي تتناول مســتقبل الســودان». ثم كرر النقراشي ما سبق أن قاله أمام مجلس الأمن في 11 أغســطس 1947 وهو «أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شــطري وادي النيل مســأله داخلية بل أهلية. فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل في هذا المضمار، ولو كان من شــأن هذه المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية، فلن نهدر على السودانيين مســتقبلهم، ولن ندع المسألة رهناً بأهواء السياسة الاستعمارية، بل إنّ الأمر سيعالجة المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية في لندن النائية». ثم قال النقراشي إنهم يرغبون «في تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحراراً في إرادتهم، لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني»[29].

وتقــدم مندوب كولمبيا بمشروع قرار يتكون من ثــلاث فقرات. ونصت الفقرة الثانية مــن المشروع على «إنهاء الإدارة الثنائية في الســوادن، مع مراعاة مبدأ تقرير الشــعوب

لمصائرهــا وحقها في الحكم الذاتي». ويبدو مــن تعليق المندوب البريطاني أن بلاده كانت تعتقد أن الســودان لم يصل بعد إلى مرتبة الحكم الذاتي وتقرير المصير. إذ قال: «ومعنى هذا بطبيعة الحال أن تقرير هذه المســالة لن يتم إلا بعد أن يصبح السودان على درجة من التقدم تجعله أهلاً للحكومة الذاتية المســتقلة. وعلى ذلك فإنه في حالة تقرير هذه الفقــرة بعباراتها الحالية، فإني ســأفسر هذه الفقرة على أن المقصــود منها عدم إمكانية البت في هذه المسالة فوراً، لأننا لم نصل بالسودان إلى هذه المرحلة بعد»[30].

لم يتمكــن مجلس الأمن من تبني أي قرار بشــأن النــزاع المصري-الإنجليزي. وأعلن المندوب السوفييتي جروميكو في جلسة 10 سبتمبر 1947 بوصفه رئيساً لمجلس الأمن أن القضية المصرية ســتبقى مدرجة في جدول أعمال المجلس إلى أن يطلب أحد الأعضاء أو أحد طرفي النزاع النظر فيها[31].

ولكن من المهم أن نذكر أن بعض أعضاء مجلس الأمن طالبوا بمعالجة مسألة السودان في إطــار حق تقرير المصير. فقد عبّر مندوب بولندا عن عطفه على الرغبة في قيام وحدة بين مصر والسودان. ولكنه أشار إلى أن مسألة السودان ليست نزاعاً بين المملكة المتحدة ومصر فقط إذ أنها تتضمن عاملاً ثالثاً هو الســودان نفســه وستة ملايين من السودانيين يعيشون فيه. وقال إن الوفد البولندي درج على معالجة المسائل القومية بدافع من روح حق تقرير المصير للأمم والشعوب وأنه يعتقد أن هذا المبدأ يجب أن يطبق على المسألة المعروضــة عــلى المجلس. وقال مندوب بولندا أيضاً إن الســودان من وجهة نظر الميثاق إقليم لا يحكم نفسه، وحث الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يجعلا غرضهما الأول ترقية الحكم الذاتي والمنشآت السياسية لشعب السودان وليس النظر إلى مصالح الدولتين اللتين تديرانه[32].

وقال جروميكو إن وفد الاتحاد الســوفييتي يرى أنه من الصعب أن يعطي قراراً فيما يتعلق بمســالة السودان «لأن حقائق هذه المســألة ليست واضحة. فنحن لا نعرف على التحقيق رغبات الشــعب الســوداني ولا نعــرف أمانيهم. وقبل أن يعــرف المجلس أماني الشعب السوداني الحقيقية فإنه من الصعب أن يقضي بأمر في المسألة»[33]. وقال مندوب الصين إنه عند البت في مســتقبل السودان فللشعب السوداني كامل الحق والحرية في أن يقرر مصيره لأن هذا هو أساس ميثاق الأمم المتحدة[34].

9- التقييم الاستقلالي والاتحادي لمداولات مجلس الأمن

اعتبر دعاة استقلال السودان مداولات مجلس الأمن بشأن مسألة السودان كسباً لهم. فقد قالت صحيفة «الأمة» إن الاستقلاليين كسبوا الشوط الأول في مجلس الأمن بتأييد أعضاء المجلس حق السودانيين في تقرير المصير. واستنكرت الصحيفة رمي الإنجليز للسودانيين بالقصور السياسي لأن السودانيين في مستوى الشعوب التي تتمتع بالاستقلال التام[35].

وشكر السيد عبد الرحمن المهدي برقياً أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا بوضوح عن حق السودانيين في تقرير مصيرهم. وفي نفس البرقية قال السيد عبد الرحمن لاعضاء المجلس: «وحينما تسمحون للشعب السوداني الذي يتجه بآماله القوية نحو مجلسكم الموقر بأن يشرح ممثلوه الاستقلاليون للمجلس مباشرة قضية بلادهم المعتدى على حريتها، والتي حكمت حكماً ثنائياً أجنبياً شاذاً، حينما تسمحون بذلك فأنتم ستعرفون أنه ليس هناك مجال للشك في استعداد هذا الشعب لتحمل أعباء نفسه بنفسه، وأن السماح باستمرار استعباده يتنافى والمبادىء التي قام مجلسكم يذود عنها، والتي خاض السودان غمار الحرب في سبيل تحقيقها»[36].

وذهب إسماعيل الأزهري إلى أن وادي النيل قد كسب من عرض قضيته على الملأ الدولي كسبين عظيمين: كسباً سياسياً وكسباً أدبياً. الكسب السياسي هو أن القضية أصبحت قضية عالمية خرجت من النطاق الثنائي إلى النطاق الدولي العام. وأما الكسب الأدبي فقد قال أزهري إنه يتمثل في أن قضية وادي النيل قد عرفتها المحافل السياسية الدولية على حقيقتها، وعرف العالم بأسرة حقيقة أمر وحدة وادي النيل والأسس التي تقوم عليها صلات شعب وادي النيل[37].

10- واجبات حكومة السودان بعد مجلس الأمن

في 13 سبتمبر 1947 أصدر الحاكم العام بالإنابة جيمس روبر تسون بياناً حدد فيه واجبات حكومة السودان بعد أن انتهت مناقشات مجلس الأمن للنزاع المصري-الإنجليزي إلى مأزق. وجاء في البيان أنه سواء استؤنفت المفاوضات المصرية- الإنجليزية

في تاريخ قريب أو لم تستأنف، فإن واجبات حكومة السودان والشعب السوداني واضحة بينة. ويمكن إيجاز الواجبات التي وردت في بيان الحاكم العام بالإنابة في النقاط التالية:-

1- التعجيـل بالمشروعات الخاصـة بالمجلس التنفيذي والجمعيـة التشريعية واتباع توصيات مؤتمر إدارة السودان في هذا الشأن بدقة.

2- عدم السـماح بالتدخل في سياسـة حكومة السـودان المتعلقة بالسودنة والتقدم الاقتصادي.

3- المحافظة على الأمن العام والقانون باتخاذ إجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة[38].

وقـد اعترضت الحكومة المصرية على هذا البيان. ففي كتاب بتاريخ 16 أكتوبر 1947 إلى الحاكـم العام بالإنابة، قال محمود فهمي النقراشي إن البيان قد صيغ على نحو يمكن أن يفـسر في مـصر وفي الخارج على أنه عمل يرمي إلى الحـد من حق الحكومة المصرية وسـلطتها خاصة وأنه قد صدر بعد يومين من وقف مناقشـة النزاع المصري- الإنجليزي أمام مجلس الأمن. وبعد أن أشـار إلى أن الإصلاحات الدسـتورية لا تدخل في اختصاص الحاكـم العام، ذكر النقراشي في كتابه أن مقترحات مؤتمر إدارة السـودان لا تزال موضع الدراسة وأن الحكومة المصرية «ليس لها فحسب الحق في الموافقة على هذه الاقتراحات أو في رفضها بل وأن لها أيضاً حق المبادأة»[39].

الهوامش

1 – عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 229.

2 – الكتاب الأخضر، ص 189.

3 – الأهـرام : 20 يوليـو 1947. وأيضاً عبدالرحمن الرافعي، في أعقـاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 240.

4 – الأهرام : 13 يوليو 1947.

5 – نفس المصدر : 16 يوليو 1947.

6 – النيل : 28 يوليو 1947. وأيضاً الأهرام : 25 يوليو 1947.

7 – النيل : 28 يوليو 1947.

8 – نفس المصدر : 4 أغسطس 1947.

9 – نفس المصدر: 5 أغسطس 1947. وأيضاً الأهرام 5 و 7 أغسطس، 1947.

10 – الأهرام : 7 أغسطس 1947.

11 – النيل : 6 أغسطس 1947.

12 – نفس المصدر : 7 أغسطس 1947.

13 – الأهرام : 6 يناير 1947.

14 – الكتاب الأخضر، ص 191-209.

15 – الأهرام : 7 أغسطس 1947.

16 – نفس المصدر : 11 أغسطس 1947.

17 – انظر رد كادوقان على النقراشي في وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويـورك) للنظر في النـزاع المصري – الإنجليـزي (1947)، إصدار حكومة السـودان، الخرطوم.

18 – النيل : 16 يوليو 1947.

19 – الأهرام : 10 أغسطس 1947.

20 – نفس المصدر : 11 و21 أغسطس 1947.

21 – نفس المصدر : 17 أغسطس 1947.

22 – نفس المصدر والعدد.

23 – نفس المصدر : 27 أغسطس و23 أكتوبر 1947.

24 – الأمة : 1 و9 سبتمبر 1947. وأيضاً ملحق النيل في 8 سبتمبر 1947.

25 – النيل : 21 أغسطس 1947. وأيضاً الأهرام : 22 أغسطس 1947.

26 – النيل : 24 أغسطس 1947.

27 – النيل : 27 و28 أغسطس 1947.

28 – الأهرام : 21 و27 أغسطس 1947.

29 – الكتاب الأخضر، ص 210-212.

30 – الأهرام : 29 و30 أغسطس 1947.

31 – نفس المصدر : 11 سيتمبر 1947.

32 – وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويورك) للنظر في النزاع المصري – الإنجليزي (1947)، إصدار حكومة السودان، الخرطوم.

33 – نفس المصدر.

34 – نفس المصدر.

35 – الأمة : 2 سبتمبر 1947.

36 – نفس المصدر : 10 سبتمبر 1947. وأيضاً الأهرام : 11 سبتمبر 1947.

37 – الأهرام : 28 سبتمبر 1947.

38 – النيل : 14 سبتمبر 1947، والكتاب الأخضر، ص 213. وكذلك الأهرام : 15 سبتمبر 1947.

39 – الكتاب الأخضر، ص 215 – 216.

الفصل الثالث

مذكرة حكومة النقراشي بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان: نوفمبر 1947

بعثت الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية في 25 نوفمبر 1947 مذكرة بنتيجة دراستها لتوصيات مؤتمر إدارة السودان. كما بعثت في 26 نوفمبر 1947 إلى الحاكم العام بنسخة من المذكرة.

وفي الخطاب الذي قُدمت به المذكرة إلى الحكومة البريطانية ذكر السفير المصري في لندن عبدالفتاح عمرو أن الحكومة المصرية قد حددت موقفها بشأن نظام الحكم في السودان أمام مجلس الأمن. فقد طلبت من المجلس «إنهاء هذا النظام وبينت أن وفاق سنة 1899 الذي يقوم عليه قد عقد في ظروف خاصة، ولأغراض محددة، وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض فوجب أن ينقضي وفاق سنة 1899 وينتهي نظام الحكم المرتكز عليه وتتأكد لوادي النيل وحدته».

وبعد أن أشار إلى أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقاً وأكد تمسك الحكومة المصرية بالموقف الذي حددته أمام مجلس الأمن، أبلغ عبدالفتاح عمرو الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية تقبل الاشتراك مؤقتاً في وضع نظام يمهد للسودانيين طريق الحكم الذاتي، على أن يكون ذلك النظام خالياً من العيوب المشار إليها في المذكرة ومستكملاً للشروط التي طالبت بها الحكومة المصرية في المذكرة وذلك حتى لا يكون البت في النزاع القائم بين مصر وبريطانيا سبباً في تأخير السودانيين أي فترة من الزمن عن السير في طريق الحكم الذاتي.

وقد أوضح عبدالفتاح عمرو أن التعديلات التي ترى الحكومة المصرية إدخالها على توصيات المؤتمر تعديلات جوهرية ولن توافق الحكومة المصرية على توصيات المؤتمر بدونها. كما طالب عبدالفتاح عمرو بمراعاة التعديلات عند إعداد المشروعات الخاصة بإشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية[1].

1 - مآخذ الحكومة المصرية على التوصيات

أخـذت الحكومة المصرية على توصيات المؤتمر إدارة السـودان أنها لا تحقق الغرض الذي قصدت إليه وهو التوسـع في إشراك السـودانيين في الحكومة المركزية. وأشارت إلى أن النظام الذي اقترحه المؤتمر لا يفسـح المجال أمام تمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحاً، ولا يشركهم في المسـؤولية عن حكم أنفسـهم بالقدر الذي يستحقون. وهذا بالرغم مما ورد في خاتمـة تقرير المؤتمر مـن أن التوصيات تهدف إلى إعطاء السـودانيين أقصى قدر من المسؤولية يستطيعون الاضطلاع به.

وللتدليل على أن النظام المقترح لا يفسـح المجال لتمثيل السـودانيين تمثيلاً صحيحاً، ذكـرت الحكومة المصرية أن الجمعية التشريعية تتألف من سـبعين عضواً، عشرة منهم معينون والباقـون منتخبون، ولكن طريقة الانتخاب أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب الصحيـح. ولذلك طالبت الحكومـة المصرية في مذكرتها بوضع قانون انتخابات يسـمح بتمثيل السـودانيين تمثيـلاً صحيحاً. وانتقدت الحكومة المصرية السـلطات الضيقة التي منحها النظام المقترح للجمعية التشريعية وطالبت بتوسيعها وذلك بأن تعطي رأياً قطعياً في إقرار الموازنة وفي تعديلها، وبأن تمنح حق إقرار الضرائب وفقاً للقاعدة التي تقضي بألا ضريبـة دون تمثيل. كما طالبت الحكومة المصرية بـأن يكون لعضو الجمعية التشريعية حق التقدم مباشرة إلى الجمعية بمشروعات قوانين يقترحها هو.

وطالبت الحكومة المصرية أيضاً بتقييد السـلطات الواسـعة التـي تخولها توصيات مؤتمر إدارة السودان للحاكم العام. كما طالبت بأن يكون للسودانيين نصيب في المناصب الرئيسية في المجلس التنفيذي، وبأن يكون لهم كل المناصب الأخرى في حكومة السودان لأن «في هذا تدريب جدي لهم على تحمل مسؤوليات الحكم، وتمهيد لأن يكون لهم كل المناصب الرئيسية بعد انقضاء الثلاث سنوات، وهي فترة التجربة».

ونبهـت الحكومـة المصرية إلى أن النظام المقترح لا يشـتمل على نـص واحد يشرك الحكومة المصرية في مسؤولية تدريب السودانيين على الحكم الذاتي، وطالبت بالاضطلاع بقسط هام من هذه المسؤولية خلال فترة التجربة.

وافتقـدت الحكومـة المصريـة في النظام المقترح حتـى مجرد الإشـارة إلى الحريات الدستورية، وطالبت بأن يكفل النظام للسودانيين احترام الحرية الشخصية وحرية الرأي

وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة وغير ذلك من الحريات التي لا يعيشون أحراراً بدونها ولا يأمنون من التعسف إلا إذا كانت مكفولة لهم.

وعزت الحكومة المصرية العيوب التي شـابت النظام المقترح إلى أن المؤتمر الذي قام ببحث الموضوع وأصـدر التوصيات قد خلا من عناصر ضرورية كان وجودها لازماً حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته على وجه مرضٍ. ذلك أن المؤتمر شُـكّل من ثلاثين عضواً بينهم خمسـة وعشرين موظفاً، ولم يضم المؤتمر عضواً واحداً من المصريين بل أنه لايمثل السـودانيين إلا تمثيلاً ناقصاً. وفي هذا الصدد أشارت الحكومة المصرية إلى أن أحزاباً كثيرة ومؤتمـر الخريجـين لم ينتدبوا ممثلين عنهـم في المؤتمر ولذلك جـاءت «توصيات المؤتمر قاصرة عن أن تعبر تعبيراً أميناً عن حقيقة الرأي العام في السودان»[2].

2 - رد حكومة السودان على المذكرة المصرية

بعث الحاكم العام إلى رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي مذكرة بتاريخ 5 يناير 1948 ضُمنت رد حكومة السودان على انتقادات الحكومة المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السـودان. وقد ورد في الخطاب الذي رفع به الحاكم العام المذكرة أن حكومة السـودان وأغلبية السودانيين تقدر تقديراً حاراً تأييد الحكومة المصرية وتشجيعها لتقدم السودانيين المقترح نحو الحكم الذاتي. كما ذكر الحاكم العام أن الانتقادات الاساسية لتوصيات المؤتمر قد تم تلافيها في مشروع القانون، وأن المشروع سيتضمن أغلب التعديلات التي اقترحتها الحكومة المصرية.

وفي معـرض ردهـا على الانتقادات المصريـة لتوصيات مؤتمر إدارة السـودان، قالت حكومة السودان إن تقرير المؤتمر لم يحدد طرق الانتخابات وسيبين جدول ملحق بالقانون المقترح الدوائـر الانتخابية كما سـيحدد مؤهلات الناخبين وطـرق الانتخابات. وذكرت حكومة السـودان أن مخـاوف الحكومة المصرية من ان الجمعيـة التشريعية لن تكون أكثر من هيئة استشـارية لا أسـاس لها لأن الجمعية التشريعية ستكون الهيئة النظامية القانونية التي سـتعرض عليهـا جميع مشروعات القوانين ويكون لها حق مناقشـتها أو الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها. وأوضحت حكومة السودان أنه من المقترح أن يكون للجمعية التشريعية كامل السـلطة في التقدم بآرائها قبل وضع الميزانية وأثناء مناقشتها.

ولما كانت الضرائب في السودان تفرض بقانون فسيكون للجمعية سلطة فرض ضرائب أو زيادتها عند عرض مثل هذه القوانين عليها.

وطرحـــت مذكرة حكومة الســودان نقطة مهمة وهي أن الحاكم العام لا يســتطيع أن يجرد نفســه من الســلطات الأساســية التي يمارســها بموجب اتفاقية 1899. فالمادة الرابعــة من الاتفاقية تخول له ســلطة ســن القوانين وإبلاغها بعد ذلــك إلى الحكومتين البريطانية والمصرية. لذلك فإن النص في القانون الجديد على ســبق تقديم هذه القوانين إلى الحكومتين ســيكون مخالفاً للنظام القائم وســيفرض قيداً خطيراً على السلطات التي يتيحهــا الحكم الذاتي للجمعيــة التشريعية والتي ترغب الحكومــة المصرية في زيادتها. وسيترتب على ذلك تأخير إصدار القوانين والذي سيسبب بدوره متاعب إدارية خطيرة.

وكانت حكومة الســودان ترد بما ورد في الفقــرة الفائتة على اقتراح الحكومة المصرية بأنــه مادام النظام الحالي قائماً في الســودان فإن تشريعاً يوافــق عليه المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام أن يقبله أو أن يرفضه إلا إذا أقرت الحكومتان المصريــة والبريطانيــة الرفض أو القبول، وأن تشريعاً يختلف فيــه المجلس التنفيذي مع الجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام أن يصدره إلا إذا حصل على موافقة الحكومتين.

وأكدت مذكرة حكومة السودان أن الحرية الشخصية وحرية العقيدة وحرية الصحافة وغيرهــا من الحريات مكفولة في الســودان بالقانون، وســيكون ضمن ســلطة الجمعية التشريعية مراجعة القوانين التي منحت هذه الحريات بموجبها وأن تدخل عليها ما تراه ضرورياً من التعديل.

وفي ختام المذكرة ذكرت حكومة الســودان أن توصيات مؤتمر إدارة السودان صادفت القبول في البلاد وأنه باســتثناء فئة قليلة فإن الأغلبية الســاحقة ستشــارك في انتخابات الجمعية التشريعية. وبعد أن أشــارت إلى أن هذه الفئة القليلة قد رفضت الدعوة التي قدمــت لها للاشــتراك في مؤتمر إدارة الســودان، قالت حكومة الســودان إن هذه الفئة والوفد الذي يســمى «وفد السودان» لا يمثلون الآن الرأي العام الحقيقي في السودان في هذا الصدد[3].

3 - الاستقلاليون يرحبون بمذكرة حكومة النقراشي

رحب دعاة استقلال السودان بمذكرة حكومة النقراشي بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان. فقد قال الصديق عبدالرحمن المهدي إن مصر قد سلكت في مذكرتها الطريق الصحيح، وانه لم يكن في استطاعة مصر بعد الذي وضح في مجلس الأمن أن تسلك غير هذا الطريق العملي. ورحب الصديق المهدي بأي تعاون من جانب مصر يهدف إلى تسليم السودانيين شؤون الحكم في بلادهم[4].

واعتبر محمد أحمد محجوب المذكرة خطوة دبلوماسية بارعة وأكد أن السودانيين جميعاً يرغبون في حرية الانتخابات. وفي هذا الصدد أشار إلى أن الحكومة المصرية تحدثت عن حرية الانتخابات ولكنها لم تتقدم بمشروع محدد. وانتقد محجوب محاولة المذكرة إعطاء سلطة إيقاف القوانين لدولتي الحكم الثنائي بدلاً من الحاكم العام وقال إن ذلك سيعطل الأداة التشريعية في البلاد، وانه إذا كان لا بد من إعطاء هذه السلطة للحاكم العام فيجب أن تحدد وتحاط بسياج يجعله لا يستعملها إلا عند الضرورة القصوى. وطالب محجوب بأن يكون نصيب دولتي الحكم الثنائي في عضوية المجلس التنفيذي النصف على أن يكون النصف الآخر للسودانيين[5].

وأثنت صحيفة «النيل» على موافقة الحكومة المصرية على قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بعد استيفاء شروط أغلبها في مصلحة السودانيين. وقالت الصحيفةإنه بهذه الخطوة البارعة الموفقة تدخل سياسة مصر في السودان في طور جديد يبشر بكل خير، ويحسن العلاقات بين البلدين بعد أن ظلت أمداً متوترة بسبب موقف مصر المتعنت من حقوق السودانيين المشروعة في الحرية والاستقلال.

وطالبت صحيفة «النيل» مصر بأن «تواصل خطواتها العملية في هذا السبيل فتكسب حمد السودانيين وتقضي على التهمة التي ألصقها بها الإنجليز أمام مجلس الأمن وساعد بعض ساستها من أمثال إسماعيل صدقي ومكرم عبيد في تركيزها في نفوس السودانيين، وهي أن مصر مصممة على امتلاك السودان وعلى حرمان أهله من الحرية التي تطلبها هي لنفسها».

وأشارت صحيفة «النيل» إلى أن التعديلات التي اقترحتها مصر تستكمل النقص الواضح في مشروع حكومة السودان وتقوي الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي

فيصبح تمثيلها أشــمل واختصاصاتها أوســع، ويكون نصيب السودانيين في حكم بلادهم أكــبر. ولكن الصحيفة قالت إن مطالبة مصر بأن ترفع القوانيين إلى دولتي الحكم الثنائي لإقرارهــا قبل إصدارها فيه حد من ســلطة المجلس التنفيــذي والجمعية التشريعية، إذ يمكن أن يستعمل ذلك لتعطيل أعمال المجلس والجمعية[6].

وقالت صحيفة «الأمة» إن مذكرة حكومة النقراشي تعبر عن اتجاه مصري جديد يدل على أن مصر اعترفت بكيان الســودان المنفصل عنها، وبحق السودانيين في حكم بلادهم. وقالــت صحيفة «الأمة» كذلك «إنه لو اســتمرت مصر تخطو في هــذا الطريق لوجدت نفســها بعد حين تقف موقف التفاهم وموقف الصداقة من السودانيين الذين يهدفون إلى اســتقلال بلادهم وإلى أن يكون السودان للسودانيين. ولم يكن سبب سوء التفاهم في الماضي القريب، ولم يكن سبب العداء بيننا وبين مصر غير موقف مصر من مستقبل بلادنا فهي في الوقت الذي تنادي فيه بحرية بلادها واســتقلالها كانت تنادي بوضع الســودان تحت التاج المصري»[7].

الهوامش

1- الكتاب الأخضر، ص 163 – 164.

2- نفس المصدر، ص 165 – 171.

3- المجلس الاستشاري لشـــــمال السودان، إجراءات الدورة الثامنة من 3 – 10 مارس 1948، ص 35 – 37. وأيضاً الكتاب الأخضر، ص 172 – 175.

4- الأهرام : 8 ديسمبر 1947.

5- نفس المصدر : 12 ديسمبر 1947.

6- النيل : 7 ديسمبر 1947.

7- الأمة : 23 ديسمبر 1947.

مذكرة النقراشي تتسبب في تصدع «وفد السودان» وتثير خلافاً حاداً بين الأحزاب الاتحادية

1- تصدع «وفد السودان»

تمثل الرسالة التي بعث بها «وفد السودان» إلى رئيسي وزراء مصر وبريطانيا وحاكم السـودان العام بشـأن توصيات مؤتمر إدارة السـودان والتي نشرت في 20 أكتوبر 1947 آخـر موقف تبناه الوفد باتفاق كل الأحزاب الاتحادية المكونة له. قال «وفد السـودان» في رسالته إن النظام الجديد المقترح لإدارة السودان والقائم على إنشاء جمعية تشريعية ليـس غرضه الأهداف التـي أجمعت عليها البـلاد في إنهاء الإدارة الحاليـة وقيام نظام ديمقراطي صحيح، وإنما غرضه الحقيقي هو استمرار الوضع القائم مع تغيير بعض معالمه الخارجية للتقريب ما بين الإدارة البريطانية في السودان والفئة القليلة التي تناصرها من السودانيين. وفي ختام الرسالة أعلن الوفد رفضه للنظام الجديد حتى ولو جاء سليماً مبرأً من كل عيب، لأنه من حيث المبدأ الوطني المقرر يقوم في ظل إدارة أجمع السـودانيون عـلى وجوب زوالهـا ولأنه بذلك يتنافى مـع الأهداف القومية المتمثلـة في جلاء القوات البريطانية عن البلاد، وإنهاء الإدارة الحالية وقيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري[1].

بعـد ذلك بقليـل بدأت الخلافات تدب في صفوف الوفد. فقـد تواتر في القاهرة وفي الخرطوم أن بعض أعضاء الوفد حصلوا على تصاريح تموين من حكومة النقراشي في مقابل تأييد سياستها إزاء السودان. ويبدو أن ذلك كان من أبرز الأسباب التي حملت حزب وحدة وادي النيل وحـزب الاتحاديين إلى المطالبة بعودة الوفد إلى السـودان ومواصلة الكفاح هنـاك. ولكن حزب الأشـقاء أصر على بقاء الوفد في مـصر[2]. ووقف الأحرار الاتحاديون موقفاً وسـطاً مؤداه أن يبقى إسـماعيل الأزهري وأحمد خير في القاهرة لمراقبة تطورات

الموقف السياسي عن كثب وأن يعود باقي أعضاء الوفد إلى السودان بسبب الحالة المالية للوفد، ولأن الوضع الداخلي يستوجب الاستفادة بكل الشخصيات والكفاءات. وترك حزب الأحرار الاتحاديين الباب مفتوحاً أمام زيادة أعضاء الوفد بالقاهرة إذا اقتضى ذلك ما يستجد من الحوادث[3].

وفي محاولة لإنقاذ الموقف والمحافظة على تماسك الوفد، أصدر إسماعيل الأزهري رئيس الوفد في 3 نوفمبر 1947 بياناً جاء فيه أن الوفد اجتمع مساء الأحد 2 نوفمبر 1947 وأن بعض أعضائه ممن اتصلت مصالحهم بمصر في التجارة أو التوظف قد رأوا أن يتقدموا باستقالاتهم من الوفد. وذكر أزهري في البيان أن الجميع قد وافق على ذلك فوصلته استقالة من كل من يحيى الفضلي وتوفيق أحمد البكري وأن علي البرير قد اتصل بحزبه أي حزب وحدة وادي النيل لينتدب غيره[4]. وسنعرض فيما يلي لبعض ما ورد في كتابي استقالة يحيى الفضلي وتوفيق أحمد البكري وفي البيان الذي أصدره علي البرير. ويستطيع القارئ أن يتبين من ذلك أسباب الخلاف الذي نشب والتي أشرنا لها في الفقرة الفائتة.

قال يحيى الفضلي في كتاب استقالته إن أعداء الوفد أخذوا يحوكون حول الوفد الدسائس بغية التشهير به وبرسالته حتي يتحقق لهم ما يرمون إليه من حمل الوفد على العودة إلى السودان، مضرجاً بجراحات زعمهم أنه قد خان رسالته، وارتمى في أحضان النقراشي، وبذلك تقر عينهم ويفرح الإنجليز. واستطرد يحيى الفضلي قائلاً إن أعداء الوفد بدأوا يتخذون «من اشتغال التجار منا بمهنتهم - وأنا منهم - فأنت تعلم أني تاجر في السودان وعضو في الغرفة التجارية. كما وأنني تاجر في مصر لي سجل تجاري وعضو في غرفة القاهرة التجارية. وأقول لشدة ما يؤسفني أنهم بدأوا يتخذون من هذا ثغرة ينفذون منها للنيل من سمعة الوفد، فأخذوا يحاولون أن يدخلوا في روع الناس أن تأييد الوفد لسياسة دولة النقراشي ما كان ليكون لولا إعطاء بعض الوفد -ثم الأستاذ يحيى الفضلي على التخصيص- تصريحات تموين»[5].

وقال توفيق أحمد البكري في كتاب الاستقالة الذي وجهه إلى إسماعيل الأزهري: «فهمت من المحادثة التي دارت بيني وبينكم أنكم ترون استقالة أعضاء وفد السودان الذين يعملون في التجارة، والموظفين الذين تتصل أعمالهم بمصر، وقد بنيتم ذلك رغبة في

تفادي ما دار حول الاستاذ يحيى الفضلي من إشاعات تتصل بعمله وتخلصاً من الآخرين، وتغطيــة له. وقد حاولت جهد طاقتي أن أثنيكم عما ذهبتم إليه، حفاظاً للكلمة وصوناً للوحدة، مبيناً لكم ما يترتب على هذا العمل من نتائج سـيئة بعيدة المدى تصيب جبهة وادي النيل بالسودان، فتمسكتم برأيكم مصرين عليه. ولما كنت أرى فيما قضيتم به، وفي كثير من تصرفات أعضاء الوفد ما لا يتفق والمصلحة العامة، فإني لهذا قررت الانســحاب من وفد السودان كمستشار له»[6].

وأعلــن عــلي البرير أن حزب وحــدة وادي النيل قرر أن المصلحــة تقضي في الوقت الحاضر بضرورة عودة بقية أعضاء «وفد السودان» لاستئناف النشاط الوطني في الداخل، وبمــا أن أعضاء الوفد المقيمين بالقاهرة رفضوا الأخذ بوجهة نظر الحزب فقد قرر الحزب الانسحاب من الوفد وتنحي ممثله عن العضوية فيه[7].

وفي الســودان قرر مؤتمر الخريجين العام في 7 نوفمــبر 1947 أن الوقت لم يحن بعد لعــودة الوفد للســودان. وعلى أثر ذلك انســحب حزب الأحــرار الاتحاديين من المؤتمر واســتقال محي الدين البرير من هيئة المؤتمر الســتينية وعلل اســتقالته بعدم إمكانية التعاون في هيئة أغلبها من حزب واحد ولاستحالة تكوين معارضة ذات أثر داخل الهيئة. ويبدو أن محي الدين البرير كان يشـير بذلك إلى أنه كانت لحزب الأشقاء أغلبية المقاعد في هيئة المؤتمر الستينية[8]. واستقال لاحقاً من الهيئة الستينية كذلك حسن الطاهر زروق وأحمد محمد علي الســنجاوي وحســن ســلامة وثلاثتهم كانوا ينتمون إلى حزب الأحرار الاتحاديين[9]. وأعلن حزب الاتحاديين في 8 نوفمبر 1947 انســحابه من «وفد الســودان» وكان الحــزب قــد قاطع انتخابات الهيئة الســتينية للمؤتمر التــي أجريت في 25 أكتوبر 1947[10].

وعــن أصل الخلاف بين «وفد الســودان» ومؤتمر الخريجين مــن جهة وحزب وحدة وادي النيــل مــن الجهة الأخرى، قــال الدرديري أحمد إســماعيل إن رئيس الوفد ومعه المؤتمر، يقولان بأن بحث مســألة عودة الوفد ليســت من اختصــاص الأحزاب وإنما من اختصــاص المؤتمر وحده. وأوضح الدرديري أحمد إســماعيل أن حزب وحدة وادي النيل رأى أنــه من «حقــه كحزب له مكانته، وقد صار مبدؤه شــعاراً للأمة جمعاء أن يبت في الموضــوع، وأن يكون له رأي مســموع، وحــين أصر المؤتمر على أنــه صاحب هذا الحق

وحده، رأى الحزب أن ينسـحب من وفد السودان قبل الاستقالات الأخيرة. وكان موقف مندوب الحزب تنفيذاً لذلك القرار»[11].

وأما حزب الأشقاء فقد أعلن تأييده لسياسة الوفد وأكد ضرورة بقائه في مصر لمواصلة الكفاح. كما حمّل حزبي الاتحاديين ووحدة وادي النيل تبعة ما نشأ من خلاف في صفوف الوفد. وذكر حزب الأشـقاء كذلك أن عودة الوفد كانت مطلب المسـتعمر منذ أن غادر الوفد الخرطوم[12]. واعتبر إسـماعيل الأزهري المطالبة بعـودة الوفد محاولة من خصوم الوفد لفصم عرى الجهاد بين المصريين والسودانيين[13]. كما كان من رأي محمد نور الدين وكيـل حزب الأشـقاء أن وجود «وفد السـودان» في القاهرة يحمـل معنى التضامن بين السودانيين والمصريين على وحدة وادي النيل والسعي المشترك إلى تحقيقها[14].

وفي الأسـبوع الأول مـن ينايـر 1948 أبـرق سـكرتيرو أحزاب وحـدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين القصر الملكي ورئيس وزراء مصر بانسـحاب أحزابهم من «وفد السودان» وبأن أعضاء الوفد المقيمين في القاهرة لا يمثلون إلا حزب الأشقاء. وأكدوا أن الظـروف الاضطراريـة التـي أدت إلى هذا الوضع لن تغير طريـق جهادهم لتحقيق حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحت تاج الفاروق المعظم مع وحدة الدفاع والتمثيل الخارجي[15].

وهكذا فبانسـحاب أحزاب وحدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين أصبح «وفد السـودان» مجرد واجهة لحزب الأشـقاء. إذ لم يبق في عضويته سـوى إسـماعيل الأزهـري ومحمد نورالدين وأحمد خير ومبـارك زروق وإبراهيم المفتي.واتخذت الهيئة الستينية للمؤتمر في فبراير 1948 قراراً بإعادة يحيى الفضلي إلى عضوية الوفد لأنه لم يكن هناك ما يدعو إلى الاعتراض على تصرفاتة، وأن استقالته من الوفد كانت استقالة مشرفة، وفيها تضحية شـخصية في سبيل المصلحة العامة[16]. وحري بالذكر أن حزب الأشقاء كان يشغل آنذاك 51 مقعداً في الهيئة الستنية للمؤتمر[17].

ومع أن بعض المساعي قد بذلت للتوفيق بين الأحزاب الاتحادية وتشكيل الوفد على أسـس جديدة والوصول إلى حل وسط بشأن مسألة استمرار بقاء الوفد في مصر وتحديد العلاقة بين الوفد ومؤتمر الخريجين، إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل[18]. وليس في نيتنا الخوض هنا في تفاصيل هذه المسـاعي. ولكننا سنعرض في الفصل التالي إلى المسعى الذي

قام به الدرديري أحمد إسـماعيل رئيس حزب وحـدة وادي النيل في هذا الصدد والذي كان يهدف من ورائه إلى تكاتف وتآزر الاحزاب الاتحادية لمناهضة مباحثات أحمد خشبة وزيـر خارجيـة مصر ورونالد كامبل السـفير البريطاني في القاهرة بشـأن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

2- الأحزاب الاتحادية تختلف حول مذكرة النقراشي

سـبقت الإشارة إلى أن «وفد السودان» أعلن في أكتوبر 1947 رفضه للنظام الجديد الذي اقترحه مؤتمر إدارة السودان ولو جاء سليماً مبرأً من كل عيب. وقد تمسكت أحزاب وحـدة وادي النيل والاتحاديين والأحـرار الاتحاديين بهذا الموقف حتى بعد انفراط عقد «وفد السـودان» ونشر مذكرة حكومة النقراشي إلى الحكومة البريطانية بشـأن توصيات مؤتمر إدارة السودان في أول ديسمبر 1947.

إلا أن إسماعيل الأزهري تبنى لاحقاً موقفاً مغايراً لموقف الوفد. فقد نشرت الصحف أن إسماعيل الأزهري رئيس«وفد السودان» ومحمد نور الدين وكيل الوفد قابلا النقراشي في 8 نوفمبر 1947 وشـكرا دولته على مذكرته إلى حاكم السـودان العام بشأن مقترحات مؤتمر إدارة السـودان. ولم يصدر وقتئذ أي نفي لهذا الخبر من إسماعيل الأزهري أو من أي جهة أخرى[19]. ولكن إسماعيل الأزهري أصدر بياناً في 31 ديسمبر 1947 قال فيه إنه لم يطلع من قبل على مذكرة الحكومة المصرية بشأن الجمعية التشريعية ولم تمكنه الظروف من مقابلة النقراشي. وقال أيضاً إن نوايا مصر نحو شـقيقها السـودان قد وضحت حتى أن حزب الأمة آمن بأن مصر تريد السـودان أن يحكم نفسـه بنفسه. وبعد أن عرض إلى مطالبة مصر لمجلس الأمن في يوليو 1947 بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسـودان جلاء تاماً ومطالبة «وفد السـودان» بالجلاء والوحدة وموقفة من النظام الجديد المقترح لإدارة السودان، انتهى إسماعيل الأزهري إلى أن الجلاء لا يتحقق ولا تتم الوحدة بتعديل مـشروع حكومة السـودان عن جمعيتهـا التشريعية وإنما بأن تسـتعمل مصر حقها في المبادأة فتصوغ حكومتها دستوراً داخلياً للسودان يمنحه مليك الوادي لجنوب الوادي[20].

وفي بيان لاحق نشر 2 يناير 1948 اسـتغرب إسـماعيل الأزهـري قول علي البرير انه أي إسـماعيل الأزهري قد شكر النقراشي على المذكرة في 8 نوفمبر 1947 لأنه اطلع عليها

لأول مرة في أول ديسمبر 1947 حين نشرتها الصحف في مصر ومنها علم أنها قد رفعت إلى الحكومة البريطانية في 25 نوفمبر 1947[21]. ولكن علي البرير نبه إلى أن إسماعيل الأزهري تجاهل أن عبد الرزاق السنهوري أطلعه على المذكرة وناقش معه بعض عباراتها فوافق عليها قبل أن ترسل للحكومة البريطانية وحاكم السودان العام وقبل أن تأخذ طريقها للصحف. وأضاف علي البرير: «كما نود أن نسأله بدورنا ألم يذهب هو ووكيله إلى رئيس الوزراء شاكرين مهنئين بهذه المذكرة؟ ونسأله ألم يصرح لمندوب الأهرام بأنه قابل دولة النقراشي لكي يهنىء دولته بها؟ وإذا كان لا هذا ولا ذاك أفما كان من الأجدر أن يبادر بتصحيح الخبر عندما اطلع عليه؟ ولماذا سكت دهراً ثم جاء أخيراً يحاول التراجع والإنكار؟»[22].

وقد كان حزب وحدة وادي النيل وحزب الاتحاديين واضحين في رفضهما لمذكرة حكومة النقراشي بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان. فقد أعلن حزب وحدة وادي النيل استنكاره للمذكرة وخطاب النقراشي لأنهما يحملان بين ثناياهما معني إقرار الحكم الثنائي البغيض ولو لأجل محدود ولأنهما أغفلا بشكل مزر التمسك بوحدة وادي النيل. كما لم يطالبا الجلاء الناجز عن وادي النيل مصره وسودانه. وقال الدرديري أحمد إسماعيل إن الذين يستبشرون بمذكرة النقراشي «إنما يفعلون ذلك بدافع اليأس من كفاح مرير لنيل حقوقنا المهضومة بإجلاء الانجليز عن بلادنا وقيام دولة وادي النيل»[23].

أما حزب الاتحاديين فقد اعتبر إقرار النقراشي للجمعية التشريعية تنكراً لما جاء في عريضة الدعوى التي قدمها إلى مجلس الأمن[24]. وشن قطب حزب الاتحاديين خضر حمد هجوماً قاسياً على إسماعيل الأزهري. فعندما سئل عن موقف إسماعيل الازهري وتأييده لمذكرة النقراشي ثم رفضه لهاء، أجاب خضر حمد قائلاً :«لا أنكر على الأستاذ أزهري وطنيته وإخلاصه ولكني ما توهمت فية يوماً من الأيام العقلية السياسية. وهذا الاضطراب الذي بدا منه في تأييده لمذكرة النقراشي وتهنئته عليها ثم عدوله عن هذا التأييد وإنكاره للتهنئة عندما أحس بأن أحزاب الوحدة جميعها ومعها المؤتمر الذي يرأسه أزهري نفسه قد رفض المذكرة واستنكر صدورها من الحكومة المصرية. وهذا الاضطراب دليل الأمية السياسية التي يمتاز بها رئيس الاشقاء».

واستطرد خضر حمد قائلاً : «إن الأستاذ أزهري تنقصه العقلية السياسية. ولم ينكشف هذا الجهل بالشـؤون السياسـية في الماضي للعامة -ولو كان معلوماً للخاصة- لأنه عندما كان رئيسـاً للوفد وكان الوفد وفـداً كما رضيته البلاد، كانت حولـه نخبة من المخلصين أحسنوا توجيهه وجعلوا أنفسهم رقباء على أحاديثه وخطبه وتصريحاته لا تصاريحه. أما وقد انفض الناس من حوله -وهذا ايضاً من سـوء السياسة وقلة الكياسة - فلا غرابة أن ظهـر منه هذا الاضطراب في التفكير وظهر للناس عـلى حقيقته إمعة ينتظر الوحي من النقراشي كأنه موظف في الحكومة المصرية حتى إذا ما أحس أخيراً وبعد فوات الأوان أنه تورط بدأ يتخبط هذا التخبط المعيب»[25].

وليس واضحاً ما أذا كان إسماعيل الأزهري يعبر عن رأي شخصي أو رأي حزب الأشقاء عندما شـكر النقراشي في 8 نوفمبر 1947 على المذكرة وهنـأه عليها. وعلى أية حال فقد أعلن حزب الأشـقاء في الأسبوع الأول من يناير 1948 «منعاً للبس وقضاءً على المحاولات المغرضة التي يهدف البعض منها إلى النيل من الحزب» مقاطعة الجمعية التشريعية من حيث المبدأ. ووعد حزب الأشقاء الشعب السوداني بعمل يضع حداً نهائياً لهذه الوسائل التي يراد بها الانحراف بالحركة الوطنية[26].

الهوامش

1- الأهرام : 20أكتوبر1947.

2- نفس المصدر : 7 نوفمبر 1947.

3- نفس المصدر : 13 نوفمبر 1947.

4- نفس المصدر : 4 نوفمبر1947.

5- نفس المصدر والعدد.

6- نفس المصدر والعدد.

7- نفس المصدر والعدد.

8- نفس المصدر :10 نوفمبر 1947.

9- النيل : 14 ديسمبر 1947.

10- الأهرام : 10 نوفمبر 1947. بالرغم من أن حماد توفيق قد فاز في انتخابات الهيئة الستينية إلا أنه اسـتقال لاحقاً تمشـياً مع قرار حـزب الاتحاديين بعدم الاشـتراك في هيئة المؤتمر: الأهرام في 3 نوفمبر 1947.

11- الأهرام : 10 نوفمبر 1947.

12- نفس المصدر والعدد.

13- نفس المصدر : 13 نوفمبر 1947.

14- نفس المصدر : 19 نوفمبر 1947.

15- نفس المصدر : 5 يناير 1948.

16- نفس المصدر : 18 فبراير 1948.

17- نفس المصدر : 27 أكتوبر 1947.

18- انظر مثلاً نفس المصدر : 5 و7 و8 يناير 1948.

19- نفس المصدر : 9 نوفمبر 1947.

20- نفس المصدر: 31 ديسمبر 1947.

21- نفس المصدر 1 و2 يناير 1948.

22- نفس المصدر : 5 يناير 1948. انظر أيضاً السودان الجديد : 7 يناير 1948. كان عبدالرزاق السنهوري وزيراً للمعارف العمومية في حكومة النقراشي.

23- الأهرام : 12 ديسمبر 1947.

24- نفس المصدر : 22 ديسمبر 1947.

25- السودان الجديد : 18 يناير 1948. وردت تصريحات خضر حمد خلال حديث أجرته معه السـودان الجديد. وكان خضر حمد وقتئذ يعمل ملحقاً بالقســم السياسي بجامعة الدول العربية.

26- الأهرام : 8 يناير 1948.

الفصل الخامس

مباحثات خشبة - كامبل : 6 مايو 1948

تسـلمت الحكومة المصريـة في 17 فبرايـر 1948 مشروع قانون المجلـس التنفيذي والجمعيـة التشريعية. وعندما اطلع مجلس الوزراء المـصري على المشروع في 29 فبراير 1948 لاحـظ أن المشروع لم يأخذ بالاقتراحات السـابقة التي أبدتهـا الحكومة المصرية ولذلـك قرر اعتبار «المشروع غير صالح لأن يكون أساسـاً لعرضه عـلى لجنة كتلك التي اقترحتهـا وزارة خارجية المملكة المتحدة بكتابها المؤرخ 15 يناير سـنة 1948. ولن تكون أعـمال اللجنة مثمرة إلا إذا كانت المبـادىء التي أوضحتها الحكومة المصرية في مذكرتها المؤرخة 25 نوفمبر سنة 1947 معتمدة كأساس للإصلاح المنشود»[1].

وتجـدر الإشـارة إلى أن الحكومـة البريطانية اقترحت على الحكومـة المصرية في 15 ينايـر 1948 أن تعيّن الحكومتان عند تلقي مـشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعيـة ممثلين لهما لبحث نصوص مشروع القانون بالتشـاور مـع خبراء فنيين من حكومة السودان، ثم يقدموا بعد ذلك توصياتهم لدولتي الحكم الثنائي[2].

فصَّلـت الحكومـة المصرية وجهة نظرها بشـأن مـشروع قانون المجلـس لتنفيذي والجمعية التشريعية في مذكرة بتاريخ 11 مارس 1948 بعث بها القائم بأعمال السـفارة المصرية في لندن إلى وزير الخارجية البريطاني ايرنسـت بيفن. وقد اشتملت هذه المذكرة عـلى نفس النقاط التي أثارتهـا الحكومة المصرية في مذكرتها بتاريـخ 25 نوفمبر 1947 بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان.

أوضحـت المذكرة المصرية بتاريـخ 11 مارس 1948 أن الغرض مـن التعديلات التي كانـت قد اقترحتها الحكومة المصرية هو أن يكون النظام المقترح، في الأسـس التي يقوم عليهـا والأغراض التي يرمي إليها، نظاماً انتقالياً لا يدوم لأكثر من ثلاث سـنوات يتدرب خلالها السودانيون على الحكم الذاتي بأن يتولوا بعض المناصب الرئيسية ويتحملوا بعض أعباء الحكم، ويقـف إلى جانبهم لمعاونتهم بعض المصريين، ويقوم رقيباً عليهم رأي عام

سوداني يتمثل في صفوة السودانيين المنتخبين انتخاباً حراً. حتى إذا انقضت فترة الانتقال اســتطاع السودانيون أن يتســلموا زمام أمورهم كاملاً، وأن تكون لهم جميع المناصب في حكومة السودان تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل.

وانتهت المذكرة المصرية إلى أن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لم يحقق المبادىء التي أوضحتها الحكومة المصرية ولم يتلاف العيوب التي بينتها، ولم يراع الأخذ بالتعديلات الجوهرية التي طلبتها والتي بينت في وضوح أنها لا تســتطيع الموافقة على توصيات مؤتمر إدارة السودان بدونها[3].

وفي مايــو 1948 شــكلت الحكومتان المصريــة والبريطانية لجنة ثنائيــة مكونة من أحمد خشــبة وزير خارجية مصر وروناالد كامبل الســفير البريطاني في القاهرة للتباحث حول مــشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ورفع توصياتها بشــأنه إلى الحكومتين[4]. وسنعرض فيمايلي لبعض ما دار في هذه المباحثات.

1 - لجنة الرقابة الثلاثية

بحث خشبة وكامبل مسألة إقامة لجنة رقابة ثلاثية إذا وافقت الحكومة المصرية على مــشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وقد اتفقا على أن تتكون اللجنة مــن ممثلين اثنين لكل من الحكومات الثلاث: المصرية والبريطانية والســودانية وعلى أن يكون ممثلا حكومة السودان سودانيين. واتفق خشبة وكامبل كذلك على أن تكون مهمة اللجنة مراقبة تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي[5].

وســنرى لاحقاً أن مســألة اللجنة الثلاثيــة قد طرحت إبان مفاوضــات أحمد نجيب الهلالي رئيس وزراء مصر مع وفد الحركة الاستقلالية في الاسكندرية في يونيو 1952.

2 - المباحثات بشأن مشروع القانون[6]

اعترض الجانب المصري على ذكر اتفاقية ســنة 1899 ومعاهدة سنة 1936 في ديباجة مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. فقد نصت إحدى فقرات الديباجة

على أنه بمقتضى اتفاقية 19 يناير 1899 المؤيدة بمعاهدة 26 أغسطس 1936 قُلد الحاكم العام الرئاسـة العليا العسكرية والمدنية في السودان. ونصت فقرة أخرى على أن تخويل سـلطة تنفيذية وتشريعية للمجلـس التنفيذي والجمعية التشريعية لا يمس مسـؤولية الحاكم العـام النهائية للحكومتين المصرية والبريطانية بموجـب اتفاقية 19 يناير 1899 لإدارة السودان إدارة حسنة.

اتفق الجانبان المصري والبريطاني على حذف اتفاقية سنة 1899 ومعاهدة سنة 1936 مـن ديباجة مـشروع القانون وعلى أن تتبـادل الحكومتان كتابـين، في أحدهما تحتفظ الحكومة المصرية بموقفها الذي حددته في مجلس الأمن بالنسـبة لنظام الحكم القائم في السـودان، وفي الآخر تحتفظ الحكومة البريطانية برأيهـا الذي أعلنته أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى استمرار نفاذ اتفاقية سنة 1899.

وطلـب الجانـب المصري حذف كلمـة «الكامل» التي تصف الحكـم الذاتي. وخشي الجانب البريطاني أن يسيء السودانيون فهم المراد من حذفها. ولذلك اتفق الجانبان على إبقائها على أن تتبادل الحكومتان كتابين لبيان مفهوميهما لعبارة «الحكم الذاتي الكامل». وسـيرد لاحقاً أنه إبان مفاوضات الحركة الاسـتقلالية في أكتوبـر 1952 مع حكومة ثورة 23 يوليـو اعترض عبدالرزاق السـنهوري رئيس مجلس الدولـة المصري آنذاك على عبارة «الحكم الذاتي الكامل».

أعطت المادة 18 من مشروع القانون الحاكم العام سـلطة نقض أي قرار تم الوصول إليه بأغلبية الأصوات في المجلس التنفيذي وإبداله بقرار يصدره هو بشأن نفس الموضوع. ويكـون قـرار الحاكم العام نافذ المفعـول لكل الأغراض كما لو كان قـرار المجلس. وقد أعيدت صياغة هذه المادة لتشـمل التعديلات التـي اقترحها الجانب المصري وهي قصر سـلطة نقض القرار عـلى حالة الضرورة وإبلاغ الحكومتين المصرية والبريطانية بأسـباب نقض القرار.

طلـب الجانب المـصري أن تكون اللغـة العربية هي اللغة الأساسـية للإجراءات في الجمعية التشريعية احتراماً لثقافة الشـعب السوداني العربية مع مراعاة استعمال اللغة الإنجليزيـة في بعض الأحيان. وقبل الجانب البريطاني ذلك وأعيدت صياغة المادة 45 من

المشروع بحيث تكون الإجراءات في الجمعية التشريعية باللغة العربية بدون إخلال باستعمال اللغة الإنجليزية حيثما كان ذلك ملائماً.

وعند مناقشة المادة 51 من مشروع القانون اقترح الجانب المصري تقسيم القوانين إلى مهمة وغير مهمة على أن يكون البت في مشروعات القوانين المهمة للحكومتين المصرية والبريطانية. أما مشروعات القوانين غير المهمة فما عرض منها على الجمعية التشريعية وأجازته فلا يحتاج الحاكم العام لإصداره إلى موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية. أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها فيجب إذا أصر الحاكم العام على إصداره ألا يفعل ذلك إلا بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية.

يبدو أن الجانب البريطاني لم يقبل تقسيم القوانين إلى مهمة وغير مهمة ولكنه قبل تعديل المادة 51 بالنسبة لمشروعات القوانين التي لم تجزها الجمعية التشريعية أو التي أجازتها بتعديلات لا يوافق عليها المجلس التنفيذي. ففيما يتعلق بهاتين الحالتين عُدلت المادة 51 بحيث لا يعطي الحاكم العام موافقته إلا بعد أن يعرض مشروع القانون على الحكومتين البريطانية والمصرية ويتلقى إخطاراً بموافقتهما على أن يوافق على المشروع، أو ينقضي شهر أو خمسة عشر يوماً بالنسبة لمشروعات القوانين المالية دون أن يتلقى إخطاراً بموافقتهما على ألا يوافق على المشروع.

وقبل الجانب البريطاني بأن تضاف جنسية السودانيين إلى قائمة المسائل المحظورة المنصوص عليها في مشروع المادة 54. وهي المسائل التي ليست للجمعية أي سلطات تشريعية فيما يتعلق بها. وحري بالذكر أن الحكومة المصرية كانت قد اعترضت على مناقشة المجلس الاستشاري لمسألة إصدر قانون لتعريف من هو السوداني وطالبت بعرض مشروع القانون عليها والحصول على موافقتها قبل إصداره حتى ولو كان الغرض من تعريف من هو السوداني غرضاً إدارياً بحتاً[7]. وسبقت الإشارة إلى أن النقراشي انتقد في مجلس الأمن في أغسطس 1947 محاولة حكومة السودان خلق جنسية سودانية مستقله واعتبر ذلك أحد مظاهر سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر.

وبناء على طلب الجانب المصري حُذف مشروع المادة 65 الذي ينص على أن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لا يخول للمجلس أو للجمعية كل على انفراد أو مجتمعين أي سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العام شخصياً بموجب اتفاقية

سنة 1899 ومعاهدة سنة 1936. فقد رأى الجانب المصري أنه لا حاجة للنص على حكم الاتفاقية والمعاهدة. وهذا فضلاً عن عدم جواز الإشارة إليهما في المشروع.

وانهـارت المفاوضات المصرية - البريطانية بشـأن مشروع قانـون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بسـبب الاختلاف حول مشروع المادة 10 المتعلق بتكوين المجلس التنفيذي. اقترح الجانب المصري أن يكون اشـتراك المصريين في إعداد السـودانيين لتولي شؤونهم على قدم المساواة مع البريطانيين وذلك بأن يكون للمصريين من المراكز والعدد ما للبريطانيين في المجلس التنفيذي تحقيقاً لمسؤولية الحكومة المصرية في إعداد السودانيين للحكم الذاتي.

وافقت الحكومة البريطانية على تعيين اثنين من المصريين أعضاء في المجلس التنفيذي. ولكنهـا رفضت المقترحـات المصرية بأن يطلـب إلى الحاكم العام تعيـين أكثر من اثنين مـن المصريين أعضـاء في المجلس التنفيذي، أو أن ينـشيء وزارات جديدة يعهد بإدارتها إلى مصريين وتكون لهم عضوية المجلـس التنفيذي بحكم مناصبهم. واقترحت الحكومة البريطانية أن يطرح الأمر للسودانيين ليقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا يرغبون في زيادة تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي.

وفي رسـالة بتاريخ 28 مايو 1948 أبلغت الحكومـة البريطانية الحكومة المصرية أنه باسـتثناء مسـألة تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي فقد تم الاتفاق على جميع نقاط مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الأخرى.

وفيما يتعلق بمسـألة تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي أكدت الحكومة البريطانية أن أقصى ما تستطيع أن تذهب إليه هو إنه بالإضافة إلى المصريين الاثنين اللذين سيعينهما الحاكـم العـام أعضاء في المجلس التنفيذي سـيدعى قائد القوات المصرية في السـودان لحضور جلسـات المجلس التنفيـذي عندما يبحث المجلس في مسـائل الدفاع. وأعطت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية مهلة حتى مسـاء 30 مايو 1948 للإعراب عما إذا كانت ستوافق على مشروع القانون على هذا الأساس.

رفضـت الحكومة المصرية الموافقة على مشروع قانـون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وتمسـكت بأن يكون اشـتراكها في إعداد السـودانيين لتولي شؤونهم على قدم

المساواة مع الإنجليز، وبأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي مساوين للإنجليز من حيث المركز والعدد[8].

وقد تعرض موقف مصر إبان محادثات خشبة - كامبل للنقد من قبل صحيفة «الرأي العام». فقد قالت الصحيفة إن الحكومة المصرية «قدمت مشروعاً جديراً بالاعتبار إذا ما قيس بمشروع حكومة السودان، ولولا بعض الهنات في المشروع لا تعد بالقياس إلى محاسنه لكان سلمياً مبرأً من كل عيب. ولكن حكومة مصر التي قدمت ذلك المشروع أخذت في المحادثات الأخيرة تنسحب رويداً رويداً حتى رأيناها تتقلص فتقف عند حد مشروع حكومة السودان المعدل بتوصيات المجلس الاستشاري، ثم يحتدم النزاع بينها- وبين حكومة إنجلترا لا لأنها لم تقر المشروع كما قدم لها بل لأنها لم تجد مكاناً للمشاركة الفعلية في المجلس التنفيذي!».

وقالت صحيفة «الرأي العام» كذلك إنه كان حرياً بالحكومة المصرية أن ترفض مشروع حكومة السودان لأنه لا يحقق شيئاً من الحريات للسودانيين، ولأنه ليس فيه ما يدربهم تدريباً حقيقياً لحكم بلادهم «أما أن ترفضه بسبب عدم المشاركة وأنها لم تمثل تمثيلاً حقيقياً في الأداة التنفيذية الحاكمة فأمر لا يقابل منا بغير الاستنكار البالغ ونعده خروجاً من مصر على قضية وادي النيل المشتركة، بل هي ضربة توجهها مصر في عنف وقوة إلى الحركة التحريرية في السودان»[9].

3 - إخفاق محاولة لإعادة تشكيل «وفد السودان» لمناهضة مباحثات خشبة - كامبل

ذكرنا في موضع سابق أنه بالرغم من تصدع «وفدالسودان» وتشتت شمل الاحزاب الاتحادية، إلا أن محاولات عديدة قد بذلت لرأب الصدع وإعادة تشكيل الوفد على أسس جديدة. ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي بدأها الدرديري أحمد إسماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل في فبراير 1948. فقد كان الدرديري يعتقد أنه لا سبيل إلى محاربة الاتجاهات التي تهدف إلى «ترقيع الحكم الثنائي» إلا بتكاتف وتآزر الأحزاب الاتحادية[10].

وترتب على مساعي الدرديري أحمد إسماعيل صدور بيان في الأسبوع الثاني من مايو 1948 جاء فيه أن مؤتمر الخريجين وحزب الأشقاء وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين توصلوا إلى اتفاق على الأسس التالية :-

1 - تكوين «وفد السودان» بممثل واحد عن كل من المؤتمر والأشقاء والأحرار الاتحاديين ووحدة وادي النيل وأحد المستقلين.

2 - تكوين لجنة اتصال بين «وفد السودان» في مصر والمؤتمر والأحزاب في السودان.

3 - تكوين لجنة لتنسيق الكفاح الداخلي ومحاربة مشروعات الاستعمار البريطاني في أية صورة كانت.

وجاء في البيان أيضاً أنه كان يجب على الحكومتين السودانية والبريطانية الكف عن السير في تنفيذ مشروعات السودنة التي عارضها المؤتمر وأحزاب الوحدة لأنها تضر بمصالح البلاد وتعرقل مستقبلها ولن تكون تطوراً دستورياً للسودان، بل تحقيقاً لمصالح الاستعمار باسترضاء أقلية من الطامعين في الوظائف والجاه والمنافع الشخصية.

وأخذ البيان على الحكومة المصرية قبولها لمبدأ العمل على قيام مؤسسات السودنة واعتبر ذلك تشجيعاً لسياسة الاستعمار البريطاني وتحقيقاً لمطامعه. وفيما يبدو أنه إشارة لمحادثات خشبة - كامبل، ورد في البيان أن المساعي قد بلغت ذروتها في مصر وذلك باتصال ممثلي الجانبين وعملهم على الوصول إلى مرحلة يتلاقون عندها ويتفقون حسب وجهات نظرهم[11].

وكان حزب الاتحاديين قد قرر في 10 مايو 1948 عدم الاشتراك في الوفد المقترح وفصَّل أسباب ذلك في بيان أصدره في 17 مايو 1948[12]. ذُكر في البيان أن حزب الاتحاديين بعث بمذكرة إلى الدرديري أحمد إسماعيل باعتباره «حلقة الاتصال بين الأحزاب في مساعي الوفاق» أكد فيها وجوب العمل الداخلي وأن أساس الاتفاق بين الأ حزاب الاتحادية يجب أن يكون الكفاح الداخلي. وأوضح البيان أن الأشقاء رفضوا ذلك «لأنهم يؤثرون إيفاد وفد إلى القاهرة يتمتع بالحياة الهانئة في فنادقها الفخمة ويتهربون بذلك من أعباء الكفاح في الداخل لأنه يعرضهم إلى ما لا يستطعون الاضطلاع به».

وقلل حزب الاتحاديين من أهمية إرسـال وفد للقاهرة «لأن المحادثات التي تدور الآن في القاهـرة بين ممثلي مصر وإنجلترا هي بصدد الإصلاح الدسـتوري الذي وضعت مشاريعه حكومة السودان. وقد أكد الطرفان أن المحادثات لن تتناول مستقبل السودان السـياسي وتحدد مصيره بل سينحصر الحديث والاتفاق في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيـذي ومدى اشـتراك الجانب المصري فيه، واللجان التي تشـكل لمراقبة سـير هذه المشاريع».

وشـكك حزب الاتحاديين في أن يكون الوفد المزمع إرساله إلى القاهرة فاعلاً لأن «وفد السودان» السابق في المرحله الأخيرة قد باعد ما بينه وبين الشعب المصري وصار وجوده في مـصر من مظاهر التأييـد لحكومة النقراشي التي قبلت مشـاريع السـودنة وتعمل مـع الحكومة البريطانيـة لإقرارها وإنفاذها. وهذا فضلاً عـن أن الوفد لن يقف موقف المعارضة من حكومة النقراشي لأنه سبق أن ارتبط بها «وعاش على أفضالها ونعم برعايتها وخيرها».

وأبدى حزب الاتحاديين اسـتعداده ليضع يده في يد أي حزب من الأحزاب الاتحادية يعمـل معه بإخلاص للكفاح الداخلي. وأكد حزب الاتحاديين أنه لن يقر «سياسـة صرف الأذهان بمناورات خارجية غير مجدية تهرباً مما يتطلبه الموقف من عمل قوي عنيف في الداخل»[13].

ومهما يكـن من أمر، فيبدو أن مؤتمر الخريجين وحزب الأشـقاء والأحرار الاتحاديين تراجعـوا عن تنفيذ الاتفاق ولم يسـموا ممثليهم في الوفد ولجنتي الاتصال والتنسـيق. بـل إن حزب لأحـرار الاتحاديين أوفد مندوباً عنه لينضم إلى وفد الأشـقاء والمؤتمر الذي كان موجوداً في القاهرة. وقد عزا الدرديري أحمد إسـماعيل ذلك إلى عدم قبول الأشـقاء لعـلي البرير ممثلاً لحزب وحدة وادي النيل في الوفـد، لأنه كما أوضح الدرديري «كانت له وقفات مشرفة في رد التيارات الاسـتغلالية التي كانت تجري باسـم الوفد ومبادئه في الأروقـة الوزارية والغرفة التجارية. وترتب على هذا الموقـف أن قرر فلول الوفد إبعاد الموظفين والتجار سـتراً لموقف أحد أعضاء الوفد. ومن المضحك المبكي أن يجتمع المؤتمر بعد ذلك لكي يرد لهذا العضو اعتباره. وقد قرر بالفعل أن أعماله تتسم بالنزاهة وتستحق

تقدير الوطن. وبهذه الطريقة التمثيلية التي سخر منها النظارة عاد إلى البقية الباقية مما أسموه وفد السودان».

وذكر الدرديري أنه عمل على جمع شمل الأحزاب الاتحادية عندما ظهرت محادثات السـودنة بين الحكومتين المصرية والبريطانية وتبودلت المذكرات الرسـمية، وكان غرضه من ذلك «مناهضتها والقضاء على كل الاتجاهات التي تهدف إلى تدعيم الحكم الثنائي». وأضاف الدرديري أنه لم يدر بخلده «أن العقد النفسية والحزازات الشخصية تطغي على الاعتبارات الوطنية وتقضي على الائتلاف الذي اغتبطت له البلاد».

وأعلـن الدرديري أن حـزب وحدة وادي النيل خول لمندوبـه في مصر على البرير أن يعمـل مع أعضاء الحزب المقيمين هناك بالتعاون مع جميع الهيئات الشـعبية في نطاق مبادئ الحزب دون ارتباط بما سـوف يطلق عليه اسم «وفد السودان». وحمل الدرديري مؤتمر الخريجين وحزبي الأشـقاء والأحرار الاتحاديين «مسـؤولية هـذا التصدع الأخير في الوقت الذي تصل فيه المحادثات المصرية-البريطانية بشأن السودنة مرحلة دقيقة يخشى معها أن تطوح بأماني الوادي كله»[14].

4- أزهري يقترح على مصر إصدار دستور للسودان

بعـد أن رفضت الحكومة المصرية التصديق على مـشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بسـبب الخلاف حول مسـألة اشـتراك مصر في إعداد السـودانيين لتولي شـؤونهم وتمثيلها في المجلس التنفيـذي، وإزاء إصرار الحكومة البريطانية وحكومة السـودان على تطبيق القانون اقترح إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً لـ «وفد السودان» في بيان أصدره في 14 يونيو 1948 أن يتم الآتي:

1- أن تسـارع مصر بوضع دستور ونظام لحكم السودان الداخلي في نطاق الوحدة وتحت التاج المشترك.

2- أن يعمـل «وفد السـودان» ومؤتمر الخريجين وأحزاب الوحدة السـودانية على تبصير الشـعب، وأن يتخذوا من هذا الدسـتور دعايـة إيجابية صادقة للوحدة وسلاحاً فتاكاً يحاربون به مشاريع السودنة الهزيلة.

وقال أزهري إنه إذا تم هذا، فإن الشعب السوداني بفطرته السليمة وطويته البريئة سيقبل على ذلك الدستور ويتعلق به ولا يرضى به بديلاً.

وفي نفس البيان انتقد أزهري دخول الحكومة المصرية في مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن مشاريع السودنة. فقد قال إنه «إذا رأى الإنجليز، إمعاناً منهم في خديعة السودانيين وتضليلهم، أن يقولوا إنهم يعملون على تقدمهم بتطبيق مشاريع السودنة الاستعمارية الهزيلة فما كان لمصر أن تجاريهم وأن تسدر معهم في الضلال وتشاركهم في الخديعة. ولكن الله سلم قضية الوادي من أن تضار»[15].

5- إصدار قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية

بالرغم من رفض الحكومة المصرية الموافقة على مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية إلا أن مجلس الحاكم العام أجازه. وأصبح القانون نافذاً من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان الرسمية في 19 يونيو 1948. وقد ألغى قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية قانون مجلس الحاكم العام لسنة 1910 وقانون المجلس الاستشاري لسنة 1943 وجميع الأوامر الصادرة بموجبه.

وفي خطاب وجهه إلى الشعب السوداني بمناسبة صدور قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، قال الحاكم العام إنه فخور بأن يكون حاكماً عاماً في الوقت الذي تتخذ فيه هذه الخطوة في سبيل الحكم الذاتي. وقال أيضاً إنه في نيته «أن تبدأ هاتان الهيئتان اللتان تمثلان البلاد» أعمالهما قبل نهاية عام 1948. وأضاف الحاكم العام «أنه بذلك ينتقل قسط من مسؤوليات الحكومة إليكم، وإلى ممثليكم المنتخبين الذين سيكون لهم الآن نيابة عنكم حق وضع القوانين ورسم سياسة الحكومة»[16].

ولا مجال هنا لإجراء تحليل لكل مواد قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة 1948، ولكن حتى يتيسر للقارئ متابعة بعض أجزاء الكتاب سنعرض للمواد 18 و54 و55 من القانون. فقد أعطلت المادة 18 الحاكم العام سلطة نقض أي قرار يتخذه المجلس التنفيذي بالأغلبية وإبداله بقرار يصدره هو إذا استلزم ذلك تصريف مسؤوليته

لحكومتي بريطانيا ومصر بشأن الإدارةالحسنة للسودان. وحظرت المادة 54 من القانون على الجمعية التشريع في المسائل التالية:-

1- أحكام قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

2- العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين البريطانية والمصرية.

3- العلاقات بين حكومة السودان والحكومات الأجنبية.

4- جنسية السودانيين.

واعتبرت المادة 55 من القانون مسـائل الدفاع عن السـودان والعملة والنقد ومركز الأقليات الدينية والعنصرية «مسـائل خاصة» لا يجوز لعضـو أن يتقدم بمشروع قانون بشأنها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي[17].

وقـد احتجـت الحكومة المصرية على تـصرف الحاكم العام بإصـدار قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعيـة بدون موافقتها لأنه ليس للحاكم العام بمقتضى ما خول من سـلطات أن يصدر قانوناً فيه مسـاس بالنظام الإداري والقانوني للسـودان. ولتأييد وجهة نظرها استشـهدت الحكومـة المصرية بما أقرته الحكومـة البريطانية في 15 يناير 1948 مـن أن الحاكـم العام لا يسـتطيع أن يصدر قوانين تمس جوهـر نظام الحكم في السودان أو مركز السودان الدولي بدون موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية.

وأعادت الحكومة المصرية تأكيد الموقف الذي أعلنته في مجلس الأمن بشـأن نظام الحكم القائم في السودان. كما أكدت الحكومة المصرية أن غايتها الجوهرية من مباحثات المجلـس التنفيذي والجمعيـة التشريعية كانت من أجل أن «يكـون هناك نظام انتقال مؤقت يتدرب السـودانيون خلاله على الحكم الذاتي، تعاونهم فيه مصر معاونة إيجابية بـأن يكون المصريـون في المجلس التنفيذي على قدم المسـاواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد. حتى إذا انتهت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملاً تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل»[18].

الهوامش

1- الكتاب الأخضر، ص 178-179.

2- نفس المصدر: ص 176-177.

3- نفس المصدر: ص 180-184

4- نفس المصدر: ص 218-219.

5- نفس المصدر: ص 219-222.

6- نفس المصدر: ص 223-236.

7- الأهرام 27 ديسمبر 1944. وأيضاً:

FO 371/69198, Nokrashi to Governor – General, March 14, 1948.

8- الكتاب الأخضر، ص 236-237.

9- الرأي العام: 21 يونيو 1948.

10- الأهرام: 11 فبراير 1948.

11- نفس المصدر: 14 مايو 1948.

12- الرأي العام: 11 مايو 1948.

13- نفس المصدر: 17 مايو 1948.

14- نفس المصدر: 4 يونيو 1948.

15- الأهرام: 15 يونيو 1948.

16- الرأي العام: 19و21 يونيو 1948. وأيضاً الأهرام: 20 يونيو 1948.

17- انظر قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة 1948 باللغة الإنجليزية في:

Documents of the Sudan 1899-1953, Egyptian Society of Intenational Law, Brochure No. 14, March 1953, p.14.

18- الكتاب الأخضر، ص 187-188. انظر أيضاً الرأي العام: 26 يوليو 1948.

الفصل السادس

المواقف النهائية في السودان من الجمعية التشريعية

سبقت الإشارة إلى أن حكومة السودان أصدرت في 19 يونيو 1948 قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وأصدرت بعد ذلك بقليل قانوناً آخر يحظر على الموظفين الاشتغال بالسياسة[1]. وسنعرض فيما يلي لمواقف الأحزاب والهيئات المختلفة من المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

1- موقف الجبهة الاتحادية

عند صدور قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة 1948 كانت الخلافات الحادة بين الأحزاب الاتحادية لا تزال قائمة مما حدا ببعض المستقلين المتعاطفين مع الحركة الاتحادية دعوة الأحزاب الاتحادية للتعاون الداخلي لمقاومة المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وقد قالت صحيفة «الرأي العام» في هذا الصدد: «إن الأحزاب الاتحادية وهي تكون الآن جبهة المعارضة في تفكك وانحلال، يعمل كل حزب بوحي مصلحته وبذلك أضعفوا موقف المعارضة الداخلية وكاد يخفت صوتها ويتضاءل إلى حيز لا جدوى فيه ولا نفع». وأهابت «الرأي العام» بالأحزاب الاتحادية الكف عن الحديث عن النظريات المثالية وعن تحديد المسؤولية عما حدث في الماضي وطالبتها بالتفكير «في المستقبل على أساس صحيح. فقد حان الوقت الذي وجب فيه أن تتحد الأحزاب الاتحادية في برنامج موحد للعمل الداخلي، وأن تتقبل هذه الدعوة الكريمة التي يقوم بها نفر كريم من الوسطاء لإصلاح الموقف بروح طيب تقديراً للظرف الدقيق الذي تجتازه البلاد والخطر المحدق بها»[2].

استجابت الأحزاب الاتحادية لدعوة الوسطاء والتقت في 21 يونيو 1948 للنظر في المشروع الذي قدمه أحمد مختار للتعاون الداخلي لمقاومة مشروعات السودنة[3].

وتوالــت اجتماعات الأحزاب الاتحادية وانضم إليها لاحقــاً مؤتمر الخريجين. ثم تقرر في اجتــماع عقد في 8 يوليــو 1948 تكوين جبهة الكفاح الداخلي مــن أربعة مندوبين عن مؤتمــر الخريجين ومندوبين اثنين عن كل حزب من الأحزاب الاتحادية[4]. وقد تشــكلت الجبهة من مبارك زروق وإبراهيم المفتي وحسن أبو جبل وعبد الرحمن حمزة عن مؤتمر الخريجــين. ومحمد نــور الدين وخضر عمر عن حزب الأشــقاء، وعبدالله ميرغني وعبد المنعم حســب الله عن حزب الاتحاديين، ودرديري أحمد إســماعيل وأحمد ســنجر عن حــزب وحدة وادي النيل، والطيب محمد خير وأحمد محمد علي الســنجاوي عن حزب الأحرار الاتحاديين. واختير خضر عمر سكرتيراً للجبهة[5].

وفور تشــكيلها أعلنــت جبهة الكفاح الداخــلي رفض المجلس التنفيــذي والجمعية التشريعيــة رفضاً باتاً مبدأ وأساســاً. جملة وتفصيلاً. وأعلنــت كذلك أنها قد أخذت على عاتقها إحباط مشــاريع السودنة الاستعمارية بكل الوسائل التي تراها ناجعة[6]. وأبرقت الجبهة الحاكم العام مســتنكرة صدور قانون يمنع الموظفين من مزاولة العمل الســياسي. وقالت إن توقيت صدوره يدل على ســوء القصــد لأنه اقترن «بأحرج فترة تجتازها البلاد التي أريد لها أن تتجرع كارهة مشاريع السودنة الاستعمارية، والمؤتمر والأحزاب يعلمون أنكــم تدركون كما اعترفتم مراراً بأن الموظفين الســودانيين يمثلون غالبية الطبقة الواعية المثقفــة التي لا يمكن لها والحالة هذه أن تظل مكممــة مقيدة والبلاد تتقوض أهدافها وتتعرض لســوء المصير، وتعلم الحكومة كما نعلم أن هذه الحالة الشــاذة التي حكمت على المتعلمين بالتوظيف في الحكومة إنما هي من صنع الحكم الثنائي الشاذ وهو مسؤول عنها».

وناشدت جبهة الكفاح رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي بالتدخل لمنع تنفيذ القانون الذي يحظر على الموظفين الاشــتغال بالسياســة وذلك بما للحكومة المصرية من حق الموافقة على القوانين التي تصدر في السودان. وأبلغت الجبهة النقراشي بأن القانون قصد منه كبت المعارضة لأن الموظفين في السودان هم غالبية الطبقة المستنيرة التي يقع على عاتقها عبء قيادة بقية أفراد الشعب[7].

وطالب مؤتمر الخريجين الذي كان يســيطر عليه حزب الأشقاء من حكومة النقراشي تحديد موقفها من مشروع السودنة لأن فيه «خطراً محققاً على وحدة وادي النيل»[8]. وفي

برقية بعث بها للحاكم العام ذكر المؤتمر أن إقامة المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية فيه تجاهل لإرادة الشعب، ويمثل محاولة لإرغامه على قبول أوضاع كرهها وبيّن خطورتها. وباعتباره «ممثل الشعب الحقيقي والعليم بمطالبه» ذكر مؤتمر الخريجين كذلك أنه لا سند من الحقيقة للادعاء بأن الشعب السوداني راضٍ عن الجمعية التشريعية[9].

اشتملت خطة جبهة الكفاح الداخلي لمقاومة الجمعية التشريعية وتعبئة الجماهير لمقاطعتها على الدعوة إلى إضراب عام في 15 نوفمبر 1948 وهو تاريخ الاقتراع في دوائر الانتخاب المباشر. وتضمنت الخطة كذلك إقامة الليالي السياسية وتسيير المواكب والمظاهرات في العاصمة المثلثة والمدن الرئيسية كمدني وعطبرة وبورتسودان والأبيض[10].

ففي العاصمة المثلثة أقامت جبهة الكفاح في 13 نوفمبر 1948 ليالي سياسية بأندية الخريجين تحدث فيها قادة الأحزاب الاتحادية ونفر من المستقلين وممثلون لاتحاد طلاب كلية غردون وبعض الطلاب الذين كانوا يدرسون بالخارج وتصادف وجودهم بالسودان كعقيل أحمد عقيل عضو بعثة الملك فاروق لفرنسا وصادق عبدالله عبد الماجد الذي كان يدرس القانون بمصر. وقد أعقبت هذه الليالي السياسية مظاهرات صاخبة أدت إلى اعتقال وسجن قادتها وبعض المشاركين فيها لمدد مختلفة. وكان من بين الذين حكم عليهم بالسجن الدرديري أحمد إسماعيل، وحماد توفيق، وخضر عمر، وأحمد مختار، وعقيل أحمد عقيل، ومحمد عمر بشير. وفي مدني حكم بالسجن على أحمد خير، وصالح مصطفى الطاهر، وعبد الحليم خليفة، وعمر محمد عبد الله[11]. وفي عطبرة حكم بالسجن على محمد نور الدين، وإبراهيم المحلاوي، وسليمان موسى، ومهدي عقيد، وحسان محمد أحمد وآخرين لقيادتهم المظاهرة التي أعقبت اللقاء الجماهيري الذي عقد بعد ظهر يوم 14 نوفمبر 1948 بالنادي الأهلي. وقد استخدم البوليس قنابل مسيلة للدموع فاسدة لتفريق المظاهرة مما ترتب عليه مقتل خمسة من المتظاهرين[12].

ودعت جبهة الكفاح للإضراب العام والتظاهر يوم 15 ديسمبر 1948 وهو اليوم الذي عقدت فيه الجمعية التشريعية أول اجتماع لها. ولكن الاستجابة لهذه الدعوة لم تكن كبيرة ربما لأن معظم القيادات السياسية كانت في السجن. وعلى أية حال فقد سير طلاب المعهد العلمي مظاهرة في سوق أم درمان تهتف بسقوط الجمعية التشريعية. ثم اتجهوا إلى نادي الخريجين حيث طلبوا من إسماعيل الأزهري الاشتراك في المظاهرة ففعل.

وبعد أن تفرقت المظاهرة اعتقل إسماعيل الأزهري من منزله وحكم عليه بالسجن في 16 ديسمبر 1948 لمدة شهرين[13].

وشارك التنظيم الشيوعي السري الذي كان يعرف آنذاك بالحركة السودانية للتحرر الوطني(حستو) بفاعلية في التعبئة الجماهيرية لمقاطعة الجمعية التشريعية. وحري بالذكر أن الحركة السودانية للتحرر الوطني قد أنشأها نفر من خريجي الجامعات والمعاهد المصرية والذين كان يشكل أغلبهم إبان فترة الدراسة بمصر قسم السودان بالحركة المصرية للتحرر الوطني(حدتو).

وزعت الحركة السودانية للتحرر الوطني منشورات تدعو لمناهضة الاستعمار ومقاطعة مؤسساته الدستورية. وشاركت الحركة في الليالي السياسية والمظاهرات من خلال مؤتمر الشباب السوداني الذي أنشاته في أغسطس 1948 واختير عوض عبد الرازق سكرتيراً له. وأيضا من خلال اتحاد طلاب كلية غردون الذي كانت تسيطر على لجنته. وبالرغم من تعاونها مع الأحزاب الاتحادية في العمل المناهض للجمعية التشريعية. إلا أن الحركة السودانية للتحرر الوطني(حستو) لم ترفع شعار وحدة وادي النيل بل تبنت شعار الحركة المصرية للتحرر الوطني (حدتو) الداعي إلى الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره[14].

2- موقف بعض الختمية والمستقلين

نشرت صحيفة»صوت السودان« الناطقة بلسان طائفة الختمية في أول أغسطس 1948 رأياً بشأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية نُسب إلى «بعض أقطاب الختمية والمستقلين». وقد قال هؤلاء إن قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وإن لم يحقق أمال السواد الأعظم من السودانيين. إلا أنه كان من الممكن اعتباره خطوة إلى الأمام في سبيل تأهيل السودانيين لتولي شوؤن بلادهم ولكن «الأوضاع التي اختطت لهذه الجمعية وهذا المجلس لا تجعلهما ممثلين تمثيلاً حراً صحيحا لآراء الشعب وإرادته، ولا تكفل لهما من القوة والسلطان ما يجعلهما أداة صحيحة ذات أثر فعّال في نهضة البلد وتقدمه نحو ذلك الهدف على أسس ديمقراطية صحيحة بما يتناسب مع حال الشعب الراهنة».

واقــترح أقطاب الختمية إدخال العديد مــن التعديلات على قانون المجلس التنفيذي والجمعيــة التشريعية. وكان بعض هذه التعديلات يتعلــق بطريقة الانتخابات والبعض الآخــر يتعلق بســلطات الجمعية والمجلس. فإزاء الانتخابات اقــترح أقطاب الختمية أن تكــون الانتخابات مباشرة في المــدن والقرى والقبائل التي يمكــن أن يتم فيها الانتخاب المبــاشر. واقترحوا كذلك إلغاء شرط الإقامة لأنه يتنافى مــع الديمقراطية ويمنع الكفاءات التي تترشــح من خارج المنطقة. كما اقترحوا إبعاد العناصر الرســمية مثل النظار والعمد والمشائخ من الترشيح ما لم يتخلوا مقدماً عن وظائفهم.

وفيما يتعلق بسلطات الجمعية التشريعية اقترح أقطاب الختمية الآتي:-

1- أن تخــول الجمعيــة كل الســلطات التشريعية والمالية وأن تكــون قرارتها ملزمة للمجلس التنفيذي.

2- أن تنتخب الجمعية رئيسها وزعيمها.

3- أن يكــون زعيم الجمعية بمثابة رئيس للــوزراء وأن يكون له حق اختيار الوزراءؤ والوكلاء.

4- أن يطبق مبدأ المسؤولية الوزارية وأن يكون الوزراء مسؤولين أمام الجمعية.

5- أن يكون للجمعية حق إسقاط الوزارة عن طريق الاقتراع بعدم الثقة.

واقــترح أقطاب الختمية اختيار وزير لكل مصلحة كبيرة وأن يكون كل الوزراء أعضاء في المجلس التنفيذي وأن يمارسوا سلطات وزارية كاملة في وزاراتهم.

وخلص أقطاب الختمية إلى أنه إذا «رأت الحكومة أن تســير في طريقها الذي اختطته غــير عابئة بالانتقادات البناءة التي وجهت إلى هــذا القانون، فإننا لا نرى من الخير أو المصلحة لهذا القطر أن نزج بأنفسنا في هاتين المؤسستين بوضعهما الحالي. كما نعتقد أن أي مواطن يهتم بمصلحة بلاده يشاركنا هذا الرأي في عدم اشتراكه فيهما»[15].

ســبق لنــا القول إن الأحزاب الاتحاديــة المنضوية تحت لواء جبهــة الكفاح الداخلي رفضت الجمعية التشريعية مبدأً وأساساً، جملة وتفصيلاً. ولكن يبدو جلياً من رأي بعض أقطاب الختمية أنهم يقبلون الجمعية التشريعية من حيث المبدأ ولكنهم يعترضون عليها

شكلاً وأنهم يريدون دخولها إذا عدل قانونها بالشكل الذي يقترحونه. وسنرى من بعد أن هؤلاء الأقطاب قبلوا الاشتراك في اللجنة التي شكلها الحكام العام في مارس 1951 لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة 1948.

وثمة ملاحظة أخرى وهـي أن رأي بعض أقطاب الختمية يدحض الافتراض الذي كان سـائداً آنذاك بأن كل الختمية ينتمون إلى حزب الأشقاء. وسيرد لاحقاً أن هؤلاء الأقطاب أسسـوا في أبريل 1950 مع حزب الاتحاديين وجماعة منشـقة من حزب الأشـقاء تحالفاً باسم الجبهة الوطنية.

3- موقف الجبهة الاستقلالية

أعلنت الجبهة الاستقلالية باسـم أغلبية «الشعب السوداني الحقيقي» تأييدها لقيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية باعتباره خطوة تمكّن السودانيين من تسلم مقاليد حكومة بلادهم. وأكدت الجبهة الاستقلالية تصميمها على أن تجعل من هاتين المؤسستين أداة صالحة لتحقيق رغبات الشعب السوداني في الحرية والاستقلال[16].

وفصّلـت الجبهة الاسـتقلالية أسـباب تأييدها لقيـام المجلس التنفيـذي والجمعية التشريعية في بيان أصدره سـكرتيرها بالإنابـة عبد الرحيم الأمين. فقد وصف البيان قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بأنه أهم حدث سياسي في نصف القرن الأخير من تاريخ السودان لأنهما «يمثلان نهاية عهد انقضى من الحكم المطلق استأثرت فيه حكومة السـودان بالأمر واسـتبدت بالرأي، وبداية عهد أشرق ينهض فيه المواطنون بنصيبهم في خدمة بلادهم ورعاية شـؤونها التي هـم أدرى وأرفق بها من الحاكم الأجنبي، ويتيحان للسـودانيين فرصة يثبتون فيها أهليتهم وكفايتهم لحكم أنفسهم، فتبطل دعاوى المدعين ومزاعم الزاعمين بأن السـودانيين لا يستطيعون إدارة بلادهم منفردين. ويومئذ نستطيع أن نطالـب بجلاء الأجنبي مـن وطننا وفي يدنا الحجة التي سـتلقف كل حجة يدلي بها المستعمرون ليطيلوا إقامتهم في السودان».

وجـاء في البيان أن الجبهة الاسـتقلالية وطنت نفسـها على أن تعمـل كثيراً وتتكلم قليلاً، وعلى ألا تحتقر أي كسـب تستطيع إحرازه للبلاد من مستعمريها «مؤمنة بأن كل

جذبة ترخي من قيود الاستعمار وكل ضربة تزعزع أوتاده خير من ألف صرخة تذهب في الفضاء». ثم أوردت الجبهة الاستقلالية عدة أسباب لتأييدها قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وقد كان من بين هذه الأسباب ما يلي:-

1- إن هذه المؤسسات خطوة إلى الأمام في ميدان الإدارة يجب ألا تقف انتظاراً لنتيجة مسألة التحرير «لأن كل خطوة نخطوها في طريق حكم بلادنا بأنفسنا ستكون سلاحاً ماضياً في يد الساسة المكافحين لاستقلال السودان».

2- تتيح هذه المؤسسات للسودانيين لأول مرة في تاريخ الحكم الثنائي الاشتراك في رسم سياسة البلاد العليا كوزراء ووكلاء ووزارات في المجلس التنفيذي. وطالما أن عددهم لن يقل عن نصف أعضاء المجلس فإن سلطتهم لن يحد منها شيء. ومن السابق لأوانه القول بأن الحاكم العام سيسيء استخدام حقه في النقض.

3- إن وضع السودان المستمد من اتفاقية 1899 ومعاهدة 1936 هو العامل الرئيسي في صدور قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بشكله الحالي وهو أيضاً سبب النكبات التي يعاني منها السودان «ولن نستطيع أن نحقق ما نريد للبلاد من حرية إلا إذا أبطلنا هاتين الاتفاقيتين اللتين لم يؤخذ رأي السودانيين فيهما، ولن يتم لنا ذلك إلا إذا قامت في البلاد هيئة نيابية تتحدث باسم الشعب وتصحح أوضاع الماضي الخاطئة».

4- إن الرأي العام العالمي يجمع على ضرورة إيجاد هيئة نيابية تتكلم باسم السودان وتقرر مصيره. ومع أن الجمعية لم تستوف شروط النيابة والتمثيل الكامل وفقاً للنظم الديمقراطية الحديثة، إلا أن هذا النقص سيكمل حالما يرى المواطنون نتيجة أعمالها فيولونها ثقتهم الإجماعية.

5- تتيح هذه المؤسسات للمواطنين العاملين فيها الفرصة للارتقاء بعجلة التقدم خطوات إلى الأمام، لأن في يدهم من السلطات التشريعية والتنفيذية ما يمكنهم من تأدية أجل الخدمات للبلاد في ميادين التقدم الأساسية: التعليم والاقتصاد والصحة، فيضعون بذلك الدعائم القوية للاستقلال الصحيح.

وحمل بيان الجبهة الاستقلالية بقسوة على معارضي المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وقسمهم إلى فئتين. الفئة الأولى قُصدت بها الأحزاب الاتحادية وقد وصفها

البيـــان بأنها «شراذم من اللائذين بولاء الدعوة المصرية ربطتهم وشـــائج الدم والمصلحة مع مصر فكفروا بالقومية السودانية، وأضلتهم قشور المعرفة الزائفة فجاروا عن المحجة الواضحة، وحرموا بذلك من إيمان الفطرة الســـودانية السليمة، وهدي البصيرة النافذة». وقُصدت بالفئة الثانية طائفة الختمية، وقد قال عنها بيان الجبهة الاستقلاليه إنها «تضم طائفـــة لها اعتبارها من إخواننا في الدين والوطـــن دفع بهم العناد إلى موقف لم يرفضوا فيه هذه المشروعات ولم يقبلوها لأســـباب لا تتعلق بالسياســـة مـــن قريب أو بعيد ولا تربطهـــا بمصالح الوطن العليا رابطـــة. وإننا لنذّكر هؤلاء الإخوان بأنَّ خدمة الوطن فرض على جميع أبنائه ونطلب إليهم أن يتقدموا ليحملوا العبء الذي ألقوه. وأن يكون لديهم من رحابة الصدر ما يفســـد دســـائس عملاء مصر مورثي الأحقاد وموقدي نار الفتنة بين السودانيين الذين وجدوا منهم إلى الآن أذناً سميعة وقياداً سلساً».

وفي نهاية بيانها أكدت الجبهة الاســـتقلالية أنها سوف تسير قدماً نحو هدفها الاسمى وهو استقلال السودان من كل سيطرة أجنبية وأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لن يكونا سوى مرحلة في الطريق نحو هذا الهدف[17].

4- تشكيل المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[18]

نص قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية على أن يكون الحاكم العام رئيســـاً للمجلس التنفيذي بدون أن يكون له صوت أصلي وعلى ألا يقل عدد أعضاء المجلس عن إثني عشر عضواً وألا يزيد عن ثمانية عشر عضواً.

وطبقاً لأحكام القانون فقد تشكل المجلس التنفيذي على النحو التالي:-

1- زعيم الجمعية التشريعية والوزراء: وقد كانوا عبد الله خليل زعيم الجمعية ووزير الزراعة، وعبد الرحمن علي طه وزير المعارف، وعلي بدري وزير الصحة.

2- أربعـــة أعضاء بحكـــم مناصبهم : وقد كانوا جميعاً مـــن البريطانيين وهم جيمس روبرتســـون الســـكرتير الإداري، ولويس تشـــك السكرتير المالي، وتشـــارلز كمنجز السكرتير القضائي، والقائد العام لقوة دفاع السودان.

3- وكيل الاقتصاد والتجارة عبدالماجد أحمد ووكيل الري عبدالرحمن عابدون.

4- ثلاثــة أعضاء بدون أعباء مصلحية : وقد كانوا في أول تشــكيل للمجلس إبراهيم أحمد نائب عميد كلية غردون، وهيلارد مدير السكة حديد، وآرثر جيتسكل مدير شركة السودان الزراعية.

ونــص القانــون على أن يكون مــا لا يقل عن نصــف أعضاء المجلــس التنفيذي من الســودانيين. وقد كانوا في أول تشكيل للمجلس ســتة ولكن عددهم ارتفع إلى سبعة في يوليو 1950 بعد اســتقالة آرثر جيتســكل وتعيين محمد أحمد أبوسن عضواً في المجلس بدون أعباء مصلحية[19]. وكان خمســة من أعضاء المجلس الســودانيين ينتمون إلى حزب الأمة وهم عبدالله خليل وعبدالرحمن علي طه وإبراهيم أحمد وعلي بدري وعبدالرحمن عابدون. وأما محمد أحمد أبوسن وعبدالماجد أحمد فقد كانا ينتميان إلى طائفة الختمية. وقد انضم محمد أحمد أبوســن إلى الحزب الجمهوري الاشتراكي عند تأسيسه في ديسمبر 1951 بينما ظل عبدالماجد أحمد مستقلاً عن الأحزاب.

وأما الجمعية التشريعية فقد شُكلت كما يلي :-

1- الأعضــاء المنتخبــون انتخاباً مباشراً : حدد الجدول الثــاني الملحق بقانون المجلس التنفيــذي والجمعية التشريعية لســنة 1948 عشر دوائر ليكــون فيها الانتخاب مباشراً. وهــذه الدوائر هي دوائر العاصمة المثلثة الســت ودوائر مدني والأبيض وعطبرة وبورتســودان. وقد تراوحت نســبة التصويت في هذه الدوائر بين 7,2 في المائة في دائرة الخرطوم بحري و 34,5 في المائة في دائرة أم درمان شمال مما يدل عــلى نجاح حملة المقاطعة. ولم يجر اقتراع في دائرة بورتســودان لفوز مرشــحها بالتزكية[20].

2- الأعضاء المنتخبون بطريقة الانتخابات غير المباشرة أي على مرحلتين وعددهم 42 عضواً. وقد كان معظم هؤلاء من نظار القبائل ووكلاء النظار ومشــائخ الخطوط ورؤساء الإدارات الأهلية. كما كان بعضهم ينتمي إلى طائفة الختمية. وعلى سبيل المثــال فقــد دخل الجمعية عن طريــق الانتخابات غير المبــاشرة كل من : الزبير حمــد الملك رئيــس الإدارة الأهلية بدنقــلا، ومحمد طه ســورج الرئيس الفرعي لشمال الشــايقية، ومحمد إبراهيم فرح ناظر قسم شــندي، وسرور محمد رملي شــيخ خط الشــمال بريف الخرطوم، ومحمد أحمد أبو ســن شيخ خط الشكرية الثالث برفاعة، وأحمد يوسف علقم ناظر القسم الأوسط بالجزيرة، وقسم السيد

عبدالله النور شـيخ خط الكواهلة بالجزيرة، ويوسف العجب شيخ رفاعة الشرق، ومكي أحمد عساكر ناظر البقارة، ويوسف إدريس آدم هباني وكيل ناظر الحسانية بالدويـم، ومحمد محمد الأمين ترك ناظر الهدندوة، وأحمد حمد أبوسـن وكيل ناظر الشـكرية بالقضارف، وعبدالله بكر ناظر دار بكر بالقضارف، وصالح فضل اللـه ناظر الكبابيـش بالإنابة، ومنعم منصور ناظر حمـر، وبابو عثمان نمر ناظر المسيرية، وميرغني حسين زاكي الدين وكيل ناظر البديرية، وإبراهيم موسى مادبو ناظر الرزيقات، وأبو عبدالرحمن محمد بحر الدين وكيل سلطان دار مساليت.

3- 13 عضواً إنتخبتهم مجالس المديريات الجنوبية الثلاث : أعالي النيل وبحر الغزال والاسـتوائية. وقد كان من بين هؤلاء بوث ديو، واستانسلاوس بياساما، وسريسرو إيرو، وبنجامين لوكي.

4- عـشرة أعضاء عينهم الحاكم العام. وقد كان من بين هـؤلاء عبدالله خليل الذي انتخب زعيماً للجمعية، ومحمد صالح الشـنقيطي الذي عين رئيسـاً لها، ومحمد أحمد محجوب الذي أصبح زعيماً للمعارضة[21]. ولكن المحجوب استقال في أبريل 1950 احتجاجاً على إعادة بحث مشروع يتعلق بزيادة مرتبات الموظفين الأجانب سـبق للجمعية أن رفضته. واستقال لنفس السـبب أحمد يوسف هاشم وصالح عبدالقـادر. وقد ذكروا في كتاب اسـتقالتهم أن الأوضاع التي اتبعت في الجمعية، مع عدم التوازن في القوى بين أعضاء المجلس التنفيذي والجمعية، أديا إلى فشلهم في عمـل شيء يدعـم كيان الجمعية أو ييـسر لهم تحقيق بعـض الرغبات التي تتمشى مع آمال الشـعب وأمانيـه. وذكروا أيضاً أن أملهـم في أن تضع الجمعية تقاليد دسـتورية للمستقبل قد انهار بسبب القرار الذي اتخذته الجمعية بإعادة بحث مشروع كانت قد رفضته من قبل[22].

5- أعضاء بحكم مناصبهم : كان أعضاء المجلس التنفيذي والوكلاء أعضاء في الجمعية التشريعيـة بحكم مناصبهـم، فبالإضافة إلى وكيلي الاقتصـاد والتجارة والري كان الحاكـم العام قـد عين كوكلاء كلاً من : عبدالسـلام الخليفـة عبدالله للداخلية، ومكاوي سـليمان أكرت للمالية، ومحمد علي شـوقي للعدل، وعبدالله مسـعود للسكة حديد، وعبدالقادر حميدة للأشغال، وعبدالله بكر للدفاع، وسليمان حسين للبريد والبرق، والدرديري محمد أحمد نقد للخدمات البيطرية.

الهوامش

1 - الرأي العام : 5 يوليو 1948.

2 - نفس المصدر : 19 يونيو 1948.

3 - الاهــرام : 21 يونيــو 1948. احمد مختار : تلقى تعليمه بالســودان وبمعهد التربية العالي بمصر. أصدر لبعــض الوقت صحيفة «الأديب». ثم عمل ناظراً لمدرســة الخرطوم الأهلية الوســطى. ولكن صلتــه بالصحافة لم تنقطــع فقد كان يكتب بشــكل منتظم في صحيفة «الرأي العام». وبالرغم من أنه كان من دعاة الاتحاد مع مصر إلا أنه لم ينتسب لأي حزب مــن الأحزاب الاتحادية وإن كانت أفــكاره تقترب كثيراً من مبادىء حزب الاتحاديين. بعد الاستقلال عُين سفيراً بوزارة الخارجية وظل بها إلى أن تقاعد عن الخدمة.

4 - الرأي العام : 9 يوليو 1948.

5 - نفس المصدر : 16 يوليو 1948.

6 - نفس المصدر : 9 و16 يوليو 1948.

7 - نفس المصدر : 16 يوليو 1948.

8 - نفس المصدر : 25 يونيو 1948.

9 - نفس المصدر والعدد.

10 - نفس المصدر : 13 نوفمبر 1948. كُلف حســن ســلامة وحســن أبوجبل بتنظيم أعمال المقاطعة في مدينة الأبيض : الأهرام في 16 نوفمبر 1948.

11 - الرأي العام : 15 و19 و20 و22 و23 نوفمبر و8 ديســمبر 1948. وانظر أيضاً الأهرام: 21 نوفمبر و2 و9 و14 ديسمبر 1948. يلاحظ أن المحكمة قد برأت ساحة خضر حمد.

12 - الــرأي العام : 15 نوفمبر 1948. انظر بيــان الحكومة حول حوادث القتل التي تمخضت عن مظاهرات عطبرة في الرأي العام : 15 ديسمبر 1948 وفي الأهرام : 14 ديسمبر 1948.

13 - الرأي العام : 15 و16 ديسمبر 1948.

14 – الأهرام : 11 و12 أغسطس و20 سبتمبر 1948. انظر ايضاً أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث (1976)، ص 296 – 300.

15 – صوت السودان : 1 أغسطس 1948.

16 – انظر نص البرقية التي بعثت بها الجبهة الاستقلالية إلى وزيري خارجية مصر وبريطانيا في الرأي العام : 25 يونيو 1948.

17 – السودان الجديد : 4 يوليو 1948.

18 – انظر تشكيل المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في :

Sudan Almanac, Public Relations Office of the Sudan Government, Khartoum (1949), pp.49 – 51.

19 – الرأي العام : 10 يوليو 1950.

20 – الأهرام : 18 نوفمبر 1948.

21 – نفس المصدر : 10 ديسمبر 1948.

22 – نفس المصدر : 12 و16 و23 أبريل 1950. وأيضاً صوت السودان : 15 أبريل 1950. غالى اثنان من أعضاء الجمعية التشريعية هما محمد الخليفة شريف وعبدالكريم محمد في تأييدهما لزيادة مرتبات الموظفين الأجانب. فقد قال عبدالكريم محمد : «يجب أن نساعد الموظفين البريطانيين وعوائلهم. وإننا لا ولم ولن نتخلى عنهم لأنهم أفادوا البلد». وبالرغم من أن صحيفة «الأمة» أوضحت أن تصرف محمد الخليفة شريف وعبدالكريم محمد كان تصرفاً شخصياً، إلا أن شباب حزب الأمة طالبوا بإبعادهما من مجلس إدارة الحزب وتم لهم ما أرادوا. فعند انتخابات مجلس الإدارة التي أجريت في نهاية نفس الشهر أي أبريل 1950 أعلن محمد الخليفة شريف وعبدالكريم محمد أنهما لن يترشحا لعضوية مجلس إدارة الحزب : صوت السودان 12 و18 أبريل 1950 وأيضاً الأهرام: 1 مايو 1950.

الفصل السابع

الإعلان في أبريل 1950 عن تأسيس تحالف الجبهة الوطنية

أُعلـن في أبريل 1950 عن تحالف بين حزب الاتحاديين وحزب الأشـقاء الأحرار ونفر من المستقلين من أقطاب الختمية. وقد اطلق على هذا التحالف اسم «الجبهة الوطنية». ولكن ينبغي عدم الخلط بينه وبين الجبهة الوطنية التي سـبقت الإشارة إلى أنها أُسست في عام 1946 بعد سـفر وفد السـودان إلى القاهرة وذلك بقصد حشـد التأييد الداخلي للوفد وللرجوع إليها فيما يجد من مواقف. وسـبقت الإشـارة أيضاً إلى أنه بعد انسحاب الأحزاب الاسـتقلالية من وفد السـودان أصبحت الجبهة الوطنية مجرد تجمع للأحزاب الاتحادية.

وقبل أن نعرض لأهداف تحالف الجبهة الوطنية نرى أنه من المفيد أن نتحدث بإيجاز عـن العنـاصر المكونة له. فقد كان حزب الاتحاديين كما سـلف البيـان يهدف إلى قيام حكومة سـودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر على نظام الدومنيون. ونشـأ حزب الأشقاء الأحرار كانشقاق عن حزب الأشقاء في أكتوبر 1949 وكان يتزعمه علي طالب الله وكامل الأحمدي. وأعلن حزب الأشـقاء الأحرار عند إنشـائه أنه يعمل على إنهاء الحكم الثنائي في السودان وجلاء الاستعمار جلاءً تاماً ناجزاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عن وادي النيـل وقيام حكومـة ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحـت التاج المصري مع وحدة الدفـاع والتمثيل الخارجي، على أن تكون الحكومة السـودانية متحدة اتحاداً حقيقياً في دولة وادي النيل[1].

وأما المسـتقلون من أقطاب الختمية الذين انضمـوا إلى تحالف الجبهة الوطنية فقد كان من بينهم محمد الحسن دياب، والدرديري محمد عثمان، وخلف الله خالد،وميرغني حمزة،وعثمان حسـن عثمان. وقد عُرف هؤلاء بالميل إلى اسـتقلال السـودان عن مصر وبريطانيا. ولكنهم كانوا يرغبون في قيام نوع من الارتباط مع مصر لأنها جار يرجى خيره، ولأن ذلك يحول دون إنشاء ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبد الرحمن المهدي[2].



الدرديري محمد عثمان

وقد تعاون بعض أقطاب الختمية المستقلين مع إدارة السودان البريطانية من خلال مؤسسات التطور الدستوري. فقد كان ميرغني حمزة عضواً في المجلس الاستشاري لشمال السودان. واختير الدرديري محمد عثمان عضواً في مؤتمر إدارة السودان عند انعقاده في أبريل 1946.

ويعتقد أن أقطاب الختمية الذين انضموا إلى تحالف الجبهة الوطنية هم الذين أعدوا الرأي الذي نشرته صحيفة «صوت السودان» في أغسطس 1948 بشأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وقد رأينا أنهم لم يرفضوا المجلس والجمعية من حيث المبدأ ولكنهم انتقدوا طريقة انتخابات الجمعية وسلطات الجمعية والمجلس واقترحوا العديد من التعديلات في هذا الصدد. وسيرد لاحقاً أن الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة قبلا الاشتراك في اللجنة التي شكلها الحاكم العام في مارس 1951 لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة 1948.

ويبدو أن أقطاب الختمية الذين شاركوا في تأسيس تحالف الجبهة الوطنية قد قصدوا من وصف أنفسهم بالمستقلين الإشارة إلى عدم انتمائهم إلى حزب الأشقاء. ويمكن الاستدلال على ذلك بما كتبه أحدهم وهو خلف الله خالد في صحيفة «صوت السودان» في أغسطس 1949. فقد ذكر أن أكثرية الختمية مستقلون ولا ينتمون إلى حزب الأشقاء، وأنهم سيدخلون الجمعية التشريعية بكل تأكيد إذا أصلحت قوانينها. وكان خلف الله خالد يرد بذلك على مقولة لمحمد نور الدين وكيل حزب الأشقاء بأن أغلبية الختمية ينتمون إلى حزب الأشقاء. وتحدى خلف الله خالد محمد نور الدين أن يذكر أسماء الختمية البارزين المهتمين بالمسائل العامة والذين هم أعضاء في حزب الأشقاء ظاهرين أو مستترين. وأبدى خلف الله استعداده لنشر أسماء المستقلين البارزين من الختمية[3].

1- البرنامج السياسي لتحالف الجبهة الوطنية

أُعلن عن قيام تحالف الجبهة الوطنية ببيان وقعه محمد الحسن دياب عن الختمية المستقلين، وعلي طالب الله عن حزب الأشقاء الأحرار، وعبد الله ميرغني عن حزب الاتحاديين. وجاء في صدر البيان أن برنامج الجبهة السياسي قد أعده نفر من المستقلين من



ميرغني حمزة

أقطاب الختمية وبعض الأعضاء من حزبي الاتحاديين والأشقاء الأحرار بصفاتهم الشخصية ثم عرضوه على جميع الأحزاب الاتحادية فقبله حزب الاتحاديين وحزب الأشقاء الأحرار.

وورد في البيان أن أهداف الجبهة هي :-

1- إنهاء الحكم الثنائي وجلاء الاستعمار جلاءً تاماً.

2 قيام حكومة سودانية ديمقراطية حره في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

وأما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد فصّلها البيان كما يلي:-

1- المطالبة والعمل بكل الوسائل الممكنة التي تقرها الجبهة لإصدار تصريح مشترك من الحكومتين المصرية والإنجليزية فوراً بإنهاء الحكم الثنائي وقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة تقرر نوع الحكم الذي يرتضيه الشعب السوداني بالطرق الديمقراطية الصحيحة.

2- العمل لتسجيل هذا التصريح في الأمم المتحدة.

3- إصدار تصريح مشترك بحق السودانيين في الحريات العامة الكاملة وممارسة هذه الحريات ممارسة حقيقية.

4- يتلو ذلك انتخاب هيئة تمثيلية بقانون انتخاب حر يقوم على أسس دستورية صحيحة لتشرف على الحكومة التي تكونها إشرافاً كاملاً.

5- يكون هذا الوضع حكومة انتقالية لمدة أقصاها سنتان لتصفية الحكم الثنائي ينفرد السودانيون في نهايتها بحكومة بلادهم.

6- تقوم على الأثر جمعية تأسيسية بانتخاب حر لإقرار دستور البلاد ونظام الحكم فيها[4].

وبعد أشهر قليلة من تأسيسها بعثت الجبهة الوطنية مذكرة إلى رئيس وزراء مصر ووزير خارجية بريطانيا بسطت فيها مطالبها، ووسائل تحقيق هذه المطالب، ونوع الاتحاد الذي تريده مع مصر. وأكدت أنه ليس في استطاعة دولتي الحكم الثنائي إحداهما أو كلتيهما إنكار حق الشعب السوداني في تقرير مصيره واختيار نوع الحكم الذي يرتضيه بعد أن وافق على ذلك مجلس الأمن في عام 1947.

وعن علاقة السـودان بمصر قالت مذكرة الجبهـة الوطنية إنها علاقة يقرها التاريخ ولا تسـتطيع السياسية دحضها. ولكن الجبهة أوضحت أن السودان لا يريد بالاتحاد مع مـصر «أن يندمج في مصر أو يتلاشى فيها، وانما يريد به اتحاد الند مع الند، مع الاحتفاظ بحكومته الديمقراطية الحرة ذات البرلمان الخاص والجيش الخاص، والاكتفاء بقيام الاتحاد في رأس الدولـه والدفاع والتمثيل الخارجي». وطالبت الجبهة أن يصدر قرار الاتحاد عن هيئة دسـتورية منتخبة انتخاباً حراً، تأكيداً لكونه بإرادة الشـعب وطبقاً لمصالحه، وان يكن المعتقد أن أغلبية الشعب تدين بالاتحاد مع مصر.

وفي ختام المذكرة أعلنت الجبهة الوطنية «أن الشـعب يرفض كل ما من شـأنه إطالة الحكم الثنائي وتدعيم أركانه، ولن يرضى بالقشـور التي يقدمها الاسـتعمار باسم المنشأة الدستورية لصرفه عن هدفة في الحرية والجلاء»[5].

2- موقف قيادة الختمية من الجبهة الوطنية

بالرغم من أن الختمية المسـتقلين الذين شـاركوا في إنشـاء تحالف الجبهة الوطنية كانوا من ثقات السيد علي الميرغني، وكانوا من أبرز رجال الصف الأول في طائفة الختمية، وكان بعضهم يشـارك في التوجية السـياسي لصحيفة «صوت السـودان» الناطقة بلسان طائفـة الختمية، إلا أن قيادة الختمية أصدرت بعـد يومين فقط من إعلان قيام تحالف الجبهـة الوطنية بياناً قالت فيه: «كثيراً ما يظهر في بعض الجرائد والمجلات في مناسـبات عدة وأحياناً في غير مناسـبة أن الختمية قرروا مبدأً سياسـياً، وأن الختمية من رأيهم كذا وكـذا في الحالة السياسـية العامة رغماً عما أعلن أكثر من مـرة أن الختمية طائفة دينية تنتظم سواداً أعظم من الشعب السوداني، ولم تكن هيئة سياسية ولا تمثلها هيئة سياسية، وإنما بعض الختمية ينتسبون إلى بعض الأحزاب بصفاتهم الشخصية كمواطنين، وآراؤهم السياسـية هـي آراء أحزابهم التي ينتمون إليهـا، وانهم لا يمثلون بتلـك الآراء الطائفة الختمية»[6].

ويبـدو أن موقـف قيادة طائفة الختميـة من تحالف الجبهـة الوطنية ومن العمل السـياسي بشكل عام أثار تحفظات وتساؤلات لدى صحيفة «الرأي العام» فكتبت تقول: «جميـل من مركز القيادة لهذه الطائفة الكبـيرة أن يعلن أن الختمية كأفراد لهم مطلق

الحرية في العمل السياسي السافر وفي أي جبهة أو حزب يختارونه ! لكن كيف أسقط مركز القيادة من حســابة واجب القيادة في توجيهه إلى تلك الجماهير وتنويرها خصوصاً وقد سبق أن وجهت هذه الجماهير توجيهاً سياسياً خاصاً بالنسبة للجمعية التشريعية؟!».

واعتبرتة صحيفة «الرأي العام» نوعاً من القسوة والظلم أن تغرس في جماهير الختمية «بــذرة السياســة وعندما تتفتق بــين جنباتها تجد فجأة أن تلك القيــادة قد تخلت عن توجيهها. ولها بعد ذلك أن تجوب في بيداء السياسة اللانهائي بمفردها».

ومضــت صحيفة «الرأي العام» إلى القول بأن «مــا نشر وأعيد نشره مراراً بأن طائفة الختمية طائفة دينية لا دخل لها بالسياسة فكلام عجزت عقولنا القاصرة عن معرفة أوجه الحكمة فيه. فإننا نعيش في عصر، السياســة هــي المتحكمة في مصائره وأنها دون غيرها هــي التي تكيف الأمور وتقرر مصائرها، وحتى أمور الدين وحرية العبادة تتأثر إلى حد كبــير بنوع الحكم الذي يقوم في البلاد.فعلى هذه الكتل التي تحرص على كيانها الطائفي وعــلى حريتها في أداء واجباتها الدينية أن تســاهم بنصيبها الوافر في تقرير مصير الحكم في البلاد،وأن تستعمل كل حقوق المواطن في تكييف الوضع النهائي للحكم في السودان».

وأبدت صحيفة «الرأي العام« خوفها من «أن يأتي يوم يُســتفتى فيه الســودانيون أو تجري فيه انتخابات حرة لتكوين الجمعية التأسيسية التي تقرر مصير الحكم في السودان وجموع الختمية مبعثرة هنا وهناك، لا تســتفيد منهــم البلاد ككتلة منظمة موحدة ولا تستفيد منهم طائفة الختمية نفسها في تقرير نوع الحكم الذي تراه صالحاً للبلاد».

وانتهت صحيفة «الرأي العام» إلى أنه ليس مهماً أن يذهب الختمية مع حزب الأشقاء أو يقفوا مع الجبهة الوطنية أو يكوّنوا كياناً سياســايّ خاصاً، وانما المهم هو أن يستفيدوا من وجودهم كمواطنين تجمع بينهم فكرة أو عقيدة حتى يأتي تقرير المصير وفقاً لإرادة أغلبية السودانيين. ولن يتم ذلك إلا إذا استخدم كل سوداني حقه في تقرير مصير بلاده[7].

3- موقف حزب الأشقاء من الجبهة الوطنية

تعــرض الإعلان عن قيام تحالــف الجبهة الوطنية لهجوم عنيف من حزب الأشــقاء. فقــد وصف حزب الأشــقاء الجبهة الوطنية بأنها جماعة أخذت تعمــل في الخفاء طوراً،

وفي العلن طوراً، لا لتعوق طريق الآخرين فحسـب، بل ولتحول مناهج الوطنيين وتبدل أهدافهم. وقال حزب الأشـقاء إن هذه الجماعة هي العدد القليل من المسـتقلين الذين أسسـوا الجبهة المسـماة بالوطنية، وقـد نبتت فيهم أعراض البروز يـوم نبتت الوزارات والـوكالات في الجمعية التشريعية، ومن ثم كانت غايتهم أن يحملوا أحزاب الوحدة على قبول الجمعية، ولا سـيما أن مشروعهم للوفاق بين الأحزاب كشف عن تحول واضح عن أهداف البلاد والعمل على فصل الحركة في الجنوب عن أختها في الشـمال، في حين أعلن خطاب العرش عزم حكومة مصر الأكيد على العمل بلا إبطاء لإجلاء الاستعمار عن وادي النيل بشطريه[8].

وباسـم مؤتمر الخريجين الذي كان يسـيطر عليه حزب الأشقاء، أصدر مبارك زروق بياناً قال فيه عن مؤسسي الجبهة الوطنية : «إن بعض النفوس.. كانت تقف بين المعارضين وريقهـا يتحلب على الوزارات المقسـمة وشـفاهها تتلمظ طمعـاً في المناصب المرموقة والمرتبات السـخية التي فاتتهم. ولم يكن سـهلاً عليهم أن يتخلوا عن المجموعة في تلك الفترة فعملوا ما في وسـعهم في الخفاء أول الأمر للنكوص على الأعقاب، ثم جهروا شـيئاً فشيئاً بذلك التدبير حتى أصبح أخيراً حديث المجالس والصحف».

وقـال مؤتمر الخريجـين إن الجبهة الوطنية لا تضم إلا حزباً واحداً وضّح أخيراً موقفه من الجمعيـة التشريعية،وظهر تخلفه عن بقية أحزاب الوحدة. وأشـار بيان المؤتمر إلى أنها تضم كذلك جماعة قليلة من المسـتقلين لم يكـن لهم في الكفاح الوطني نصيب، ولا يمثلون إلا أنفسهم[9].

لم يستمر تحالف الجبهة الوطنية طويلاً فسيرد لاحقاً أن حزب الاتحاديين انسحب من الجبهة الوطنية بعد تشـكيل لجنة تعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في مارس 1951. وعاد بعض الأشقاء الأحرار إلى حزب الأشقاء الأم. وأصبحت الجبهة مجرد حزب للختمية المسـتقلين، واستمرت كذلك إلى أن انضمت إلى الحزب الوطني الاتحادي عند تشكيله في نوفمبر 1952.

الهوامش

1- الأهرام : 30 أكتوبر و9 نوفمبر 1949.

2- الكتاب الأخضر، ص 269.

3- صوت السودان: 16 و22أغسطس 1949. وأيضاً السودان الجديد : 18 أغسطس 1949.

4- صوت السودان: 11 أبريل 1950.

5- الأهرام : 13 يوليو 1950.

6- صوت السودان: 13 أبريل 1950. انظر أيضاً الرأي العام : 1 يونيو 1950.

7- الرأي العام : 5 مايو 1950.

8- الأهرام: 19 أبريل 1950.

9- صوت السودان: 16 أبريل 1950.

5 | القسم الخامس

حكومة الوفد وإلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899

الفصل الأول

حكومة الوفد تلوح في نوفمبر 1950 بفرض التاج المصري على السودان

عاد حزب الوفد إلى السلطة بعد فوزه في الانتخابات العامه التي أُجريت في مصر في يناير 1950. وفي خطاب العرش الذي افتتحت به الدورة الأولى للهيئة البرلمانيه العاشرة من دورات انعقاد البرلمان، قالت حكومة الوفد إن الأمة قد أجمعت إجماعاً لا يشذ عنه أحد على وجوب تحرير وادي النيل - مصره وسودانه - من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية. ووعدت حكومة الوفد ببذل «أصدق الجهود وأقصاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوداي بشطرية وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث أو اعتداء»[1].

1- الحل المصري لمسأله السودان

لإنجاز هذا الوعد دخلت حكومة الوفد في مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن مسألتي الجلاء والسودان . وفي جولة المباحثات التي عقدت في 26 أغسطس 1950، أعرب السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن عن استعداد حكومته للنظر في أي حل عملي لمسألة السودان تقترحه الحكومة المصرية بشرط ألا يتعارض مع رغبة السودانيين أو يكون بدون رضاهم. وبدوره أعلن وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين أن الحل الذي تقترحه مصر لمسألة السودان هو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد على عامين تجلو خلالها القوات البريطانية عن السودان وينتهي الحكم الثنائي ويصبح بعدها للسودان حكومته الخاصة في وحدة مع مصر تتمثل في التاج المصري وفي وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون من المسائل الأخرى.

وفي معــرض رده عــلى بعض مــا ذكره محمد صــلاح الدين خلال هــذه الجولة من المباحثات، أكد الســفير البريطاني أن بلاده ليســت لها «مصلحة اقتصادية أو استراتيجية حيوية في الســودان. وهي لا تهتم إذا كانت مصر والسودان بلداً واحد أو لا. والواقع أنه لا يمكن لأحد أن يفصل السودان عن مصر لأنه لايمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أن ينفصلا إلا إذا أتى المصريون أنفسهم بعمل يثير عداء السودانيين».

وأهــاب الســفير البريطاني بالحكومــة المصرية أن تقبــل «الحقيقــة الواقعة من أن السودانيين يريدون أن يحكموا أنفسهم،وأن الشئ الذي ينبغي لمصر وبريطانيا أن تفعلاه هو أن تجدا وسيلة تهيئان بها السودانيين لحكم أنفسهم».

وإزاء قول السفير البريطاني إن السودانيين لا يعرفون ماذا يريدون فيما يخص علاقتهم بمصر، أوضح محمد صلاح الدين أن وحدة مصر والسودان ليست رغبة المصريين وحدهم بل هي أيضاً رغبة الأغلبية الســاحقة من مواطنيهم السودانيين . ودلل صلاح الدين على ذلــك بنتائج الانتخابات المحلية ونتائج الانتخابــات لمؤتمر الخريجين وعواطف الطوائف الدينية[2].

2- خطاب العرش في 16 نوفمبر 1950 وصداه في السودان

في خطــاب العــرش الذي تلاه مصطفــى النحاس عند افتتاح الــدورة البرلمانية في 16 نوفمبر 1950 انتهت الحكومة المصرية إلى أن معاهدة ســنة 1936 قد فقدت صلاحيتها كأســاس للعلاقــات المصرية – البريطانيــة وأنه لا مناص من تقريــر إلغائها ولا مفر من الوصول إلى أحكام جديدة ألا وهي الجلاء الناجز الشــامل ووحدة مصر والسودان تحت التــاج المــصري . وأعلنت الحكومة المصريــة أنها ماضية دون تــردد أو إبطاء في تحقيق الأهداف الوطنية ولن تترك وســيلة إلا اتخذتها للوصول إلى غايتها، ومن هذه الوســائل إعلان إنهاء معاهدة ســنة 1936 اســتناداً إلى تعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن تغير الظروف التي لابست إبرامها،وما يتبع ذلك من إلغاء اتفاقيتي 19 يناير و 10 يوليو 1899 الخاصتين بالسودان[3].

رحب إسـماعيل الأزهري رئيس حزب الأشـقاء بما أُعلن في خطـاب العرش عن عزم مصر إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 مشيراً إلى أن إلغاء هذه الاتفاقيات سيجعل بقاء الإنجليز في السودان غير شرعي[4]. وقال أزهري أيضاً عن خطاب العرش إنه «خطاب سـديد وهو فصل الخطاب وإننا نؤيـده تأييداً كاملاً ونحس بأنه وضع الخطط العملية لتحقيق وحدة وادي النيل»[5]. ولكن كان من رأي وكيل حزب الأشقاء محمد نور الديـن أن مجرد إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ليس كافياً مالم تعلن مصر فوراً الوضع الذي تستبدل به هذه المواثيق ألا وهو وحدة وادي النيل[6].

وأما عبد الله ميرغني سـكرتير حزب الاتحاديين فقد قال إن السـودان ليس طرفاً في هـذه الاتفاقيـات وهي منذ البداية غير ملزمة للسـودانيين، فإلغاؤها لا يؤثر على جهاد السـودانيين لنيـل حريتهم الكاملة. وبشـأن الوحدة بين مصر والسـودان قال عبد الله ميرغني إن إصرار مصر على وحدة وادي النيل ليس بالشيء الجديد ولا يغير من تمسـك الاتحاديين بقيام حكومة سـودانية ديمقراطية حرة لها برلمانها الكامل السلطات وجيشها الخاص في اتحاد مع مصر تحت رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية[7].

ورحب حزب الأمة أيضاً بعزم مصر إلغاء معاهدة سـنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899. ففـي برقيـةإلى الحاكم العام في 17 نوفمـبر 1950 ذكر حزب الأمـة أن تلك الاتفاقيات قيدت السـودان بوضع اسـتعماري لم يسـتجب له يوماً . ولكن حزب الأمة اسـتنكر ما ورد في خطاب العرش عن وضع السـودان تحت التاج المصري واعتبر ذلك لوناً من ألوان الاستعمار[8].

وتناول قادة حزب الأمة ما جاء في خطاب العرش بشـأن وضع السـودان تحت التاج المصري في أحاديث أدلوا بها في الليلة السياسـية التي أقامها الحزب في مساء الجمعة 17 نوفمبر 1950. فقد أيد الصديق المهدي إلغاء معاهدة سـنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 «لأننـا لم نكن طرفاً فيها،وهي العقود التي ظللنا نـرزح تحتها والتي فرضت علينا بحق الفتح والقوة فإلغاؤها فجر عهداً جديداً لنا. ولكن ما يهمنا هو الخطوة التالية في خطاب العرش التي تتضمن تلك البدعة التي أسموها وحدة وادي النيل. هذه الوحدة التي هي مظهر آخر من مظاهر الاستعمار والاستعباد وأسوأ مما نحن فيه».

وقال الصديق المهدي إن هذه ليست المرة الأولى التي تعتدي فيها مصر الرسمية على حقوق السودان وتفتئت عليها. وأشار إلى أنه عندما رفعت مصر بالأمس القريب قضيتها إلى المحافل الدولية، فإن الضمير العالمي قضى بحق السودان في تقرير مصيره وممارسة حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال.

وتساءل عبد الرحمن علي طه في حديثه في تلك الليلة عن الدافع الذي حدا بمصر اتخاذ هذه الخطوة «أهو إفلاس سياسي أم مركب نقص أم حلم من أحلام اليقظة أم سهم طائش في كنانة اليأس رمته مصر ليذهب إلى غير مرمي ؟». وتساءل عبد الرحمن علي طه كذلك عما إذا كانت مصر ستحقق أهدافها بالحرب «فإن لها جيشاً قوياً يسرنا أن نراه كذلك في مواطن الشرف ومسارح البطولة. وقد جربتنا مصر قبل ذلك :عجمت عودنا وغمزت قناتنا، فهل لانت قناتنا لغامز؟»[9].

وقد استاءت حكومة الوفد كثيراً من أحاديث قادة حزب الأمة في تلك الليلة وبوجه خاص حديث عبد الرحمن علي طه. فرداً على سؤال في مجلس الشيوخ عما اعتزمت الحكومة المصرية اتخاذه إزاء ما صدر من أحد أعضاء الهيئة التنفيذية بالسودان، قال إبراهيم فرج الوزير المختص بشؤون السودان إنه بعث بكتاب إلى حاكم عام السودان يوجه فيه نظره «إلى ما في صدور مثل هذه التصريحات النابية من إساءة إلى شعور السودانيين والمصريين على السواء. فضلاً عما فيها من خروج صريح عن جادة الحيدة التي ينبغي أن يلزمها الموظفون الرسميون في إدارة السودان». وأضاف إبراهيم فرج بأنه طلب من الحاكم العام لفت نظر المسؤولين عن هذه التصرفات وإفادته عما يجريه في هذا السبيل[10].

واعتبر محمد صلاح الدين وزير الخارجية مصر حديث عبد الرحمن علي طه تهديداً بالحرب على مصر . ففي جولة المباحثات التي عقدها مع نظيره البريطاني ايرنست بيفن في 9 ديسمبر 1950 اتهم صلاح الدين حكومة السودان بأنها تعمل «من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة إعداد السودانيين للحكم الذاتي وإعطائهم حق تقرير المصير. ولا تنقصنا الشواهد على إمعان حكومة السودان في هذه السياسة الضارة حتى بلغ الأمر بوزير المعارف السودانية حد تهديد مصر بالحرب في تصريح علني»[11].

3- حزب الأمة يطالب بالحكم الذاتي

طرحــت في أروقة حزب الأمة العديد من الاقتراحات لإفشــال مشروع حكومة الوفد بفرض التاج المصري على الســودان .ولكن الرأي اســتقر أخيراً عــلى أن يضع حزب الأمة موضع التنفيذ توصية مؤتمر لجانه الفرعية بشأن المطالبة في الجمعية التشريعية بالحكم الــذاتي . وكان المؤتمــر قد أوصى بــأن يطالب ممثلو حزب الأمــة في الجمعية التشريعية بالحكم الذاتي فوراً، وتكوين مجلس الوزراء سوداني، وإذا لم ينفذ ذلك حتى شهر نوفمبر من عام 1950 فــإن على مجلس إدارة الحزب أن يدعو اللجان الفرعية للاجتماع ليعرض عليها الأسباب التي حالت دون تحقيق ذلك ولاتخاذ وسائل أخرى من غير طريق الجمعية التشريعية[12].

تم التمهيد للمطالبة في الجمعية التشريعية بمنح السودان الحكم الذاتي بمذكرة رفعها في يــوم الخميــس 23 نوفمبر 1950 الصديــق المهدي رئيس حزب الأمــة وأحمد عثمان القــاضي عضو مجلس إدارة الحزب الي جيمس روبرتســون بوصفه الحاكم العام بالإنابة لتقديمها إلى دولتي الحكم الثنائي. طالب حزب الأمة في مذكرته بالحكم الذاتي فوراً باعتبار أن الســودان بلغ درجه تؤهله لحكم نفســه. وفي إشــارة واضحــة إلى ما ورد في خطاب العرش المصري بشــأن توحيد مصر والســودان تحت التــاج المصري،ذهبت مذكرة حزب الأمــة إلى أن قيام الحكم الذاتي يخلص البــلاد مما تعانيه من وقت لآخر من اعتداء على حقها في الحرية والاستقلال[13].

ثم تقدم محمد حاج الأمين وخمسة وخمسون عضواً من أعضاء الجمعية التشريعية باقتراح بأن يرسل إلى الحاكم العام خطابا بالنص الآتي: «نحن أعضاء الجمعية التشريعية للســودان من رأينا أن الســودان قد وصل المرحلة التي يمكنه فيها أن يُمنح الحكم الذاتي ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منهما إصدار تصريح مشــترك بمنح الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى وأن تجري الانتخابات القادمة على هذا الأساس»[14].

4- أزهري يستنكر اقتراح الحكم الذاتي

استنكر إسماعيل الأزهري مطالبة الجمعية التشريعية بمناقشة «مايسمى بالحكم الذاتي للسودان، ذلك الحكم الذي تعطيه بريطانيا لمستعمراتها مع استبقائها تحت التاج البريطاني وربطها إلى عجلة الامبراطورية البريطانية». وعن الجمعية التشريعية نفسها قال أزهري إنها «وليدة تعيين بريطاني وقد قاطعتها الأغلبية العظمى من الشعب السوداني،فجاءت هزيلة غير معبرة إلا عن أشخاص أعضائها المعينين من مؤيدي الاستعمار البريطاني في السودان». وذهب أزهري إلى «أن مطالب الأغلبية الساحقة من السودانيين هي جلاء البريطانيين عن وادي النيل،ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري»[15]. وبصفته رئيساً لحزب الأشقاء ولمؤتمر الخريجيين نقل أزهري وجهة النظر هذه برقياً إلى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر وإيرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا[16].

5- النحاس يطلب وقف مناقشة اقتراح الحكم الذاتي

اعترض النحاس على موافقة الحاكم العام على مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية لأن ذلك يخرج عن اختصاصه كممثل لدولتي الحكم الثنائي . وقال النحاس في برقية تلقاها الحاكم العام في 13 ديسمبر 1950 وهو التاريخ الذي بدأت فيه الجمعية التشريعية مناقشة الاقتراح : «إن مصر الحريصة على تمتع السودانيين بالحكم الذاتي في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري،لتعتبر أن هذه المسأله سياسية بحتة تخرج من اختصاص حكومه السودان،ولا يجوز لكم بصفة كونكم ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي في إدارة السودان التعرض لهذا الأمر الذي تدور بشأنه مباحثات سياسية في لندن». وفيما يبدو أنه إشارة إلى المذكرة التي قدمها الصديق المهدي إلى الحاكم العام في 23 نوفمبر 1950 قال النحاس: «أما كتاب السيد صديق المهدي وزملائه من حزب الأمة فإننا نستنكر ما ورد فية، وليس لهذا الحزب صفة تمثيلية لشعب السودان». ثم طلب النحاس إحاطته علماً بما سيتخذه الحاكم العام «من إجراء عاجل لوقف هذه الحمله المدبرة، والتي تنطوي على التحدي لشعب مصر والسودان»[17].

ولكن الحاكم العام دفع بأن موافقته على مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية لا تشكل خروجاً على اختصاصه كممثل لدولتي الحكم الثنائي لأن «الاقتراح

يتضمــن مجرد رجــاء إليّ بأن أتوجــه إلى الحكومتين المصريــة والبريطانية دون أن يمس ذلــك بحال من الأحوال مطلق حــق الدولتين،فإذا تم الاقتراع عــلى الاقتراح في الجمعية التشريعية،فليــس لي إلا أن أحيل الموضوع عــلى الحكومتين البريطانية والمصرية». ونفى الحاكم وجود أي خطة مدبرة ضد المصريين أو ضد السودانيين. ثم قال مخاطباً النحاس: «وإني لواثق أن رفعتكم توافقونني على عدم التعرض لحرية الكلام للسودانيين،وهو حق منصوص عليه في القوانين القائمة في السودان وفي كل العالم[18].

6- صلاح الدين يطلب إصدار تعليمات للحاكم العام

طلــب النحــاس من وزير خارجيته محمد صلاح الدين الــذي كان آنذاك في لندن أن يــشرح الموقف لنظيره البريطاني بيفن، وأن يســتحثه إصدار تعليــمات إلى الحاكم العام بعدم المضي في مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية . وفي جلسة المباحثات المصريــة – البريطانيــة التي عقدت في 15 ديســمبر 1950 قال صــلاح الدين لبيفن إن الحاكم العام تعدى صلاحياته حينما ســمح بمناقشة الاقتراح وانه لا يملك التصرف في أمر كهــذا دون موافقة الحكومة المصرية. وقال أيضاً إنه حتى إذا كانت الحكومة البريطانية قد استشــيرت فإن موافقتها لوحدها لا تكفي. واســتفسر صلاح الدين عن الإجراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية لمنع المضي في مناقشــة اقتراح الحكم الذاتي وتوجيه حكومة السودان بتجنب إثارة كل ما من شأنه إثارة الصعوبات أو إثارة الرأي العام المصري.

وأوضح بيفن أن الحاكم العام لم يســتشر الحكومة البريطانية مقدماً في هذا الشــأن. ولكنــه قــال إن قرار الحاكم العام بالموافقة على إجراء المناقشــة يدخل ضمن ســلطاته كحاكم عام، وأشار بيفن إلى أن الحاكم العام قد جوبه بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها إلا الشخص الموجود في السودان. ونبه بيفن إلى أن تأجيل مناقشة الاقتراح كانت ستؤدي إلى ســوء تفاهم غير مرغوب فيه في الســودان وإلى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات المصريــة – البريطانيــة. ثم أعــرب بيفن عن اعتقاده بأن مناقشــة الاقــتراح في المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ. وبناء علية فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما في وســعه حتى لا يتخذ في الخرطوم أي عمــل يحتمل أن يثير جدلاً بين الحكومتين المصرية والبريطانية[19].

الهوامش

1- صلاح عزام، مصطفى النحاس- وثائق (1977)، ص 15.

2- الكتاب الأخضر، ص 239-243.

3- الأهرام: 17 نوفمبر 1950.

4- السودان الجديد: 18 نوفمبر 1950.

5- النيل: 19نوفمبر 1950.

6- السودان الجديد: 18نوفمبر 1950.

7- نفس المصدر والعدد.

8- نفس المصدر والعدد.

9- نفس المصدر والعدد . وأيضاً الأهرام: 19 نوفمبر و5 ديسمبر 1950. وكذلك النيل: 18 نوفمبر 1950.

10- الأهرام 12 ديسمبر 1950. وأيضاً :

Robertson, op.cit., p. 140.

11- الكتاب الأخضر، ص 246.

12- الأهرام : 2 مايو 1950.

13- السودان الجديد : 26 نوفمبر 1950.

14- عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 99.

15- الأهرام : 9 ديسمبر 1950.

16- السودان الجديد : 11 ديسمبر 1950.

17- الأهرام : 19 ديسمبر 1950.

18- نفس المصدر والعدد.

19- الكتاب الأخضر، ص 255-256.

الفصل الثاني

الجمعية التشريعية تجيز
اقتراح الحكم الذاتي : ديسمبر 1950

سـبّب اقتراح منح الحكم الذاتي للسودان حرجاً شديداً لحكومة السودان خاصة وأن المباحثات المصرية - البريطانية بشأن مسألتي الجلاء والسودان كانت لا تزال مستمرة في لندن بين محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر وايرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا. لذلك بذل جيمس روبرتسـون السـكرتير الإداري قصارى جهده لإقناع قادة حزب الأمة بسـحب الاقتراح. وعندما أخفق سعى إلى تأجيل المداولة فيه. ثم عمل لإسقاطه بعد أن هزم اقتراحه بالتأجيل مستخدماً في ذلك زعماء العشائر والجنوبين.

وقد لعب موظفو القسـم السياسي بمكتب السكرتير الإداري دوراً كبيراً في التأثير على الجنوبيين وعلى زعماء العشـائر. فقد روج هؤلاء وغيرهم حججاً كثيرة ضد اقتراح الحكم الـذاتي. وقد كان مـن بين هذه الحجج أن الحكم الذاتي وما قـد يترتب عليه من تطوير سريع للحكم المحلي سيقلص النظام العشائري. كما كان من بين هذه الحجج أن السودان لم ينضج للحكم الذاتي لأن الجنوب لم يتطور بعد إلى مستوى الشمال. كما استغل موظفو القسـم السـياسي انتماء بعض أعضاء الجمعية التشريعية إلى طائفة الختمية فأدخلوا في روعهم أن الحكم الذاتي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تنصيب السيد عبدالرحمن المهدي ملكاً على السـودان. وقد تسـبب كل هذا في تأزم العلاقة بين حزب الأمة وحكومة السودان. وكما سنرى، فقد تسبب أيضاً في الحدة التي شابت المداولة في اقتراح الحكم الذاتي.

ومهـما يكن من أمـر، فقد قدم محمد حاج الأمين اقتراحه بشـأن الحكم الذاتي بعد ظهر الأربعاء 13 ديسمبر 1950 بحديث قال فيه: «عندما قبلنا الجمعية التشريعية كان قصدنـا أن نتخذها خطوة أولية نحو الحكم الذاتي لأن السـودانيين جميعاً عقدوا العزم منذ عام 1946 على نيل الحكم الذاتي واسـتكمال سـلطاتهم والوصول إلى اسـتقلالهم. وقد رأى السـودانيون أنه من الخير لهم ولبلادهم أن يسلكوا طريق التفاهم وأن يقبلوا

ما يحصلون عليه ويستمروا في المطالبة حتى يبلغوا هدفهم الأسمى. وهاهما الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي يدلان في مدى سنتين على استعداد السودانيين للاضطلاع بأعباء الحكم والتشريع وإدارة دفة حكم بلادهم بأنفسهم. ولا شك أن مستوى المداولات في المسائل المالية والتشريعية أو التعليم أو الصحة أو الزراعة أو مطالب الأقاليم كان مستوىً رفيعاً يشهد باستعداد السودانيين للنهوض بحكم بلادهم. ولا ينقصنا الآن سوى أن تستكمل هذه الجمعية سلطاتها الكاملة كبرلمان كامل ذي سلطات واسعة، وأن يصبح المجلس التنفيذي مجلس وزراء من السودانيين المسؤولين أمام الجمعية».

ثم أهاب محمد حاج الأمين بدولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا الموافقة على منح السودان الحكم الذاتي وذلك بقوله : «إن بريطانيا التي وافقت على استقلال ليبيا وكانت المدافع عنها، والتي وافقت على منح اريتريا الحكم الذاتي، ومصر التي وافقت على استقلال ليبيا ووافقت على اعطاء اريتريا الحكم الذاتي لا تنكران على السودان جدارته لنيل الحكم الذاتي»[1].

1- مخاوف الجنوبيين وزعماء العشائر

وفي محاولة لتبديد ما أثير في نفوس الجنوبيين وزعماء العشائر من مخاوف بشأن الحكم الذاتي، قال زعيم الجمعية عبدالله خليل : «إننا كشعب رشيد، نحرص كل الحرص على أن ننهض بمؤسساتنا الدستورية المركزية منها والمحلية، وأن نحافظ على المستوى الذي بلغته هذه البلاد في الإدارة. ويقيني أن هذا الاتجاه السليم يعتمد في تحقيقه على النهوض بالجنوب ثقافياً واقتصادياً، وعلى السير بالحكومات المحلية في طريق التقدم - تلك الحكومات التي يعبر عنها زعماء العشائر أصدق تعبير. ومادام هذا هو الاتجاه فيجب أن أشرح معنى الحكم الذاتي الذي لا يتعارض ويجب ألا يتعارض مع الأسس المتقدمة».

وفي معرض شرحه لمعنى الحكم الذاتي قال عبدالله خليل: «إن إعلان الحكم الذاتي المطلوب لا يلغي الحكم الثنائي. وعلى ذلك فإنه لا يغير رأس الدولة بل أن الحاكم العام سيظل في مركزه ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي في هذه الخطوة. أما الإدارة الحالية أي الوظائف التفيذية والخدمة المدنية فإنها لا تتغير إلا على أساس نظام السودنة، لأنه

ليس من مصلحتنا في شيء أن نغير هذه الإدارة ما لم تتوفر الكفاءات السودانية وهذا ما نحن عاملون على تحقيقه حسب مشروع السودنة الذي أقرته الجمعية. أما الحكومات المحلية فنحن نحرص على أن يتم تقدمها تحت إشراف زعماء العشائر وسندهم، لأنهم اللسان الناطق باحتياجات قبائلهم وعشائرهم. ولا شك في أن الحكم الذاتي سيتطلب قيام وزارة سودانية، وعندي أن هذه الوزارة يجب أن تتألف على نحو يضم أعضاء من المديريات الجنوبية والزعماء وغيرهم. والجنوب كما قلت يجب أن يمثل في جميع الهيئات واللجان المركزية».

وخلص عبدالله خليل إلا أنه «إذا كان الاتجاه هو أن يبقى الحاكم العام رأساً للدولة، وأن تظل الحالة كما هي غير متأثرة في حدود نظام السودنة، وأن ينهض بالحكومة المحلية في ظل الزعماء، وأن يمثل في الوزارة الزعماء والجنوبيون، فهل يبقى هناك مجال للشك في سلامة القصد لحفظ كيان الجنوب؟ إن هذا الاقتراح يهدف إلى إعلان الحكم الذاتي في نهاية عام 1952 وهي نهاية الدورة الثالثة في هذه الجمعية، والغرض من ذلك هو أن يعلم كل المواطنين أن الانتخابات القادمة ستكون على أساس الحكم الذاتي، ولا يخفى ما في هذا من أهمية تدفعهم جميعاً للاهتمام بهذه الخطوة والتي ستجعل الجمعية تتمتع بكامل الرقابة على الهيئة التنفيذية»[2].

2- اقتراح بتأجيل المداولة

تقدم السكرتير الإداري جيمس روبرتسون باقتراح لتأجيل المداولة في اقتراح الحكم الذاتي إلى الدورة القادمة للجمعية وقد ساق لذلك ثلاثة أسباب. وقد كان أول هذه الأسباب «أن أغلبية الأعضاء أتوا ليتعلموا فن الحكم، وليس لديهم تفويض لإدخال تعديل جوهري في دستور البلاد. إن صاحب الاقتراح يمثل أم درمان، وفي وسعه أن يتصل بناخبيه كيف شاء، أما بقية الأعضاء فلا يستطيعون تبادل الرأي مع ناخبيهم بسبب بعدهم».

وأما السبب الثاني فقد كان أن الجمعية «اقرت أقتراحين بتكوين لجنتين : إحداهما لتعديل نصوص لوائح الانتخابات، والثانية لتعديل قوانين الجمعية والمجلس، وبعد أن

نتلقى التقريرين نستطيع أن نعرف ما يمكن عمله مما لا يمكن، تحت هذه الأداة الدستورية التي نحكم بها هذه البلاد».

وبعد إبداء بعض الحرج في ذكر السبب الثالث، قال روبرتسون : «إن أعضاء في هذه الجمعية قد غرر بهم لتأييد هذا الاقتراح وغرر بهم البعض الآخر لمعارضته، وإن بعض الأعضاء وقعوا على عريضتي التأييد والمعارضة معاً. وفي رأيي أنه بالنسبة لهذا الأغراء فإن أي مناقشات تدور في هذا الجو لا يمكن أن تؤدي إلى تصويت غير متحيز. أما إذا أجل الاقتراح إلى أبريل أو مايو فقد يحضر الأعضاء وقد كونوا اراءهم فتجري المناقشات في جو صالح»[3].

غير أن عبدالرحمن علي طه رفض الأسباب الثلاثة التي طرحها جيمس روبرتسون لتأجيل مناقشة اقتراح الحكم الذاتي. وقال في دحضها إنه لا يعتقد أن مهمة أعضاء الجمعية التشريعية تنحصر في تعلم الأساليب التشريعية وفن الحكم ولا تشمل البت في اقتراح الحكم الذاتي. وأضاف أنه لا يشرف «الحكم الثنائي في شيء بعد نصف قرن أننا مازلنا نتعلم. وما هي النهاية: أن نكون قد تعلمنا بعد مائة عام أو مائتين؟ أعتقد إذا جاز ذلك أن الحكم الثنائي لم يعد صالحاً لهذه البلاد».

ثم قال عبدالرحمن علي طه إنه ليس صحيحاً أن أعضاء الجمعية التشريعية يجب أن يرجعوا في أمر كهذا إلى مواطنهم ومواطنيهم بدليل أنه سمح في العام الماضي بمناقشة اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه محمد أحمد محجوب ولم يكن هناك اعتراض عليه بحجة الرجوع إلى الدوائر.

وحول ادّعاء جيمس روبرتسون بأن كثيراً من الإغراء قد سبق التوقيع على اقتراح الحكم الذاتي، قال عبدالرحمن علي طه إنه لم يكن هناك أي إغراء لأن ما عند أعضاء الجمعية التشريعية من بعد نظر وتجارب ورجولة لا يسمح بأن يخضعوا لأي نوع من الإغراء، وكل ماحدث هو ترويج للفكرة كما يحدث في جميع برلمانات العالم وفي مقدمتها البرلمان الإنجليزي.

ثم أهاب عبدالرحمن علي طه بأعضاء الجمعية التشريعية إسقاط اقتراح روبرتسون بالتأجيل وذكَّرهم «بأنهم يسطرون بذلك صفحة خالدة في تاريخ البلاد، رغم بساطتها ولتكن خالدة فعلاً. ولننسى ذواتنا الفانية ونذكر شيئاً واحداً فقط هو بلادنا»[4].

وقد أثار جيمس روبرتسون ثلاث نقاط نظام أثناء حديث عبدالرحمن علي طه لينفي في أثنين منهما أنه قال أن الأعضاء جاءوا ليتعلموا.

وأيد محمد أحمد أبوسن اقتراح التأجيل لأنه يخدم غرضاً سامياً. وقال : «لقد عينا منذ حـين لجنة لتنظر في تعديل قانون الجمعيـة التشريعية والمجلس التنفيذي وكان الغرض من ذلك أن نجد طريقة نمكن بها بعض السـودانيين المعارضين من دخول الجمعية. فإذا قامت هذه اللجنة بعملها نكون قد خدمنا أغراضاً قوية سـامية. لسـت أدري لماذا هذه العجلة والسرعة؟ وأخشى أن يؤدي ذلك إلى الانقسام الدائم بين صفوفنا»[5].

واندهـش محمد آدم أدهم لزعم السـكرتير القضائي أن عبـارة الحكم الذاتي غامضة لأن الحاكم العام السابق هدلستون والسكرتير الإداري السابق نيو بولد كانا قد وعدا به. وحول مسـألة الاغراء قال أدهم إن في الجمعية مرؤسين لروبرتسون وباستطاعته التأثير عليهم. وقد أعرب روبرتسون عن استيائه لهذا القول وطلب من رئيس الجمعية حمايته من الاتهامات التي تكال إليه[6].

ووصف محمد علي شوقي تأجيل مناقشة اقتراح الحكم الذاتي بانه خيانة لأن حكومة الوفد تعمل على ضم السـودان لمصر. وهنا نهض روبرتسـون مستفسراً : «أرجو ألا يظن هذا العضو انني خائن!»[7].

وفي تعقيبه على الأسباب التي ساقها جيمس روبرتسون لتأجيل مناقشة اقتراح الحكم الـذاتي قال مقدم الاقتراح محمد حاج الامين إنه من المخجل أن يقول السـكرتير الإداري عن أعضاء الجمعية التشريعية «انهم جاءوا ليتعلموا طرائق الحكم لا ليبتوا في المسـائل الهامة التي تنم عن رغبات الشـعب. وما كنا نحسـب أن هذه الجمعية مدرسة فتحت لتعلم من يعتبرهم السكرتير الإداري أطفالاً في السياسة».

وانتقـد محمد حـاج الأمين ادعاء السـكرتير الإداري أن الأعضاء قـد غرر بهم فوقع بعضهم على الأقتراح وعلى التعديل كذلك واعتبره إساءة لكل عضو في الجمعية التشريعية. ومضى محمد حاج الأمين إلى القول : «وإذا كان هذا هو رأي السكرتير الإداري عن أعضاء الجمعية التشريعية فما أسوأه من رأي بل لعله أسوأ رأي قيل عنهم منذ أن قامت هذه الجمعية».

وتســاءل محمد حــاج الأمين عن دوافع اقتراح التأجيل قائــلاً: «هل نفهم من اقتراح التأجيــل الذي جاء به الســكرتير الإداري أنــه وحي من خارج البــلاد؟ أم نفهم أنه من أســاليب السياسة ليبت المفاوض الإنجليزي والمصري في شأن بلادنا ونسام كالحيوانات في الوقت الذي نكون فيه في عطلة طويلة».

واســتنكر محمد حاج الأمين زعم الســكرتير القضائي أن عبــارة الحكم الذاتي غامضة وتحتمل عدة تفســيرات «لأن عبارة الحكم الــذاتي لا تحتمل غير معنى واحد ألا هو أن يتمتــع أبناء البلاد بالاســتقلال الداخلي التام، وأن يكون لهــم برلمانهم الخاص ووزارتهم المســؤولة أمام ذلك البرلمان، ولا ينقصهم من اســتكمال الســيادة إلا التمثيل الخارجي. وكيــف نقول إن عبارة الحكم الذاتي غامضة وقــد وردت بالنص في المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة!»[8].



من اليمين: بوث ديو وعلي بدري وعبدالرحمن علي طه
خارج قاعة الجمعية التشريعية

وعندما طُرح اقتراح روبرتسون بالتأجيل للتصويت سقط بـ41 صوتاً مقابل 40 صوتاً.

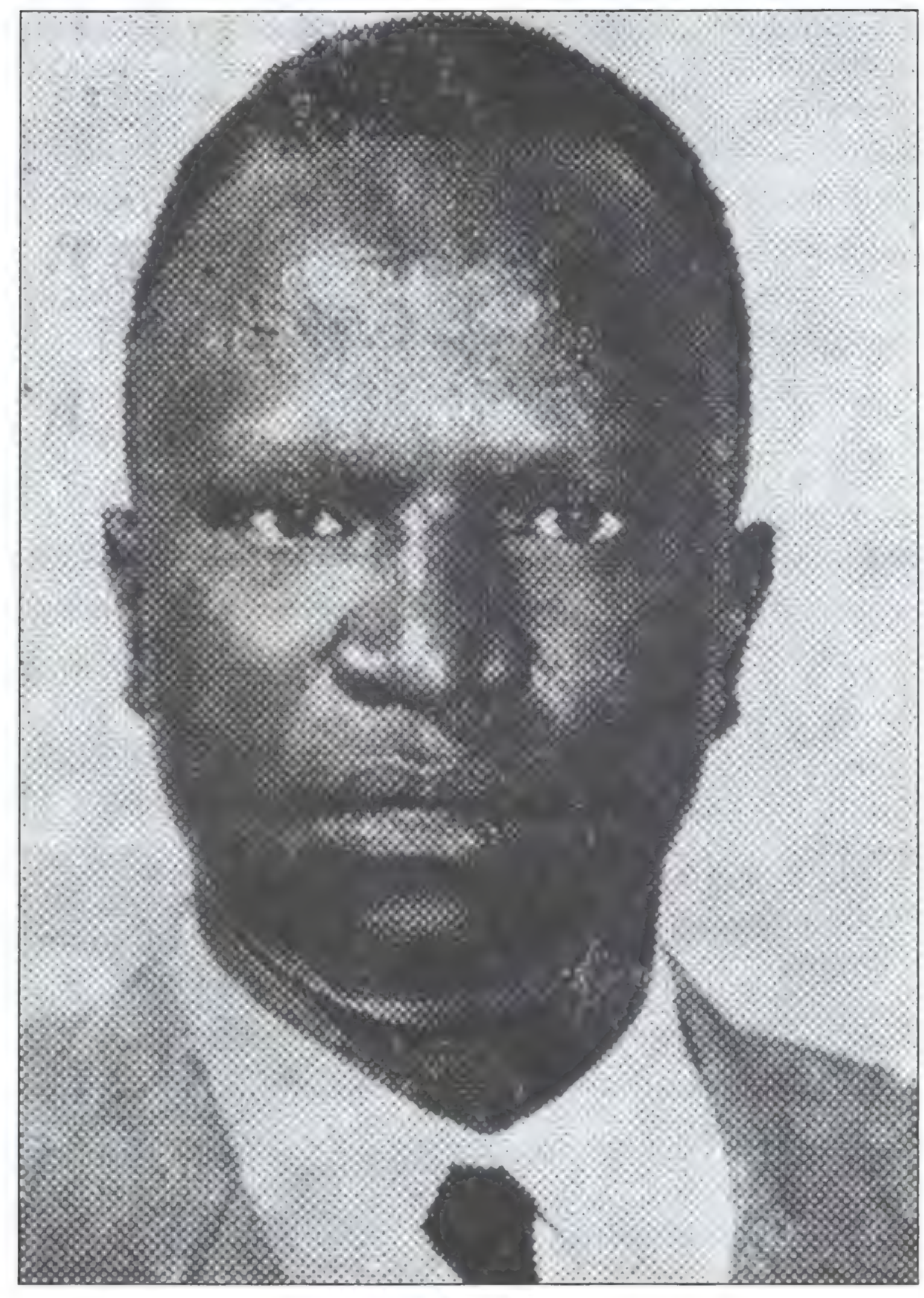
وحري بالذكر أنه بالرغم من المشادات الكلامية العنيفة التي تخللت مناقشة اقتراح روبرتسون بالتأجيل والهتاف الذي أطلقه أحد أنصار حزب الأمة من شرفة الزوار بسقوط الخونة والمتخاذلين، إلا أن المناقشة لم تخل من المواقف الطريفة. فمثلاً عندما طلب محمد علي شوقي تسجيل أسماء مؤيدي اقتراح روبرتسون بالتأجيل سأله محمد أحمد أبوسن : «ليه حتودونا النار؟». فأجاب محمد علي شوقي بأن التسجيل من أجل التاريخ[9].

3- فوز الاقتراح

عند مناقشة اقتراح منح السودان الحكم الذاتي استغرب جيمس روبرتسون المطالبة بالحكم الذاتي لانه موجود فعلاً واستدل على ذلك بالمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. ومع أن روبرتسون أكد قبول دولتي الحكم الثنائي لمبدأ الحكم الذاتي، إلا أنه ألمح لوجود صعوبات في الحصول على تصريح مشترك. ويبدو أنه كان يشير بذلك إلى اختلاف المفهومين المصري والبريطاني للحكم الذاتي. فبينما توافق مصر على منح السودان حكماً ذاتياً داخلياً تحت التاج المصري، ترغب بريطانيا في أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير عند بلوغهم مرتبة الحكم الذاتي الكامل.

وشكك روبرتسون في الأهمية العملية لفوز اقتراح الحكم الذاتي. فقد قال إنه حتى لو أجيز الاقتراح بـ 50 صوتاً مقابل 30 صوتاً «فهل يظن الأعضاء المحترمون بأن صاحب المعالي الحاكم العام سيقبل تصويتاً كهذا ويقول لدولتي الحكم الثنائي بأن ذلك هو قرار الشعب السوداني؟ انه ليس من الإنصاف أن نضعه في ذلك الموقف الحرج»[10].

عارض الجنوبيون اقتراح الحكم الذاتي وهددوا بالانسحاب دون تردد من الجمعية إذا أُجيز. فقد قال بوث ديو إنهم لن يقبلوا الحكم الذاتي ما لم يصل الجنوب إلى مرتبة الشمال في التقدم. وقال بوث ديو كذلك إنه إذا قرر الشمال تطبيق الحكم الذاتي الآن، فإن علاقة الجنوب بالشمال يجب أن تكون على أساس فيدرالي[11]. وأبدى بنجامين لوكي عدم موافقته على تطبيق الحكم الذاتي الآن في السودان لأن أجزاء كبيرة من البلاد في



بنجامين لوكي

مقدمتها الجنوب لا تزال متأخرة. واستطرد قائلاً إن الجمعية التشريعية هي أول مؤسسة حققت وحدة البلاد وانها تسير في طريق النهوض بالأجزاء المتأخرة ولكن إلى الآن لم يحدث أي شيء عملي[12].

ولما كان مكتب السكرتير الإداري قد أشاع بأن اقتراح الحكم الذاتي يرمي إلى تنصيب السيد عبدالرحمن المهدي ملكاً على السودان فقد قال محمد الخليفة شريف : «لقد سمعت أحداً يهمس بأن الحكم الذاتي إعادة للمهدية وملكية السيد عبدالرحمن. لقد نفى السيد الإمام ذلك وها أنا أنفيه اليوم. وما نحن إلا سودانيون مخلصون لهذه البلاد قبل ذواتنا الفانية. وكل من يتهمنا بغير ذلك فقد رمانا بهتانا وزوراً»[13].

استمرت مناقشة اقتراح الحكم الذاتي حتى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة 15 ديسمبر 1950. وعند التصويت هزم اقتراح التعديل الذي قدمه يوسف العجب وكان نصه كمايلي : «نحن أعضاء الجمعية التشريعية من رأينا أن السودان قد أحرز تقدماً طيباً نحو المرحلة التي يمنح فيها الحكم الذاتي. ونرجو من معاليكم أن توالي على وجه الاستعجال اتخاذ الخطوات التي تتمشى مع الحفاظ على حكومة رشيدة في جميع أنحاء البلاد تضمن أن يكون الحكم الذاتي تاماً، وكما تضمن أن تتعاون جميع طبقات الشعب وأحزابه في العمل بالنهوض بالمؤسسات الحكومية للإسراع في الوصول إلى يوم تحقيق ذلك الهدف»[14].

أما اقتراح الحكم الذاتي نفسه فقد فاز بـ 39 صوتاً مقابل 38 صوتاً. وقد صوت ضد الاقتراح ممثلوا الجنوب وجبال النوبة. كما كان من بين الذين صوتوا ضد الاقتراح يوسف العجب، ومحمد أحمد أبوسن، ومحمد إبراهيم فرح، وأحمد يوسف علقم، والشريف إبراهيم الهندي، ومحمد أحمد البرير، والجد الفكي العباس، ومكاوي سليمان أكرت. وقد امتنع فضل بشير عن التصويت وغاب عن الجلسة منعم منصور، والزبير حمد الملك، وأبوالقاسم علي دينار، ومحمد صالح ضرغام[15].

وبالرغم من أن عبدالفتاح المغربي صوت مع اقتراح روبرتسون بالتأجيل، إلا أنه صوت مع اقتراح الحكم الذاتي. فعبد الفتاح المغربي لم يكن يعارض الحكم الذاتي ولكنه كان يرى أن الاقتراح الذي تقدم به هو وأجازته الجمعية التشريعية في 9 ديسمبر 1950 سيؤدي إلى نفس النتيجة. وكما سيرد لاحقاً فقد دعا الاقتراح الحاكم العام إلى تشكيل لجنة لتعيد

النظـر في جميع نصوص قانون المجلـس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام 1948 التي لاتتعلق بالانتخابات وأن تقدم توصياتها لتعديلها بما يرفع شأن الجمعية والمجلس ويزيد من نفوذهما كأداة فعالة ديمقراطية ذات رقابة برلمانية كاملة.

وقد ذكر عبدالفتاح المغربي أثناء مناقشـة اقتراح الحكم الذاتي أنه على الدساتير تقوم الحكومـات وليـس العكس، ولذلك يتعين تعديـل قانون المجلس التنفيـذي والجمعية التشريعية قبل قيام الحكم الذاتي. وأوضح عبدالفتاح المغربي أن تعديل القانون والحكم الـذاتي عبـارة عن معادلة جبرية وهي : تعديل في عدد الوزارات زائداً مسـؤليات ناقصاً فيتو الحاكم العام يساوي الحكم الذاتي[16].

ومهـما يكن من أمر فقد قـدم رئيس الجمعية التشريعية محمد صالح الشـنقيطي وزعيمها عبدالله خليل في 20 ديسمبر 1950 قرار الجمعية بشأن الحكم الذاتي إلى الحاكم العام، وطلبا منه أن يرفعه إلى دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا[17].

وسنرى في فصل لاحق أن بعض معارضي اقتراح الحكم الذاتي أنشأوا في ديسمبر 1951 حزباً سياسياً جديداً أسموه الحزب الجمهوري الاشتراكي.

الهوامش

1- السودان الجديد : 14 ديسمبر 1950 (عدد 1190).

2- الاهرام : 14 ديسمبر 1950.

3- نفس المصدر والعدد.

4- السودان الجديد : 16 ديسمبر 1950 (عدد 1191).

5- النيل : 15 ديسمبر 1950.

6- الأهرام : 15 ديسمبر 1950. وأيضاً السودان الجديد : 16 ديسمبر 1950.

7- الأهرام : 15 ديسمبر 1950.

8- السودان الجديد : 17 ديسمبر 1950 (عدد 1192).

9- الأهرام : 15 ديسمبر 1950.

10- عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 101 - 103.

11- النيل : 16 ديسمبر 1950. وأيضاً :

Legislative Assembly, Weekly Digest of Proceedings, First Assembly, Second Session, No. 14, Wednesday 6 th December to Saturday 16th December 1950, p. 614.

12- النيل : 16 ديسمبر 1950. علقت صحيفة الرأي العام في 22 ديسمبر 1950 على أحاديث بوث ديو وبنجامين لوكي وغيرهم من ممثلي الجنوب في الجمعية التشريعية بقولها: «يبدو أنهم عندما يتحدثون عن الشمال يقصدون العاصمة المثلثة وبعض جهات القطر التي أصابها رشاش من الحضارة ويهملون شرق السودان وغربه وهي الجهات التي قعد بها الاستعمار عن اللحاق بموكب الحضارة كما فعل بالجنوب». واعتبرت الرأي العام تعليق الحكم الذاتي على شرط وصول الجنوب إلى مستوى الشمال ضرباً من التعجيز لأنه لا يمكن أن يتحقق إذ «مهما صرفنا على الجنوب فلا يمكن أن نوقف الصرف على الشمال ولا يمكن أن نعطل سير الحضارة الطبيعي في جزء من أجزاء السودان وبذلك يتم التعجيز الذي هدف إليه أعضاء الجنوب». وطالبت الرأي العام بأن يزور وفد من

الأحـزاب كل مناطـق الجنوب «ويتعرف إلى أهله وآرائهم بالنسـبة لمـا صرح به أعضاء الجنوب في الجمعية، ويرفع بعد ذلك تقريراً تقرر على ضوئه سياستنا نحو الجنوب».

13- السودان الجديد : 17 ديسمبر 1950.

14- النيل: 16 ديسمبر 1950.

15- السودان الجديد : 16 ديسمبر 1950 (عدد 1191). انظر أيضاً:

Robertson, op. cit., pp. 140 - 141.

16- النيل : 16 ديسمبر 1950. عبدالفتاح المغربي : من أوائل السودانيين الذين ابتعثوا للدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت حيث نال درجة علمية في الرياضيات. أصبح زعيماً للمعارضة في الجمعية التشريعية بعد استقالة محمد أحمد محجوب في أبريل 1950. عين عضواً في مجلس السـيادة في 26 ديسمبر 1955 واختير عند اجراء القرعة رئيساً للمجلس عن شهر ينايـر 1956. الطريف في الأمر أنه عندما عُـين وزراء ووكلاء الجمعية التشريعية ونشرت مؤهلاتهم في صحيفة «سـودان اسـتار» في 23 ديسـمبر 1948. علـق عبدالفتاح المغربي على ذلك بخطاب نشرته الصحيفة في 27 ديسـمبر 1948. عدّد عبدالفتاح المغربي في هذا الخطـاب مؤهلاته ثم قال : «إذا كانت هذه هي مؤهلات وزراء الجمعية التشريعية فإن مؤهلاتي تجعل مني ملكاً على السودان» : الرأي العام في 28 ديسمبر 1948. وأيضاً الأيام في 2 يناير 1956.

17- السودان الجديد : 20 ديسمبر 1950.

تشكيل لجنة لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية: 29 مارس 1951

1- دوافع التعديل وأبعاده

بالرغم من قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في 15 ديسمبر 1948 بتأييد من حزب الأمة، إلا أنه يبدو أن حكومة السودان كانت ترى أن الاعتماد الكلي على تأييد السيد عبدالرحمن المهدي لسياسة حكومة السودان سينفر عناصر أخرى مؤثرة، وسيجعل حكومة السودان أكثر عرضه لضغوطه.

وقد تناول السيد عبدالرحمن المهدي نفسه مسألة علاقته بحكومة السودان في محادثة أجراها مع الحاكم العام روبرت هاو في 28 ديسمبر 1948. كما تناول في نفس المحادثة مسألة تحديد موعد مبكر لاستقلال السودان. وقد أثار السيد عبدالرحمن المسألة الأولى بسبب الأنباء التي راجت آنذاك بشأن تشجيع الحكومة لإنشاء حزب وسط في الجمعية التشريعية وفي البلاد يكون قوامه نظار القبائل. أما المسألة الثانية فقد أثارها بسبب خشيته من أنه إذا لم يحدد تاريخ لاستقلال السودان قبل انقضاء أجل معاهدة سنة 1936 في عام 1956، فلربما تحصل مصر من الأمم المتحدة على السيادة على السودان استناداً إلى بروتوكول صدقي - بيفن.

وفي تقريره لوزارة الخارجية البريطانية عن هذه المحادثة تطرق الحاكم العام إلى المخاطر التي تنطوي على اعتماد حكومة السودان في تأييد سياستها على السيد عبد الرحمن المهدي وحده. وأشار الحاكم العام إلى أنه بالرغم من أن الختمية قد قاطعوا إلى حد كبير الجمعية التشريعية، إلا أنهم مازالوا بشكل عام موالين للحكومة. وقد رد الحاكم العام موقف الختمية من الجمعية التشريعية إلى كراهيتهم وخوفهم من مجرد فكرة إحياء سلطة المهدية والتي قال إنه سيمثلها «الملك عبدالرحمن المهدي».

ولاستعادة مساندة الختمية لحكومة السودان والتقليل من الاعتماد على مساندة السيد عبدالرحمن المهدي وحده لسياسة الحكومة طرح الحاكم العام عدة خيارات. وقد كان من بينها:

1- أن تعلن الحكومة البريطانية أو حكومة السودان في وقت ملائم أنها لا تؤيد إقامة نظام ملكي في السودان.

2- إنشاء حزب وسط في الجمعية التشريعية وفي البلاد ككل يكون قوامه نظار القبائل. ووصف الحاكم العام هؤلاء بأنهم «غير راغبين في الاستقلال، كما أن رغبتهم في الملكية أقل من ذلك بكثير». وسيرد لاحقاً أن هذا الحزب قد تأسس في ديسمبر 1951.

3- إقناع السيد عبدالرحمن المهدي باعتزال الحياة العامة[1].

وهكذا فخلال عامي 1949 و1950 كان هاجس حكومة السودان الرئيسي هو توسيع دائرة المشاركة في المؤسسات الدستورية القائمة. ففي عام 1949 بدأ السكرتير الإداري جيمس روبرتسون اتصالات مع طائفة الختمية بقصد حثها على دخول المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[2]. وسبقت الإشارة إلى أن بعض أقطاب الختمية كانوا قد اتخذوا موقفاً مرناً تجاه المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، إذ لم يعترضوا عليهما من حيث المبدأ وإنما من حيث التكوين وطريقة الانتخاب والسلطات.

ومن ثم تواترت أنباء بأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام 1948 سيعدل، وأن المجلس التنفيذي سيعاد تشكيله، وأن وزارات جديدة ستنشأ ليشغلها بعض أقطاب الختمية المستقلين[3]. وقد أثارت هذه الأنباء سخط إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء فقال في يناير 1950 إن الإنجليز «أخذوا يعدون مصايدهم وينصبون شراكهم مستعينين بأنصارهم وذيولهم للانتفاع ببعض السودانيين وجرهم إلى تلك الجمعية لينفخوا فيها من الروح ما يمكنها من النهوض علها تحقق غرضهم. فلوحوا بتعديل قوانينها وتبديل بعض أعضاء مجلسها، فتهافت عليها بعض صنائعهم الظاهرين والمستترين. وبدت أعراض الانتهازية على غيرهم من المترددين. ولكن عين الحركة الوطنية الرقيبة الساهرة كشفت ألاعيبهم وفضحت أساليبهم، فراحت البلاد جميعها تنادي من

جديد بسقوط الجمعية التشريعية، وتؤكد موقفها في مقاطعتها وإن جاءت سليمة مبرأة من كل عيب»[4].

وأعادت صحيفة «صوت السـودان» في 19 مـارس 1950 نشر التعديلات التي طالب أقطـاب الختمية في أغسـطس 1948 بإدخالها على قانون المجلـس التنفيذي والجمعية التشريعية. وقد أكد هؤلاء الأقطاب أنهم مازالوا على رأيهم بالنسبة للمؤسستين وأضافوا أنـه إزاء التطورات المحلية والعالمية، فإن المطلوب لم يعد تعديل القانون فحسـب وإنما الحكـم الـذاتي الكامل: «فوجود جمعيـة منتخبة انتخاباً حراً تعبّر عن رغبات الشـعب وإرادتـه تعبيراً صادقـاً، وتتمتع بجميع السـلطات التشريعية والماليـة، ومجلس وزراء سـوداني، مسـؤول أمام الجمعية، ويمارس السـلطات الحقة في الحـدود المتعارف عليها ديمقراطياً ودسـتورياً، هي الخطوة الحقة والأسـس المكينة للحكم الذاتي، أولاً في التعبير الحـر لمطامح البلد وإرادته في هذا المطلب، وثانيـاً في البرهان على مقدرة أبنائه لتحمل مسؤوليات الحكم، وإن بقي بعد ذلك شيء فما هو إلا وضع الدستور العام للدولة، وهذا في إمكان الجمعية المعبرة عن رأي الشعب ورغباته، وضعه في القالب الذي يكفل الصالح العام بإشراك جميع أبنائه على الطريقة الديمقراطية الدستورية الصحيحة»[5].

وفي أبريل 1950 طرح السـكرتير الإداري جيمس روبرتسون على الجمعية التشريعية التعديـلات المقترحة لقانون المجلـس التنفيذي والجمعية التشريعيـة لعام 1948. وقد تضمنـت هذه التعديلات زيادة عدد دوائر الانتخاب المباشر وإنشـاء دوائر للمتعلمين. وأوضـح السـكرتير الإداري أن موظفي مكتبـه جمعوا التعديـلات المقترحة من مصادر مختلفة، وأن الغرض من عرضها على الجمعية التشريعية هو التعرف على وجهات النظر بشأنها داخل وخارج الجمعية، توطئة لمناقشتها بعد عطلة الصيف[6].

تعرضت التعديلات المقترحة على قانـون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية إلى هجوم شـديد من صحيفتي «صوت السودان» و«الأمة». فقد ذهبت «صوت السودان» إلى أن البلاد لن تفيد شـيئاً من زيادة أعضاء الجمعية التشريعية «مادامت أغلبيتهم من النوع الذي رأيناه مشـدود الوثاق كسير الطرف والقلب؟ بل ماذا يعود علينا من تطبيق تقاليد مجلس العموم دون سـلطاته؟ أين الحكم الذاتي الكامل وسـيادة أبناء البلاد على بلادهـم؟». واعتبرت صحيفة « صوت السـودان» التعديلات المقترحـة نوعاً من الطلاء

وقالــت إن الناس لذلك يرفضونها ويزدادون تصميماً على موقفهم من مقاطعة الجمعية التشريعية مقاطعة تامة[7].

وذكرت صحيفة «الأمة» أن التعديلات المقترحة لا تمثل إلا وجهة نظر حكومة السودان ولذلك فإن السودانيين ينظرون إليها نظرة حذر وارتياب لأنهم رغم اختلافهم على بعض تفصيلات قضيتهم ومصيرهم النهائي، متفقون على كثير من الخطوط الرئيســية لسياســة بلادهم. ولاحظــت «الأمة» أن التعديلات انصبت على الشــكليات ولم تنفذ إلى الجوهر حيث أبقت على الســلطات المطلقة للحاكم العــام، واحتفظت له بحق الفيتو، وحرمت على الســودانيين حق بحث الشؤون الرئيسية والمشاكل الجوهرية مما يؤكد أن النية غير حســنة، وأن القصد يتجــه إلى تجاهل الطموح الوطني. وأشــارت «الأمة» إلى أن النقص في قانــون الجمعية التشريعية بدأ يفقدها مؤيديهــا بالتدريج. وطالبت «الأمة» بالحكم الذاتي وطلبت من الحاكم العام أن يحسب للإجماع حسابه ونبهته إلى أن صبر السودانيين أوشك أن ينفذ[8].

ومهــما يكن من أمــر، فقد أجازت الجمعيــة التشريعية في 6 نوفمــبر 1950 اقتراحاً تقــدم به الســكرتير الإداري بأن يطلب من الحاكــم العام تعيين لجنــة لتعيد النظر في الدوائــر الحالية وطرق الانتخاب المنصوص عليهــا في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام 1948 وتتقدم بتوصيات بشــأنها[9]. وتم تشــكيل هذه اللجنة بناءً على دعوات شــخصية قدمها السكرتير الإداري إلى عدد من الشــخصيات السودانية الحزبية والمستقلة. وبالإضافة إلى السكرتير الإداري نفسه والسكرتير القضائي كمنجز، قبل التعيين في اللجنة من الســودانيين محمد صالح الشنقيطي، وعبد الله خليل، وعبدالماجد أحمد، وبابو نمر، وبوث ديو، وأحمد جمعة، والزبير حمد الملك، وإبراهيم عثمان إسحق، وأمين التــوم. ورفض أحد أقطاب الختمية المســتقلين وهو محمد الحســن دياب الاشــتراك في اللجنة. كما رفض التعيين في اللجنة عبدالله ميرغني ســكرتير حزب الاتحاديين واثنان من قياديي حزب الأشقاء ومؤتمر الخريجين هما مبارك زروق ومحمود الفضلي[10].

ولكــن تطورات الأحداث سرعان ما تجاوزت هذه اللجنة مما اقتضى إعادة تشــكيلها وإســناد اختصاصاتها إلى لجنة أخرى تم تشــكيلها في 29 مــارس 1951 وأصبحت تعرف بلجنــة تعديل الدســتور. فقد ســبقت الإشــارة إلى أن الجمعية التشريعيــة تبنت في 9

ديسـمبر1950 اقتراحاً تقدم بـه عبدالفتاح المغربي بأن يُرسـل إلى الحاكم العام خطابٌ بالنـص التالي: «نحن أعضـاء الجمعية التشريعية للسـودان نرجو مـن معاليكم تعيين لجنة يكون نصف أعضائها من السـودانيين لتعيد النظر في جميع نصوص قانون المجلس التنفيـذي والجمعية التشريعية لعام 1948 والتـي لا تختص بالانتخابات للجمعية، وأن تقدم توصياتها لتعديلها بما يرفع شأن الجمعية والمجلس، ويزيد في نفوذهما كأداة فعالة ديمقراطية ذات رقابة برلمانية كاملة في نطاق الاتفاقيات الدستورية القائمة»[11]. وسبقت الإشـارة أيضـاً إلى أن الجمعية التشريعية أجازت في 15 ديسـمبر 1950 اقتراحاً تقدم به عضو حزب الأمة محمد حاج الأمين بأن يُرسل إلى الحاكم العام خطاب ينص على ما يلي: «نحن أعضاء الجمعية التشريعية من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التي يمكنة فيها أن يمنح الحكم الـذاتي. ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منهما إصدار تصريح مشـترك بمنح الحكم الذاتي للسـودان قبل نهاية الـدورة الثالثة للجمعية الأولى، وأن تجري الانتخابات القادمة على هذا الأساس».

2- الأشقاء يؤكدون مقاطعتهم للجمعية معدلة أو غير معدلة

عندمـا شرعت حكومة السـودان في يناير 1951 في إجراء اتصالات مع الشـخصيات السياسية المختلفة بشأن تشـكيل لجنة تعديل الدستور، أصدر إسماعيل الأزهري رئيس حـزب الأشـقاء في 20 يناير 1951 بياناً ذكر فيه أن الاسـتعمار يعـد طبخة جديدة هي أسـطورة تعديل قوانين الجمعية التشريعية التي يريد الاسـتعمار أن يضفي عليها بريقاً كاذباً. وأعلن أزهري أن حزب الأشقاء لن يقبل الجمعية في أي وضع من أوضاعها معدلة أو غير معدلة ولو جاءت سليمة مبرأة من كل عيب. وناشد أزهري السودانيين أن لا يلقوا بالاً للمناورات السياسية التي تقوم بها حكومة السودان لأن ساعة الخلاص دنت ولاحت تباشيرها في الأفق[12].

وقد انتقد بشـير محمد سـعيد بيان رئيس حزب الأشقاء نقداً لاذعاً إذ قال: «فالبيان يريد السودانيين أن يواصلوا نضالهم في مقاطعة الجمعية التشريعية. والمقاطعة كما يعلم الأسـتاذ إسماعيل الأزهري عمل سلبي. والأعمال السـلبية لا تحقق غرضاً إلا إذا اتفقت جمهرتهم على اتخاذها. وحزب الأشقاء لا شك يوافقنا أن المقاطعة التي يبشر بها ويعمل

لها منذ أمد بعيد هي مقاطعة جزئية. وهو يوافقنا أن هناك أحزاباً أخرى غير الأشقاء لا توافق على المقاطعة أسـلوباً في الكفاح. وأن هناك أحزاباً أخرى توشك أن تكفر بها إن لم تكن قد كفرت بالفعل».

ومضى بشير محمد سعيد إلى القول بأنه «ليس من المنطق في شيء أن يرتكن الناس إلى أمر كهذا الذي يبشر به حزب الأشـقاء، لأنه لا يحقق للبلاد غرضاً، ولا يخدم غير أساليب التفرقة والانقسام وقتل الثقة بين السودانيين». ثم تساءل بشير محمد سعيد: «إن حزب الأشـقاء لا يؤمـن بالمفاوضات، ولا يؤيد التطورات الدسـتورية ولو جاءت مبرأة من كل عيب، ولا يمتشـق الحسـام، ولا يتبع أسلوباً معروفاً من أسـاليب الحرية التي انتهجتها الأمـم، فماذا يريـد؟ إن الكلمة الآن لحزب الأشـقاء الذي ادعى لنفسـة زعامة الحركة الوطنية وقيادة النضال للحرية. الكلمة له فليبعثها قوية واضحة وكفى الله المؤمنين شر الغموض والجهاد السلبي»[13].

3- تصدع تحالف الجبهة الوطنية

تسـببت مسألة الاشتراك في لجنة تعديل الدسـتور في تصدع تحالف الجبهة الوطنية الذي تحدثنا عنه في الفصل السابع من القسم الرابع. فبينما قبل أقطاب الختمية الاشتراك في اللجنة، انقسـم بسبب هذه المسألة حزب الأشـقاء الأحرار وعاد معظم مؤسسيه إلى حزب الأشقاء الأم. وانقسم أيضاً حزب الاتحاديين إلى فريقين: فريق يؤيد الاشتراك في لجنة تعديل الدستور وكان يتزعمه سكرتير الحزب عبدالله ميرغني ويضم حسن عثمان إسحق ونفـراً من أقطاب الحزب. أمـا الفريق الآخر فقد كان يعارض الاشـتراك في اللجنة وكان يقوده رئيس الحزب حماد توفيق الذي كان يحظى بمؤازرة شـباب الاتحاديين. ويبدو أن أغلبية الحزب قد سـاندت في البداية عبدالله ميرغني وأقرت الاشـتراك في اللجنة. ولكن عندما أُعلن في 29 مارس 1951 تشـكيل لجنة الدستور وبضمنة عبدالله ميرغني وحسن عثمان إسـحق، اتخذ حزب الاتحاديين بضغط من شـبابه موقفاً جديـداً. فقد تقدم إلى حكومة السودان بمطلبين: المطلب الأول كان توجيه الدعوة للاشتراك في اللجنة إلى الحزب وليس إلى أشخاص أو أعضاء فيه. وأما المطلب الثاني فقد كان توسيع دائرة البحث بحيث يسـتطيع أعضـاء اللجنة أن يقدموا من الأسـس ما يكفل الحكم الـذاتي الكامل الناجز.

وأعطى حزب الاتحاديين حكومة السـودان فترة زمنية محـددة للرد على مطلبيه. وإزاء رفضهما من قبل الحكومة قرر الحزب في الأسبوع الأخير من أبريل 1951 الانسحاب من لجنة تعديل الدستور وأن عبدالله ميرغني وحسن عثمان إسحق لا يمثلانه فيها[14].

وهكذا بقيام لجنة الدسـتور انتهت الجبهة الوطنية كتحالف أحزاب وأصبحت مجرد حـزب لأقطاب الختمية وظلت كذلـك إلى أن اندمجت في الحزب الوطني الاتحادي عند تشكيله في نوفمبر 1952.

4- تشكيل اللجنة ومداولاتها

شكل الحاكم العام لجنة تعديل الدستور في 29 مارس 1951 استجابة لقراري الجمعية التشريعية في 6 نوفمبر و9 ديسمبر 1950 وذلك للنظر في المسائل المشار إليها في القرارين ولترفع إليه توصيات حول الخطوات القادمة التي تتخذ للتقدم إلى الحكم الذاتي الكامل.

عُـين القاضي اسـتانلي بيكر رئيسـاً للجنة. وضمـت عضوية اللجنـة عبدالله خليل، وعبدالرحمن علي طه، ومحمد أحمد أبو سـن، والدرديـري محمد عثمان، وعبد الماجد أحمد، وميرغني حمزة، وعبدالله ميرغني، وحسن عثمان إسحق، وبوث ديو، وعبد الفتاح المغربي، ومحمد أحمد محجوب، وإبراهيم بدري، وإبراهيم قاسم مخير. ونص أمر تشكيل اللجنة على أن ينضم إلى عضويتها عندما تناقش قواعد الانتخابات يوسف إدريس هباني، ويوسف العجب، وبنجامين لوكي، واستانسلاوس بياساما.

ويلاحـظ أن أمر تشـكيل اللجنة لم يشر صراحـة إلى القرار الـذي أصدرته الجمعية التشريعية في 15 ديسـمبر 1950 بشـأن الحكم الذاتي[15]. ولكن هذا لا يعني أن الحاكم العـام قد تجاهل هذا القـرار أو لم يعمل به. فقد رأينا أن صلاحيات اللجنة اشـتملت، بالإضافـة إلى النظر في قراري الجمعية بتاريخ 6 نوفمبر و9 ديسـمبر 1950، على التقدم للحاكم العام بتوصيات حول الخطوات القادمة التي تتخذ للتقدم الدسـتوري إلى الحكم الذاتي الكامل. وسيرد لاحقاً أن مشروع دستور الحكم الذاتي الذي تمخض جزئياً عن أعمال اللجنـة قد رفـع إلى دولتي الحكم الثنائي في 8 مايـو 1952 للموافقة عليه توطئة لإجراء انتخابات الهيئة التشريعية الجديدة بموجبه

عقدت لجنة تعديل الدستور أول اجتماع لها في 22 أبريل 1951 حيث استقر رأي الأغلبية على أن تنظر اللجنة في سمات الدستور قبل المسائل المتعلقة بالانتخابات. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في 9 مايو 1951 قبلت اللجنة مسودة دستور تقدم بها بعض الأعضاء كأساس للنقاش. وبحلول 18 يونيو 1951 كانت اللجنة قد غطت كل سمات الدستور المقترح، وكان هناك اتفاق على معظمها. ولكن ثمة مسائل أثارت بعض الصعوبات ولذلك خولت اللجنة رئيسها استانلي بيكر أن يستشير بشأنها أحد الخبراء في الشؤون الدستورية أثناء قضاء عطلته الصيفية في إنجلترا. وقد وقع اختيار استانلي بيكر على فنسنت هارلو أستاذ تاريخ الامبراطورية البريطانية بجامعة اكسفورد الذي رفع إلى اللجنة مذكرة اشتملت على تعليقاته واقتراحاته حول المسائل التي أحيلت إليه وحول توصيات اللجنة الأولية بشكل عام[16].

وسيرد من بعد أن إلغاء الحكومة المصرية في أكتوبر 1951 لاتفاقيتي 1899 ومعاهدة سنة 1936 تسبب في اضطراب أعمال لجنة الدستور وأدي إلى حلها في 26 نوفمبر 1951. فقد أخفق أعضاء اللجنة في تجاوز الخلاف الذي نشب بينهم حول مسألة أيلولة السيادة على السودان بعد إلغاء مصر للاتفاقيتين والمعاهدة.

5- الجنوب في مداولات اللجنة

ورد في التقرير الذي أعده استانلي بيكر عن عمل لجنة الدستور حتى تاريخ حلها أن أعضاء اللجنة أولوا اهتماماً كبيراً لوضع الجنوب فيما يتعلق بتطور المؤسسات الديمقراطية في السودان. فقد أُشير إلى أن الجنوبيين يختلفون عن الشماليين في الدين واللغة والثقافة والتطور، ولم يبلغوا بعد المرحلة التي يتمكنون فيها من تمثيل أنفسهم في نمط حكم ديمقراطي[17].

وقد عرّف عضو اللجنة إبراهيم بدري الجنوب تعريفاً موسعاً بحيث لا يقتصر على سكان المديريات الجنوبية الثلاث بل يشمل سكان جنوب الفونج ومديرية النيل الأزرق وبعض سكان دارفور وجبال النوبة بمديرية كردفان. وذكر إبراهيم بدري أن «كل أولئك الناس لا يدينون بالإسلام، ولا يتحدثون العربية، وبالكاد يستطيعون التفاهم مع بعضهم البعض. ولا توجد أي روابط تقليدية دينية أو لغوية أو ثقافية تربط بينهم

وبين الشماليين. والرابطة الوحيدة هي الرابطة الجغرافية والتي ترجع جذورها إلى الفتح المـصري عام 1820». وتسـاءل إبراهيم بدري: «فأي ضمانات وضعنا من أجل اسـتمرار الاستقرار وكفالة الحريات وحق تقرير المصير لأولئك الناس مع العلم بأن الرابط الوحيد بيننا وبينهم هو الفتح المصري للسودان؟»[18].

وورد في تقرير اسـتانلي بيكـر أن بوث ديوو أعضاء آخرين في اللجنة أشـاروا إلى أن الجنوبيين لا يزالون يتشـككون في نوايا الشـماليين ولا يرغبون في أن يعهدوا إليهم بإدارة شـؤونهم بدون ضمانات كافية للمصالح الجنوبية المشروعة. ولذلك سـتكون مثل هذه الضمانات ضرورية إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه الجنوب في وضع يمكنه من ترقية مصالحـه من خلال التمثيل الديمقراطي العادي سـواء كان ذلك في نظام موحد أو نظام فيدرالي[19].

وقد اقترح هارلو في تقريره نظاماً للضمانات للجنوب يتمثل في إنشـاء وزارة لشـؤون الجنـوب يعين لها وزير جنوبي يكون مسـؤولاً في مجلس الوزراء وفي الجمعية عن ترقية وتقديم تدابير لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأهالي الجنوب. ولمساعدة الوزير في ذلك، اقترح هارلو تشـكيل مجلس استشاري لشؤون الجنوب يختاره الوزير بالتشاور مع مديري المديريات الجنوبية الثلاث. وضُمّن اقتراح هارلو هذا في التوصيتين رقم 9 و22 من توصيات لجنة تعديل الدستور[20].

ومـن المهم أن نذكـر هنا أن حزب الأمة اعـترض لاحقاً على التوصيتـين رقم 9 و22 وطالـب بإلغاء ما ورد فيهما بشـأن الوزير الجنوبي لشـؤون الجنـوب، فقد قال في هذا الصدد: «مـن رأي الحزب أن يضم مجلس الوزراء وزيراً أو أكثر من المديريات الجنوبية. وليس من رأينا الأخذ بتوصية لجنة الدسـتور القائلـة بتخصيص وزارة للجنوب يعين لها وزير جنوبي. فالسـودان شماله وجنوبه قطر واحد يتساوى أبناؤه في الحقوق والواجبات والفرص، وليس من مصلحة البلاد أن يشـمل الدسـتور نصوصاً تشتم منها رائحة التفرقة العنصرية والجغرافية بين أبناء الوطن الواحد»[21].

وفي إطـار ضمانات الجنـوب أيضاً اقترح هارلـو إعطاء الحاكم العام سـلطة حجب الموافقة عن أي تشريع يرى أنه سـيكون ضاراً بمصالح أو رفاهية أهالي الجنوب[22]. وقد ضمـن هـذا الاقتراح مع إدخال بعـض التعديل عليه في التوصية رقـم 22 من توصيات

لجنة الدســتور وأصبح المادة 100 من مشروع قانون الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعية التشريعية ورفع إلى دولتي الحكم الثنائي في 8 مايو 1952. وسيرد لاحقاً أن بعض الأحزاب السياســية الشــمالية قد قبلت بموجب الاتفاقيــات التي وقعتها في القاهــرة، في أكتوبر ونوفمــبر 1952 مع حكومة ثورة 23 يوليو حذف المــادة 100 من مشروع قانون الحكم الذاتي مما أثار ردود فعل جنوبية غاضبة. وسيرد أيضاً أن مسألة ضمانات الجنوب كانت واحدة من المسائل التي تعثرت بسببها المفاوضات المصرية- البريطانية التي سبقت إبرام اتفاقية 12 فبراير 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان.

الهوامش

1- FO 371/73472, Howe to Sargent, January 4,1949, transmitting Note of a conversation he had on December 28, 1948 with Sayed Abdel Rahman El Mahdi. Also see Sargent to Howe, February 18, 1949, ibid.

2- الأهرام: 11 فبراير 1949. وأيضاً:

Robertson, op. cit., p. 121.

3- انظر: Daly, Imperial Sudan (1991), p.273.

4- الأهرام: 16 يناير 1950

5- صوت السودان: 19 و22 مارس 1950.

6- الأهرام: 20 و22 أبريل 1950. انظر أيضاً صوت السودان: 16 أبريل 1950.

7- نقلاً عن الأهرام: 22 أبريل 1950.

8- نقلاً عن نفس المصدر: 27 أبريل 1950.

9- النيل :6 نوفمبر 1950.

10- الرأي العام: 17 نوفمبر 1950. وأيضاً النيل: 3 ديسمبر 1950.

11- انظر:

Report by Stanley - Baker on the work of the Constitution Amendment Commission up to the date of its Dissolution. Appendix 1(A).

12- النيل: 20 يناير 1951.

13- السودان الجديد : 21 يناير 1951

14- انظر: الرأي العام في 29 مارس 1951، والسودان الجديد: 23 أغسطس 1951. وأيضاً الأهرام: 15 فبراير و30 مارس و25 أبريل 1951. وكذلك عثمان حسن أحمد : الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية، عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين لاستقلال السودان، ص 9.

15- انظر صلاحيات اللجنة وتشكيلها في :

Report by Stanley - Baker on the work of the Constitution Amendment Commission, Appendix 1(A).

-16 Ibid., pp. 4-5

-17 Ibid. pp. 21-22.

-18 Appendix 4 in Mansour Khalid, The Government they Deserve, Ioc.cit., at pp. 451-452.

-19 Report by Stanley- Baker on the work of the Constitution Amendment Commission, at p. 22.

-20 Ibid., Appendix II, paragraph 4(vi) and also pp.14 and 21 of the Report.

21- النيل: 21 فبراير 1952.

-22 Paragraph 6 (viii) of Appendix II to the Report by Stanley- Baker on the work of the Constitution Amendment Commission.

الفصل الرابع

انقسام أكبر الأحزاب الاتحادية
في يوليو 1951

يلاحظ أن كتب تاريخ السـودان المعاصر وما نشر من مذكرات لبعض أقطاب الحركة الاتحاديـة لا يتوقـف كثيراً عند الأنقسـام الكبير الذي حدث في حزب الأشـقاء في يوليو 1951.وهذا بالرغم من أن الانقسام هز الكيان القيادي للحزب وأشاع البلبة في قواعده.

وليـس من الدقـة في شيء رد هذا الانقسـام إلى الخصومات الشـخصية أو الأطماع الفردية.ففـي تقديرنـا أن الخلاف حول تحديـد رؤية حزب الأشـقاء للعلاقة بين مصر والسـودان كان من أهم وأبرز أسباب الانقسام. وفي واقع الأمر فقد كانت مسألة تحديد هذه العلاقة سبباً رئيسياً في كافة الخلافات والانقسامات التي حدثت في صفوف الحركة الاتحادية. وسـبقت الإشـارة إلى أن حزب وحدة وادي النيل قد نشأ كانشقاق عن حزب الأشـقاء وذلك عند تكوين لجنة الأحزاب المؤتلفة في مايو 1945 وموافقة الأشـقاء على إعادة النظر في قرار مؤتمر الخريجين الصادر في 2 أبريل 1945 بأن يتقرر مصير السـودان على أساس قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. وسيرد لاحقـاً أن الأحـزاب الاتحادية اندمجـت في نوفمبر 1952 في حزب واحد سـمي الحزب الوطني الاتحادي. وقد نص دستور الحزب على قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مـع مصر على أن تحدد قواعد الاتحاد بعد تقريـر المصير. ومع ذلك فقد تعرض الحزب لانقسامات متتالية عشية الاستقلال بسبب الاختلاف حول مبدأ الاتحاد نفسه.

وكما سـنرى في هذا الفصل، فقد أثار الانقسـام الذي حدث في حزب الأشقاء في يوليو 1951 قلق حكومة الوفد في مصر، لأنها كانت تدرك أن انقسـام أكبر الأحزاب الاتحادية وأكثرها جماهيرية سيلحق الضرر بالسياسة الوفدية تجاه السودان.

1- وقائع الانقسام

في 11 يوليو 1951 اتخذ إسـماعيل الأزهري بصفته رئيسـاً لحزب الأشقاء قراراً بفصل خضر عمر من سكرتارية الحزب وعضويته وذلك حفاظاً على كيان الحزب وسلامته. وقد استند أزهري في ذلك إلى ما أسماه «حقه التقليدي في الفصل المستمد من كثير من دساتير الأحزاب الديمقراطية في شـتى أنحاء العالم والتي تجعل من حق الرئيس أن يتخلص من أحد معاونيه إذا استحال بينهما التعاون وانعدمت الثقة».

وفي 14 يوليو1951 أصدر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء القرارات التالية :-

1- تأييد قرار فصل خضر عمر من السكرتارية.

2- انتخاب يحيى الفضلي سكرتيراً عاماً للحزب.

3- استدعاء خضر عمر لأول جلسة يعقدها المجلس للإدلاء برأيه فيما نسب إليه لكي يبت المجلس في أمر بقائه في المجلس الأعلى أو في الحزب.

وقـد أكد المجلس الأعـلى على حق الرئيس أزهري في التخلص مـن أحد معاونيه إذا اسـتحال التعاون بينهما وانعدمت الثقة. وأشـار المجلس الأعـلى إلى أن الرئيس أزهري مارس هذا الحق مرة أو مرتين في الماضي.كما مارسـه خضر عمر نفسـه في غيبة الرئيس بمصر حين كان يقوم مقام الرئيس وذلك في الحالات التالية:-

1- فصل أمين المرضي سكرتير عام شباب الأشقاء.

2- فصل محمد عبد الجواد سكرتير حزب الأشقاء بمنطقة البحر الأحمر وذلك استجابة لرغبة أبداها محمد نور الدين.

3- فصل قطب حزب الأشقاء أحمدعبدالله أرباب في غيبة الرئيس بمصر ودون الرجوع إلى المجلس الأعلى.

وقد ألقى المجلس الأعلى لحزب الأشـقاء على كاهل خضر عمر المسـؤولية الأولى عن الركـود القاتـل الذي ران على هيئات الحـزب ولجانه في العاصمـة والأقاليم وعن روح الفـوضى والانحـلال التي سرت في أوصـال الحزب خـلال العامين اللذيـن أمضاهما في السكرتارية خاصة و«أن رئيس الحزب كان طوال هذة المده في مصر إلا في أوقات قصيرة متباعدة وذلك بقرارات من مؤتمر الخريجين العام».

وأخذ المجلس الأعلى على خضر عمر كذلك قيامه في مصر والسودان بنشاط معاد لرئيس الحزب ولأعضاء المجلس الأعلى فقد «اغتنم فرصة وجوده في مصر إبان وفد الزفاف الملكي فأخذ يروج في كثير من الدوائر لإشاعات مغرضة مشينة ومطاعن آثمة ضد رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى» .كما أخذ المجلس الأعلى على خضر عمر ومحمد نور الدين أنهما اجتمعا بمكرم عبيد بحضور بعض رجالات مصر «وانتهوا إلى الاتفاق لتكوين جبهة شعبية تضم من السودانيين محمد نور الدين وخضر عمر يكون عملها الضغط على حكومة الوفد القائمة حتى تستقيل وتحل الجبهة محلها في الحكم. وأُوكل إلى خضر عمر حمل المشروع إلى السودان للتبشير به والعودة بموافقة السودانيين في مدى أسبوع».

وعن النشاط المعادي في السودان ذكر المجلس الأعلى أن خضر عمر بعد عودته من مصر أخذ يدعو لداره أفراداً وجماعات من أعضاء الحزب يشيع فيهم روح السخط والتذمر على رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى، ويدعوهم لمساندته في تغيير الأوضاع في الحزب. وأشار المجلس الأعلى إلى أن خضر عمر انتهز فرصة انعقاد مؤتمر اللجان الفرعية في عيد الفطر فدعا ممثلي الأقاليم إلى اجتماع سري خاص بمنزله حضره واشترك فيه حسن أبو جبل وأحمد خير وعثمان خاطر «وأخذوا يهاجمون فيه رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى متهمين الزملاء من الموظفين بالخيانة والتجسس»[1].

2- توالي قرارات الفصل

وفي 15 يوليو 1951 قرر اجتماع دعا محمد نور الدين فصل إسماعيل الأزهري من رئاسة حزب الأشقاء ومن عضويته وكذلك «فصل الجماعة التي تواطأت معه في أخطائه وانحرافه». وقد كانت هذه الجماعه تضم يحيى الفضلي، وابراهيم المفتي، وبدوي مصطفى، وعلي حامد، ومحمود الفضلي.وفي بيان أصدره بهذه المناسبة،اتهم نور الدين أزهري بالتصرفات الانفرادية الخاطئة وعدم احترام قرارات الهيئة العليا للحزب والانحراف عن المبدأ[2].

وفي 16 يوليو 1951 قرر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء اعتبار محمد نور الدين «خارجاً على الحزب، وكذلك كل من يقبل التعاون معه من أعضاء حزب الأشقاء». وكان قد قبل



محمد نور الدين

التعــاون مع محمد نــور الدين بالإضافة إلى خضر عمر كل من أحمد خير، وحســن أبو جبل، وعثمان خاطر[3].

وطالت قرارات الفصل هيئة تحرير صحيفة الحزب «الأشــقاء» على أثر الخلاف حول ملكيتها. فقد بعث محمد نور الدين برسائل إلى محمود الفضلي رئيس تحرير «الأشقاء» وعلي حامد ســكرتير تحريرها يبلغهما بالاســتغناء عن خدماتهما. كما التمس محمد نور الدين موافقة السكرتير الإداري على تعيين علي الشيخ البشير رئيساً للتحرير[4].

3- أسباب الانقسام

يبدو لنا أنه من تبســيط الأمور رد هذا الانقســام إلى أطماع فردية،أو إلى الصراع على المناصب، أو إلى التنافس الشــخصي بين أزهري ونور الدين من جهة وبين يحيى الفضلي وخضر عمر من جهة أخرى.

فالدارس لوثائق تلك الفترة يمكن أن يستخلص أسباباً موضوعية لهذا الانشقاق. ومن أهم وأبرز هذه الأســباب أن جناح نور الدين كان يتشــكك في صــدق وجدية توجهات أزهــري الاتحادية. وقد تجلى ذلك بوضوح في المشــادة التــي حدثت بين أزهري وخضر عمــر إبان مؤتمر اللجان الفرعية لمؤتمر الخريجين والــذي كان قد بدأ أعماله في 7 يوليو 1951. ففي رواية المجلس الأعلى لحزب الأشقاء لهذه المشادة أن أزهري طالب بألا يكون الاعتماد في حل قضية السودان على الشعب المصري وحده ولا على مصر الرسمية وحدها بل يجب أن يكون أولاً على الشــعب الســوداني. فوقف خضر عمر متسائلاً : «أنفهم من ذلــك أن نترك وحدة وادي النيل ؟»[5]. وفي رواية خضر عمر أن أزهري قال: «لا يجب أن نركن في السودان للشعب المصري وأن الشعب المصري كما وصفه جلاده إسماعيل صدقي هو شعب كل حكومة». ويذكر خضر عمر أنه اعترض على ذلك لأن مثل هذا الحديث لا ينبغي أن يقال في حق الشــعب المصري لأنه شعب مكافح لا تزال دماؤه الزكية تخضب أرض الوادي. وهذا فضلاً عن أنه قد يستنتج منه تحولاً في مبادئ المؤتمر[6].

ولعل في هذا السبب من أسباب الانقسام ما يفسر التأييد الذي لقيه جناح نور الدين مــن الكــوادر القيادية المصرية التي كانت تعمل في الســودان. ونقصد بذلك أحمد عبد

الفتاح البشاري رئيس أركان حرب القوات المصرية بالسودان ومحمد عبد الهادي مراقب التعليم المصري بالسودان[7].

ويورد خضر عمر سـبباً آخر للانقسـام وهو أن أزهري ويحيـى الفضلي كانا يعقدان لقاءات مع عبدالله خليل سـكرتير عام حزب الأمة بمنزله دون علم حزب الأشـقاء ودون علمـه هو كسـكرتير للحزب[8]. وقد أشـار إلى هذه اللقاءات أيضـاً محمد نور الدين في سـياق بيـان جاء فية أن أزهري كان يريد التحلل من مبـدأ وحدة وادي النيل والتعاون مع الإنجليز في مشروعاتهم الاستعمارية. وفي هذا الشأن ذكر محمد نور الدين أن أزهري اقترح في جلسـة رسمية أن يدخل حزب الأشقاء في الجمعية التشريعية بدون إعلان ذلك على الناس، على أن يكون من يدخلونها من رجال الصف الثاني للحزب[9].

كـما أورد أحمد خير أسـباباً أخرى للانقسـام في حديثه في النـدوة التي عقدت في 5 أغسطس 1951 بدار اتحاد طلاب كلية غردون الجامعية[10]. ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

أولاً: انعزال مؤتمر الخريجيين وحزب الأشـقاء مما جعـل جماهيرهما تنصرف عنهما بحثاً عن قيادة جديدة.

ثانياً : غيـاب المؤتمر والحزب عن التطورات التـي حدثت في صفوف الطلبة والعمال والبوليـس فلم يبديا لها رأياً أو إرشـاداً مما وضع العـمال في مصاف الزعامه الشـعبية. ولعل في هذا إشارة لبروز الحركة الشيوعية السودانية كقوة موجهة لنمط جديد من النشاط السياسي المناهض لحكومة السودان. فقد شهدت تلك الفترة العديد من الإضرابات العمالية والطلابية التي لعب فيها الشيوعيون دوراً مؤثراً. كما شـهدت تلك الفترة أيضاً حدثاً فريداً وهو تظاهر وإضراب واعتصام رجال البوليس في العاصمة المثلثة وعطبرة وبورتسـون في يونيو 1951 لأسباب تتعلق في ظاهرها بالأوضاع المعيشـية لرجال البوليس ومسألة الاعتراف باتحاد البوليس. وقد قدم للمحاكمـة بتهمة التحريض على إضراب رجال البوليس في الخرطوم محمد السيد سلام رئيس اتحاد العمال والشفيع أحمد الشيخ سكرتير الاتحاد[11].

ثالثاً: استنكار جماهير الحزب لمظاهر الثراء التي بدأت تظهر بوضوح على بعض قادة الحـزب.وفي هذا الصدد قال أحمد خير إن الأعضاء العاديين كانوا يدافعون عن قادتهـم لا لشيء إلا لأن الحركـة الوطنية كانت آنذاك رخوة إلى الدرجة التي لم يستطيعوا معها تجريحاً رغم أنهم لم يكونوا راضين.

4- قلق في مصر

يبـدو أن الدوائر المصرية الرسـمية قد انزعجـت كثيراً لحديث إسـماعيل الأزهري وحملتـه في مؤتمر اللجان الفرعية لمؤتمر الخريجين على مصر الشـعبية والرسـمية. فقد بحثت هذه المسـألة في اجتماعين عقدا في 8 يوليو 1951 أحدهما بين محمد زكي الطويل وكيل الوزراء لشـؤون السـودان ومحمد نور الدين. أما الآخر فقد كان بين محمد صلاح الدين وزير الخارجية وإبراهيم فرج الوزير المختص بشؤون السودان. وعندما سئل صلاح الدين عن الحملة القاسـية التي شـنها أزهري على مصر وعلى الشعب المصري، قال إنه إذا كان أساس هذه الحملة هو فرط الحماسة لوحدة وادي النيل تحت التاج الملكي فإنه يتقبلها على العين والرأس[12].

5- وساطة النحّاس

عندما اشتد الخلاف بين جناحي حزب الأشقاء وعجز المحايدون والوسطاء عن احتوائه، بعث مبارك زروق سكرتير مؤتمر الخريجين برقية في 16 يوليو 1951 إلى مصطفى النحّاس بوصفه رئيسـاً لحزب الوفد وزعيـماً للمنادين بوحدة وادي النيل. أهاب زروق بالنحّاس أن يرأب الصدع ويعالج خلاف الأشـقاء «الذي سـيودي بالحركـة الوطنية ويهدد كفاح شـعب برمته». وطلب منه أن يوفد بالطائرة مندوبيه «من أقطاب الوفد وكبار رجالاته للاتصال المباشر وإيجاد الحل الذي يعيد إلى البلاد طمأنينتها وإلى الحركة الوطنية قوتها». ويبـدو أن زروق كان يعلق أملاً كبيراً على وسـاطة النحّـاس فقد قال في برقيته له : «إن مسـتقبل وحدة وادي النيل لفي انتظار تدخلكم، والجنوب كله يرقب عملكم، والتاريخ كله يتلهف لسماع كلمة تخرج من بين شفتيكم»[13].



مبارك زروق

ومهــما يكــن من أمر فقد أوفد النحَّــاس في 19 يوليو 1951 بعثــة مكونة من اللواء محمد فتوح ومحمد عبد الرحيم سماحة والنواب محمد بلال وأحمد أبو الفتح وسليمان عجيب للعمل على إزالة أســباب الخلاف بين الفريقين وإبلاغهما رســالة من النحَّاس[14]. وبالرغــم من الجهود المضنية التــي بذلتها بعثة التوفيق المصرية واللجان الفرعيه لحزب الأشقاء ونفر من المحايدين إلا أن الفريقين رفضا الصيغ التوفيقية المختلفة التي طرحت.

وقد أعلن محمد نور الدين في 21 يوليو 1951 أن الخلاف يقوم على المبادئ الأساسية لحزب الأشقاء، وأن الأمر لا يتعلق بشخصه ولا بأشخاص زملائه المتعاونين معه.وحذر نور الدين من أنه إذا قام صلح على أســاس التراضي الســطحي، فإن الأمور لا تلبث أن تتعقد بصــورة لا يمكن حلها على الأطلاق. وانتقد نور الديــن وجود الموظفين في عضوية الهيئة التنفيذية للحزب مشــيراً إلى أن ذلك يضر الحزب ضرراً بليغاً لأن قوانين حكومة السودان لا تسمح لهم بالعمل السياسي.هذا فضلاً عن أن هؤلاء الموظفين لا يستطيعون بوصفهم هــذا أن ينفذوا أي قرارات سياســية يضعها الحزب أو أن يظهروا بأســمائهم في المحيط الســياسي. وســبق أن ذكرنا أن المجلس الأعلى لحزب الأشقاء أخذ على خضر عمر اتهامه «الزملاء من الموظفين بالخيانة والتجسس»[15].

وفي 23 يوليو 1951 أصدر إسماعيل الأزهري بياناً قال فيه إنه عملاً بتوجيه السيد علي الميرغني، واستجابة لرغبة النحَّاس وتقديراً لجهود بعثة التوفيق، فقد قرر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء حسم الخلاف على الأسس التالية:-

1- قبول تنازل يحيى الفضلي عن سكرتارية الحزب.

2- انتخاب مبارك زروق سكرتيراً للحزب نسبة لموقفه المحايد من الخلاف.

3- إلغــاء القرار الصادر في 16 يوليــو 1951 والقاضي باعتبار محمد نور الدين خارجاً على الحزب وكذلك كل من يقبل التعاون معه من أعضاء حزب الأشقاء.

4- إعادة محمد نور الدين إلى وكالة الحزب.

5- إعادة خضر عمر إلى حزب الأشقاء وعضوية المجلس الأعلى[16].

رفض محمد نور الدين هذا العرض لأنه يســتبعد خضر عمر من السكرتارية. واعتبره أحمد خير ضرباً من «المكر الفاضح» و«المناورة المكشوفة». وقال إن الخطأ الذي ارتكبه

أزهري هو انحرافه عن مبادئ الحزب. وما كان فصل خضر عمر إلا القشة التي قصمت ظهر البعير[17].

6- إخفاق الوساطة المصرية

عقدت بعثة التوفيق المصرية مؤتمراً صحفياً في 26 يوليو 1951 حيث اقترحت حلاً للخلاف وطلبت من الطرفين الموافقة عليه. ويقضي اقتراح البعثة بعودة الأحوال في الحزب إلى ما كانت عليه قبل إصدار قرارات الفصل من أي من الجانبين، فيكون أزهري رئيساً ونور الدين وكيلاً وخضر عمر سكرتيراً ويحيى الفضلي مراقباً[18].

رفض أزهري اقتراح البعثة وهاجمها هجوماً عنيفاً.فقد صرح بأن البعثة كانت مجافية لروح الوساطة وأن تصرفها سيؤدي إلى هوة سحيقة بين حزب الوفد وحزب الأشقاء. وفي برقية إلى النحَّاس اتهم أزهري البعثة بالتحيز إلى جانب القلة الخارجة على الحزب.وقال إن قرارها يهدر كرامة الحزب ويوسع شقة الخلاف إلى درجة يصبح معها جمع الصفوف مستحيلاً.وطلب أزهري وقف أعضاء البعثة عن الاستمرار في مهمتهم وأن يعالج النحَّاس الموقف الذي نشأ عن تصرفهم بما عهد فيه من حكمة وبعد نظر[19].

أما نور الدين فقد قبل اقتراح البعثة كتابة ودون قيد أو شرط.وأبرق النحَّاس قائلاً: «إن الأزهري بك فضلاً عن أنه لا يمثل رأي الأشقاء في برقيته لرفعتكم، إنما أتى بفرية منكرة وارتكب إثماً منكراً في حق الأشقاء الذين اعتنقوا مبدأ الاتحاد مع مصر عقيدة وإيماناً والذين يرون في وحدة قضيتهم ووحدة كفاحهم قداسة لا يرقى حدث مهما كان على المساس بها أو إضعاف أواصرها»[20].

7- انتقال الخلاف إلى مؤتمر الخريجين

قررت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين في 10 أغسطس 1951 دعوة الهيئة الستنية للمؤتمر للاجتماع في يوم الأحد 12 أغسطس 1951 للنظر في شؤون المؤتمر العادية. وفي اجتماع فوق العادة عقد مساء يوم السبت 11 أغسطس 1951 وافقت اللجنة التنفيذية على اقتراح تقدم به إسماعيل الأزهري بأن تقدم اللجنة التنفيذية استقالتها إلى الهيئة

الســتينية في اجتماع يوم الأحد 12 أغسطس 1951 وذلك لعدم توافر الانسجام والتعاون اللازمين بين الأعضاء لمواجهة الانتخابات القادمة للمؤتمر، وتغيّب الأعضاء الخارجين على الحزب من كثير من الجلسات. والإشارة هنا إلى أنصار نور الدين. وكان نور الدين يعتقد أن اســتقالة اللجنة التنفيذيــة مؤامرة قُصد بها إبعاد مؤيديه مــن عضويتها خاصة وأن أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية وكذلك الهيئة الستنية للمؤتمر كانوا من أنصار الأزهري.

عرضت اســتقالة اللجنة التنفيذية على الهيئة الســتينية للمؤتمر في اجتماع الأحد 12 أغســطس 1951. وقد بدأ الاجتماع باعــتراض قانوني أثاره جناح نور الدين بشــأن تولي رئيس اللجنة المســتقيلة إسماعيل الأزهري وسكرتيرها مبارك زروق إدارة الاجتماع. وإزاء إصرار رئيس اللجنة المســتقيلة وســكرتيرها على إدارة الاجتماع وما ترتب على ذلك من هرج وفوضى، انســحب نور الدين وأنصاره وبعض المســتقلين من الاجتماع. وبعد قبول استقالة اللجنة التنفيذية وإجراء الانتخابات تمت إعادة انتخاب عشرة من أعضاء اللجنة المستقيلة وانتخب خمســة أعضاء جدد بدلاً عن الأعضاء الخمسة الذين ينتمون لجناح نور الدين[21].

وفي سبتمبر 1951 تمكن جناح نور الدين من السيطرة على نادي الخريجين بالخرطوم. ومن ثم قرر إلغاء مؤتمر الخريجين وقيام مؤتمر الســودان.فتحت عضوية مؤتمر السودان «لــكل مواطن بلغ مــن العمر ثمانية عشر عاماً دون النظــر إلى تعليمه أو ثقافته ودون النظر إلى حزبيته أو طائفته». وأعلن محمد نور الدين أن مؤتمر الســودان ســيعمل على تحقيق الهدف السامي وهو الجلاء والوحدة تحت التاج المصري المشترك[22].

وبالرغــم من أن المحاولات لإعادة توحيد حزب الأشــقاء لم تتوقــف إلا أنها لم تُكلل بالنجاح. ولكن ســنرى في الفصل الرابع من القســم الســابع أن جناحي حزب الأشــقاء والأحزاب والهيئات الاتحادية الأخرى انضمت إلى «الحزب الوطني الاتحادي» الذي أُعلن عن تشكيله في منزل محمد نجيب في القاهرة في نوفمبر 1952.

الهوامش

1- انظــر النص الكامل لبيان المجلس الأعلى لحزب الأشــقاء في الاتحــادي: 28 نوفمبر 1986. كانت الاتحادي قد أعادت نشر البيان بمناسبة الخلاف الذي نشب بين علي محمود حسنين ومعاويةخضر عمر وما ترتب على ذلك من انقسام في الحزب الوطني الاتحادي الذي شكل بعد انتفاضة رجب 1985.

2- المصري : 16 يوليو 1951.

3- نفس المصدر :17 يوليو 1951.وأيضاً بيان المجلس الأعلى في الاتحادي : 28 نوفمبر 1986.

4- الأهــرام : 17 يوليــو 1951. وأيضاً المصري : 18 يوليو 1951. وكذلك الســودان الجديد: 17 يوليو 1951.

5- انظر بيان المجلس الأعلى في الاتحادي :28 نوفمبر 1986.

6- حــوار أجراه نجيب نور الدين مع خضر عمر ونشر في عدد الأيام الخاص عن العيد الثلاثين لاستقلال السودان: 2 يناير 1986، ص27. انظر أيضاً الأهرام : 8 يوليو 1951. خضر عمر من مواليد سنجة. درس الهندسة في كلية غردون والتحق بعد تخرجه بمصلحة الري. قبل تفرغه للعمل الســياسي كان له نشــاط سياسي واجتماعي ملحوظ في الجزيرة خاصة في منطقة أبو عشر عندما كان يعمل بقسم الري هناك. وقد ذكرنا في موضع سابق أنه اختير في عام 1948 سكرتيراً لجبهة الكفاح الداخلي.

7- انظر:

H. Zulfakar Sabry , Sovereignty for Sudan(1982), pp. 40-41.

8- حوار مع خضر عمر نشر في عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين لاستقلال السودان : 2 يناير 1986، ص 27.

9- الأهرام : 4 أغســطس 1951. في رده على بيان نور الدين أشــار أزهــري إلى أنه القائل بأن حزب الأشــقاء لن يدخل الجمعية التشريعية ولو جاءت مبرأة من كل عيب : الأهرام في 8 أغسطس 1951.

10- السودان الجديد : 6 أغسطس 1951.

11- انظر الرأي العام: 5 و6 و13 و14 و20 يونيو 1951. أدين سـلام والشـفيع وحكم عليهما بالسجن.

12- الأهرام : 9 يوليو 1951.

13- المصري: 17 يوليو 1951.

14- نفس المصدر: 18 يوليو 1951.

15- الأهرام: 22 يوليو 1951.

16- السودان الجديد 24 يوليو1951. وأيضاً الأهرام: 24 يوليو 1951.

17- الأهرام 24 و25 يوليو 1951. وأيضاً السودان الجديد: 25 يوليو 1951.

18- الأهرام : 26 يوليو 1951.

19- السودان الجديد : 26 يوليو 1951. وأيضاً الأهرام: 26 يوليو 1951.

20- المصري : 28 يوليو 1951.

21- الأهرام : 12 و16 أغسطس 1951. وأيضاً السودان الجديد: 14 أغسطس 1951.

22- السودان الجديد : 6 و16 و17 و20 سبتمبر و8 أكتوبر 1951.

الفصل الخامس

تباين المواقف المصرية والبريطانية بشأن مسألة السودان: ديسمبر 1950 - سبتمبر 1951

سبقت الإشارة إلى أن حكومة الوفد بدأت بعد أشهر قليلة من عودتها إلى السلطة في يناير 1950 مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن مسألتي الجلاء والسودان. وكما سنرى فقد انتهت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود لسببين:-

أولهما: إصرار الحكومة المصرية على الربط بين مسألتي الجلاء والسودان باعتبارهما «كل لا يتجزأ ويتحتم حلهما في وقت واحد وأن يشملهما معاً أي اتفاق يعقد بين الطرفين»[1]. أما الحكومة البريطانية فكانت تدفع بأن مسألتي الجلاء والسودان مختلفتان في الجوهر، ولا يمكن الوصول إلى اتفاق بشأنهما إلا إذا عولجتا متفرقتين[2].

وثانيهما: تباين مواقف الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن مستقبل السودان. فالحكومة البريطانية كانت ترغب في أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير عند بلوغهم مرتبة الحكم الذاتي الكامل. وأما الحكومة المصرية فكانت ترى أن يمنح السودانيون حكماً ذاتياً تحت التاج المصري مع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد.

1- المواقف المصرية والبريطانية

شرح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر وجهة نظر حكومته بشأن مسألة السودان في بيان مطول أدلى به في جلسة المباحثات المصرية - البريطانية التي عقدت في 9 ديسمبر 1950. أكد محمد صلاح الدين في بيانه أن مصر تتمسك بأنها مع السودان بلد

واحد له تاج واحد هو التاج المصري. وأوضح أن الوحدة بين مصر والسودان لا تستند إلى الحق الطبيعي أو القانوني فحسب بل تستند كذلك إلى إرادة السودانيين لأن الغالبية الساحقة منهم تتمسك بما تتمسك به مصر من وحدة السودان ومصر. واتهم صلاح الدين الحكومة البريطانية بأنها تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة إعداد السودانيين للحكم الذاتي وإعطائهم حق تقرير المصير[3].

بلورت الحكومة البريطانية موقفها بشأن مسألتي الدفاع والسودان في مذكرتين سلمتا لوزير الخارجية المصري في جلسة المباحثات التي عقدت في 8 يونيو 1951. وعند تقديمه للمذكرة المتعلقة بالسودان أدلى السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن بالملاحظات التالية :-

أولاً : إن المذكرة لا تنص على استقلال السودان أو السيادة المصرية عليه بمعنى أن المسألة لم يقض فيها مقدماً على هذا الوجه أو ذاك.

ثانياً : إن إعلان سيادة مصر أو أي سيادة أخرى لن يجد قبولاً لدى أكثرية السودانيين.

ثالثاً : إن على الحكومة المصرية أن تواجه الحقائق التالية :-

(أ) الوعي القومي السوداني الذي ظهر في السنوات الأخيرة.

(ب) وجوب معاملة السودانيين كجماعة قومية فلا يحدث تغيير في وضعهم دون استشارتهم ويجب أن يكون لهم حق تقرير المصير[4].

ألحقت الحكومة البريطانية بالمذكرة مشروع بيان مشترك بالمبادىء الخاصة بمستقبل السودان. وقد اشتملت هذه المبادىء على الآتي :-

(أ) بالنظر إلى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل، ولضمان أكمل التعاون في التوسع في كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفي توزيعها، فمن الجوهري أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة.

(ب) إن الهدف المشترك لبريطانيا ومصر هو أن تمكنا الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة ممكنه ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بملء حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر.

(ج) بالنظر إلى الفروق الواسـعة بين السودانيين في الثقافة والجنس والدين والتطور السـياسي، فإن الوصول إلى الحكم الذاتي الكامـل يقتضي تعاون مصر وبريطانيا مع السودانيين.

(د) مـن أجـل ذلك توافـق الحكومتان على أن تشـكلا فـوراً لجنة ثلاثيـة لمعاونة السـودانيين على بلوغ الهـدف الموضح في الفقرة (ب) ومسـاعدتهم على وضع دستورهم المقبل[5].

رفض وزير الخارجية المصري في جلسة 6 يوليو 1951 مشروع المبادىء البريطاني لعدة أسـباب كان أبرزها إغفاله النص على وحدة مصر والسـودان تحت التاج المصري «وهي الحقيقة القائمة التي يسـتحيل على أية حكومة مصرية أن تقبل اتفاقاً لا يعترف بها»[6]. وحري بالذكر أن الوزير المصري كان قد قال في جلسـة 8 يونيو 1951 في معرض تعليقه على ملاحظات السـفير البريطاني بشـأن المذكرة الخاصة بالسـودان «إن المسألة مسألة وحدة مصر والسودان وليست سيادة مصر على السودان. ومتى كان الأمر أمر بلد موحد، فإن مسألة تقرير المصير لا تنشأ بحال»[7].

ومهما يكن من أمر، ففي جلسـة 6 يوليـو 1951 اقترح محمد صلاح الدين أن يكون بيان المبادىء على الوجه التالي:-

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

(ب) تمتع السودانيين في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي.

(ج) انسـحاب القـوات البريطانية والموظفـين البريطانيين وانتهاء الحكـم القائم في السودان بمجرد انقضاء هذين العامين.

(د) في حالـة قبول المبادىء الموضحة في الفقـرات أ و ب و ج أعلاه، توافق الحكومة المصرية على تشـكيل لجنة ثلاثية للمعاونـة على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة ب[8].

لم يبد المفاوض البريطاني معارضة لأي من هذه المبادىء. ولكنه قال إنه لن يقبلها إلا إذا استُشيرَ السودانيون ووافقوا عليها. وأكد المفاوض البريطاني على أنه ليس له غرض أو رغبة في الفصل بين السـودانيين والمصريين بيد أنه يصر على أن يكون للسودانيين في هذا الأمر حرية الاختيار[9].

2- مصر تهدد بقطع المباحثات

في جلسة المباحثات التي عقدت في 6 يوليو 1951 أبلغ صلاح الدين السفير البريطاني بأن دورة البرلمان المصري توشك على الانتهاء وأن الحكومة المصرية مضطرة قبل فض الدورة أن تدلي ببيان كامل عن المحادثات «إذ من حق ممثلي الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت. والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هي قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها إلى البرلمان»[10].

وبدا جلياً بعد البيان الذي ألقاه وزير خارجية بريطانيا الجديد موريسون في مجلس العموم في 30 يوليو 1951 أن المباحثات المصرية - البريطانية تسير نحو الهاوية. فقد قال موريسون: «إن الشعب السوداني - بالرغم من اختلاف الأجناس والأديان فيه - قد خطا خطوات سريعة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مما يهيئه لأن يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها. واعتماد مصر والسودان سوياً على مياه النيل قد ربط مصير السودان بمصير مصر. ونحن نأمل أن نرى الشعب السوداني يختار من نوع العلاقة التي تقوم بينه وبين مصر ما يحقق حاجاته على أحسن وجه. ونحن نهدف إلى أن يصل الشعب السوداني بأسرع ما يمكن إلى درجة من التقدم يستطيع معها البت في هذا الاختيار بكامل حريته وهو مدرك لمراميه كل الإدراك».

وأهاب موريسون بالحكومة المصرية أن تقوم بدورها الكامل مع الحكومة البريطانية في إرشاد السودانيين في سيرهم نحو التطور السياسي. وحذر من أن إصرار المصريين على أنه لا فرق بين الشعبين السوداني والمصري يعني تجاهل الحقائق مما يزيد صعوبة تحقيق التعاون والتفاهم الوثيقين بين مصر والسودان[11].

واعتبر محمد صلاح الدين بيان موريسون بمثابة إغلاق لباب المفاوضات. وقال أمام مجلسي البرلمان المصري في 6 أغسطس 1951 إن ادعاء الإنجليز بأنهم يعملون على تمتع السودان بالحكم الذاتي وتقرير المصير ماهو إلا «خدعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم في السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانيين». وقال صلاح الدين كذلك إن الأغلبية الساحقة من السودانيين تنادي بالوحدة مع مصر تحت التاج المصري. وإنه لولا الإنجليز ومناوراتهم في السودان لتم

اليوم للسودانيين حكمهم الذاتي الصحيح في نطاق هذه الوحدة التي اتفق الرأي على أنها تتمثل في وحدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية[12].

وفي رسـالة بتاريخ 17 أغسطس 1951 إلى صلاح الدين، نفى وزير الخارجية البريطاني أن يكـون قد قصـد بالبيان الذي ألقاه أمـام مجلس العمـوم في 30 يوليو 1951 إغلاق باب المباحثات. وأشـار الوزير البريطاني في رسـالته إلى أنه يبحث على وجه الاسـتعجال مشروعاً جديداً لعلاج مسـألة الدفاع. وكما سنرى فقد كان هذا المشروع يرمي إلى إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط. ففي 7 أغسطس 1951 أبلغت وزارة الخارجية البريطانية سـفيرها في القاهرة بأنها تدرس مشروعاً لإقامة قيادة متحالفة للشرق الأوسط، وأنه قبل عرض هذا المشروع على الحكومة المصرية فسيكون من الضروري تأمين موافقة الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية. ومع ذلك فقد سمحت وزارة الخارجية للسفير بأن يقدم للحكومة المصرية معلومات جديدة عن المشروع[13].

ولكن صـلاح الدين أبلغ الوزير البريطاني في 26 أغسـطس 1951 بـأن جلاء القوات البريطانيـة ليـس إلا شـطراً للقضية المصرية، وأن هناك شـطراً آخر وهـو وحدة مصر والسـودان تحت التاج المصري، وأن الشـطرين كل لا يتجزأ، وأن الأسس التي بنى عليها موريسون بيانه فيما يتعلق بالسودان كانت كافية وحدها لإغلاق باب المحادثات.

وفي رسـالة إلى صلاح الدين بتاريخ 21 سـبتمبر 1951 وعـد الوزير البريطاني بتقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السـودان تكون أساساً لاستئناف المباحثات. ولكن صلاح الديـن طلب من الوزير البريطاني أن يوافيه بالمقترحـات الجديدة قبل فض دور انعقاد البرلمان في أوائل شهر أكتوبر 1951[14].

وسـيرد في الفصل السـابع من هذا القسـم أن الحكومة المصرية لم تتلق المشروعات الجديدة بشـأن مسـألتي الدفاع والسـودان إلا بعد أيام من بيان 8 أكتوبر 1951 الذي أعلن مصطفى النحّاس بمقتضاه إلغاء معاهدة سـنة 1936 واتفاقيتي سـنة 1899 بشأن الحكم الثنائي.

الهوامش

1- الكتاب الأخضر، ص 260.

2- نفس المصدر، ص 249.

3- نفس المصدر، ص 244 - 246.

4- نفس المصدر، ص 257.

5- نفس المصدر، ص 258.

6- نفس المصدر، ص 260.

7- نفس المصدر، ص 257.

8- نفس المصدر، ص 261.

9- نفس المصدر، ص 263.

10- نفس المصدر، ص 264.

11- نفس المصدر، ص 279.

12- نفس المصدر، ص ص 281- 282.

13- FO 371/90135, Foreign Office to Stevenson, August 7, 1951.

14- انظر عرضاً للرســائل المتبادلة بين محمد صلاح الدين ووزير خارجية بريطانيا في 17 و26 أغســطس و21 سبتمبر 1951 في بيان 8 أكتوبر 1951 بشأن إلغاء المعاهدة : صلاح عزام، مرجع سابق، ص 18 - 19.

كافري واستيفنسن يقيّمان مسألتي الدفاع والسودان : أغسطس - سبتمبر 1951

سبق لنا القول إنَّ وزير خارجية بريطانيا موريسون أبلغ وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين في 17 أغسطس 1951 بأنه يبحث على وجه الاستعجال مشروعاً جديداً لعلاج مسألة الدفاع. وفي واقع الأمر فقد كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية عاكفتين على بحث مشروع جديد لإقامة نظام دفاعي للشرق الأوسط ليحل محل الترتيبات الثنائية بين مصر وبريطانيا بمقتضى معاهدة سنة 1936. وكانت الحكومة الأمريكية على اقتناع تام بأن مثل هذا النظام مهم لحماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الغربية في الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي.

وإزاء ما سبق الحديث عنه من تباين مواقف مصر وبريطانيا بشأن مسألة السودان وتهديد الخكومة المصرية في يوليو 1951 بقطع المفاوضات، اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية تكليف جيفرسون كافري السفير الأمريكي في القاهرة ورالف استيفنسن السفير البريطاني هناك بإعداد تقييم مشترك عن الشعور العام في مصر بشأن الوجود العسكري البريطاني ومسألة السودان. فقد كانت الحكومة الامريكية تخشى أن يؤدي إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 إلى انهيار العلاقات المصرية - البريطانية وحدوث اضطربات في مصر تعرض للخطر المشروع الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط[1].

1 - نتائج التقييم المشترك

رفع السفير البريطاني نتائج التقييم المشترك إلى حكومته في 28 أغسطس 1951. ونود أن نسجل هنا أن السفيرين خلصا - ضمن أمور أخرى - إلى النتائج التالية :-

1- إن أياً من الزعماء السياسيين الحاليين في مصر لن يجرؤ على أن يحيد عن شعاري الجلاء ووحدة وادي النيل.

2- مـالم يقـدم إلى مصر عرض مقبول كأسـاس للتفاوض لتسـوية مسـألتي الدفاع والسـودان، فسـيجري قريباً إلغاء معاهدة سـنة 1936 من قبل حكومة الوفد. وسـيتبع ذلك إجـراءات إدارية موجهه ضـد القوات البريطانيـة في منطقة قناة السويس وقد يصاحب ذلك مظاهرات معادية لبريطانيا. وهذا فضلاً عن أن مصر سـتعلن وقوفها على الحياد في حالة نشـوب حرب كبرى مما سـيؤثر على فائدة القاعدة واستراتيجية الدول الغربية في زمن الحرب.

3- إن المشروع الجديد بشأن مسألة الدفاع والذي تجري دراسته من قبل الحكومتين الأمريكيـة والبريطانية لن يكون مقبولاً لدى الحكومـة المصرية إلا إذا روعي في صياغته إعطاء وزن كبير للشعور المصري العام.

4- إن الحـد الأدنى مـن التعـاون المطلوب من مصر لن يتوفـر إلا إذا وضعت مصر على قدم المسـاواة مع الدول الأخرى المشاركة في النظام الدفاعي الجديد للشرق الأوسط.

5- إن أية حكومة مصرية لن تكون مستعدة للدخول في اتفاقية دفاعية إلا إذا تزامن ذلك مع تسوية مسألة السودان.

6- لا يوجد أي ضمان بأن أية حكومة مصرية سـتملك الشـجاعة الكافية لقبول أي عرض مهما كان سـخياً ومخلصـاً إذا كان لا يحقق شـعاري الجلاء ووحدة وادي النيل.

وتأسيسـاً على هذه النتائج تقدم السفيران كافري واستيفنسن بسبع توصيات كانت ثلاث منها عن مسـألة السودان وثلاث أخرى عن مسـألة الدفاع. وأما التوصية السابعة والأخـيرة فقد كانت عما يكن أن يحدث إذا لم تصل الأطراف إلى اتفاق. وقد كانت هذه التوصيات كما يلي:-

1- إن المشروع الجديد بشـأن الدفاع يجب أن تقدمه دون تأخير بريطانيا والولايات المتحدة وربما بمشاركة فرنسا، كما ينبغي أن يحظي بالدعم الدبلوماسي من تركيا.

2- يجب الاعــتراف علناً بحق مصر كدولة ذات ســيادة بأن تطلب ســحب القوات الأجنبية من أراضيها ولكن بشرط أن توافق على تقديم التسهيلات التي تحتاجها القيادة المتحالفة.

3- إلغــاء معاهدة ســنة 1936 واســتبدالها باتفاق متعدد الأطراف لإنشــاء القيادة الجديدة.

4- إعــادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدســتوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان.

5- تحديد موعد مبكر لحصول الســودان على الحكم الذاتي وصون حق الســودانيين في تقرير مصيرهم.

6- النظر في مســألة الحصول على ضمان دولي لاتفاق مصري - ســوداني بشأن مياه النيل.

7- التفكير العاجل في المضاعفات السياســية والعســكرية التي تترتب عن الفشل في الوصول إلى اتفاق وما يتبع ذلك من تدهور للموقف[2].

2- حكومة السودان تعترض على التوصية المتعلقة بوضع التاج المصري إزاء السودان

يبــدو مــن برقية بتاريخ 3 ســبتمبر 1951 إلى وزارة الخارجيــة البريطانية أن الحاكم العام بالإنابة اعتبر الاعتراف بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري في السودان إحياءً لمــشروع بروتوكــول صدقي – بيفن. فقد قال الحاكم العــام بالإنابة في برقيته إن توصية كافري واستيفنســن بإعادة التفكير في إمكان الاعتراف العلني بسيادة مصر على السودان أصابتــه بصدمــة عارمة، وذكَّر برد الفعل العنيف ضــد بروتوكول صدقي – بيفن في عام 1946. وحذر الحاكم العام بالإنابة من أن رد فعل السودانيين على اقتراح مماثل سيكون أكثر عنفاً نســبة للتزايد المضطرد في الوعي الســياسي وللتأكيدات البريطانية المتكررة لما صرح به بيفن في مجلس العموم في 28 مارس 1946 من أن الحكومة البريطانية لن تغير وضع الســودان بغير مشورة الســودانيين. خاصة وأن تعاون السودانيين خلال السنوات الخمس الماضية كان مبنياً على هذه التأكيدات.

وذهب الحاكم العام بالإنابة إلى أن اعترافاً كهذا سيكون كارثة تقضي على اسم بريطانيا ونفوذها في السودان. وستكون النتيجة اضطرابات في المدن يقوم بها مؤيدو الاستقلال بذريعة أنه قد غدر بهم، كما يقوم بها مؤيدوا الوحدة في فرحة انتصارهم، ثم تنتشر الاضطرابات إلى البادية حيث رجال القبائل وخصوصاً الكتل الضخمة التي تدين بالولاء للسيد عبدالرحمن المهدي وتستجيب لنداء قيادتها الدينية.

ونبه الحاكم العام بالإنابة إلى أن القضاء على الاضطرابات سيكون صعباً لأنه لا يتوقع معاونة مخلصة من الموظفين السودانيين أو من رجال الأمن السودانيين الذين سيتعاطفون مع مواطنيهم. و «أما القوات المصرية فستكون عبئاً وعديمة الفائدة. ولذلك سأكون مضطراً لاستخدام القوات البريطانية وفي ذلك مخالفة لتأكيداتكم القاطعة كما جاءت في برقية وزارة الخارجية رقم 27 بتاريخ 25 يناير 1947 من أن حكومة صاحب الجلالة لن تسمح بالرصاص يطلق على السودانيين لفرض آراء حكومة مصرية».

وأثار الحاكم العام بالإنابة نقطة مهمة وهي «اتجاه الموظفين البريطانيين الذين نحكم من خلال تفانيهم وإخلاصهم للسودانيين. إن هؤلاء الموظفين وأسلافهم لم يخدموا السودانيين لنصف قرن ليسلموهم رغم إرادتهم للمصريين. لقد وقف الموظفون البريطانيون بصلابة خلف المرحوم السير هيوبرت هدلستون في مقاومة مقترحات صدقي - بيفن. وبكل تأكيد سيعتبرون هذه المحاولة لبعث تلك الاقتراحات خيانة للسودانيين وسيشعر كثيرون منهم تعذر استمرارهم في الخدمة. وأنا أرجوكم صادقاً أن تولوا هذه الناحية اهتمامكم الكامل».

وطلب الحاكم العام بالإنابة انتظار تقرير لجنة تعديل الدستور قبل محاولة تحديد تاريخ لحصول السودان على الحكم الذاتي. ولكنه أكد على ضرورة الإبقاء على حق تقرير المصير لأن السودانيين يعولون عليه. ووافق الحاكم العام بالإنابة من حيث المبدأ على فكرة الضمان الدولي لاتفاق مصري - سوداني بشأن مياه النيل بشرط أن يكون ذلك الاتفاق نتيجة مفاوضات حرة بين مصر والسودان.

وبما أن الحاكم العام روبرت هاو والسكرتير الإداري جيمس روبرتسون كانا آنذاك بالمملكة المتحدة، فقد نصح الحاكم العام بالإنابة وزارة الخارجية البريطانية باستشارتهما[3].

وسارع السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن فأبرق وزارة الخارجية البريطانية في 4 سبتمبر 1951 قائلاً أن الحاكم العام بالإنابة قد أخطأ فهم التوصية المتعلقة بإعادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان. ونفى السفير أن يكون قد قصد بذلك الاعتراف بسيادة مصر على السودان أو الاعتراف بأكثر مما يعتقد بوجوده أهل العلم من رجال القانون. إذ يعتقدون أن تلقيب ملك مصر لنفسه بلقب «ملك مصر والسودان» ينبغي أن يقبل.

وأوضح استيفنسن أن التوصية بإعادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان إذا أخذت مع التوصية بحصول السودان على الحكم الذاتي وصون حق السودانيين في تقرير مصيرهم، فإنها ستعني أن علاقة السودان بتاج مصر ستكون نوعاً من أنواع الدومينون أو ربما اتحاد في شخص ملك مصر. أما حكم السودان فسيستمر بالطبع من خلال الأجهزة القائمة تحت إشراف الحاكم العام إلى أن يحين الوقت الذي يحصل فيه على الحكم الذاتي[4].

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد اقتنعت بوجاهة انتقادات الحاكم العام بالإنابة لتوصية السفيرين كافري واستيفنسن بشأن إعادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان. ففي اجتماع عقد بمقر الوزارة في لندن في 4 سبتمبر 1951 وشارك فيه الحاكم العام روبرت هاو والسكرتير الإداري روبرتسون، قال بوكر أحد مسؤولي وزارة الخارجية إنه سيبلغ الحكومة الأمريكية خلال محادثاته المقبلة معها بأن أي تصريح علني بشأن وضع التاج المصري في السودان لن يكون مقبولاً حتى ولو صاحبه تأكيد لحق السودانيين في تقرير مصيرهم. كما قال بوكر أن سيبلغ الحكومة الامريكية كذلك أنه لا داعي لإصدار مثل هذا الإعلان طالما أن المصريين لن يقبلوا بحق السودانيين في تقرير مصيرهم.

وأشار بوكر إلى أنه سيتعين عليه إقناع الحكومة الامريكية بأن حكومة السودان قد اتخذت خطوات عملية لاستقلال السودان. وهنا أوضح الحاكم العام أن السودانيين يتمتعون بقدر كبير من الحكم الذاتي حيث أنهم يشكلون الأغلبية في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي. وأوضح كذلك أنه يتمتع بموجب قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام 1948 بسلطات واسعة ولكنه لم يستخدمها قط، وأن ما تريده الحكومة

المصرية هو أن تنقل هذه السـلطات لها وهذا ما لن يقبله السـودانيون. وحذر الحاكم العام من أنه إذا ألغت مصر المعاهدة فإن السـودانيين سـيعتبرون أنفسهم غير ملزمين باتفاقية الحكم الثنائي وسيطالبون بالاستقلال فوراً وسيكون عندئذ من العسير منعهم[5].

وسنرى في الفصل التالي أن المقترحات الجديدة بشأن السودان والتي قدمتها الحكومة البريطانيـة إلى الحكومـة المصريـة في 13 أكتوبر 1951 لم تُضمن بـأي صورة من الصور اقتراحاً حول إصدار تصريح علني فيما يتعلق بالوضع الدسـتوري والقانوني للتاج المصري في السودان.

الهوامش

1- حول الموقف الأمريكي انظر :

Fo 371/90133, British Embassy, Washington, to Foreign Office,
May 21, 1951, transmitting text of Aid Memoire received from State
Department. Also FO 371/90135, Franks to Foreign Office, August 10,1951.

2- FO 371/90137, Stevenson to Foreign Office, August 27, 1951.
Also Foreign Office to Khartoum, August 30, 1951, ibid.

3- Khartoum to Foreign Office, September 3, 1951, ibid.

4- Stevenson to Foreign Office, September 4, 1951, ibid.

5- FO 371/90138, Record of a meeting Between Bowker and
Howe, September 4, 1951.



مصطفى النحاس

الفصل السابع

النحَّاس يلغي معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899: أكتوبر 1951

في 8 أكتوبـــر 1951 أعلن رئيس وزراء مصر مصطفى النحَّاس أمام مجلس البرلمان أنه قد أصبح من المستحيل على مصر أن تصبر أكثر مما صبرت، وأنه ما دام السعي المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله، فقد آن الآوان للحكومة المصرية لأن تفــي بالوعد الذي قطعته في خطاب العــرش في 16 نوفمبر 1950 وتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 بشأن إدارة السودان.

وفي ســياق تبريره لإلغاء اتفاقيتي 1899 قــال النحَّاس إن الاتفاقيتين «عقدنا في وقت لم تكــن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياســية. وكان الإكراه والإملاء واضحين فيهما وفي الملابســات التي سبقت عقدهما أشــد الوضوح. فقد وقعهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمد البريطاني. وهما خاصتان بإدارة السودان. ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذي فرضتاه. فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر في ذلك الحين فلا بدَّ أن يزول بزوالها».

وقال النحَّــاس كذلك إنه بإلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكــم الثنائي «يعود الوضع في الســودان من تلقاء نفســه إلى ما كان علية قبل الاحتلال، فتســتبعد كل علاقة للإنجليز بالســودان ولا تبقي إلا الوحدة الطبيعية التي تربطه مــع مصر على مر الزمان. ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعي بتعديل المادتين 159 و 160 من الدستور المــصري وتدارك مــا كان الضغط البريطاني قــد أكره الحكومة المصريــة عليه عند وضع الدســتور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والســودان. وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم إليكم باقتراح تعديل المادتين 159 و160 من الدستور ومــشروع القانون المتضمن لهــذا التعديل. كما يتعين إصدار قانون بشــأن النظام الذي يجب أن يحل في السودان محل النظام القائم الآن».



الملك فاروق

وقــد نص مشروع قانون نظام الحكم في الســودان الذي قدمــه النحّاس إلى مجلسي البرلمان على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان، وأن يكفل الدســتور النظام الديمقراطي النيابي وإنشــاء مجلس وزراء من أهل السودان واشــتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارســة السلطة التشريعية مع الاحتفاظ بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والنقد لكي يتولاها الملك في جميع انحاء البلاد[1].

ويلاحــظ أن مشروعات القوانين التي قدمها النحّاس إلى البرلمان المصري تنســجم إلى حد كبير مع برنامج «وفد الســودان في نضاله من أجل قضية الوادي» الذي أعلنه رئيس الوفد إســماعيل الأزهري في بيان أصدره في أبريل 1947. وقد اشــتمل برنامج الوفد على العناصر التالية:-

أولاً: إنهاء الحكم الثنائي وجلاء الإنجليز عن السودان.

ثانياً: إعلان قيام دولة وادي النيل الشــاملة لحدود مصر والســودان المعروفة تحت التاج المصري مع وحدة السياســة الخارجيــة والدفاع تحت قائد الجيش الأعلى جلالة ملك وادي النيل.

ثالثاً: إصدار مرسوم بقيام حكومة من السودانيين لإدارة سائر شؤون السودان الداخلية على أساس ديمقراطي صحيح. ويعين جلالة الملك هذه الحكومة مباشرة ويخرج من اختصاصها شؤون الدفاع والسياسية الخارجية.

رابعاً: تشــكيل لجنة مشــتركة من المصريين والســودانيين لدراســة وتنسيق الشؤون المشتركة.

خامساً: قيام مجلس تمثيلي في الســودان للتشريع والنظر في شؤون السودان الداخلية على أن تؤلف هيئة سياســية لتتســلم الأعمال من الحكومــة القائمة وتقوم بإجــراء انتخابات المجلس التمثيــلي، ثم يجري تأليف الحكومة الســودانية بالطرق الدستورية[2].

وغني عن القول فقد كان «وفد السودان» يقتصر آنذاك على الأحزاب الاتحادية.

1- أمريكا تنتقد بيان 8 أكتوبر

انتقد وزير الخارجية الأمريكي دين أشيسون في 10 أكتوبر 1951 إلغاء مصر لمعاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 لأن الاحترام الواجب للالتزامات الدولية يقضي بأن يكون تعديل هذه الالتزامات باتفاق متبادل وليس بعمل انفرادي يقوم به أحد الطرفين. وحث أشيسون الحكومة المصرية على إرجاء الخطوة التي اتخذتها من جانب واحد فقط لإلغاء معاهدة سنة 1936 وطلب إليها أن تنتظر مقترحات جديدة ستعرض عليها خلال الأيام القادمة. وكشف أشيسون النقاب عن أن الحكومة المصرية كانت تعلم عندما أعلنت في 8 أكتوبر 1951 إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين أن دول الحلف الغربي بصدد تقديم مقترحات جديدة من شأنها حسم النزاع[3].

وفي الواقع فقد نقل السفير البريطاني في القاهرة المقترحات المشتركة بشأن القيادة المتحالفة للشرق الأوسط إلى الملك فاروق في 24 سبتمبر 1951 بشكل غير رسمي[4]. كما نقلها أيضاً بشكل غير رسمي إلى وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين في 28 سبتمبر 1951[5].

2- المقترحات الرباعية بشأن الدفاع

قدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا للحكومة المصرية في 13 أكتوبر 1951 مقترحات لإنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي. وقد دعيت مصر للاشتراك في القيادة كعضو مؤسس وعلى قدم المساواة مع الدول الأربع. وقد ساقت المقترحات المبررات التالية لاشتراك مصر في القيادة المتحالفة:-

1- تنتمي مصر إلى العالم الحر، وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوي لها وللدول الديمقراطية الأخرى على السواء.

2- لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى في الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي إلا بالتعاون بين جميع الدول المعنية.

3- لا يمكن الدفاع عن مصر إلا بالدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المجاورة.

ويمكن إجمال أبـــرز عناصر المقترحات الرباعية التي قدمت إلى الحكومة المصرية في النقاط التالية:-

1- إذا قبلت مصر الاشـــتراك في القيادة المتحالفة فستتغاضي الحكومة البريطانية عن معاهدة 1936 وستسحب من مصر القوات البريطانية التي قد لا تخصص للقيادة المتحالفة.

2- تقدم مصر في أراضيها للقيادة المتحالفة المقترحة التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط في وقت السلم.

3- تمنح مصر القوات المتحالفة كل التســهيلات اللازمة بما في ذلك اســتخدام الموانئ المصريــة والمطارات ووســائل المواصــلات في حالة وقوع حــرب أو في حالة خطر الحرب الوشيك أو في حالة الأزمات الدولية الطارئة.

4- تتحــول القاعدة البريطانية في مــصر إلى قاعدة متحالفة في إطار القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

5- توافق مصر على إقامة مقر القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أراضيها.

6- تقدم الدول المتحالفة إلى مصر التسهيلات اللازمة لتدريب قواتها وتجهيزها.

7- تُحدد مستقبلاً بالتشاور مع الدول المعنية علاقة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع حلف شمال الأطلنطي[6].

3- المقترحات البريطانية بشأن السودان

وفي 13 أكتوبر 1951 أيضاً قدم الســفير البريطاني للحكومة المصرية مقترحات جديدة بشــأن مســألة الســودان. وعشــية تقديم هذة المقترحات ولتفادي أي اتهام من القادة السودانيين بأن الحكومة البريطانية قد بتت بمقتضى هذه المقترحات في أمر السودان دون استشارة الســودانيين، فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من الحاكم العام أن يشرح للقادة السودانيين بصورة سرية طبيعة المقترحات وأن يبلغهم بالآتي :-

أولا: إن الحكومـة البريطانيـة تعترف بـأن تنفيذ أي من هـذه المقترحات ينبغي أن يتوقف على مقبوليتها للسودانيين.

ثانياً: إن المقترحـات تضمـن تطـور السـودانيين الحـر والمنظم نحو الحكـم الذاتي واختيارهم في نهاية الأمر لوضع بلادهم[7].

طُرحـت المقترحات البريطانية الجديدة بشـأن السـودان على أسـاس أن الحكومة البريطانيـة لا توافـق على أن الدفاع عن الشرق ومسـألة السـودان مرتبطتان، وباعتبار أن هـذه المقترحات تمثل السـبيل الوحيد لتقديم ضمانات كافيـة للمصالح المصرية في السودان.وعلى أية حال،فقد كانت المقترحات كما يلي:-

1- لجنة دولية تقيم في السودان لمراقبة التطورات الدستورية وتقديم المشورة لدولتي الحكم الذاتي.

2- بيان إنجليزي-مصري بالمبادئ المشتركة بشأن السودان.

3- ضمان دولي لاتفاقيات مياه النيل.

4- إقامة سلطة لتنمية النيل بمساعدة البنك الدولي.

5- تحديـد موعد لبلوغ السـودانيين الحكم الـذاتي كخطـوة أولى في طريق اختيار وضعهم النهائي.

واقترحـت الحكومـة البريطانية في الملحق الأول للمقترحـات أن يكون بيان المبادئ المشتركة كما يلي:-

1- بالنظر إلى اعتماد كل من مصر والسـودان على مياه النيل، ولضمان أكمل التعاون في التوسـع في كميات المياه الممكن الانتفاع بهـا وفي توزيعها، فمن الجوهري أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة.

2- إن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا هو أن تمكنا الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة عملية،وأن يختار بعد ذلك بملء حريته شكل حكومته ومن نوع العلاقة مع مصر ما يحقق على أحسن وجه حاجاتة القائمة حينذاك.

3- بالنظر إلى الفوارق الواسعة بين السودانيين في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي، فإن بلوغ الحكم الذاتي الكامل يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين.

4- لذلك تعتزم الحكومتان إنشاء لجنة دولية تقيم في السودان لمراقبة التطورات الدستورية هناك وتقديم المشورة لدولتي الحكم الثنائي.

وقد اشترط الملحق الثاني للمقترحات موافقة السودانيين على إنشاء اللجنة الدولية. ونص على أن يتم تشكيلها بالتفاوض،وعلى أنها قد تضم دولتي الحكم الثنائي والولايات المتحدة إذا وافقت هاتان الدولتان على ذلك. ولا يستبعد الملحق الثاني اشتراك السودانيين في اللجنة الدولية.

وجاء في الملحق الثاني للمقترحات أنه لا يحق للّجنة الدولية التدخل في الإدارة اليومية للسودان. واقترح الملحق الثاني أن يتم الاتفاق على تحديد تاريخ الحكم الذاتي على أساس تقرير لجنة الدستور التي كانت تباشر مهامها آنذاك في السودان[8].

وحري بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تفلح في إقناع الحكومة الأمريكية بتأييد سياستها بشأن السودان وتقديم المقترحات الجديدة بشأن السودان على أساس أنها مقترحات بريطانية - أمريكية مشتركة. ومع أن الحكومة الأمريكية لم تعترض على تقديم المقترحات الخاصة بالسودان على أساس أنها مسألة تخص بريطانيا ومصر، إلا أنه كان من رأيها أن هذه المقترحات ليست كافية لتحقيق مشاركة مصر في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط[9].

وقد أبلغت الحكومة الأمريكية سفيرها في القاهرة بأنها رأت أنه من الأفضل ألا يكون هناك أي ارتباط بينها وبين المقترحات البريطانية بشأن السودان. ولكن حتى لا يتسبب صمتها إزاء هذه المقترحات في أية صعوبات فيما يتعلق بمشروع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط،فقد أمرت الحكومة الأمريكية سفيرها في القاهرة بأن يؤيد لدى الحكومة المصرية وجهة النظر البريطانية القائلة بأن مسألتي الدفاع والسودان منفصلتان، وأن يبلغ الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية قد أطلعت الحكومة الأمريكية على المقترحات الخاصة بالسودان[10].

4- حكومة الوفد ترفض مقترحات الدفاع والسودان

رفضت حكومة الوفد في 14 أكتوبر 1951 المقترحات الجديدة بشأن الدفاع والسودان جملة وتفصيلاً. فقد انتهى مجلس الوزراء إلى قرار مؤداه أن هذه المقترحات غير صالحة مطلقاً لأن تكون على الأقل تمهيداً لإجراء مباحثات جديدة للوصول إلى اتفاق جديد[11].

أعقب ذلك تصديق الملك فاروق في 15 و16 و17 أكتوبر 1951 على التوالي على مشروعات القوانين التي أقرها البرلمان المصري بشأن إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899، وتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين لقب الملك،ودستور ونظام حكم جديد خاص بالسودان[12].

ويلاحظ أنه بالرغم من أن حكومة الوفد أعلنت في 14 أكتوبر 1951 رفضها للمقترحات الجديدة بشأن مسألتي الدفاع والسودان، إلا أن الملك فاروق نقل إلى السفير البريطاني سراً في 15 أكتوبر 1951 عبر مستشاره أندراوس موقفاً مغايراً لموقف حكومة الوفد. فقد أخطر أندراوس السفير البريطاني بأن الملك يعتقد أن مقترحات الدفاع معقولة وإن كانت تحتاج إلى بعض التعديل. ولكنه – أي الملك – يرفض مقترحات السودان لأنها لا تتناول مسألة وضع التاج المصري في السودان.

كما أخطر أندراوس السفير البريطاني بأن الملك يرى أنه إذا كان من الممكن تقديم صيغة تحقق لمصر إرضاءً عاطفياً فيما يتعلق بمسألة التاج فلن تكون هناك صعوبة في التوصل إلى اتفاق. وفي سبيل ذلك وعد الملك فاروق باستبدال وزير الخارجية محمد صلاح الدين بشخص معقول أو إقالة حكومة الوفد كلها إذا تعذر تغيير محمد صلاح الدين[13].

ويبدو من مقابلات أجرتها السفارة البريطانية في القاهرة مع ثلاثة رؤساء وزارات سابقين هم علي ماهر وإبراهيم عبد الهادي وحسين سري ووزير سابق هو أحمد نجيب الهلالي أنهم كانوا جميعاً يؤيدون تغيير حكومة الوفد[14].

ففي مقابلة تمت في 17 ديسمبر 1951 أبلغ علي ماهر الوزير المفوض بالسفارة البريطانية كريسويل أن الملك فاروق عرض علية مؤخراً تشكيل حكومة تخلف حكومة

الوفد وأنه - أي علي ماهر - سـيفعل ذلك عندما يحين الوقت بيد أنه اشـترط حدوث الآتي قبل أن يترك الوفد الحكم:-

أولاً: أن يعود وزير خارجية الوفد محمد صلاح الدين من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس صفر اليدين مما سـيدلل على فشـل سياسة حزب الوفد الخارجية.

ثانياً: أن تتخذ السـلطات العسـكرية البريطانيـة إجراءً حازماً ضـد الإرهاب (يعني المقاومة الفدائية) في قناة السويس حتى يتبين للجميع أن سياسة إرغام الإنجليز على مغادرة مصر باستخدام الإرهاب قد فشلت أيضاً.

كما أبلغ علي ماهر كريسـويل بأنة متى تم تحقيق هذين الشرطين، فسـيعمل على تشكيل حكومة ائتلافية من كل الأحزاب مع بعض المشاركة الوفدية.

وإزاء المقترحات البريطانية بشـأن السودان، أبدى علي ماهر لكريسويل موافقته على اقـتراح اللجنة الدولية الاستشـارية ولكنه آثـر أن تكون ثلاثية (مصريـة - بريطانية - سـودانية) وبدون مشـاركة أمريكية. وعندما اسـتفسر علي ماهر عن إمكانية الاعتراف بتلقيب فاروق «ملك مصر والسـودان» خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير، أجابه كريسويل بأنه ذلك سيكون مستحيلاً[15].

الهوامش

1- انظر بيان إلغاء المعاهدة في صلاح عزام، مرجع سابق، ص10 والصفحات التي تليها.

2- الأهرام : 2 أبريل 1947. وانظر تعليق النيل على بيان «وفد السودان» : 3 أبريل 1947.

3- الأهرام : 11 أكتوبر 1951.

4- FO 371/90140, Stevenson to Foreign Office, September 24, 1951.

5- Stevnson to Foreign Office, September 28, 1951, ibid.

6- عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة 23 يوليو، الطبعة الثانية (1987)، ص37-40.

7- FO 371/90140, Foreign Office to Khartoum, October 12, 1951.

8- عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة 23 يوليو، مرجع سابق، ص41-44. وانظر أيضاً:
FO 371/90140, Foreign Office to Alexandria, October 6, 1951.

9- Washington to Foreign Office, September 22, 1951, ibid.

10- Franks to Foreign Office, October 8, 1951, conveying contents of a telegram from the State Department to U.S. Ambassador in Cairo, ibid.

11- عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة 23 يوليو، مرجع سابق، ص 44.

12- الكتاب الأخضر، ص 282-288.

13- FO 371/90142, Stevenson to Foreign Office , October 15, 1951.

14- FO 371/90148, Creswell to Foreign Office, November 23 and 28, 1951.

15- FO 371/90150, Stevenson to Foreign Office, December 18, 1951.



إسماعيل الازهري

الفصل الثامن

أصداء إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899

1- موقف الأحزاب الاتحادية

أيد حزب الأشــقاء (جناح أزهري) إلغاء معاهدة ســنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899. كما أيد نظام الحكم الذاتي الذي قررته مصر للسودان. وكان إسماعيل الأزهري قد حضر إلقــاء بيان 8 أكتوبر 1951 من شرفــة الزوار بالبرلمان المصري. وقال عقب ذلك إن البيان جــاء معبراً عن الأماني والأهــداف الوطنية التي أجمع عليها الشــعب في وادي النيل في الشــمال والجنوب. وأبدى أزهري إعجابه بتأييد الســودانيين الشــامل الكامل لحكومة الشــعب بعد أن قامت الشــواهد على إخلاصها وتفانيها في استمساكها بالأهداف العليا للــوادي. واســتطرد أزهري يقول : «إن مــن واجبنا ألا ندّخر جهــداً ولا طاقة في كفاحنا للمســتعمرين الغاصبين للشطر الجنوبي لوادي النيل، ولن نقيم لأرواحنا ولا لدمائنا وزناً في ســبيل تحرير بلادنا وتحقيق أهدافها بجلاء الإنجليز من وادي النيل وتحقيق وحدته تحت تاج مليك مصر والسودان فاروق المفدي»[1].

كما أيد حزب الأشــقاء (جناح نور الدين) بيــان 8 أكتوبر 1951 تأييداً مطلقاً، إذ قرر المجلس الأعلى لهذا الجناح في أجتماع عقده في 17 أكتوبر 1951 أن المرسوم الملكي الخاص بنظام الحكم في السودان جاء محققاً لمبادئ الحزب بالجملة والتفصيل[2].

وأعــرب حزب وحدة وادي النيل أيضاً عن تأييده لإلغاء الحكم الثنائي. وقال رئيســه الدرديري أحمد إسماعيل «إن إعطاء السودان الحكم الذاتي تحت التاج المصري بالطريقة التي أعلن عنها يتفق مع وجهة نظرنا السياسية ومبادئنا التي ارتبطنا بها. بل إن ذلك هو نفس ما اتفق عليه وفد السودان بعد انسحاب الاستقلاليين منه. ولم يكن هناك اعتراض عليه إلا من حزب الاتحاديين الذي رفض وحدة الجيش وقبل وحدة الدفاع»[3].

ورحب حزب الاتحاديين بإلغـاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي باعتبارهما خطوة عمليـة لتحقيق مطالب وادي النيل المتمثلة في الخلاص من براثن الاسـتعمار البريطاني. وقال حزب الاتحاديين إنه يقف على أهبة الاستعداد للقيام بدوره الوطني بجانب الشعب المصري في الكفاح المشترك وسيعمل حتى تتحقق مطالب السودانيين التي رسمتها مبادئ الاتحاديين بقيام الحكومة السـودانية الديمقراطية الحـرة في اتحاد مع مصر تحت التاج المـصري. وقد اعـترض رئيس الحزب حماد توفيق على ما جاء في المرسـوم الخاص بنظام الحكم في السـودان بشـأن وحدة الجيش لأن الحكم الذاتي لا يتحقق في رأيه إلا إذا كان للسـودان جيشـة الخاص. ولاحقاً أصدر حزب الاتحاديين بياناً أبـدى فيه اعتراضه على نظام الحكم الذي قررته مصر للسودان، ودعا إلى أن يقرر السودانيون بأنفسهم بواسطة جمعية تأسيسية نوع الحكم الذي يريدونه. كما دعا الحزب إلى ضم الصفوف على أساس حق تقرير المصير بواسطة الجمعية التأسيسية بعد خروج الإنجليز[4].

وأيـدت الجبهة الوطنية إلغاء معاهدة سـنة 1936 واتفاقيتي سـنة 1899 واعتبرتها خطوة جريئة حاسمة من قبل مصر. وأكدت تمسكها بأهدافها التي بينتها لدولتي الحكم الثنائي كتابة في مناسبة سابقة. وقد أوردنا هذه الأهداف عندما تحدثنا في الفصل السابع من القسـم الرابع عن تأسـيس الجبهة الوطنية. ولكن الجبهة الوطنية رفضت المرسـوم المـصري الخاص بنظام الحكم في السـودان، وقالـت إنه جاء منافياً لـروح الديمقراطية والعدالة ومجحفاً بحقوق السـودانيين لأنه سـلبهم حقوقهم الشرعية. ووصفت الجبهة الوطنية الوضع الذي قررته مصر للسودان بأنه عبودية سافرة لأنه يربط السودان بها إلى الأبد ويحرم السـودانيين من تقرير مصيرهم. وعـبّرت الجبهة الوطنية عن خيبة أملها في الحكومة التي نص المرسوم على قيامها في السودان لأنها حكومة لا جيش لها ولا سلطان لها على شؤونها الخارجية.

واتهمت الجبهة الوطنية الحكومة المصرية بتجاهل رأي السـودانيين وإسقاطهم من حسابها، وبأنها دأبت على ألا تقبل من آراء السودانيين إلا ما يتفق مع أهدافها مما أفسد العلاقة بين السـودانيين أنفسهم وجعلهم شـيعاً تقاتل بعضها البعض. وبشأن الخطوات التي يمكن للسـودانيين أن يتخذوها بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 الـذي أنهى الحكم الثنائي، فقد دعت الجبهة الوطنية السـودانيين إلى أن يتقدموا بقضيتهـم إلى هيئة الأمم المتحـدة أو غيرها من الهيئات الدوليـة للمطالبة بقيام هيئة شرعية في الحال لتراقب سير البلاد نحو هدفها[5].

2- موقف حزب الأمة

أيــد مؤتمر اللجان الفرعية لحزب الأمة الذي عقــد في يومي الخميس (ثاني أيام عيد الأضحي) والجمعة 13 و14 سبتمبر 1951 موقف المركز العام تجاه عزم الحكومة المصرية إلغاء معاهدة ســنة 1936 واتفاقيتي ســنة 1899. وطالب المؤتمر ألا يشــارك الحزب في الانتخابات المقبلة إلا على أســاس الحكم الذاتي الكامل. وبعث المؤتمر برقيتين بتاريخ 15 ســبتمبر 1951 إلى وزيري خارجية مصر وبريطانيا جاء فيهما: «إن مؤتمر اللجان الفرعية لحــزب الأمة الذي يمثل ملايين الســودانيين المنعقد بدار المركــز العام بأم درمان قد قرر بالإجــماع أن يطالبكم بتحديــد تاريخ يعلن على الفور إنهاء الحكم الثنائي في الســودان وقيــام حكومة وطنية خالصة. ويرفض مؤتمر اللجان الفرعيــة لحزب الأمة رفضاً باتاً أي اتفاق أو معاهدة بين مصر وبريطانيا حول حاضر الســودان ومســتقبله دون استشــارة السودانيين وموافقتهم، وان مصير هذه البلاد لن يقرره إلا السودانيون وحدهم»(6).

وبعــد البيان الــذي ألقاه مصطفى النحَّــاس في البرلمان المــصري في 8 أكتوبر 1951، أعلن حزب الأمة في 10 أكتوبر 1951 عن ترحيبه بإلغاء اتفاقيتي الحكم الثنائي لأن ذلك يعيد للســودانيين ســيادتهم على بلادهم. ولكن حزب الأمة رفض «الحكم الذاتي المصري المشوه المبتور» واعتبره استعماراً سافراً لأنه يقيد السودانيين بفرض تاج مصر الدائم على بلادهــم ويحرمهم حــق تقرير المصير. وذهب حزب الأمــة إلى أن مشروع الحكم الذاتي المصري وضع على كاهل الســودانيين التزامــات جعلته أقل بكثير من الحكم الذاتي الذي حدده حزب الأمة من قبل «وهو عبارة عن حكومة سودانية خالصة تستمد سلطاتها من برلمان ســوداني كامل السلطات كخطوة أولى تسبق تقرير المصير بواسطة الشعب بمحض اختياره وكامل حريته». ورفض حزب الأمة قول النحَّاس بأن مصر والســودان وطن واحد لأن السودان «بلد قائم بذاته وبحدوده الجغرافية المعترف بها دولياً، والشعب السوداني شــعب له مميزاته الخاصة وتتوفر لديه كل مقومات الاستقلال. وليس من حق مصر أن تضع أي تشريع يفرض على السودانيين نوعاً خاصاً من الحكم»(7).

بعث حــزب الأمة برقيات إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس وزراء مصر ووزير خارجية بريطانيا جاء فيها انه بإلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899، فإن السودان قد استرد ســيادته، وأن حزب الأمة لا يرضى بغير حكومة سودانية مستقلة.وجاء فيها كذلك

أن محاولة مصر فرض التاج المصري على الســودان ومنحه دســتوراً حسب رغبتها وبغير استشارة السودانيين «أكبر إهانة موجهة من مصر للسودانيين الذين سيقاومون ذلك بكل الوسائل ويعتبرون مثل هذا الإجراء مما يهدد الأمن في بلادهم»[8].

وبعــد أن صدر في 15 أكتوبر 1951 قانون إنهاء العمل بأحكام معاهدة ســنة 1936 وأحكام اتفاقيتي ســنة 1899 أعلن حزب الأمة للشعب السوداني وللعالم بأسره أنه يعتبر أن إدارة الســودان الحالية التي نتجت عن معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي الحكم الثنائي قد أصبحت بدون ســند قانوني منذ مســاء 15 أكتوبر 1951، وأن ســيادة السودان التي ســلبتها هذه المعاهدات ظلــماً وقهراً قد عادت إليهم، وأن الفــترة القادمة لهذه الإدارة ســتكون بمثابة فترة انتقال لتقرير المصير. وأعلن حــزب الأمة كذلك أنه قد أعد مشروعاً عملياً يمكّن الســودانيين في أقرب فرصة من اعلان ســيادتهم رسمياً بواسطة هيئة شعبية منتخبة انتخاباً حراً ومن تقرير مصير الســودان بالطرق الديمقراطية وتحديد نوع الحكم فيه.

وكشف حزب الأمة عن أنه على اتصال بالهيئات والأحزاب التي تؤمن بحق السودان في تقريــر المصير بغية الاتفاق على رأي موحد. وأهاب حــزب الأمة بالزعماء والقادة أن ينظــروا إلى مصلحة الســودان أولاً لأنه في ضوء هذه النظرة الوطنية الخالصة سيســهل الاتفاق والاتحاد في الرأي والعمل[9].

3- موقف حكومة السودان

أعلن الحاكم العام بالإنابة في 9 أكتوبر 1951 أن معاهدة ســنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 لا يمكن إلغاؤها من جانب واحد وستظل نافذة. وأعلن كذلك أن حكومة السودان ستعمل بموجب سلطة الحاكم العام لإدارة السودان والمحافظة على الأمن والنظام والمضي في السياســة التي أعلنتها للأخذ بيد الشــعب السوداني في ســبيل الوصول به إلى الحكم الذاتي الكامل. ثم أكد أنه عندما يتم للسودانيين الحصول على الحكم الذاتي الكامل فإنهم يستطيعون ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم[10].

وبعـد عودته من لندن أبلغ الحاكم العام المجلس التنفيذي في 14 أكتوبر 1951 بأنه كممثـل لدولتي الحكم الثنـائي لا يمكن له أن يعترف بإلغاء اتفاقيـة الحكم الثنائي لعام 1899 من قبل إحداهم دون موافقة الأخرى. وأشار إلى أن واجبه يحتم عليه الاستمرار في إدارة السودان طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائي، وأن أي محاولة من الخارج للتدخل في إدارة السودان كما هو منصوص عليها في الاتفاقية ستقاوم.

ثم أوضح الحاكم العام أنه قصد بتشـكيل لجنة تعديل الدستور مساعدة السودانيين لبلـوغ الحكم الذاتي. وقـال إنه بعد أن ينـشر تقرير اللجنة ويتعـرف هو على رغبات الشـعب السوداني بشـأن التقرير، فإنه سـوف يتمكن من التوصية بتاريخ محدد لبلوغ الشعب السوداني الحكم الذاتي[11].

ويبـدو أن بيان الحاكم العام هذا لم يجد قبولاً حسـناً لدى أعضاء المجلس التنفيذي السـودانيين. وقد سبق القول إنهم كانوا سبعة وإن خمسة منهم كانوا ينتمون إلى حزب الأمـة. ففي برقيـة إلى وزارة الخارجية البريطانية ذكر الحاكم العـام أن أعضاء المجلس التنفيذي السـودانيين كانوا يتوقعون بياناً أبعد مدى وأنهم شددوا على الأهمية القصوى لإصدار إعلان أكثر إيجابية. وقال إنهم ألحوا عليه أن يعلن فوراً الحكم الذاتي الكامل بل أن بعضهم طالب بأن يقرن ذلك بتقرير المصير[12].

ونيابة عن حزب الأمة فقد أبلغ عبدالله خليل الحاكم العام بأن بيانه غير كاف ويعوزه القطـع والتحديـد[13]. وإزاء ذلك فقـد اضطر الحاكم العام إلى أن يصـدر في 15 أكتوبر 1951 بياناً تفسـيرياً جاء فيه «أنه بالنسبة لميل الدول عموماً في الوقت الحاضر لتقديس المعاهدات، فإنه من واجب الحاكم العام أن يعمل على حماية اتفاقيتي سـنة 1899. إن حكومة السـودان كانت تعد دائماً مثل هذه المعاهدات بمثابة عهد تقوم بمقتضاه بإدارة السـودان نيابة عن الشعب السوداني بغرض تسليم تلك الإدارة إلى السودانيين في الوقت الذي يستطيعون النهوض فيه بأعباء تلك الإدارة».

وجـاء في البيـان أيضاً أنه «عندما تم تعيين لجنة الدسـتور ذكر مـن شروط تأليفها النظـر في الخطوات التالية بغية الوصول بالسـودان إلى مرحلـة الحكم الذاتي. وأنه منذ أن تألفـت تلك اللجنة، وأخذت في مباشرة مهمتها حدثت أمور كثيرة تقتضي النظر إليها بعين الاعتبار. وعلى هذا فإن الحاكم العام لا يستطيع أن يدلي ببيان قاطع في هذا الشأن.

وانــه إذا كان من المحتم رفع هذا الدســتور إلى كل من دولتــي الحكم الثنائي، فهذا أمر يتوقف بالطبع على ما يحدث في المســتقبل، وعلى مــا إذا كانت المقترحات التي قدمتها الآن الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية مقبولة لدى مصر».

ثم حدد البيان جدول أعمال المرحلة المقبلة على النحو التالي:-

أولاً: سوف يرفع تقرير لجنة الدستور إلى الحاكم العام قبل نهاية سنة 1951 وسيُنشر. وعندئذ يمكن الوقوف على رأي السودانيين بشأن التوصيات التي يحويها التقرير.

ثانياً: سيرفع الحاكم العام تقرير اللجنة وتوصياتها إلى دولتي الحكم الثنائي.

ثالثاً: ستجري انتخابات الجمعية الجديدة وفقاً للدستور بأسرع وقت ممكن من عام 1952.

رابعاً: ستجتمع الهيئة التمثيلية الجديدة والمجلس التنفيذي الجديد بعد الانتخابات على أساس الحكم الذاتي[14].

4- الحكومة البريطانية تؤيد موقف حكومة السودان

بعــد انتخابات 25 أكتوبــر 1951 التي أعادت حزب المحافظــين للحكم، أعلن وزير الخارجيــة الجديد أنتوني إيدن في 15 نوفمبر 1951 أن الحكومة البريطانية تعتبر الحاكم العام وحكومة السودان مسؤولين عن الاستمرار في إدارة السودان. وقال إيدن الذي كان يتحدث أمام مجلس العموم إن الحكومة البريطانية تؤيد الحاكم العام في الخطوات التي يقوم باتخاذها لإعداد السودانيين سريعاً لمرحله الحكم الذاتي توطئة لتقرير المصير. وقال أيضاً إن الحكومة البريطانية تنتظر توصيات لجنة تعديل الدستور.

كما أعرب إيدن عن سرور الحكومة البريطانية بأن دستور الحكم الذاتي سيتم أعداده ويعمــل به في نهاية عــام 1952. وقال إيدن أنه بعد بلوغ مرحلة الحكم الذاتي ســيترك للســودانيين اختيار وضعهم المستقبلي وتحديد علاقتهم بالمملكة المتحده وبمصر. وأعلن إيدن أن الحكومة البريطانية ستؤيد الحاكم العام في مساعيه الرامية إلى تمكين السودانيين من ممارسة اختيارهم في حرية تامة وبإدراك تام لمسؤولياتهم[15].

5- العودة إلى ائتلاف الأحزاب

يبدو واضحاً من الفقرات الفائتة أن كل الأحزاب السياسية السودانية أيدت إلغاء اتفاقيتي 1899 ومعاهدة سنة 1936. وأجمعت على أن هذا الإلغاء سلب الحكم الثنائي سنده القانوني وجعل وجوده باطلاً. وقد حفز هذا الإجماع بعض الأحزاب، ثم نفراً من المثقفين إلى الدعوة إلى ائتلاف الأحزاب.

ففي الأسبوع الأخير من أكتوبر 1951 أذاعت الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء جبهة الكفاح وهي حزب الأشقاء بجناحيه وحزب الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين بياناً قالت فيه إن ممثليها تمكنوا من الوصول «إلى نقطة التقاء للأحزاب الاتحادية تتخلص في تأييد الأحزاب الاتحادية للأتجاه الذي سلكته الحكومة المصرية في إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899 وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري وتكوين جمعية تأسيسية تضع الدستور. كما أمكنهم أن يضعوا نقطة تصلح أساساً للعرض على جميع أحزاب البلاد الأخرى... وتتلخص هذه النقطة في إنهاء الحكم الثنائي وجلاء الإنجليز، وقيام جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً تكفل لها جميع الضمانات، وأن يكون للأحزاب جميعها أن تخوض معركة انتخابات الجمعية التأسيسية كل على أساس مبادئه». وقد وقع على هذا البيان إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين وحماد توفيق والدرديري أحمد إسماعيل وحسن الطاهر زروق.

وحسبما جاء في بيان الأحزاب الاتحادية فإن سكرتير عام حزب الأمة قد صرح لمندوب الأحزاب الاتحادية قبل أن يتعرف على حقيقة مقترحاته بأن حزب الأمة قرر أنه ليس هناك جدوى للدخول في مباحثات مع الأحزاب الاتحادية. وقد اعتبرت الأحزاب الاتحادية موقف حزب الأمة هذا قطعاً للطريق أمام توحيد كلمه السودانيين بالرغم مما تحتمه ظروف البلاد من تضافر للقوى[16].

وعلى أيه حال نشر حزب الأمة في 20 نوفمبر 1951 وجهة نظر مفصلة بشأن دعوات الائتلاف التي طرحت في تلك الفترة. فقد أكد حزب الأمة أن هدفه الرئيسي والنهائي هو استقلال السودان التام بكامل حدوده الجغرافية الحالية كما جاء في دستور الحزب. وأوجز حزب الأمة أهدافه العاجلة الموصلة إلى الهدف الرئيسي في قيام الحكم الذاتي في

سنة 1952 والعمل على تقرير المصير بمجرد قيام البرلمان السوداني. وأما عن الوسائل التي أتخذت لتحقيق هذه الأهداف فقد ذكر حزب الأمة أنها كانت كما يلي:

«1- قبلنــا الأشــتراك في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيــذي كخطوة أولى عملية لنتمكن من العمل الايجابي من داخل هاتين المؤسستين لبلوغ أهدافنا.

2- تقدمنا في نهايه العام الماضي باقتراح الحكم الذاتي وكسبنا المعركة بمجهود لايخفى على المواطنين.

3- أعلنــا بوضوح مقاطعــة الانتخابات القادمة إذا لم تقم على أســاس الحكم الذاتي الكامل.

4- ائتلفنا مع غيرنا من الأحزاب والهيئات المستقلة الممثلة لأغلبية السودانيين ووجهات النظر الســودانية في لجنة الدستور التي نأمل أن تنتهي من مهمتها بالتوفيق قبل نهاية هذا العام حتى يقوم الحكم الذاتي في ســنة 1952 ويقرر الســودان مصيره قبل نهاية عام 1953».

ثم تساءل حزب الأمة: «أفهل من الحكمة أن نترك هذا الائتلاف وأن نعدل عن طريق وضحت معالمه وقربت نهايته ونســعى لائتلاف جديد لا نعرف له إلا وســائل سلبية من مقاطعــة وعصيــان مدني إلخ؟ أليس مــن الحكمة أن يأتلف غيرنا معنــا في موقفنا هذا لنمضي جميعاً في هذا الســبيل حتى إذا لم نحقق أهدافنا المرتقبة عدنا جميعاً إلى انتهاج سبيل آخر؟»[17].

ورفضــت الجبهة الوطنية أيضاً دعوة الأحزاب الاتحاديــة للائتلاف لاختلافها معها في المبادئ وفي الوســائل فبالنســبة للمبادئ أوضحت الجبهة لدعاة الائتلاف أنها متمسكة بقيام «حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري وأنها لذلك تتلاقــى مع أحزاب الوحــدة في رابطة التاج فقط لا الاندماج الواضح في الدســتور الذي اقترحته مصر. وهذا ما لا تقبله الجبهة بحال من الأحوال لأنه يسلب البلاد حقها الشرعي في تقرير المصير ويحرم الأجيال المقبلة من حرية الاختيار. ولما كانت بعض أحزاب الوحدة تؤيد الدستور المصري المقترح تأييداً مطلقاً بما حوى فلا سبيل إلى الالتقاء».

وفيما يتعلق بالوسائل أوضحت الجبهة الوطنية للأحزاب الاتحادية الداعية للائتلاف أن هناك ثلاث وسائل لتحقيق أهداف البلاد: «وسيلة القوة وقد استبعدت من الجميع ووسيلة العمل الايجابي ووسيلة العمل السلبي. ولهذا اشتركت الجبهة مع غيرها من الأحزاب في لجنة الدستور وعملت على خلق دستور جديد يحقق للشعب أمانيه بقيام حكم ذاتي كامل في الحال تعقبه جمعية تأسيسية لتقرير المصير في أو قبل ديسمبر 1953 وذلك بضمان وإشراف هيئة دولية تقوم مقام الحكم الثنائي الذي لم يعد له وجود بعد إلغاء مصر للمعاهدة والاتفاقيتين. فإذا فشلت هذه الوسيلة الإيجابية عمدت الجبهة إلى سلوك السبيل الذي تحيا به الأحرار أو تموت ميته الأبرار. أما بعض الأحزاب الاتحادية فإنها ترى سلوك السبيل السلبي بما يتبعه من مظاهرات وبرقيات واحتجاجات... إلخ وهذا ما لانراه نحن لأنه فوق أنه طريق غير معلوم المدى، فإنه أيضاً ينقصه الحافز. فهل يتظاهر السودانيون أو تسفك دماؤهم دفاعاً عن الدستور المصري الذي سلبهم كل شئ؟»[18].

وإزاء ما وصفته بإصرار الجبهة الوطنية على التمسك بمشاركتها في لجنة تعديل الدستور «التي شكلتها حكومة الأستعمار» لتحقيق أهدافها، أعلنت الأحزاب الاتحادية أن هذا الطريق لا يتفق مع مقترحات الائتلاف لأنه يتنافى مع عدم شرعية تللك الحكومة وينطوي على تدعيم للوضع الذي زال بإلغاء المعاهدة والاتفاقين[19].

وقد انتقد مبارك زروق سكرتير جبهة الكفاح موقف الجبهة الوطنية من دعوة الائتلاف ومن الدستور المصري الخاص بالسودان. فقد وصف اشتراك الجبهة الوطنية في لجنة تعديل الدستور بأنه مسايرة للسياسة التي يرسمها المستعمر. وذهب زروق إلى أنه خلافاً لما ترى الجبهة الوطنية فإن الدستور الذي أقرته الحكومة المصرية للسودان لا يرمي إلى دمج السودان مع مصر لأنه أتاح للسودان حكومة سودانية خالصة. وقال زروق إنه إذا كان سبب موقف الجبهة هو النص على وحدة السياسة الخارجية والجيش والدفاع والنقد، فإن كل هذه المسائل قد خرجت تماماً من اختصاص الحكومة المصرية واحتفظ بها الملك الذي يتولى سلطاته بواسطة وزرائه السودانيين في السودان وبواسطة وزرائه المصريين في مصر. ومن ثم فإن الحكومة السودانية الخالصة ستشترك اشتراكاً عملياً في رسم سياسة الشؤون الموحدة، وأما الاندماج فإنه يترك جميع السلطات في يد حكومة مصر[20].

وبعد أن فشــلت جميع المســاعي التي بذلت لضم الصفوف، وجه نفر من المثقفين الدعوة إلى أكثر من مائه من الســودانيين الذين لا ينتمون إلى أحزاب أو هيئات سياسية للاجتماع لاتخاذ خطة موحدة لجمع الكلمة حولها. وقام بتوجيه الدعوة للاجتماع محمد أحمد محجوب، وأحمد يوســف هاشــم، ومحمد الحسن أبو بكر، وفضل بشير، ومحمد توفيق، وجمال محمد أحمد، ومبارك شــداد، وســعد الدين فــوزي، وصالح عبد القادر، وبشــير محمد ســعيد.وقد ورد في خطاب الدعوة أن مشــكلة الســودان لن تحل إلا في الســودان، وأن الأحزاب السياســية وإن كانت لا تعوزها الوطنيــة الصادقة إلا أنه تعذر عليها أن تواجه المشكلة السودانية صفاً واحداً. وأبدى الداعون خشيتهم من أن يتعاظم شبح الحرب ويعز على السودان أن يسترد حريته[21].

عُقــد الأجتــماع في 8 نوفمبر 1951 بمنزل محمد أحمد محجــوب بالخرطوم وتم فيه إقرار مشروع لائتلاف الأحزاب والهيئات يتكون من ثلاثة بنود هي:-

1- إنهاء الحكم الثنائي عملياً وجلاء القوات المصرية والبريطانية فوراً.

2- قيام حكومة قومية انتقالية من جميع الأحزاب والهيئات تكون مهمتها:-

(أ) الإشراف على إدارة البلاد لمدة أقصاها سنة.

(ب) تعيين لجنة لوضع قانون لانتخاب جمعية تأسيسة.

(ج) الأشراف على انتخاب الجمعية التأسيسية.

3- تقرر الجمعية التأسيسية مصير البلاد ونوع الحكم وتضع الدستور.

وكلف الاجتماع «هيئة ائتلاف» مكونة من عشرة أشخاص بعرض المشروع على أحزاب جبهة الكفاح وعلي حزب الأمة والجبهة الوطنية واتحاد نقابات الموظفين واتحاد نقابات العمال.وقد كان هؤلاء العشرة هم :محمد أحمد محجوب، ومكي شبيكة، وجمال محمد أحمد، وصالح عبد القادر، وفضل بشير، ومبارك شداد، ومحجوب عثمان، ودوليب المهدي، ومحمدعلي زمراوي، وأحمد يوسف هاشم[22].

لم يحظ المشروع بقبول حزب الأمة أو الجبهة الوطنية. وفي أجتماع عقد في 26 ديسمبر 1951 قــررت أحزاب جبهــة الكفاح واتحاد نقابات الموظفين واتحــاد نقابات العمال أن

تأتلف على أســاس مشروع «هيئة الائتلاف» في جبهة جديدة أطلق عليها اســم «الجبهة المتحدة لتحرير السودان». وقد اختيرت لهذه الجبهة سكرتاريه مؤقته مكونة من حسن الطاهر زروق من جبهة الكفاح وحمزة الجاك من اتحاد نقابات عمال السودان وعثمان محمد أحمد من اتحاد نقابات الموظفين[23].

6- الإلغاء يتسبب في حل لجنة تعديل الدستور[24]

ذكرنا في الفصل الثالث من هذا القســم أن لجنة تعديل الدستور قد رفعت جلساتها في يونيو 1951 بســبب العطلة الصيفية. وعند إلقاء النحَّاس لبيان 8 أكتوبر 1951 الذي أعلن بموجبه إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة1899 لم تكن اللجنة قد استأنفت اجتماعاتها الرســمية بعد. ولكن إزاء هذا التطور المهم وإزاء تمســك الحكومة البريطانية باســتمرار سريان المعاهدة والاتفاقيتين، عقدت اللجنة اجتماعاً غير رســمي في العراء بأم درمان في مســاء يوم الأحد 14 أكتوبر 1951 لتحديــد موقفها وإعادة النظر في توصياتها الســابقة وتعديلها في ضوء ما اســتجد من ظروف. ويبدو أن أعضــاء اللجنة اتفقوا على النقاط التالية:-

1- إن الحكم الثنائي قد انتهي في واقع الأمر.

2- السعي لتعيين لجنة دولية لتقيم في السودان لضمان تقدم السودان الدستوري.

3- طلــب تحديد وقت لتقرير المصير حتــى لا تطول فترة الحكم الذاتي فيتأخر تقدم البلاد بسبب الخلاف القائم بين دولتي الحكم الثنائي.

وكلفت اللجنة محمد أحمد محجوب بمراجعة مسودة الدستور وتعديلها على أساس ماتم الاتفاق عليه على أن تلتقي اللجنة في اجتماع غير رسمي في 19 أكتوبر 1951 بمنزل المحجوب لمناقشــة التعديلات وإقرارها. وعندما عقد هذا الاجتماع لم تناقش التعديلات التــي اقترحها المحجوب، بل انصرفت اللجنة لمناقشــة اقتراح تقــدم به الدرديري محمد عثمان بإرسال برقية إلى الســكرتير العام للأمم المتحدة لتسجيل مخاوف السودانيين من نتائج خلاف دولتي الحكم الثنائي وإبداء رغبة السودانيين في تعين لجنة دولية.

وعند مناقشة هذا الاقتراح ثار خلاف حول اختصاصات اللجنة الدولية. فقد رأى بعض الأعضاء أن تحل اللجنة الدولية محل الحكم الثنائي وتتولى السلطة العليا في البلاد، ورأى البعـض الآخر أن تقتصر اختصاصاتها على الإشراف على تقدم البلاد الدسـتوري ومراقبة تنفيـذ الحكم الذاتي والإشراف على إجراءات تكوين جمعية تأسيسـية تقرر نوع الحكم النهائي للبلاد.

ومع ان هذا الخلاف لم يحسم، إلا أنه تمت صياغة البرقية بطريقة وافق عليها جميع الأعضـاء. جاء في صدر البرقية التي أرسـلت في 27 أكتوبـر 1951 أنه منذ أن ألغت مصر معاهدة سـنة 1936 واتفاقيتي سـنة 1899 حلت بالبلاد موجة من القلق قد تؤدي إلى عدم الاسـتقرار والفوضى وتهدد الأمـن العالمي، وأنه بالرغم من أن بريطانيا متمسـكة باسـتمرار سريان المعاهدة والاتفاقيتين إلا أن اللجنة تشـعر أن الحكم الثنائي قد انتهى أجله في واقع الأمر، وأن انفراد أي من طرفيه بمقاليد الحكم لأجل طويل سـيجعل البلاد معرضة لتدخل خارجي، وبذلك يتأخر سير التطور الدستوري في السودان، ويتهدد الأمن والنظـام. وبناء عـلى ذلك طلبت اللجنة نيابة عن جميع السـودانيين من الأمم المتحدة تعيين لجنة دولية تمكث في السـودان لضمان التقدم الدسـتوري في البلاد، ومراقبة تنفيذ الحكم الذاتي الكامل، والتقدم بتوصيات للسـودانيين لإنشـاء جمعية تأسيسـية مهمتها تقرير المصير في أو قبل ديسمبر 1953. وأشارت البرقية إلى أن بريطانيا أكدت في مناسبات عديدة اعترافها بحق السودانيين في تقرير مصيرهم وإلى أن مجلس الأمن قد اعترف بهذا الحـق عندما عرض عليـه النزاع الإنجليزي – المصري في عام 1947. وقد وقع على البرقية عشرة من أعضاء اللجنة ووقع الدرديري محمد عثمان نيابة عن ميرغني حمزة وإبراهيم بدري بتفويض منهما. ولم يوقع بوث ديو على البرقية[25].

عقدت لجنة تعديل الدسـتور اجتماعاً رسـمياً في 29 أكتوبـر 1951 حيث تم تعيين لجنـة فرعية مكونة من الدرديري محمد عثـمان، وعبدالرحمن علي طه، ومحمد أحمد محجوب، ومحمد أحمد أبوسـن، وبوث ديو لمراجعة التوصيات التي سبق الاتفاق عليها وذلك في ضوء مذكرة بروفيسور هارلو وما استجد من ظروف.

اتُفـق في اللجنة الفرعية على أن ينص في مسـودة الدسـتور عـلى تعيين لجنة دولية يكون الحاكم العام مسـؤولاً لها مسـؤولية مباشرة. وقد عدلت المادة 22 من المسـودة

لتكفــل هذا. وعدلت المادة 25 (3) بحيث يكون حكم اللجنة الدولية الفصل في مواضع الاختلاف بين البرلمان والحاكم العام. ولكن الدرديري محمد عثمان تقدم بعد ذلك باقتراح مؤداه أن تؤول ســلطات الحاكم العام بموجب مسودة الدستور إلى ممثل للجنة الدولية. ولم توافق أغلبية اللجنة الفرعية على هذا الاقتراح ولذلك ســجل في تقرير اللجنة كاقتراح مقدم من الدرديري محمد عثمان.

قدمت اللجنة الفرعية تقريرها في 5 نوفمبر 1951 ونوقش في اجتماعات غير رســمية عقدتها لجنة تعديل الدســتور حيث ثــار مرة أخرى الخلاف حــول اختصاصات اللجنة الدوليــة ومركز الحاكم العام. وفي هذا الأثناء، وكما ســبقت الإشــارة، صرح أنتوني إيدن في مجلس العموم البريطاني في 15 نوفمبر 1951 بأن دســتور الحكم الذاتي سيتم إعداده ويعمل به في نهاية عام 1952 وأنه بعد بلوغ مرحلة الحكم الذاتي ســيترك للســودانيين اختيــار وضعهم المســتقبلي. وقد رأى بعض أعضاء لجنة الدســتور في هذا التصريح حلاً للخلاف ورأى فيه البعض الآخر غير ذلك. وتوالت الاجتماعات غير الرسمية للجنة ولكنها لم تسفر عن تسوية للخلاف.

ثــم عقدت لجنة الدســتور اجتماعاً رســمياً في 20 نوفمــبر 1951 تمكنت خلاله من إجــازة كل النقاط المتفق عليها في تقرير اللجنة الفرعية. وشرعت في 21 نوفمبر 1951 في مناقشــة المســائل المختلف عليها وكان من بينها الاقتراح الداعي لأن تؤول السيادة على الســودان مؤقتاً إلى اللجنــة الدولية وأن تعين اللجنة من يمثلهــا كحاكم عام. وقد أعلن الأعضاء الذين يؤيدون هذا الاقتراح أنهم غير مستعدين للاستمرار في عضوية اللجنة مالم يقبل الآخرون وجهة نظرهم. وعندما هزم الاقتراح بســبعة أصوات مقابل ســته، استقال من عضوية اللجنة على الفور الدرديري محمد عثمان، وعبدالله ميرغني، وحســن عثمان إســحق، ومحمد أحمــد محجوب. ومع أن عبدالفتاح المغربي صــوَّت مع الاقتراح إلا أنه لم يســتقل. واســتقال إبراهيم بدري بالرغم من أنه صوت ضد الاقتراح، فقد أبدى أنه لا يســتطيع الاســتمرار في اللجنة بعد أن اقتصر تكوينها بسبب الاستقالات على اعضاء من الجمعية التشريعية.

إزاء ما تقدم طلب رئيس اللجنة اســتانلي بيكر في 22 نوفمبر 1951 من الحاكم العام حل اللجنة وصدر قرار الحل في 26 نوفمبر 1951. وفي تاريخ حلها كانت لجنة الدســتور

قد أجازت الســمات الرئيسية لدســتور الحكم الذاتي ولكنها لم تبحث المواضيع المتعلقة بالانتخابات[26].

وقد أصدر أعضاء لجنة الدســتور الذين لم يســتقيلوا وهم عبدالله خليل وعبدالماجد أحمد وعبدالرحمن علي طه ومحمد أحمد أبوســن وإبراهيم قاســم مخير في 28 نوفمبر 1951 بياناً أوضحوا فيه أسباب رفضهم لوجهة النظر الأخرى. وكانت الأسباب كما يلي:-

1- إن الاعتماد في الدســتور الجديد على لجنة دولية ذات ســلطة نهائية عليا تخول فيما تخول تعيين من يمثلها كحاكم عام ليس من الحكمة في شيء، إذ من المعلوم سلفاً أن بريطانيا لن توافق في الأمم المتحدة على تكوين لجنة دولية بهذه السلطة لأنها لا تعترف بإلغاء الاتفاقيتين والمعاهدة. ولن توافق مصر أيضاً لأنها فرغت من تقرير مصير السودان بفرض تاجها عليه وسيضيع بذلك وقت طويل في المكاتبات والمغالطات ويتأخر تقدم السودان الدستوري إلى أجل غير مسمى.

2- إن الركــون إلى لجنــة دولية بســلطات كتلك التــي اقترحت لها امــر غير مأمون العواقب، إذ كيف يُضمن أن تســتجيب اللجنة لمطالب السودانيين القومية وهي لا تعرف عنهم شــيئاً وقد لا تثق بمقدرتهم على تولي شــؤونهم. وربما تطلب أول ماتطلــب أن تمنح وقتاً كافيــاً يمكنها من التحري عن أحوال الســودانيين قبل أن تحكم لهم أو عليهم.

3- لا يوجــد ضــمان بأن لا يختلف أعضاء اللجنة الدولية فيــما بينهم الأمر الذي قد يترتب عليه تأخر تقدم السودان أعواماً طويلة أخرى.

وأوجز أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا وجهة نظرهم التي رفضها الآخرون في النقاط التالية:

1- إن التصريحات البريطانية الرســمية التي أدلى بها المسؤولون في حكومتي العمال والمحافظــين وأخرها التصريــح الذي أدلى به انتوني إيدن في مجلس العموم في 15 نوفمبر 1951 وأبرق به إلى الحاكم العام تمثل عهداً للسودانيين بقيام الحكم الذاتي الكامل في عام 1952 بموجب الدســتور الذي يضعه السودانيون بأنفسهم وعهداً بمباشرة حقهم في تقرير مصيرهم في الوقت الذي يقررونه بأنفسهم.

2- إن طلب لجنة دولية للإشراف على تقدم السودان الدستوري على ضوء تصريحات بريطانيــا التــي التزمت بها أمام العالم فيه ضــمان كاف لتحقيق الحكم الذاتي في عام 1952 وتقرير المصــير قبل نهاية عام 1953 وهو التاريخ الذي قبلته الأغلبية في لجنة الدستور.

3- أن تظــل الســيادة على الســودان كما كانت باســم الحكم الثنائي إلى أن تســلم للســودانيين عند تقرير المصير وذلك تفادياً لانفراد إحــدى دولتي الحكم الثنائي بهذه السيادة دون الأخرى.

4- إذا نشب خلاف بين الحاكم العام والحكومة السودانية مؤيدة من البرلمان في فترة الحكم الذاتي وهي فترة لن تتجاوز العامين، ينص في الدستور على أن يُحال الخلاف عن طريق اللجنة الدولية إلى سلطة السيادة أي إلى دولتي الحكم الثنائي[27].

وقد أخذ محمد أحمد محجوب على أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا وثوقهم بوعــود الحكومة البريطانية والتصريح الذي أدلى به أنتوني إيدن في 15 نوفمبر 1951 لأن بريطانيا عرفت بالمماطلة وحنث العهود. وقال المحجوب إن بريطانيا لا تستطيع أن تعد بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير لأنها لا تملك حق الســيادة على السودان وفاقد الشيء لا يعطيه.

وقلــل المحجوب من أهميــة تصريح أنتوني إيدن لأنه قد صدر من بريطانيا وحدها : «وقد تزعم غداً أن الظروف قد تغيرت، وأن الأحوال العالمية لا تسمح بتقرير المصير في عام 1953. وقد لا تعدم الحجة فتقول إن نظار العشــائر والجنوبيين لا يريدون تقرير المصير بهذه السرعة إلى أخر ما أعتادت السياســة البريطانية التذرع به». واســتغرب المحجوب رفع الخلاف بين الحاكم العام والحكومة السودانية إلى دولتي الحكم الثنائي لأن إحداهما قد أنهته بمحض إرادتها، ثم قال مخاطباً أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا : «كونوا صريحــين وقولوا يرفع الخــلاف إلى بريطانيا وهذا معناه اختيار الاســتعمار البريطاني أو الحماية البريطانية»[28].

ومهما يكن من أمر فسيرد لاحقاً أن جزءاً كبيراً من توصيات لجنة تعديل الدستور قد ضُمــن في مشروع قانون الحكم الذاتي الذي قــدّم للجمعية التشريعية في 2 أبريل 1952

وبعــد أن أجازتــه رفع في 8 مايو 1952 إلى دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا. وســيرد أيضاً أن هذا المشروع كان أساساً للمفاوضات التي جرت في القاهرة في اكتوبر 1952 بين حكومة ثورة 23 يوليو والأحزاب السياسية السودانية الاستقلالية منها والاتحادية.

الهوامش

1- الأهرام : 9 أكتوبر 1951.

2- نفس المصدر : 19 أكتوبر 1951. وأيضاً السودان الجديد : 18 أكتوبر 1951.

3- السودان الجديد : 10 أكتوبر 1951.

4- السودان الجديد : 10 و 11 و 14 أكتوبر 1951. وأيضاً النيل : 10 أكتوبر 1951.

5- السودان الجديد : 20 أكتوبر 1951. وأيضاً النيل : 10 أكتوبر 1951.

6- النيل : 16 و 17 سبتمبر 1951.

7- السودان الجديد : 11 أكتوبر 1951. وأيضاً النيل : 10 أكتوبر 1951.

8- النيل : 10 أكتوبر 1951. وأيضاً السودان الجديد : 11 أكتوبر 1951.

9- السودان الجديد والنيل : 16 أكتوبر 1951.

10- النيل والسودان الجديد : 10 أكتوبر 1951.

11- النيل : 14 أكتوبر 1951. وأيضاً:

Fo 371/90154, Khartoum to Sudanology (Sudan Government Office), London, October 15, 1951.

12- Khartoum to Foreign Office, October 17, 1951, ibid.

13- الأهرام : 16 أكتوبر 1951. وأيضاً السودان الجديد : 15 أكتوبر 1951.

14- النيل : 15 أكتوبر 1951. وأيضاً الأهرام : 16 أكتوبر 1951.

15- انظر نص بيان إيدن في :

Duncan, The Sudan's Path to Independence (1957), pp. 149 -151.

16- النيل : 29 أكتوبر 1951. وأيضاً الأهرام : 30 أكتوبر 1951.

17- النيل : 20 نوفمبر 1951.

18- النيل : 1 نوفمبر 1951.

19- انظـــر بيان الأحزاب الاتحادية في الأهـــرام : 30 أكتوبر 1951. وأيضاً في النيل : 29 أكتوبر 1951.

20- الأهرام : 4 نوفمبر 1951.

21- السودان الجديد : 4 و 5 نوفمبر 1951. وأيضاً الأهرام : 6 نوفمبر 1951.

22- الأهرام : 10 نوفمبر 1951. وكذلك السودان الجديد : 10 نوفمبر 1951.

23- النيل والسودان الجديد : 27 ديسمبر 1951. وأيضاً الأهرام : 28 ديسمبر 1951.

24- انظر بيان أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا في النيل : 28 نوفمبر 1951 ورد محمد أحمـــد محجوب على هذا البيان في الســـودان الجديد : 28 نوفمـــبر 1951. وانظر تعليق عبدالرحمن علي طه على نقطة وردت في رد المحجوب في النيل في 1 ديسمبر 1951.

25- الأهرام والنيل: 29 اكتوبر 1951.

26 - Report by Stanley – Baker on the work of the Constitution Amendment Commission up to the date of its Dissolution, pp. 5 – 6, and also Appendix 1(B) and Appendix III.

27- السودان الجديد والنيل : 28 نوفمبر 1951.

28- السودان الجديد : 28 نوفمبر 1951.

الفصل التاسع

صلاح الدين يعلن قبول الاستفتاء لتقرير مصير السودان: 16 نوفمبر 1951

1- الاستفتاء في الساحة السودانية

قبل أن نعرض لما أعلنه وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين بشأن الاستفتاء في 16 نوفمبر 1951 من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، نرى أنه من المفيد أن نشير إلى أن مسألة الاستفتاء كانت مطروحة في الساحة السياسية السودانية منذ يناير 1950. فخلال هذا الشهر كان وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفن يقوم بزيارة لمصر أثارت قلق حزب الأمة. فقد كان حزب الأمة يخشى أن يحدث خلال هذه الزيارة ما حدث في لندن في أكتوبر 1946. وسبقت الإشارة إلى أنه في ذلك التاريخ وقّع بيفن ورئيس وزراء مصر آنذاك إسماعيل صدقي بالأحرف الأولى من اسميهما ودون استشارة السودانيين مشروع بروتوكول بشأن السودان. وحتى لا يتكرر ما حدث في أكتوبر 1946، سارع عبدالله خليل بوصفه سكرتيراً لحزب الأمة بإرسال برقية إلى بيفن ونسخة منها إلى رئيس وزراء مصر مصطفى النحّاس.

أشار عبدالله خليل في البرقية إلى العهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للسودانيين وإلى مجهود السودان في الحرب العالمية الثانية لنصرة الحرية والديمقراطية. ثم قال إن السودانيين سوف لا يقبلون أية مفاوضات أو محادثات لا يكونون طرفاً فيها، ويرفضون أية سيادة أجنبية، ولا يطمحون إلا في الاستقلال الناجز التام الذي حظيت به شعوب كثيرة. وأعلن عبدالله خليل في برقيته ترحيب السودانيين بالاستفتاء العام، وعبر عن ثقته في وقوف أغلبية السودانيين في صف الاستقلال[1].

واقترح إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء ورئيس مؤتمر الخريجين في يوليو 1950 مشروع اتفاق بين الأحزاب على مطلب الاستفتاء. وقد ورد في صدر المشروع أنه طالما

أن الســودانيين جميعاً قد التقوا حول هدف واحد هو استخلاص حريتهم وإنهاء الحكم الثنائي القائم، ولم يختلفوا إلا على الوضع الذي يخلف زوال هذا الحكم، فإن أقرب طريق لتحقيــق هذا الهدف بما لا يتعارض مع مبــادىء أي حزب من الأحزاب هو الاحتكام إلى الشــعب في اســتفتاء عام. واقترح المشروع ضمن أمور أخرى كثيرة أن ينحصر الاســتفتاء في مطلبي وحده وادي النيل واســتقلال الســودان، وأن يسبقه ســحب القوات المصرية والبريطانية إلى خارج حدود السودان، وأن يتم الاستفتاء تحت إشراف هيئة محايدة تُعين إما باتفاق السودانيين مع دولتي الحكم الثنائي أو عن طريق الأمم المتحدة[2].

وفي خطاب ألقاه في المؤتمر العام لمؤتمر الخريجين في 23 سبتمبر 1950، أشار إسماعيل الأزهــري إلى البرقية التي بعث بها عبدالله خليل في يناير 1950 إلى دولتي الحكم الثنائي وقال: «وإني لأنتهز هذه الفرصة لأقولها صريحة باســم شــعب وادي النيل إننا اليوم وفي المستقبل لعلى استعداد لقبول استفتاء السودان تحت إشراف الأمم المتحدة على شرط أن يسبق هذا الاستفتاء خروج كل ما يتعلق ببريطانيا وكذلك خروج كل ما يتعلق بمصر»[3].

وأيــدت بعض الأحزاب الأخرى مطلب الاســتفتاء. فقد قال عبدالله ميرغني ســكرتير حزب الاتحاديين آنذاك إن الأحزاب جميعها لن تجد ماتتفق عليه ســوى الاســتفتاء لأنه الحــل الطبيعي الذي يرد الأمر للشــعب ليقول كلمته. وذكر الدرديري أحمد إســماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل أن فكرة الاســتفتاء أحيــت رأياً أبداه منذ يوليو 1933 في مؤتمر عقدته الجمعية الدولية بجامعة ليدز بإنجلترا حيث قال آنذاك إن الســودانيين لو أعطــوا الحرية للتعبير عــن آرائهم لما اختاروا غير الوحــدة أو الاتحاد مع مصر. وطالب الدرديري بإجراء الاســتفتاء دون إرجاء أو إبطاء لأن نفســية شــعب جنــوب الوادي لا تحتمل إرجاءً أو تسويفاً[4].

ورأى بعض المستقلين في قبول الأحزاب السودانية لمبدا الاستفتاء أساساً لجمع الصفوف وائتلاف الأحزاب. ولذلك شرعوا في محاولات للتوفيق بين حزب الأمة والأحزاب الاتحادية على أســاس أن يلتقي الفريقان عند المطالبة بإجراء استفتاء عاجل[5]. ولهذا الغرض عُقد اجتماعــان بين أزهــري وعبدالله خليل في الأســبوع الأخير من أكتوبر 1950 والأســبوع الأول من نوفمبر 1950[6]. وكان من المأمول أن تعقد اجتماعات موسعة تشارك فيها كل الأحزاب ولكن خطاب العــرش في 16 نوفمبر 1950 وضع حداً لمحاولات التوفيق[7]. وقد

سبق لنا القول إن حكومة الوفد أعلنت في هذا الخطاب عن عزمها إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي 1899، وتحقيق الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

2- صلاح الدين يتحدى بريطانيا

لم يكن الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 نوفمبر 1951 المناسبة الأولى التي تحدث فيها عن الاستفتاء. ففي جلسة المفاوضات المصرية - البريطانية التي عقدت في 26 أغسطس 1950 سأل صلاح الدين السفير البريطاني استيفنسن : «هل توافقون على استفتاء يجري الآن في السودان، وتتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر يجري تحت إشراف محايد وفي طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والإدارة البريطانية؟»[8]. وقد رد عليه استيفنسن بأنه لوكان هذا اقتراحاً محدداً لنظرت فيه الحكومة البريطانية. وبدوره أكد صلاح الدين بأن ما قاله عن الاستفتاء لم يكن يقصد به اقتراحاً محدداً من الحكومة المصرية لأنه من المستحيل على مصر أن تقترح إجراء استفتاء في بعض أجزاء الوطن الواحد. وأوضح صلاح الدين أن كل ما أراده هو أن يبرهن على مبلغ يقين الحكومة المصرية من عواطف السودانيين ومطالبهم الحقيقية، وأن يعرف مدى جدية ما تردده الحكومة البريطانية بشأن استشارة السودانيين، لأنها لو كانت جادة لأعلنت انسحابها من السودان حتى يتسنى إجراء استفتاء حر فيه[9].

ثم طرح صلاح الدين مسألة الاستفتاء مرة أخرى في 16 نوفمبر 1951 وهذا بالرغم من أن حكومة الوفد كانت قد قررت مصير السودان بمقتضى القوانين التي أصدرتها في أكتوبر 1951 والتي سبقت الإشارة إليها. إذ قال صلاح الدين مخاطباً الجمعية العامه للأمم المتحدة في باريس إن إدعاء الإنجليز بأنهم يعملون على تمتع السودان بالحكم الذاتي وتقرير المصير ما هو إلا خدعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم في السودان لأطول مدة ممكنة. ثم أعلن صلاح الدين على سبيل التحدي لبريطانيا أن الحكومة المصرية تقبل أن تسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشيء وذلك لتمكين السودانيين من الإعراب بحرية عن مشيئتهم في استفتاء يهيأ له الجو


أمين التوم

الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين. ويبدو أن صلاح الدين كان واثقاً من أن نتيجة الاستفتاء ستكون لصالح وحدة وادي النيل. فقد قال : «إننا نعرف سلفاً ما يختاره مواطنونا السودانيون. وإننا نعلم أنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية مع باقي شعب وادي النيل. ونحن نعلم قبل كل شيء أن وحدة وادي النيل لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها»[10].

وفي معرض تعليقه على خطاب محمد صلاح الدين، أشار حزب الأمة في بيان أصدره في 20 نوفمبر 1951 إلى أنه سبق أن دعا للاستفتاء وأبرق هيئة الأمم المتحدة بضرورته. وبعد أن أكد أنه لا يزال عند موقفه من الاستفتاء، قال حزب الأمة : «وليت الجراءة التي دفعت وزير الخارجية المصرية للمناداة به أسعفته أيضاً للمناداة بإلغاء المراسيم التي قررت مصير السودانيين من القاهرة. إنه لو فعل ذلك لدلل على أنه يريد الاستفتاء حقاً ويوده أن يتم في جو من الحرية والشعور بالقومية»[11].

وتزامن صدور هذا البيان مع سفر وفد من حزب الأمة إلى باريس للدعاية للسودان والترويج للفكرة الاستقلالية أمام وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أصدرت وفود الأحزاب السودانية التي كانت تتابع اجتماعات الجمعية في باريس بما فيها وفد حزب الأمة في 12 ديسمبر 1951 بياناً أعلنت فيه قبول الاستفتاء لأنه سيحفظ للسودان سيادته كاملة وسيسمح له بأن يقرر مصيره بالطرق الديمقراطية العادلة.

حدد بيان وفود الأحزاب السودانية المبادىء والشروط العامة لإجراء الاستفتاء. فقد طالب بوضع حد للإدارة القائمة في السودان، وبإجلاء جميع القوات البريطانية والمصرية، وكذلك موظفي الدولتين من السودان قبل إجراء الاستفتاء. كما طالب البيان بإجراء الاستفتاء تحت إشراف لجنة محايدة برعاية الأمم المتحدة. وطالب البيان أيضاً بإجراء الاستفتاء على مطلبين أساسيين هما الاستقلال التام والاتحاد مع مصر. وقد وقع على البيان من حزب الأمة يعقوب عثمان وأمين التوم وزين العابدين حسين شريف، وعن حزب الأشقاء (جناح أزهري) إبراهيم المفتي، وعن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) خضر عمر، وعن حزب وحدة وادي النيل علي البرير[12]. وقد أبلغ حزب الجبهة الوطنية الأمين العام للأمم المتحدة تريجفي لي برقياً في 15 ديسمبر 1951 تأييده المطلق لمبدأ الاستفتاء.

وفي يناير 1952 انضم إلى وفود الأحزاب الأخرى في باريس وفد من حزب الجبهة الوطنية وكان يتكون من الدرديري محمد عثمان، وميرغني حمزة، وسيد أحمد عبدالهادي[13].

ثـم قدمت وفود الأحزاب السـودانية في يناير 1952 إلى الأمـين العام للأمم المتحدة تريجفـي لي وإلى ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة مذكرة ضمنتها الخطوات والإجراءات العمليـة التي تقترحها لتنفيذ اسـتفتاء حر يكفل مصالح السـودانيين في تقرير مصيرهم دون خشـية أو ضغـط أو إغراء مـن إحدى دولتي الحكم الثنـائي أو أي مصدر خارجي آخر. وأوضحت وفود الأحزاب السـودانية أن الغرض من المذكـرة هو إقناع الرأي العام الدولي ممثلاً في سـاحاته الحرة بمنطق وعدالة الاسـتفتاء وإمكانية تنفيذه في أمن وسلام كأداة دسـتورية سليمة مقبولة من جميع السـودانيين على اختلاف عقائدهم ومبادئهم السياسية. ولخصت المذكرة الوسائل المقترحة لضمان مصلحة السودانيين في إجراء استفتاء حر فيما يلي:-

أولاً : الإنهاء الفعلي الناجز للنظام الحاضر وذلك بتعيين لجنة من هيئة الأمم المتحدة مقبولة للسودانيين من الدول الأعضاء المحايدين لتباشر نيابة عن الأمم المتحدة سلطات ومسـؤوليات دولتي الحكم الثنائي الحاليتين المتنازعتين ولتقوم بتنفيذ ومراقبة الاستفتاء.

ثانياً : تتـولى هيئة الأمم المتحدة ضمان الأمن والسـلام في البلاد أثنـاء فترة الانتقال وحتى يتم الحل النهائي للمسألة السودانية عن طريق الاستفتاء.

ثالثاً : يعهد إلى لجنة الأمم المتحدة بالاختصاصات التالية :-

1- تشـكيل حكومة سـودانية مؤقتة تمثل ما أمكن الأحزاب السياسـية القائمة الآن وغيرهـا من وجهات النظر للاضطلاع بأعباء الإدارة العادية للبلاد تحت إشراف اللجنة الدولية إلى أن تنتقل السلطات نهائياً لممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً دستورياً حراً.

2- تهيئـة الظروف والأجهزة التي تمكن السـودانيين مـن التعبير الصحيح عن آرائهم الحرة في مسـتقبل بلادهم في أقرب وقت ممكن وذلك بالتعاون مع الحكومة السودانية. وتستلزم هذه الظروف والأجهزة الإجراءات التالية :

(أ) جلاء الجيوش غير السودانية (بريطانية ومصرية) وكل الضباط والموظفين غير السودانيين في قوة دفاع السودان.

(ب) إبعاد جميع الموظفين غير السودانيين وعلى الأخص الذين يشغلون مناصب في السلك السياسي والبوليس والقضاء وأية مناصب أخرى يحتمل أن تؤثر على حرية التعبير عن إرادة الشعب الحرة خلال الاستفتاء.

(ج) تعديل أي قانون أو لائحة أو عرف قائم مقيد للحريات الشخصية أو العامة كحرية التعبير والكتابة والاجتماع أو قد يؤثر في حرية الاختيار.

(د) أن يعهد إلى اللجنة الدولية بالتعاون مع الحكومة السودانية أن تستوثق من أن اختيار الشعب الذي يتم التوصل إليه بأنجع الوسائل السلمية التي تراها ملائمة يُنفذ بأسرع مايمكن حتى تنتقل السلطات النهائية إلى ممثلي الشعب المختارين اختياراً حراً وفقاً للأنظمة الديمقراطية الصحيحة[14].

3- تحفظات حزب الأمة

مع أن المركز العام لحزب الأمة بأم درمان أيد مطالبة وفده في باريس بالاستفتاء، إلا أنه شكك في إمكانية إجرائه مع استمرار سريان المراسيم التي أصدرتها الحكومة المصرية في أكتوبر 1951 بشأن السودان والتي سبق الحديث عنها. ولذلك اشترط المركز العام لحزب الأمة إلغاء هذه المراسيم قبل إجراء الاستفتاء[15]. ويبدو أن بعض الغموض قد شاب موقف وفد الحزب في باريس من هذه المسألة مما اقتضى استدعاء رئيس الوفد يعقوب عثمان إلى السودان[16].

ثم أعلن حزب الأمة في 3 يناير 1952 أنه بعد أن تدارس مع يعقوب عثمان شتى النقاط والظروف والإجراءات والملابسات «زاد اقتناعاً وتمسكاً بالاستفتاء كأنجع وسيلة

ديمقراطية عصرية لحل المشكلة السودانية المعقدة. وقد سره أن عاد إخوانه الأشقاء والمصريون فآمنوا برأيه الذي أعلنه منذ حين».

وبعد أن رحب بالاتفاق الذي تم بين وفود الأحزاب السودانية في باريس بشأن الاستفتاء، عبر حزب الأمة عن تأييده لكل ما اتخذه وفده من خطوات وأكد تحفظاته المتمثلة في الآتي :-

1- إلغاء المراسيم المصرية الخاصة بالسودان إلغاءً صريحاً حتى يتم الاستفتاء في جو من الحرية التامة.

2- مواصلة الأخذ بالتطورات الدستورية المرتقبة التي وردت في تصريح وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن بتاريخ 15 نوفمبر 1951 حتى يتم الاستفتاء[17].

وعلى أي حال فإن اقتراح محمد صلاح الدين بشأن الاستفتاء قد انتهى إلى لا شيء لعدة أسباب كان من أهمها أنه كان مبادرة شخصية قدمها صلاح الدين بدون موافقة حكومته[18]. وتشككت الحكومة البريطانية في جدية اقتراح صلاح الدين واعتبرته مجرد «مناورة دعائية». فقد كانت الحكومة البريطانية تعتقد أنه لايمكن إجراء الاستفتاء في إطار من النظام قبل إقامة حكم ذاتي تحت إدارة سودانية[19].

وبالرغم من فشل مبادرة محمد صلاح الدين فقد ظل الاستفتاء مطروحاً كوسيلة لتسوية مسألة السودان. وسنرى لاحقاً أن ممثلي الأحزاب الاتحادية طالبوا عند اجتماعهم في 11 أكتوبر 1952 بوزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن بأن يتم تقرير مصير السودان بإجراء استفتاء وفقاً لما جاء في المذكرة التي رفعتها الأحزاب السودانية إلى الأمم المتحدة وإلى الرأي العام العالمي في يناير 1952.

الهوامش

1- الأهرام : 30 يناير 1950.

2- نفس المصدر : 17 يوليو 1950.

3- الرأي العام : 30 سبتمبر 1950. انظر أيضاً الأهرام : 26 و30 سبتمبر و 9أكتوبر 1950.

4- الرأي العام : 30 سبتمبر 1950.

5- الأهرام : 11 أكتوبر 1950.

6- نفـس المصدر : 27 أكتوبـر 1950. وأيضاً الرأي العام : 14 نوفمـبر 1950 حيث ذكرت أن الاجتماع الثاني بين عبدالله خليل وأزهري قد عقد في منزل محمد أحمد عمر واستمر زهاء ساعة ونصف الساعة.

7- نشرت الرأي العام في 20 نوفمبر 1950 أن حزب الأشـقاء اجتمع في 18 و 19 نوفمبر وقرر مواصلة الدعوة للاسـتفتاء. ولكنه اشـترط للتعاون مع حزب الأمة لتنفيذ فكرة الاسـتفتاء تخلي حزب الأمة عن الاشتراك في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

8- الكتاب الأخضر، ص242.

9- نفس المصدر، جلسة 13 يوليو 1951، ص 271 و 273.

10- نفس المصدر، ص 290- 291.

11- النيل : 20 نوفمبر 1951.

12- الأهرام : 25 ديسمبر 1951. وأيضاً النيل : 26 ديسمبر 1951.

13- صوت السودان : 1 يناير و 14 فبراير 1952.

14- نفس المصدر : 13 فبراير 1952.

15- النيل : 20 نوفمبر و 15 ديسمبر 1951.

16- انظـر نـص المذكرة التي رفعها وفد حزب الأمة إلى الأمم المتحدة في 1 ديسـمبر 1951 في النيل : 24 ديسمبر 1951.

17- النيل : 3 يناير 1952.

18- أحمد حمروش، مرجع سابق، ص 306.

19- انظر :

FO 371/96902, Brief for Secretary of State's visit to Washington, January 1952.

6 القسم السادس

الفترة من ديسمبر 1951 إلى يوليو 1952

الفصل الأول

نظار العشائر والجنوبيون ينشئون حزباً جمهورياً اشتراكياً : ديسمبر 1951

ذكرنا في الفصل الثاني من القسم الخامس أن موظفي القسم السياسي بمكتب السكرتير الإداري روجوا حججاً كثيرة لإسقاط اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه حزب الأمة في الجمعية التشريعية في ديسمبر 1950. وقد كان من بين هذه الحجج أن الحكم الذاتي وماسيترتب عليه من تطور سريع للحكم المحلي سيقلص النظام العشائري، وأن السودان لم ينضج للحكم الذاتي لأن الجنوب لم يتطور بعد إلى مستوى الشمال. كما استغل موظفو القسم السياسي انتماء بعض أعضاء الجمعية التشريعية إلى طائفة الختمية فأدخلوا في روعهم أن الحكم الذاتي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تنصيب السيد عبدالرحمن المهدي ملكاً على السودان.

وبعد فوز اقتراح الحكم الذاتي وتأزم العلاقة بين حزب الأمة وحكومة السودان، حث مساعد السكرتير الإداري للشؤون السياسية ديزموند هوكسويرث بعض معارضي اقتراح الحكم الذاتي من نظار عشائر وجنوبيين وغيرهم على إنشاء حزب سياسي وذلك باعتبار أنهم يمثلون «السودان الحقيقي». ويبدو أن مكتب السكرتير الإداري كان يهدف من تشجيعه لقيام هذا الحزب إلى تقليص نفوذ حزب الأمة في الريف وإضعاف قوته في الجمعية التشريعية حتى يكف عن الإلحاح لتحديد موعد مبكر للحكم الذاتي وتقرير المصير لا يروق لحكومة السودان، ويوقع الحكومة البريطانية في حرج مع الحكومة المصرية. كما كان مكتب السكرتير الإداري يأمل في أن يجذب الحزب الجديد إلى صفوفه بعض العناصر والفئات التي تؤمن باستقلال السودان ولكنها لا تقبل الانتماء لحزب الأمة لأسباب طائفية أو تاريخية أو شخصية[1].

وسـبقت الإشـارة إلى أن الحاكم العام التقى بالسـيد عبدالرحمـن المهدي في نهاية ديسـمبر 1948. وفي خطاب بعث به في يناير 1949 إلى وزارة الخارجية البريطانية بشأن مادار في هذا اللقاء من حديث، ذكر الحاكم العام أنه يجري البحث والتداول حول إنشاء حزب وسـط في الجمعية التشريعية وفي البلاد ككل يكون قوامه الأعيان المحليون كنظار القبائـل الذين يمثلون العصب المـوالي للحكومة في البلاد. وقد قال الحاكم العام إن لدي النظـار والعناصر الأخرى التي سـيتكون منها هذا الحزب أسـباباً «قوية تجعلهم موالين للحكومة وغير راغبين في الاستقلال. كما أن رغبتهم في الملكية أقل من ذلك بكثير».

بدأت إجراءات إنشاء الحزب الجديد ببيان أصدره في 15 نوفمبر 1951 عدد من نظار العشـائر إبان مؤتمر صحفي حضره بعض مراسلي الصحف الأجنبية الذين كانوا في زيارة للسودان آنذاك. ونذكر هنا بأن هذا البيان قد صدر بعد إلغاء مصر لاتفاقيتي سنة 1899 ومعاهدة سـنة 1936 وإصدارها قانوناً بشأن وضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان. كما كانت لجنة الدستور تناقش قبل تاريخ صدور البيان بقليل اقتراحاً بأن تؤول سلطات الحكم الثنائي بما في ذلك اختيار الحاكم العام إلى لجنة دولية.

1- بيان نظار العشائر[2]

قال النظار في صدر بيانهم إنهم يمثلون 5,708,000 نسـمة أي ما يعادل 70 في المائة من سـكان السـودان البالغ عددهم 8 مليون ونصف مليون نسمة. وقالوا إنهم كانوا في عـام 1950 يحبذون أن تصـل البلاد إلى الحكم الذاتي الكامل عـن طريق خطوات ثابتة تقدمية. ولكن إلغاء مصر بإجراء فردي لاتفاقيتي سـنة 1899 جعل الحكم الثنائي ينهار من أساسـه، ولذا أصبح لزاماً وضع دستور للحكم الذاتي ليصبح ساري المفعول بأسرع ما يمكن. وعبّر النظار عن معارضتهم للاقتراح الخاص باسـتقدام لجنة دولية من قبل الأمم المتحدة لتتولى مسـؤولية حكم البلاد لأن ذلك سـيؤدي إلى كارثة «وقد عانت بلاد أخرى الشيء الكثير من اختلافات الرأي بين أعضاء مثل هذه اللجان الدولية. ولا يسعنا أن نرى تقدم البلاد يعوقه ما ينشـب من اختلاف بين أولئك الأعضاء. ونحن كأعضاء في الجمعية التشريعية نعرف جيداً بأنه إذا توحدت كلمتنا في داخلها نسـتطيع الضغط في قوة على

الحكومة لتضع السياسة التي نريدها. ولكن لن يكون لنا ذلك النفوذ وتلك الرقابة على لجنة دولية».

وحتى يحين الأوان لكي يقرر السودان مصيره ويختار رئيس الدولة الذي سيكون مسؤولاً لدى الشعب، طالب نظار العشائر باستمرار الحاكم العام في ممارسة المسؤولية النهائية كرئيس للدولة لأن ذلك يمثل «الأمل الوحيد في إحراز تقدم ثابت منتظم في ميداني الاجتماع والاقتصاد وفي ميدان التقدم الدستوري».

واستنكر النظار محاولة الحكومة المصرية وضع السودان تحت التاج المصري دون استشارة الشعب السوداني، ومحاولتها فرض دستور لم يشترك السودانيون في وضعه، لأنهم لا يريدون دستوراً يوضع في مكان يبعد عن حقيقة الأوضاع في السودان سواء كان ذلك المكان القاهرة أو لندن، بل يريدون «دستوراً يوضع في السودان ليلائم مطالبه الخاصة. دستوراً يبحث تفاصيله العملية في عناية ودقة المسؤولون عن تطبيق نصوصه». واستنكر نظار العشائر كذلك حديث الحكومة المصرية عن الوحدة والاخوة في الوقت الذي ترفض فيه «الوصول إلى اتفاق جديد يمكّن السودان من الاشتراك في مشاريع النيل الكبرى، وهذا مما أدى إلى شل التقدم الاقتصادي في هذه البلاد».

وأشاد النظار بحكومة السودان لأنها دللت على «أن سياستها هي معاونة السودان لكي يقف على قدميه سياسياً واقتصادياً. وقد شاهدت البلاد في السنوات القليلة الماضية قفزات واسعة في هذا الصدد وفي طليعتها قيام هذه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي والتقدم المطرد في سودنة الخدمة المدنية وتأميم مشروع الجزيرة».

وفيما يبدو أنه نقد للأحزاب التي تقاطع حكومة السودان ومؤسساتها قال النظار «إن سياسة الذين يظنون إمكانية كسب الحرية برفضهم التعاون مع الحكومة الحالية ما هي سوى سياسة إفلاس وجدب ستؤدي فقط إلى التدمير والإتلاف، ولن تؤدي إلى التعمير والإنشاء. وليس هناك شك في إمكانية إكراه الموظفين البريطانيين على الخروج إذا رفض جميع السودانيين التعاون معهم في تسيير الأداة الحكومية... ولكن ماهو الثمن الذي ستدفعه البلاد؟ سيؤدي هذا الأجراء إلى فوضى إدارية وإلى خراب البلاد وهدم كل ما أحرزته من تقدم خلال نصف قرن من الزمان».

وأخيراً لخَّص نظار العشائر سياستهم في نقطتين:

«1 - التعـاون والشراكة مع حكومة السـودان الحالية لتقدم هـذه البلاد، ولتطبيق دسـتور حكم ذاتي كامل حتى يحين الأوان لكي يقرر السودانيون مصير بلادهم بأنفسهم.

2 - الإعتراف بأن البلاد مازالت في حاجة إلى نوع من المعونة الأجنبية. فعليها والحالة هـذه أن تحصل على أكبر قسـط من الفائدة من أولئـك الأجانب الذين يبدون إستعداداً للعمل في حكومة السودان سرعان ما ستصبح حكومة سودانية خالصة تعمل فقط لخير السودان والسودانيين».

2 - إجتماع المقرن

وفي اجتـماع عقده عدد من نظار العشـائر وأعضاء الجنـوب في الجمعية التشريعية بحدائق المقرن بالخرطوم في 7 ديسمبر 1951، تم الاتفاق على إنشاء حزب جديد ينادي بقيام جمهورية اشـتراكية في السـودان. وقد وقع معظم الحاضرين على وثيقة أشتملت على البنود التالية:-

«1- إنني أؤمن بالجمهورية الاشـتراكية إيماناً كاملاً، وأتعهد بالعمل في سـبيلها بكل قواي.

2 - أتعاون مع الطبقة المثقفة في البلاد لقيام الحكومة السودانية الحرة في الجمهورية الاشتراكية.

3 - المبـادىء والتفاصيل تضعها لجنة خاصة تتكون من زعماء العشـائر والجنوبيين والمثقفين».

وقد كان من بين الموقعين على هذه الوثيقة محمد إبراهيم فرح، وسرور محمد رملي، ويوسـف العجب، وأحمد حمد أبوسـن، ومحمد ناصر، ومحمد تمساح الكدرو، ومحمد طه سـورج، ومحمود كرار، وأحمد يوسـف علقم، وإبراهيم الشريف يوسـف الهندي، ورحمـة الله محمود، وبوث ديو، وعثمان علي، وإدوارد أدوك، واستانسـلاوس بياسـاما،

والسعيد علي مطر، ونواي محمد رحال، والأمين علي عيسى، وأحمد الهاشمي دفع الله، والحاج محمد عبدالله، ومنعم منصور، وإبراهيم موسى مادبو، وإبراهيم ضو البيت، وسيرسرو إيرو، ومحمد أحمد أبوسن[3].

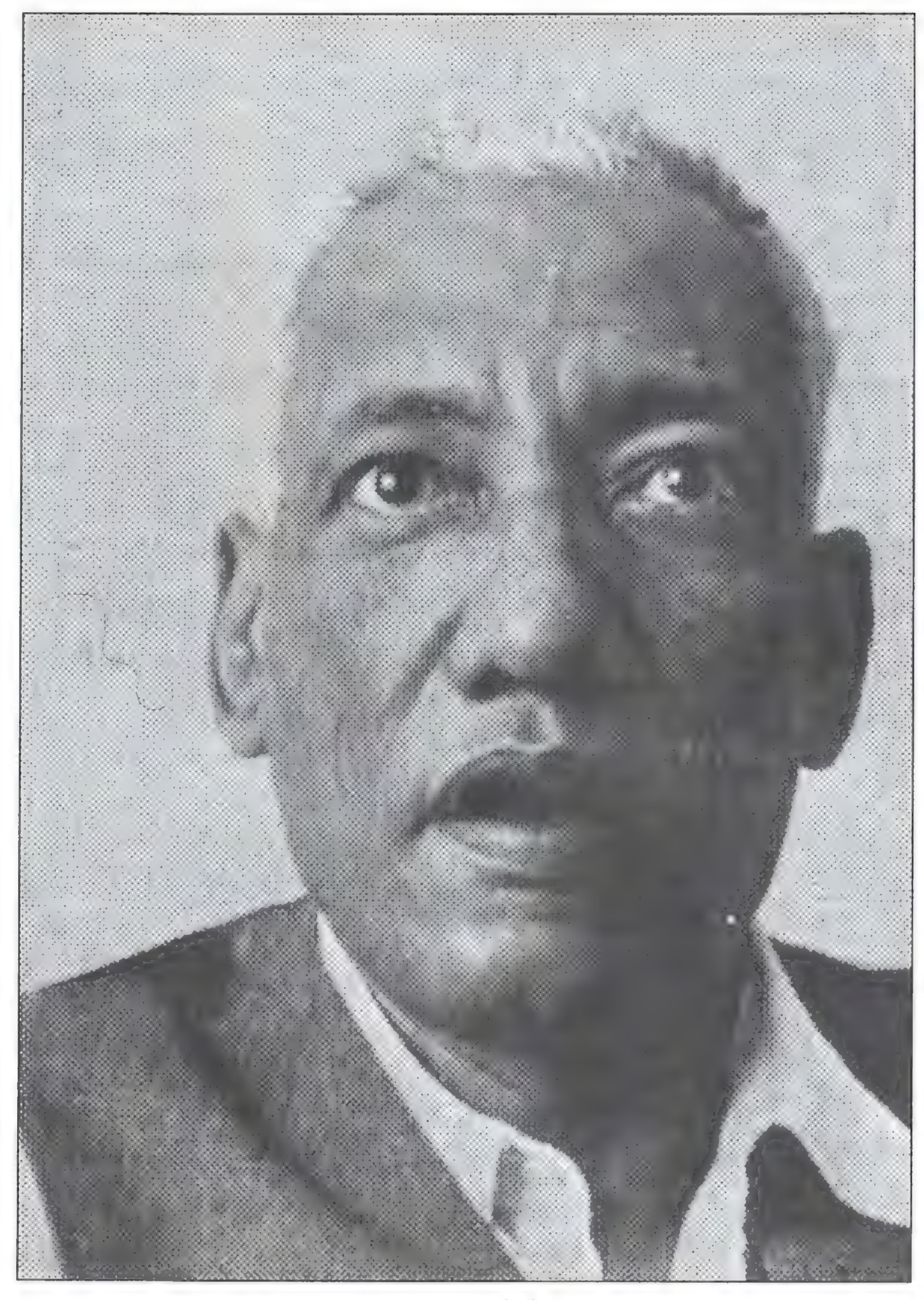
3 - الغايات والأهداف السياسية للحزب

أصدر إبراهيم بدري[4] السكرتير العام لحزب الجمهوري الاشتراكي في ديسمبر 1951 بياناً بسط فيه الغايات والأهداف الأساسية التي من أجلها أنشىء الحزب والتي يعمل لتحقيقها.

قال إبراهيم بدري في مستهل بيانه إن الأحزاب القائمة في السودان -وإن كثر عددها- تعمل لتحقيق إتجاهين مختلفين: الاستقلال التام والاتحاد مع مصر، ولكن نسبه للأوضاع القائمة في البلاد فإن مناصرة أي من هذين الاتجاهين لم تؤسس على الآراء والأفكار. ثم أشار إلى أن توحيد الجهود والتكتل لمواجهة الأحداث التي مرت بالبلاد قد استحال لتأصل الخلاف بين الطائفتين وشدة التنافس بينهما، وأصبحت المصلحة الوطنية الكبرى ثانوية بالنسبة للكسب الطائفي.

وذهب إبراهيم بدري إلى أن الاتجاه الاستقلالي لم يكسب إلى جانبه كل الذين يؤمنون بالاستقلال نظراً للّون الطائفي الذي أصطبغ به. ولما لصق به من تهمة العمل على تحقيق ملكية محلية معينة. وعن الاتجاه الاتحادي قال إبراهيم بدري إن القناع قد انكشف عن الدعوة الاتحادية «وذلك بما استصدرته الحكومة المصرية من مراسيم حددت الاشتراطات التي تجعل منها أساساً لذلك الاتحاد والتي فرضت فيها على السودان -دون استشارة أهله- وضعاً لم يبق معه للسودان كيان مع الشعوب مما أفزع الكثيرين ممن كانوا يودون قيام علاقة خاصة مع مصر».

ومع قرب نيل السودانيين لحريتهم وإستيلائهم على مقاليد السلطة والحكم في بلادهم، دعا إبراهيم بدري إلى توحيد الجهود لوضع الأسس السليمة التي تمكن السودانيين من الإضطلاع بأعباء الحكم، والأحتفاظ باستقلالهم كاملاً. وقال إن الأمل في قيام حكم ديمقراطي صحيح لا يمكن أن يتم مادامت المبادىء لا تقوم على أسس سياسية



إبراهيم بدري

واقتصادية قوية. وقال كذلك إنه إذا ما أريد للسودان أن يسير في طريق الحرية والتقدم فلابد من أن ينظم كيانه الســياسي بطريقة لا تعرض حريتــه ووحدته الداخلية للخطر. ثم حذر من أن أي تنظيم ســياسي يقوم على أسس الطائفية المجردة أو على تفوق بعض المناطق على بعضها الآخر مصيره إلى الانهيار السريع.

وفي معــرض تبريره لتفضيل الحزب للنظام الجمهوري قــال إبراهيم بدري إن النظام الجمهــوري يكفل اســتقلال البلاد مــن أي حكم أجنبي ويقضي عــلى المخاوف من قيام الملكية: محلية كانت أو أجنبية. وقال إن النظام الملكي لا يصلح للسودان لانعدام التقليد الملكي الراســخ، واصطراع كثير من الســودانيين وراء الطائفية، ووجود فئة كبيرة لا تدين بدين الأكثرية.

وشرح إبراهيم بدري بإسهاب أسباب إعتناق الحزب للنظام الأشتراكي فقال إن النظام الاشتراكي يحول دون انتقال تبعيه الجماهير وعبوديتها من غاصب أجنبي إلى مستغل من أبناء البلاد. فأي حرية ينالها الســودان ولا يلتزم فيها بتطبيق العدالة الاجتماعية المتمثلة في المبادىء الاشــتراكية في كل صورها سوف تكون حرية جوفاء. وفرق إبراهيم بدري بين الاشتراكية والشيوعية على أساس أن الاشتراكية تكفل حرية التعبير والتفكير وحرية التدين والتنقل. وخلص إلى «أن الاشــتراكية في أســمى معانيها هي نزوع إلى المســاواه وتحقيق العدالــة الاجتماعية. وهي في بعض صورهــا إنصاف للطبقات الكادحــة وتحريرها من عوامل الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى معيشتها عن طريق تطبيق النظم الاقتصادية الحديثة في تنمية موارد الثروة في البلاد وتوزيعها توزيعاً عادلاً».

وفيــما يبدو أنه محاولة لدحض ماتــردد من أن مكتب الســكرتير الإداري هو الذي أنشــأ الحزب، وإن من بين أهداف الحزب غير المعلنة ضم الســودان إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث»، قال إبراهيم بدري في ختام بيانه : «إن هذا الحزب الذي ندعو له لم ينشــئه غير سودانيين مخلصين ولم تقوّمه سوى أموال سودانية خالصة يساهم فيها أعضاؤه مختارين. ولن يكون لأجنبي عليه سلطان ولا تأثير. وحسبنا أن أهدافنا هي تلك التي أوضحنا لا رباط فيها مع شعب آخر ولا ارتباط بتاج»[5].

4 - دستور الحزب[6]

يتكون دســتور الحزب الجمهوري الاشــتراكي من ســبعة بنود هي : الإسم والأغراض والوسائل والعضوية ومالية الحزب وإدارة الحزب وسن اللوائح وتعديل الدستور.

وقد نص البند (ثانياً) على أن أغراض الحزب هي اســتقلال الســودان التام بحدوده الجغرافية الحالية، وقيام جمهورية اشــتراكية مســتقلة. ونص نفس البند على أن وسائل الحــزب وتحقيق أهدافه وأغراضه هي الوســائل العملية التي يســلكها الأحرار من كل شــعب لنيل حريتهم وتحقيق العدالة الأجتماعية. ونص كذلك على أن الحزب ســيعمل على نيل الحكم الذاتي الكامل فوراً، وتقرير مصير الســودان في أو قبل نهاية ســنة 1953 وذلك بالطرق الديمقراطية التي يقرها الحزب.

وورد في البند (رابعاً) أن مالية الحزب تتكون من الاشــتراكات وتبرعات الأعضاء دون ســواهم. وبمقتضى البند (خامساً) فإن إدارة الحزب المركزية تتكون من الهيئة العامه ولا يقل عدد أعضائها عن أربعين عضواً، واللجنة التنفيذية ولا يقل عدد أعضائها عن خمسة عشر عضواً.

ويلاحظ أن لم يرد في دستور الحزب الجمهوري الاشتراكي أي نص بأن الحزب يهدف إلى ضم السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث»[7].

5 - علاقة الختمية بالحزب

أثــار وجود بعض نظار العشــائر الذيــن ينتمون إلى طائفة الختمية ضمن مؤســسي الحزب الجمهوري الاشــتراكي، ورفض الحزب لقيام ملكية محلية يكون على رأســها السيد عبدالرحمــن المهدي التكهنات بأن قيــادة طائفة الختمية تؤيد وتبارك قيام هذا الحزب. وقد قوّى هذه التكهنات اســتخدام بعض النظار لاســم الســيد علي الميرغني في الدعاية للحزب. ولذلك سارعت دائرة الميرغني بإصدار بيان جاء فيه «إنه يؤخذ من بعض الأنباء التي وردت مؤخراً في الصحف أن بعض الأشخاص يدعون بإسم السيد علي الميرغني باشا لحزب معين. وينبغي لهذا أن نوضح أن ســيادة الســيد علي لم يصرح لشــخص أن يدعو باســمه لحزب من الأحزاب. لأن ســيادته كان ومازال متمســكاً بمبدئه الذي طالما كررت



السيد علي الميرغني

نشره هذه الصحيفة وهو أنه رجل دين ولا دخل له بالسياسة، وأن لأتباعه مطلق الحرية في إعتناق المبدأ السياسي الذي يوائمهم»[8].

وفي سياق تعقيبه على هذا البيان أوضح الحزب الجمهوري الاشتراكي أنه يضم بين قادته ومؤسسيه عدداً من كبار الختمية الذين انضموا إليه بصفتهم الشخصية لا الطائفية بعدما اقتنعوا بمبادئه. ونفى الحزب أن يكون قد رخص لأحد أعضائه باستخدام اسم السيد علي الميرغني في الدعاية للحزب. وفي نفس البيان دعا الحزب الجمهوري الاشتراكي السودانيين إلى تأييده ليزيلوا خطر الملكية المحلية التي زعم أنها ستتحقق إذا فاز حزب الأمة في الانتخابات القادمة[9].

6 - حزب الأمة ينفي سعيه لإقامة ملكية محلية

يلاحظ أن وثائق وبيانات الحزب الجمهوري الاشتراكي التأسيسية زعمت أن حزب الأمة يعمل لإقامة ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبدالرحمن المهدي. وقد حدا ذلك بحزب الأمة أن يعيد في 19 فبراير 1952 نشر أهدافه ووسائله. وفيما يتعلق بمسألة رأس الدولة أوضح حزب الأمة «أنه لم يشأ أن يفرض على السودانيين أو أن يدعو لنوع خاص من أنواع الحكم سواء كان ذلك النوع هو الملكية أو الجمهورية، لأن حزب الأمة يرى ان هذا التحديد يأتي في المرتبة الثانية بعد الاستقلال. ولأنه يريد أن يترك ذلك للشعب السوداني ليقول كلمته عنه بمحض إرادته وحريته بالطرق الديمقراطية المعروفة»[10].

وأكد السيد عبدالرحمن المهدي نفسه في أوائل أبريل 1952 أنه لا يسعى لأن يكون ملكاً على السودان. فقد قال: «أود أن يعرف عني في كل مكان بجلاء وبصفه قاطعة إنني لا أقصد بخدمتي للسودان طلباً للملك. ولم يساورني شيء من ذلك. إنني قانع تماماً بمركزي الراهن في السودان. ذلك المركز الذي أجد عن طريقه فرصاً لاحد لها للقيام بخدمات للسودان. وإنني أود أن يمضي السودان بثبات نحو الاستقلال بطريقته الخاصة وبرغباته»[11].

الهوامش

1 - انظر :

Daly, Imperial Sudan, Ioc. cit., pp. 287 - 288. Letter dated September 10, 1953, from James Robertson to Graham Thomas in the latter's book: Last of the Proconsuls (1994), p. 39. Woodward, Condominium and Sudanese Nationalism (1979), pp. 112 - 113.

2 - النيل : 17 نوفمبر 1951.

3 - السودان الجديد : 13 ديسمبر 1951. رفض يوسف هباني وبابو نمر التوقيع على الوثيقة.

4 - إبراهيم يوسف بدري : أبن أخ الشيخ بابكر بدري. من مؤسسي جمعية الاتحاد السوداني في عام 1920. عمل في الســلك الإداري حتى وصل درجة مســاعد مفتش. شارك في مؤتمر جوبـا في عــام 1947. أتاحت له فترة عمله كإداري بالجنــوب معرفة دقيقة بذلك الإقليم وبســكانه. بعد تقاعده أنشــأ مع آخرين مشروع أم هاني الزراعي بمنطقة كوستي وأصبح رئيســاً لمجلس إدارته. عينه الحاكم العام عضواً في مجلس الشــيوخ الذي تشــكل في عام 1953 بموجب قانون الحكم الذاتي.

5 - النيل : 19 ديسمبر 1951.

6 - نفس المصدر : 30 يناير 1952.

7 - الحزب الســوداني الوحيد الذي دعا صراحة في تلك الفترة إلى انضمام الســودان إلى رابطة الشــعوب البريطانية هو حزب السودان الذي أنشأه محمد أحمد عمر في عام 1952. بدأ محمــد أحمد عمر حياته السياســية في حزب الأحرار ثم انضــم إلى حزب الأمه وعمل في صحافته وســكرتاريته. اســتقال من حزب الأمة في مســتهل عام 1949. انظر الأهرام : 22 فبراير 1949. وكذلك صوت السودان : 4 فبراير 1952.

8 - النيل : 10 أبريل 1952 نقلاً عن صوت السودان. وأيضاً الأهرام : 11 أبريل 1952.

9 - الأهرام : 13 أبريل 1952.

10 - النيل : 19 فبراير 1952. أكد حزب الأمة في نفس البيان أن هدفه هو الاســتقلال الكامل للبلاد بحدودها الجغرافيــة الحالية عن كل من مصر وبريطانيا. وقال الحزب إنه ارتضى

سياسة التطور الدستوري للبلاد كوسيلة لتحقيق الغاية النهائية وهي الاستقلال. وأضاف أنه يهدف «من وراء هذا التطور إلى قيام حكومة سودانية ذاتية كاملة تستمد سلطاتها من برلمان سوداني منتخب انتخاباً حراً بواسطة الشعب ومن غير تدخل أجنبي خلال هذا العـام 1952. ثم يهدف حزب الأمة بعد أن تحصل البـلاد على الحكم الذاتي الكامل إلى تقرير المصير بالطرق الديمقراطية التي يرتضيها الشـعب ويطمئن إليها السودانيون سواء كان ذلك عن طريق الجمعية التأسيسية أو عن طريق الاستفتاء المباشر بإشراف دولي».

11 - النيل : 13 أبريل 1952.

أمريكا تستطلع رأي السودانيين بشأن التاج الرمزي: يناير 1952

ذكرنا في موضع سـابق أن حكومة الوفد رفضت في 14 أكتوبر 1951 مقترحات الدول الأربـع بشـأن الدفاع عن الشرق الأوسـط وكذلك المقترحات البريطانية بشـأن مسـألة السـودان. وذكرنا أيضاً أنه بالرغم من موقف حكومة الوفد هذا إلا أن الملك فاروق أبلغ الحكومة البريطانية عبر مستشـاره أندراوس بأنه مسـتعد لقبـول مقترحات الدفاع إذا قُدمت له صيغة مرضية بشأن وضع التاج المصري في السودان.

لقـد كانت وزارة الخارجيـة الأمريكية تدّعي دائماً أنها لا تعلم الكثير عن السـودان ولذلك لا تسـتطيع أن تكوّن وجهة نظر بشـأنه. ومع انها كانت تتعاطف بشكل عام مع المبدأ الذي تقوم عليه سياسة بريطانيا حيال السودان وهو أن يقرر السودانيون مصيرهم وعلاقتهم بدولتي الحكم الثنائي، إلا أنها في نفس الوقت كانت ترى أن مسـألة السـودان ينبغي ألا تشـكل عقبة أمام الوصول إلى اتفاق مع مصر بشـأن الترتيبات الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط. وقد سبق لنا القول إن الحكومة الأمريكية كانت تعتقد أن المقترحات التي قدمتها بريطانيا لمصر بشـأن السـودان في 13 أكتوبر 1951 لم تكن كافية لتحقيق مشـاركة مصر في القيادة المتحالفة للشرق الأوسـط. وفي أعقاب ذلـك توالت الضغوط الأمريكيـة عـلى الحكومة البريطانية لتقديـم فكرة أو صيغة جديـدة يمكن من خلالها الاعتراف بتاج مصر الرمزي على السودان دون المساس بوضع السودانيين وحقهم في تقرير المصير وبذلك يمكن تجاوز الصعوبات السياسية والقانونية التي ترتبت على المراسيم التي أصدرتها حكومة الوفد في أكتوبر 1951[1]. ونعيد إلى الأذهان أن هذه المراسيم كانت قد قضت بإلغاء معاهدة سـنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899، وبأن يلقب الملك فاروق بلقب «ملك مصر والسودان»، وبأن يكون للسودان دستور ونظام حكم خاص.



عبدالله خليل

1 - بعثة استابلر للسودان

لاستطلاع وجهة نظر قادة السودان وإدارته البريطانية بشأن مسألة قبول التاج المصري الرمزي خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير، وصلت إلى السودان في 13 يناير 1952 بعثة أمريكية مكونة من ولز استابلر من وزارة الخارجية وماتيسون من السفارة الأمريكية بالقاهرة[2]. وخلال وجودها في السودان زارت البعثة الأمريكية مشروع الجزيرة وعطبرة والأبيض وجوبا وتوريت والتقت بالحاكم العام والسكرتير الإداري وبأعضاء الجمعية التشريعية وبعدد من موظفي الحكومة من سودانيين وبريطانيين. وزارت البعثة وحدات قوة دفاع السودان في العاصمة والأقاليم التي زارتها.

اجتمعت البعثة بكل قادة الأحزاب السياسية وسألتهم عن أهداف أحزابهم ووجهات نظرها بشأن بعض القضايا التي كانت مطروحة آنذاك. فقد ذكر إبراهيم بدري سكرتير عام الحزب الجمهوري الاشتراكي للبعثة أن حزبة يؤمن بالجمهورية الاشتراكية ويرى أنها الحل الوحيد لمشاكل السودان. وعندما سألته البعثة عن الاستفتاء وإذا ماكان السودانيون يجمعون عليه أجاب بأن هناك صعوبات كثيرة أمام تنفيذ فكرة الاستفتاء خاصة في جنوب السودان، حيث يتكلم السكان بأربعين لغة مختلفة ويتعين وجود مترجمين أمناء لكل هذه اللغات إذا أريد تنفيذ الفكرة[3].

وأبلغ عبدالله خليل سكرتير عام حزب الأمة البعثة الأمريكية بأنه يؤمن بالتطور الدستوري. وعند سؤاله عن علاقات السودان المقبلة مع كل من مصر وبريطانيا وهل تكون هذه العلاقة هي الوحدة مع مصر أم الدومنيون مع بريطانيا، أجاب عبدالله خليل بأن حزبه يريد الاستقلال التام عن الجميع على أن تحدد الحكومة السودانية المقبلة علاقة السودان بكل من مصر وبريطانيا[4].

وفي إجابة على سؤال بشأن التاج الرمزي قال عبدالله خليل إنه كان يظن أن هذه المسألة قد انتهت بسقوط بروتوكول صدقي - بيفن في عام 1946. وأضاف بأنه لا يعتقد أن بريطانيا ستفاوض على هذا الأساس بعد كل التعهدات التي قطعتها للسودانيين. ومضى عبدالله خليل قائلاً : «إن أمريكا تسعى لإنهاء النزاع المصري - البريطاني نهاية

سـعيدة. ولكنني لا أتوقع أن تفعل ذلك على حسـاب السـودان. وإذا كانت الحكومة الأمريكية قلقة الآن بسـبب ما يجري في قناة السـويس، فبإمكاني التأكيد أنه باستطاعتنا أن نخلق جحيماً أكبر وأسوأ في السودان»[5].

وكانـت صحيفـة «النيل» قد قالت في كلمة رئيسـية قبيل وصـول البعثة الأمريكية بقليـل: «إن أمريكا تحاول الضغط على بريطانيا لا من أجل مصر ولكن من أجل الدفاع المشـترك عن الشرق الأوسـط ولدرء الخطر الروسي. فضغط أمريكا منذ البداية كان على حسـاب السودان. إن المشروع الأمريكي يضع السـودان كبش فداء وسلعة تباع وتشتري ليتم الدفاع المشـترك. أما مصير ثمانية ملايين فلا يهم أمريكا في الوقت الحاضر»[6]. وبعد وصـول البعثة الأمريكية إلى السـودان وجهت صحيفة «النيل» كلمة إلى اسـتابلر قالت فيها إن الأغلبية السـاحقة من السـودانيين لن ترضى بفرض أي تاج مهما كان وصفه على السـودان، وإن الشعب السوداني لن يقبل غير الاسـتقلال التام، ولن يكون الضحية التي يتم عليها الاتفاق والمساومة لصالح أية دولة في العالم[7].

واجتمعـت البعثة الأمريكية بقادة ولجان كافـة الأحزاب الاتحادية وبممثلين للجبهة المتحدة لتحرير السـودان حيث اسـتطلعت أرآءهم بشأن مسـتقبل السودان السياسي ومسـألة الاسـتفتاء. فقد أبلغ الدرديري أحمد إسـماعيل البعثة بأن هدف حزب وحدة وادي النيـل هو الاندماج الكامل بين مصر والسـودان. وأضاف بأن امتزاج السـودانيين بالمصريـين إخوانهم في الـدم والدين واللغة خير من امتزاجهم بوافدي غرب السـودان. وأوضح حماد توفيق للبعثة الأمريكية أن الأتحاد الذي يريده حزب الاتحاديين هو اتحاد رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية.

وعندمـا اطلعـت البعثة على مبادىء الجبهة المتحدة لتحرير السـودان اسـتغربت المطالبـة بجلاء القوات المصرية مادامت الأحـزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء الجبهة تدعـو للاتحاد مع مصر. ولكن مندوبي الجبهة أوضحوا أنهم يبغون بذلك التقدم بمطلب عادل للعالم كله، وحتى لا تتهم مصر بأن لها نفوذاً في السودان. وأوضحوا كذلك أن إدارة السودان يسيطر عليها البريطانيون وليس للمصريين يد فيها. وفند مندوبو الجبهة ادعاءات حكومة السودان بأن ثمة صعوبات عملية تحول دون إجراء استفتاء في السودان[8].

وبما أن إســماعيل الأزهــري رئيس أحد جناحــي حزب الأشــقاء كان في زيارة لشرق الســودان عند وصول البعثة الأمريكية للخرطــوم، فقد اجتمعت بمبارك زروق. وقد حيا أزهري البعثة برقياً ووعد بلقائها عند عودته للخرطوم ليوضح لها مطالب البلاد المتمثلة في جلاء القوات البريطانية وإدارة الســودان الحالية، ووحدة وادي النيل تحت تاج مصر المشــترك[9]. وقــد اجتمع أزهري وبعض أقطــاب جناحه لاحقاً بالبعثــة حيث أكدوا لها وجوب وحدة وادي النيل تحت التاج المصري لأن في ذلك خير السودان[10].

2 - استنتاجات استابلر

في التقرير المؤرخ 10 فبراير 1952 عن زيارته للســودان في الفترة من 13 إلى 30 يناير 1952، توصل استابلر إلى عدد من الاستنتاجات. وقد كان من بينها ما يلي :-

1 - لقد حقق الســودان خلال الســنوات القليلة الماضية تقدماً ملحوظاً نحو الحكم الذاتي. وإن حكومة الســودان والأحزاب السياســية المتعاونة معها عازمون على استمرار هذا التقدم بصرف النظر عن الأحداث الجارية في مصر.

2 - إن السودان ســيكون أحسن حالاً إذا سُمح للبرنامج الحالي بأن ينمو دون عرقلة أو تعقيد قد ينشــأ من استحداث وضع سياسي جديد بصورة مفاجئة كالاعتراف بملك مصر ملكاً على السودان.

3 - بالرغم من عدم وجود اتفاق بين الســودانيين حيال وضع الســودان السياسي أي فيما يتعلق بالاســتقلال أو الاتحاد مع مصر والملكية أو الجمهورية، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن السودان ينبغي أن يظل ككيان مستقل وألا يندمج مع مصر.

4 - إن إحدى الصعوبات الرئيســية التي ســتواجهها أي إدارة ســودانية هي التباين الواضح بين الشــمال والجنوب. فبالرغم من أن كلا قســمي البلاد يتحدثان على أساس «الأُخوة»، إلا أن الشماليين ينظرون إلى الجنوبيين كالأقارب الفقراء في حين ينظر الجنوبيون إلى الشماليين بعين الشك والريبة.

5 - من المحتمل أن تقرر بعض الأحزاب الرافضة حالياً للمشاركة في مؤسسات التطور الدســتوري أن تشارك بشــكل محدود عند إحراز تقدم نحو الحكم الذاتي وذلك حتى تتجنب إستبعادها كلياً.

6 - إن تقرير المصير سيكون أصعب خطوة بالنسبة للسودان شكلاً وموضوعاً. فإذا ما اختير الاستقلال فستبرز مشكلة إزاء شكل الحكم أي الحكم الجمهوري أو الملكي. كما أن الافتقار إلى الأشـخاص المؤهلين الذين يمكن أن يُختار منهم رئيس الدولة سوف يخلق صعوبات.

7 - إن إجراء اسـتفتاء أمـر غير عملي حيـث أن اللغة والتعليم والتطور السـياسي والمواصلات كلها تمثل عوامل مقيدة بشـكل خطير. وستكون الجمعية التأسيسية التي تشارك فيها كافة المجموعات السياسية هي الطريقة الوحيدة لتحديد إرادة الشعب السوداني.

8 - إن مشـكلة مياه النيـل وإن كانت بالغـة الصعوبة إلا أن التغلـب عليها ليس مستحيلاً، وسـيقبل السـودانيون والمصريون ضماناً دولياً. إذ سيساعد مثل هذا الضمان على تبديد الشـكوك في مصر والسـودان فيما يتعلق بنوايا الطرفين. ولا يوجد دليل على أن السودانيين يرغبون أو يفكرون في استخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر[11].

3 - رد الفعل المحتمل لقبول الحكومة البريطانية للتاج الرمزي

في الجزء السـادس من تقريره ناقش اسـتابلر رد الفعل المحتمل في السـودان إذا ما قبلـت الحكومة البريطانية إطلاق لقب «ملك مصر والسـودان» على الملك فاروق. فقد ذكر أن الجبهة الأسـتقلالية سـتعترض على ذلك بشدة لأنه يقرر بشكل مسبق المستقبل السياسي للسـودان ويحرم السودانيين حرية الاختيار التي يرغبونها. وذكر استابلر كذلك أن الاستقلاليين لا يرون مبرراً لاستخدام السودان كعنصر مقايضة في المسألة الإنجليزية - المصرية والتي يعتبرونها قضية لا تعنيهم. وأضاف استابلر «ان السيد عبدالرحمن المهدي الـذي يحمل طموحات نحو ملكية محلية سـينظر هو ومؤيـدوه إلى لقب الملك كإنكار لهذه الطموحات».

وأما الجبهة الاتحادية فقد قال استابلر إنها سترحب بقبول لقب الملك وستلح وتطالب بصورة أشـد بتحقيق الاتحاد مع مصر وبجلاء البريطانيين. ونبه اسـتابلر إلى أن مشاركة الجبهة الاتحادية في الإعداد لتقرير المصير ستتوقف على مصر.

وكان من رأي اســتابلر أن الأتباع الأكثر التزاماً لطائفة الختمية ســيعتبرون قبول لقب الملــك بمثابة نهاية مؤكدة لاحتــمال قيام ملكية محلية ولذلك فإنهم لن يعترضوا ولكنهم ســيصرون على الرمزية. وقال استابلر إن أهداف الختمية بشأن مسألة قبول لقب الملك تنطلــق من الرغبة في منع إقامة «ملكية مهدية» وليس من رغبة حقيقية في الاتحاد مع مصر.

وتوقــع اســتابلر أن يثير قبول لقب الملــك قلق الجنوب لأن ذكريــات تجارة الرقيق المصريــة حيــة وماثلة في الأذهان. ولكنــه ذكر أن بعض الأعضــاء الجنوبيين في الجمعية التشريعيــة قــد لا يعترضون إذا ما شُرح قبول لقب الملك بشــكل واف وتم ضمان بقائه رمزياً.

ولم يســتبعد اســتابلر حدوث شــغب واضطرابات في المدن الرئيســية وربما في بعض المناطق القبلية الواقعة تحت سيطرة الجبهة الاستقلالية. ولكنه قال إن قوى الأمن تبدو «قادرة على السيطرة على المظاهرات والأضطرابات التي لا ترقى إلى ثورة عامة وهو أمر لا يبدو محتملاً». وتشكك استابلر في حدوث أي اضطرابات ذات أهمية في الجنوب.

ولتقليل الاضطرابات شدد استابلر على أهمية التأكيدات والتوضيح المسبق للسودانيين المعارضــين للقب الملــك. إلا أنه ذكر أن نجاح ذلك ســيعتمد على مدى إخلاص وحماس المســؤولين البريطانيين للترويج للفكرة وتوقع اســتابلر أن يحجم بعض المسؤولين الذين تنبأوا بحدوث عواقب وخيمة إذا قبل اللقب عن اتخاذ الخطوات الملائمة للحيلولة دون وقوع اضطرابات.

وذهب اســتابلر إلى أن قبــول الحكومة البريطانية للقب الملــك يمكن أن يكون أكثر استســاغة للجماعات المعارضة إذا تضمن الــشرح والتنوير تأكيدات محددة فيما يتعلق بالآتي:-

(أ) رمزيه التاج.

(ب) تاريخ محدد لتقرير المصير بما في ذلك مسألة التاج المصري.

(ج) نوع من الضمان أو الإعلان الدولي.

(د) مشاركة الجبهة الاتحادية في تكوين جمعية تأسيسية في السودان.

وتطرق اســتابلر للوســائل الممكنة لحسمَ مســألة لقب الملك فقال إنه على افتراض مشــاركة كل الجماعات، فليس من السهل التكهن بما ستكون عليه النتيجة إذا ماطرحت مسألة لقب الملك للتصويت في السودان.

وعبّر اســتابلر عن اعتقاده بأن التشــاور مع الســودانيين لن يكن صعبــاً لأن القادة السياسيين وأعضاء الجمعية التشريعية يقيمون في الخرطوم خلال جانب كبير من السنة. كما أن السودانيين لن يعترضوا على مشاركة المصريين في المشاورات. ولكن استابلر تشكك في أن يوافق المصريون على طرح مسألة لقب الملك بهذه الطريقة[12].

وســنرى في الفصل التالي أن ســتابلر قد شارك في الاجتماع الذي عقد في باريس في 26 مايــو 1952 بــين وزير الخارجية البريطــاني أنتوني إيدن ووزيــر الخارجية الأمريكي دين أشيســون حيث تركز النقاش بصفة رئيســية حول مســألة قبول السودانيين للقب الملك وأهمية ذلك لتسوية مسألة الدفاع مع مصر.

وسنرى أيضاً أن هذا الاجتماع قد عقد قبل يوم واحد من وصول وفد الحركة الاستقلالية الــذي دعاه رئيس وزراء مصر آنذاك أحمد نجيب الهلالي لزيارة مصر وحاول دون نجاح إقناعه بقبول تاج مصر الرمزي خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير.

الهوامش

1 - FO 371/96902, Brief for Secretary of State's visit to Washington, January 1952.

2 - النيل : 7 يناير 1952.

3 - الأهرام : 17 يناير 1952.

4 - نفس المصدر والعدد.

5 - FO 371/96902, Sudan Press Association, January 15,1952.

6 - النيل : 2 يناير 1952.

7 - نفس المصدر : 16 يناير 1952.

8 - الأهرام : 25 يناير 1952.

9 - انظر برقية أزهري في :
FO 371/96891, American Diplomatic Mission Visiting Khartoum.

10 - الأهرام : 25 يناير 1952.

11 - National Archives, Washington, D.C., 745W. 0012-1052, Stabler's Report on his visit to the Sudan, February 10, 1952.

12 - نفس المصدر.

الفصل الثالث

الهلالي يفاوض الاستقلاليين: مايو - يونيو 1952

1 - تنامي الضغط الأمريكي

بعد حريق القاهرة في 26 يناير 1952 وتصاعد العمل الفدائي في منطقة قناة السويس، كثفت الحكومة الأمريكية عبر وزير خارجيتها أشيسون وسفيرها في القاهرة كافري من الضغط على الحكومة البريطانية للاتفاق مع الحكومة المصرية على صيغة تمكن من الاعتراف بسيادة مصر الرمزية على السودان وتترك دون تغيير وضع السودانيين وحقهم في تقرير المصير. فقد كانت الحكومة الأمريكية ترى أن الاعتراف بالتاج المصري الرمزي على السودان هو السبيل الوحيد المتاح لإقناع مصر بقبول الترتيبات الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط[1].

وكان السفير كافري يعتقد أنه لا يقف بين السودانيين وبين قبولهم للتاج المصري سوى عناد السكرتير الإداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون[2]. فمثلاً عند لقائه في القاهرة في نوفمبر 1952 بوفد من حكومة السودان ضم روبرتسون ومافروقرداتو المستشار القانوني للحكومة عبّر كافري عن تبرمه باهتمام حكومة السودان بمصير «عشرة ملايين من الزنوج» أكثر من اهتمامها بالخطط الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط[3]. إذ كانت حكومة السودان تذكر الحكومة البريطانية بشكل مستمر بتعهداتها للسودانيين وتحذرها من أن أي تغيير في مركز السودان دون استشارة أهله ستترتب عليه اضطرابات أسوأ من تلك التي حدثت بعد التصريح الذي أدلى به إسماعيل صدقي في أكتوبر 1946 عن الاتفاق الذي تم بينه وبين إيرنست بيفن بشأن السودان[4].

وفي فبراير - مارس 1952 طرحت الحكومة الأمريكية اقتراحاً لتسوية مسألة السودان. تضمن هذا الاقتراح تعيين حاكم عام محايد ولجنة دولية للإشراف على الحكم الذاتي وتقرير المصير. ويقضي الاقتراح كذلك بأن يسند إلى الملك فاروق لقب «صاحب» أو

«لورد» النوبة ودارفور وكردفان وسنار[5]. ويذكر أن الباب العالي كان قد نقل بموجب فرمان صادر في 13 فبراير 1841 ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها إلى محمد علي. ولكن حكومة السودان نبهت إلى ضرورة استشارة السودانيين. وحذرت من ان إحياء هذا اللقب ربما يفسر في السودان على أنه إحياء للحكم التركي القديم[6].

2 - الصيغة البريطانية الجديدة

بعد إقالة حكومة الوفد في 27 يناير 1952، كُلف علي ماهر بتشكيل الحكومة ولكنه استقال في أول مارس 1952 وخلفه أحمد نجيب الهلالي. وقد تبين من المحادثات التي أجراها السفير البريطاني استيفنسن مع الهلالي ووزير الخارجية عبدالخالق حسونة أن الهلالي يرغب في استئناف المفاوضات المصرية - البريطانية ولكن بشرط أن يكون قادراً على إقناع الرأي العام المصري بأن أساس المفاوضات مرض من وجهة النظر المصرية. وخلال مباحثات أجراها السفير البريطاني مع الهلالي في 15 أبريل 1952 بشأن صيغة تقترحها بريطانيا بشأن مسألة الدفاع، أوضح الهلالي أن الاتفاق على هذه الصيغة يتوقف على الاتفاق على صيغة بشأن مسألة السودان. وأكد الهّلالي للسفير أنه لن يقبل أي صيغة بشأن السودان مالم تعترف تلك الصيغة بإسناد لقب «ملك مصر والسودان» لفاروق[7].

وفي محاولة لتجاوز عقبة السودان تقدمت الحكومة البريطانية في مايو 1952 بصيغة جديدة بشأن السودان. وقد أُعدت هذه الصيغة في اجتماعات عقدت في لندن في 29 و 30 أبريل 1952 برئاسة وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن وشارك فيها روبرت هاو حاكم السودان العام والسكرتير الإداري جيمس روبرتسون والسفير البريطاني في القاهرة استيفنسن. نصت الصيغة على الآتي : «بما أن الحكومة المصرية أعلنت أن صاحب الجلالة الملك فاروق يحمل لقب ملك مصر والسودان، فإن حكومة صاحبة الجلالة تؤكد أنها ستقبل بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري أو أي وضع آخر للسودان إذا نتج ذلك عن ممارسة السودانيين لحقهم في تقرير مستقبلهم وهو الحق الذي تعترف به وتقبله الحكومتان. وتدرك حكومة صاحبة الجلالة أن هناك اختلافات في الرأي بين الحكومتين حول مسألة لقب الملك خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير. لذلك تعلن

الحكومتان عن اســتعدادهما للدخول فوراً في مشاورات مع السودانيين فيما يتعلق بهذا الموضــوع للتحقق عــما إذا كان من الممكن الوصول إلى حل يكون مقبولاً للســودانيين، وينسجم مع التعهدات التي أعطتها لهم حكومة صاحبة الجلالة»[8].

وفي رســالة إلى السفير البريطاني في 30 أبريل 1952 بشأن هذه الصيغة، أكد إيدن أنه بالرغم من اعتبارات الدفاع فإن الحكومة البريطانية غير مستعدة للتراجع عن التعهدات التي أعطتها من وقت لآخر للســودانيين. وطلب إيدن من الســفير أن يوضح للحكومة المصرية أن هذه الصيغة تمثل أقصى ما تســتطيع أن تصل إليه الحكومة البريطانية بشأن لقب الملك، وبأنها لا تســتطيع التراجع عن تعهداتها ليس بســبب الســودانيين أنفسهم فحســب، وإنما لأن الرأي العام البريطاني لن يقبل أي تغيير في السياســة البريطانية تجاه السودان.

وكان إيدن موقناً بأن الســودانيين لن يقبلوا اعتراف الحكومة البريطانية بلقب الملك إلا إذا اقتنعوا بأن هذا الاعتراف مبني على ضمانات معينة من الحكومة المصرية. ولذلك طلب إيدن من الســفير عند تقديــم الصيغة الجديدة الحصول عــلى موافقة الحكومة المصرية بأن تقوم الحكومة البريطانية بإخطار الســودانيين عند استشــارتهم بشأن لقب الملــك بأنــه إذا تم الاعتراف باللقب، فإن الحكومة المصرية ســتقوم مــن جانبها بإعطاء الضمانات التالية :-

1 – الاعتراف العلني بحق السودانيين في تقرير مصيرهم.

2 – الإعلان العام بأن لقب الملك لن يؤثر ولن يُسمح له بأن يؤثر على مركز السودان الحالي.

3 – إن لقب الملك لن يؤثر على إدارة السودان.

4 – ســيتعاون المصريون من خلال لجنة ثلاثية لإقامة الحكــم الذاتي وترتيب تقرير المصير.

5 – سيشجع المصريون الأحزاب الاتحادية على الاشتراك في الانتخابات[9].

وقــد أطلع الحاكم العام المجلس التنفيذي في 4 مايــو 1952 على الصيغة البريطانية الجديــدة. وفي تقريره لــوزارة الخارجية البريطانية عن رد الفعل، قــال الحاكم العام إن

رد فعل أعضاء المجلس السـودانيين اتسـم بالحذر والريبة. وقـال الحاكم العام أيضاً إن أعضـاء المجلس الذين ينتمون إلى حزب الأمة وهم عبدالله خليل وعبدالرحمن علي طه وإبراهيـم أحمد وعلي بدري وعبدالرحمن عابدون أعلنوا أن مسـألة لقب الملك ينبغي أن يقررها السـودانيون ولا أحد غيرهم، وأعلنوا كذلك رفضهم للسيادة الرمزية في الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير أو بعدها[10].

وحـري بالذكر أنه قبل بضعـة أيام من انعقاد الاجتماع الذي تـم فيه إقرار الصيغة البريطانيـة الجديـدة والذي شـارك فيه الحاكم العـام روبرت هاو والسـكرتير الإداري روبرتسـون، بعث عبدالله خليل في 22 أبريل 1952 بوصفه سـكرتيراً لحزب الأمة برقية إلى وزيـر خارجية بريطانية قال فيها : «نثق ثقة تامة بوعودكم المتكررة عن قيام الحكم الذاتي في السودان هذا العام وعن تقرير المصير حالما يتخذ السودانيون الخطوات العملية لتحقيقه. ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن الحكومة البريطانية سـتفي بوعودها السـابقة من عدم استعمال السودان نقطة مساومة في فض النزاع الإنجليزي – المصري». وقال عبدالله خليل كذلك في برقيته : «إن اتجاهات مصر المستنكرة لتأخير تطورنا الدستوري ومحاولتها ابطاءه لفرض تاجها علينا سترفض رفضاً باتاً وتقاوم بكل عنف»[11].

3 - مشروع قانون الحكم الذاتي

ذكرنا في الفصل الثالث من القسم الخامس أن الحاكم العام شكّل في 29 مارس 1951 لجنـة لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعيـة التشريعية لعام 1948 تعديلاً يحقق الحكم الذاتي الكامل للسـودان. وذكرنا أيضاً أن الحاكم العام اضطر إلى حل هذه اللجنة في 26 نوفمبر 1951 بسـبب الخلاف الذي نشـب بين أعضائها حول أيلولة السيادة على السـودان بعد إلغاء مصر لاتفاقيتي سـنة 1899 ومعاهدة سنة 1936 وحول صلاحيات اللجنـة الدوليـة المقترحة. وقد ضمن جـزء كبير من توصيات لجنة تعديل الدسـتور في مشروع قانون الحكم الذاتي الذي قدم للجمعية التشريعية في 2 أبريل 1952.

وقد مارسـت الحكومـة البريطانية في 31 مارس 1952 بعـض الضغوط على حكومة السـودان لتأجيل عرض المشروع على الجمعية التشريعية حتى لا يتسبب ذلك في إفساد مناخ المفاوضات المصرية – البريطانية لأنه لم يجر في أي وقت من الأوقات استطلاع رأي

الحكومة المصرية بشـأن المشروع[12]. ولكن الحاكم العام نبه إلى أن عواقب وخيمه ربما تترتب على التأجيل خاصة وأنه قد ورد في تقارير صحفية أن الحكومة البريطانية قد بدأت في التراجع أمام الضغوط المصرية. وأشار الحاكم العام إلى أن مشروع قانون الحكم الذاتي سيرفع للحكومتين المصرية والبريطانية بعد إجازته من قبل الجمعية التشريعية. وهذا ماحدث بالفعل في 8 مايو 1952 [13].

وقد أبلغ إيدن مجلس العموم في 7 أبريل 1952 أن السفير البريطاني أفلح في إقناع الهلالي بألا يعطي أي أهمية لمسألة تقديم مشروع قانون الحكم الذاتي للجمعية التشريعية، وأن ذلك لا يعدو أن يكون المرحلة الأخيرة في استشارة السودانيين التي ظلت مستمرة منذ أن نُشر تقرير لجنة تعديل الدستور[14].

وسيرد من بعد أن الهلالي انتقد إبان مفاوضاته مع الحركة الاستقلالية مشروع قانون الحكم الذاتي انتقاداً شديداً.

4 - الهلالي يدعو السيد عبدالرحمن المهدي

اقترحت الحكومة المصرية في 20 مايو 1952 ثلاثة بدائل للصيغة البريطانية. كما أبدت الحكومة المصرية تخوفها من أن تفتح عبارة «أو أي وضع آخر» الواردة في الصيغة البريطانية الباب أمام انضمام السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث»[15]. على أية حال يبدو أن الهلالي أيقن في هذه المرحلة أنه لا سبيل لتجاوز عقبة السودان إلا بالحوار المباشر مع الحركة الاستقلالية ومحاولة إقناعها بقبول التاج الرمزي خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير والقضاء بذلك على الحجج البريطانية بشأن استشارة السودانيين. ففي النصف الأول من مايو 1952 طلب الهلالي من يحيى نور الخبير الاقتصادي لمصر في السودان توجيه الدعوة للسيد عبدالرحمن المهدي أو من ينوب عنه لزيارة القاهرة للتباحث حول مستقبل السودان السياسي وعلاقته بمصر.

وقد حرص السيد عبدالرحمن المهدي على استطلاع رأي حكومة السودان بشأن دعوة الهلالي. ويعود ذلك إلى ماكانت تحس به الحركة الاستقلالية من قلق شديد إزاء

الأنباء التي ترامت إليها والتي مؤداها أن الحكومة البريطانية كانت تضغط على حكومة السـودان لقبول التاج المصري الرمزي حتى يسـهل إقناع مصر بالموافقة على المقترحات الغربية بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط. كما كانت الحركة الاستقلالية تخشى أن تستغل الحكومة البريطانية وحكومة السودان استجابة الحركة الاستقلالية لدعوة الهلالي كذريعة للتنصل عن التعهدات التي قُطعت للاسـتقلاليين بشأن التطور نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير وعدم البت في مستقبل السودان دون استشاره أهله[16].

ففي 16 مايو 1952 سـأل السـيد عبدالرحمن المهدي حكومة السودان عما إذا كان قبول دعوة الهلالي سيثير شكوك الحكومتين السودانية والبريطانية. وقد ورد في برقية من الحاكم العام إلى وزارة الخارجية البريطانية أن السيد عبدالرحمن قد أُجيب بالنفي. كما أُبلغ بأنه إذا اسـتطاع أن يثبت للحكومة المصرية أنه والأغلبية العظمى من السـودانيين لا يقبلون بالسـيادة المصرية على السودان وأنهم يريدون بكل اخلاص استقلال السودان التـام ، فإن ذلك سيسـاعد الحكومة البريطانية على جعـل الحكومة المصرية أكثر تعقلاً بشأن مسألة السودان[17].

وعندما اسـتقر رأي السـيد عبدالرحمن المهدي على إرسـال وفد إلى مصر بدلاً عنه ، أخطر حكومة السودان بأن التعليمات التي سيصدرها إلى الوفد ستكون إطلاع الحكومة المصرية على وجهة النظر الاسـتقلالية وإبلاغها بأن الاسـتقلالين لن يتمكنوا من الدخول معها في مباحثات بشأن مستقبل العلاقات المصرية - السودانية مالم يتم التالي :-

1 - إلغاء المرسـومين اللذين أصدرتهما حكومة الوفد في أكتوبر 1951 بشـأن إسناد لقب «ملك مصر والسودان» لفاروق ووضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان.

2 - قبول الحكومة المصرية بالتعاون من أجل إقرار مشروع قانون الحكم الذاتي.

3 - اعتراف الحكومة المصرية بحق السودانيين في تقرير مصيرهم[18].

أُبلغ يحيى نور الخبير الاقتصادي لمصر في السـودان بهذه الشروط وضُمنت في رسالة حملها إلى مصر في 20 مايو 1952. كما أبلغ يحيى نور بأنه مالم توافق الحكومة المصرية على هذه الشروط فلن تكون هناك ثمة جدوى لسفر وفد استقلالي لمصر[19].

5 - رأي الحركة الاستقلالية

وفي مقابلة تمت في 26 مايو 1952 بمناسبة سفر الحاكم العام إلى لندن لقضاء إجازته السنوية وقبيل سفر الوفد الاستقلالي إلى مصر ، أبلغ السيد عبد الرحمن المهدي الحاكم العام بأن وجهة النظر التي سيحملها الوفد الاستقلالي إلى الحكومة المصرية تتلخص في النقاط التالية:-

1 - إن السودان يرغب في العيش في صداقة وعلاقات طيبة مع مصر.

2 - إن للسودانيين أيضاً مصلحة في مياه النيل.

3 - يرفض السودانيون السيادة المصرية على السودان في أي صورة أو شكل.

4 - على الحكومة المصرية أن تقبل مشروع قانون الحكم الذاتي وألا تؤخر إعطاء رأيها فيه.

5 - يرغب السودانيون في تقرير مصيرهم في أو قبل سنة 1953.

6 - إذا طالبت الحكومة المصرية بإجراء استفتاء فستبلغ بأن الاستفتاء يجب أن يتم عن طريق البرلمان السوداني.

وفي نفس المقابلة عبّر السيد عبدالرحمن المهدي للحاكم العام عن قلقه وانزعاجه من الاجتماع الذي عقده في 20 مايو 1952 مع هوسكنز مستشار شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية والذي كان قد زار السودان خلال شهر مايو 1952. فقد قال السيد عبدالرحمن المهدي إنه بدا له من ذلك الاجتماع أن الحكومة الأمريكية لا تزال تحاول تثبيت فكرة التاج المصري على السودان. وأعرب عن أمله في ألا تكون الحكومة البريطانية مشتركة في هذه المحاولات[20]. وكان هوسكنز قد حث السيد عبدالرحمن على قبول التاج المصري الرمزي. ولكن السيد عبدالرحمن رفض ذلك وطلب من هوسكنز محاولة إقناع الحكومة المصرية بالموافقة على الإجراءات الدستورية في السودان وبأن يترك للبرلمان السوداني البت في مطالب مصر[21].

6 - أشيسون وإيدن ومبادرة الهلالي

نوقشت دعوة الهلالي للحركة الاستقلالية خلال الاجتماع الذي عقد في باريس في 26 مايو 1952 بين أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ودين أشيسون وزير الخارجية الأمريكية. وكان من بين أعضاء الجانب الأمريكي ولز استابلر الذي زار السودان في 13 يناير 1952 لاستطلاع وجة نظر السودانيين بشأن قبول التاج المصري الرمزي.

ابتدر إيدن النقاش بقوله إنه يعتبر دعوة الهلالي للسودانيين (يقصد الاستقلاليين) لبحث الأمور مع الحكومة المصرية خطوة بناءة وشجاعة. وأعرب عن تأييد الحكومة البريطانية لهذه المباحثات وكشف النقاب عن أن الحكومة البريطانية شجعت الحكومة المصرية على ترتيبها. وقال إيدن إنه لا يستطيع التكهن بما ستسفر عنه هذه المباحثات: فقد يقبل السودانيون (يقصد الاستقلالين) تسوية ما ويخلي سبيل الحكومة البريطانية من المسألة خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير ، وقد تنهار المباحثات وسيدرك المصريون عندئذ أن اعتراضات السودانيين على لقب الملك ليست تلفيقاً بريطانياً.

ومن جانبه قال أشيسون إن المفاوضات المباشرة بين المصريين والسودانيين (يقصد الاستقلاليين) ذات أهمية قصوى وربما تكون الفرصة الأخيرة للوصول إلى تسوية. ثم قال إن الجميع متفقون على الصلة بين مسألة الدفاع وموضوع السودان، إلا أن المصريين لن يناقشوا مسألة الدفاع قبل الوصول إلى حل لموضوع لقب الملك. ولن يقبل البريطانيون لقب الملك دون استشارة السودانيين وتؤيدهم في ذلك حكومة الولايات المتحدة.

وفيما يبدو أنه انتقاد للحكومة البريطانية، قال أشيسون إن الحكومة البريطانية اشترطت على مصر تقديم ضمانات معينة فيما يتعلق بنواياها في المستقبل إزاء السودان قبل التحدث إلى السودانيين. وأضاف أنه علم أن مصر رفضت الشروط وتتحدث الآن مع السودانيين دون شروط مسبقة.

وهنا تدخل إيدن مكرراً القول بأن الحكومة البريطانية دعت إلى المحادثات المصرية - السودانية وباركتها ولم تضع لها أي شروط مسبقة. ولكنها طلبت من المصريين تأكيد بعض النقاط التي تعتقد الحكومة البريطانية أنه لا يمكن بدونها أن يكون هناك أمل لقبول السودانيين لقب الملك في أي شكل.

واستأنف أشيسون حديثه قائلاً إن الظروف الراهنة تقتضي بأن تقوم الحكومة البريطانية بمشاورات إيجابية بغرض الوصول إلى حل وليس خلق عقبات أمام الحل. وأعرب عن أمله في ألا تضع الحكومة البريطانية أي شروط مسبقة. واقترح - إذا بات ضرورياً - أن يبعث إلى السودان بشخص رفيع المكانة يتمتع بثقة البريطانيين والمصريين والسودانيين حتى تحظى استنتاجاته بالقبول.

وأكد أشيسون على ضرورة استمرار المحادثات المباشرة بين المصريين والسودانيين ولكنه طالب برعايتها وتوجيهها وقال إن على بريطانيا أن تتدخل وتبذل قصارى جهدها لإيجاد حل إذا ظهر أن المحادثات ستنهار، إذ ليس من الصائب أن يترك الأمر كلياً للمصريين. وكرر أشيسون القول بأن هذه المحادثات تشكل الفرصة الأخيرة. وحذر من أنه إذا لم تحل المسألة فسوف يتزايد الضغط على الحكومة البريطانية للخروج من مصر، وعلى الحكومة المصرية لقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ولم يستبعد إيدن إذا اقتضت الضرورة إرسال مبعوث إلى السودان للمساعدة في حل المشكلة. وألمح إلى أنه فكر في الذهاب بنفسه إلى القاهرة والخرطوم. ولكنه قال إنه لا يستطيع ممارسة ضغط على السودانيين لقبول لقب الملك فاروق.

وتشكك استابلر في أن تبقى حكومة الهلالي طويلاً في الحكم لأنها لم تحرز خلال الثلاثة أشهر التي أمضتها في الحكم أي تقدم في تحقيق الطموحات الوطنية المصرية. وحذر من أنها ستتعرض لضغط متزايد إذا لم تحصل على تسوية لمسألة السودان.

وسارع إيدن إلى القول بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع الإبقاء على حكومة الهلالي على قيد الحياة بإطعامها السودانيين. ونبه إلى أن الرأي العام البريطاني مفرط في الحساسية تجاه مسألة السودان ولن يقبل خيانة السودانيين.

ولكن أشيسون أوضح أن الولايات المتحدة لا تطلب من الحكومة البريطانية خيانة السودانيين. وقال إن المصريين يطلبون صيغة ما بشأن السودان وستكون الحكومة البريطانية محقة في رفض أي صيغة تؤدي إلى تنفير السودانيين. ثم أشار إلى أنه يمكن النظر إلى طلب المصريين بطريقين: فقد يقبلون بصيغة تعترف فقط بمبدأ وحدة وادي النيل. ولكن من الجانب الآخر ربما يسعون عن طريق هذا المبدأ لفرض واقع السيطرة المصرية على السودان وهذا بالطبع غير مقبول للحكومة البريطانية ووافقت الحكومة

الأمريكية على ألا يسمح به. وتساءل أشيسون عما إذا كان من الممكن أن توجد بين الصيغة والواقع وسيلة تؤمن السودانيين ضد التدخل المصري، وفي نفس الوقت تقنعهم بقبول لقب الملك بطريقة ما.

وأكد إيدن مرة أخرى أنه لا يستطيع ممارسة ضغط على السودانيين لقبول لقب الملك، وأضاف أن السودانيين قوم بسطاء وإذا علموا ان الحكومة البريطانية ترغب في اعترافهم بلقب الملك فسيفترضون أنها بذلك تسلم بواقع الملكية وتبعاً لذلك السيادة المصرية على السودان ولن تؤثر في ذلك عبارة «تاج رمزي».

وفي ختام الاجتماع قال أشيسون إن المهم هو رعاية المباحثات الجارية بين المصريين والسودانيين (يقصد الاستقلاليين) وعدم إضاعة فرصة الوصول إلى اتفاق[22].

7 - الوفد الاستقلالي يتوجه إلى مصر

مع ان السيد عبدالرحمن المهدي لم يتلق رأي الحكومة المصرية في الشروط التي حملها يحيى نور إلى مصر في 20 مايو 1952 ، إلا أن السيد عبدالرحمن رأى بالرغم من ذلك أن يتوجه الوفد الاستقلالي إلى مصر في 27 مايو 1952. وكان السيد عبدالرحمن قد تلقى مكالمة هاتفية في 23 مايو 1952 من وزير المالية المصرية محمد زكي عبدالمتعال الذي أبلغه أن الهلالي ينتظر بشغف زيارة الوفد الاستقلالي وبأنه متفائل لما ستسفر عنه الزيارة من نتائج[23].

تكوّن الوفد الاستقلالي من عبدالله الفاضل المهدي، وعبدالرحمن علي طه، ومحمد صالح الشنقيطي، وإبراهيم أحمد، وبابو نمر، وكمال عبدالله الفاضل[24]، وقد كُلف الوفد بإطلاع الحكومة المصرية على وجهة نظر الحركة الاستقلالية بشأن مسألة السودان ومستقبل العلاقات المصرية - السودانية والاطلاع على وجهة نظر الحكومة المصرية. ولم يكن للوفد تفويض غير ذلك[25].

استقبل الوفد الاستقلالي في مطار القاهرة كامل الجاويش محافظ القاهرة نيابة عن أحمد نجيب الهلالي ويحيى نور الخبير الاقتصادي لمصر في السودان وممثلون لجميع الهيئات السودانية بمصر. وانتدبت جماعة الإخوان المسلمين صالح عشماوي وعبدالقادر

عودة لاستقبال الوفد الاستقلالي. كما كان في الاستقبال بعض ضباط الجيش المصري الذين عملوا في السودان أو لهم صلة به. وكان من بين هؤلاء علي نجيب وشقيقه محمد نجيب الذي قاد بعد حوالي شهرين من زيارة الوفد الاستقلالي ثورة 23 يوليو 1952 وتم في عهده التوقيع على اتفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصرية[26].

وفور وصوله إلى القاهرة ، قام الوفد بزيارة قصر عابدين ووقع على سجل التشريفات الملكيــة. كـما قام أعضاء الوفـد بزيارة مجاملة للسـفارة البريطانية حيــث أكتفوا بترك بطاقاتهم واعتذروا عن مقابلة السفير حتى لا يساء تفسير ذلك[27].

وخلال إقامته في القاهرة والإسـكندرية اسـتقبل الوفد الاسـتقلالي ممثلين لعدد من الأحــزاب والهيئات المصرية. وقــد كان من بين هؤلاء رئيس الوزراء الســابق علي ماهر والمرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبي. كما لبى الوفد دعوة الإفطار التي أقامها له عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية[28].

وفي الاسكندرية زار الوفد الاســتقلالي النادي السوداني وشاهد فرقة المسرح الحديث حيــث ألقى زكي طليمات كلمة ترحيــب بالوفد تخللتها هتافات مــن بعض الحاضرين بحيــاة وحــدة وادي النيل. وقد رد عليــه عبدالرحمن علي طه بكلمة قــال فيها «أؤكد للمستمعين الكرام بأننا حريصون على صداقة مصر، وحريصون على رعاية مصالح مصر، ولكننا في ذات الوقت حريصون أيضاً على كرامة السودان»[29].

8 - بدء المفاوضات[30]

وفي المفاوضات التي دارت مع الوفد الاســتقلالي مثل الحكومة المصرية رئيس الوزراء أحمــد نجيــب الهلالي ووزيــر الخارجية عبدالخالق حســونة. وقد عقــد الجانبان أربع جلســات في 31 مايــو و4 و7 و9 يونيــو 1952. وقد خصصت الجلســتان الأولى والثانية لعــرض وجهة نظر الطرفين. أما الجلســة الثالثة فتضمنت الأســئلة التي طرحها الجانب الاستقلالي للحصول على توضيحات للمقترحات المصرية ، وأما الجلسة الرابعة فقد كانت ختاميــة. ولم يتبادل الجانبان أي مذكرات مكتوبة بالمواضيع التي تطرق إليها البحث بل اكتفيا بالحديث الشفوي.

شكر الوفد الاستقلالي الهلالي على الفرصة التي أتاحها للاستقلاليين مشيراً إلى أن الأيام كانت قد ضنت بمثلها في الماضي. ثم استعرض الوفد مواقف الحكومات المصرية المتعاقبة من مسـألة السودان وموقفها تجاه الحركة الاسـتقلالية وكيف باعدت تلك المواقف بين مصر وبين فريق كبير من السودانيين وأفسدت مابين السودانيين أنفسهم. وقد أشار الوفد الاسـتقلالي بوجه خاص إلى رفض مصر في عام 1946 للوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب السودانية في 3 أكتوبر 1945 وما ترتب على ذلك من شطر السودانيين إلى فريقين. وقال الوفد إنه لا يذكر ذلك على سبيل العتاب وإقرار اللوم وإنما من قبيل التاريخ.

وتطرق الوفد الاسـتقلالي إلى المراسـيم التي أصدرتها حكومة الوفد في أكتوبر 1951 والتي كما سـبقت الإشارة قد أنهت العمل بمعاهدة سـنة 1936 وباتفاقيتي سنة 1899 ونصت على أن مصر والسودان وطن واحد ، وعلى أن يكون لقب الملك فاروق «ملك مصر



الوفد الاستقلالي للمفاوضات مع حكومة الهلالي ويبدو من اليمين بابو نمر، وعبدالرحمن علي طه، وإبراهيم أحمد، وعبدالله الفاضل المهدي، ويحيى نور، وعبدالخالق حسونة، وأحمد نجيب الهلالي

والسـودان»، وعلى أن يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص. تساءل الاستقلاليون عن السر في إعلان هذه المراسـيم والتمسك بها إذا كانت كما قيل مؤقتة ولم تأت بجديد مـن الناحيـة القانونية ثم مطالبة الدول بالاعتراف بها وإشـعار بريطانيا بحل مشـكلة السودان كلها إذا هي وافقت على لقب الملك.

وعبّر وفد الحركة الاستقلالية عن إخلاص السودانيين لمصر وإيمانهم بأن القطرين لابد لهما أن يعيشـا في حسن جوار وتفاهم. وأكد الوفد حرص السودانيين على احترام حقوق مصر القائمة في مياه النيل وحرصهم على القسمة العادلة في أي مشاريع جديدة. وأعرب الوفـد عن أمله في أن تسـاعد مصر السـودان على تحقيق الحكم الـذاتي بالموافقة على مشروع قانون الحكم الذاتي الذي رفع لها بأسرع ما يمكن مع اقتراح أي تعديلات تراها ، وأن تساعده كذلك على تقرير المصير عن طريق البرلمان السوداني.

9 - الهلالي يرد

قال الهلالي لوفد الاستقلاليين إن مصر ليست لها مطامع استعمارية ولاتبغي سلطاناً أو سيطرة على السودان ، وإن هدفها الأول هو أن تساعد السودانيين على المضي في الطريق الـذي يريدونه. وقال أيضاً إن التاج الذي تتمسـك به مـصر لا يغير الأوضاع الحاضرة في السودان ولكنه يحمي حقوق مصر لأن مصر إذا تخلت عن التاج بعد إلغاء اتفاقيتي سنة 1899 ومعاهدة سـنة 1936 فكأنما محت اسـمها بنفسها من السودان وسلمته للإنجليز لينفردوا به لأنها لا تملك حتى الحق في تعيين الحاكم العام.

وتساءل الهلالي لماذا وضع الاسـتقلاليون ثقتهم في الوعود البريطانية في الوقت الذي اكتشـفت فيه مصر ومنذ زمن بعيد بـأن مثل هذه الوعود ليسـت ذات قيمة. وانتقد الهلالي مشروع قانون الحكم الذاتي وقال إنه يجعل من الحاكم العام ملكاً غير متوج على السودان.

وفيما يبدو أنه إشـارة إلى الصيغة البريطانية بشـأن السودان والتي قدمت إلى مصر في 3 مايو 1952 ، قال الهلالي إن تقرير المصير يجب أن يكون على أسـاس الاسـتقلال أو الاتحاد مع مصر وليس هناك «أي وضع آخر». وفسر الوضع الآخر بأنه يعني الانضمام إلى

رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث». وعبّر الهلالي عن تخوفه من أن يؤدي اطمئنان الحركة الاستقلالية إلى الإدارة البريطانية إلى أن يختار الاستقلاليون عند الاستفتاء انضمام السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية. وسبقت الإشارة إلى أن الحكومة المصرية ولنفس السـبب كانت قد تحفظت في ردها في 20 مايـو 1952 على الصيغة البريطانية الجديدة على عبارة «أي وضع آخر».

10 - الوفد الاستقلالي يعقب

وفي تعقيبهم على الهلالي، قال الاستقلاليون إنهم حصلوا في الوقت الحاضر من الإدارة البريطانية على خطوات معلومة محددة تتلخص في قيام الحكم الذاتي وحق تقرير المصير حالما يشـاءونه. ولذلك فمن الصعوبة بمكان أن يقبلوا أي وضع جديد قد يغير أو يرجئ التطورات الدسـتورية، أو أن يقبلو أي تغيـير في الوضع الحاضر إلى أن يتم الحكم الذاتي وبينهم وبينه أربعة شهور.

وعبّر الوفد الاسـتقلالي عن اعتقاده بأن إنجلترا لا يمكن أن تتراجع عن وعودها بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير لسبب واحد هو أنها أن فعلت ذلك فسينقلب الهدوء الحاضر إلى اضطرابات قد تؤدي إلى ماهو أخطر من الثورة. وأشـار الوفد الاسـتقلالي إلى أن وعد الإنجليز بشأن حق تقرير المصير حالما يريده السودانيون أمر قصير المدى وسينكشف عن قريب فلماذا لا نجربه؟ ثم حذر الوفد من أن ترك الأمور على حالتها الراهنة يقوي الثقة بإنجلترا وبضعفها في مصر وهذا ما لا يريده أي سوداني. وأوضح الاستقلاليون أن مشروع قانـون الحكم الذاتي ليس من صنـع الإنجليز وإنما من صنع السـودانيين. وأما العيوب التي اعترت بعض أجزائه فتعود إلى الظروف المحلية في السـودان. وأوضح الاسـتقلاليون كذلك أن سلطات الحاكم العام قد تم تحديدها بناء على رغبات ممثلي الجنوب وزعماء القبائل.

ثم أكد الاستقلاليون للهلالي أنه طالما أن إطمئنان الحركة الاستقلالية للإدارة البريطانية قد اتجه اتجاهاً استقلالياً فلا خوف إذن من ربط السودان بالتاج البريطاني.

11 – مقترحات الهلالي

لإيجاد علاقة قانونية بين مصر والسودان تحل محل الاتفاقيتين والمعاهدة التي ألغيت، اقترح الهلالي أن يوافق الاستقلاليون على التاج الرمزي المؤقت خلال فترة الانتقال. وأكد الهلالي أن التاج الرمزي المؤقت لن يحدث أي تغيير في الأوضاع الإدارية الراهنة في السودان.

ورداً على سؤال للوفد الاستقلالي عن الفائدة التي ستجنيها مصر من ذلك ، قال الهلالي إن الغرض من التاج الرمزي المؤقت هو حماية حقوق مصر في السودان ، لأن مصر بعد إلغاء اتفاقيتي 1899 فقدت مركزها القانوني في السودان خاصة فيما يتعلق بتعيين الحاكم العام ومخاطبة حكومة السودان في مختلف الأمور. وهنا سأله الوفد الاستقلالي : إذا كان الأمر كذلك فلم لم تكتف الحكومة المصرية بإلغاء معاهدة سنة 1936 وتبقي على اتفاقيتي 1899 لحفظ مركزها في السودان ؟ فأجاب الهلالي بأنه لم يكن شخصياً موافقاً على إلغاء اتفاقيتي 1899 ولكن مصر تورطت في المسألة ولا يمكن الآن العدول عن ذلك الإلغاء.

ثم أعلن الهلالي أنه إذا قبل الاستقلاليون التاج الرمزي المؤقت فإن مصر مستعدة لقبول الآتي وتنفيذه:

1 – أي دستور يضعه السودانيون بأنفسهم.

2 – تعليق سيادة السودان لأهله إلى أن يتم الاستفتاء على الاستقلال أو الاتحاد ، وأن يكون الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد كفالة الحريات.

3 – تتنازل مصر عن التحفظات الخاصة بالجيش والتمثيل الخارجي والعملة بشرط ألا تعتبر مصر دولة أجنبية من ناحية السياسة الخارجية. فقد أبدى الهلالي موافقته على أن تبقى السياسة الخارجية في يد الحاكم العام باستثناء ما يتعلق بمصر والسودان لأنه كما قال لا مصر ولا الحركة الاستقلالية تريد أن تُعتبر مصر دولة أجنبية وذلك عندما تثار مثلاً مسائل الري. وكانت التحفظات المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع والجيش والنقد قد وردت أصلاً في أحد المراسيم التي

أصدرتها حكومة الوفد في أكتوبر 1951 بعد إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتي سنة 1899.

4 - تحدد مصر تاريخاً للحكم الذاتي وتقرير المصير حسب مشيئة السودانيين.

5 - توافق مصر على ألا يحدث أي تغيير في الأوضاع الحاضرة في السـودان. وبالنسبة لهذه النقطة اسـتوضح الاستقلاليون الهلالي قوله بأن الاعتراف بالتاج الرمزي لن يؤثر على إدارة السودان الحالية واستغربوا كيف يترك الاعتراف بالتاج الرمزي أي صفـة قانونية لبقاء تلك الإدارة أو لحق بريطانيا في ترشـيح الحاكم العام. ولكن الهلالي قال للاستقلاليين إنه عندما «نتفق على الدستور ونعدله حسب مشيئتكم ونحد من سـلطات الحاكم العام الحاضرة ويكون الوزراء سـودانيين مسؤولين فإنهم يشرفون على من تحتهم من الموظفين البريطانيين ولا حاجة إلى تغيير».

6 - تصدر مصر بكل ماتقدم مرسوماً قوياً يعلن في الأمم المتحدة. وقد اشترطت مصر أن يتم صدور المرسـوم وإعلان قبول التاج المصري على السودان في وقت واحد. وقد نقل الهلالي إلى الوفد الاستقلالي أن السفيرين البريطاني والأمريكي في القاهرة استيفنسن وكافري أبلغاه بأن حكومتيهما ستضمنان تأييد مثل هذا الاتفاق.

7 - تتعهد مصر بأن تحول بالطرق الدستورية دون تدخل العرش لتعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان. وكان الوفد الاسـتقلالي قد تخوف من أن ما قد يتم الاتفاق عليه مع حكومة الهلالي ربما يكون عرضه للإلغاء من جانب الملك أو أي حكومة أخرى لأي ظرف طارىء كالحرب مثلاً أو أي ظرف آخر لا يكون في الحسبان الآن.

12 - وجهة النظر الاستقلالية

في معرض تعليقه على اقتراح الهلالي بشـأن التاج الرمزي المؤقت قال الوفد الاستقلالي إن التاج معناه السيادة في نظر الناس ولا يمكن أن يفسروه بغير ذلك. وأشار الوفد إلى أنه طالما أن الناس قد نفروا في الماضي من السيادة التي جاء بها صدقي في عام 1946 ، فليس بإمكان الوفد أن يعود الآن ليقول للناس جئناكم بسـيادة مصر على السـودان. ثم اقترح الوفد الاستقلالي تسوية مسألة السودان على الأسس التالية:-

1 - التفكـير في حل آخر غير التاج الرمزي المؤقـت كأن يعاد النظر في اقتراح تكوين لجنة ثلاثية من مصر وبريطانيا والسودان لتعمل مع الحاكم العام وبذلك تطمئن مـصر على تنفيذ إجـراءات الحكم الذاتي وتحل العقـدة القانونية التي تورطت فيها مصر يوم أصدرت حكومة الوفد تلك المراسـيم المشـهورة. وسبق لنا القول ان اقـتراح تكوين لجنة ثلاثية الـذي طرحه الوفد الاسـتقلالي كان قد أُثير أصلاً إبـان مباحثات خشـبة - كامبـل في 6 - 28 مايو 1948. فقد نوقشـت في تلك المباحثات فكرة إنشـاء لجنة مصرية - بريطانية - سـودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي.

2 - أن توافق مصر على دسـتور الحكم الذاتي الذي أرسـل إليهـا ولها أن تقترح أي تعديلات تراها.

3 - أن يتم إجراء الاسـتفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد أن تكفل له الحرية التامة ، وأن يكون الاستفتاء على وجهين : الاستقلال أو الارتباط مع مصر.

4 - يجب أن تتم في مرحلة الحكم الذاتي مفاوضات مع مصر لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبلة نظراً لحاجة السـودان الماسة للتوسع الزراعي والتقدم الاقتصادي. وكان الهلالي قد استشـهد بالمثل المصري «الميه ماتفتش على العطشان» عندما تحدث الوفد الاستقلالي عن نفاد حصة السودان من مياه النيل.

5 - في حالة اسـتقلال السـودان فإن الحكومة السـودانية سـتدخل عـلى الفور في مفاوضـات مع مصر لتحديـد العلاقات والمصالح المشـتركة بـين البلدين ، لأن الاسـتقلاليين أحرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر. وذهب الوفد الاستقلالي إلى حد القول بأنه إذا ترتب على الاستفتاء اختيار الاستقلال فإن السودان سـيدخل مباشرة في مفاوضات مع مصر لإقرار نوع الاتحاد الذي يربط بـين البلدين كما اقـترح في الوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب السـودانية في 3 أكتوبر 1945. وسـبقت الإشـارة إلى أن الأحزاب السودانية قد اتفقت قبل سفر وفد السـودان إلى مصر في 22 مارس 1946 على تفسـير للبند الأول من الوثيقة. ويقضي هذا التفسير بأن تحدد الحكومة السودانية الحرة نوع الاتحاد مع مصر.

13 - ختام المفاوضات

في الجلسة الختامية للمفاوضات التي عقدت في 9 يونيو 1952 شكر الوفد الاستقلالي الهلالي على ما لقيه من ترحيب وأشاد بالجو الودي والإخلاص الذي ساد المفاوضات. ثم أعلن الوفد أنه سيرفع مقترحات الهلالي إلى السيد عبدالرحمن المهدي راعي الحركة الاستقلالية. كما نبه الوفد إلى أنه يتحدث باسم الحركة الاستقلالية ولا يستطيع أن يتحدث باسم الأحزاب السودانية الأخرى وحتى إذا ما قبل الاستقلاليون بالمقترحات المصرية فقد لا يقبلها الأخرون. واستفسر الوفد الاستقلالي عما ستفعله الحكومة المصرية في هذه الحالة. ولكن الجانب المصري لم يرد على هذا الاستفسار.

ومن جانبه حمّل الهلالي الوفد الاستقلالي تحية مقرونة بالاحترام إلى السيد عبدالرحمن المهدي وأعرب عن أمله في تلقي الرد على مقترحاته بأقرب فرصة لئلا يطول الوقت



الوفد الاستقلالي في المفاوضات مع حكومة الهلالي من اليمين إلى الشمال: يحيى نور، وإبراهيم أحمد، وعبدالخالق حسونة، وعبدالله الفاضل المهدي، وأحمد نجيب الهلالي، ومحمد صالح الشنقيطي، وعبدالرحمن علي طه، وبابو نمر.

فيمــضي الناس في التأويل والافتراضــات. وأتفق الطرفان على أن يكون الرد إما بارســال مندوبين إلى مصر أو يرسل في مظروف مختوم يسلم في الخرطوم ليحيى نور.

وبعد عودته إلى الخرطوم يوم الثلاثاء 10 يونيو 1952 أصدر الوفد الاستقلالي بياناً قال فيه أنه أطلع الحكومة المصرية على وجهة نظر الاستقلاليين ووقف على وجهة نظر مصر بشأن العلاقات بين مصر والسودان. وجاء في البيان أن الوفد سيشرع على الفور في إعداد مذكرة ترفع للســيد عبدالرحمن المهدي لدراســتها وأخذ الرأي فيها. وأشار البيان إلى أنه إلى أن يتــم ذلك فإن ما ينشر عن تلك الاتصالات غير صحيح ولا يمت إلى الحقيقة بصلة. إذ لم يكن للوفد تفويض للبت في شيء غير عرض وجهة نظر الاستقلاليين ومناقشة وجهة النظر المصرية وحملها للخرطوم.

وحــري بالذكر أنه بالرغم من أن الحزب الجمهوري الذي كان يدعو أيضاً لاســتقلال الســودان التام لم يكن ممثلاً في الوفد الاستقلالي، إلا أن رئيس الحزب محمود محمد طه قال إن الوفد «أبرز شخصية السودان في الدوائر المصرية الرسمية والشعبية، ونال إعجاباً أقــوى مــما ظفرت به حتــى الآن أي هيئة، وأنه لفت نظر المصريين إلى مالم يشــاءوا أن يلتفتوا إليه من قبل وهو أن للسودان شخصية يجب أن تحترم»[31].

14 - الهلالي يطلب وساطة إيدن

أثناء وجود الوفد الاستقلالي في الاسكندرية وبالتحديد في 4 يونيو 1952 طلب الهلالي من الســفير البريطاني استيفنســن أن يقوم أنتوني إيدن بإبلاغ السيد عبدالرحمن المهدي بأي طريقة يراها ملائمة بأن الحكومة البريطانية لن تعارض أي اتفاق ودي يتم بينه وبين الحكومة المصرية. ويبدو أن تشــدد الوفد الاســتقلالي هو الذي أملى على الهلالي التقدم بهذا الطلب.

وفي برقيته بشأن هذا الموضوع إلى وزارة الخارجية البريطانية ، قال السفير استيفنسن إن الهلالي كان يدرك أنه لا سبيل للحكومة البريطانية لفرض ضغط على السيد عبدالرحمن المهدي وأن كل ما كان يرجوه الهلالي هو أن تخطر الحكومة البريطانية السيد عبدالرحمن

بأنه إذا ما اقتنع بوجهة النظر المصرية ، فإن الحكومة البريطانية لن تعترض على ماسيتم عليه الاتفاق بينه وبين الحكومة المصرية.

وأشار السفير في برقيته كذلك إلى أنه نبه الهلالي إلى أن جزءاً كبيراً من سكان السودان لا يدين بالولاء للسيد عبدالرحمن المهدي وسأله عما إذا كان سيدعو لزيارة مصر ممثلين لوجهات النظر السـودانية الأخرى. فأجاب الهلالي بأنه فيما يتعلق بالختمية فإنه يعرف سلفاً ردهم. وفيما يتعلق بالقبائل الجنوبية قال الهلالي إن كل ما يلزم بالنسبة لهؤلاء هو كلمة «طمأنة» من الحاكم العام[32].

وفي رده على برقية السـفير استيفنسـن ، قـال إيدن أنه يرحـب بالطبع بأي تقارب في وجهـات نظـر حزب الأمة والحكومة المصرية إذا أدى إلى تحسـين العلاقات بين مصر والسـودان وبذلك مكّن الحكومة البريطانية من تسوية خلافاتها مع مصر. ولهذا السبب قال إيدن إنه شجع إرسال الوفد الاستقلالي إلى مصر.



عبدالرحمن علي طه في حديث مع اثنين من وزراء الهلالي هما أحمد مرتضى المراغي وزير الداخلية ومحمد فريد زعلوك وزير الدولة للدعاية

ولكــن إيدن نبه إلى أن أي تقارب كهذا ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مصالح الســودان ككل. ومضى للقول بأن موافقة الحكومة البريطانية على الاتفاق الذي قد يتم بين الحكومة المصرية والســيد عبدالرحمن المهدي ستعتمد إلى حد ما على طبيعة هذا الاتفاق. وأشار إيدن إلى أنه طالما أن السيد عبدالرحمن المهدي لا يمثل السودان ككل فليس من المناسب الحديــث عن اتفاق بينه وبين الحكومة المصرية. ثم أكد إيدن انه في هذه المرحلة وقبل معرفة بنود الاتفاق غير مســتعد للقول بأن أي اتفاق يكون مرضياً للســيد عبدالرحمن المهدي سيكون مقبولاً لدى الحكومة البريطانية[33].

وفي معــرض تعليقه على الطلب الذي تقدم به الهلالي لإيدن ، حذر الحاكم العام من الافتراض خطأً بأن الوصول إلى اتفاق مع الحركة الاســتقلالية ســيحل مشــكلة الاعتراف بلقب الملك وانتقد افــتراض الهلالي بأن الجنوب تكفيه كلمة «طمأنة» من الحاكم العام ووصفه بعدم الواقعية.

وفي تحليلــه لموقف طائفة الختميــة قال الحاكم العام إن اتصــال الحكومة المصرية مؤخــراً بالســيد عبدالرحمن المهدي أعطى الســيد علي الميرغني انطباعــاً بأن الحكومة المصريــة تعتقد أنه مضمــون الجانب. وذكر الحاكم العام أنه قد صدر من الســيد علي الميرغنــي أنه لن يقبل بأي اتفــاق يتم التوصل إليه بين الحكومة المصرية ووفد الســيد عبدالرحمن المهدي ، وأنه إذا تم مثل هذا الاتفاق فسيعلن تحالفه مع الحزب الجمهوري الاشتراكي.

وقــد وجــد الحاكم العام في هذا دليلاً عــلى وجهة النظر التي عــبّر عنها كثيراً والتي مؤداها أن معارضة طائفة الختمية لمقترحات حكومة السودان بشأن الدستور وتأييدهم لمــصر لاتعــود إلى الرغبة في الاتحاد مع مصر وإنما إلى الخصومة الشــخصية بين الســيد علي الميرغني والســيد عبدالرحمن المهدي. وتوقع الحاكم العام إذاتم تقارب بين الســيد عبدالرحمن المهدي والحكومة المصرية أن يحدث تحول كامل للمعســكر الاستقلالي من قبل الختمية والطوائف الأخرى التي لا تدين بالولاء للسيد عبدالرحمن المهدي[34].

15 - الاستقلاليون يرفضون مقترحات الهلالي

بعد عودة الوفد الاســتقلالي إلى السودان في 10 يونيو 1952 عرضت مقترحات الهلالي على السيد عبدالرحمن المهدي ونوقشت من قبل فصائل الحركة الاستقلالية. وقد انتهى الأمر بالحركة الاســتقلالية إلى رفض اقتراح الهلالي بالاعتراف بالتاج الرمزي المؤقت خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير لأنه من مصلحة الطرفين ألا تتأثر علاقة البلدين بإجــراء مؤقت قد يــؤدي إلى كثير مما يضر مصر والســودان وإلى كثــير من عدم الأمن والاستقرار.

واستقر رأي الحركة الاستقلالية كذلك على التقدم للهلالي باقتراح لإيجاد علاقة قانونية بين مصر والسودان خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير. وفي هذا الصدد أيدت الحركة الاســتقلالية الاقتراح الذي تقدم به وفدها والذي يقضي بتشكيل لجنة ثلاثية من السودانيين والمصريين والإنجليز لتعمل مع الحاكم العام خلال تلك الفترة. وأشارت الحركة الاستقلالية إلا أنه إذا قُبل المبدأ فيمكن الاتفاق على تكوين اللجنة واختصاصاتها[35].

ولكن حكومة الهلالي لم تبق في الحكم لتتلقى رد الحركة الاستقلالية. إذ استقالت في 28 يونيو 1952 وخلفتها في 2 يوليو 1952 حكومة جديدة برئاسة حسين سري.

16 - سري يدعو لمواصلة التفاوض

في 7 يوليو 1952 قال سري لكريسويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية في القاهرة إن مسألة السودان أصبحت صعبة نظراً لرفض الحكومة البريطانية ممارسة النفوذ الكبير الذي تحظى به على الســودانيين (يقصد الاستقلاليين) لكي يوافقوا على لقب الملك خلال الفــترة الانتقالية لحين تقرير المصير. وأضــاف سري أن حكومته وأي حكومة أخرى تقبل بحق الســودانيين في اختيار مســتقبلهم، ولكنه قال إنه مهتم بمســألة الفــترة الانتقالية وأعرب عن أمله في أن تســاعد السلطات البريطانية في السودان بشكل أكبر من ذي قبل حول هذه المسألة المحدودة.

أجاب كريســويل بأنه قد تمت مناقشة هذه المسألة خلال الأشهر القليلة الماضية ولا يحتمل أن توافق الحكومة البريطانية على فرض أية ضغوط أو نفوذ على السودانيين بهذا

الصدد، فالقضية يجب أن تترك ليقررها السودانيون بأنفسهم. وأبدى كريسويل إستعداد بلاده لبذل قصارى جهدها لتشجيع السودانيين (يقصد الاستقلاليين) على استمرار الاتصالات مع مصر لمناقشة كافة القضايا بشكل مفتوح وبصراحة.

وانتقد كريسويل استمرار العزف على مسألة لقب الملك ووصفه بعدم الواقعية، وقال لسري إنه إذا أراد إحراز أي تقدم فإنه ينبغي عليه أن يركز التفكير على المسألة الأكثر عملية ألا وهي التعاون بين مصروالسودان في المستقبل. ورد سري بأنه يرغب في النظر في مسائل أخرى كإصدار دستور للسودان في المستقبل. ولكنه قال إن مسألة لقب الملك أصبحت جزءاً من الدستور المصري ولذلك فهي مهمة لتحقيق أي تقدم[36].

ويبدو أن حسين سري قد أخذ بنصيحة كريسويل. ففي 8 يوليو 1952 اتصل محمد هاشم وزير الداخلية المصري بالسيد عبدالرحمن المهدي وأبلغه دعوة مصر الرسمية لزيارتها قبل بدء الرحلة التي كان يزمع القيام بها إلى سويسرا[37].

ولما كان الاستقلاليون حريصين على توضيح موقفهم لمصر وعلى إيجاد أحسن العلاقات مع حكومتها ، فقد رأوا أنه من الحكمة الاستجابة لدعوة حسين سري على أن يوفد السيد عبدالرحمن قبل زيارته لمصر اثنين من أعضاء الوفد الاستقلالي الذي تباحث مع الهلالي لتقديم عرض موجز للمباحثات ونقل رد الاستقلاليين على مقترحات الهلالي. ولهذا الغرض سافر إلى مصر في 10 يوليو 1952 عبدالله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي حيث أبلغا وزير الداخلية محمد هاشم بأن الحركة الاستقلالية ترفض اقتراح الهلالي بشأن التاج الرمزي المؤقت وتقترح إحياء فكرة اللجنة الثلاثية التي طرحت في مباحثات خشبة - كامبل في مايو 1948[38].

وتجدر الإشارة أن جناحي حزب الأشقاء وجزب الجبهة الوطنية احتجوا على دعوة سري للسيد عبدالرحمن المهدي. فقد ورد في برقية وقع عليها إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان أن الأحزاب الاتحادية التي تكوّن الأغلبية الساحقة بالسودان حينما رحبت بمحاولات مصر للتفاهم مع حزب الأمة وأنصاره من موظفي الوضع الراهن بغرض جمع كلمة السودانيين وتوحيد صفوفهم على الأهداف السودانية الحقة ، فإنها تشعر في واقع الأمر أنها مجرد محاولات لتمكين الخطة المرسومة ، وأنه لا طائل من وراء تلك المفاوضات مع زعيم حزب الأمة الذي أعلن من قبل وأكد بالأمس

عدم قبول التاج المشترك رمزياً او أصيلاً. ثم عبّرت البرقية عن احتجاج الأحزاب الاتحادية لتطور المفاوضات مع السيد عبدالرحمن المهدي إلى صميم المسألة السودانية دون اشتراك الأحزاب الاتحادية مما يضفي على زعيم حزب الأمة وحده صفة المتكلم باسـم السودان كله ، ويعطي الإنجليز الحجة في تدعيم الوضع الحالي الجائر وتثبيت أقدامهم[39].

على أية حال حُدد يوم 26 يوليو 1952 تاريخاً لبدء زيارة السـيد عبدالرحمن المهدي لمصر. ولكن حسـين سري اسـتقال في 22 يوليو 1952 وعُهد إلى الهلالي بتشكيل حكومة جديـدة. ولم يبق الهلالي في الحكم أكثر من 18 سـاعة. ففـي صباح يوم 23 يوليو 1952 استولى الجيش على السلطة في مصر.

الهوامش

1 - انظر :

FO 371/96902, Brief for Secretary of State's visit to Washington, January 1952, also Foreign Office to Cairo, January 19, 1952, ibid., and Burrows, Washington, to Allen , Foreign Office, February 2, 1952, ibid.

2 - انظر :

FO 371/96896, Allen, Foreign Office, to Creswell, Alexandria, July 11, 1952.

3 - انظر :

Mavrogordato, Behind the Scenes (1982), p. 106, also Robertson, op. cit., pp. 149 - 150, and Mansour Khalid, op. cit., pp. 103 - 104.

4 - انظر :

FO 371/96902, Khartoum to Foreign Office, January 21, 1952, also Foreign Office to Khartoum, January 31, 1952, ibid., and Khartoum to Foreign Office, February 6, 1952, ibid.

5 - FO 371/96903, Strang, Foreign Office, to Howe, Khartoum, March 14, 1952.

6 - FO 371/96904, Howe to Strang, March 30, 1952.

7 - ورد هذا في :

FO 371/96908, Eden to Stevenson, April 30, 1952.

8 - FO 371/96905, Record of the meeting held in the Secretary of State's Room on April 29 and 30, 1952.

9 - Eden to Stevenson, April 30, 1952, loc. cit.

10 - FO 371/96905, Khartoum to Foreign Office, May 5, 1952.

11 - النيل : 27 أبريل 1952 ، انظر أيضاً النيل : 3 مايو 1952.

12 - FO 371/96854, Foreign Office to Khartoum, March 31, 1952.

13 - Khartoum to Foreign Office, March 31, 1952, ibid.

14 - Answer by Eden to a question in Parliament, April 7, 1952 ibid.

15 - FO 371/96905, Cairo to Foreign Office, May 20, 1952.

16 - انظر المراسلات المشار إليها في هامش (4) أعلاه. وانظر أيضاً :
FO 371/96906, Khartoum to Foreign Office, June 12, 1952, and Foreign Office to Khartoum, June 17, 1952, ibid.

17 - FO 371/96905, Khartoum to Foreign Office, May 16, 1952.
رحب متحدث بلسان وزارة الخارجية البريطانية بدعوة الهلالي للاستقلاليين. وقال إنه ينبغي توثيق الاتصال بين المصريين والسودانيين حتى يتعرف المصريون تماماً على جميع الآراء في السودان : السودان الجديد في 20 مايو 1952.

18 - FO 371/96905, Khartoum to Foreign Office, May 17, 1952.

19 - FO 371/96906, Khartoum to Foreign Office, May 23, 1952.

20 - See Note on the meeting with Sayed Abdel Rahman prepared by Robert Howe enclosed in Robertson to Allen, May 28, 1952, ibid.
حضر عبدالرحمن علي طه لقاء السيد عبدالرحمن بالحاكم العام : النيل في 26 مايو 1952.

21 - السودان الجديد : 20 مايو 1952. وأيضاً الأهرام : 22 مايو 1952.
حضر عبدالرحمن علي طه لقاء السيد عبدالرحمن بهوسكنز.

22 - FO 371/96906, Record of a meeting held at the British Embassy in Paris, May 26, 1952.

23 - Khartoum to Foreign Office, May 23, 1952, ibid., and also Note by Howe on his meeting with Sayed Abdel Rahman, May 28, 1952, ibid.

24 - ضم بابو نمر للوفد لتمثيل زعماء العشـــائر: الســـودان الجديد في 21 مايو 1952. وأيضاً فرنسيس دينق ، ذكريات بابو نمر (1982)، ص 29.

25 - انظر التصريح الذي أدلى به عبدالله الفاضل المهدي بعد عودة الوفد من الاسكندرية في السودان الجديد : 13 يونيو 1952.

26 - السودان الجديد : 28 مايو 1952. وأيضاً الأهرام : 28 مايو 1952.

27 - السودان الجديد : 29 مايو 1952. وأيضاً :

FO 371/96906, Cairo to Foreign Office, May 28, 1952.

28 - السودان الجديد : 29 و 31 مايو 1952.

29 - نفس المصدر : 3 يونيو 1952.

30 - استقينا المعلومات المتعلقة بمفاوضات الهلالي مع الاستقلاليين من المصادر التالية :

(أ) مفكرة دوّن فيها عبدالرحمن علي طه بخط يده مادار في المفاوضات.

(ب) مقابلـة عبدالرحمن علي طه لجيمس روبرتســون في 12 يونيو 1952 حيث أطلعه بناء على تعليمات السيد عبدالرحمن المهدي على مادار في اجتماعات الاسكندرية:

FO 371/96906, Khartoum to Foreign Office, June 13, 1952.

(ج) عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق ، ص 137 - 140.

31 - السودان الجديد : 8 يونيو 1952.

32 - FO 371/96906, Cairo to Foreign Office, June 5, 1952.

33 - Foregin Office to Cairo, June 6, 1952, ibid.

34 - Khartoum to Foreign Office, June 9, 1952, ibid.

35 - السودان الجديد : 12 أغسطس 1952. وأيضاً النيل : 12 أغسطس 1952.

36 - FO 371/96907, Creswell to Foreign Office, July 7 , 1952.

37 - السودان الجديد : 9 يوليو 1952.

38 - نفس المصدر : 12 أغسطس 1952. وأيضاً :

FO 371/96907, Khartoum to Foreign Office, July 9, 1952. Also Khartoum to Foreign Office, July 18, and 21, 1952, ibid.

39 - السودان الجديد : 15 يوليو 1952. وانظر تعليق النيل بعنوان «برقية لا مبرر لها» : 15 يوليو 1952.

7 القسم الســابع

الطريق إلى اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953

الفصل الأول

محمد نجيب يقارب مسألة السودان: سبتمبر 1952

بدأت ثورة 23 يوليو تحولاً مهماً في السياسة المصرية تجاه السودان فأسقطت المطالبة بالسيادة على السودان، وقبلت الفصل بين مسألتي الدفاع والسودان، واعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وذلك إما باختيار الاستقلال التام أو الارتباط مع مصر. كما وافقت على أن يكون مشروع قانون الحكم الذاتي الذي رفعته حكومة السودان إلى دولتي الحكم الثنائي في 8 مايو 1952 أساساً لمفاوضاتها مع الأحزاب السودانية ومع الحكومة البريطانية.

ولكن ثورة 23 يوليو لم تسقط شعار وحدة وادي النيل أو تسلم بفصل السودان عن مصر، وإنما راهنت على قدرتها في التأثير على الرأي العام السوداني والقوى السياسية السودانية لاختيار الارتباط مع مصر[1]. ولذلك وكما سيرد من بعد، فقد عملت ثورة 23 يوليو على توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي. ثم دعمت هذا الحزب مالياً وإعلامياً في الانتخابات التي أجريت بمقتضى قانون الحكم الذاتي في عام 1953.

ففي كتاب «كلمتي للتاريخ» قال محمد نجيب: «كان الخط الوطني لجميع الأحزاب والمفاوضين المصريين في السابق هو فرض سيطرة مصر على السودان مستندين إلى اسباب تاريخية وحق الفتح. ولكني كنت معارضاً لهذا الاسلوب، مؤمناً بأنه لا يجوز إكراه شعب السودان على قبول مالم يستشر فيه. وكنت في نفس الوقت واثقاً أن الديمقراطية والاستفتاء الحر لشعب السودان سوف يصلان بنا إلى نفس النتيجة، وهي ارتباط شعب وادي النيل، ولهذا جرؤت على إعلان موافقتي على تقرير المصير، مخالفاً بذلك الخط الذي أجمع عليه السياسيون قبل حركة الجيش»[2]. وفي كتابه «كنت رئيساً لمصر» قال

محمد نجيب: «كانت خطتنا تدعيم الحزب الوطني الاتحادي لعودة السودان لمصر بعد أن يخرج منه الإنجليز. وكان وصول إسماعيل الأزهري إلى رئاسة الحكومة بشرة خير لنا»[3].

ومهما يكن من أمر، فسنرى في هذا الفصل والفصول التالية من هذا القسم الدور المهم الذي لعبته حكومة ثورة 23 يوليو في الوصول في 12 فبراير 1953 إلى اتفاقية مع الحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان.

1 - بريطانيا تستطلع موقف نجيب

سبقت الإشارة إلى أن الحاكم العام كان قد رفع في 8 مايو 1952 مشروع قانون الحكم الذاتي لدولتي الحكم الثنائي. وحتى قيام ثورة 23 يوليو لم تكن مصر أو بريطانيا قد أعطت موافقتها على المشروع.

وفي 24 سبتمبر 1952، وبناء على تعليمات وزير الخارجية أنتوني إيدن المؤرخة 12 سبتمبر 1952، أخطر السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن محمد نجيب أنه لا مفر من إجراء الانتخابات في السودان في وقت مبكر. ولذلك فإنه ينبغي على الحكومة البريطانية أن تعطي موافقتها في المستقبل القريب على مشروع قانون الحكم الذاتي.

وكان إيدن قد ذكر في معرض تعليماته للسفير أنه بموجب قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لعام 1948 فإن مشروع قانون الحكم الذاتي سيصبح نافذاً إذا لم تبلغ الحكومتان المصرية والبريطانية الحاكم العام رسمياً بحلول 8 نوفمبر 1952 بعدم موافقتهما عليه، لأن ستة أشهر ستكون قد انقضت على تاريخ إرساله لهما من قبل الحاكم العام. ولكن كان من رأي إيدن أن نفاذ المشروع بهذه الطريقة لن يكون مرضياً لأنها ستترك السودانيين وحكومة السودان في حالة شك حتى 8 نوفمبر 1952، كما ستعطي الانطباع بأن الحكومة البريطانية لا توافق على المشروع بشكل إيجابي مما سيلحق الضرر بهيبتها وبهيبة حكومة السودان. ولذلك أعرب للسفير عن أمله في أن تعلن الحكومة البريطانية موافقتها على مشروع القانون قبل 8 نوفمبر 1952.

وبناء على تعليمات إيدن قام السـفير استيفنسـن بتسـليم محمـد نجيب الوثائق التالية :-

1 - صلاحيات اللجنة الاستشـارية الدولية التي سـيناط بها مراقبة انتخابات البرلمان السوداني.

2 - التعديلات المقترحة لمشروع قانون الحكم الذاتي.

3 - مسـودة خطـاب إلى الحاكم العام بشـأن موافقة بريطانيا عـلى مشروع قانون الحكم الذاتي.

وقد اشتملت هذه الوثائق على بعض التعديلات التي قصدت بها الحكومة البريطانية إشراك الحكومة المصرية في إجراءات التطور الدسـتوري في السـودان ومقابلة اعتراضات الحكومة المصرية بشـأن سـلطات الحاكم العـام. ومن أهم هـذه التعديلات النص في نهاية الفصل الأول على أنه «لا شيء في هذا القانون يؤثر على مسـؤوليات الحاكم العام القانونية للحكومتين البريطانية والمصرية»[4]. وسيرد لاحقاً أن هذا التعديل قد أثار شكوك الاستقلاليين عندما طرحه أنتوني إيدن خلال اجتماعه بالسيد عبدالرحمن المهدي في لندن في 11 أكتوبر 1952.

بوجـه عـام كان رد فعل محمد نجيب إزاء المقترحات البريطانيـة إيجابياً. ولكنه نبه السـفير البريطاني إلى أن ذلك ينبغي أن يعتبر رد فعله الشخصي، وأنه لا يستطيع أن يلزم حكومته قبل التشاور مع أعضائها خلال الأيام المقبلة. ثم أوضح محمد نجيب أنه يواجه فيما يتعلق بالسودان ثلاث صعوبات:-

أولاً : الصعوبة القانونية التي نشـأت بسـبب إلغاء اتفاقية سنة 1899. وحول هذه الصعوبة قال نجيب إنه سـيتحدث مع مستشاريه القانونيين ليرى ما إذا كانت هناك وسيلة لتجاوزها.

ثانياً : إن شعار «وحدة وادي النيل» لا يزال يحظي بقبول عاطفي في مصر.

ثالثاً : معارضة الأحـزاب الاتحادية للانتخابـات ومطالبتها بالاسـتفتاء الذي اقترحه محمد صلاح الدين في العام الماضي[5].

2 - نجيب يؤجل البت في المقترحات البريطانية

في 2 أكتوبر 1952 أبلغ السـفير البريطاني حكومته بأن محمد نجيب أجل اتخاذ قرار بشـأن المقترحات البريطانية حتى يستشـير ممثلي الأحزاب السياسـية السودانية الذين دعاهـم للحضور إلى القاهرة[6]. وكان محمد نجيب قد قدم في 21 سـبتمبر 1952 دعوة شـخصية للسـيد عبدالرحمن المهدي لزيارة مصر[7]. وفي 30 سـبتمبر طلب نجيب من عبدالفتاح حسن رئيس أركان حرب القوات المصرية في السودان توجيه الدعوة إلى قادة الأحزاب الاتحادية وإلى ممثلين للحزب الجمهوري الاشتراكي لزيارة القاهرة للتشاور[8] وقد وصل هؤلاء بالفعل إلى القاهرة في 2 أكتوبر 1952[9].

وفي 9 أكتوبـر 1952 أخطـر محمـد نجيب السـفير البريطاني في القاهـرة بأنه ليس في إمكانـه بعد إعطاء رأيه النهـائي بصدد المقترحات البريطانية مشـيراً إلى أن مباحثات الحكومـة المصرية مـع وفود الأحزاب السـودانية لا تزال مسـتمرة وإلى أن وجهة نظر الطرفين تقترب من أفكار الحكومة البريطانية حول هذا الموضوع. كما وعد نجيب السفير البريطاني بمقابلته خلال أسـبوع لتقديم التعديلات التي تقترح الحكومة المصرية إدخالها على مشروع قانون الحكم الذاتي. ولكن السفير البريطاني أشار إلى أن حكومته لا تستطيع أن تؤخر كثيراً إرسـال موافقتها على مشروع قانون الحكم الذاتي إلى الحاكم العام. ولم ير نجيـب مانعاً مـن أن تقوم الحكومة البريطانية - متى ما قررت ضرورة ذلك - بإرسـال ردها وموافقتها على مشروع قانون الحكم الذاتي إلى الحاكم العام. ولكن سيرد في الفقرة التالية أن الحكومة المصرية غيرت فيما بعد وجهة نظرها بشأن هذه النقطة[10].

3 - المطالبة بتأجيل إصدار الموافقة البريطانية

في 12 أكتوبر 1952 دعا مستشـار السـفارة الأمريكية بالقاهرة ماكلينتوك مستشـار السـفارة البريطانية ديوك للقاء اثنين من الضباط المصريين هما حسـين ذو الفقار صبري من هيئة أركان حرب القوات المصرية بالسودان وجمال سالم من اللجنة العسكرية العليا، وذلك لمناقشة مسائل معينة طرحت في لقاء نجيب بالسفير البريطاني في 9 أكتوبر 1952.

أبلغ الضابطان المستشـار البريطـاني ديوك بأن الحكومة المصرية سـتقترح تعديلات

مهمــة على مشروع قانون الحكم الذاتي عندما تنتهي مشــاوراتها الحالية مع ممثلي كل الأحزاب السودانية، وطلبا عدم اصدار الموافقة البريطانية قبل الإطلاع على آراء الحكومة المصرية التي لن تتبلور قبل لقاء الســيد عبدالرحمن المهدي وممثلي الأحزاب السودانية الأخرى.

وأشــار ديوك إلى أن محمد نجيب قد أخطر ســلفاً بنية الحكومة البريطانية إرســال موافقتها على مشروع القانون في المستقبل القريب جداً ولكنه لم يبد أي اعتراض بل أعلن اســتعداده لإرسال آراء الحكومة المصرية فيما بعد. كما أشار ديوك إلى أن إعلان الموافقة البريطانية لن يمنــع الحاكم العام من إجراء تعديلات لمقابلة وجهة النظر المصرية في أي وقت قبل 8 نوفمبر 1952 لأن القانون لن يصدر رسمياً قبل هذا التاريخ.

وفي معــرض ردهــما عــلى ذلــك قــال الضابطان إنهــما يأمــلان في تأمــين موافقة الحكومةالبريطانيــة عــلى المقترحــات المصرية لأنه ســيتم الاتفاق عليها مــع القيادات السياســية السودانية وسيكون من الصعب على الحكومة البريطانية بعد إعلان موافقتها قبــول أي تعديــلات على مشروع القانون كما لن يقبل الحاكــم العام ذلك إلا إذا أصرت الحكومة البريطانية.

وقد أبدى الضابطان استغرابهما لإخفاق محمد نجيب في إخطار السفير البريطاني بأن الحكومــة المصرية ترغب في تأجيل الأنتخابات الســودانية. ثم أوضحا أن النظام الجديد في مصر لم تتوفر لديه سوى أسابيع قليلة لدراسة مسألة السودان ومعالجة مشاكل مصر الداخلية الملحة وليس مسؤولاً عن الشهور التي أضاعتها الحكومات المصرية السابقة.

وأكد الضابطان لديوك أن النظام الجديد عاكف على إعداد فكرة جديدة عن السودان وأنه قد تخلى عن شــعار وحدة وادي النيل ويعمل من أجل استقلال حقيقي للسودان. وأشــارا إلى أن الرأي العام المصري يحتاج إلى تربيــة جديدة في هذا الصدد وقد بدأ ذلك في الصحف ولكنه يحتاج إلى بعض الوقت. وبما أن هذا يشــكل تغييراً جذرياً في السياسة المصريــة، فقد أبدى الضابطان قلقهما ليس من رد فعل حزب الوفد وخصومهم الآخرين فحسب وإنما أيضاً من رد فعل بعض المجموعات داخل الجيش المصري.

وفي تعليقه على ما دار في هذه المقابلة، قال الســفير البريطاني إن شــعار وحدة وادي النيل قد أصبح بالفعل خافتاً ولكنه لم يُسقط كلية. وقال أيضاً إن محمد نجيب وحكومته

يحاولون بإخلاص إيجاد تسـوية عملية لمسـألة السودان ولكنهم يخشون أن تتهيأ بذلك الفرصة لخصومهم لمهاجمتهم. واقترح السـفير البريطاني تأجيل إعطاء الموافقة البريطانية عـلى مشروع قانون الحكم الـذاتي لمدة عشرة أيام حتى تتهيـأ للحكومة المصرية فرصة أفضل للوصول إلى صيغة ربما تكون قريبة من وجهة النظر البريطانية[11].

4 - نجيب يؤجل مرة أخرى البت في مشروع القانون

وفي 14 أكتوبر 1952 أخطر محمد نجيب السفير البريطاني بأن عبدالرزاق السنهوري رئيـس مجلس الدولة لا يزال يدرس مشروع قانون الحكم الذاتي ، وأن الحكومة المصرية لا تسـتطيع أن تقطع برأى حول التعديلات التي تود اقتراحها قبل أن يفرغ السـنهوري من عمله.

كما أبلغ محمد نجيب السـفير بأنه يرغب في استشـارة السـيد عبدالرحمن المهدي الـذي لن يصـل إلى القاهرة حتى 20 أكتوبر 1952، وانه يأمـل في أن يتمكن من أعطاء رأي الحكومـة المصرية بشـأن مشروع القانون خلال الأسـبوع الذي سينتهي في 25 أكتوبر 1952.

ومن جانبه نقل السفير إلى محمد نجيب أن الحكومة البريطانية لم ترسل بعد للحاكم العام موافقتها على مشروع القانون[12].

الهوامش

1 - جــمال عبدالجواد، مصر في السياســة الســودانية ، المســتقبل العربي ، العدد التاســع والسبعون، سبتمبر 1985، ص 83.

2 - نقلاً عن نفس المصدر ، ص 84.

3 - الطبعة السادسة 1993، ص 289.

4 - FO 371/96908, Eden to Stevenson, September 12, 1952.

5 - FO 371/96909, Stevenson to Cairo, September 24, 1952.

6 - Cairo to Foreign Office, October 2, 1952, ibid.

7 - Khartoum to Foreign Office, September 21, 1952, ibid. Also Khartoum to Foreign Office, September 23, 1952, ibid.

8 - Khartoum to Foreign Office, September 30, 1952, ibid.

9 - انظر السودان الجديد : 30 سبتمبر 1952. وأيضاًالأهرام: 3 أكتوبر 1952.

10 - FO 371/96910, Cairo to Foreign Office, October 9,1952

11 - Cairo to Foreign Office, October 13,1952, ibid.

12 - Cairo to Foreign Office, October 14,1952, ibid.

الفصل الثاني

الاستقلاليون والاتحاديون يلتقون بأنتوني إيدن في 11 أكتوبر 1952

في 11 أكتوبـر 1952 التقى وزير خارجية بريطانيـا أنتوني إيدن بمقر وزارة الخارجية بلندن بالسـيد عبدالرحمن المهدي. كما التقى بوفد مكـون من ممثلين لبعض الأحزاب والهيئات الاتحادية تحت اسـم الجبهة الوطنية السـودانية. وسـنورد فيما يلي ما دار في اللقاءين بشأن مسودة دستور الحكم الذاتي والانتخابات ومسألة تقرير مصير السودان.

1 - اجتماع إيدن بالسيد عبدالرحمن

حـضر اجتماع إيدن بالسـيد عبدالرحمـن المهـدي، الصديق عبدالرحمـن المهدي وعبدالرحمن علي طه ، كما حضره روجر ألن من وزارة الخارجية البريطانية.

وفي مسـتهل الاجتماع قال السيد عبدالرحمن إنه حضر لمقابلة وزير الخاجية بصفته الشـخصية ، وليس بوصفه زعيماً لأي حزب سـياسي ، وإنه كان يرعى الحركة الاستقلالية في السودان منذ نشأتها ، وكان اهتمامه ينحصر بشكل رئيسي في قيام حكومة مستقرة في السـودان لتنهض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً حتى يتسنى للسودان أن يساهم مساهمة كاملة مع الدول الديمقراطية في جهودها لإقامة السلام العالمي ، ولذلك فقد كان مستعداً للتضحية بصحته ولاستخدام نفوذه لخدمة بلاده.

ثم تعرض السـيد عبدالرحمن لزيارته السـابقة لاتلي في عـام 1946، وتعرض كذلك للفترة الطويلة التي تعاون فيها مع حكومة السـودان للنهوض بالتطورات الدسـتورية. وأوضح أنه كان يهدف من وراء ذلك كله لاسترداد سيادة السودان لأهله، ولقيام حكومة ديمقراطية مستقلة.

وصف الســيد عبدالرحمن الحكم الثنائي بأنه وضع شاذ، وأضاف أنه قد أمكن تجنب بعـض المتاعب بحكمـة الموظفين البريطانيين الذين كانوا ومازالـوا حتى الوقت الحاضر يقودون السودانيين.

قال إيدن إنه يرى أن نوع الحكومة الســودانية في المســتقبل أمر متروك للسودانيين أنفســهم ليقرروه. فأجاب الســيد عبدالرحمن بأنه يثق في ذلك تماماً ، إلا أنه أضاف أن هناك محاولات تجري في الســودان لتوجيه الرأي العام توجيهاً سياســياً معيناً. ويبدو أن الســيد عبدالرحمن كان يقصد بذلك الحزب الجمهوري الاشتراكي. ولكن إيدن أكد له أن الحكومة البريطانية والموظفين البريطانيين في السودان لا يحاولون توجيه السودانيين نحو أي نوع من أنواع الحكم.

عبّر السيد عبدالرحمن عن أمله في أن يشارك جميع السودانيين في الانتخابات المقبلة، وقال إن هذه هي الطريقة الوحيدة للمحافظة على العلاقات الحســنة في المســتقبل بين بريطانيا والسودان.

وافق إيدن على ذلك ، وقال إن الدســتور الجديد الذي وضع الســودانيون جزءاً كبيراً منه إنما يعتبر بداية موفقة. وقال إيدن كذلك إنه يأمل أن تقوم علاقات وثيقة وسـعيدة بين بريطانيا والسودان بعد تقرير المصير.

طلب السيد عبدالرحمن الإسراع بإجراء الانتخابات واقترح شهر نوفمبر 1952 تاريخاً لذلك. وفي هذا الصدد أكد السيد عبدالرحمن على ضرورة أن تكون الانتخابات مباشرة في كافة أنحاء شمال السودان إذا أُريد للبرلمان أن يكون تمثيلياً. كما أبدى عدم ارتياحه لمواد مسودة الدستور المتعلقة بالانتخابات.

وفي معرض تعليقه على ذلك ذكر إيدن أن دوائر الانتخابات المباشرة قد زيدت من 24 إلى 35 دائرة منذ أن أرسل الحاكم العام مسودة الدستور إلى الحكومة البريطانية. وأضاف أن الحاكم العام أبلغه بأن أي زيادة أخرى في دوائر الانتخابات المباشرة ستؤدي إلى تأخير الانتخابات وهذا مايريد أن يتجنبه.

ولم ير السيد عبدالرحمن ضرراً في التأخيرإذا شُرع في الانتخابات في نوفمبر واستمرت لشــهرين أو ثلاثة إذا كان سيترتب عليها قيام برلمان ســليم ومجلس وزراء سليم. ولكن

إيـدن قال إنه لا ينصح بتطويل فترة الانتخابات حيث علم من الحاكم العام أن الفوارق الكثيرة في التعليم والأوضاع تجعل من غير الممكن إجراء انتخابات مباشرة في كافة أنحاء السـودان وحتى في الشمال. وفي هذا الشـأن ذكر إيدن أنه لن يأخذ إلا بنصيحة الحاكم العام.

وأبدى السـيد عبدالرحمن خشـيته من أن يسـتفيد الحزب الجمهوري الاشتراكي من الانتخابات غير المباشرة ، لأن بعض الموظفين البريطانيين في السودان بممارسة نفوذهم على القادة المحليين يشـجعون السـودانيين على تأييد الحزب الجمهوري الاشتراكي. وسيحصل هـؤلاء القادة على ما يريدون في الدوائر التي سـتجري فيهـا انتخابات غير مباشرة. ورداً على ذلك قال إيدن إن الحكومة البريطانية ترغب في أن ينتخب السودانيون من يريدونه بحرية.

وتوقع السـيد عبدالرحمن أن يعرض المصريون على السودانيين لأغراض دعائية إجراء انتخابات مباشرة في جميع أنحاء شـمال السـودان وقال إن هذا العرض سـيكون مغرياً. وأضاف أنه إذا أدت مسألة الانتخابات المباشرة إلى نشوء مشاكل في السودان فإنه سيترك الحياة السياسية كلية ، ولكنه مع ذلك سيظل صديقاً مخلصاً للبريطانيين.

شكر إيدن السيد عبدالرحمن على ذلك ووعد أن يبحث مع الحاكم العام مرة أخرى مسألة الانتخابات المباشرة غير أنه نبه إلى انه لا يستطيع أن يعد بأنه سوف يغير رأيه.

وعن موقف مصر من الدسـتور الجديد ، قال إيدن انه بالرغم من الشـكوك المصرية في المـاضي إزاء دوافع بريطانيـا ، إلا أنه من المفيد محاولة الحصول على تعاون المصريين لإنجـاح الدسـتور. وذكر إيدن أن الحكومة المصرية لم ترسـل إليه بعد رداً رسـمياً على اقتراحاتـه بصدد هــذا التعاون ، وأرجع ذلك إلى احتمال أنها تريد أن تستشـير السـيد عبدالرحمــن قبل أن تــرد. وقد وافقه السـيد عبدالرحمن على ذلك، وأضـاف أنه لهذا السـبب جاء لاستطلاع وجهة نظر إيدن قبل أن يزور مصر حيث سيسعى للحصول على تعاونها.

ثم ذكر إيدن أن زيارة السـيد عبدالرحمن للندن والقاهرة ستسـاعد مساعدة كبيرة. وقال إنه يأمل في أن يقيم السـيد عبدالرحمن علاقـات طيبة مع حكومة محمد نجيب بشـأن مسألة مياه النيل. وكشف إيدن عن أن محمد نجيب قد أجرى محادثات مفيدة

مع الســفير البريطــاني في القاهرة، وأن محمد نجيب لم يعترض على أن ترســل الحكومة البريطانية إلى الحاكم العام بموافقتها على مسودة الدستور بعد أن تدخل عليها تعديلات معينة. وتوقع إيدن أن تقترح الحكومة المصرية كذلك تعديلات للدســتور بعد مناقشتها مع الســفير البريطاني في القاهرة ومع السيد عبدالرحمن. وقال إن الحكومة البريطانية لا تعرف شيئاً عن هذه التعديلات ولكنها ستكون مستعدة لمناقشتها مع الحكومة المصرية.

وأبلغ إيدن الســيد عبدالرحمن بأن الحكومة البريطانيــة تنوي التصديق على قانون الحكــم الــذاتي في المســتقبل القريــب. وأوضح إيدن أن هذا الاجراء سيســاعد الســيد عبدالرحمن عندما يصل إلى القاهرة. إذ ســيجعله أقل عرضة للضغط المصري بشــأن أيه تعديلات ترغب الحكومة المصرية في اقتراحها.

بعد ذلك قرأ إيدن تعديلاً ســتقترح الحكومة البريطانية على الحاكم العام أن يضمنه في مشروع الدســتور. ويقضي هذا التعديل بأنه لا شيء في الدستور سيؤثر على مسؤولية الحاكم العام القانونية للحكومتين البريطانية والمصرية.

وتخــوف عبدالرحمن علي طــه من أن يعتبر هذا التعديل في الســودان بمثابة إعادة للحكم الثنائي الذي وصفه الســيد عبدالرحمن بأنه وضع شــاذ. وأعاد عبدالرحمن علي طه إلى الأذهان العرض الســخي الذي قدمته حكومة أحمد نجيب الهلالي لوفد الســيد عبدالرحمــن في أوائل هذا العام ولكنهــا علقت هذا العرض على شرط قبول الوفد للتاج المشترك.

وأوضح إيدن أن التعديل ماهو في الواقع إلا وســيلة لإنقاذ ماء الوجه لأنه لا يضيف جديداً لسلطات الحاكم العام، كما أن هناك فراغاً لابد من ملئه قبل تقرير المصير، ولذلك لابد من أن يكون الحاكم العام مسؤولاً لجهة ما. فالتعديل قُصد به إعطاء المصريين شيئاً ليس فيه تكلفه لأي طرف من الأطراف.

أجــاب الســيد عبدالرحمن أنه قــد فهم ذلك ، وأبــدى أمله بأن تتمكــن الحكومة البريطانية من إجلاء وضع السودان الغامض ، وذلك بتحديد تاريخ لتقرير المصير على ألا يتأخر ذلك عن سنة 1953. ولكن إيدن قال إن مسألة تقرير المصير من اختصاص البرلمان الســوداني الجديد ، فإذا قرر السودانيون أن يتم قبل نهاية عام 1953 فإنه – أي إيدن – لن يمانع بشرط أن يكونوا مستعدين لذلك.



من اليمين: السيد عبدالرحمن المهدي، والصديق عبدالرحمن المهدي، وعبدالرحمن علي طه، أمام وزارة الخارجية البريطانية وهم في طريقهم لمقابلة أنتوني إيدن في 11 أكتوبر 1952.

(بإذن من دار الوثائق البريطانية: PROFO 371/96910)

وذكر السـيد عبدالرحمن أن السـبب الرئيسي لرغبته في تحديد تاريخ لتقرير المصير هو تسـوية العلاقات في المستقبل بين السودان و بريطانيا. وفي معرض تعليقه على ذلك قال إيدن إنه لا يتوقع حدوث صعوبات بين بريطانيا وحكومة السـودان في المسـتقبل. وقـال أيضاً إن الصعوبات المحتملة كانت مع مصر ، وحتـى هذه فتبدو أقل مما كانت عليه قبل ستة أشهر.

وأشار السـيد عبدالرحمن إلى المطالبات الحالية في السـودان لإجراء استفتاء لتقرير مستقبل البلاد. وقال إن انسحاب القوات البريطانية بغرض إجراء مثل هذا الاستفتاء ربما يـؤدي إلى اضطـراب الأمن. وقد وافق إيدن على ذلك وقال إنه بغضّ النظر عن مسـألة الأمن فإن الاختلافات الشاسعة في مستوى التعليم في السودان لا تجعل من الاستفتاء حلاً عملياً. وأضاف إيدن أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية قد مزقت الحكم الثنائي، إلا أنه من الحكمة محاولة الحصول على موافقتها على الحل النهائي.

ورداً على سـؤال وجهه إليه السيد عبدالرحمن، قال إيدن إنه لا يفضل تشكيل لجنة دولية لممارسـة السيادة في السـودان إبان الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير. غير أنه قال إنهم فكروا في لجنة صغيرة لتشرف على الانتخابات. وقد تتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء سـودانيين ، وعضو بريطاني، وعضو مـصري، وعضو محايد قد يكون أوروبياً أو باكستانياً.

وأضـاف إيدن أنه يجب أن يتفق الجميع على اختيار أعضـاء اللجنة ، لأن الحكومة البريطانية لا ترغب في فرض أي أحد على السـودانيين ليشرف على انتخاباتهم ، وسيكون الأعضاء السودانيون مماثلين في العدد لبقية أعضاء اللجنة ، وبذلك يتأكد السودانيون من أن وجهات نظرهم ستؤخذ في الاعتبار.

وقد وافق السـيد عبدالرحمن على هذا الترتيب، وأبدى تخوفه من أن يعوق الاتفاق مع مصر أمران: الرشوة المصرية للأحزاب السياسية السودانية والضغط الأمريكي.

وفيـما يتعلق بالأمر الثاني ذكـر إيدن أن الأمريكان لم يفهمـوا في وقت من الأوقات السبب الذي يجعل السودانيين يرفضون التاج المصري الرمزي. كما ذكر أنه تحدث إليهم بصراحة وأنهم الآن أفضل فهماً للموقف.

وأشار السيد عبدالرحمن إلى أنه إذا قبل السودانيون التاج الرمزي، فإن مصر ستدّعيه

تاجاً دائماً. وقد أيد إيدن هذا الرأي ، وقال إن قبول التاج الرمزي كان سيعطي مصر ميزة غير عادلة في السودان ولهذا السبب رفض الموافقة عليه.

وأعرب السيد عبدالرحمن عن أمله في أي يسوي السودان مركزه المستقبلي ثم علاقاته مع بريطانيا على أســاس ودي. ولهذا السبب قال إنه يأمل أن تكون حكومة السودان في المستقبل بأيدي الأحزاب السياسية المعروفة بتعاونها مع بريطانيا.

وفي نهاية الاجتماع اقترح إيدن على الســيد عبدالرحمن أن يناقش كل هذه المســائل مع السفير البريطاني في القاهرة، وقال إنه لا يعتقد أن محمد نجيب سيعترض على ذلك. وقــال إيدن كذلــك إنه بالرغم من أن محمد نجيب لم يوافق بعد على التعديل البريطاني المقترح للدستور، إلا أنه على علم به ولم يعترض على إخطار الحاكم العام به[1].

2- اجتماع ايدن مع ممثلي الجبهة الوطنية السودانية

مثــل الجبهة الوطنية الســودانية في هذا الاجتماع ميرغني حمــزة عن حزب الجبهة الوطنيــة، ومبارك زروق ويحيــى الفضلي وعلي أورو عن حزب الأشــقاء (جناح أزهري) ومؤتمر الخريجين، والدرديري أحمد إســماعيل عن حزب وحدة وادي النيل، وخضر عمر ومحمد أمين حســين عن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) ومؤتمر السودان. ويلاحظ أنه بالرغم من أن الوفد كان يتحدث باســم كل الأحــزاب الاتحادية، إلا أن حزبي الاتحاديين والأحرار الاتحاديين لم يكونا ممثلين فيه.

وحضر الاجتماع إلى جانب إيدن روجر ألن من وزارة الخارجية البريطانية.

في بداية الاجتماع قال مبارك زروق إن الجبهة الوطنية غير مقتنعة بمســودة الدستور الحالية لأنها لا تعتقد أنها تعبر عن رغبات أغلبية السودانيين. وقال كذلك إن أتباع السيد عبدالرحمن لا يشــكلون إلا جزءاً صغيراً من الشعب الســوداني، وان الأغلبية تريد جلاء القوات البريطانية وإجراء اســتفتاء لتقرير مصير السودان. وأشار زروق إلى أن وفد حزب الأمة كان قد وافق على الاستفتاء في باريس في يناير الماضي.

شــكر إيدن وفد الجبهة الوطنية على العرض الصريح لآرائه. وقال إنه يشــعر أنه من الإنصاف أن يخبر الوفد من البداية أن الحكومة البريطانية تزمع التصديق على مســودة

دســتور الحكم الذاتي في المســتقبل القريب، وأنه من المحتمــل أن تجري الانتخابات في نوفمبر تحت إشراف لجنة تضم في عضويتها سودانيين وبريطانيين ومصريين ومحايدين.

وذكّــر إيدن وفد الجبهة الوطنيــة بأن الحكومة البريطانية ســبق أن عبّرت علناً عن رضائها عن احتمال سريان الدســتور بنهاية العام. ثم قال إنه يعتقد أن إجراء الاســتفتاء في قطر شاســع كالسودان سيؤدي إلى تأخير طويل، ولذلك يأمل في أن يجري السودانيون الانتخابات وأن يشاركوا كلهم فيها.

وأعرب إيدن عن أمله في أن تكون علاقة مصر والســودان حســنة في المستقبل. وقال إن تقرير وضع السودان في المستقبل أمر لا يقرره هو وإنما يقرره السودانيون، وسيكون بإمكانهم أن يقرروا في برلمانهم ما ســتكون عليه علاقاتهــم بمصر وبريطانيا. وأضاف أنه ســتكون هناك مرحلتان للتطور الدستوري: إصدار دستور الحكم الذاتي وإجراء انتخابات لبرلمان سوداني، ثم تقرير المصير والذي سيلعب البرلمان السوداني دوراً مهماً في الإعداد له.

ولكن مبارك زروق ســارع إلى القول بأن أحزاب الجبهــة الوطنية لن توافق أبداً على المشــاركة في انتخابات في ظل الظروف الراهنة. فما لم يتم اســتبدال الحكم الثنائي نهائياً فســيكون بمقدور حكومة الســودان التأثير على الانتخابات. وذكر مبارك زروق أن حزب الأمة يشــكو من الدعم الذي يقدمه الموظفون البريطانيون للحزب الجمهوري الاشتراكي، وأضاف أن نفوذ هؤلاء الموظفين سيمارس بقدر أكبر ضد أحزاب الجبهة الوطنية.

ووافــق ميرغني حمزة على أن موظفي حكومة الســودان الحاليين ليســوا محايدين، ولذلــك فإن أي انتخابات تجــري في الوقت الحاضر لن تحقق التعهدات التي ســبق أن أعطتها الحكومة البريطانية للســودانيين، لأن البرلمان الذي سيتمخض عنها لن يمثل الرأي العام تمثيلاً حقيقياً.

وأضاف ميرغني حمزة أن الدســتور والطريقة المقترحة لتطبيقه غير مقبولين للشعب الســوداني، وأنه ليس مــن العدل أن يقــوم البريطانيون بإحداث التطور الدســتوري في الســودان بدون المشاركة الكاملة للســودانيين أو المصريين. وأشار ميرغني حمزة إلى أنه باستثناء حزب الأمة فقد رفضت كل الأحزاب السودانية الدستور. وذكر أن أحزاب الجبهة الوطنية شــاركت في البداية في لجنة تعديل الدســتور ولكنهــا انفضت عنها، ولذلك فإن مسودة الدســتور خاصة المواد المهمة المتعلقة بالانتخابات قد أعدتها حكومة السودان. وأكد ميرغني حمزة أنه لا يمكن لأي دســتور أن يؤدي إلى حل ســلمي ما لم يحصل على

تأييد السودانيين والمصريين. ثم قال إن سبب زيارتهم الحالية لبريطانيا هو شعور أحزاب الجبهة الوطنية بأن الرأي المضاد لحكومة السودان لا يُعكس بشكل صحيح لوزارة الخارجية البريطانية.

ولاحظ إيدن أن وفد الجبهة الوطنية يطلب منه الرجوع عن العمل الضخم والشاق الذي تم إنجازه. ولكن ميرغني حمزة قال إن هذا لا بد منه لأن الانتخابات المقصود منها مجيء حزب معين للحكم ستقيم برلماناً لا يمثل السودانيين تمثيلاً صحيحاً، ولذلك لن يكون مؤهلاً لإعدادهم لتقرير المصير. وأضاف مبارك زروق أنه طالما أن الدستور ينص على أن تكون الانتخابات مباشرة في أقل من نصف الدوائر، فإن حكومة السودان ستتحكم في نتيجة الانتخابات.

ولكن ميرغني حمزة قال إن حزبه لن يشارك في الانخابات لأن الدستور حدد سلفاً نتيجتها وفقاً لرغبات حكومة السودان.

وعبّر مبارك زروق عن اعتقاده بأن الاستفتاء هو أسرع وسيلة لتقرير مركز السودان المستقبلي، وقال إنه سيكون أفضل من أن يكون هناك حكم ذاتي وتقرير مصير في مرحلتين.

وأشار ألن إلى أنه إذا كانت كل الأحزاب في السودان ترغب في الاستفتاء، فلن يكون هناك اعتراض على أن يختار البرلمان الجديد تلك الطريقة لتقرير المصير.

وأوضح ميرغني حمزة أن السرعة ليست هي الاعتبار الوحيد، إذ سيكون من الأحسن التقدم ببطء إذا كان ذلك سيؤدي إلى نتيجة مرضية في النهاية. واستطرد قائلاً إنه من المهم إيجاد حل يكون عادلاً لكل الأحزاب في السودان، وأنه لا يكنُّ أي عداء شخصي لحكومة السودان، وإن رفضه المشاركة في الانتخابات يعود إلى رغبته في عمل ما يعتقد أنه الأفضل للسودان.

واقترح مبارك زروق تشكيل حكومة ائتلافية خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير.

وفي ختام الاجتماع طلب إيدن من وفد الجبهة الوطنية أن يصدق تأكيده بأن الحكومة البريطانية ليس لها هدف معين في السودان، ولا ترغب في اتباع سياسة إمبريالية في ذلك البلد. وأشار إلى أنها أعلنت رأيها بأن طريقة تقرير المصير يجب أن يقررها السودانيون.

وقال إيدن إنه بالرغم من أن الحكومة المصرية لم ترسـل ردها النهائي على مقترحات الحكومة البريطانية بشـأن التعاون حول هذا الأمر، إلا أنها -أي الحكومة المصرية- على علم بنيّة الحكومة البريطانية التصديق على الدستور قريباً. ووعد إيدن بأن يقرأ المذكرة التي قدمها له وفد الجبهة الوطنية والتي طالب فيها بإجراء الاستفتاء، كما وعد بأن ينظر في الآراء التي طرحها الوفد إبان الاجتماع. ولكنه أبلغ الوفد بأنه لا يعد بأنه سـوف يغير وجهة نظره[2].

3- مذكرة جبهة الكفاح إلى إيدن

بالرغـم من أنه ورد في الوثائـق البريطانية أن وفد الأحزاب الاتحادية قد قابل إيدن باسـم الجبهة الوطنية السـودانية، إلا أن الوفد قدم إلى إيدن أيضاً مذكرة باسـم جبهة الكفاح الوطني.

جـاء في بداية المذكرة أن الوفد يمثل جبهة الكفاح الوطني التي تضم جميع الأحزاب التي تدعو للوحدة مع مصر وهي حزب الأشقاء وحزب الجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين بالإضافة إلى مؤتمر الخريجين ومؤتمر السـودان. وجاء فيها أيضاً أن جبهة الكفاح تشكل العمود الفقري لمعارضة النظام القائم في السودان وتتمتع بتأييد أغلبية الشعب السوداني كما شهدت بذكل انتخابات المجالس البلدية وهي الانتخابات الوحيدة التي شاركت فيها كل الأحزاب حتى الآن.

وذكرت جبهة الكفاح أن زعم السيد عبدالرحمن المهدي أن حزب الأمة يتمتع بتأييد 80 في المائة من السـودانيين لا أسـاس له حيث لا يسـتطيع الحزب أن يستشهد بواقعة واحدة لمنافسـة مفتوحة أو انتخابات حقق فيها شـيئاً غير الأقلية الضئيلة. بل إن ادعاء السـيد عبدالرحمن بأنه يمثل غالبية ما يسمى بالجبهة الاستقلالية قد أصبح ينازعه فيه بقوة الجمهوريون الاشتراكيون.

وأوردت المذكرة مبادئ جبهة الكفاح، وقد كانت كما يلي:-

1- إنهاء الحكم الثنائي القائم في السودان.

2- رفض جميع أشكال التعاون مع حكومة السودان ما دام نظام الحكم الثنائي قائماً.

3- إنشاء شكل من الاتحاد بين السـودان ومصر يحفظ للسودانيين استقلالهم الذاتي على أن تشرف هيئة مصرية - سودانية على المصالح المشتركة للبلدين.

وورد في المذكرة أيضاً أنه تم في عام 1951 بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة 1936 تشكيل «الجبهة الوطنية المتحدة» من الأحزاب التي تدعو للوحدة واتحاد نقابات العمال واتحاد نقابـات الموظفين بغرض إيجاد حل مقبول للجميع. ولإيجـاد هذا الحل طالبت الجبهة المتحدة بإجـلاء جميع القوات الأجنبية المصرية والبريطانيـة وموظفي الخدمة المدنية، وإجراء استفتاء يختار فيه الشعب بين الاستقلال والاتحاد مع مصر.

واتهمـت جبهة الكفاح حكومة السـودان بالتحيز والعمل لصالح دعاة الاسـتقلال. وقالـت الجبهة إن تعهد الحكومة البريطانية للسـودانيين بقيام الحكم الذاتي قبل نهاية سنة 1952، وأنهم سيقررون مستقبلهم وفقاً لمشيئتهم الحرة وبدون أي تدخل أو ضغط مـن أي مصدر، لا يمكن الوفاء به إلا بوضع دسـتور حقيقي وسـليم وحر ومقبول لكل الأطراف المعنية، والتطبيق غير المتحيز لهذا الدستور.

وأكدت جبهة الكفاح رفضها لمسـودة دسـتور الحكم الذاتي لأنها من إعداد حكومة السودان. كما أعلنت عزمها مقاطعة أي انتخابات تجري بموجبها في ظل النظام القائم في السودان مهما كانت إجراءات الإشراف المتخذة سواء كانت مشتركة أو خارجية. وهددت جبهة الكفاح بمقاومة أي محاول لفرض الدستور، وعبّرت عن خشيتها من أن يؤدي ذلك إلى القضاء على فرص الحل السلمي، وعلى آفاق أية علاقات ودية متبادلة في المستقبل.

وفي ختام مذكرتها طالبت جبهة الكفاح بأن يتم تقرير مصير السودان بإجراء استفتاء وفقـاً لما جاء في المذكرة التي قدمتها الأحزاب السـودانية بمـا فيها حزب الأمة إلى الأمم المتحـدة وإلى الرأي العـام العالمي في يناير 1952. وكان ممثلو الجبهة الوطنية قد قدموا نسخة من هذه المذكرة لأنتوني إيدن عند اجتماعهم به في 11 أكتوبر 1952[3].

4- موافقة بريطانيا على مشروع قانون الحكم الذاتي

رأينا أن إيدن قد أبلغ السيد عبدالرحمن المهدي ووفد الأحزاب الاتحادية بأن الحكومة البريطانية تزمع التصديق على مشروع قانون الحكم الذاتي في المستقبل القريب. وأوضح

إيدن للسيد عبدالرحمن أن هذا الإجراء سيساعده عندما يصل إلى القاهرة، إذ سيجعله أقل عرضة للضغط المصري بشأن أية تعديلات ترغب الحكومة المصرية في اقتراحها.

وفي 22 أكتوبر 1952 أعلن إيدن أمام مجلس العموم أنه قد أخطر الحاكم العام بالإنابة بموافقة الحكومة البريطانية على أن يقوم بالإعلان اللازم ليضع موضع التنفيذ في أي وقت بعد 8 نوفمبر 1952 مشروع قانون الحكم الذاتي. وأعرب إيدن عن أمله في أن تصل آراء الحكومة المصرية في وقت تتمكن فيه حكومة السودان من دراستها قبل نفاذ مشروع القانون. كما عبّر عن رغبة الحكومة البريطانية في إعطاء آراء الحكومة المصرية الاعتبار التام.

وقد أوضح إيدن لمجلس العموم أن الحكومة البريطانية قد أعطت موافقتها على أساس ما يلي:-

1- إن مشروع القانون يخص العلاقات بين الحاكم العام وأجهزة الحكومة الأخرى المنشأة بموجب المشروع. وستبقى ممارسة الحاكم العام للسلطات المخولة له بمقتضى المشروع خاضعة لحقوق الحكومتين البريطانية والمصرية المحفوظة لهما من قبل. وسيستمر هذا الوضع قائماً إلى أن يتم كنتيجة لتقرير المصير ولاتفاق بين الحكومتين في تاريخ سابق لذلك، التوصل إلى ترتيبات بديلة لممارسة سلطات الحاكم العام. ولذلك طلبت الحكومة البريطانية من الحاكم العام أن يُدخل في نهاية الفصل الأول مادة تنص على أنه «ليس في هذا القانون ما يؤثر على مسؤوليات الحاكم العام أمام الحكومتين البريطانية والمصرية».

2- باستثناء المسائل الفنية والإدارية، فإن المسؤولية فيا يتعلق بالشوؤن الخارجية للسودان ستظل كما كانت من قبل لدى الحكومتين البريطانية والمصرية.

3- على الحاكم العام عند ممارسة سلطاته لتعديل القانون طبقاً لنصوصه أن يعطي إخطاراً مدته ثلاثة أشهر إلى الحكومتين البريطانية والمصرية لكي يتسنى لهما إبداء رأيهما. وسيكون الحاكم العام ملزماً بتلك الآراء إذا اتفقت عليها الحكومتان[4].

الهوامش

1- FO 371/96910, Meeting of the Secretary of State with Sayed Abdel Rahman El Mahdi, October 11, 1952.

وأيضاً عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 141-146.

2- FO 371/96910, Meeting of the Secretary of State and representatives of the Sudanese Nationalist Front, October 11, 1952.

3- Memorandum addressed to the Secretary of State by the Sudanese delegation representing the National Struggle Front attached to a minute by Roger Allen dated October 15, 1952, ibid.

4- النيل: 23 أكتوبر 1952.

الفصل الثالث

الاتفاق بين الاستقلاليين وحكومة الثورة: 29 أكتوبر 1952

وصـل السـيد عبدالرحمن المهدي إلى القاهرة قادماً من لنـدن صباح يوم الاثنين 20 أكتوبـر 1952 وكان بصحبتـه عبدالرحمن علي طه وعبدالحليم محمد ومأمون حسـين شريف. اسـتقبل السيد عبدالرحمن من الرسـميين فتحي رضوان نائباً عن محمد نجيب وحسـين ذو الفقار صبري ممثلاً للقيادة العامة للقوات المسـلحة. كما كان في الاسـقبال عـدد كبير من ممثـلي الهيئات والجماعات المصرية والسـودانية بمصر. وقد كان بضمن هؤلاء وفـد من جماعة الإخوان المسـلمين يتكون من عبدالقادر عـودة وكيل الجماعة وعبدالحكيم عابدين سـكرتيرها وصالح عشـماوي، وقد حيوا السيد عبدالرحمن بهتاف «الله أكبر ولله الحمد». وقرأ معهم السـيد عبدالرحمن الفاتحة على روح حسـن البنا. وسنرى لاحقاً أن الإخوان احتفلوا في دارهم بالسيد عبدالرحمن المهدي والوفد الاستقلالي وطرحوا رؤيتهم لعلاقة السودان بمصر.

وقد أصدر السيد عبدالرحمن فور وصوله تصريحاً صحفياً قال فيه: «إنني سعيد بهذه الزيـارة التي حققت رغبة من رغباتي التي أبديتها منذ عام 1946، وإنه ليشرفني أن تتم في هـذا العهد الجديد وأن اتصل برجاله وشـعب مصر يخطو إلى الأمام خطوات موفقة إنشاء الله»[1].

وسـبقت الإشـارة إلى أن قادة الأحـزاب الاتحادية وبعض زعـماء الحزب الجمهوري الاشتراكي قد وصلوا إلى القاهرة في 2 أكتوبر 1952 بدعوة من الحكومة المصرية للتفاوض حول مسألة السودان.

وقد عبّرت حكومة السـودان في 15 أكتوبر 1952 عن قلقها من أن تستغل الحكومة المصرية فرصة وجود قادة الأحزاب السياسـية السودانية في القاهرة للمزايدة، ليس على



السيد عبدالرحمن المهدي واللواء محمد نجيب

مسألة الانتخابات المباشرة فحسب، وإنما أيضاً على تحديد تاريخ مبكر جداً لتقرير المصير، وذلك على أساس أن هذه الأحزاب تمثل أغلبية السودانيين.

ثم أثارت حكومة السودان نقطة سنرى لاحقاً أهميتها وطلبت من الحكومة البريطانية ترسيخ هذه النقطة في ذهن الحكومة الأمريكية، وهي أن جنوب السودان وبه 22 دائرة انتخابية، وكذلك المناطق القبلية والمتخلفة في شـمال السودان، غير ممثلة في مفاوضات القاهرة[2].

أيد أنتوني إيدن في 17 أكتوبر 1952 مخاوف حكومة السـودان، وعبّر عن خشيته من أن يطالب المصريون وممثلو الأحزاب السـودانية بمزيد من الانتخابات المباشرة. وأشـار إيـدن إلى أنه لمس من المحادثـات التي أجراها مع السـيد عبدالرحمن المهدي وممثلي الأحزاب الاتحادية أن هذه الفكرة تجد قبولاً لديهم[3].

1- المفاوضات التمهيدية مع الاستقلاليين

تمـت قبل وبعد وصول السـيد عبدالرحمن المهدي إلى القاهـرة في 20 أكتوبر 1952 مقاوضات غير رسـمية بين الاسـتقلاليين وحكومة ثورة 23 يوليـو للتمهيد للمفاوضات الرسمية. وقد كان وفد المفاوضات التمهيدية يتكون من عبدالله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وانضم إليهم عبدالرحمن علي طه بعد وصول السيد عبدالرحمن المهدي إلى القاهرة.

وفي أول اجتماع عقده وفد المفاوضات التمهيدية مع محمد نجيب وعلي ماهر بسط الاسـتقلاليون وجهة نظرهم، وأكدوا على حسـن نواياهم وحرصهـم على الوصول إلى تفاهم يقوم على أسـس سـليمة. وحذر الاستقلاليون من أن أي محاولة من جانب مصر لتأجيل تنفيذ دسـتور الحكم الذاتي سينظر إليها السودانيون بعين السخط، وسيعتبرونها عداءً موجهاً من مصر إلى السـودانيين. وأهاب الاستقلاليون بالحكومة المصرية أن توافق على دسـتور الحكم الذاتي حتى لا يتعطل التطور الدسـتوري في السودان، وأن تقترح ما ترى من التعديلات التي تستخلص للسودانيين وحدهم سلطات الحكم الذاتي.

وبناء عـلى طلب محمد نجيب أعد الاسـتقلاليون مذكرة تتضمـن ملاحظاتهم على دسـتور الحكم الذاتي والتعديلات التي يقترحونها حتى تكون للسودانيين السيطرة التامة على الحكم الذاتي. وقد انحصرت تلك المقترحات في النقاط التالية:

1- حق الحاكم العام في «الفيتو» في مسألة الجنوب ومساندة الوزيرين الجنوبيين.

2- تحويل سلطات الحاكم العام للسودانيين.

3- تعديل قانون الانتخابات حتى تكون الانتخابات مباشرة في جميع دوائر السـودان الشمالي لمجلسي النواب والشيوخ.

4- تحديد تاريخ معين لتقرير المصير.

وفي اجتـماع لاحق درس الاسـتقلاليون مـع مندوبي مجلس قيادة الثورة حسـين ذو الفقار وصلاح سـالم، دستور الحكم الذاتي دراسة مفصلة إلى أن اقنعوهما بأن التعديلات المطلوبة لصلاحية الدستور لا تستغرق وقتاً طويلاً، ولا معنى لتأجيل تنفيذ الحكم الذاتي في السودان.

وبناء على ما عرضه الاسقلاليون في الاجتماعات السابقة طرحت الحكومة المصرية على الاستقلاليين في 21 أكتوبر 1952 بعض النقاط كأساس للبحث فقبلوها أساساً للمفاوضات الرسمية. وقد نصت النقاط على الآتي:

1- **الهدف:** تقرير السـودانيين مصيرهم في حرية تامة، إما بإعلان اسـتقلال السودان بحـدوده الجغرافية عن كل من مصر وبريطانيا أو أي دولة أخرى أو الارتباط مع مصر، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فوراً.

2- **اشتراطات:** (أ) تعديل دسـتور الحكم الذاتي المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين أنفسهم على الحكم الذاتي فوراً.

(ب) اعتبار فترة الحكم الذاتي تصفية للإدارة الثنائية وليس امتداداً لها.

(ج) زوال النفوذ الأجنبي في البلاد وذلك عن طريق سودنة الإدارة الحكومية في السودان.

3- **الوسائل:** بحث الوسائل العملية التي تؤدي إلى تحقيق ما هو مذكور أعلاه[4].

وفي الخامســة من مســاء الثلاثاء 21 أكتوبــر 1952 التقى محمــد نجيب لمدة أربع ســاعات بعبدالرحمن علي طه. وعقــب اللقاء صرح محمد نجيب بــأن الحديث تناول تنظيم سير المباحثات مع حزب الأمة في المسألة السودانية، وأنه تم الاتفاق على أن تبدأ المباحثات الرسمية مساء يوم الأربعاء 22 أكتوبر 1952.

ويبدو أن الاجتماع تطرق أيضاً لوجهة نظر حزب الأمة بشــأن دســتور الحكم الذاتي، وموعــد الانتخابات، وإلى اللقاءات التي عقدها الســيد عبدالرحمن المهدي في لندن مع ونستون تشيرشل وأنتوني إيدن[5].

2- المفاوضات الرسمية وثورة السنهوري

على أساس النقاط التي اتفق عليها بدأت المفاوضات الرسمية بين الاستقلاليين والحكومة المصرية باجتماع عقد برئاســة مجلس الوزراء في الساعة السادسة من مساء الأربعاء 22 أكتوبر 1952. تكوّن الوفد الاســتقلالي من عبدالله الفاضل المهدي وعبدالرحمن علي طه وعبدالرحمن عابدون ويعقوب عثمان عن حزب الأمة، ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوســف هاشــم عن الاستقلاليين المســتقلين، وأيوبيه عبدالماجد وميرغني حسين زاكي الدين عن زعماء القبائل. وكان قد اتفق على أن يسمى الوفد «وفد الاســتقلاليين برعاية الإمام عبدالرحمن» وعلى أن يكون زيادة أرباب ســكرتيراً للوفد[6]. وأما الجانب المصري فقد تكوّن من محمد نجيب، وعلي ماهر، وعبدالرزاق الســنهوري، وحسين ذو الفقار صبري، وصلاح سالم.

ومــع ان الاجتماع بدأ ودياً، إلا أنه سرعان ما فجّر عبدالرزاق الســنهوري أزمة كادت تعصف بالمفاوضات. فقد أعلن السنهوري أنه لا يوافق على أن يمنح الحكم الذاتي الكامل فوراً للسودانيين، وهدد بالانســحاب من الجانب المصري إذا كانت عبارة «الحكم الذاتي الكامل فوراً» الواردة في نهاية الفقرة الأولى من نقاط البحث تمثل رأي الحكومة المصرية.

اســتنكر الاســتقلاليون ما بدر من الســنهوري، وبعثوا في 23 أكتوبر 1952م بمذكرة بتوقيع عبدالله الفاضل المهدي إلى محمد نجيب عبّروا فيها عن استيائهم الشديد لموقف

السنهوري وخطره على استمرار المفاوضات. وورد في المذكرة أن ثورة السنهوري «أفسحت المجال للريب والظنون وللشك في حسن القصد». كما أكد الاستقلاليون في المذكرة أن مطلب الحكم الذاتي الفوري مطلب مشروع وحق طبيعي، وأن الاستقلاليين ما جاءوا ليستجدوا تحقيقه أو ليتقبلوه هبة ومنّة. وإنما أرادوا أن يستعينواا بإخوة كرام على استخلاصه في أقرب فرصة ممكنة، لأن السودان إذا ما استخلص حقه كاملاً سيكون لمصر القوة والسند، وسينظم علاقته بها على وجه يكفل الخير والبركة للبلدين الشقيقين[7].

وقد أدت هذه المذكرة إلى استبعاد السنهوري من الجانب المصري في المفاوضات. ويبدو أن إصرار السنهوري على التمسك بالسيادة المصرية على السودان كان في مناسبة أخرى سبباً في مواجهة حادة بينه وبين حسين ذو الفقار. فقد ذكر محمد نجيب في كتابه «كنت رئيساً لمصر» أن السنهوري اعترض على مذكرة بشأن السودان أعدها حسين ذوالفقار، لأنها لم تنص على أن لمصر حقوق سيادة على السودان[8]. وقد أشار إلى هذه المواجهة حسين ذوالفقار نفسه في كتابه «السيادة للسودان»[9].

استؤنفت المفاوضات بين الاستقلاليين والحكومة المصرية باجتماع عقد يوم السبت 25 أكتوبر 1952. وقد تقرر في هذا الاجتماع تشكيل لجنة فرعية من الجانبين لبحث اقتراحات تعديل دستور الحكم الذاتي. مثّل الجانب الاستقلالي في اللجنة الفرعية عبدالرحمن علي طه ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وزيادة أرباب ويعقوب عثمان. ومثّل الجانب المصري حسين ذوالفقار صبري وصلاح سالم. وسيجد القارئ ضمن ملاحق هذا الكتاب تعديلات دستور الحكم الذاتي التي اقترحتها اللجنة الفرعية في الاجتماعات التي عقدتها برئاسة مجلس الوزراء في 25 و26 و27 أكتوبر 1952[10].

3- الإخوان وعلاقة السودان بمصر

رأينا في مواضع سابقة أن الإخوان المسلمين كانوا يولون السودان اهتماماً خاصاً. وأنه منذ عام 1946 حرصت الجماعة على الاتصال بكل الوفود السياسية السودانية التي زارت مصر. ففي أكتوبر 1952 احتفلوا بكل قادة الأحزاب السياسية السودانية الذي قدموا إلى مصر تلبية لدعوة حكومة ثورة 23 يوليو. وفي الحفل الذي أقاموه في 25 أكتوبر 1952 تكريماً للسيد عبدالرحمن المهدي كانوا يرددون «الله أكبر ولله الحمد». وقد تحدث في

الحفل عبدالحكيم عابدين وسـعيد رمضان. وتحدث أيضاً جمال السـنهوري رئيس قسم السـودان بالمركز العام فقال إن مصر تسلم للسودانيين بحق تقرير المصير. وأشاد بذكرى الإمام المهدي الذي قال إنه صنع الخوارق بقوة الجهاد في سـبيل الله وبقوة الإيمان، ولم تكـن دعوته إلا للاحتكام إلى كتـاب الله. ثم خاطب السـيد عبدالرحمن وصحبه قائلاً: «تعالوا نتفق على كلمة سـواء، أن يكون القرآن دسـتورنا، وأن نحتكم إليه». ثم قال إن عشـاق النضال ليست طرقهم مفروشة بالورود بل بالشوك، وإنَّ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال إن أشد الناس بلاءً الأنبياء، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالأمثل.

وشرح المرشد العام حسـن الهضيبي دعوة الإخوان المسلمين فقال إنها أوجدت جيلاً جديداً من الشباب يعرف حق الله وحق الوطن عليه. وقال إنها دعوة عملية ساعدت في بناء الوطن اقتصادياً، فأنشأ الإخوان الشركات وضربوا بها الأمثلة في الدقة وطهارة الذمة، وأنشـأوا المدارس والمستشفيات، واتخذوا من دور شـعبهم معاهد علم. ثم تحدث عن رؤية الإخوان لعلاقة السـودان بمصر فقال إن الإخوان يرون أن السـودان ومصر لا يعود كل منهما إلى الآخر إلا باتباع كتاب الله وأمر الله، وأن السـودان أمة مسـلمة ومصر أمة مسـلمة، وهما أمة واحدة بكتاب الله وأمر الله. ثم خلص إلى أن الأمم الإسـلامية ينبغي أن تكون أمة واحدة، كل جزء منها يحكم نفسـه عـلى نظام الولايات المتحدة الأمريكية أو نظام الكومنولث.

وتحدث نيابة عن الوفد الاسـتقلالي أحمد يوسـف هاشـم فقال إن دعاء «الله أكبر ولله الحمد» ليس جديداً على السـيد عبدالرحمن، بل هو دعاء أنصاره وشعارهم الذي يسـتقبلونه به، وقال إن هذا التجاوب هو تجاوب الإسـلام. ومـضى قائلاً هناك تجاوب آخر فالسيد عبدالرحمن ينادي دائماً بأن الإسلام دين ودولة، وبأن كتاب الله هو المحجة التـي ينبغـي أن يحج إليها كل مسـلم، وكل مواطن. ثم أشـار إلى تجـاوب ثالث، وهو الاتجاه للإنتاج فالسـيد عبدالرحمن هو الذي بدأ الحياة الاقتصادية في السـودان، فوجَّه السـودانيين إلى تنمية الثروة الاقتصادية، ووجّههم إلى العلم، وكان أسـبق الجميع إلى مد المؤسسات العلمية بالمساعدات[11].

4- روح جديدة في علاقة الاستقلاليين بمصر

بالرغم من الأزمة التي تسـبب فيها عبدالرزاق السنهوري في الاجتماع الرسمي الأول بين الاسـتقلاليين والحكومة المصريـة في 22 أكتوبر 1952م، يبـدو أن روحاً جديدة من التآلف والثقة قد سـادت علاقة الطرفين مما يسر كثيراً الوصول إلى اتفاق بينهما بشـأن مسـتقبل السودان السـياسي. ففي المذكرة التي بعث بها الاستقلاليون إلى محمد نجيب في 23 أكتوبـر 1952 ذكـروا أنهم فور وصولهـم إلى القاهرة اتصل بهـم أخوان كريمان -حسـين ذوالفقار وصلاح سالم، وأنهما «اسـتطاعا بصدق إخلاصهما أن يعربا عن وجهة نظركم أصدق تعبير، وأن يصورا نوايا حكومتكم الرشيدة أجمل تصوير، فاتحدت القلوب وتجاوبت النفوس في جلسة واحدة، وزال عنها إلى الأبد ما كان عالقاً بها من صدأ الماضي البغيض». وذكر الاسـتقلاليون كذلك أن الاجتماعات غير الرسـمية بين الطرفين «كشفت الموقف على حقيقته، وسـجلت في القلوب دسـتوراً أبلغ أثراً وأبقى نفعاً من أي دستور تخطه الأيدي على القرطاس».

كما ذكر الاسـتقلاليون في مذكرتهم أنهم حضروا الاجتماع الرسـمي الأول وهم أشـد تفاؤلاً في عهد «لا يريد فتحاً ولا اسـتعماراً، وإنما يبسط يده بالصداقة والتعاون لكل من يريد صداقة الأحرار للأحرار، لا تبعية العبيد للأسياد». ثم أكد الاستقلاليون لمحمد نجيب أن مـا بدر من عبدالرزاق السـنهوري لـن يؤثر «على تلك الثقة القويـة التي تبادلناها، وعاهدنا الله على الاحتفاظ بها ما دمنا ودامت الحياة، ويكفينا نجاحاً في مهمتنا أن نرجع من مصر بهذه الثقة، فننظم على هديها مصالحنا المشتركة»[12].

ونجـد تعبيراً آخر عن هـذه الروح الجديدة في كلمـة عبدالرحمن علي طه في حفل العشـاء الذي أقامه نادي ضباط الجيـش المصري بالزمالـك في 26 أكتوبر 1952 تكريماً للسـيد عبدالرحمن المهدي والوفد الاستقلالي. ففي هذا الحفل ألقى محمد نجيب كلمة رحب فيها بالسـيد عبدالرحمن وقال فيها إنه «مستبشر بهذه البقعة المباركة لأنها مبدأ التحـول لحركة التحرير. فقد عُقد هنا اجتماع مجلس إدارة نادي الضباط الذي صدرت فيه القرارات الخطيرة، ولهذا أستبشر بهذا المكان، لأنه نقطة تحول إلى كل ما هو أحسن، ولذلك اخترته لإقامة هذا الحفل. ويمكنني أن أتنبأ بأنه سيكون فاتحة عهد جديد. وآمل أن يتم الاتفاق بيننا وبين إخواننا السودانيين على ما فيه خير البلدين».

ثم ارتجل عبدالرحمن علي طه كلمة نيابة عن السيد عبدالرحمن قال فيها:

«إذن هنا، وفي هذه البقعة المباركة أجمعوا أمرهم عشاء، فلما أصبحوا أصبحت مصر قاطبة على غير ما أمست عليه في يومها السابق. وقد تلفت الناس مندهشين فإذا الزعامة والقيادة المرتقبة ملء السمع، وملء البصر، وملء القلب. وإذا بالناس في مصر بين عشية وضحاها تبدلوا نظاماً بعد فوضى، وتبدلوا اتحاداً بعد فرقة وتفكك، وتبدلوا عملاً بعد ركود وسكون، وإذا هم يبايعون الزعيم والقائد، ويباركون الحركة على النظام والاتحاد والعمل، وإذا هم أيضاً بعد أشهر ثلاثة يصيبون خيراً في أرزاقهم، وأمناً على أرواحهم، واطمئناناً على مستقبل بلادهم ومركزها الحر بين شعوب العالم.

«هذا في مصر، فماذا كان في السودان؟ نحن أول من عرف نجيب نجيباً، وأول من لمس فيه الذكاء، ولمس فيه سرعة البت والحسم في الأمور. وكان شعورنا شعور من أحس بأن القائد سوف يغير من تلك الأوضاع البائدة التي فرقت بيننا. ولم تكن لنا يد في تلك الفرقة. فقمنا في السودان نبارك مع المباركين، ونهتف مع الهاتفين، وقلنا لقد رميت فسددت الرماية، ويد الله ترمي من يمينك إذ ترمي.

«واليوم يلتقي الزعيمان، ويجلسان جنباً إلى جنب على مائدة واحدة، لأنهما يدينان بمبدأ واحد قاله الرئيس وخاطبهم به بلغة جديدة على حد قول الدكتور طه حسين إذ خطبهم: ها هي ذي يدي ممدودة للصداقة والتعاون، لكل من يريد صداقة الأحرار للأحرار، لا تبعية العبد للأسياد. فتجاوبت نفس الزعيم في مصر مع نفس الزعيم في السودان، إذ كان قد مد يده منذ ست أو سبع سنوات على ما أذكر. ولكن المدرسة الفكرية القديمة -وأعذروني في هذا التعبير- أبت ذلك وأقامت سداً وحاجزاً وحائلاً قوياً بين الإمام وبين قدومه إلى إخوانه هنا. ولذلك قلت إنه لم تكن لنا يد في ذلك.

«ثم إن هذا النفر -عفا الله عنهم- مازالوا يعملون على اتساع الفتق، وكان من السهل الرتق، حتى ذهب بهم الحمق إلى كل مذهب، فكونوا في الخيال محكمة، وأصدروا حكماً جائراً بغير حيثيات، ولا أريد أن أذكره لأنها ذكريات مؤلمة. والحمد لله فقد دخلنا في عهد جديد نرجو أن يصل فيه البلدان بفضل الزعيمين وهؤلاء الأشبال -مشيراً إلى ضباط الجيش- الذين غذوا الحركة ومهدوا لها في هذه البقعة المباركة إلى كل خير وتعاون، وما ذلك على الله بعزيز»[13].



السيد عبدالرحمن المهدي واللواء نجيب وعلي ماهر

وقد ذكرت صحيفة الأهرام أن الحضور قد تأثر بكلمة عبدالرحمن علي طه وقالت في معرض تعليقها عليها «وتلك لغة جديدة تمنينا يوماً لو سمعناها من فم سوداني مثقف مسؤول. وقد عشنا وسمعناها بفضل حركة الجيش وقائدها المظفر المحبوب الذي رأى فيه السودانيون رجلاً عظيماً يبسط يده للصداقة والتعاون، ويريد صداقة الأحرار للأحرار. ورأوا في أشباله الذين كانوا من حوله والذين غذوا الحركة ومهدوا لها في البقعة المباركة رجاء المستقبل»[14].

5- الاتفاق بين الاستقلاليين وحكومة الثورة

فرغ اجتماع اللجنة الفرعية بتاريخ 27 أكتوبر 1952 من بحث كافة التعديلات المقترحة لدستور الحكم الذاتي. ثم عقد الجانبان اجتماعاً في 28 أكتوبر 1952 لإعداد

الصيغة النهائية للاتفاق. وفي الساعة التاسعة والربع من مساء يوم الأربعاء 29 أكتوبر 1952 تم بمقر رئاسة مجلس الوزراء التوقيع على الاتفاق بين الحكومة المصرية ووفد الاستقلاليين[15]. وقع عن الحكومة المصرية محمد نجيب وعلي ماهر وحسين ذو الفقار صبري وصلاح سالم. ووقع عن الاستقلاليين عبدالله الفاضل المهدي، ومحمد صالح الشنقيطي، وعبدالرحمن علي طه، ومحمد أحمد محجوب، وأحمد يوسف هاشم، وعبدالرحمن عابدون، وبابو نمر، وزيادة أرباب، وعبدالسلام الخليفة، وميرغني حسين زاكي الدين، ويعقوب عثمان، وداود الخليفة، وأيوبيه عبدالماجد.

رحبت مصر في ديباجة الاتفاق بممارسة أهالي السودان الحكم الذاتي التام، وصرحت بأنها تحتفظ للسودانيين بحقوقهم في السيادة على بلادهم إلى أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وإذا ما قرروا مصيرهم في حرية تامة أن تحترم قرارهم.

اتفق الطرفان في البند الأول من الاتفاق على أن يقرر السودانيون مصيرهم في حرية تامة إما بإعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا وأي دولة أخرى، أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فوراً. كما اتفقا في البند الثاني على أن تكون هناك فترة انتقال تهدف إلى غرضين: تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتي كامل، وتهيئة الجو الحر المحايد الذي لا بد منه لتقرير المصير.

وتحقيقاً لهذين الغرضين فقد وافق الطرفان في البند الثالث من الاتفاق على تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان على الأسس التالية:

أولاً: تتمثل السلطة الدستورية العليا في السودان أثناء الفترة الانتقالية في الآتي:

(أ) الحاكم العام الحالي وإذا شغر منصبه لأي سبب من الأسباب فإن خلفه ترشحه بريطانيا وتعينه مصر.

(ب) لجنة مكونة من مصري وبريطاني تعينهما حكوماتهما، وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السوداني المنتخب، ومحايد باكستاني أو هندي تعينه حكومته. ويرجع الحاكم العام إلى هذه اللجنة في مباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة.

وبما أن الفترة الانتقالية هي في الواقع تصفية للإدارة الثنائية في الســودان، فقد اتفق الطرفان على أن يرجع الحاكم العام إلى كل من مصر وبريطانيا في المسائل التالية:

(1) المسائل التي لا تدخل في الشؤون الداخلية البحتة.

(2) أي تعديل يرى البرلمان إجراءه في الدستور.

(3) أي قــرار تتخذه لجنة الحاكم العام، ويرى الحاكم العام أن العمل به يتعارض مع القيام بمسؤولياته، على ألا يتأخر رد الحكومتين عن مدة أقصاها شــهر من يوم وصول الإخطار عــلى أن ينفذ رأيه إذا اتفقت الحكومتان على ذلك، وإلا أصبح قرار اللجنة نافذاً.



التوقيع في 29 أكتوبر 1952 على الاتفاق بين حكومة ثورة 23 يوليو والوفد الاستقلالي. ويبدو من اليمين إلى الشمال: أحمد يوسف هاشم، وصلاح سالم، وحسين ذو الفقار صبري، وعبدالرحمن علي طه، وزيادة أرباب، ومحمد نجيب، وعبدالله الفاضل، ومحمد صالح الشنقيطي، وعلي ماهر، وعبدالرحمن عابدون، وداود الخليفة، ومحمد أحمد محجوب.

ثانياً: يعدل قانــون الانتخابات بحيث تكــون الانتخابات لمجلسي النواب والشــيوخ مباشرة في كل الســودان ما عدا المديريات الجنوبية الثلاث. وقد اســتثنيت من ذلك دائــرة ييي والدوائر التي تقع فيها وواو وجوبــا وملكال حيث اتفق على أن يكون الانتخاب فيها مباشراً. كما اتفق على اســتقالة أي شــخص له سلطات قضائية أو تنفيذية قبل اعتماد أوراق ترشيحه.

ونظراً لأن المصلحة العامة تقتضي الإسراع في تحقيق الحكم الذاتي، فقد اتفق الطرفان عــلى أن يُــشرع في الانتخابات في تاريخ يمكــن من قيام الحكم الذاتي قبل 31 ديســمبر 1952. ولهذا الغرض اتفق على إنشــاء لجنة للإشراف على الانتخابات تتكون من مصري وبريطاني وأمريكي وهندي أو باكســتاني تعينهم حكوماتهم ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام.

واتفــق الطرفــان في البند الخامس على تشــكيل لجنة للســودنة تتكون من مصري وبريطــاني تعينهما حكوماتهما وثلاثة ســودانيين يعينهم الحاكــم العام بناء على نصيحة رئيــس الــوزراء للإسراع في ســودنة الإدارة والبوليــس وأي وظائف أخرى حتى يتســنى للســودانيين تقرير مصيرهم في حرية تامة. وحدد الاتفاق مدة ثلاث سنوات كحد أقصى لإنجاز مهمة لجنة السودنة.

وأبقــى الاتفــاق على لجنة الخدمة العامــة المنصوص عليها في الدســتور المقترح مع حــذف المادة 88 من الدســتور واســتبدالها بالمادة 100 بعد أن تحــذف من المادة 100 ســلطة الحاكم العام الخاصة بالجنــوب. وحري بالذكر أن المــادة 100 كانت تنص على أن تكون للحاكم العام مســؤولية خاصة عن المديريــات الجنوبية، وأن يكون من واجبه كفالــة معاملة منصفة عادلــة للمديريات الجنوبية لحمايــة مصالحها الخاصة. وأجازت المادة 100 للحاكم العام رفض الموافقة على أي مشروع قانون يرى أنه ســيؤثر على أداء هذا الواجب. وسيرد لاحقاً أن حذف سلطة الحاكم الخاصة بالجنوب من المادة 100 أثار سخط الجنوبيين. كما أثار جدلاً حاداً بين الحكومتين البريطانية والمصرية إبان المفاوضات التي جرت بينهما في نهاية عام 1952 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان.

وفي الفقرة الختامية للاتفاق بين الاســتقلاليين والحكومة المصرية، أعرب الطرفان عن الأمل في أن تتقدم الحكومة المصرية بالمســائل التي تم التفاهم بشــأنها كتعديلات منها

للدســتور المقترح للحكم الذاتي في الســودان في تاريخ قبل 8 نوفمبر 1952 وذلك تمهيداً لقيام الحكم الذاتي الكامل في 31 ديسمبر 1952 وتقرير المصير في حرية تامة في أي وقت يشاؤه البرلمان السوداني بشرط ألا يتجاوز ذلك 31 ديسمبر 1955[16].

6- اتفاقية الجنتلمان

حرصاً على صيانة الاتفاق بين الاســتقلاليين والحكومة المصرية من أي عائق، وحفاظاً على الأجــواء الإيجابية التي ســادت العلاقات بين الجانبين، فقد وقع الاســتقلاليون مع الحكومــة المصرية في 29 أكتوبــر 1952 أيضاً اتفاقية جنتلمان. وقــد وقع الاتفاقية عن الحكومة المصرية حســين ذو الفقار صبري وصلاح ســالم، وعن الاستقلاليين عبدالرحمن علي طه.

تناولت الاتفاقية خمس مســائل هي مياه النيل، وبرنامــج النقطة الرابعة، والتمثيل في المؤتمــرات العالمية، وإنفاق الأموال المصرية في الســودان، والمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسودان في العهد الجديد.

بمقتضى البند الأول من اتفاقية الجنتلمان وافقت مصر على الإسراع في تنفيذ مشرعات النيل المختلفة المقترحة لتوفير الماء اللازم للتوســع الزراعي في كل من مصر والســودان. ووافقت كذلك على أن يكون للســودان نصيب عادل من مشروعات أعالي النيل والشلال الرابــع وأي مشروعات أخرى قد تقام على النيل. ومن جانبهم وافق الاســتقلاليون على احترام الحقوق المكتســبة بموجــب اتفاقية مياه النيل المبرمة بين مــصر وإنجلترا في عام 1929 رغم أن السودان لم يكن طرفاً فيها.

وبموجــب البنــد الثاني في الاتفاقية وافقت مصر على أن تعمل كل ما في وســعها لكي تحصل للســودان على نصيب مــن المعونة التي تدخل في نطاق برنامــج النقطة الرابعة الأمريكيــة، لأن الســودان كدولة متخلفــة اقتصادياً لم يحصل عــلى أي نصيب من هذه المعونــة. ويعود ذلك إلى الوضع الســياسي الشــاذ للســودان، فلا هو دولة مســتقلة أو مستعمرة أو تحت الوصاية.

وحتى يتيسر للقارئ فهم المقصود ببند الاتفاقية الثالث المتعلق بتمثيل السـودان في المؤتمرات الدولية ينبغي أن نذكر أنه بموجب ملحق المادة 11 من معاهدة سـنة 1936، فإن تطبيق أو إنهاء تطبيق أو انضمام أو إنهاء انضمام السودان إلى معاهدة دولية ذات صبغة فنية أو إنسانية لا يكون إلا بإجراء مشترك تقوم به الحكومتان المصرية والبريطانية. ولكن ملحق المادة 11 لا ينص صراحة على مسـألة تمثيل السـودان في المؤتمرات الدولية، الأمر الذي أثار لسـنوات عديدة خلافـاً بين دولتي الحكم الثنائي مـصر وبريطانيا. فقد كان مـن رأي الحكومة المصرية أن السـودان ليس له بمفرده حـق التمثيل في المؤتمرات الدبلوماسية أو الفنية لأنه جزء لا يتجزأ من مصر. أما الحكومة البريطانية فقد كانت ترى أنه يجوز للسودان أن يشارك بممثلين له في المؤتمرات الفنية، وأن يكون له تمثيل منفصل عن دولتي الحكم الثنائي في المنظمات الدولية الفنية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية أسوة بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي[17].

ومن واقع مشـاركته في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، فقد كان حزب الأمة ملماً بهذه المشـكلة ولذلك حرص عـلى إثارتها مع الحكومة المصرية إبان زيارة السـيد عبدالرحمن المهدي. وقد ضُمن ما اتفق عليه في البند الثالث من اتفاقية الجنتلمان. نص هذا البند على أن السـودان لم يتمكـن «في الماضي من حق التمثيل في المؤتمرات الخاصة العالمية التي تبحث في كافة الشـؤون الغير سياسية كالصحة والثقافة والتعليم والزراعة.. إلخ. وقد فوت هذا الوضع على السـودان الكثير مـن الفوائد المرجوة، فيتحتم الآن وقد دخل السـودان في دور الحكم الذاتي أن يكون له حق التمثيل في المؤتمرات البعيدة عن الشؤون السياسية، خاصة وقد سلمت الحكومتان المصرية والبريطانية بحق تقرير المصير في أسرع وقت ممكن وقد يترتب على ذلك الاسـتقلال الكامل فوجب أن يؤهل السودان للتعـاون الخارجـي. وحتى إذا ما حدث ارتباط مع مصر نتيجة تقرير المصير، فسـيكون للسودان نصيب عادل في التمثيل الخارجي والتعاون الدولي»[18].

وسـنتناول لاحقاً بنود اتفاقية الجنتلمان المتعلقة بانفاق الأموال المصرية في السودان والمحافظـة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسـودان في العهد الجديد، لأن حزب الأمـة اتهم الحكومة المصرية في عام 1953 بخرق هـذ البنود والتدخل مالياً وإعلامياً في الانتخابات السودانية لمصلحة الحزب الوطني الاتحادي.

7- حث بريطانيا على الموافقة على اتفاق الاستقلاليين مع مصر

بعد ظهر يوم 30 أكتوبر 1952 قام السيد عبدالرحمن المهدي يرافقه عبدالله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي وعبدالرحمن علي طه بزيارة السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن حيث دار الحديث عن اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية.

وقد عبّر السيد عبدالرحمن عن سروره بنتائج زيارته لمصر، وتطرق بشيء من التفصيل للنقاط التالية:

1- موافقة الحكومة المصرية على أن السيادة على السودان والتي تركتها اتفاقية 1899 ومعاهدة 1936 معلقة قد آلت للشعب السوداني.

2- ضمان استمرار منصب الحاكم العام حيث سيظل الحاكم العام الحالي في منصبه. وإذا اقتضت الضرورة تعيين خلف له فإن ذلك سيتم كما كان في الماضي من قبل الحكومة المصرية بناء على توصية الحكومة البريطانية.

3- موافقة الحكومة المصرية على إجراء الانتخابات قبل نهاية عام 1952.

4- موافقة الحكومة المصرية على أن يتم تقرير المصير قبل نهاية عام 1955.

وأشار السفير البريطاني في تقريره عن الزيارة إلى أن السيد عبدالرحمن يعلق أهمية خاصة على إتمام تقرير المصير قبل أن ينقضي في عام 1956 أجل معاهدة سنة 1936 المحدد بعشرين عاماً.

5- موافقة الحكومة المصرية على أن تكون الانتخابات مباشرة في كل أنحاء السودان الشمالي. وحول هذه النقطة قال السيد عبدالرحمن إن التأخير الذي سينشأ عن إجراء انتخابات مباشرة في المناطق النائية له ما يبرره. ونوه إلى أنه سبق وأن تحدث حول هذا الموضوع مع أنتوني إيدن الذي وافق على أن يستشير الحاكم العام بشأنه. وأعرب السيد عبدالرحمن عن أمله في أن يوافقه إيدن الرأي حول هذا الموضوع.

وأوضح السيد عبدالرحمن أن اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية قسم سلطات الحاكم العام التقديرية إلى ثلاثة أقسام: سلطات يمارسها بنفسه، وسلطات يمارسها

بالاتفاق مع البرلمان الســوداني، وسلطات يمارسها بالاتفاق مع اللجنة الدولية التي سيتم إنشاؤها لتقديم المشورة له.

وفي معرض رده على نقاط واستفسارات طرحها السفير البريطاني، قال السيد عبدالرحمن إن اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية سيكون ملزماً لحزب الأمة وللمتعاونين معه. وقال إن المعلومات الواردة من الخرطوم تشير إلى أن الحزب الجمهوري الاشتراكي وممثلي الجنوب سيقبلون بالاتفاق. وأما بالنسبة للأحزاب الاتحادية فقد قال السيد عبدالرحمن إنها ستفعل ما يقوله لها المصريون.

وأعرب الســيد عبدالرحمن عن أمله في أن توافق الحكومة البريطانية على المقترحات التــي تضمنها اتفاق الاســتقلاليين مع الحكومة المصرية. وأشــار إلى أنه تعاون في الماضي تعاوناً وثيقاً مع حكومة السودان، وأنه يأمل في استمرار هذا التعاون الوثيق في المستقبل. وعبّر الســيد عبدالرحمن عن اقتناعه بأن محمد نجيب والمتعاونين معه يريدون الوصول إلى تســوية شــاملة مع الحكومة البريطانية. وقال إن قبول الحكومــة البريطانية باتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية سيسهل حل المشاكل الأخرى[19].

الهوامش

1- السودان الجديد: 20 أكتوبر 1952. وأيضاً الأهرام: 21 أكتوبر 1952.

2- FO 371/96910, Khartoum to Foreign Office. October 15, 1952.

3- Foreign Office to Khartoum, October 17, 1952, ibid.

4- تقريــر محمد أحمد محجوب بتاريخ 21 أكتوبر 1952 عن نشــاط وفد الإمام عبدالرحمن مــن 23 يوليو 1952 إلى 21 أكتوبر 1952: الصــادق المهدي، جهاد في ســبيل الاستقلال، ص 96-99. وانظر أيضاً تصريح محمد أحمد محجوب لصحيفة المصري في السودان الجديد: 21 أغسطس 1952.

5- الأهرام: 22 يوليو 1952. عندما سئل محمد نجيب عن سبب طول الاجتماع قال: «لا تنسوا أن السيد عبدالرحمن علي طه كان زميلاً لي في الدراسة». وانظر أيضاً الرأي العام: 22 أكتوبر 1952.

6- السودان الجديد: 23 أكتوبر 1952.

7- عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 151-154.

8- مرجع سابق، ص 280-281.

9- Sovereignty for Sudan, Ioc.cit., pp. 81-84.

10- انظــر الأهرام: 23 و24 و25 و26 أكتوبر 1952. وأيضاً الســودان الجديد: 26 و27 أكتوبر 1952.

11- الأهــرام: 26 أكتوبر 1952. كانت جماعة الإخوان المســلمين قد أوفدت في نوفمبر 1945 جمال السنهوري وصلاح حافظ إلى السودان لإنشاء شعب للجماعة هناك: مجلة السودان في 30 نوفمــبر 1945. وقــد نشرت الأهــرام في 1 أبريل 1947 أن الســكرتير الإداري رفض الترخيص بإنشاء شعب للإخوان المسلمين بالسودان تحت رئاسة الجماعة بالقاهرة بدعوى أنها سلكت سلوكاً مغايراً لخطتها فاندفعت في غمار السياسة.

حول زيارة جمال السنهوري للسودان انظر أيضاً:

Daly, Imperial Sudan, Ioc.cit., pp. 231-232 Also FO 371/53328, SPIS, No. 54, October - November 1945, and ibid., No. 55, December 1945.

12- عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 151-154.

13- الأهرام: 27 أكتوبر 1952. وأيضاً النيل وكذلك السودان الجديد: 27 أكتوبر 1952. في كلمة عبدالرحمن علي طه إشـارة إلى إعراض حكومة إسـماعيل صدقي عن السيد عبدالرحمن المهـدي في عـام 1946 عندما طلب زيارة مـصر. وفيها أيضاً إشـارة إلى ما نشرته إحدى المجلات المصرية آنذاك من أن ما ينادي به السـيد عبدالرحمن يعد في نظر القانون عملاً ثورياً ضد التاج المصري عقوبته الإعدام: عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 72. وانظر أيضاً السودان الجديد: 1 نوفمبر 1946.

14- الأهرام: 27 أكتوبر 1952.

15- الأهرام: 30 أكتوبر 1952. وأيضاً السودان الجديد: 30 أكتوبر 1950.

16- انظر نص الاتفاقية في عبدالرحمن علي طـه، السـودان للسـودانيين، مرجع سابق، ص 155-160. وأيضـاً في الأهرام: 1 نوفمبر 1952. وكذلـك النيل: 4 نوفمبر 1952. وانظر النص الانجليزي للاتفاقية في: FO 371/96912.

وافق مجلس إدارة حزب الأمة بالإجماع في 1 نوفمبر 1952 على الاتفاقية. وأجازتها الهيئة العامـة للحـزب في 3 نوفمبر 1952 بعد أن اسـتمعت إلى شرح مفصل لكل مواد وبنود الاتفاقية قدمه عبدالرحمن علي طه: النيل في 2 و4 نوفبمر 1952.

17- FO 371/108585, Draft Note on Sudan representation at conferences, enclosed in Khartoum to Foreign Office, February 2, 1954.

18- انظر نص اتفاقية الجنتلمان في عبدالرحمن علي طه، السـودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 161-164.

19- FO 371/96911, Cairo to Foreign Office, October 30, 1952.

الفصل الرابع

حكومة الثورة
والأحزاب السودانية الأخرى

1- الاتحاديون يقبلون باتفاقية الاستقلاليين

سبق أن ذكرنا أنه في اجتماع ممثلي الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية بأنتوني إيدن في 11 أكتوبر 1952 وفي المذكرة التي قدموها له باسم جبهة الكفاح الوطني، أعلن هؤلاء رفضهم لمشروع دستور الحكم الذاتي وعزمهم على مقاطعة أية انتخابات تجري بموجبه في ظل النظام القائم في السودان مهما كانت إجراءات الإشراف المتخذة سواء كانت مشتركة أو خارجية.

وفي 21 أكتوبر 1952 عقدت الأحزاب الاتحادية اجتماعاً بفندق سميراميس بالقاهرة حضره إسماعيل الأزهري، ومحمد نور الدين، والدرديري محمد عثمان، وحماد توفيق، والدرديري أحمد إسماعيل، والطيب محمد خير، وفي أعقاب هذا الاجتماع أصدرت الأحزاب الاتحادية بياناً قالت فيه إنها عندما نادت في الجبهة المتحدة لتحرير السودان بمبدأ الجلاء وتقرير المصير، فإنما فعلت ذلك إيماناً منها بأن هذا هو المبدأ الحق الذي يتمشى مع حقوق الشعب الطبيعية. وفي نفس البيان أكدت الأحزاب الاتحادية أنه لن يصدها شيء عن السير في ما رسمته من مقاطعة الدستور والاشتراك في انتخاباته تحت ظل النظام القائم في السودان[1].

ويبدو أن الأحزاب الاتحادية تراجعت في الأسابيع التالية عن هذا الموقف. فقد أورد خضر حمد في مذكراته نص المشروع الأول الذي قدمته الأحزاب الاتحادية للحكومة المصرية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير. وبمطالعة هذا المشروع نلاحظ أنه قبل في الأساس بمشروع دستور الحكم الذاتي الذي أقرته الجمعية التشريعية. ولكن المشروع اقترح أن تتمثل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال في هيئة تسمى «اللجنة

المفوضة» وتتكون من رئيس للجنة ترشحه الحكومة البريطانية وتعينه الحكومة المصرية ومن ثلاثة أعضاء اثنان منهم سودانيان يعينان بالاتفاق بين حكومتي مصر وبريطانيا وثالثهما مصري تعينه حكومة مصر. كما اقترح المشروع الاتحادي أن تقوم في السودان خلال فترة الانتقال حكومة ائتلافية توزع مقاعدها بنسبة مقاعد الأحزاب الممثلة في البرلمان[2].

ولكن في 1 نوفمبر 1952 وقَّع قادة الأحزاب الاتحادية وهم إسماعيل الأزهري، ومحمد نور الدين، وحماد توفيق، ودرديري محمد عثمان، وعلي البرير مع محمد نجيب، وحسين ذو الفقار، وصلاح سالم، وثيقة ذكروا فيها أنهم أُحيطوا علماً بالاسس التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية والاستقلاليين في 29 أكتوبر 1952، وأنهم اعتبروا تلك الأسس «حداً أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية بشرط أن تعمل الحكومة المصرية بكل السبل للوصول إلى المشروع المعدل الذي تقدمنا به». كما أعلن قادة الأحزاب الاتحادية في نفس الوثيقة أنه مع احتفاظهم بمبادئهم التي تقوم أساساً على الجلاء والاتحاد مع مصر عن طريق تقرير المصير «فإننا لغرض تنظيم الجلاء، وإيجاد الجو الحر الملائم لممارسة تقرير المصير، قد ارتضينا أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الحالية على أن نشترك أثناءها في انتخابات البرلمان بعد وضع الضمانات التي رأيناها كافية لحرية وسلامة تلك الانتخابات»[3].

وعندما سئل إسماعيل الأزهري في 6 نوفمبر 1952 عن وعده الأول بمقاطعة المؤسسات الدستورية، أجاب بأنه وعد بذلك «عندما كانت المؤسسات تقوم على الوحي البريطاني. أما الآن ومصر الرشيدة تقود المعركة، فنحن مطمئنون كل الاطمئنان إلى الهدف القريب والبعيد»[4].

2- نجيب وصلاح سالم يفلحان في توحيد الأحزاب الاتحادية

رأينا في موضع سابق أنه قد طرحت في مارس 1945 فكرة لتوحيد الأحزاب الاتحادية التي كانت قائمة آنذاك في حزب واحد. ولكن اتفق في نهاية الأمر على أن هذه الفكرة

سابقة لأوانها ومن الأفضل أن يمهد لها بتبني ميثاق للجبهة الاتحادية. وقد طرحت بعد ذلــك عدة مبادرات لائتلاف أو التقاء أو توحيــد الأحزاب الاتحادية. وفي معظم الحالات كان مصدر هذه المبادرات هو الدرديري أحمد إسماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل.

فمثلاً في ســبتمبر 1948 اقترح الدرديري أحمد إسماعيل أن تندمج الأحزاب الاتحادية ومؤتمر الخريجين ليتكون منها «مؤتمر الســودان» على غرار المؤتمر الهندي وذلك لتفادي الركود الناشئ من تعدد الأحزاب واختلاف الآراء، خاصة وأن هذه الأحزاب والمؤتمر كانت تعمل تحت لواء وفد الســودان وشــاركت في تحديد أهدافه. واقترح الدرديري أن تكون عضوية «مؤتمر السودان» مفتوحة لكل سوداني وألا تقتصر على الخريجين[5].

وفي 20 أغســطس 1950 دعا الدرديري أحمد إسماعيل إلى التقاء الأحزاب الاتحادية. وذكر في رسالة بعث بها إلى الأحزاب الاتحادية أن الأساس الذي تتلاقى فيه أهداف جميع الأحزاب الاتحادية هو:

(أ) جلاء الإنجليز عن وادي النيل مصره وسودانه.

(ب) مقاطعة جميع المؤسســات الاستعمارية القائمة وما سوف يستجد منها في إطار براق كاذب.

(ج) قيام وحدة وادي النيل.

وأبــدى درديري عدم ممانعته في «أن يحتفظ كل حزب برأيه في تفســير وحدة وادي النيــل ريثما تتقدم الحركة الوطنية بضع خطــوات تحت ظل هذا الوفاق، ثم يعمل كل حزب على تحقيق الوحدة حسب تفسيره عندما يصبح الاتحاد حقيقة واقعة».

نوقش اقتراح الدرديري أحمد إســماعيل في اجتماع عقد بمنزله في 25 أغسطس 1950 وحضره عن حزب الأشــقاء محمد نور الدين وخضر عمر ومحمود الفضلي، وعن الجبهة الوطنية خلف الله خالد وعبدالمنعم حسب الله وكامل الأحمدي، وعن الأحرار الاتحاديين أحمد محمد علي الســنجاوي وحسن سلامة. وبالرغم من الروح الطيبة والرغبة الصادقة التي أبداها الجميع في الوفاق وتوالي الاجتماعات، إلا أن الالتقاء المنشود لم يتحقق[6].

وفي 11 أكتوبر 1951 دعا الدرديري أحمد إسماعيل أيضاً إلى التقاء الأحزاب الاتحادية

حول النقاط الأساسية التي تضمنها الخطاب الذي ألقاه مصطفى النحاس في البرلمان المصري في 8 أكتوبر 1951. ولكن موقف بعض الأحزاب الاتحادية من هذه الدعوة كان سلبياً، ربما بسبب تحفظاتها على مرسوم النحاس المتعلق بدستور ونظام الحكم في السودان[7].

وطرح الدرديري أحمد إسماعيل في سبتمبر 1952 إثر عودته من مصر مشروعاً لتوحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد. وقد عرض هذا المشروع للنقاش لأول مرة في اجتماع عقد بمنزل يحيى الفضلي بالخرطوم في 12 سبتمبر 1952. وقد حضر هذا الاجتماع عن حزب الأشقاء (جناح أزهري) إسماعيل الأزهري وأحمد عبدالرحيم وإبراهيم المفتي وحسن عوض الله، وعن حزب الاتحاديين خضر حمد ومبارك ميرغني، وعن حزب وحدة وادي النيل الدرديري أحمد إسماعيل وأحمد السيد حمد وأحمد سنجر ومحي الدين جمال أبو سيف، وعن حزب الأحرار الاتحاديين الطيب محمد خير. وقد لاحظ المجتمعون أن ولاء الأحزاب الاتحادية موزع على عدة جهات منها جبهة الكفاح والجبهة المتحدة لتحرير السودان، وأبدوا استعدادهم لمراجعة دساتير أحزابهم حتى يلتقوا في صعيد واحد ويكون الولاء محدداً ما دامت الأهداف تكاد تكون متشابهة مع اختلاف بسيط في الوسائل. وقد أعلن الطيب محمد خير قبوله لفكرة دمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد بصفته الشخصية، ووعد برفعها إلى أعضاء حزبه وأخذ وجهة نظرهم بشأنها. وعلى أية حال فقد انتهى الاجتماع إلى تكوين لجنة تمهيدية تمثل فيها كل الأحزاب والهيئات الاتحادية لمواصلة السعي لإنجاح مشروع الحزب الواحد[8].

وقد عرضت فكرة دمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد في تواريخ لاحقة على الدرديري محمد عثمان سكرتير عام الجبهة الوطنية ومحمد نور الدين رئيس الجناح الآخر لحزب الأشقاء فقبلاها من حيث المبدأ[9]. ونعيد إلى الأذهان أن جناحي حزب الأشقاء والجبهة الوطنية كانوا قد اتفقوا في 3 أغسطس 1952 على التعاون والتكتل والعمل معاً لتحقيق أهدافهم المشتركة، وعلى أن يتم ذلك من خلال الاشتراك في جبهة الكفاح الوطني والجبهة المتحدة لتحرير السودان[10].

عقدت اللجنة التمهيدية المكلفة بالسعي لإنجاح مشروع الحزب الواحد أول اجتماع لها في 21 سبتمبر 1952. وقد حضر الاجتماع عن الجبهة الوطنية ميرغني حمزة، وعن

حزب وحدة وادي النيل الدرديري أحمد إسماعيل وأحمد السيد حمد، وعن حزب الأشقاء (جناح أزهري) مبارك زروق ومحمود الفضلي، وعن حزب الاتحاديين خضر حمدوعبد الماجد أبو حسبو، وعن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) ومؤتمر السودان عبدالرحمن حمزة وعلي الشيخ البشير، وعن حزب الأحرار الاتحاديين الطيب محمد خير. وقد لوحظ أن مؤتمر الخريجين العام لم ينتدب أحداً لحضور الاجتماع. ولكن مبارك زروق ومحمود الفضلي قالا إنهما فهما أن الدعوة لا تشمل المؤتمر باعتباره هيئة تعليمية ثقافية، وأن الجانب السياسي من مهام المؤتمر يمكن أن يقوم به حزب الأشقاء (جناح أزهري) الذي سينضم إلى الحزب الواحد. وكما ذكرنا فقد شارك زروق والفضلي في الاجتماع كممثلين لحزب الأشقاء (جناح أزهري)، لا بوصفهما أعضاء في اللجنة التنفيذية للمؤتمر. وبسبب هذه المسألة تقرر تأجيل الإجتماع وتوجيه الدعوة لمؤتمر الخريجين للاشتراك في اللجنة التمهيدية[11].

ويبدو أن إسماعيل الأزهري نفسه كان يرى أن يستمر مؤتمر الخريجين في أداء رسالته التعليمية بعيداً عن الحزب الواحد، لأن المؤتمر ليس بحزب وإنما هيئة مفتوحة للجميع. ولكن خضر عمر أشار إلى أن موتمر السودان وهو يحمل رسالة تعليمية اجتماعية تضارع رسالة مؤتمر الخريجين قد قرر قبول فكرة الحزب الواحد ووضع جميع مشروعاته التعليمية والعمرانية تحت تصرف القائمين على إنشاء الحزب الواحد[12].

عقدت اللجنة التمهيدية اجتماعها الثاني في 24 سبتمبر 1952. وقد حضر الاجتماع مندوبان عن مؤتمر الخريجين. وفي مستهل الاجتماع قام أحمد السيد حمد بعرض مشروع توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد وتوضيح خطوطه. ثم تقرر تشكيل لجنة أصبحت تعرف فيما بعد بـ«لجنة الاختصاص» يمثل فيها كل حزب وهيئة اتحادية بعضو واحد لإعداد مشروع دستور الحزب الواحد. وقد تكونت هذه اللجنة من ميرغني حمزة عن الجبهة الوطنية، ومبارك زروق عن حزب الأشقاء (جناح أزهري)، وعلى الشيخ البشير عن مؤتمر السودان، وعبدالرحمن حمزة عن حزب الأشقاء (جناح نور الدين)، وأحمد السيد حمد عن حزب وحدة وادي النيل، وعبدالكريم ميرغني عن حزب الاتحاديين، والطيب محمد خير عن حزب الأحرار الاتحاديين، وحسن طه عن مؤتمر الخريجين[13].

عقدت لجنة الاختصاص اجتماعاً طويلاً مساء الجمعة 26 سبتمبر 1952 بمنزل ميرغني

حمزة بأم درمان وتم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على مشروع دستور الحزب الواحد. نص مشروع الدستور على أن يكون اسم الحزب الواحد «المؤتمر الوطني الاتحادي» باعتبار أن هذا الاسم يرمز إلى كل اتجاهات الحزب الواحد. ونص المشرع على أن يكون مبدأ الحزب «الجلاء والاتحاد مع مصر»، وعلى أن يتكون من الأعضاء والهيئة العامة واللجنة التنفيذية. ونص المشروع كذلك على أن تتكون الهيئة العامة من مائة عضو، ثمانين منهم من الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية وهي حزب الاشقاء بجناحيه وحزب الاتحاديين والجبهة الوطنية وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين ومؤتمر الخريجين العام وموتمر السودان على أساس أن يمثل كل حزب وهيئة بعشرة أعضاء. أما العشرون مقعداً الباقية فقد تركها المشروع للمستقلين الذين يعتنقون مبدأ الاتحاد مع مصر. وحدد المشروع عضوية اللجنة التنفيذية بأربعة وعشرين عضواً على أساس أن يرشح كل حزب وهيئة من الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية ثلاثة من العشرة الذين اختارهم للهيئة العامة ليكونوا أعضاء في اللجنة التنفيذية. ثم تنتخب اللجنة من بينها السكرتير ومجلس السكرتارية وأمين الصندوق على أن تكون رئاسة الحزب دورية بحيث يكون رئيس كل حزب وهيئة من الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية رئيساً للحزب لمدة شهر ونصف على أن ينتخب رؤساء هذه الأحزاب والهيئات من بينهم رئيس الدورة الأولى[14].

عُرض مشروع دستور الحزب الواحد على اللجنة التمهيدية في الاجتماع الذي عقدته في 28 سبتمبر 1952، ولكن قبل أن تشرع في بحثه طرح حزب الأشقاء (جناح أزهري) ومؤتمر الخريجين مشروعاً مقابلاً اقترح فيه أن يكون اسم الحزب الواحد «جبهة الأشقاء الاتحادية»، وأن تنتخب هيئة الحزب العامة ولجنته التنفيذية انتخاباً مباشراً، وأن يكون مبدؤه قيام دولة وادي النيل المتكافئة في الحقوق والواجبات، على أن تعرض المسائل المشتركة على لجنة سودانية - مصرية لوضع تفاصيلها. وقد عورضت فكرة بحث مشروع المؤتمر والأشقاء (جناح أزهري) معارضة شديدة. وكانت حجة المعترضين أن الاجتماع عقد لبحث المشروع الذي أعدته لجنة الاختصاص وليس لبحث أي مشروع أو مشروعات أخرى، خاصة وأن المؤتمر والأشقاء (جناح أزهري) كانا ممثلين في لجنة الاختصاص[15].

وفي اجتماع تال عقد في 30 سبتمبر 1952، رفضت اللجنة التمهيدية التسمية المقترحة من المؤتمر والأشقاء (جناح أزهري)، وأقرت أن يكون اسم الحزب «الحزب الوطني الاتحادي». ولكن الخلاف استمر حول مسألة مبدأ الحزب وطريقة تكوين أجهزته[16].

ومع أن بحث مسألة دمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد استمر في الخرطوم على مستوى رجال الصف الثاني، إلا أنه بوصول قادة الأحزاب والهيئات الاتحادية إلى القاهرة في 2 أكتوبر 1952 تلبية لدعوة الحكومة المصرية، بسـطت حكومة الثورة رعايتها بشكل مباشر على مشروع توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد. وهنا يبرز الدور المهم الذي قام به محمد نجيب وصلاح سالم في تقريب وجهات النظر وتجاوز نقاط الخلاف.

بدأت المساعي المصرية في 28 أكتوبر 1952 بمصالحات شخصية عقدها صلاح سالم بين أزهري ونور الدين، وخضر عمر ويحيى الفضلي. ثم أصدر أزهري ونور الدين بياناً مشتركاً قالا فيه إنهما توصلا إلى وضع أسـس التعاون بين الأحزاب الاتحادية التي سـتكون دائماً يداً واحدة وكتلة واحدة في هذا الظرف التاريخي الذي سيتقرر فيه مصير السودان[17].

وفي اجتماع عقد مساء يوم 31 أكتوبر 1952 واستمر حتى الساعات الأولى من صباح يوم 1 نوفمبر 1952، وافق رؤسـاء الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية على قيام الحزب الواحـد وعهدوا إلى لجنة ثلاثية مكونة من ميرغني حمزة، والدرديري أحمد إسـماعيل، وخضر حمد وضع أسس الحزب واختيار هيئته العامة ولجنته التنفيذية من قوائم قدمها كل مـن الأحـزاب والهيئات الاتحادية، وتعهدوا بعدم اشـتراط منصـب معين لأي فرد. والتزموا بقبول قرارات اللجنة الثلاثية وتنفيذها فوراً دون مناقشة[18].

أُجيز دسـتور الحزب وتم التوقيع عليه في اجتماع عقد بمنزل محمد نجيب في مسـاء 2 نوفمبر 1952. وفي هذا الاجتماع ألقى ميرغني حمزة عضو اللجنة الثلاثية كلمة أشـاد فيهـا بوطنية الجميع وبروح إنكار الذات التي سـادت ما عقد مـن اجتماعات لتكوين الحـزب الواحد. وقال إن هذه «الخطوة المباركـة والمعجزة الكبرى قد تمت في ظل رجل عرفته مصر وعرفه السودان بالإخلاص، هو محمد نجيب». ومن جانبه نوّه محمد نجيب بالجهد الذي بذله صلاح سـالم في التوفيق بين وجهات النظر المتباينة، فقد خاطب صلاح سالم بقوله: «أما أنت يا صلاح، فلك الجزاء الحق من الله على ما قدمت من خدمة لوادي النيل».

نص دسـتور الحزب الواحد على تسـمية الحزب بالحزب الوطني الاتحادي، وعلى أن تكون أهداف ومبادئ الحزب كما يلي:-

«أ- إنهاء الوضع الحاضر، وجلاء الاستعمار الأجنبي، وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر. وتحدد قواعد هذه الاتحاد بعد تقرير المصير.

ب- إنهاض السودان بكامل حدوده الجغرافية الحالية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً مع بذل عناية خاصة بالجنوب والمناطق الريفية النائية، وتنمية موارد البلاد لإسعاد أهلها، وكفالة الحقوق الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب دون تمييز عنصري أو ديني أو طائفي».

ونص الدستور على أن تتكون إدارة الحزب من هيئة عامة عدد أعضائها مائة عضو، ولجنة تنفيذية مكونة من عشرين عضواً تنتخبهم الهيئة العامة من بين أعضائها. وقد اختير تسعون عضواً من القوائم التي قدمتها الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية، وترك العشرة الباقون لتختارهم الهيئة العامة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ أول اجتماع لها من بين المنتسبين الصالحين الذين ينضمون إلى الحزب بعد إعلان تكوينه، بشرط ألا يكونوا منتسبين لأحد الأحزاب والهيئات الاتحادية المنحلة عند تكوين الحزب الوطني الاتحادي.

ونص الدستور كذلك على أن يتكون مال الحزب من الآتي:

1- ما تتقدم به الأحزاب والهيئات المنحلة المتكون منها الحزب.

2- رسوم تسجيل العضوية.

3- التبرعات والهبات وموارد أي مشاريع تقرها أو تنظمها الهيئة العامة للحزب.

4- مال جبهة الكفاح الذي يصبح مال الحزب الوطني الاتحادي.

وقد اختيرت أول لجنة تنفيذية للحزب الوطني الاتحادي من الآتية أسماؤهم: حماد توفيق، وإسماعيل الأزهري، ومحمد نور الدين، والطيب محمد خير، وإبراهيم المفتي، ودرديري محمد عثمان، وميرغني حمزة، ومبارك زروق، وخضر حمد، وحسن أبو جبل، وأحمد السيد حمد، ومحمد حاج الخضر علي كمير، ومحمد أمين حسين، وعلي أورو، وعبدالماجد أبو حسبو، وعبدالوهاب زين العابدين، وخلف الله خالد، ومحمود الفضلي، وأحمد خير، وعقيل أحمد عقيل. أما هيئة المكتب فتكونت على النحو التالي: إسماعيل الأزهري للرئاسة، ومحمد نور الدين للوكالة، وخضر حمد للسكرتارية، وخلف الله خالد لأمانة الصندوق، واختير الطيب محمد خير مساعداً للسكرتير، وعبدالوهاب زين العابدين مساعداً لأمين الصندوق. واختير كاحتياطي للّجنة التنفيذية كل من فضل بابكر، وعلي هلال، وحسن محمد صالح، وبدوي مصطفى، وحامد صالح المك، وأحمد أبو حاج، ومحمد سيد أحمد سوار الذهب، وزاهر سرور السادات[19].

ويلاحظ أن اللجنة الثلاثية استبعدت خضر عمر ويحيى الفضلي من عضوية اللجنة التنفيذية. وقد أوضح خضر حمد عضو الجنة الثلاثية أنهم قصدوا هذا التصرف ولكنهم لم يقصدوا «إقصاءهما عن لجنة الحزب تماماً، ولكن إلى أمد حتى تستقر الأمور، لأن الحرب بينهما كانت مستعرة، وخشينا أن ينقلا تلك الروح إلى داخل اللجنة»[20].

وورد في إحدى الاحصائيات أن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) مثل في الهيئة العامة للحزب الواحد باثنين وعشرين عضواً، وحزب الأشقاء (جناح أزهري) بواحد وعشرين عضواً، وحزب الاتحاديين بعشرين عضواً، والجبهة الوطنية بخمسة عشرة عضواً، وحزب وحدة وادي النيل بثمانية أعضاء، وحزب الأحرار الاتحاديين بأربعة أعضاء[21].

أثار تشكيل أجهزة الحزب الواحد وكذلك أهدافه ردود فعل غاضبة في صوف بعض الأحزاب الاتحادية في السودان. فقد أعلن محمد الحسن دياب استقلاله عن جميع الأحزاب أياً كانت. وقال في بيان أصدره بهذه المناسبة إنه كان في عزمه الاستقالة من الجبهة الوطنية منذ زمن بعيد، ولكن لأسباب خاصة كان يرجئ ذلك من وقت لآخر. ثم قال: «أما الآن وقد انحلت الجبهة، واندمجت في بقية الأحزاب الاتحادية، فإنني أغتنم هذه الفرصة، وأحقق رغبتي وأعلن استقلالي عن جميع الأحزاب أياً كانت». واستقال أيضاً قطب الجبهة الوطنية عثمان حسن عثمان من الهيئة العامة للحزب الواحد[22].

ورغم مناشدة إسماعيل الأزهري الذي كان لا يزال في القاهرة بالتريث، إلا أن المجلس الأعلى لحزب الأشقاء(جناح أزهري) عقد اجتماعاً في 3 نوفمبر 1952 وأبلغ محمد نجيب وإسماعيل الأزهري برقياً برفضه تكوين الحزب الواحد، وبأنه لا يعترف به ولا يسمح لأعضائه بالاشتراك فيه إلا إذا أُعيد النظر في تكوينه على «أساس سليم يكفل تمثيلاً نسبياً عادلاً من شأنه أن يضم الرجال العاملين الذين عرفوا بالنظال الوطني المتواصل». وورد في البرقية أن حزب الأشقاء بجناحيه لم يمثل تمثيلاً عادلاً بدليل أن الحزب بجناحيه «أقلية في التكوين الجديد».

واتهمت البرقية اللجنة الثلاثية بعدم تقدير المسؤولية «فخضعت خضوعاً تاماً لنزوات شخصية حزبية فأقصت رجالاً عرفوا بنضالهم الوطني المتواصل، وأفسحت المجال لمن هم دونهم في شرف النضال الوطني»[23].

ولكن المؤتمر الذي عقده حزب الأشـقاء (جناح أزهري) في 14 نوفمبر 1952 وحضره أقطـاب الحزب ومؤسسـوه ومندوبون من مختلف الأقاليم. أقر بأغلبية سـاحقة «قيام الحزب الوطني الاتحادي بتكوينه الحاضر بالرغم من الغبن الواضح والظلم الصارخ الذي لحقـه من هذا التكوين». وكانت الهيئة السـتينية لمؤتمر الخريجين والتي كان يسـيطر عليهـا حزب الأشـقاء (جنـاح أزهري) قد أقرت أيضـاً في 13 نوفمـبر 1952 أن «يدخل مؤتمـر الخريجين العام في الحزب الوطني الاتحادي رغم ما حاق به من حيف في تكوين الحزب»[24].

واعترضـت بعض العناصر القيادية في حزب الأشـقاء (جناح نـور الدين) على اتفاق زعماء الأحزاب الاتحادية مع الحكومة المصرية بشـأن الاشتراك في الموسسات الدستورية. فقـد قال أحمـد خير إن هذا الاتفاق مجرم، وإن كل من يقبل الدسـتور أو يشـارك في البرلمـان فهـو خائن. وقال أحمد خير أيضاً إن العبرة ليسـت بقيام الحـزب الواحد وإنما بأغراضه وقبلها وسائله، فإذا كان لمحاربة الاستعمار وهدم مشاريعه ومؤسساته والقضاء عليها «فإنني فخور بعضويتي ووجودي بين زملائي المناضلين. وأما إذا قام لقبول الدستور والانتخابات فإنني أتبرأ من عضويته». وطالب أحمد خير بأن يكون شـعار المرحلة «لن ندخلها وإن جاءت مبرأة من كل عيب»[25].

ومع انه تم لاحقاً استيعاب بعض الشخصيات التي تخطاها التشكيل الأول في أجهزة الحزب الواحد. إلا أنه لم يتم أبداً التغلب على معارضة أحمد خير وآخرين لاشتراك الحزب في مؤسسات الحكم الذاتي. وفي الاجتماع الأول للهيئة العامة للحزب الاتحادي الذي عقد في 26 نوفمـبر 1952، رفض أحمد خير وآخرون أداء قسـم الحزب وذلك لاعتراضهم على أهداف الحزب ووسـائله. وقد قررت لجنة الحزب في 3 ديسـمبر 1952 فصل أحمد خير وخضر عمر من الحزب لقيامهما «بنشاط مضاد معاد للحزب»[26].

لقد قيل بحق ان توحيد الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي قد تم بشيء مـن العجلـة، وان الحزب قد دفع ثمن ذلك لاحقاً. فمـع ان الحزب خاض انتخابات عام 1953 متماسكاً وكتب له الفوز فيها، إلا أن الفترة الانتقالية قد أوضحت أن التوحيد كان شكلياً، ولم ينفذ إلى الأهداف ولم يقضِ على الخلافات الشخصية. فقد شهدت تلك الفترة العديد من الانشقاقات من الحزب وحالات إعفاء وفصل متوالية من الوزارة ومن الحزب

بسبب الخلافات بين التيارات العديدة التي ضمها الحزب حول مسألة تقرير مصير السودان على أساس خياري الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام. كما كان واضحاً إبان تلك الفترة استئثار جماعة الأشقاء الموالية لإسماعيل الأزهري بالقرار السياسي في المسائل المهمة في الحزب وفي الوزارة[27].

3- اتفاق الحكومة المصرية مع الحزب الجمهوري الاشتراكي

مضت الإشارة إلى أن قادة الحزب الجمهوري الاشتراكي كانوا من بين زعماء الأحزاب السودانية الذين دعتهم حكومة الثورة للحضور إلى القاهرة. وبالفعل وصل إلى القاهرة في 2 أكتوبر 1952 إبراهيم بدري ومحمد أحمد أبو سن وسرور رملي. ولكن إبراهيم بدري لم يشارك في المفاوضات التي بدأت في 4 أكتوبر 1952 بسبب أزمة صحية استلزمت نقله للمستشفى[28]. وقد تم التوقيع على الاتفاق بين الحكومة المصرية والحزب الجمهوري الاشتراكي في أم درمان في 3 نوفمبر 1952. وقد وقعه عن الحكومة المصرية حسين ذو الفقار صبري، وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي إبراهيم بدري ومحمد أحمد أبو سن[29].

ويختلف اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي مع الحكومة المصرية عن اتفاق الاستقلاليين في ثلاث مسائل جوهرية. فاتفاق الحزب الجمهوري يبقي على سلطات الحاكم العام الخاصة المتعلقة بالجنوب والمضمنة في المادة 100 من مشروع قانون الحكم الذاتي. وفي تبريره لذلك ذهب الحزب الجمهوري الاشتراكي إلى أنه الحزب الوحيد الذي يضم في عضويته جنوبيين ولذلك يتعين عليه الإصرار على الإبقاء على المادة 100 لأن ذلك يؤمن مصالح الجنوبيين. كما ادّعى الحزب الجمهوري أن الإبقاء على المادة 100 مهم للحفاظ على الوحدة بين الشمال والجنوب، لأن الجنوبيين كانوا معزولين عن الشمال لسنوات عديدة، وليس لديهم ثقة في الشماليين، ولذلك فإن النص في الدستور على أن للحاكم العام مسؤوليات خاصة تجاه الجنوب خلال الفترة الانتقالية هو السبيل الوحيد لإبقاء الجنوبيين متحدين مع الشمال، ولضمان مشاركتهم في مؤسسات الحكم الذاتي.

وينص اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي كذلك على أن تكون الانتخابات مباشرة في كافة أنحاء السودان طالما كان ذلك ممكناً وعملياً. فقد كان من رأي الحزب أن درجة الوعي في بعض مناطق شمال السودان لا تسمح بإجراء انتخابات مباشرة. ولم ير الحزب



محمد أحمد أبو سن

الجمهوري سبيلاً لإجراء انتخابات مباشرة في أي جزء من جنوب السودان بما في ذلك عواصم المديريات الجنوبية الثلاث.

وبينما ينص اتفاق الاستقلاليين على أن تكمل لجنة السودنة مهمتها في ثلاث سنوات كحد أقصى، ينص اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي على أن تكمل لجنة السودنة مهمتها في أسرع وقت ممكن مع الحفاظ على كفاءة المستوى الإداري الحالي[30].

4- اتفاق الحكومة المصرية مع الحزب الوطني[31]

مثّل الحزب الوطني في المفاوضات التي أجراها مع الحكومة المصرية في 1 ديسمبر 1952 الشريف عبدالرحمن الهندي زعيم الحزب، والشريف الصديق الهندي، ويوسف فضل المرجي، ويحيى محمد عبدالقادر، وعبدالقادر مشعال ومبارك أمان[32]. وتم في 5 ديسمبر 1952 التوقيع على اتفاق بين الطرفين بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. ولا توجد اختلافات جوهرية بين هذا الاتفاق واتفاق الاستقلاليين. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه وردت في اتفاق الحزب الوطني فقرة تنص على أن الحزب «يقرر حقيقة لا يمكن أن ينكرها أحد، وهي أن الشعبين السوداني والمصري وقد ربط الله بينهما بروابط عديدة، لا يمكن لأحدهما أن يتجاهلها حفاظاً للمصالح العديدة المشتركة بينهما»[33].

5- الجنوبيون يعترضون على اتفاقيات القاهرة

في بيان صدر في ديسمبر 1952، اعترضت جماعة أطلقت على نفسها «لجنة جوبا السياسية» على التعديلات التي أدخلتها اتفاقيات القاهرة على مشروع قانون الحكم الذاتي. وقد تكونت هذه اللجنة من 36 شخصاً يمثلون مراكز جوبا وتوريت وييي والزاندي. وكانت تضم أيضاً أشخاصاً من مديريتي أعالي النيل وبحر الغزال. وكان معظم أعضاء اللجنة من الموظفين الجنوبيين. كما كان من بين أعضائها عضوان سابقان بالجمعية التشريعية واثنان من رؤساء القبائل. وقد تزامن صدور هذا البيان مع الإعلان بأن صلاح سالم سيزور الجنوب لاستطلاع آراء أهله. كما كانت المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان تمر آنذاك بأزمة خطيرة. وسنرى لاحقاً أنه كان

من بين أسباب هذه الأزمة الخلاف حول سلطات الحاكم العام الخاصة المتعلقة بالجنوب والمضمنة في المادة 100 من مشروع قانون الحكم الذاتي.

تَشــكك بيان «لجنة جوبا السياســية» في حسن نية قادة الأحزاب السياسية الشمالية وذلك لإبرامهم اتفاقيات مع محمد نجيب بدون استشارة الجنوب، وبدون اعتبار للاتفاق الــذي توصلوا إليه مع الجنوب في عام 1947 وتم التعبــير عن ذروته المنطقية في قانون الحكم الذاتي.

وأكد البيان تمســك الجنوبيــين بقانون الحكم الذاتي كما أقرتــه الجمعية التشريعية، وأنهم لن يقبلوا أية تعديلات تدخل عليه بدون موافقة جهاز تمثيلي ديمقراطي على هذه التعديلات. واعترض البيان على رأي أهل الشــمال بإجراء تقرير المصير خلال ثلاثة أعوام لأن الجنــوب «ليس بعد في وضع يؤهله للدخول في اتحاد حر وديمقراطي مع الشــمال. فالجنــوب متخلف عن الشــمال في الوقت الحاضر في مســتوى التعليم وفي كل مجالات التطور. إن الجنوبيين يرغبون في بقاء الخدمة المدنية الحالية التي ساهمت بشكل رئيسي في مستوى التطور الذي بلغه الشمال لتقوم بتوجيه الجنوبيين نحو نفس الهدف». وغني عن القول فإن الخدمة المدنية التي طالب البيان ببقائها في الجنوب هي الخدمة المدنية البريطانية.

وانتهــى بيــان «لجنة جوبــا السياســية» إلى أن الجنوبيين يتطلعــون إلى اليوم الذي ســيتمكنون فيــه من الانضمام إلى الشــمال في ســودان حر ومتحد ومســتقل «ولكنهم يشعرون بأن هذا لن يتم إلا حينما يصبحون في نفس مستوى الشمال. ولذلك ينبغي ألا تكون هناك فترة محددة لتقرير المصير»[34].

الهوامش

1- الأهرام: 22 أكتوبر 1952.

2- خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية: الاستقلال وما بعده، مرجع سابق، ص 165.

3- نفس المصدر، ص168.

4- الأهرام: 7 نوفمبر 1952.

5- نفس المصدر: 22 سبتمبر و16 أكتوبر 1948.

6- الرأي العام: 21 و26 أغسطس و7 سبتمبر 1950.

7- الأهرام: 13 أكتوبر 1951.

8- النيل: 10 و13 سبتمبر 1952. وأيضاً السودان الجديد: 13 سبتمبر 1952. وكذلك الرأي العام: 13 سبتمبر 1952.

9- السودان الجديد: 17 و18 و20 سبتمبر 1952.

10- صوت السودان: 3 أغسطس 1952.

11- الرأي العام: 22 سبتمبر 1952. وأيضاً الأهرام: 26 سبتمبر 1952.

12- النيل: 24 سبتمبر 1952. وكذلك الأهرام: 26 سبتمبر 1952.

13- الرأي العام: 25 سبتمبر 1952.

14- السودان الجديد: 27 سبتمبر 1952. وأيضاً الرأي العام: 27 سبتمبر 1952.

15- الرأي العام: 29 سبتمبر 1952. وكذلك السودان الجديد: 29 سبتمبر 1952.

16- السودان الجديد: 1 أكتوبر 1952. وأيضاً الرأي العام: 1 أكتوبر 1952.

17- الأهرام: 29 أكتوبر 1952.

18- نفس المصدر: 1 نوفمبر 1952.

19- نفس المصدر: 3 نوفمبر 1952. وأيضاً السودان الجديد: 3 نوفمبر 1952.

20- الحركة الوطنية السودانية: الاستقلال وما بعده، مرجع سابق، ص172.

21- صوت السودان: 5 نوفمبر 1952.

22- نفس المصدر والعدد.

23- الرأي العام: 7 نوفمبر 1952. وأيضاً صوت السودان: 5 نوفمبر 1952.

24- الرأي العام: 14 و15 نوفمبر 1952.

25- الرأي العام: 3 نوفمبر 1952. وكذلك صوت السودان: 5 نوفمبر 1952.

26- النيــل: 27 نوفمــبر 1952. وأيضاً الــرأي العام 27 نوفمبر و4 ديســمبر 1952. وانظر عبد اللطيف الخليفة، مذكرات عبداللطيف الخليفة، من تراثنا السياسي بين الخرطوم والقاهرة 1949-1969، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة (1992)، ص 48-50 و61-62.

27- انظــر البيان الذي أصدره ميرغني حمزه وخلف الله خالــد وأحمد جلي إبان أزمة 1954 الوزارية: الأهرام في 21 ديسمبر 1954.

28- الأهرام: 3 و5 أكتوبر 1952.

29- نص الاتفاق في صوت السودان: 7 نوفمبر 1952.

30- للوقوف على وجهة نظر الحزب الجمهوري الاشتراكي بشأن مسؤولية الحاكم العامة الخاصة المتعلقة بالجنوب والانتخابات المباشرة انظر:

FO 371/96912, Appendix III to the Agreement of the Socialist Republican Party with the Egyptian Government.

31- أعلــن عن إنشــاء الحزب الوطني ببيان أصدره في ســبتمبر 1952 الشريــف عبدالرحمن يوســف الهنــدي. وجاء في البيان أن الحــزب يهدف إلى جلاء القــوات الأجنبية من البلاد وتقرير مصير الشــعب الســوداني. وأُسندت ســكرتارية الحزب ليحيى محمد عبدالقادر: النيل في 4 سبتمبر 1952.

32- الأهرام: 30 نوفمبر و2 ديسمبر 1952.

33- انظر نص الاتفاقية في الأهرام: 6 ديسمبر 1952.

34- FO 371/96916, Khartoum to Foreign Office, December 16, 1952.

أنشــأ الجنوبيون في ســنة 1953 حزب الجنوب، وكان يدعو لاستقلال السودان التام، غُير اسمه في سنة 1954 إلى حزب الأحرار بغرض فتح عضويته لكل السودانيين:

Henderson, Sudan Republic (1965), footnote at p. 172.

الفصل الخامس

اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان: 12 فبراير 1953

1- المذكرة المصرية[1]

في 2 نوفمبر 1952 سلم محمد نجيب السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن مذكرة ضمنت وجهة النظر المصرية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. اشتملت المذكرة على 16 بنداً، وقد أُرفق بها ملحقان أحدهما يتعلق بسلطات الحاكم العام التقديرية التي يباشرها بموافقة لجنة الحاكم العام بينما يتعلق الثاني بالتعديلات التي ترى الحكومة المصرية إدخالها على مسودة قانون الحكم الذاتي.

أسست المذكرة المصرية إلى حد كبير على الاتفاق الذي أبرمه الاستقلاليون مع الحكومة المصرية في 29 أكتوبر 1952. وسبق لنا القول ان الأحزاب الاتحادية أعلنت في 1 نوفمبر 1952 قبولها لاتفاقية الاستقلاليين كحد أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية.

اعترف البند 1 من المذكرة المصرية بحق السودانيين في تقرير المصير. ونص البند 2 على أن تكون هناك فترة انتقال بغرض تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل، وتهيئة الجو الحر المحايد الذي يتعين توافره لتقرير المصير.

وأعلنت الحكومة المصرية في البند 3 أنه إبان فترة الانتقال، وحتى يتم تقرير المصير تبقى السيادة على السودان محتفظاً بها للسودانيين. وجاء في البند 15 من المذكرة المصرية أن مصير السودان يتقرر إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على صورة ما، وإما بأن تختار استقلال السودان التام عن المملكة المتحدة ومصر وأي بلد آخر.

ويبــدو أن الحكومــة المصرية قد قصدت إلى حد ما الاســتجابة لبنــد ورد في اتفاقية الجنتلمان التي وقعتها مع الاســتقلاليين في 29 أكتوبــر 1952 عندما أوصت في البند 11 من مذكرتها إلى الحكومة البريطانية بإنشــاء وظيفة وكيل وزارة ســوداني ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم ومجلس الوزراء، وتكون مهمته الإعداد لتمثيل الســودان في المؤتمرات الدولية الفنية فحسب.

ولكــن المذكرة المصرية اشــتملت على بعض الأحــكام والبنود التــي لم ترد في اتفاق الاســتقلاليين مع الحكومة المصرية. فمثلاً نُــص في البند 4 من المذكرة على أن يتم تعيين لجنة الحاكم العام بمرســوم تصدره الحكومة المصريــة وعلى أن يحل محل الحاكم العام في حالة غيابه أكبر العضوين الســودانيين في لجنة الحاكم العام ســناً. ونص البند 14 من المذكرة على انســحاب القوات المصرية والبريطانية من الســودان قبــل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل.

وتوقع محمــد نجيب ألا تحظى بعض المقترحات الــواردة في المذكرة المصرية بقبول الجنوب أو الحزب الجمهوري الاشتراكي. ولكنه أوضح للسفير البريطاني أن هدف الحكومة المصرية هو التوصل مع الحكومة البريطانية إلى صيغة تنال موافقة الأغلبية في السودان[2].

وقد بينا في الفصل السابق أن أوجه الخلاف بين اتفاق الحكومة المصرية مع الاستقلاليين واتفاقها مع الحزب الجمهوري الاشــتراكي تنحصر في ثلاث مســائل وهي سلطات الحاكم العام الخاصة بشــأن الجنوب، والانتخابات المباشرة، وتحديد فترة زمنية لإنجاز السودنة. ونعيد إلى الأذهان أن اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي يبقى على سلطات الحاكم العام الخاصة بشــأن الجنوب المنصوص عليها في المــادة 100 من مشروع قانون الحكم الذاتي. كما يستثني ممارسة هذه السلطات من رقابة لجنة الحاكم العام. ولا يحدد اتفاق الحزب الجمهوري الاشــتراكي فترة زمنية لإنجاز الســودنة بل ينص عــلى إنجازها في أسرع وقت ممكن مع الحفاظ على المستوى الحالي الحسن للإدارة.

2- تعثر المفاوضات المصرية - البريطانية

بدأت المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في 20 نوفمبر 1952 ولكنها سرعان ما تعثرت بســبب الخلاف الذي نشب بين الجانبين حول

ســلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ومســألة السودنة[3]. ففي اجتماع عقد في 24 نوفمبر 1952 اقترح الســفير البريطاني رالف استيفنســن إعادة إدراج المادة 100 في مشروع قانون الحكم الذاتي لتصبح مسؤولية الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ضمن ســلطاته التقديريــة. وفي معرض تبريره لذلك قال الســفير البريطاني إنــه بالرغم من أنه ســيكون «للجنوب وزيران من بين خمسة عشر وزيراً فليس هذا بالكثير، ومن السهل أن يتغلب عليهما الشــماليون. وذكريات المــاضي كثيرة وهي توحي بأن الجنوبيين يخامرهم الشــعور بتحســن حالهم لو أُسندت إلى الحاكم العام مســؤولية خاصة»[4]. وعبَّر السفير البريطــاني عن اعتقاده بأن اضطرابات قد تقع إذا لم يكن للحاكم العام بعض الســلطات لحماية الجنوب[5].

وقال المفاوض البريطاني باروز إن على بريطانيا مســؤولية تجاه الجنوب ومن واجبها حمايته بقدر المستطاع من أن يكون ضحية الشماليين. وحذر باروز من أن أهل الجنوب إذا استشــعروا بأن القانون الجديد فيه مساس بهم فســيلجأون إلى وسائل بدائية لا إلى وســائل دســتورية لكي يرفعوا ما حاق بهــم. وذكر باروز أن الســكرتير الإداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون أبلغه بأن زعماء الجنوب قد هددوا بإحراق البلد إذا أُهملت مطالبهم[6].

وفي الاجتماع الذي عقد في 9 ديســمبر 1952 قال الســفير البريطاني رالف استيفنسن إن ســلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب تســتهدف تحقيق غرضين هما ضمان انضمام الجنوب إلي باقي الســودان في المرحلة القادمة والتأكد من أن الجنوب ســيمنح ثقته للشــمال أثناء فترة الانتقال. وقال الســفير البريطاني إن بلاده تريد توحيد السودان، ولكنــه نبه إلى أن هــذا التوحيد لن يتحقق إلا عن طريق القضاء على مخاوف الجنوبيين واستعادة ثقتهم بالشماليين[7].

وفي معــرض رده عــلى الطرح البريطاني بشــأن الجنوب شــدد الجانب المصري خلال اجتماعي 24 نوفمبر و9 ديســمبر 1952 على أنه يجــب ألا تكون هناك تفرقة بين أهالي الســودان، أو أن تذكر كلمة «شــمال» و«جنوب» في مشروع قانــورن الحكم الذاتي، لأن الســودان كان ولا يزال دائماً كلاً لا يتجزأ . وأعلن الجانب المصري أنه لن يقبل أي اقتراح يعــرض وحدة الســودان للعبث، أو يفهم منــه الفصل بين الشــمال والجنوب. وذهب

المفـاوض المـصري حامد سـلطان إلى أن الحكومة المصرية تعد وحدة السـودان وديعة مقدسة، وتتعهد باحترام هذه الوحدة والاحتفاظ بها سليمة للشعب السوداني[8].

وكانت مسألة السودنة أيضاً مثار خلاف بين الجانبين البريطاني والمصري. فقد كان من رأي الجانب البريطاني أنه يجب ألا يربط تقرير المصير بالسـودنة، بمعنى أن يأخذ تقرير المصير مجراه بالرغم من أن بعض الوظائف لم تتم سودنتها بعد، وأن قليلاً من الموظفين لا يزالون يحتفظون بوظائفهم. ولكن الجانب المصري دفع بأنه يجب أن يربط بين تقرير المصير والسـودنة، لأنه طالما أن الغرض الأسـاسي للسـودنة هو توافر الجو الحر المحايد لتقرير المصير، فمعنى ذلك آلا يبقى موظف بريطاني أو مصري في وظيفة رئيسية[9].

وعندمـا رفعت المفاوضـات المصرية - البريطانية في 22 ديسـبمر 1952 كان الجدل لا يزال قائماً حول سـلطات الحاكم العام الخاصة بشـأن الجنـوب، وربط تقرير المصير بالسـودنة، وبعض المسـائل الأخرى. ولدحض وجهة النظر البريطانية بشـأن مسـألتي الجنـوب والسـودنة رأت الحكومـة المصرية أن تستشـير الأحزاب السـودانية، وزعماء القبائل الجنوبية، وأعضاء الجنوب السـابقين في الجمعية التشريعية. ولهذا الغرض سافر إلى السـودان في 21 ديسمبر 1952 صلاح سالم يرافقه وزير الأوقاف المصري أحمد حسن الباقوري.

3- اتفاق الأحزاب السودانية: 10 يناير 1953

في نفس يوم وصول صلاح سالم والباقوري إلى الخرطوم أي 21 ديسمبر 1952 استقبل الحاكم العام روبرت هاو بناءً على طلبه السـيد عبدالرحمن المهدي الذي اصطحب معه عبدالرحمن علي طه. خلال هذه المقابلة نقل الحاكم العام إلى السيد عبدالرحمن رسالة شـفوية من وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن يطلب فيها منه التوسط لدى الحكومة المصرية للإبقاء على سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب[10].

وعندما أثار السيد عبدالرحمن الأمر مع صلاح سالم، طلب الأخير من السيد عبدالرحمن إرجاء الرد على رسالة إيدن حتى يتسنى له الاجتماع مع ممثلي الحزب الوطني الاتحادي والحزب الجمهوري الاشتراكي، ويطلع بنفسه على الأوضاع في جنوب السودان[11].

ويبدو أن وجهة نظر حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي بشأن مسألتي الجنوب والسودنة كانت تتفق مع وجهة نظر الحكومة المصرية. فقد قال إسماعيل الأزهري إن الحزب الوطني الاتحادي لا يوافق على أن تكون للحاكم العام سلطات في أية منطقة من السودان. وقال أيضاً إن حزبه متمسك بأن تتم السودنة في فترة الثلاث سنوات، وأن يزول كل أثر للحكم الثنائي حتى يتم تقرير المصير في جو خالص حر.

وصرح عبدالرحمن علي طه بأنه يجب أن يكون مفهوماً بأن حزب الأمة لا يمكن أن يسمح بأي وضع يفصم وحدة السودان المتماسكة على الإطلاق، ولا بأن يكون هذا البلد الواحد بلدين شمالاً وجنوباً. وأضاف عبدالرحمن علي طه أن حزب الأمة متمسك بأن تتم السودنة في ثلاث سنوات حسب الاتفاق الذي وقعه الحزب مع الحكومة المصرية[12].

وقد ذكر ثلاثة من قياديي حزب الأمة وهم عبدالله خليل، وعبدالرحمن علي طه، وعلي بدري للسكرتير الإداري جيمس روبرتسون عند اجتماعهم في الأسبوع الأخير من ديسمبر 1952 أنهم فهموا من لقائهم بصلاح سالم أن الحكومة المصرية ستوافق على الإبقاء على سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب إذا ما مورست هذه السلطات بموافقة لجنة الحاكم العام. ولكن روبرتسون قال إن هذا سيلغي مسؤولية الحاكم العام الشخصية ولن يكون مقبولاً للجنوبيين وللحاكم العام. وبدا لروبرتسون من حديث قياديي حزب الأمة أن الحزب يخشى من أنه إذا وضعت ترتيبات خاصة للجنوب، فإن ذلك ربما يجعل الجنوبيون يطالبون إما بوضع خاص بعد تقرير المصير، وإما بتأخير تقرير المصير حتى يتم تطوير الجنوب[13].

وأما الحزب الجمهوري الاشتراكي فقد أبلغ صلاح سالم بأنه متمسك بما أقرته الجمعية التشريعية بشأن سلطات الحاكم العام المتعلقة بالجنوب، ويرى ألا ينقض ذلك القرار إلا بواسطة البرلمان المقبل الذي سيكون الجنوب ممثلاً فيه. وأبلغ الحزب الجمهوري الاشتراكي صلاح سالم كذلك بأنه لا يمانع في أن تتم السودنة في أي مدى ممكن بدون ارتباط بمدة محددة، لأن السودانيين ربما يقررون مصيرهم قبل فترة السنوات الثلاث. وكان من رأي الحزب أن السودنة يجب ألا تجور على المستوى الحسن للإدارة السودانية فينخفض مستواها الرفيع. واقترح الحزب أن يترك تحديد الفترة التي تتم فيها السودنة للحكومة المقبلة[14].

تمكن صلاح سـالم يرافقه أحمد حسن الباقوري من زيارة عواصم المديريات الجنوبية الثـلاث واو وملكال وجوبا وبعض المدن الرئيسـية والأرياف حيث التقى بزعماء القبائل والسلاطين وبعض أعضاء الجمعية التشريعية السابقين. وفي نادي جوبا ألقى أحمد حسن الباقوري محاضرة عن الإيمان قال فيها إن الإرسـاليات التبشيرية تبث روح الكراهية بين أبناء الوطن الواحد من شـماليين وجنوبيين. وقال أيضاً إن الاسـلام مجد المسيحية ومجد رسـولها السيد المسـيح وأمه مريم في أكثر من موضع في القرآن. وانتهى الباقوري إلى أن الإيمان يقتضي الحرية وفي مقدمتها حرية الأديان[15].

بعد عودته من الجنوب اجتمع صلاح سالم في 7 يناير 1953 بمقر قيادة القوات المصرية بالخرطوم بممثلين لأحزاب الأمة والوطني الاتحادي والجمهوري الاشتراكي والوطني حيث أطلعهم على نتائج رحلته للجنوب، وعلى الوثائق التي سيواجه بها الطرح البريطاني بشأن الضمانات اللازمة لحماية الجنوب ومسـألة سودنة الإدارة. وقد حضر هذا الاجتماع عن حـزب الأمة الصديـق عبدالرحمن المهدي وعبدالله خليـل وعبدالرحمن علي طه، وعن الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان، وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي إبراهيم بدري، وعن الحزب الوطني عبدالقادر مشعال ويحيى محمد عبدالقادر[16].

وبعد اجتماع عقد في صباح السبت 10 يناير 1953 صدر بيان جاء فيه أن كلمة أحزاب الأمة والوطني الاتحادي والجمهوري الاشتراكي والوطني قد اتفقت على رأي موحد حيال نقاط الخلاف التي عرضها عليهم صلاح سـالم بشأن دستور الانتقال. وجاء في البيان أيضاً أن ممثلي الأحزاب وقعوا على وثيقة واحدة تحوي مواد الاتفاق، وأن كلمتهم قد اتفقت على موقف موحد إذا ما رفضت المطالب الواردة في الاتفاق[17].

تناول اتفاق الأحزاب خمس مسـائل هـي الجنوب ولجنة الحاكم العام والسـودنة والانتخابـات وجلاء القـوات الأجنبية. وجاء في صدر البيان أن صلاح سـالم أطلع ممثلي أحزاب الأمة والجمهوري الاشـتراكي والوطني الاتحادي والوطني على نقاط الخلاف التي ظهرت خـلال المباحثات الدائرة بـين الحكومتين المصرية والبريطانيـة، وأن كلمتهم قد اتفقـت على الحلول المنصوص عليها في الاتفاق كحلول نهائية لا يمكن الرجوع عنها. كما اتفقت الأحزاب على أن تكون بنود الاتفاق أساسـاً لدستور الحكم الذاتي وعلى مقاطعة

الانتخابات التي تجري في ظل أي دستور آخر. وأجمعت الأحزاب على أن تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة ولتنفيذها إذا ما حدث ذلك.

فيما يتعلق بالجنوب وافقت الأحزاب الموقعة على الاتفاق على الاقترح المصري بتعديل الفقرة (ج) من البند 6 من المذكرة المصرية المؤرخة 2 نوفمبر 1952. بموجب هذا التعديل للبند 6 (ج) يظل الحاكم العام مسؤولاً لدى الحكومتين القائمتين بالتصفية بالنسبة لأي قرار تتخذه لجنة الحاكم العام «ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسؤولياته، وأي تشريع أقره البرلمان السوداني ويرى الحاكم العام أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة في معاملة كل سكان المديريات المختلفة في السودان، على أنه يجب في كلتا الحالتين أن يصل رد الحكومتين في خلال شهر من الإخطار الرسمي. ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذي أقره البرلمان نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك».

ونص الاتفاق على أن يضاف إلى البند 12 من المذكرة المصرية الآتي: «وعندما يقرر البرلمان السوداني وقت تقرير المصير في خلال المدة التي أقصاها ثلاث سنوات، يلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين أومصريين... بعناصر أخرى محايدة تقررها حكومة السودان، وهذا في حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية».

ونص الاتفاق كذلك على أن تكون الانتخابات مباشرة في كل السودان ما كان ذلك ممكناً وعملياً، وتقرر ذلك اللجنة التي ستشرف على إجراء الانتخابات.

وقَّع الاتفاق عن حزب الأمة الصديق عبدالرحمن المهدي وعبدالله خليل وعبدالرحمن علي طه، وعن الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان، وعن الحزب الوطني عبدالقادر مشعال ويحيى محمد عبدالقادر. ووقع صلاح سالم كشاهد. ولم يوقع إبراهيم بدري على الاتفاق وإنما وقعه اثنان من مؤسسي الحزب الجمهوري الاشتراكي هما زين العابدين صالح والدرديري محمد أحمد نقد[18]. وراجت آنذاك أنباء بأن إبراهيم بدري وبعض أقطاب حزبه كانوا يعارضون الاتفاق. ولكن الأجهزة المختصة للحزب الجمهوري الاشتراكي أقرت الاتفاق بعد الاجتماعات التي عقدتها في أول فبراير 1953[19].

4- السيد عبدالرحمن يرد على إيدن

جاء رد السـيد عبدالرحمن المهدي على رسـالة إيدن الشفوية بشأن سلطات الحاكم الخاصة بشـأن الجنوب مؤيـداً للموقف المصري ولاتفاق الأحزاب. ففي رسـالة جوابية بتاريخ 28 يناير 1953 حث السـيد عبدالرحمن إيدن عـلى قبول اتفاق الأحزاب وذلك بقولـه: «الآن وقـد أجمع السـودانيون في أحزابهم وطوائفهم على كلمة سـواء، واتفق الجميع على سياسـة موحـدة، فإن أملي أن تقـر بريطانيا هذا الاتفـاق وتؤيده ليقوم البرلمان السـوداني في الحال لتؤكد بريطانيا بذلك نواياها للسودانيين كما فعلت في الماضي بالعمل المنتج المحمود. ومتى وصل السـودان إلى اسـتقلاله الكامل، فإني لا أشـك في أن الحكومة السودانية ستشرع على الفور في تنظيم علاقات المستقبل التي تربط بينها وبين الحكومـات الديمقراطية الأخرى وفي مقدمتهـا بريطانيا. وعلى هذا فإني أكرر أملي في أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما اتفقت عليه الأحزاب السودانية حتى يستطيع السودان أن يمضي قدماً في تحقيق أمانيه القومية»[20].

5- استئناف المفاوضات

عند استئناف المفاوضات المصرية - البريطانية في 12 يناير 1953 سلم السفير البريطاني رالف استيفنسـن الجانب المـصري مشروع اتفاق وقال إن حكومتـه تعتبر المشروع رداً على مذكـرة الحكومة المصرية المؤرخة 2 نوفمبر 1952. وأضاف السـفير أنه بالرغم من أن الحكومـة البريطانيـة ترغب في التوصـل إلى اتفاق سريع، إلا أن ذلـك لا يدفعها إلى قبول المسـاس بنقطة أو نقطتين تـرى أنهما ضروريتان لرفاهية السـودانيين، وقد كانتا الجنوب والسـودنة. فبالنسبة للجنوب قال السفير البريطاني إن حكومته لا تقبل التخلي عـن الضمانـات المنصوص عليها في المـادة 100 من مشروع قانون الحكـم الذاتي. وأكد السـفير البريطاني أن حكومته لا تنوي فصل الجنوب عن بقية السـودان، وأن سـلطات الحاكم العام بشأن الجنوب لن تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة.

وأما بالنسبة للسودنة فقد اقترحت الحكومة البريطانية أن يعهد للحكومة السودانية عند تكوينها باتخاذ القرار بشـأن مدة السودنة ومداها. واقترح السفير البريطاني أن يترك

للجنة الســودنة أمر اقتراح لجنة دولية للإشراف على عملية تقرير المصير، والتأكد من أن يكون للســودانيين حق اختيار مســتقبل بلادهم في جو حر محايد[21]. ويبدو أن السفير البريطــاني قد قصد بذلك مقابلة الموقف المصري المتمثل في ضرورة إتمام الســودنة حتى يتهيأ الجو الحر المحايد لتقرير المصير.

رفض الجانب المصري إعادة إدراج المادة 100 في مشروع قانون الحكم الذاتي، واستند في ذلك إلى أن الأحزاب السودانية أجمعت على مقاطعة الانتخابات إذا قامت على أساس لا يتضمــن البند 6 (ج) من المشروع المصري. وذكر صلاح ســالم أنــه حصل على موافقة الأغلبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب وبعض أعضاء الجمعية التشريعية الســابقين على عدم قبول أي ضمان من الحاكم العام.

ورداً عــلى ملاحظة الجانب البريطاني بأن الجنوب لم يكــن ممثلاً في اتفاقية الأحزاب الســودانية، قال صلاح سالم إن الأحزاب الموقعة على الاتفاق لا تمثل الشمال فحسب بل تمثل شــمال وجنوب الســودان معاً، ويوجد في كل حزب من هــذه الأحزاب أعضاء من الجنوب[22].

وإزاء رفــض الجانب المصري إعادة إدراج المــاد 100 في مشروع قانون الحكم الذاتي، اقترح الجانب البريطاني حذف البند 6 (ج) من المشروع المصري والمادة 100 من مشروع قانون الحكم الذاتي، وأن يترك للبرلمان الســوداني ان يقرر فور انعقاده فيما ينبغي إيراده مستقبلاً من أحكام في قانون الحكم الذاتي بشأن المديريات الجنوبية.

ولكن المفاوض المصري حامد ســلطان دفع بأن مثل هذا الترتيب ســيترك انطباعاً بأن الاتفاق المصري - البريطاني غير كامل، وأن ثمة مســائل لم تتم تسويتها بعد. وحذر حامد ســلطان من أن مناقشة مسألة شائكة كهذه من قبل البرلمان في الأدوار الأولى من الحكم الــذاتي قد تفرق بين الشــماليين والجنوبيين بدلاً من توحيدهم، وستفســد الجو الصالح للتطور الهادىء الصحيح للجهاز البرلماني[23].

ولم يوافق المفاوض المصري كذلك على أن يترك للبرلمان الســوداني أمر الفصل فيما إذا كان مــن الممكن الوصول إلى الســودنة الكاملة خلال فــترة الانتقال أو لا. وأصر الجانب المــصري على وجوب إخراج الموظفــين البريطانيين والمصريين من الســودان وقت تقرير المصير حتى يتوفر للسودانيين الجو الحر المحايد[24].

وفي جلســة المفاوضات التي عقــدت في 6 فبراير 1953 أعلنــت الحكومة البريطانية أنها ســتوافق على المقترحات المصرية بشأن ســودنة الإدارة بشرط أن تكون تدابير تقرير المصير وخلق الجو الحر المحايد خاضعة جميعها إلى إشراف دولي[25]. وفي نفس الجلســة تقدمت الحكومة البريطانية بمقترحات بشــأن مســألة الجنوب[26]. وقد تسنى من خلال هــذه المقترحات تجــاوز الخلاف حول هذه المســألة والتوقيــع في 12 فبراير 1953 على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للســودان. وســنعرض لاحقاً لبعــض بنود الاتفاقية ونوضح كيف أمكن تسوية الخلاف حول مسألتي الجنوب والسودنة.

6- الدور الأمريكي في إبرام الاتفاقية

لم يكن اتفاق الأحزاب السياسية السودانية في 10 يناير 1953 ووقوفها خلف المفاوض المصري هــو العامل الوحيد الذي عجــل باتفاق الحكومتين المصرية والبريطانية بشــأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للســودان. إذ لعبت الولايات المتحــدة الامريكية أيضاً دوراً مهماً في هذا الصدد. وقد ســبقت الإشارة إلى أن الحكومة الامريكية كانت مهتمة بنجاح المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن السودان حتى يتفرغ الجانبان لبحث مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر والترتيبات الغربية بشــأن الدفاع عن الشرق الأوسط. وكانت هذه الترتيبات تهدف إلى ملء الفراغ الذي سينشــأ عن الانســحاب البريطاني من منطقة الشرق الأوسط، ولمنع النفوذ السوفيتي من الامتداد إليها ضمن سياسة احتواء الشيوعية. ولعل في هذا ما يكشــف السبب الحقيقي لمعارضة الحركة الشيوعية السودانية لاتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان[27].

كانت الحكومة الأمريكية تتابع المفاوضات المصرية - البريطانية بشــأن السودان من خلال ســفيرها في القاهرة جيفرســون كافري الذي كان على اتصــال بالطرفين ويبدو أن الحكومة الأمريكية كانت قد تلقت من قيادة ثورة 23 يوليو إشــارات مشــجعة بشــأن مشــاركتها في الترتيبــات الغربية للدفاع عن منطقة الشرط الأوســط. فقد تطرق محمد نجيب في رســالة بعث بها في 10 نوفمبر 1952 إلى الرئيس الأمريكي ايزنهاور إلى إمكانية قبول مصر المشــاركة في نظام دفاعي مع الولايات المتحــدة وبريطانيا وغيرها من القوى الحرة في إطار الأمم المتحدة بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن الانسحاب البريطاني من مصر.

وفي نفس الرسالة عبر محمد نجيب عن رغبة مصر في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية[28].

ولا جـدال في أن الحكومـة المصرية كانت مدركة تماماً أثنـاء مفاوضاتها مع بريطانيا بشـأن السـودان للدور الذي يمكـن أن تلعبه الحكومـة الأمريكية في حمـل الحكومة البريطانية على التخلي عن المواقف المتشـددة والتوصل إلى حلول وسـط بشأن المسائل المختلف عليها. ففي 23 ديسـمبر 1952 وفي محاولة لكسـب التأييد الأمريكي للمواقف المصرية وللضغط على بريطانيا، اسـتدعى محمد نجيب السفير الأمريكي وأعطاه نسخة من المذكرة المصرية التي سـلمت للسـفير البريطاني في 22 ديسمبر 1952. وقد انتقدت هـذه المذكرة تأخر الرد البريطـاني على مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة 2 نوفمبر 1952 وقلة اجتماعات الجانبين المصري والبريطاني وتباعد فترات انعقادها[29].

وخلال نفس اللقاء مع السـفير الأمريـكي وجه محمد نجيب انتقاداً شـديد اللهجة للموقف البريطاني بشـأن السـودان. فقد قال نجيب إن بريطانيـا تراجعت عن موقفها السابق، وأنه إذا كان الأمر كذلك فلن تكون هناك تسوية، وسيكون هو من جانبه مضطراً للعودة للمطالبة بوحدة وادي النيل تحت تاج مشترك. وأبلغ نجيب السفير الأمريكي أن الحكومة المصرية لا تستطيع التراجع بشأن سلطات الحاكم العام المتعلقة بالجنوب[30].

ويمكـن أن نلمس الضغط الأمريـكي على الحكومة البريطانية لتجـاوز الخلاف حول مسـألتي الجنوب والسودنة من خلال ما نقله السفير البريطاني في واشنطن إلى حكومته في أول فبراير 1953 أي قبل أيام من توقيع اتفاقية السـودان. فقد قال السـفير البريطاني إن الحكومة الأمريكية مندهشـة من موقف الحكومة البريطانية وزجها بنفسها في صراع مع الحكومة المصرية حول السـودنة وجنوب السـودان طالما أن المبادئ الأساسية قد تم الاعـتراف بها. وقال السـفير البريطاني كذلك إن الحكومة الأمريكيـة ترى أن التحفظات البريطانية حول الفترة الانتقالية ليس لها وزن يذكر في مقابل تسـوية مسـألة الجلاء مع مصر. وأضاف السفير أن الحكومة الأمريكية حذرت من أنه إذا استعدت بريطانيا محمد نجيب وهو من خيرة القادة المصريين، فإن ذلك سيرتب أثاراً خطيرة على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط[31].

7- عرض عام للاتفاقية[32]

نصت اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للســودان على أن تسبق تقرير المصير فترة انتقال لا تتعدى ثلاثة أعوام يمارس فيها الســودانيون الحكم الذاتي وتعتبر تصفية للإدارة الثنائيــة. وتبدأ فترة الانتقال بعد تكوين مؤسســات الحكم الــذاتي وهي مجلس الوزراء ومجلــسي النواب والشــيوخ. وحتى يتم تقريــر المصير نصت الاتفاقيــة على أن يحتفظ بسيادة السودان للسودانيين.

جعلت المادة 3 من الاتفاقية الحاكم العام الســلطة الدســتورية العليا في البلاد على أن يمارس سلطته وفقاً لقانون الحكم الذاتي وبمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام. وقد حدد الملحق الأول للاتفاقية مهام وسلطات لجنة الحاكم العام.

وبغية توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير، فقد أنشــأت الاتفاقية «لجنة ســودنة» عهد إليها بموجب الملحق الثالث للاتفاقية بسودنة الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان وغيرهــا من الوظائــف التي قد تؤثر على حرية الســودانيين عند تقريــر المصير. وحدد الملحق الثالث للاتفاقية فترة ثلاثة أعوام كحد أقصى لإتمام أعمال لجنة السودنة.

ونصت الاتفاقية كذلك على تشــكيل لجنة للانتخابات. وقد ضمنت مهام وســلطات لجنــة الانتخابات في الملحق الثاني للاتفاقية. وســنعرض في الفصل التالي لتشــكيل ومهام وسلطات لجنة الانتخابات.

وطبقاً للاتفاقية فإن فترة الانتقال تنتهي عندما يتخذ البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخــاذ التدابير لتقريــر المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتــين المصرية والبريطانية بذلــك، وفور اتخــاذ هذا القرار يبدأ إجــلاء القوات المصرية والبريطانية عن الســودان، وتعهــدت الحكومتان المصرية والبريطانيــة بإتمامه خلال ثلاثة أشــهر. وتقوم الحكومة القائمة آنذاك بوضع مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية يقره البرلمان، ويوافق عليه الحاكم العام بالاتفاق مع لجنته - أي لجنة الحاكم العام.

وأخضعت الاتفاقية التدابير التفصيلية لتقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيــدة الانتخابات وأية تدابــير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحــر المحايد لرقابة دولية. والتزمــت الحكومتان المصريــة والبريطانية بقبول توصيات أي هيئة دولية تُشــكل لهذا

الغرض. وسبقت الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت في جلسة المفاوضات التي عقدت في 6 فبراير 1953 أنها ستوافق على المقترحات المصرية بشأن سودنة الإدارة بشرط أن تكون تدابير تقرير المصير، وخلق الجو الحر المحايد، خاضعة لإشراف دولي.

أوكلت المادة 12 من الاتفاقية للجمعية التأسيسية القيام بواجبين: أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ، وأن تضع دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد. ونصت المادة 12 على أن مصير السودان يتقرر إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة، وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام. وقد التزمت الحكومتان المصرية والبريطانية باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

وكما سبق لنا القول، فقد عالجت الاتفاقية وتعديلات قانون الحكم الذاتي الواردة في الملحق الرابع للاتفاقية، الخلاف الذي كان قد نشب بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن سلطات الحاكم العام المتعلقة بالجنوب. فقد أعيد إدراج المادة 100 في قانون الحكم الذاتي ولكن سلطات الحاكم العام الخاصة عممت لتشمل كل مديريات السودان. فبموجب الملحق الرابع للاتفاقية نصت المادة 100 (1) على أن تكون للحاكم العام مسؤولية خاصة ليكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة عادلة منصفة. وبموجب الملحق الرابع للاتفاقية أيضاً فقد عدلت المادة 12 من قانون الحكم الذاتي لتنص ضمن أمور أخرى على أنه يتعين على الحاكم العام الحصول على موافقة سابقة من لجنة الحاكم العام عند ممارسته لسلطاته التقديرية المخولة له بمقتضى المادة 100.

وحتى لا يستغل الحاكم العام المادة 100 لتقويض وحدة السودان، فقد نصت المادة 5 من الاتفاقية على أنه لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المصرية والبريطانية، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام سلطاته بموجب المادة 100 من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

بعد توقيع الاتفاقية أذاع محمد نجيب بياناً قال فيه إن القضية التي حسمتها الاتفاقية هي قضية السودان «ولذلك فقد توخت مصر في جميع الخطوات التي خطتها

في هذا الشـأن الاتصال الوثيق الدائم بالسـودانيين جميعاً. ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السـودانيون أنفسـهم. ذلك الإجماع الذي كان له أثر حاسـم في الوصول إلى الغرض المنشود»[33].

وفي الاحتفال الذي أُقيم في الخرطوم في 14 فبراير 1953 ابتهاجاً بتوقيع الاتفاقية أشاد الحاكـم العام روبرت هاو بمحمد نجيب، وقـال إنه أبدى من حصافة الرأي ومن اللباقة السياسية ما جعله ينتقد سياسـة الحكومات المصرية السابقة ويعترف بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. وقال الحاكم العام أيضاً إن الحكومة البريطانية ظلت طوال سـنوات عديدة تقاوم المطالبة المصرية «بالاعتراف بوحدة وادي النيل وقبول التاج المشـترك. وقد فعلـت الحكومـة البريطانية ذلك لا عـن عدم رغبتها في أن ترى المصريين والسـودانيين متحدين، بل لاقتناعها بأنه لا يمكن أن يتخذ أو أن العدل يقتضي بالا يُتخذ، أي قرار حول الوضع المقبل للسودان مالم يؤخذ رأي السودانيين بالوسائل الدستورية الصحيحة»[34].

الهوامش

1- انظـــر نص المذكـــرة في الكتاب الأخضر، ص293. وللمقارنة بين اتفاقيتي الحكومة المصرية مع الاستقلاليين والحزب الجمهوري الاشتراكي والمذكرة المصرية انظر:

FO 371/96912.

2- FO 371/96911, Cairo to Foreign Office, November 2, 1952.

3- تكون الجانب المصري من محمد نجيب، وصلاح ســالم، وحسين ذوالفقار صبري، وعلي زين العابدين، ومحمود فوزي، وحامد ســلطان، وتكون الجانب البريطاني من رالف استيفنسن السفير البريطاني بالقاهرة واثنين من أعضاء السفارة هما كريسويل وباروز.

4- الكتاب الأخضر، ص 305.

5- نفس المصدر، ص 308.

6- نفس المصدر، ص 307 و308.

7- نفس المصدر، ص 329.

8- نفس المصدر، ص 306 و309 و329 و330.

9- نفس المصدر، ص 328 - 329.

10- FO 371/96917, Khartoum to Foreign Office, December 21, 1952.

11- Khartoum to Foreign Office, December 23, 1952, ibid.

12- الرأي العام: 26 ديسمبر 1952. وأيضاً الأهرام: 27 ديسمبر 1952.

13- FO 371/96917, Khartoum to Foreign Office, December 29, 1952.

14- 12- الرأي العام: 26 ديسمبر 1952. وأيضاً الأهرام: 27 ديسمبر 1952 وكذلك:

FO 371/96917, Khartoum to Foreign Office, December 29, 1952.

15- الأهرام: 3 يناير 1953.

16- نفس المصدر: 8 يناير 1953.

17- نفس المصدر: 11 يناير 1953.

18- انظر نص الاتفاق في عبدالرحمن علي طه، السـودان للسـودانيين، مرجع سابق، ص 167، وأيضاً في الكتاب الأخضر، ص 297.

19- الأهرام: 11 و13 يناير و4 فبراير 1953.

20- انظر نص الرسالة في عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 172.

21- الكتاب الأخضر، ص 337 - 338.

22- نفس المصدر، ص 349 - 351.

23- نفس المصدر، ص 352 - 353.

24- نفس المصدر، ص 360 - 361.

25- نفس المصدر، ص 366.

26- نفس المصدر، ص 372 - 374.

27- حول معارضة الحركة الشيوعية السودانية للاتفاقية انظر أيضاً محمد سعيد القدال، تاريخ السـودان الحديث، 1820 - 1955 (1993)، ص 363. وكذلك أحمد سـليمان، ومشـيناها خطى، الجزء الثاني (1986)، ص 201 - 204.

28- انظـر محمد بدر الدين مصطفى، المفاوضـات المصرية البريطانية 1953 - 1954، الطبعة الأولى(1994)، ص 91 - 92.

29- انظر نص المذكرة في الكتاب الأخضر، ص 335.

30- FO 371/96917, Cairo to Foreign Office, December 24, 1952.

31- FO 371/102741, British Embassy, Washington, to Foreign Office, February 1, 1953. Also see Fadwa Abdel Rahman Ali Taha, The 12 th of February, 1953 Anglo - Egyptian Agreement on the Sudan, Unpublished Ph. D. Thesis, University of Khartoum (1986) PP. 199-200.

32- انظر نص الاتفاقية وملاحقها وقانون الحكم الذاتي في الكتاب الأخضر، ص 384 والصفحات التي تليها.

33- الأهرام: 13 فبراير 1953.

34- نفس المصدر: 13 و15 فبراير 1953.

الفصل السادس

انتخابات برلمان الفترة الانتقالية: أحداثها ونتائجها

نصت المادة 7 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسوادن لعام 1953 على تشكيل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة وعضو من الهند تعينهم حكوماتهم على أن يكون العضو الهندي رئيساً للّجنة. وقد نص الملحق الثاني من الاتفاقية على مهام وسلطات اللجنة، وقد كان من بينها:-

أ- الإشراف على الإعداد للانتخابات وإجراؤها وكفالة حيدتها.

ب- دراسة مشروع قواعد الانتخابات وإعادة النظر فيه إذا اقتضى الأمر ذلك. ومن ثم إصدار القواعد اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة بحيث تتم في وقت واحد في جميع أرجاء السودان إذا كان ذلك عملياً.

ج- الفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ وفي عدد مقاعد الخريجين على ألا تزيد على خمسة وتحديد دوائر الانتخابات غير المباشرة لمجلس النواب.

د- إجراء انتخابات مباشرة في كل حالة تقرر فيها إمكان ذلك عملياً.

هـ- رفع تقرير لحكومتي مصر والمملكة المتحدة عن سير الانتخابات[1].

أصدر الحاكم العام الاعلان بتعيين لجنة الانتخابات في 8 أبريل 1953. وطبقاً للمادة 7 من الاتفاقية عُين الهندي سكومارسن رئيساً للّجنة وعُين عبدالفتاح حسن الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس أركان حرب القوات المصرية في السودان ممثلاً لمصر، وبني ممثلاً للمملكة المتحدة، ووريك بيركنز ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية. وعين في اللجنة ثلاثة من السودانيين وهم: عبد السلام الخليفة عبدالله الذي كان ينتمي لحزب الأمة

وشـغل في الجمعيـة التشريعية منصب وكيل الوزارة للداخليـة، وخلف الله خالد وكان أميناً لصندوق الحزب الوطني الاتحادي، وغردون بولي من جنوب السودان.

شرعـت اللجنة فور تعيينها في مراجعة قواعد الانتخابات على أمل أن تفرغ من ذلك ومـن مراجعة تصنيف الدوائـر الإقليمية لمجلس النواب كدوائـر انتخاب مباشر أو غير مباشر قبل أن يجعل موسـم الأمطار الاقتراع في أجزاء كبيرة من السـودان أمراًمستحيلاً. ولكـن سرعان ما تبين للّجنـة أن ذلك لن يكون ممكناً. ولذلـك أعلنت في 5 مايو 1953 تأجيل الانتخابات إلى ما بعد موسـم الأمطار عـلى أن يجري الاقتراع في كل الدوئر خلال فترة خمسة أسابيع تبدأ بعد منتصف أكتوبر 1953[2].

1- حزب الأمة يطالب مصر بالالتزام باتفاقية الجنتلمان

ذكرنـا في الفصـل الثالث من هذا القسـم أن حزب الأمة عقـد في 29 أكتوبر 1952 اتفاقيـة جنتلمان مع الحكومة المصرية وأن صلاح سـالم وحسـين ذو الفقار صبري وقعا الاتفاقيـة عن الحكومة المصرية بينما وقعهـا عبدالرحمن علي طه عن حزب الأمة. وقد تناولنا في ذلك الفصل بنود الاتفاقية المتعلقة بمياه النيل وبرنامج النقطة الرابعة والتمثيل في المؤتمرات الدولية. وسنعرض هنا للبند 4 من الاتفاقية المتعلق بإنفاق الأموال المصرية في السودان وللبند 5 المتعلق بالمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسودان في العهد الجديد. فبمقتضى البند 4 من الاتفاقية تعهدت الحكومة المصرية بالآتي:

1- ألا تسمح بإنفاق أي أموال لمعاونة هيئات سياسية في السودان للإبقاء على وحدة السودانيين في المراحل القادمة التي تتطلب جمع الكلمة لتقرير المصير.

2- أن يتـم التـصرف في المعونـات المادية التـي تنفقها مصر في الأزمـات التي تحل بالسـودان أو أي معونة اقتصادية أخرى إما بواسطة الحكومة السودانية مباشرة أو تحـت إشرافها حتى تكون الفائدة للسـودانيين أجمعين دون النظر إلى طائفة دون أخرى.

3- أن تكـون الأمـوال التي تنفقها مصر في السـودان في النواحـي المختلفة كالثقافة والصحة وغيرها عن طريق الحكومة السـودانية باعتبارها صاحبة الحق الأول في



عبدالرحمن علي طه

الإشراف على هذه النواحي لتنفق في الطريق القويم ولصالح السودانيين أجمعين دون النظر إلى طائفة دون الأخرى أو حزب دون حزب.

وللمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر وحزب الأمة في العهد الجديد، تعهد حزب الأمة والحكومة المصرية في البند 5 من اتفاقية الجنتلمان بألا يأخذا بأي شائعة قد يقصد بها البعض إفساد جو العلاقات الودية بين المصريين والسودانيين وأن يتم الاتصال السريع لإيقاف الحملات المغرضة. كما تعهدا بأن «تمتنع صحفهم عن نشر أي شيء يسيء إلى روح التعاون والإخاء وعدم الخوض في أي موضوع حساس قد يشجع أعداء التعاون لاتخاذه مادة دسمة لإعادة الفرقة بين الفريقين ولن يستفيد من هذه الفرقة إلا المستعمر». وضرب البند 5 مثلاً لذلك بمسألة تقديم أوراق الاعتماد باسم ملك مصر والسودان. واتفق الطرفان على أن يستتر هذا الموضوع إلى أن يقرر السودانيون مصيرهم طالما أن مصر قد وافقت على تعليق السيادة على السودان للسودانيين إلى أن يقرروا مصيرهم[3].

ولكن بعد وقت قصير من التوقيع في 12 فبراير 1953 على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان تبين لحزب الأمة أن الجهاز الذي أنشأه العهد الملكي للدعاية لوحدة وادي النيل في السودان من خلال مصلحة الري المصري ومكتب الخبير الاقتصادي لا يزال يمارس نشاطه وأن الحكومة المصرية تقوم بأنشطة مختلفة لدعم الحزب الوطني الاتحادي وللتأثير على الناخبين، وقد تمثلت تلك الأنشطة في الآتي:-

1- توالي زيارات صلاح سالم وغيره من المسؤولين المصريين الحاليين والسابقين للسودان للدعاية للحزب الوطني الاتحادي.

2- دعوة السودانيين من أعيان وتجار وزعماء عشائر ومدرسين لزيارة مصر بطريقة غير مسبوقة ونقلهم إلى هناك بطائرات خاصة واستضافتهم في أفخم الفنادق ثم عودتهم محملين بالهدايا.

3- دعم الحزب الوطني الاتحادي والطوائف والهيئات المؤيدة له مالياً وإعلامياً.

4- منح السودانيين العاملين بمصر أو المقيمين بها أموالاً وإجازات مفتوحة ليسافروا إلى الدوائر الانتخابية التي ينتسبون إليها لمساندة مرشحي الحزب الوطني الاتحادي.

5- استغلال الوعاظ الدينيين في الدعوة لخيار الارتباط مع مصر[4].

وقد عبّر حزب الأمة عن تبرمه بذلك في تصريح أدلى به سـكرتيره العام عبدالله خليل في مارس 1953 حيث قال: «إنني أرحب بوحدة وادي النيل إذا أرادها السودانيون بعيداً عـن الإكـراه والإغراء. ولكنني لا أوافـق مطلقاً على أن تقوم واحدة من الدولتين سـواء بإغراء السـودانيين أو بإكراههم بأي وسـيلة من وسـائل الدعاية والإملاء لتأييد رأي من الآراء. وإنني أدعو الدولتين معاً في هذه الفترة إلى ترك السودانيين أحراراً حتى يقرروا ما يشاءون»[5].

وفي محاولـة لاحتـواء الموقـف قبل أن يتـأزم، أوفد حزب الأمـة في 22 أبريل 1953 عبدالرحمن علي طه وعلي بدري وعبدالرحمن عابدون إلى القاهرة للتباحث مع الحكومة المصرية بشأن ما اعتبره الحزب انتهاكاً منها لاتفاقية الجنتلمان.

عقد وفد حزب الأمة اجتماعات مع محمد نجيب وصلاح سـالم وحسين ذو الفقار في 23 و24 و25 أبريل 1953. وقد وصف عبدالرحمن علي طه تلك الاجتماعات بأنها كانت «بالغـة العنف». وقال إنه «وبعد اعترافات لا يجمل أن أتعرض لها»، اتفق الجانبان على أن يوجه محمد نجيب بياناً للشـعب السوداني لطمأنته على أن مصر لا تقوم بأية دعاية في السودان وأنها ستلتزم الحياد حتى يقرر السودان مصيره[6].

أرفق محمد نجيب مسـودة البيان المقترح مع خطاب بعث به للسـيد عبدالرحمن المهدي في 30 أبريل 1953. قال نجيب في خطابه إنه اجتمع بوفد حزب الأمة عدة مرات تباحثوا خلالها «بكل صراحة كإخوة يحرصون على مجابهة المشـاكل التي لا بد وأن تنشأ بين الأخ وأخيه. وقد فهمنا موقفكم وقدرنا الصعاب التي تواجهكم والتي يجب علينا أن نتعاون على حلها وإن كانت جميعها مشـاكل خلقتها العهود السـابقة - ولكنها كالتركة المثقلة بالديون التي يجب على المرء أن يعالجها ولا يتهرب من مواجهتها».

وأما في مسـودة البيان فقد قال نجيب للسودانيين: «كونوا يداً واحدة... وتلفتوا يمنة ويسرة باحثين منقبين عن الكفاءات من رجالكم فتنتفعوا بكل شـخص ليكون لكم عوناً على أداء مهمتكم الشاقة. ولا تتطاحنوا في المحيط الضيق الذي تخلقه الدوائر الانتخابية المحدودة الأفق. فأنتم في أشد الحاجة لكل فكر مدبر وقلب نابض وذراع عامل».

وأعلن نجيب في مسودة البيان أن مصر قررت التزام «الحياد التام حتى يقول السودان كلمته بعيداً عن أية مؤثرات. إذ يستوي عندها أن يقرر السودان استقلالاً أم اتحاداً. بل

إن مصر لتعلن أنها تفضل اســتقلال السودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق وأساليب مصطنعة. وإنها لتعلن أنها ستضرب بيد من حديد علي أي مصري يثبت لها أنه استخدم وسائل غير مشروعة فيدفع بالسودانيين إلى معركة يقف فيها السوداني الحزبي أمام أخيه الحزبي فتضيع بينهما ثقة ومجهود هما في أشـد الحاجـة إليهما في نضالهما الحقيقي في سبيل مصلحة البلاد القومية».

أحال الســيد عبدالرحمن خطاب محمد نجيب إلى هيئة حزب الأمة العليا لدراســته وبعث في 5 مايو 1953 رداً إلى محمد نجيب أرفق معه خطاباً بتوقيع رئيس حزب الأمة تضمن نتائج دراسة الحزب لخطاب محمد نجيب ومسودة البيان المقترح.

عبّر الســيد عبدالرحمن في رده عن موافقته لما جاء في خطاب محمد نجيب من «أن الحالة الخطرة التي نشـأت مؤخراً في الســودان ما هي إلا من مخلفات العهد البائد في مصر والذي امتد فسـاده إلى ربوع الســودان فعمل على تفريــق كلمة أبنائه في الوقت الذي نعمل فيه على ضم الصفوف لتحقيق هدف البلاد الأســمى في حريتها واســتقلالها. ولكن شــاءت قدرة الله على أن تطهر مصر من ذلك الداء على يديكم فتنمحي آثاره في مــصر ويتم بيننا وبينكم ذلك الاتفــاق التاريخي الذي نعتبره من أقوى دعائم حركتنا في تحقيق حرية الســودان واستقلاله فيتمكن أبناؤه وأبناء مصر من ربط علاقاتهم الوثيقة الدائمة المبنية على المصلحةالعملية للقطرين الشقيقين».

اســتهل رئيس حزب الأمة خطابه بشــكر محمد نجيب على تصريحه «الهام الخطير» الذي أدلى به لوفد الحزب في القاهرة والذي دل على تصميمه على إيقاف ما يأتي في الحال وطوال الفترة الانتقالية:-

1- المال للدعاية للاتحاد أو الوحدة من أي مصدر مصري كان.

2- منع أي دعاية مصرية في الســودان ســواء كان ذلك عن طريق حضور الساسة إلى السودان بغرض الدعاية أو عن طرق الوعاظ.

3- الكف عن استدعاء الأفراد والهيئات السودانية لزيارة مصر.

4- الكف عن إنشــاء المؤســســات وإرســال المال إليها إلا بعد التفاهم مع السلطات السودانية وموافقتها.

5- إيقاف المرتبات التي كانت تدفع للأفراد المشتغلين بالدعاية لوحدة وادي النيل.

افتقد حزب الأمة في مسـودة البيان الإشـارة إلى الدعاية المصرية في السـودان والتي كانت مدار البحث بين وفد الحزب والحكومة المصرية. كما افتقد الإشـارة في المسـودة إلى الجهاز الذي أنشـأته حكومات العهد الملكي للدعاية لوحدة وادي النيل. لذلك اقترح رئيس حزب الأمة تعديل مسـودة البيان بحيث يشار فيه إلى «أن مصر الجديدة... تعلم أن حكومات العهد البائد قد أرسلت للسودان مبالغ كبيرة من المال لتستعمل في الدعاية للاتحاد أو الوحدة...».

وفي تعقيبه بتاريخ 19 مايو 1953 على خطاب رئيس حزب الأمة اعترض محمد نجيب على التعديل الذي أدخله حزب الأمة على مسودة البيان لأنه ليس «من الحكمة في شيء أن نشير إلى عهود سابقة ربما غرزت مرارة في النفوس فضلاً على أنها لا ترتكن على وقائع يمكن إثباتها فنتفرق شـيعاً ونهدم بأيدينا السـلاح الذي مكننا مـن إرغام الإنجليز على الاعتراف بحقوق السودانيين في العيش كراماً معززين أسياداً على بلادهم».

ودعـا محمد نجيب رئيس حـزب الأمة إلى مراجعة المصادر التي تصور لهم «شـبح الدعاية المصرية في كل شيء حتى في مسائل الدعوة إلى الدين أو مسائل إنشاء العلاقات الطيبة بـين الأخ وأخيه». واعتبر محمد نجيب «الدعايـة المصرية» مجرد وهم لجأ إليه الإنجليز لإخافة السودانيين حتى ينسوا النفوذ البريطاني المتمثل فيما يلي:-

1- السلك الإداري والسلطة التنفيذية الواسعة التي يتمتع بها.

2- المؤسسـات التجارية التي تسـيطر على الميـزان التجاري وتمسـك بخناق الحياة الاقتصادية.

3- الإرساليات التبشيرية التي تعمل في الخفاء لمساعدة الاستعمار.

4- مكتب الخبير التجاري وما يجريه من اتصالات برجال السياسة تحت ستار الاقتصاد.

ومـع ذلك أكـد محمد نجيب حرص مصر عـلى احترام كل كلمـة وردت في اتفاقية الجنتلمان وعلى ألا تُرسل نقود مصرية إلى السودان لتستخدم في أغراض سياسية. كما أكد أن مصر تقف على الحياد التام بين الاستقلال والاتحاد ولا تدعو لأحدهما.

ولكن تعقيب محمد نجيب أثار دهشـة حزب الأمة وقلقه لأنه تطرق إلى مسـائل لم تبحث في اجتماعاته مع وفد الحزب. فقد تناول محمد نجيب المصالح المشتركة بين مصر

والسودان وكيفية كفالتها في حالتي الاتحاد والاستقلال والفرق بين الاتحاد والاستقلال.

أوجز محمد نجيب المصالح المشتركة بين مصر والسودان فيما يلي:-

1- رسم سياسة موحدة بخصوص توزيع مياه النيل.

2- رسم سياسة موحدة بخصوص اقتصاديات البلدين.

3- رسم سياسة موحدة بخصوص مسائل الدفاع لأن «أي ضغط أو تدخل أجنبي في أي من مصر أو السودان معناه التأثير المباشر على المسائل المفصلة في البندين المذكورين أعلاه وهي المسائل التي تهم البلدين ولا شأن لدولة أجنبية فيهما».

ثم قال نجيب إنه في حالة الاستقلال فإن مصر ستعقد مع السودان «معاهدة تنسق سياستنا الخارجية بما يكفل التعاون الوثيق في المصالح المشتركة». وأما في حالة الاتحاد فقد قال نجيب إن الحكومة المستقلة تماماً التي ستقوم في السودان ستشترك في هيئة مصرية سودانية يعهد إليها رسم السياسة التي تخدم المصالح المشتركة. وخلص محمد نجيب من ذلك إلى أن الفرق بين الاتحاد والاستقلال «بسيط كل البساطة». ففي حالة الاستقلال ستكون هناك معاهدة تشرف على تنفيذها هيئة مشتركة بعد الرجوع إلى الحكومتين، وفي حالة الاتحاد ستكون هناك هيئة مشتركة تعمل بتوجيه الحكومتين في المسائل التي كانت ستتناولها المعاهدة[7].

خشي حزب الأمة أن يكون القصد من إثارة هذه المسائل تقييد خيار الاستقلال التام الذي نصت عليه اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير بشروط تحيله إلى استقلال صوري[8]. ومع أن حزب الأمة استمر في مطالبة الحكومة المصرية بإيقاف كل أشكال الدعم الذي تقدمه للحزب الوطني الاتحادي، إلا أنه تحاشى الدخول معها في نقاش بشأن مفهوم الاستقلال ومفهوم الاتحاد أو ما ستكون عليه العلاقة بين مصر والسودان بعد تقرير المصير لأن أوان ذلك لم يحن بعد.

ناقش السيد عبدالرحمن المهدي مسألة التدخل المصري في الانتخابات السودانية مع محمد نجيب في مطار القاهرة في 23 مايو 1953 وهو في طريقه للندن لحضور احتفالات تتويج الملكة اليزابيث الثانية[9]. وخلال النقاش نفى نجيب تدخل مصر في السودان

وإنفاقهـا أموالاً هناك للتأثير على الـرأي العام. ويبدو أن عبدالله خليل الذي كان يرافق السـيد عبدالرحمن لم يقبل نفي محمد نجيب وارتفعت أصوات الرجلين لدرجة دفعت السيد عبدالرحمن للابتعاد عنهما[10].

وفي 25 يونيـو 1953 قرر حزب الأمة إيفاد عبداللـه الفاضل المهدي وعبدالله خليل إلى مـصر لإجراء مزيد من المفاوضات مع حكومتها بشـأن انتهـاكات اتفاقية الجنتلمان والرسـائل التـي تبودلت في هذا الصدد. وبالفعل سـافرا إلى هنـاك في 30 يونيو 1953. وخـلال الاجتماعات التي تمت بين الطرفـين أكد محمد نجيب لوفد حزب الأمة أن مصر سـتلتزم الحياد بين الأحزاب السـودانية وأنها لن تنفق أمـوالاً في المجالات التعليمية أو الصحية أو الدينية إلا عن طريق الوزارات السودانية المختصة[11].

اسـتمرت الحكومـة المصرية في تجاهل اتفاقيـة الجنتلمان ولم تلتـزم بالوعود التي قطعتها كتابة وشـفاهة لحزب الأمة بأنها سـتقف على الحياد في الانتخابات ولن تتدخل لصالـح أي حزب من الأحـزاب. ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابـات تزايد الدعم المالي والإعلامـي المـصري للحزب الوطني الاتحـادي مما دفع حزب الأمـة للتقدم في النصف الثاني من أكتوبر 1953 بشـكوى رسـمية إلى لجنة الانتخبات اتهـم فيها مصر بالتدخل في الانتخابـات لصالح حزب معين وذلك عن طريق تقديم الإعانات للمدارس والمسـاجد وإنفاق المـال للتأثير على الناخبين وقيام الإعلام المصري بالدعاية لوجهة النظر الاتحادية ومحاربة الدعوة الاستقلالية[12].

رفضـت لجنة الانتخابات شـكوى حزب الأمة. وقد ورد في تقريـر اللجنة النهائي أنها لم تجـر أي تحقيق بشـأن اتهامات التدخل المبـاشر أو غير المبـاشر في الانتخابات التي قدمـت ضد دولتي الحكـم الثنائي والموظفين التابعين لهما بمـا في ذلك موظفي مصلحة الـري المصري لأنها - أي اللجنة - قررت ألا تحقق في مثل هذه الأمور إلا إذا توفرت أدلة محـددة. وذكر في التقرير أن معظم الاتهامات كانت عامـة وغير مدعمة بأية أدلة وأن تلك المتصلة بالموارد واستخدامات النقود قد أسست على بيانات ظرفية. كما كان بعضها يتعلق بأعمال قد يختلف في غرضها وفي أثرها المحتمل[13].

2- السيد عبدالرحمن ينشد عون بريطانيا:

أثار تنامي الدعاية المصرية في السودان قلق السيد عبدالرحمن المهدي فاتجه نحو بريطانيا وطلب منها تأكيد مساندتها لقضية استقلال السودان. كما طلب منها دعمه مالياً حتى يستطيع مساعدة حزب الأمة لمواجهة الدعم المالي الذي تقدمه مصر للحزب الوطني الاتحادي.

ففي 4 مايو 1953 عبّر السيد عبدالرحمن لرتشيز المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم عن قلقه بشأن النجاح الذي حققته الدعاية الموالية للوحدة. وأضاف أن تكاليف مواجهة تلك الدعاية لا تتحملها حكومة أخرى وإنما يتحملها دعاة استقلال السودان وبالتحديد هو. وأشار السيد عبدالرحمن إلى أن موارده تأتي من بيع القطن ولكن لم يتصرف في محصوله الحالي. وقال إنه يمكن أن يبيع الآن بسعر السوق ولكنه يرغب في سعر أفضل حتى تتوفر له الوسائل لمواجهة الدعاية المصرية. واستفسر عما إذا كان بوسع الحكومة البريطانية مساعدته بأي طريقة. وكان لدى السيد عبدالرحمن آنذاك 900,000 قنطار من القطن وكان سعر السوق 11 جنيه للقنطار الواحد. غير أنه كان مديناً لحكومة السودان وبنك باركليز وإدارة مشروع الجزيرة بحوالي مليون جنيه. كما أن نسبة من عائد البيع كانت ستذهب للمزارعين.

ذكر رتشيز للسيد عبدالرحمن أن شراء القطن من قبل لجنة القطن الخام ومشتري القطن يتم على أسس تجارية بحتة ولذلك سيكون من العسير تقديم المساعدة التي طلبها. كما التمس رتشيز تفويض وزارة الخارجية لإبلاغ السيد عبدالرحمن بأن الحكومة البريطانية تقدر الصعوبات التي يواجهها ولكنه ليس ممكناً من الجهة الفنية ترتيب المساعدة التي طلبها لأن مبيعات القطن تتم على أسس تجارية بحتة.

وأثار رتشيز مع حكومته احتمال تقديم الدعم للسيد عبدالرحمن بوسائل أخرى ولكنه نبه إلى أن مثل هذا الدعم ستكون له المساوئ التالية:-

1- إنه متى بدأ الدعم فينبغي أن يستمر حتى بعد الانتخابات على الأقل.

2- إن السجل الماضي للسيد عبدالرحمن لا يوحي بأن السيد عبدالرحمن سيقدر المساعدة أو أن جزءاً من المال لن ينفق على حياة البذخ.

3- إن الدعم سينكشــف وسيســتخدمه المصريون لأغراض الدعايــة كما أن الأحزاب الاستقلالية الأخرى ستطلب المساعدة.

4- ســتدخل الحكومة البريطانية في منافســة دعم مع الحكومة المصرية وســيتفوق عليها المصريون[14].

وعنــد اجتماعــه في لنــدن في 18 يونيو 1953 بســلوين لويد وزير الدولة للشــؤون الخارجية، اســتفسر الســيد عبدالرحمن عما تقرر بشأن مسألة تقديم بعض العون المالي له. وكان رد ســلوين لويد أنه قبل النظر في هذه المســألة فهناك ثلاثة شروط يتعين على حزب الأمة تلبيتها وهي:-

1- أن يعلن أن الحكومة المصرية قد خرقت اتفاقية الجنتلمان ويوقف التعاون معها.

2- أن يصل إلى اتفاق مع الحزب الجمهوري الاشتراكي لتشكيل جبهة استقلالية.

3- أن يعلن موافقته على استمرار بقاء الموظفين البريطانيين في السودان بوجه خاص في الجنوب بعد فترة الثلاثة أعوام إذا رغب السودانيون في ذلك.

وقــد وعد الســيد عبدالرحمن بنقل هذه الشروط إلى الصديــق عبدالرحمن المهدي ليعرضهــا بدوره عــلى الجهاز التنفيذي لحزب الأمة. وقال إن الصديق ســيحمل معه رد الحزب عندما يزور إنجلترا في منتصف يوليو 1953 لبيع محصول القطن[15].

وقبيل ســفر الصديق المهدي إلى لندن ببضعة أيام التقى السيد عبدالرحمن وبحضور الصديــق في 12 يوليــو 1953 بوليــام لوس مستشــار الحاكم العام للشــؤون الخارجية والدســتورية حيــث قال إن حزب الأمة يراقب عن كثب نتائــج وعود الحكومة المصرية بالتزام الحياد في علاقتها مع الأحزاب الســودانية وبأنها لن ترســل أموالاً للسودان دعماً للتعليم أوالنشــاط الديني إلا عن طريق الوزارات الســودانية المختصة. وأضاف الســيد عبدالرحمن أنه حتى لو أوقف المصريون دعايتهم ورشوتهم فإنهم قد أقاموا في السودان على مدى عدة سنوات تنظيماً قوياً للدعاية وسيستمر هذا التنظيم في ممارسة مهامه مما يســتوجب الاستمرار في محاربته. وقال السيد عبدالرحمن إنه أنفق مبالغ كبيره من ماله الخاص في السنوات القليلة الماضية لدعم حزب الأمة وقضية الاستقلال غير أنه صار مديناً بأكثر من مليون جنيه وموقفه المالي صعب للغاية ولا يستطيع مساعدة الحزب في وقت

تشتد فيه الحاجة للمال لمقاومة الحزب الوطني الاتحادي. وخلص السيد عبدالرحمن إلى أنه إذا كانت الحكومة البريطانية تعني حقاً ما تقوله عن مساعدة قضية الاستقلال في السودان فقد حان الوقت لتثبت ذلك عملياً بمساعدته مالياً وعن طريقه مساعدة دعاة استقلال السودان.

وفي معرض تعليقه على ذلك قال لوس إنه يدرك أن السيد عبدالرحمن يعاني من صعوبات مالية ولكنه لا يستطيع التنبؤ برد فعل الحكومة البريطانية على ما يطلبه السيد عبدالرحمن. واقترح لوس أن يبحث الصديق المهدي الأمر مع الحكومة البريطانية عندما يسافر إلى إنجلترا في 18 يوليو 1953 لبيع الأقطان[16].

وفي لندن التقى الصديق المهدي ببوكر بوزارة الخارجية ووقع بالأحرف الأولى وبوصفه رئيساً لحزب الأمة وثيقة عنوانها «شروط التعاون بين حكومة صاحبة الجلالة وحزب الأمة خلال الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية الأولى لترقية قضية الاستقلال». وأما الشروط فقد كانت كما يلي:-

1- إذا أخفقت مصر في أي وقت قبل الانتخابات في تنفيذ تأكيداتها لحزب الأمة، فإن حزب الأمة سيعلن أن مصر خرقت اتفاقياتها معه وسيشن حملة مستدامة وقوية ضد النفوذ المصري في السودان.

2- مهما كان التوجه المصري، فإن حزب الأمة سينظم إبان الفترة السابقة للانتخابات أقوى حملة انتخابية ممكنة لصالح الاستقلال وضد سياسة الحزب الوطني الاتحادي الموالية للمصريين.

3- سيبذل حزب الأمة كل جهد للوصول بأسرع ما يمكن لتفاهم مع الحزب الجمهوري الاشتراكي للحيلولة دون انتفاع الحزب الوطني الاتحادي من الصراع بين الحزبين في الدوائر الانتخابية.

4- إذا عبّرت أغلبية الأعضاء الجنوبيين في البرلمان الجديد بوضوح عن رغبتها في الاحتفاظ بالإداريين البريطانيين بعد تقرير المصير فسيؤيدهم حزب الأمة في أية إجراءات ضرورية لتأمين تحقيق مثل هذه الرغبة.

وقبــل أن يوقع الصديــق المهدي على الوثيقة قــال لبوكر إنه ســيكون متعارضاً مع الاتفاقية إذا قال حزب الأمة الآن ببقاء الإداريين البريطانيين في الجنوب. ولكنه أضاف أنه إذا أعرب الجنوبيون عن مثل هذه الرغبة في البرلمان فإن حزب الأمة ســيؤيدهم. واقترح الصديــق المهدي أن تضمن الوثيقــة شرطاً بأن الحكومة البريطانية ستســتمر في العمل بموجب اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير. ورد بوكر أنه مفهوم بوضوح أن التعاون بين الحكومة البريطانية وحزب الأمة ســيكون في إطار الاتفاقية ولن يكون في المناسب إضافة شرط كهــذا للوثيقة والتي لا تعدو أن تكون مجرد ملخص للشروط التي تصبح الحكومة البريطانية بموجبها مســتعدة لتقديم تعــاون إيجابي **active co-operation** ســيناقش شكله مع الصديق المهدي[17].

عاد الصديق المهدي من إنجلترا في صباح يوم 14 أغســطس 1953 وشــارك في مســاء نفس اليوم في لقاء للسيد عبدالرحمن برتشيز المفوض التجاري البريطاني. خلال اللقاء قدم الصديق عرضاً لمباحثاته مع بوكر وللاتصالات التي أجراها في ليفربول بشأن بيع الأقطان. وبالنســبة لهذه المســألة الأخيرة قال الســيد عبدالرحمن إنه جرت محاولات سخيفة في الصحف للإيحاء بأن بيع الأقطان اشــتمل على عون مالي خفي من الحكومة البريطانية. وأضاف السيد عبدالرحمن أن هذا الزعم ذهب بالطبع إلى غير مرمى لأن أي تاجر يعرف الحقائق حول سوق القطن وأسعاره[18]. ولم يرد في وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي أطلعنــا عليهــا أن الحكومة البريطانية قد قدمت للســيد عبدالرحمن العون المالي الذي طلبه. وإنما قدمت لحزب الأمة بعد توقيع رئيســه على شروط التعاون ما أســمته وزارة الخارجية مســاعدة عملية معينة **certain practical help**[19]. لا تفصل الوثائق طبيعة هذه المســاعدة ولكن يبدو أنها أخذت شــكل الضغط على الحزب الجمهوري الاشــتراكي للتنســيق مع حزب الأمة والتدخــل الإداري في الانتخابات لصالح حــزب الأمة والتنديد العلني بالتدخل المصري في الحملة الانتخابية حيث تناول ذلك باســهاب وزير الخارجية البريطانية في حديث أدلى به أمام مجلس العموم في 5 نوفمبر 1953[20].

ويؤيد ما انتهينا إليه موقف الحكومة البريطانية إزاء طلب الدعم المالي الذي قدمه حزب الأمة في يوليو 1954 أي بعد انتخابات الفترة الانتقالية. ففي ذلك التاريخ أبلغ الصديق المهدي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن والده لا يستطيع الاستمرار في دعم حزب الأمة مالياً لأنه أنفق الكثير من المال في الماضي ويتعين عليه الآن منافسة موارد الدولة المصرية وهو أمر

لا يقدر عليــه. وعبّر الصديق المهدي للوزير البريطاني عن إدراكه بأن طلب معونة مالية أجنبية أمر رديء ولكنه قال إن هناك حقيقة لا بد من مواجهتها وهي أنه إذا كان لقضية الاســتقلال أن تنجح فلا بد من أن يحصلوا على مال. وأوضح الصديق المهدي أنها ليست مسألة رشوة وإنما مسألة المال المطلوب لتنظيم جهاز الحزب استعداداً للانتخابات المقبلة أي انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستقرر مصير السودان.

وعد وزير الدولة الصديق المهدي بأن ســينظر في طلبه ولكنه أضاف أنه سيخدعه إذا شــجعه على الاعتقاد بأن هناك أي أمل في أن تساعد الحكومة البريطانية في هذا الصدد. وأبدى الوزير سببين لذلك أولهما أن ذلك سيضر بقضية الاستقلال. وأما السبب الثاني فقد كان أن الحكومة البريطانية ليســت لديها الوسائل لتقديم معونات سرية كما يحدث في مصر. وأشار الوزير إلى أنه لا يمكن مقارنة ما طلبه الصديق المهدي بالعون البريطاني لليبيا والأردن لأنه قدم لحكومات وتم طلبه والتصديق عليه علناً.

وكبديــل للعون المــالي أحيا الصديق المهــدي اقتراحاً طرح عدة مــرات على المفوض التجــاري البريطــاني في الخرطوم وهو أن تقــدم الحكومة البريطانية قرضاً مالياً للســيد عبدالرحمن المهدي بضمان ممتلكاته والتي تقدر بملايين الجنيهات.

أوصــت الإدارة المختصة بوزارة الخارجيــة البريطانية بأن يخطر الصديق المهدي بأننا «لا نســتطيع أن نساعد وليس بوسعنا أن ندخل في منافسة من هذا النوع مع الحكومة المصريــة... علينا أن نشــجعه على الاســتمرار في الكفاح. ولكن إذا خلقنــا الانطباع بأنه يستطيع أن يلجأ إلينا لطلب المال، فسنضطلع بشكل مستمر بالتزام غير محدد ومحرج. لقــد وجد المصريون ذلــك محرجاً وفي الواقع ربما يجدوا على المــدى البعيد أنه قد أضر بهم».

وجــدت توصيــة الإدارة المختصة القبول مــن وزير الدولة للشــوون الخارجية ومن الإدارات الأخرى بوزارة الخارجية البريطانية. وقد جاء في تعليق إحدى الإدارات أن حركة استقلال السودان ينبغي ألا تصبح حركة مدعومة من الخارج.

أُبلــغ الصديق المهــدي في 6 يوليو 1954 بأن الحكومة البريطانية لا تســتطيع تقديم العــون المالي المطلوب. وقد ورد في محضر المقابلة التي تم فيها ذلك أن الصديق المهدي تلقــى القــرار بروح طيب وأنه قد بــدا عليه الارتياح لأنه يســتطيع أن يعود لوالده برد

قاطــع. وورد في المحضر كذلك أن الصديق المهدي أكــد أن القرار برفض الطلب لن يؤثر على تصميمهم على الاستمرار في الكفاح بما لديهم من موارد رغم عدم كفايتها[21].

3- نتائج الانتخابات

عندمــا أُغلقت قوائــم الناخبين في 30 ســبتمبر 1953 كان عدد الناخبــين الذين تم تســجيلهم في الدوائــر الاقليميــة 1,687,000 ناخب مــن عدد الســكان المقدر بحوالي 8,271,000 نســمة أي بنســبة 20 في المائة من العدد التقديري للسكان مع ملاحظة أن المــرأة لم تكن تتمتع آنــذاك بحق التصويت إلا في دوائــر الخريجين حيث ضمت قوائم الناخبين لتلك الدوائر 15 امرأة.

وعندما أُغلق باب الترشــيح بعد يوم 12 أكتوبر 1953 كان عدد المرشــحين في الدوائر الإقليمية لمجلس النواب 282 مرشحاً. وقد فاز 10 من هؤلاء بالتزكية.

أجــرى الاقتراع في دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النواب في مرحلتيه في الفترة من 2 إلى 25 نوفمبر 1953 وفي دوائر الانتخاب المباشر من 15 إلى 25 نوفمبر 1953 وفي دوائر الخريجين من 26 نوفمبر إلى 5 ديســمبر 1953. أما الاقتراع لمجلس الشيوخ فقد أجري في الفترة من 26 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 1953.

بدأ فرز الأصوت و إعلان النتائج ابتداءً من 28 نوفمبر 1953. وبحلول يوم 13 ديسمبر كانت كل النتائج قد أعلنت وبذلك اكتملت أول انتخابات برلمانية تجري في السودان.

حصــل الحزب الوطني الاتحادي عــلى 51 مقعداً في مجلس النواب وحزب الأمة على 22 مقعــداً والحزب الجمهوري الاشــتراكي على 3 مقاعد وحــزب الجنوب على 10 مقاعد وحزب جنوبي آخر على مقعدين والجبهة المعادية للاســتعمار (واجهة الحزب الشيوعي) على مقعد واحد والمستقلون على 8 مقاعد.

صــوت في دوائــر الخريجين 1849 مــن الخريجــين المســجلين وكان عددهم 2247 خريجاً[22]. وقد نال مبارك بابكر زروق أكبر عدد من الأصوات يليه محمد أحمد محجوب فخضر حمد ثم حسن الطاهر زروق فإبراهيم المفتي[23].

4- وقع الهزيمة على حزب الأمة

يبدو أن وقع الهزيمة كان قاسياً على حزب الأمة فقد أصدر في 30 نوفمبر 1953 بياناً شديد اللهجة جاء فيه أن الحكومة المصرية رغم تعهداتها لم تلتزم الحياد وتحيزت بشكل واضح لمصلحة الحزب الوطني الاتحادي وبذلت الأموال «لإفساد الذمم والضمائر على حساب مصلحة السودان الحقيقية في الحرية والاستقلال».

وجاء في البيان أيضاً «ان حزب الأمة لم يكن يتوقع أن تكون نتيجة الانتخابات رغم التضليل والتزوير والتدخل المصري السافر بمثل ما أسفرت عنه، مما يدل على أن التضليل والمال المصري لم يترك ذريعة ولا وسيلة إلا استغلها وأنه أبعد بكثير مما يتصوره. ومن أجل ذلك فإن حزب الأمة ليعلن للشعب السوداني وللعالم أجمع عدم اعترافه بنتيجة هذه الانتخابات التي لوثتها حكومة مصر بأموالها ودعايتها وبتحيزها». وأُعلن حزب الأمة في بيانه أنه سيتخذ الخطوات العملية الحاسمة التي تقتضيها مصلحة البلاد وأنه والاستقلاليين مستعدون للتضحيةالقصوى في سبيل استقلال السودان الكامل[24].

وفي معرض تعليقه على بيان حزب الأمة قال صلاح سالم: «لن أدافع عن مصر، ولكن أقول لكم إنكم تتهمون أغلبية الشعب السوداني، بل تتهمون مديريات بأكملها... إن اتهامكم هذا يعني أن السودانيين مرتشون ولا إرادة لهم... لا يا سادة لا تفقدكم الهزيمة إيمانكم بشعبك الحر الأبي». وأكد صلاح سالم حرص مصر على تنفيذ الاتفاقية مهما كانت الظروف. وقال إن العجلة ستدور وسيصل السودان إلى هدفه بإرادة الشعب السوداني النبيل[25].

وبعد أن امتص حزب الأمة الصدمة واستعاد هدوءه عقد في 12 ديسمبر 1953 مؤتمراً استثنائياً للجانه الفرعية ونوابه لمناقشة نتائج الانتخابات وتحديد الخطوط العامة لسياسة الحزب في المرحلة المقبلة. ففي كلمة المركز العام التي ألقاها عبدالرحمن علي طه أعلن حزب الأمة أنه ماضٍ في طريقه بحزم لا يتطرق إليه الوهن إلى أن يحقق للبلاد ما تصبو إليه من حرية واستقلال بالطرق الدستورية المشروعة. وأوجز عبدالرحمن علي طه سياسة حزب الأمة التي رسمها للمستقبل في النقاط التالية:-

1- العمل من داخل البرلمان لتحرير البلاد.

2- تبصير الشعب بمستقبل بلاده حتى يقرر مصيره عن معرفة ودراية.

3- الحرص على تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً حتى يتخلص السودان من أي نفوذ أجنبي وحتى يستقل استقلالاً يكفل له حقه في جيشه ودفاعه ونقده وتمثيله الخارجي.

4- العمل فور الاستقلال على تنسيق العلاقات الضرورية التي تربط بين مصر والسودان في حدود الاستقلال وعلى ضوء المصالح المشتركة.

ثم وجه عبدالرحمن علي طه الحديث لمصر فقال: «وكلمتنا لمصر أن نؤكد لها كما فعلنا من قبل أن الاستقلاليين في السودان لا يضمرون للشعب المصري أي عداء. بل يتمنون له الخير من كل قلوبهم ويأملون أن يعيش السودان ومصر في صفاء باق وحسن جوار دائم. وكل ما يريده السودانيون أن تدرك مصر أن السودان لا بد وأن ينال استقلاله التام لأن التحرر من طبيعة الشعوب ومصر خير من يعرف ذلك. وما دام استقلالنا عقيدة راسخة في نفوسنا فإنّا بالغوه بإذن الله. ونود أن نبلغه ونحن ومصر في صفاء ومودة لا أن نبلغه ونحن وإياها في مرارة وجفوة»[26].

5- إرفاق مذكرات اختلاف

بمقتضى الفقرة 4 من مهامها وصلاحيتها قدمت لجنة الانتخابات في 13 ديسمبر 1953 تقريرها عن الانتخابات للحاكم العام لرفعه لدولتي الحكم الثنائي. وقد وقع على التقرير كل أعضاء اللجنة باستثناء خلف الله خالد الذي رفض التوقيع احتجاجاً على رفض اللجنة إرفاق مذكرة الاختلاف التي أعدها بالتقرير. فقد رأت أغلبية اللجنة أنها غير مناسبة ولا تتصل بالموضوع. ولم ترد في التقرير أي إشارة لموضوع المذكرة.

أُرفقت بتقرير اللجنة ثلاث مذكرات اختلاف سنعرض هنا لاثنين منها إحداهما تتعلق بالتدخل المصري في الانتخابات والثانية بمسألة ما إذا كان كل الناخبين قد استخدموا فرصة الاختيار التي أعطيت لهم بطريقة فعالة.

حملت مذكرة الاختلاف المتلعقة بالتدخل المصري توقيع عبدالسلام الخليفة عبدالله. عبّر عبدالسلام الخليفة في صدر المذكرة عن اقتناعه بأن الاتجاه العام للأحداث والظروف المحيطة التي أدت إلى نتائج الانتخابات تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة المصرية لم تلتزم الحياد في الانتخابات. وذكر أن اللجنة رفضت طلبه بأن تحال الشكوى

التي تلقتها اللجنة من أحد الأحزاب الرئيسـية بشـأن التدخل المصري إلى الحاكم العام بوصفه ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي لإجراء تحقيق بشـأنها. ولكن هذا الطلب الذي أيده عضو سوداني آخر لم يحصل على موافقة اللجنة.

وذهب عبدالسـلام الخليفة إلى أن نتيجة الانتخابـات أوضحت أنه قد حدث تدخل كبـير في الانتخابات مما أثر على الناخبين وتبعـاً لذلك على النتائج. وضرب لذلك العديد من الأمثلة كان من بينها أن الدرديري أحمد إسماعيل وكيل وزارة شوؤن السودان بمصر يرافقه اليوزباشي محمد أبو نار قدما إلى السودان في نوفمبر 1953 ووزعا مبالغ كبيرة من المال كتبرعات للمساجد والمدارس في أجزاء كثيرة من السودان. وذكر عبدالسلام الخليفة أن توقيـت الزيارة والطريقة التي وزعت بها التبرعات لا يمكن أن تعني أي شيء سـوى الدعايـة للتأثير عـلى الانتخابات. إذ أنه كان من الممكن أن تؤجـل التبرعات إلى ما بعد الانتخابات. وكان أيضاً من بين الأمثلة التي أوردها عبدالسلام الخليفة أن المبالغ الضخمة التي أنفقها الحزب الوطني الاتحادي كانت تفوق إمكانات ذلك الحزب.

وانتهى عبدالسـلام الخليفـة إلى أن الأدلة المطلوبة في مثل هـذه الحالات لا تعتمد عـلى اثبات حالات فردية أو معينة وإنما على الاتجاه العام للأحداث والظروف المحيطة. وسـبقت الإشارة إلى أن لجنة الانتخابات قد رفضت شـكوى تقدم بها حزب الأمة بشأن التدخـل المصري بدعوى عدم وجد أدلة تثبت الشـكوى وأنها لا تسـتند إلا على بينات ظرفية.

وألحق عبدالسـلام الخليفة وغردون بولي وممثـل بريطانيا في اللجنة مذكرة اختلاف تتعلـق بالفقـرة 85 من التقرير التي جاء فيها أنه مهـما كانت طبيعة أو مدى المؤثرات التي أعملت على الناخبين ومهما كانت دوافعهم للتفضيل بين المرشحين والأحزاب، فإنهم -أي الناخبين- قد أعطوا في كل مكان الفرصة للتصويت بحرية للممثلين الذين يريدونهم وتبعاً لذلك فإن نتيجة الانتخابات تمثل بشـكل جوهري إرادة الشـعب السوداني. ولكن الأعضاء الثلاثة أوردوا في مذكرة الاختلاف أن قدرة الناخبين في بعض المناطق المتخلفة على الاسـتخدام الفعال للفرصة التي أُعطيت لهم كانت محدوده بسبب جهلهم بالإجراءات الانتخابية وعدم استطاعتهم إدارك القضايا المطروحة[27].

6- حقيقة الدعم المالي المصري للحزب الوطني الاتحادي

لم تثبت مسـألة الدعم المالي الذي قدمته الحكومة المصرية للحزب الوطني الاتحادي إبـان انتخابـات عام 1953 وبعدهـا إلا في عام 1955 في عهد وزارة إسـماعيل الأزهري الانتقالية. ففي يونيو من ذلك العام رفعت حكومة السـودان دعوى جنائية ضد محمد مـكي محمد صاحب ورئيس تحرير صحيفة «الناس» بتهمة إثارة الكراهية ضد الحكومة تحـت المادة 105 من قانـون العقوبات. وكانت «الناس» قد نشرت مقالات اتهمت فيها حكومة أزهري بالفساد.

تولى الدفاع عـن «الناس» محمد أحمد محجوب ومحمـد إبراهيم خليل بينما مثل الاتهـام ضابط الشرطة صالح محمد طاهر. ولكن التطور المذهل الذي حدث لاحقاً أدى إلى سـحب صالح محمد طاهر وعهد بتمثيل الاتهام لأحمد متولي العتباني المحامي العام آنذاك. وكان هذا التطور هو مثول وزيرين سـابقين في حكومة إسـماعيل الأزهري هما خلف الله خالد وميرغني حمزة كشاهدي دفاع. وتهمنا هنا شهادة خلف الله خالد لأنه كان أميناً لصندوق الحزب الوطني منذ إنشـائه في نوفمبر 1952 وحتى اسـتقالته منه في بداية عام 1955.

ذكـر خلف الله خالد في شـهادته أن أموال الحزب الوطنـي الاتحادي كانت تأتي من مسـاهمات الأعضاء ومن الحكومة المصرية. وقال إنه في فترة الانتخابات كان في صندوق الحزب 97,000 جنيه. تبرع السودانيون بألف ومائتين منها وجاء الباقي من مصر. وأوضح خلف الله أن الأموال المصرية كان يحملها إلى السـودان صلاح سـالم أو محمد أبو نار أو الدرديري أحمد إسماعيل أو عبدالفتاح حسن وكانوا يحصلون منه كأمين للصندوق على إيصالات بالمبالغ التي يسلمونها له.

وعندما سئل خلف الله خالد عن آخر مرة وصلت فيها أموال من مصر، قال إن ذلك كان في سـبتمبر 1954 عندما أخبره رئيس الوزراء إسـماعيل الأزهري وأحمد محمد يس رئيس مجلس الشـيوخ وآخرون بـأن مبلغ 30,000 جنيه قد وصـل من مصر وعليه أن يتسـلمه من الدرديري محمد عثمان عضو لجنة الحاكم العام وقد تسـلمه منه بالفعل. وأضاف خلف الله خالد أنه عندما ذهب إلى مصر في يوليو 1954 لعرض حساب الأموال السـابقة على صلاح سالم ولاسـتلام الفرق بين أموال الحزب وأمواله الخاصة التي صرفها

عـلى الحزب أخبره صلاح سـالم بأن مبلغـاً من المال يتراوح بـين 42 و 45 ألف جنيه قد أرسلته مصر وتسلمه إسماعيل الأزهري ولكنه لا يظهر في الحسابات ولذلك ماطله صلاح سالم في دفع ما يطلبه شخصياً من الحزب إلى أن يعرف مصير ذلك المبلغ.

ورداً على سـؤال لممثل الاتهـام أحمد متولي العتباني قال خلف اللـه خالد إن تلقيه أمـوالاً مصرية لا يتعارض مع واجباته كعضو سـابق في لجنـة الانتخابات لأنه أخبر بأنها كانت سلفة ولم تكن رشوة. ولكنه أكد لممثل الدفاع محمد أحمد محجوب أن الحزب لم يرد مبلغ الـ 97,000 جنيه لمصر ولم يجمع تبرعات أو اشتراكات من الأعضاء لتغطيته[28].

وتلقى مذكرات بعض أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو 1952 مزيداً من الضوء على الدعم المالي الذي قدمته الحكومة المصرية للحزب الوطني الاتحادي. فقد سبقت الإشارة إلى أن محمـد نجيب قـال إن خطتهم «كانت تدعيم الحزب الوطنـي الاتحادي لعودة السـودان لمصر بعد أن يخرج منه الإنجليز». وانتقد محمد نجيب الوسائل والسبل التي اتبعها صلاح سـالم في معالجة مسألة السـودان بقوله: «تصور أنه بالرقص والنقود يمكن أن يكسب السـودانيين وكانت النتيجة أن بعثر النقود وبعثر احترامنا في السودان. تصور أنه يمكن أن يرشي السودانيين ولكنه كان مخطئاً. كذلك تصور أنه يمكن استمالة زعمائه، باستضافتهم في مصر، ومنحهم البيوت والفيلات»[29].

وعرض عبداللطيف البغدادي في مذكراته للاجتماعات التي عقدها مجلس قيادة الثورة ابتداءً من 25 أغسطس 1955 بناءً على طلب صلاح سالم لمناقشة موقف مصر من الاتحاد مع السـودان. وذكر البغدادي أنـه خلال تلك الاجتماعات اسـتمع المجلس إلى إفادات من صالح حرب وزير الحربية الأسـبق، ومحمـد خليل إبراهيم مفتش عام الري المصري بالسودان، وحسـين ذو الفقار صبري، وعبدالفتاح حسن، والصحفي بجريدة الجمهورية أحمد قاسـم جودة الذي كان قد عاد لتوه من زيارة للسـودان. وقد اتفقوا جميعاً على أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين قد أضر بسمعة مصر في السودان وأثار الشكوك حول أي سوداني يدعو للاتحاد مع مصر[30].

وأخذ أحمد حمروش على مجلس قيادة الثورة تركه صلاح سـالم يتصرف في السـودان «وحده بطريقته الخاصة». وانتقد أحمد حمروش اسـتخدام صلاح سـالم للمسـاعدات والهبات وسـيلة للإقناع واجتداب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب لجانب مصر. وقال

إنه «أثيرت شـائعات كثيرة حول مجموع المبالغ التي صرفت هناك، ولكن محمد أبو نار يؤكد أنها لم تتجاوز نصف مليون جنيه»[31].

7- تحليل وليام لوس للانتخابات[32]

أجـرى وليـام لوس مستشـار الحاكم العام للشـؤون الخارجية والدسـتورية تحليلاً للانتخابات بدأه بالقول إنها كانت من أشد المنافسات التي سجلت تعقيداً. إذ أن القضايا التـي طرحـت فيها كانت تخلتـف في باطنها عما تبدو عليه في الظاهـر. كما أدى تنوع طـرق الاقتراع التي وضعتها لجنة الانتخابات والجهل والارتباك الذي طغى على الناخبين والمرشـحين وانعدام الانضباط الحزبي إلى جعل التكهن بنتائج الانتخابات أو تحليلها أمراً بالغ الصعوبة.

وذكر لوس أنه في الظاهر كانت الانتخابات تدور حول تقرير المصير حيث أن الأحزاب كانت موزعة على معسـكرين: أحدهما يضم دعاة اسـتقلال السـودان والآخر يضم من بـدوا راغبين في نوع من الاتحاد مع مصر. غـير أن لوس ما لبث أن قال: «لو كانت هذه المسـألة حقاً هي موضوع الصراع لكانت الجماعة التي تؤيد الاتحاد مجرد أقلية صغيرة. ففي الحقيقة كان الواقع الخفي للصراع الانتخابي عبارة عن دعوات للتصويت ضد مهدية ثانية وضد قوة أجنبية محتلة».

ولاحظ لوس أن الدعاة المصريين ودعاة الحزب الوطني الاتحادي اسـتخدموا الدعوة ضـد قيام مهدية ثانية وضد الاحتلال الأجنبي بشـكل فاعل ومؤثر ونتيجة لذلك سـيق المعتدلون والوسـطيون في صفوف المسـتقلين إلى حظيرة الحزب الوطني الاتحادي حيث بدا لهم أن خطر المهدية الثانية والاحتلال الأجنبي أقرب وأكبر من خطر الاحتلال المصري.

وأشار لوس إلى أن الخطوط الهجومية للحزب الوطني الاتحادي تلقت دعماً كاملاً من حقيقتين جوهريتين وهما عداء السيد علي الميرغني التقليدي للسيد عبدالرحمن المهدي وعـدم ارتباط مصر بإدارة السـودان منـذ عام 1924. ولذلك كان مـن الممكن أن يؤمر الختميـة بالتصويت للحزب الوطني الاتحادي. كـما أن صيحة «اطردوا المحتل» لا يمكن توجيهها نحو المصريين حيث أنهم لم يكونوا محتلين للبلاد.



وليام لوس

بإذن من إبنه لورد لوس

وفي اعتقاد لوس أن السـبيل الوحيد لمجابهة هذه الاستراتيجة كان التركيز على مسألة الأطماع التوسعية لمصر والتي تتوفر بشأنها أدلة كثيرة ورفع شعار الاستقلال التام للسودان وتجميـع كل الاسـتقلاليين حوله بغض النظر عن أعراقهـم ومعتقداتهم. وكان يمكن أن يتكون تجمع الاسـتقلاليين من حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشـتراكي والذي يمكن أن ينضوي خلفه الختمية المسـتقلون والوثنيون والقبليـون المضادون للأنصار وكذلك أتباع الطوائف الدينية الأخرى. وفي رأي لوس أنه كان من سـوء الحظ أن السـيد عبدالرحمن المهدي ومستشـاريه من الأنصار في حزب الأمة أصروا بعناد على القتال في السـاحة التي اختارها السيد علي الميرغني.

وقال لوس إن سـوء الاستراتيجية لم يكن السـبب الوحيد لهزيمة حزب الأمة، إذ أورد أسـباباً أخـرى كان من بينها أن تنظيم حـزب الأمة في الاقاليـم كان أضعف من تنظيم الحـزب الوطني الاتحادي من حيـث النوعية والحيوية والاشراف. وعـزا لوس ذلك إلى حقيقة أن حزب الأمة كان في السـلطة في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لثلاثة أعوام في حين كان قادة الحزب الوطني الاتحادي خارج السلطة يتمتعون بحرية الانتقاد والتخطيط والتنظيم.

ويعتقـد لـوس أن الحزب الوطني الاتحـادي أفاد كثيراً من طبقة مـن صغار التجار وأصحـاب الحوانيـت الذين ينتمـي أغلبهم إلى قبائـل نهرية ختمية بالـولاء واتحادية بالاختيار كانت منتشرة على هيئة شـبكة في الأرياف والمدن والقرى الصغيرة. إذا شـكل هؤلاء أداة مثلى للترويج للحزب الوطني الاتحادي في الدوائر التي لم يكن سكانها ينتمون إلى طائفة الأنصار.

ودعـا لوس إلى عدم التقليل من شـأن تأثير التدخل المـصري في الانتخابات. وخلص إلى أنـه بدون التوجيه والتدخل والرعاية والمسـاعدة المالية لما اسـتطاع الحزب الوطني الاتحادي تحقيق ما وصل إليه من نجاح.

ونبـه لـوس إلى أن الدوائر الانتخابية في الأقاليم قد سـجلت نسـبة اقتراع أعلى من المدن. فنسـبة الاقتراع في معظم دوائر الأقاليم تجاوزت 50 في المائة وبلغت في كثير منها 70 في المائـة. وبالمقارنة فقد كانت نسـبة الاقتراع أقل في المدن حيث بلغت 14 في المائة في بورتسـودان و35 في المائـة في شـندي و37 في المائة في الخرطـوم وفي دوائر أم درمان

الثلاث 40 و46 و50 في المائة. وبلغت نســبة الاقتراع في الأبيض 52 في المائة وفي مدني 54 في المائة. وفي محاولة لتفســير هذه الظاهرة قال لوس إنه ربما استشــعر النظام الانتخابي والأحزاب خطورة تدني نســبة التصويت في الريف فبذلوا جهــوداً خاصة لتلافي حدوثها. كما أن المناطق الريفية ربما كانت عبر تنظيماتها القبلية أكثر انضباطاً من المدن الكبيرة.

ولاحظ لوس أن القوة النســبية لحــزب الأمة والحزب الوطنــي الاتحادي في مجلس النــواب لا تعكــس بأي حال جملة الأصوات التي حصل عليهــا كل من الحزبين في دوائر الانتخاب المباشر. فقد صوت حوالي 229,221 ناخب لمرشــحي الحزب الوطني الاتحادي وحصــل على 43 مقعــداً. وصوت حوالي 190,822 ناخب لمرشــحي حزب الأمة ولكنه لم يحصل إلا على 22 مقعداً[33]. وأرجع لوس ذلك إلى أن متوســط عدد الناخبين في مناطق نفوذ الختمية في المدن وفي مديرية كســلا والمديرية الشمالية كان أقل من متوسط عدد الناخبين في الدوائر الأخرى. وتجدر الإشــارة هنــا إلى أن لجنة الانتخابات لفتت النظر في تقريرها الختامي إلى الاختلافات الشاسعة في حجم الدوائر وأوصت بإعادة توزيعها.

الهوامش

1- الكتاب الأخضر، ص 394.

2- FO 371/108336, Report of the Sudan Electoral Commission, December 13, 1953, Cmd. 9058.

3- انظر نص اتفاقية الجنتلمان في عبدالرحمن علي طه، السوادن للسودانيين، مرجع سابق، ص 161-164.

4- انظر أمين التوم، مرجع سابق، ص 107-108، وأيضاً بشير محمد سعيد، خبايا وأسرار في السياسة السودانية، الطبعة الأولى (1993)، ص 55-56. وكذلك:

Daly, Imperial Sudan, loc. cit., pp. 356-357.

5- الرأي العام: 18 مارس 1953. وأيضاً الأهرام: 21 مارس 1953.

6- السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 194-195.

7- انظر الرسائل التي تبودلت بين الحكومة المصرية وحزب الأمة في الملحق الثالث لهذا الكتاب.

8- عبدالرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 195.

9- الأهرام: 24 مايو 1953.

10- بشير محمد سعيد، خبايا وأسرار في السياسة السودانية، مرجع سابق، ص 69. وأيضاً محسن محمد، مصر والسودان: الانفصال، الطبعة الأولى (1994)، ص 160.

11- الأهرام: 18 و24 و27 يونيو و1 و3 يوليو 1953. وأيضاً:

FO 371/102758, Record of a meeting on July 12, 1953, between Sayed Abdel Rahman El Mahdi, Sayed Siddik and Mr. Luce.

12- الأهرام: 18 و19 و20 و23 أكتوبر 1953.

13- Reoprt of the Electoral Commission, Ioc. cit. Also FO 371/102712, Penney to Morris, October 23, 1953.

14- FO 371/102756, Riches to Foreign Office, May 5, 1953.

15- FO 371/102757, Record of Conversation on June 18, 1953, between the Mknister of State for Foreign Affairs and Sayed Abdel Rahman El Mahdi.

16- Record of a meeting on July 12, 1953, between Sayed Abdel Rahman, Sayed Siddik and Mr. Luce, loc. cit.

17- FO 371/102758, Minute by Bowker dated July 31, 1953.

18- Riches to Ledward, August 15, 1953, enclosing minute of a conversation on August 14, 1953, with Sayed Abdl Rahman El Mahdi, ibid.

19- FO 371/102712, Minutes by Morris dated 15 and 16 October, 1953.

20- انظر نص الحديث في:

Duncan, The Sudan's Path to Independence (1957), pp. 164-168.

21- FO 371/108379, Minute dated July 6, 1954, by Morris on Sayed Siddik's request for Funds.

22- Rebort of the Electoral Commission, loc. cit.

23- محمد إبراهيم طاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان (1986)، ص 35.

24- الأهرام: 1 ديسمبر 1953.

25- نفس المصدر.

26- الأمة: 13 ديسمبر 1953.

27- Report of the Sudan Electoral Commission, Ioc. cit.

28- الأيام: 13 و14 يونيو 1955. وأيضاً:

FO 371/113612.

29- كنت رئيساً لمصر، مرجع سابق، ص 289 - 291.

30- مذكرات عبداللطيف البغدادي، الجزء الأول، ص 273-280.

31- قصة ثـورة 23 يوليو، الجـزء الثالث، عبدالناصر والعرب، المؤسسـة العربية للدراسـات والنـشر، الطبعـة الأولى (1976)، ص 315، أيضاً الجزء الثـاني، مجتمع عبدالناصر، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص 17-18.

32- FO 371/108336, Luce to Boothby, 1st January 1954, enclosing Analysis of the Sudan General Elections, November 1953.

33- لا تشـمل هذه الأرقام نتائج التصويت في الدائرة 77 المسـيرية الزرق والتي كسبها حزب الأمة حيث نال مرشحه 5546 صوتاً ونال المرشح المنافس له 911 صوتاً.

خاتمة

وقفنا من خلال وقائع الفترة التي أرخ لها هذا الكتاب على أنه كانت تصطرع آنذاك على الساحة السياسية السودانية فكرتان: استقلال السودان التام على أساس شعار «السودان للسودانيين» والاتحاد مع مصر على أساس شعار «وحدة وادي النيل». وقد كان حزب الأمة أكبر الأحزاب المنادية بالاستقلال التام بينما نادت عدة أحزاب بوحدة وادي النيل ولكنها لم تتفق مطلقاً على نوع الوحدة أو الاتحاد الذي تريده. كما تفاوتت تلك الأحزاب في مدى صدقها وجديتها بشأن مطلب الوحدة. فقد كانت وحدة وادي النيل لبعضها عقيدة وكانت للبعض الآخر مجرد تكتيك مرحلي للتخلص من الحكم البريطاني. وحتى بعد أن انصهرت كل الأحزاب والهيئات الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي فقد ظلت قلوبها شتى بالنسبة لمسألة الاتحاد مع مصر مما عرّض ذلك الحزب لانقسامات متتالية خلال العامين اللذين سبقا إعلان استقلال السودان في أول يناير 1956.

وفي مصر نادت حكومات العهد الملكي بوحدة وادي النيل. ولكن يلاحظ أنه بالرغم من أن التصريحات العامة والخطب المنبرية كانت تؤسس وحدة وادي النيل على الوحدة الطبيعية التي قررها التاريخ وأيدتها الجغرافيا والروابط المشتركة، إلا أنه في المراسلات والمحاضر الرسمية كان يعبّر عنها في سياق حقوق مصر التاريخية والقانونية في السودان. كما انطوى الحديث عن شعب واحد في وادي النيل على قدر كبير من المبالغة وربما عدم إلمام بتركيبة السودان العرقية والدينية والثقافية المعقدة.

لقد حاولت آخر حكومة شكلها حزب الوفد قبل ثورة 23 يوليو 1952 فرض وحدة وادي النيل بمراسيم أصدرها الملك فاروق في أكتوبر 1951. وبينما رحبت كل الأحزاب السودانية بلا استثناء بالمرسوم الملكي الذي ألغى اتفاقيتي سنة 1899 ومعاهدة سنة 1936، إلا أنه لم يؤيد المرسوم الخاص بالدستور الذي قررته حكومة الوفد للسودان سوى حزب وحدة وادي النيل وحزب الأشقاء بجناحيه. ومع ذلك فلم يثر ذلك الدستور حماساً شعبياً وقوبل بفتور تام. واستحال تنفيذ تلك المراسيم في السودان مما أدخل مصر في مأزق قانوني ودستوري لم تخرج منه إلا بقيام ثورة 23 يوليو 1952.

ويحمد لثورة 23 يوليو 1952 أنها تحررت من قيود الماضي فلم تتذرع بحق الفتح أو تطالب بالسـيادة على السودان بل آثرت أن يحتفظ بها للسودانيين إلى أن يقرروا المصير الذي يرتضونه لبلادهم.

ويبدو أن حزب الوفد الجديد قد سـلم الآن بأن الوحـدة لا تفرض بإجراءات فوقية وأنها لا بد أن تنبع من إرادة شعبية حقيقية. فقد عبّر الحزب في البرنامج الذي خاض به انتخابات عام 1984 عن تأييده لجهود «التكامل بين مصر والسودان في مخلتف المجالات بوصفه الطريق الطبيعي والأمثل لوحدة وادي النيل... والوحدة التي ننشـدها ليسـت وحدة الرؤسساء أو الحكومات بل الوحدة الحقيقية النابعة من وجدان الشعبين المصري والسوداني بمحض إرادتهما ولخدمة مصالحهما المشتركة»[1].

شـكل قيام مؤتمر الخريجين في عام 1938 محطة مهمة في مسـيرة الحركة السياسية السـودانية. وقد جاء قيامه كرد فعل للإحباط الذي أصاب الخريجين بعد إبرام معاهدة سنة 1936 لأنها أكدت الحكم الثنائي الذي أنشأته اتفاقية يناير 1899 ولم تقدم لمستقبل السودانيين شيئاً سوى «الرفاهية».

نشأ المؤتمر وفي جوفه الكثير من الاتجاهات والتيارات المتباينة غير أنها توارت في الظل إبان السـنوات الأولى من عمر المؤتمر عندما كانت أجهزته منهمكة في الشـؤون الإدارية والتنظيمية. ولكنها كانت تخرج من الظل وتفصح عن نفسها في مواسم الانتخابات وعند مقاربـة ما يثور من خلاف حول بعض المسـائل مثل التعاون مـع محطة الإذاعة ومنح رئاسة أو عضوية المؤتمر الفخرية للسيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي.

لقد ظن استيوازت سايمز أنه بتشجيعه قيام المؤتمر سيحقق هدفين: منع تجدد الولاء لمصر العائدة إلى السودان بمقتضى معاهدة سنة 1936 وقطع الطريق أمام التحالف الذي كان السـيد عبدالرحمن المهدي يسـعى لعقده بين القوى التقليدية والفئة الاجتماعية الجديدة التي ترعرعت في ظل الحكم الثنائي أي فئة الخريجين.

ولم يتحقـق أي من الهدفين. فقد تسرب نفوذ السـيد عبدالرحمن المهدي بعمق إلى مؤتمـر الخريجين وتحالـف مع بعض جماعاته. ومنذ عام 1943 وبتأثير جماعة الأشـقاء اتجه المؤتمر نحو مصر. وبعد انتخابات نوفمبر 1944 التي حققت للأشقاء السيطرة على المؤتمر تبنت الهيئة السـتينية في 2 أبريـل 1945 الميثاق الذي أقرته الجبهة الاتحادية في

مارس 1945 كتفســير لبند تقرير المصير الوارد في المذكرة التي رفعها المؤتمر للحاكم العام في 3 أبريل 1942. ويقضي هذا التفســير بأن يتقرر مصير السودان على أساس الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

ومع أن المؤتمر تداعى بعد انتخابات نوفمبر 1944 كمؤسســة قومية، إلا أنه وفق إلى حد ما في خلق رأي عام مستنير. كما بلور من خلال مذكرة 3 أبريل 1942 قضية سودانية واضحــة المعالم. وحتــى اتفاقيات القاهــرة في أكتوبر ونوفمبر وديســمبر 1952 واتفاق الأحزاب السودانية في 10 يناير 1953 ظلت تلك المذكرة الوثيقة الوحيدة المجمع عليها.

لقد شرعت حكومة الســودان البريطانية منذ عام 1943 في إنشــاء مؤسسات للتطور الدستوري. وتعهدت بأن تصل بالسودانيين عبر هذه المؤسسات إلى مرحلة الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير. كما تعهدت لدعاة استقلال السودان وللسودانيين عامة بأن مصير الســودان لن يتقرر أو يبت فيه بدون مشــورة أهله. وعلى أساس هذه التعهدات شارك حزب الأمة في مؤسسات التطور الدستوري رغم إقراره بما شابها من أوجه قصور. إذ رأى فيها الأداة الإيجابية المتاحة لتنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي حددته مذكرة الخريجين في 3 أبريل 1942 ولمنع إجراء أية مساومة مصرية - بريطانية على حساب السودان، وللضغط على الإدارة البريطانية لتحديد تاريخ مبكر للحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير.

وكان حزب الأمة يدرك أن تقدير مســألة الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي الكامل لن يحكمهــا مدى التطور الذي بلغه الســودان وإنما درجة التقــدم الذي تحرزه بريطانيا في مفاوضاتها مع مصر لتأمين المصالح الاستراتيجية البريطانية في مصر. وقد ثبت ذلك عملياً عندما تقدم حزب الأمة في الجمعية التشريعية في ديســمبر 1950 باقتراح لمنح الســودان الحكــم الــذاتي. وقد تضاعفــت مخاوف حزب الأمة وشــكوكه عندما دخلــت الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع البريطاني - المصري بشــأن الســودان ومارست ضغطاً مكثفاً عــلى الحكومة البريطانية لتقديم تنازلات لمصر في الســودان للحصول على موافقتها على المشروع الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط.

ويقول معارضو مؤسســات التطور الدستوري إنها لم تنته إلى شيء. وفي الجانب الآخر يقول حزب الأمة إنه استطاع عبر مشاركته في هذه المؤسسات تنفيذ معظم بنود البرنامج الإصلاحــي الذي تضمنته مذكــرة الخريجين في أبريل 1942 مثل تأكيد وحدة الســودان

شماله وجنوبه من خلال مؤتمري إدارة السودان وجوبا، ووضع مشروع للسودنة، وإصدار قانون لتعريف من هو السوداني، وتأميم مشروع الجزيرة، وتوحيد البرامج التعليمية في الشمال والجنوب، والتوسع في التعليم في المديريات الجنوبية، ووضع مدارس الإرساليات التبشيرية تحت سلطة وزارة المعارف. ويقول حزب الأمة أيضاً إن مشروع دستور الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعية التشريعية في أبريل 1952 ورفع إلى دولتي الحكم الثنائي في 8 مايو 1952 قد قبلته كل الأحزاب السياسية السودانية كأساس لمفاوضاتها مع حكومة ثورة 23 يوليو 1952.

يبدو أن كثيرين في مصر والسودان قد أخطأوا قراءة نتائج انتخابات برلمان الفترة الانتقالية التي أجريت في نوفمبر 1953 فحسبوا أنَّ التصويت للحزب الوطني الاتحادي كان تصويتاً لخيار الاتحاد مع مصر. ففي واقع الأمر أن خياري الاستقلال أو الاتحاد لم يطرحا إبان تلك الانتخابات. كما لم تكن من صلاحيات برلمان الفترة الانتقالية تقرير مصير السودان. فقد صوت البعض للحزب الوطني الاتحادي لأنه من وجهة نظرهم يضم العناصر التي ناهضت الإدارة البريطانية. وصوت له البعض الآخر في إطار التنافس التقليدي بين طائفتي الأنصار والختمية. وليس صحيحاً كذلك القول بأن الأحداث الداخلية في مصر خلال عامي 1954 و1955 كانت سبباً في تحول الحزب الوطني الاتحادي من خيار الاتحاد مع مصر إلى خيار استقلال السودان التام. فلا ريب في أن تلك الأحداث قد كرست الفكرة الاستقلالية داخل الحزب ولكنها لم تكن سبب التحول. فالمتمعن في نتائج التصويت سيدرك أنه بالرغم من أن الحزب الوطني الاتحادي قد نال في دوائر الانتخاب المباشر ضعف عدد المقاعد التي نالها حزب الأمة إلا أن الفرق بين أصوات كل منهما كان ضئيلاً. كما أن الأصوات التي نالها حزب الأمة مضافاً إليها أصوات الأحزاب الأخرى كانت تفوق عدد الأصوات التي نالها الحزب الوطني الاتحادي. وقد كان معلوماً فور إعلان نتائج الانتخابات أن حوالي نصف نواب الحزب الوطني الاتحادي كانوا من دعاة استقلال السودان[2].

وأخيراً ونحن نعيش عصر العولمة ينبغي ألا يطول ابتعاد مصر والسودان عن بعضهما البعض. فالحقيقة التي لا مراء فيها أنه لا يمكن لأي من البلدين أن يستغني عن الآخر. فلنترك جانباً الآن الحديث عن الوحدة السياسية ولنخطط للتكامل الاقتصادي ولنضع على قائمة أولوياته قيام مشروعات زراعية مشتركة لتوفير الأمن الغذائي لمواطني البلدين.

فسيكون الغذاء في القرن القادم أكبر مهدد للأمن القومي.

ولا يتطلب التكامل الاقتصادي تماثل الأنظمة السياســية في البلدين. ولكنه يستوجب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في البلدين. كما يستوجب أن نترك خلفنا الماضي بكل شكوكه ومخاوفه وتحفظاته ومزايداته.

ولا حاجة للقول إن مشروعاً للتكامل الاقتصادي لا يمكن أن يشرع فيه قبل أن يسترد السودان عافيته ويعاد ترتيب البيت السوداني. إن إنجاح تكامل اقتصادي سوداني مصري ســيوفر النواة والأنموذج لإحياء فكرة طالما طرحت وانقضت دون أن تجد الاهتمام الذي تستحقه وهي تنمية حوض النيل كوحدة اقتصادية حيث أن الأمن القومي لكل من مصر والسودان يمتد إلى شرق ووسط أفريقيا.

الهوامش

1- انظر جمال عبدالجواد: «التكامل المصري السوداني وموقعه في الانتخابات». مجلة السياسة الدولية، يوليو 1984، ص 77.

2- Analysis by Luce of the Sudan General Elections, Ioc. cit.

الملاحق

الملحق الأول

مقتطفات من حديث السيد عبدالرحمن المهدي لصحيفة البلاغ المصرية في 6 مارس 1951 عن علاقته وعلاقة السودان بمصر

ولا أذيع جديداً إذا قلت إنني سبق أن أرسلت في عهد وزارة المغفور له إسماعيل صدقي باشا الأخيرة عندما كان يجري مفاوضاته مع بريطانيا وتناولت هذه المفاوضات مسائل السودان، أرسلت إليه برقية طلبت فيها من الحكومة المصرية أن تسمح لي بالحضور إلى مصر للمباحثة معها والوقوف على آرائها ومطالبها فيما يتعلق بالسودان الذي نحن أهله وأدرى بما فيه غير أن صدقي باشا - سامحه الله - رفض عرضي ولم يسمح لي بالحضور إلى مصر.

وكنت في نفس الوقت قد أرسلت مثل هذه البرقية إلى الطرف الآخر في هذه المفاوضات جناب المستر آتلي فدعاني رسمياً لزيارة انجلترا حيث تبادلنا الآراء في المسائل السودانية.

وقد اعتقدت وقتئذ واعتقد معي جميع السودانيين أنه ربما هذه سياسة خاصة بصدقي وأنه ربما تتغير هذه السياسة بتغير الحكومة القائمة. ولكن توالت الحكومات المختلفة في مصر دون أن تقدم إحداها على محادثة السودانيين في نواياها المتعلقة بهم بل ظلت هذه الحكومات تذهب إلى الحكومة البريطانية رأساً لمفاوضاتها في أمور السودان.

ومن هذه المواقف تبين لنا أن مصر لا تعترف بأن السودان أرض يعيش عليه بشر أعطاهم الله سبحانه وتعالى ما أعطى لغيرهم من البشر من روح وعقل وكرامة.

إن لمصر منافع في السودان لا ينكرها أحد ولا بد لها أن تحصل عليها وهي تسعى فعلاً لتحقيق أغراضها من هذه المصالح. كما أن للسودان مصالح مع مصر حيوية. وليس سراً أن هذه المصالح تحمل السودانيين على الاتصال والتعاون والتفاهم مع مصر لتحقيقها وتتجلى هذه المصالح في الرباط بين مصر والسودان بنهر النيل. فالسودان يحتاج إلى

قدر من مياه هذا النهر لري أراضيه ومصر تعتمد في حياتها عليه ونحن نقدر هذا الحق الطبيعي لمصر ونرى أن النيل هو المشكلة التي لا يتعذر على المصريين والسودانيين حلها إذا خلصت النيات.

إنه ما من شك في أن الروابط التي تربط السودان بمصر ومصر بالسودان روابط كثيرة وهي تقوم على المصالح المشـتركة التي لامفر من الاعتراف بها من الطرفين حتى تتحقق مصالح كل منهما بما يرضينا ويعود بالفائدة العامة.

هذا هو الأمر على حقيقته غير أن ساسة مصر أبو أن يعترفوا بهذا الواقع ويأخذوا به.

فهل تسـتطيع أن تقول لي كيف تعمل مصر للحصول على مصالحها التي بالسودان؟ إنها تذهب إلى بريطانيا كما قلت من قبل وكأن السـودان بمن عليه وما فيه سلعة يمكن أن يتناولها - أو جزءاً منها - شخص بالاتفاق مع طرف ثالث.

إن مـصر ظلت حتى الآن تتجاهل كيان السـودانيين وحقهـم في الإلمام بما قد يتقرر من مصير لهم وللأراضي التي يعيشـون عليها... أو هي على الأصح لم تحاول أن تفيد من هذا الكيان. بينما هم يجدون في الوقت نفسه من انجلترا حسن ترحيب بالاعتراف بحق البشر في معرفة ما يتقرر لهم من مصير وحقهم في مشاركة الآراء عندما يتقرر هذا المصير.

ويضـاف إلى كل هذه الظواهر ظاهرة أخرى أعتقد أنها على جانب كبير من الأهمية نظـراً لأنها - إلى حد ما - توضح حالة سـوء الفهم بين مصر والسـودان. فإن لمصر عدداً من كبار الموظفين الرسميين يعملون في السودان. وقد اعتاد هؤلاء الموظفون على طائفة السـودانيين التي تقول إنها تؤيد الوحدة وظهرت بوادر الاحتضان أكثر وضوحاً مع تقدم الزمن. ثم هم في نفس الوقت يقفون بلا مبرر موقف العداء الكبير مني ومن رجالي. وقد وصل بهم أمر هذا العداء إلى أنهم جعلوا يتجاهلوننا تجاهلاً كاملاً حتى في الرسميات.

هذا بينما واقع الأمر يدل على أنني ورجالي لا نكن أي شعور عدائي لمصر بل بالعكس نحن نكن لها شعور المحبة والإخاء فضلاً عن أننا نود أن نصل إلى إقامة تعاون على أساس الإخلاص والوفاء بيننا لا سيما وأنه تربطنا - كما قلت - روابط الآخوة العزيزة ومصالحنا مشـتركة. وان الشعور الحالي بين المصريين من جهة ورجالي من جهة أخرى مرجعة عدم اسـتعداد المصريين لإزالة سـوء التفاهم القائم على غير أساس والذي نرجو مخلصين أن يصفى قريباً لنرى مكانه الود والتفاهم.

أردد مـرة أخرى ما قلت في بادئ الحديث من انني أترك الباب مفتوحاً لتبادل الرأي مع رجال مصر المسـؤولين حول المسـائل التي تتعلق بالسـودان وتقرير مصيره وأعلن اسـتعدادي للترحيب بمقابلة أي شـخصية رسمية في هذا الشـأن سواء في السودان أو في القاهرة.

ولا يفوتني أن أذكر أن من طابع السودانيين أنهم لا ينسون الجميل إطلاقاً. فإذا جاء اليـوم الذي يكون لمصر فيه جميل على السـودانيين فيما يتعلـق بحقوقهم البشرية في الاطلاع على المباحثات التي تتعلق بتقرير أمورهم فإنهم سـيظلون أبداً ذاكرين لها هذا الجميل بالحمد والشكر والعرفان.

الملحق الثاني

(أ)

اقتراحات تعديل الدستور موضع بحث اللجنتين الفرعيتين الساعة ١١ من يوم السبت الموافق ٢٥/١٠/١٩٥٢ برياسة مجلس الوزراء :

السيد عبدالرحمن على طه
السيد محمد صالح الشنقيطى
السيد محمد احمد محجوب
السيد يعقوب عثمان
السيد زيادة ارباب
البكباشى حسين ذوالفقار صبرى
الصاغ صلاح الدين سالم

تعديل الدستور المقترح

يجب ان يشمل التعديل الآتي :ـ

(١) بقاء مركز الحاكم العام على ان تقيد سلطاته حسب الوضع المذكور ادناه :

أ ـ يباشر الحاكم العام سلطاته التقديرية عن طريق لجنة مكونة منه (أي الحاكم) ومن مصرى تعينه الحكومة المصرية ومن سودانيين اثنين يعينهما البرلمان السوداني المنتخب وتكون قرارات هذه اللجنة ملزمة حسب اغلبية الاصوات ويسقط الاقتراح اذا تعادلت الأصوات •

ب ـ أو يرجع الحاكم العام في مباشرة سلطاته التقديرية الى لجنة مكونة من مصرى تعينه الحكومة المصرية وبريطاني تعينه حكومة بريطانيا وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السوداني المنتخب ومحايد باكستاني أو هندى تعينه دولته •
وتكون القرارات ملزمة حسب اغلبية الأصوات •

ج ـ أو يرجع الحاكم العام في مباشرة سلطاته التقديرية الى لجنة مكونة من مصرى تعينه الحكومة المصرية ومن بريطاني تعينه الحكومة البريطانية ومن سوداني واحد يعينه البرلمان السوداني المنتخب وتكون القرارات ملزمة حسب اغلبية الأصوات •

وترى هذه اللجنة الفرعية أن تقترح المقترحات الموضحة اعلاه على انها اقتراحات متبادلة • وللحكومة المصرية أن تقدمها حسب الترتيب الذى تراه •

ما هي السلطات التقديرية

ترى اللجنة ان يراجع الدستور ويعمل كشف بسلطات الحاكم العام التقديرية على ان يحال منها ما يمكن احالته للبرلمان •

لجنة مراقبة الانتخابات

تتكون لجنة مراقبة الانتخابات من مصرى تعينه الحكومة المصرية وبريطاني تعينه الحكومة البريطانية وامريكى تعينه حكومة الولايات المتحدة و هندى أو باكستاني تعينه حكومته وثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام ليمثلوا وجهات النظر السياسية المختلفة •

تفويض اللجنــــة

الاشراف العام على الانتخابات وتعيين لجان الانتخابات الفرعية في جميــــع الدوائر .

البرلمـــــان

(أ) مجلس النـــواب

يجب ان تكون الانتخابات مباشرة لهذا المجلس في كل السودان ماعــدا المناطق الآتية :ـ

(١) مديرية بحر الغزال

(٢) المديرية الاستوائية ماعدا دائرة جوبا التي يمكن ان تكـــون الانتخابات فيها مباشرة كما هو الحال في انتخابات الحكومـــة المحلية .

(٣) مديرية أعالي النيل [illegible]

ملحوظة ــ اذا تعذر اقناع الطرف البريطاني في الانتخابات المباشرة كما نـــص اعلاه فيمكن ان يستثنى دوائر الكبابيش والبجه أى الدائرة ٦٩ الهدندوه ~~والدائرة ٧٠ البني عامر والمشاريين~~ والدائرة ٧٤ دار الكبابيش .

(ب) مجلس الشيوخ

يجب أن تكون الانتخابات مباشرة لهذا المجلس في كل السودان ماعــدا المناطق المذكورة في انتخابات مجلس النواب على ان يعين الحاكم العام خمس الأعضاء .

(ج) الترشيـــح (بما في ذلك قضاة المحاكم الأهلية)

وترى اللجنة في حالة ترشيح شخص له سلطات قضائية أو تنفيذية ان يستقيـــل قبل اعتماد أوراق ترشيحه .

(د) ميعاد الانتخاب

يجب ان يشرع في الانتخابات في تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتي قبـــل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

(ب)

اقتراحات تعديل الدستور موضع بحث اللجنتين الفرعيتين
الساعة ١١ من يوم الأحد الموافق ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٢ برياسة
مجلس الوزراء :

السيد عبدالرحمن علي طه
السيد محمد صالح الشنقيطي
السيد محمد أحمد محجوب
السيد يعقوب عثمان
السيد زيادة أرباب
البكباشي حسين ذو الفقار صبري
الصاغ صلاح الدين سالم

المادة ١٢ تعدل هذه المادة بحيث تتمشى مع مقترحات اللجنة الفرعية الخاصة بمركز الحاكم تحت الفقرة (أ) من تعديل الدستور المقترح .

المادة ١٨ (١) (د) تعدل بمقتضى مقترحات اللجنة الفرعية الخاصة بتقييد سلطات الحاكم العام التقديرية تحت الفقرة (١) من تعديل الدستور المقترح .

المادة ٣١ تترك السلطة التقديرية للحاكم العام على ان يحصر التعيين في ذوى الخبرة والتجارب والمعرفة .

المادة ٤٠ تعدل الفقرة (٢) من هذه المادة بحيث يمارس سلطته التقديرية حسب مقترحات اللجنة الفرعية (انظر المادة ٣) .

المادة ٤٣ (١) تحول السلطة التقديرية الممنوحة للحاكم العام الى البرلمان الذي يحدد وقت تقرير المصير في أي تاريخ يشاء على شرط الا يتجاوز هذا التاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

(٢) وفي حالة تحديد البرلمان لميقات تقرير المصير يضع البرلمان قانون الانتخابات لجمعية تأسيسية مهمتها تقرير مصير السودان .

المادة ٤٥ (٤) تعدل المادة بحيث يتحتم على الحاكم العام الموافقة على الرئيس الذي ينتخبه اي المجلسين .

المادة ٤٦ تلغى المادة المذكورة وتستبدل بالآتي :

(أ) يعين لكل مجلس كاتب منفصل على ان تكون واجباته كما ينص عليها في الاوامر المستديمة لذلك المجلس (المادة ٥٥) ويكون مسئولا لرئيس المجلس في القيام بواجباته .

(ب) يعين الحاكم العام الكاتب الذي يرشحه رئيس المجلس بعد التشاور مع رئيس الوزراء .

(ج) يصبح الكاتب بعد تعيينه موظفا دائما ويقدر مرتبه ومعاشه حسب الفقرة الخامسة من المادة الملغاة .

المادة ٥٤ يضاف الى المادة المذكورة الشرط الآتي :

على ان يكون ذلك في نطاق السلطات الممنوحة له بمقتضى هذا الدستور .

المادة ٥٨ يمارس الحاكم العام سلطات التقديرية بموجب الفصل التاسع بواسطة اللجنة حسب المقترحات المقدمة •

الفصل العاشر — يؤجل البحث فيه الى ان يتم البحث في اختصاصات سودنة الادارة •

الفصل الحادي عشر — المادة ١٠٠

تحذف هذه المادة على ان ينظر في الضمانات الخاصة بالخدمة العامة عند نظر شئون الموظفين •

المادة ١٠١

يدخل عليها تعديل الحكومة البريطانية •

المادة ١٠٢

سلطة الحاكم العام في هذه المادة يمارسها بموافقة اللجنة المقترحة •

المادة ١٠٣

يضاف اليها بمشاورة اللجنة المقترحة •

الجدول الأول الجزء الأول — تحذف الفقرة الخامسة •

الجدول الأول الجزء الثالث (٧) يضاف الى الناخبين من اعضاء الحكومة المحلية كل من تحصل على تعليم فوق المدارس الاولية أو كان موظفا •

الجدول الأول الجزء الثالث الفقرة (د)

يدخل هذا في اختصاص لجنة الانتخابات المقترحة •

الجدول الثاني الجزء الثاني

يمارس الحاكم العام سلطاته بواسطة اللجنة المقترحة •

(ج)

اقتراحات تعديل الدستور موضع بحث اللجنتين الفرعيتين الساعة ١١ من يوم الاثنين الموافق ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٢ برياسة مجلس الوزراء :

السيد عبد الرحمن علي طه

السيد محمد صالح الشنقيطي

السيد محمد احمد محجوب

السيد يعقوب عثمان

السيد زيادة ارباب

البكباشي حسين ذو الفقار صبري

الصاغ صلاح الدين سالم

لجنة السودنة الخاصة

التكوين ــ تتكون لجنة السودنة من (أ) عضو مصرى تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطانى تعينه الحكومة البريطانية وثلاثة اعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحـــة رئيس الوزراء الذى عليه ان يقدم خمسة اسماء للحاكم العام لكى يختار منهم ثلاثة •

(ب) عضو او اكثر من لجنة الخدمة العامة على الا يكون له حـــق التصويت •

الاختصاصات (أ) تكون اختصاصات هذه اللجنة الاسراع فى سودنة الادارة والبوليس وأى وظائف أخرى حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهـــم فى حرية تامة •

(ب) يجب ان تنجز اللجنة المذكورة مهمتها فى مدة اقصاها ثلاثـــة سنوات •

(ج) يحق لهذه اللجنة ان تضم اليها عضوا أو اكثر من أى وزارة أو خلافها للاستفادة برأيه على الا يكون له حق التصويت •

قرارات اللجنة ــ تكون قرارات هذه اللجنة بأغلبية الاصوات وترفع هذه القـــرارات للحاكم العام ~~للتوكيد~~ للتصديق •

لجنة الخدمة العامة

تحذف المادة ٨٨ وتستبدل بالمادة ١٠٠ بعد ان تحذف منها سلطة الحاكم الخاصة بالجنوب •

المادة ٩٠ (ج) تضاف اليها الجملة الآتية : مع مراعاة السلطات الممنوحة للجنـــة السودنة الخاصة •

وقد رأت اللجنة الفرعية ان يوضع فى مقدمة الدستور النص الآتى :
السيادة على السودان يحتفظ بها للسودانيين الى ان يقرروا مصيرهـــم بأنفسهم •

وقد رأت اللجنة ان تحدد موقف الحاكم العام على الوجه الآتى :

موقف الحاكم العـــــام

- يبقى الحاكم العام الحالى رأسا للدولة ومسئولا عن هذا لدولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا .

- اذا شغر منصبه اثناء فترة الانتقال لاى سبب من الاسباب فان خلفه يعين بالطريقة المعروفة اى ترشحه بريطانيا وتعينه مصر.

- مسئولياته كرأس للدولة ممثلا لدولتى الحكم الثنائى تتلخص فيما يأتى :

(أ) نحو الدستور كالتعديل المقدم من بريطانيا مادة ٩٩

(ب) الشئون الخارجية .

(ج) رفع اى قرار تتخذه اللجنة الدولية اذا رأى ان العمل به يتعارض مع القيام بمسئولياته كممثل لدولتى الحكم الثنائى — على الا يتأخر رد الحكومتين عن مدة اقصاها شهر — على ان ينفذ رأيه اذا اتفقت الحكومتان على ذلك والا اصبح قرار اللجنة نافذا .

(د) القيام بمسئولياته الاخرى التى ينص عليها الدستور او الواردة فى التعديلات المقترحـــة .

عبد الحكيم وحسان الاقطار

الملحق الثالث

رسائل متبادلة في أبريل ومايو 1953
بين السيد عبدالرحمن المهدي واللواء محمد نجيب
(1)

1953/4/30

عزيزي السيد الحسيب النسيب

الأمام عبدالرحمن المهدي أبقاه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فأبعث إلى سيادتكم بأسمى احتراماتي وخالص ودي وادعو الله تعالى أن يشملكم بعنايته ورعايته وتوفيقه وأن يكتب للسودان المستقبل الزاهر الذي نرجوه له ويرجوه كل مصري. وإنا جميعاً نتجه إلى الله بقلوب يعمرها الإيمان أن يكلأكم برعايته وأن يحقق للسودانيين ما يهدفون إليه من عزة ورفاهية وسؤدد وبعد:

ففي مساء الأربعاء الموافق 22 أبريل سنة 1953 حضر إلى القاهرة وفد حزب الأمة المكون من حضرات الأساتذة السادة عبدالرحمن علي طه وعلي بدري وعبدالرحمن عبدون واجتمعت بهم عدة مرات تباحثنا فيها بكل صراحة كإخواة يحرصون على مجابهة المشاكل التي لا بد وأن تنشأ بين الأخ وأخيه.

وقد فهمنا موقفكم وقدرنا الصعاب التي تواجهكم والتي يجب أن نتعاون على حلها وإن كانت كلها مشاكل خلقتها العهود السابقة - ولكنها كالتركة المثقلة بالديون التي يجب على المرء أن يعالجها ولا يتهرب من مواجهتها.

ولقد قدم إلينا الأخ عبدالرحمن علي طه مشاريع حلول «كلها مر» كما وصفها بمنطقه الصريح السليم مقتنعاً معنا أن من خلفنا كما يوجد من خلفكم اعتبارات يجب أن يعمل لها ألف حساب وحساب.

إن مصالحنا المشــتركة في تطهير السودان من المستعمر لتحتم علينا الوقوف جنباً إلى جنب. ويشاء حسن الحظ أن تكون أمامنا مشكلة مشتركة عاجلة واضحة المعالم لها الأثر كل الأثر في إمكاننا الوصول إلى حل للمســألة التي أوضحها لنا الأســتاذ عبدالرحمن علي طه وزميلاه. تلك المشــكلة المشتركة وهي ضرورة الخلاص من نفوذ المستعمر المتربص بنا والــذي يحاول أن يؤلــب علينا الدول جميعاً وفي مقدمتها تلــك التي يفزعها زوال نفوذ الاســتعمار من الســودان ألا وهي فرنسا وبلجيكا وهولندا وغيرها التي ترابض في الكنغو وفي إفريقيا الاستوائية.

لقــد اتفقنــا على إصدار بيان قاطع. ولكن يجب ألا يغرب عن بالنا أننا لم نصل إلى ما وصلنــا إليه حتى الآن إلا بفضل تكاتف الســودانيين ووقوفهم صفاً واحداً إزاء مطالبهم القومية. لذا وجب علينا أن نتحاشى التعريض بفريق من الســودانيين تعريضاً ربما أودى بالتماسك الذي كان هو سلاحنا.

إن تماسك الأحزاب السودانية يجتاز اليوم امتحاناً رهيباً. فإن أية انتخابات لها تأثيرها على بعض النفوس التي لا يمكن أن تخلو منها أحزاب. تلك النفوس التي يغريها الكسب الحزبي دون أي اعتبار آخر.

ومما يثير الغبطة في النفوس أن ألاحظ أن رجالات الســودان مقتنعون بأن الكســب الحــزبي إنما هو كســب تافه زائل لا يصح بأية حال أن يكــون موضوع موازنة بينه وبين المصالح القومية الكبرى وهي إجلاء المستعمر عن وطنهم واستخلاص حريتهم.

وقد كتبت بياناً راجياً الحصول على موافقتكم السابقة قبل نشره وإذاعته:

«بيان ونداء إلى رجال السودان من اللواء ا. ح. محمد نجيب.

الآن وقد أقبل الســودان على معركة الانتخابات فإني أرى من واجبي نحو إخواننا في الســودان أن أذكركم بأن معركة الانتخابات هذه ما هي إلا أولى المراحل في ســبيل المضي بالسودان إلى هدفه البعيد من تقرير مصيره لأجيال قادمة في جو حر نزيه.

إنهــا معركة ليــس الغرض منها تطاحن الأحــزاب. ولكن معركة تتضافــر فيها جهود الجميع فتقضوا على الشــكوك التي بث من حولكم وتثبتوا للعالم أجمع أن بالســودان

رجالاً قادرون على تكوين حكومة ســودانية خالصة تتولى سودنة الإدارة خلال السنوات الثلاث القادمة.

إن مهمتكم الحقيقية هي مجابهة العالم بســودان قادر على أن يحكم نفســه بنفسه دون الحاجة إلى الاعتماد على دخلاء يأتونه من أقطار بعيدة عبر الحدود والبحار، فينصب المرء منهم نفسه حكماً بين السوداني وأخيه مشيعاً بينهما الفرقة فيتناحرا في عقر دارهما تحت أعين ذلك الدخيل الذي لا يمكنه أن ينسى مصالح وطنه البعيد فيقدمها على مصالح السودانيين المتنازعين باذراً الشك والمرارة في النفوس.

لقد وصلنا إلى ما وصلنا إليه بفضل تماسك السودانيين على اختلاف هيئاتهم ومشاربهم وإني أهيب بكم أن تظلوا متضافرين متماســكين وأن تقدموا على معركة الانتخابات وقد وضعتم نصب أعينكم الهدف القومي البعيد فتؤثرونه على أي طريق فرعي ربما بدا خلاباً وســهلاً وبراقاً، وإنما هو من فعل الشــيطان يلوح لكم فيه بمغانم حزبية تافهة فينصرف بكم عن المضي متكاتفين في الطريق الوعر الشاق الطويل باذلين التضحية العالية نافضين عن أنفســكم المكاســب الشخصية في سبيل تحقيق آمال الشــعب التي انعقدت عليكم لصالــح الأجيال القادمة. وحافظوا على تقاليدكم المجيدة ومروءة الســودانيين وكرامتهم التي اشــتهرت منهم وتنزههم عن المهاترات والتنابذ ما لم يتعوده الســودانيون أو سبق لهم أن مارسوه.

كونوا يداً واحدة، وتلفتوا يمنة ويسرة منقبين عن الكفاءات من رجالكم فتنتفعوا بكل شــخص ليكون لكم عوناً على أداء مهمتكم الشاقة. ولا تتطاحنوا في المحيط الضيق الذي تخلقه الدوئــر الانتخابية المحدودة الأفق، فأنتم في أشــد الحاجة لكل فكر مدبر وقلب نابض وذراع عامل.

لقــد قررت مصر أن تلتــزم الحياد التام حتى يقول الســودان كلمتــه بعيداً عن أية مؤثرات، إذ يســتوى عندها أن يقرر السودان استقلالاً أم اتحاداً. بل إن مصر لتعلن أنها تفضل اســتقلال الســودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق وأســاليب مصطنعة. وإنها لتعلن أنها ســتضرب بيد من حديد على أي مصري يثبت لها أنه اســتخدم وســائل غير مشروعة فيدفع بالســودانيين إلى معركة يقف فيها الســوداني الحــزبي أمام أخيه الحزبي

فتضيــع بينهما ثقة ومجهود هما في أشــد الحاجة إليهما في نضالهما الحقيقي في ســبيل مصلحة البلاد القومية.

ومازلت أكرر ما قلته مراراً من أن أمامكم ثلاث سنوات اما أن تخرجوا بعدها مغلوبين على أمركم لا سمح الله أو أحراراً».

وإني آمل أن يحوز هذا البيان موافقة سيادتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لواء أ. ح. محمد نجيب

(2)

(أ)

دائرة السير السيد عبدالرحمن المهدي

الخرطوم ص.ب 218

أم درمان ص.ب19

1953/5/5

عزيزي الرئيس

اللواء اركان حرب محمد نجيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فأشكركم على كريم رسالتكم المنطوية على الود والصداقة والإخلاص التي أتمنى تنميتها وتركيزها ودوامها. كما أرجو أن أشكركم على كريم ضيافتكم لأبنائي أعضاء وفد حزب الأمة الذين زاروا مصر أخيراً وتكريس وقتكم الثمين لتبادل الرأي معهم في الحالة التي نشأت أخيراً في السودان والتي استوجبت خطورتها انتداب هذ الوفد للقائكم والتحدث إليكم حتى تعملوا معنا على معالجتها فنتفادى نتائجها. وقد علمت منهم مقدار اهتمامكم وحرصكم على التمسك بما تعاهدنا عليه وهو أمر أعهده فيكم وفي رجولتكم التي أصبحت مضرب المثل في بلادنا الشرقية. وهذا ما يحدوني أن أتفق معكم على أن الحالة الخطرة التي نشأت مؤخراً في السودان ما هي إلا من مخلفات العهد البائد في مصر والذي امتد فساده إلى ربوع السودان فعمل على تفريق كلمة أبنائه في الوقت الذي نعمل فيه على ضم الصفوف لتحقيق هدف البلاد الأسمى في حريتها واستقلالها. ولكن شاءت قدرة الله على أن تطهر مصر من ذلك الداء على يديكم فتنمحي آثاره في مصر ويتم بيننا وبينكم ذلك الاتفاق التاريخي الذي نعتبره من أقوى دعائم حركتنا في تحقيق حرية السودان واستقلاله فيتمكن أبناؤه وأبناء مصر من ربط علاقاتهم الوثيقة الدائمة المبنية على المصلحة العملية للقطرين الشقيقين. ولما كان ذلك هدفنا دائماً فقد حملنا رسالتكم الكريمة وبيانكم إلى هيئة حزب الأمة العليا التي تقدمت إليَّ بعد دراسة وتمحيص بردها المرفق مع هذا. وإني إذ اتفق معهم في الرأي أهيب بك وأنت مني موضع الثقة والاطمئنان أن تعمل على تحقيق ما جاء في رد هيئة

حزب الأمة. وأعتقد أننا بذلك نبعد عن علاقتنا خطراً محققاً نحن جميعاً نعمل جاهدين على تفاديه لاعتقادنا الجازم أن ذلك في مصلحة بلدينا.

وختاماً تفضلوا يا صديقي العزيز بقبول أخلص تحياتي

ودم

المخلص

عبدالرحمن المهدي

(ب)

المركز العام

لحزب الأمة

تحريراً في 5 مايو سنة 1953

حضرة الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فقد أطلعنا مولانا الامام عبدالرحمن المهدي على كريم رسالتكم إليه وعلى البيان والنداء المرفق معه. وإننا إذ نشكركم على الدافع الأمين المخلص الذي أملاه، نود أن نؤكد لكم أن دوافع التفاهم والحرص على استمرار العلاقات الطيبة بيننا وبين مصر هي التي حدت بنا أخيراً لإرسال وفد من المركز العام لحزب الأمة ليتفاوض معكم في أمور تهم السودان ومستقبل العلاقات الدائمة بين مصر والسودان.

وإن حزب الأمة يشكركم أيضاً على تصريحكم الهام الخطير الذي أدليتم به لوفده عند اجتماعه بكم حديثاً في القاهرة والذي يدل على تصميمكم على إيقاف ما يأتي في الحال وطول فترة الانتقال:

أولاً: المال للدعاية للاتحاد أو الوحدة من أي مصدر مصري كان.

ثانياً: منع أي دعاية مصرية في السودان سواء كان ذلك مثلاً عن طريق حضور الساسة إلى السودان بغرض الدعاية أو عن طريق الوعاظ إلى غير ذلك.

ثالثاً: الكف عن استدعاء الأفراد والهيئات السودانية لزيارة مصر.

رابعاً: الكف عن إنشاء المؤسسات وإرسـال المال إليها إلا بعد التفاهم مع السلطات السودانية المختصة وموافقتها.

خامساً: إيقاف المرتبـات التي كانت تدفع للأفراد المشـتغلين بالدعاية لوحدة وادي النيل في السودان.

ونحن لا نشك في إخلاصكم وحرصكم على تنفيذ ما وعدتم به.

أما عن البيان الذي تصدرونه فإننا نرى أن ندخل فيه بعض التعديلات البسيطة التي لا تمس الجوهر كما ترون في الصورة المرفقة من هذا الخطاب.

فإذا رأيتم أنه مناسـب فتفضلوا بإذاعته وإلا فإنا نستحسـن أن تتكرموا بإيفاد الأخ السـيد حسـين ذو الفقار لنتدارس معه الأمر من جديد على ضوء هذه الحالة الخطيرة السائدة الآن.

المخلص

(امضاء)

رئيس حزب الأمة

«بيان ونداء إلى رجال السودان من اللوء أ. ح. محمد نجيب

إخواني السودانيين

الآن وقد أوشك السودان من الدخول في مرحلة الحكم الذاتي فقد رأيت لزاماً عليّ أن أتوجـه إليكم بالبيان الآتي لتكونو على بينة مـن أمركم ولتدركوا حرص العهد الجديد في مصر على أن يمضي السـودانيون في حكمهم الذاتي وفي تقرير مصيرهم على أسـس نزيهة عادلة وعلى هذا أقول لكم:

إن مـصر ترغـب رغبة صادقة في نزاهة الانتخابات وعدالتها في السـودان. وإن مصر التي تريد للسـودان أن يقرر مصيره في جو حر نزيـه، وإن مصر الجديدة التي تعلم أن حكومات العهد البائد قد أرسـلت للسـودان مبالغ كبيرة من المال لتستعمل في الدعاية للاتحاد أو الوحدة، وإن مصر التي تؤمن بأن انقسـام السودانيين على أنفسهم من حيث المبادئ العامة إنما يؤدي إلى بقاء المسـتعمر وإلى ضرر مصر والسـودان، وإن مصر التي تؤمن أيضاً بأن السودان المستقل سيكون لها قوة أبدية..

إن مصر التي تدرك كل هذا لتعلن أنها تفضل استقلال السودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق وأسـاليب مصطنعة وانها لتعلن انها ستضرب بيد من حديد على أي مصري يثبت لها أنه اسـتخدم وسـائل غير مشروعة فيدفع بالسـودانيين إلى معركة يقف فيها السـوداني ضد أخيه السـوداني فتضيع بينهما ثقة ومجهود هما في أشـد الحاجة إليها في نضالهما الحقيقي في سبيل مصلحة بلادهم القومية».

وفقنا الله لما فيه الخير لنا ولكم

(3)

(أ)

1953/5/19

حضرة صاحب السيادة الحسيب النسيب عبدالرحمن المهدي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فأشكركم على رسالتكم الكريمة بتاريخ 1953/5/5 وإني لفي غاية الحرص على دوام الاتصال وتنمية أواصر الود والصداقة والإخلاص لما فيه صالح السودان قبل مصر.

وبعد فإن أعضاء وفد حزب الأمة الكرام الذين أتوا إلينا يحدوهم الأمل الصادق في دوام التعاون المبني على الصراحة وتبادل الرأي إنما نزلوا أهلاً عند إخوانهم المصريين. فهي ليست ضيافة نستحق عليها شكراً. وهل يعتبر المرأ ضيفاً إذا نزل في منزله أو في منزل أخيه؟

وإني أكرر لسيادتكم أسفي الشديد لتأخير في الرد على خطابكم فقد كانت هناك تطوارت استلزمت منا مواصلة الليل بالنهار فلم نكد نجد متنفساً. واستحوذت على أفكارنا وألبابنا سبل التفكير في حل قضيتنا التي تمس حريتنا في الصميم أمام نفس العدو الذي يحتل بلادنا وبلادكم.

وإني لعلى يقين أنه بمجرد خلاصنا من ذلك العدو المشترك فلن يكون هناك حائل لتوثيق العلاقات بين قطرينا الشقيقين لما فيه مصلحتنا الدائمة لأجيال قادمة.

ولقد تدارسنا خطاب حزب الأمة على ضوء المصلحة المشتركة، ولي عظيم الشرف أن أرفق بخطابي هذا إليكم ردنا على خطاب حزب الأمة عسى أن يكون فيه العلاج الوافي للمشكلة القائمة. وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد.

وختاماً تقبلوا سيادتكم أخلص احترامي وتحياتي.

ودمتم

لواء أ. ح. محمد نجيب

(ب)

1953/5/19

حضرة المحترم رئيس حزب الأمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - فقد وصلنا خطابكم المرفق بخطاب الحسيب النسيب السيد عبدالرحمن المهدي المحررين في 5 مايو سنة 1953 وإننا نؤكد لكم من ناحيتنا حرصنا على التفاهم واستمرار العلاقات الطيبة لما فيه صالح مصر والسودان لأجيال قادمة.

ثم إن حسن النية لا يكفي لإيجاد جو من التفاهم والتعاون المجدي مالم يرتكز على الصراحة التامة وهو ما حرص عليه كلانا.

دخلت مصر مباحثات السودان مع بريطانيا يحدوها غرض واحد وهو تخليص السودان من الاستعمار البريطاني المتغلغل في أراضيه واثقة كل الثقة من أن المصالح المشتركة الأبدية ستوطد على مر الأيام علاقتنا الوثيقة الدائمة في سبيل النهوض ببلدينا جنباً إلى جنب أمام خضم التيارات الدولية.

وأرجو أن تسمحوا لي بتوضيح تلك المصالح المشتركة حتى لا يكون هناك لبس فإن تحديد الخطوط العريضة من شأنه تسهيل سبل الوصول إلى رسم التفاصيل.

المصالح المشتركة بين مصر والسودان تتلخص فيما يأتي:

1- رسم سياسة موحدة بخصوص توزيع مياه النيل توزيعاً يكفل العيش الرغيد لأهل مصر والسودان على مر الأجيال.

2- رسم سياسة موحدة بخصوص اقتصاديات البلدين فإن التعاون الوثيق في هذا المضمار يحقق لنا معاً النهوض بمستوانا والانتفاع بإمكانياتنا لأقصى حد أمام المنافسة الدولية.

3- رسم سياسة موحدة بخصوص شؤون الدفاع فإن أي ضغط أو تدخل أجنبي في أي من مصر والسودان معناه التأثير المباشر على المسائل المفصلة في البندين المذكورين أعلاه. وهي المسائل التي تهم البلدين وحدهما ولا شأن لدولة أجنبية فيهما.

تلك الخطوط الرئيســية يمكن التفاهم عليها بعد تقرير السودان لمصيره. فإن استقل السـودان عقدنا معه معاهدة تنسـق سياسـتنا الخارجية بما يكفل التعاون في المسائل المذكورة آنفاً.

أما في حالة الاتحاد فإننا لا نعتقد أن الوسيلة السليمة تكون في تركيز الأمور في أيدي حكومة واحدة في الوقت الذي نسـعى فيه إلى تعميـم اللامركزية وفي الوقت الذي نرى فيه انتشـار الحكومات المحلية في أرجاء السودان وبعد قيام حكومة سودانية خالصة في الفترة الانتقالية هي أدرى بأصلح الوسائل لحكم السودان.

يكون الاتحاد على شكل حكومة مستقلة تماماً في السودان مع اشتراك هيئة مصرية - سودانية ترسم السياسة التي تخدم المصالح المشتركة.

الفرق إذن بين الاتحاد أو الاستقلال بسيط كل البساطة إذ ينحصر:

1- في حالة الاستقلال

في معاهدة تشرف على تنفيذها هيئة مشتركة بعد الرجوع إلى الحكومتين.

2- وفي حالة الاتحاد

في هيئة مشـتركة تعمل بتوجيه الحكومتين في تنفيذ المسـائل التي كانت سـتتناولها المعاهدة.

أما المسـائل الأخرى ومنها القوانين الوضعية والشؤون الاجتماعية من تنظيم لشؤون الصناعة أو العمال أو رسـم سياسـة الملكية العقارية أو الزراعيـة أوتكييف الوضع بين المجالس القبلية والقانون العلم فجميعها شـؤون داخليـة بحتة تتبع مقتضيات الأحوال والظروف السائدة محلياً ولا شأن لتدخل أحد البلدين في شؤون الآخر.

ومع ذلك فقد أعلنت مصر أنها تحجم عن التفكير في فرض إرادتها على السـودانيين فلهم مطلق الحرية والخيار آخر الأمر بين الاستقلال أو الارتباط مع مصر.

إن حزب الأمة يدين بالاسـتقلال فلنترك جانباً الكلام عن الاتحاد ولنحاول النظر فيما فصلناه عن الاسـتقلال وما يسـتتبع ذلك من وسـائل تكفل التفاهم والتعاون في سبيل تحقيق مصالحنا المشتركة.

وهنـا يتحتم عليَّ أن أتوجه إليكم بسـؤال صريح: هل سـنتمكن في حالة اسـتقلال السودان الوصول إلى الاتفاق الذي يكفل مصالح البلدين؟

والجواب هو نعم إذا ترك الأمر للمصريين والسـودانيين وحدهم دون غيرهم. ولكن يجب ألا يغرب عن البال أن بين السودانيين والمصريين دخيلاً لا يزال له نفوذ وهو يعمل ليل نهار وبكافة الوسـائل لتعكير الجو بيننا وبث بذور الشـك بين السـودانيين بعضهم البعض قبل إشعاع الفرقة وعدم الثقة بين المصريين والسودانيين.

وإني أعتقد أن من أخطر الوسـائل التي لجأ إليها الإنجليز في هذا المضمار هي إخافة السودانيين مما أسموه الدعاية المصرية في السودان حتى ينسى الجميع الخطر الإنجليزي الجاثـم فوق صدورهم والجذور المتغلغلة والتي مازالت تغذى فتمتد وتتوغل في هدوء وسـكون حتى لا يصبح للسـودانيين آخر الأمـر القدرة على الفكاك منهـا والخلاص بل وإرسال النَفَس هادئاً دون استئذان هؤلاء المتسلطين.

ويظهر نفوذ البريطانيين جلياً في نواحٍ كثيرة منها:

1- السـلك الإداري والسـلطة التنفيذية الواسـعة التي يتمتع بها ويقوم بالدعاية له وضد كل وطني سـوداني وكل مصري مسؤول مكتب الاتصال العام الذي لا يتورع عن إرسال السباب والشتائم علناً فتنشرها الجرائد السودانية صاغرة.

2- المؤسسـات التجارية التي تسـيطر على الميزان التجاري السوداني وتمسك بخناق الحيـاة الاقتصاديـة فتوقف شراء السـلع التي لهـا تأثير على الأحوال المعيشـية وتسـتعملها وسيلة للضغط السـياسي. إن الامبراطورية البريطانية تشتري أكثر من 80 في المائة من صادرات السودان بأبخس الأسعار. فهي وسيلة للاستفادة ووسيلة للضغط.

3- الإرساليات التبشـيرية التي تعمل في الخفاء لمساعدة الاستعمار وهذا شيء واضح لمسه الجميع ولا يحتاج إلى شرح أو تفسير.

4- وأخـيراً مكتب الخبـير التجاري البريطاني الذي تهيئ له الإدارة البريطانية أحسـن المنـازل مكاتب وسـكنى. وقد فتحت فـروع كثيرة في أنحاد السـودان وجهزت بأجهزة اللاسـلكي. أما موظفوه فمن رجال السياسـة. وقد اعترف المسـؤولون في

الســفارة البريطانية بالقاهرة بأنهم وجدوا هذا أحسن وســيلة لاتصال الحكومة البريطانية في لندن برجال السياســة مباشرة تحت ســتار الاقتصاد. وجميع هولاء الرجال معروفون ولهم ماضٍ عريق في الجاسوسية البريطانية.

لقــد وقــع في أواخر العام المــاضي الأخ عبدالرحمن علي طه اتفاقــاً خاصاً مع صلاح ســالم وذو الفقار صبري وإننــا لحريصون على احترام كل كلمة جــاءت في هذا الاتفاق. فنحن حريصون كل الحرص على ألا ترسل نقود مصرية إلى السودان لتستخدم في أغراض سياســية. بل اني أقرر مرة أخرى ان مصر تقف على الحياد التام بين الاســتقلال والاتحاد ولا تدعو لأحدهما.

بل كل ما يهمنا هو تكاتف السودانيين لإخراج المستعمر من بلادهم.

أما بخصوص الوعاظ فإني لأؤكد لكم حرصنا على ألا يتكلم رجال الدين في السياســة أو أن يسمح لهم حتى بالإشارة إليها. وقد انهالت علينا أخيراً برقيات من مختلف جهات السودان تكاد تتهمنا بأننا نحارب قول الله تعالى: «ادع إلى سبل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة». بل أشار كثير من تلك البرقبات إلى حزب الأمة على أنه صاحب المطلب الأصلي في وقف إرسال الوعاظ.

ولذا فقد ســارعت إلى مخاطبة حضرة الحسيب النســيب السيد عبدالرحمن المهدي في هذا الموضوع الخطير حتى لا ينســب مثل هذا إلى سيادته وهو الزعيم الديني الكبير. وقد لقيت من ســيادته كل فهــم ثاقب لدقائق هذا الموضــوع. وإني لأوكد لكم حرصنا على أن تكون الدعوة الدينية بعيدة كل البعد عن السياســة وأن تخضع لإشراف الهيئات السودانية المعترف بها على أن تلزم أيضاً الإرساليات التبشيرية في أنحاء السودان بالخضوع كلية لإشراف الهيئات السودانية.

أما عن مســألة الكف عن دعوة الســودانيين لزيارتنا فلقد مضى علينا خمسون عاماً بث أثناءها بذور الشــك بيننا وبينكم. فهل يليق بنا أن نقطع صلة الجوار ونمنع التزاور والتعارف؟ إن كل ما نسعى إليه هو سد تلك الفجوة التي ظلت شاغرة بيننا وبينكم وإزالة الجفوة التي خلقت بين قطرين شــقيقين متجاورين. وكيف يكون التفاهم مستقبلاً على صيانة مصالحنا المشتركة إذا استمررنا في سياسة القطيعة والإحجام عن وصل الصلات؟

أرجــو أن تفســحوا لنا صدوركم فالصراحة بيننا واجبة لأننا نشــترك في نصف الهدف الذي هو طرد المستعمر من أرض مصر وأرض السودان.

وأرجــو أن تراجعــوا تلك المصادر التي تصور لكم شــبح الدعاية المصرية في كل شيء حتى في مسائل الدعوة إلى الدين أو مسائل إنشاء العلاقات الطيبة بين الأخ وأخيه.

أما عن البيان فقد أوضحت في خطابي الســابق للحسيب النسيب السيد عبدالرحمن المهدي أننا نجتاز أوقاتاً عصيبة تحتم علينا إسدال الستار على الماضي خشية التفرقة حتى يمكنا المضي قدماً إلى أهدافنا القومية العليا.

وإني لا أعتقــد من الحكمة في شيء أن نشــير إلى عهود ســالفة ربما غــرزت مرارةً في النفــوس فضلاً عن أنها لا ترتكن عــلى وقائع يمكن إثباتها فنتفرق شــيعاً ونهدم بأيدينا السلاح الوحيد الذي مكننا من إرغام الإنجليز على الاعتراف بحقوق السودانيين في العيش كراماً معززين أسياداً على بلادهم.

هذا السلاح هو الاتحاد فلنحرص كل الحرص على ألا يتصدع فنكون من الخاسرين.

والسلام عليكم ورحمة الله

المخلص

لواء أ. ح. محمد نجيب

الملحق الرابع

نقلاً عن صحيفة الأيام العدد رقم 5013 بتاريخ 7 أبريل 1967

الإمام عبدالرحمن المهدي يسعى لعقد معاهدة عسكرية بين السودان ومصر قبيل الانقلاب

بقلم: السيد عبدالفتاح المغربي

في خريف سنة 1958 قبل الانقلاب العسكري بأسابيع قليلة حدث انشقاق في صفوف حزب الأمة كاد يودي بوحدته ويصدع بنيانه الشامخ - وكان أمينه العام يومئذ رئيساً للحكومة وهو السيد عبدالله خليل. وكانت الشائعات تنطلق في كل لحظة بشتى الصور عن الحوادث المعاصرة في ذلك الوقت كما كانت أحداث الجنوب وحلايب وإحالة بعض ضباط الجيش إلى المعاش وتمرد بعض النواب على أحزابهم مما سبب لي ولرفقائي أعضاء مجلس السيادة كثيراً من القلق. ومن بين تلك الشائعات ما تناقلته الألسن من أن نواب الحكومة سيسقطون حكومتهم في أول يوم لافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لاختلاف جوهري في سياسة الحزب.

وفي خضم تلك الحوادث دق جرس الهاتف في منزلي ذات ليلة وإذا بالمتحدث المغفور له الإمام الكبير عبدالرحمن المهدي. وبعد أن اعتذر في أدبه الجم وكياسته المعهودة على إزعاجي بعد منتصف الليل، قال لي إنه يريد أن يعهد إليَّ بالقيام بأمر هام ومستعجل وانه يثق بأنني سأقوم بأدائه خير قيام بصفتي أحد العضوين المستقلين في مجلس السيادة وانه سيرسل إلى داري في صباح اليوم التالي اثنين من أصدقائي من أقطاب حزب الأمة ليطلعاني على تفاصيل ذلك الأمر الذي يود أن يحاط بالسرية والكتمان. ثم أنهى رحمه الله الحديث وبقيت قلقاً حتى الصباح.

وفي اليـوم التـالي اسـتقبلت في داري رفيقي الطلب والشـباب والكهولة السـيدين عبدالرحمن علي طه والدكتور علي بدري وكلاهما من وزراء حزب الأمة السابقين وقادته الحاليين وعرضا عليّ مسـودة مشروع اتفاقية بين السـودان ومصر فعكفنا على دراسـة الخطوط العريضة للمسـائل المعلقة بين البلدين في اجتماعات متوالية بيني والصديقين من جهة وبيني والسفير المصري الذي كان على اتصال مستمر بالرئيس جمال عبدالناصر - من جهة أخرى، فأضفنا وحذفنا وعدلنا نصوص تلك المسودة بما يلائم مصلحة السودان أولاً وبما يحتمل قبوله عند الجانب المصري ثانياً.

وكان الصديقان يسترشـدان برأي الإمام من وقت لآخر ويعودان إليّ بما يشـير به، إلى أن انتهينا من تلك المسـودة ووضعناها في صيغتها النهائية ولم يبق إلا وضعها في الصيغة القانونيـة والتوقيـع عليها بالأحرف الأولى. وكان الرئيس جـمال عبدالناصر قد نقل إلينا على لسـان سفيره أن الاتفاقية تمثل أساساً طيباً ومقبولاً للتفاوض (وهو الرد الدبلوماسي بالقبول) وأنه على استعداد لاستقبالي في أي وقت أحدده لزيارة القاهرة.

وكان لا بـد - وقـد وصلنا هـذه المرحلة من الإنجاز - من إطـلاع الحكومة ومجلس السيادة على ما تم، قبل الذهاب إلى القاهرة. ومن ثم عرضها على نواب الدولتين لإجازتها وإقرارها بالطرق الديمقراطية المتعارفة. وكان من المقرر أن أحزاب المعارضة السـودانية ترحب تلقائياً بهذه الاتفاقية التي تتمشى إلى حد كبير مع أسـس السياسـة التي ينادون بها والمبادئ التي يعتنقونها.

وفي ذات يوم دعوت السيد عبدالله خليل بوصفه رئيس الحكومة لتناول الغذاء بمنزلي وعرضت عليه الأمر جملة وتفصيلاً فكان كعادته شـديد الصمت قليل الكلام. ثم طلب مني أن أعطيه نسـخة مسـودة الاتفاقية لإطلاع أعضاء مجلس الـوزراء عليها فرادي أو مجتمعـين. فأخذها ووعدني بالعودة بعد يومـين أو ثلاثة على الأكثر. ثم حدث الانقلاب العسـكري في هذه الفـترة الوجيزة وأحيطت منازلنا بالخـوذ والفولاذ وعطلت الصحف وألغيت الأحزاب وكممت الأفواه جميعاً إلا من سبح بحكم الحديد والنار.

ولم تثنني الظروف العسـيرة التي كنا نعيش فيها في ذلك الوقت من مواصلة السـعي لإبـراز تلك الاتفاقيـة إلى حيز الوجود يقيناً مني أنها تكفل الخير كل الخير للبلدين وأنها

تمثل رأي السودانيين جميعاً من حكومة ومعارضة قبل الانقلاب، فأعطيت النسخة الأخيرة التي كانت في حوزتي لأحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وطلبت منه أن يسلمها يداً بيد للفريق إبراهيم عبود، ولست أدري ما فعل بها إلى يومنا هذا. غير أني أصبت بدهشة عظيمة عندما قرأت في صحف ذلك العهد أن المفاوض العسكري السوداني قد قبل أن يكون التعويض المصري لسكان وادي حلفا خمسة عشر مليوناً من الجنيهات بعد أن نصت مسودة الاتفاقية على ثلاثين مليوناً.

وفيما يلي أسرد من ذاكرتي خلاصة نصوص تلك المسودة لأنني كما أسلفت ليست لدي نسخة منها، وأرجو أن يصححني إخواني العليمون بها إن سهوت أو أخطأت:

تقول المسودة بعد المقدمة والديباجة التي تتضمن عبارات المجاملة والإخاء التقليدية:

أولاً: توافق حكومة السودان على إنشاء السد العالي في الأراضي المصرية وتخزين مياه النيل عبر الأراضي المصرية والسودانية.

ثانياً: توافق حكومة مصر وتساعد مالياً وفنياً على إنشاء خزان الروصيرص.

ثالثاً: تدفع الحكومة المصرية لحكومة السودان ثلاثين مليوناً من الجنيهات المصرية فوراً كتعويض عن الأراضي والمنشآت التي سيغمرها السد العالي ولتهجير وإسكان أهالي منطقة وادي حلفا.

رابعاً: تكون جملة حصيلة نصيب السودان من مياه النيل بعد إنشاء السد العالي سبعة عشر ملياراً من الأمتار المكعبة على أقل تقدير.

خامساً: يفتح باب الهجرة إلى مصر للسودانيين على مصراعيه طلباً للعلم والعمل.

سادساً: تخضع هجرة المصريين إلى السودان لقوانين حكومة السودان التي تسنها حكومة السودان من وقت لآخر على أن يفضل العامل والصانع والفني المصري على الأجنبي إذا تعادلت الكفاءات.

سابعاً: تحترم كل من الدولتين المتعاقدتين سيادة الأخرى على أراضيها وحدودها وعلى سياستها الداخلية والخارجية.

ثامناً: إذا اعتــدت دولة غــير عربية على إحــدى الدولتين المتعاقدتــين فعلى الدولة الأخرى أن تهب لعونها بأن تضع تحت تصرفها جميع إمكانياتها من عســكرية واقتصادية ومرفقية حتى ينتهي العدوان.

هــذه خلاصة النقاط التي وردت في تلك الاتفاقيــة سردتها من غير ترتيب كما وعتها الذاكرة. وعندي أن أهم ما جاء فيها الفقرتان الأخيرتان المتضمنتان لمعاهدة عدم اعتداء عســكرية. ولو كان الاتفاق قد تم على مثل هذه المعاهدة منذ ســنوات لكان في وادي النيل اليوم قوة تقيم لها دول الاســتعمار وزناً وتعمل لها ألف حساب. ولما كان السودان اليوم وحيداً تعصف به الأهواء والدسائس من الشرق والغرب والجنوب.

ســقت هــذا الحديث في وقت عدمت فيه الســفينة الربان واســتجدى ركابها لقمة العيش مــن عدوهم. وطفحت صحف البلاد بسيء الخبر حتــى أصبحت قراءتها ممضة موجعة - والرأي عندي هو الاتجاه بأعيننا وأفئدتنا نحو الشمال فنحن عرب ومستعربون قبل أن نكون افريقيين[1].

ونحــن نعتز بتراثنا وتاريخنا ولغتنــا وديننا قبل أن نعتز بحدودنا الجغرافية. وما كان محمد أحمد المهدي جهولاً عندما دفعته وشــيجة الرحــم والدم دفعاً لافتداء عرابي. ولا كان ابنــه عبدالرحمن قصير النظر والإدراك عندما حاول جبر ما انكسر ووصل ما انقطع من وشائج وصلات. كتب الله لها البقاء ما بقي النيل والكتاب.

1- في معــرض تعليقها على مقال عبدالفتاح المغربي قالت صحيفة الأيام إن الوشــائج القوية التي تربط الســودان بالشمال لا تعفيه من مســؤوليته في الوطن الأفريقي. بل يحتم عليه كما حتم ويحتم على مصر مزيداً من الجهد والعمل في أفريقيا.

المراجع

أولاً: المراجع الرسمية غير المنشورة

1. Foreign Office Archives (FO), Public Record Office, London (PRO)

a. Class FO 371, Egypt and Sudan, Political Correspondence. In this Class the folowing files were used:

891	45985	90148	96912
4957	53260	90150	96916
5325	53261	90154	96917
8959	53262	96891	102712
8960	53328	96896	102741
14620	62958	96902	102756
14650	62962	96903	102757
18015	69198	96904	102758
23360	73472	96905	102759
24633	90133	96906	108336
27382	90135	96907	108379
31587	90137	96908	108585
35580	90138	96909	113612
41348	90140	96910	
45972	90142	96911	

Within Class FO 371 Sudan Monthly intelligence Summary (SMIS) and Sudan Political Intelligence Summary (SPIS) were used. The details of which are as follows:

SMIS	No. 69, January	1940.
SMIS	No. 70, February and March	1940.
SMIS	No. 72, May, June and July	1940.
SMIS	No. 73, August and September	1940.
SPIS	No. 1, October and November	1940.
SPIS	No. 3, January	1941.
SPIS	No. 4, February	1941.
SPIS	No. 7, June	1941.
SPIS	No. 9, August	1941.
SPIS	No. 21, November	1942.
SPIS	No. 22, December	1942.
SPIS	No. 28, July	1943.
SPIS	No. 29, August	1943.

SPIS	No. 30, September	1943.
SPIS	No. 31, October	1943.
SPIS	No. 32, November	1943.
SPIS	No. 33, December	1943.
SPIS	No. 34, January	1944.
SPIS	No. 35, February	1944.
SPIS	No. 42, September	1944.
SPIS	No. 43, October	1944.
SPIS	No. 44, November	1944.
SPIS	No. 45, January	1945.
SPIS	No. 47, February	1945.
SPIS	No. 48, March - April	1945.
SPIS	No. 50, June	1945.
SPIS	No. 54, October-November	1945.
SPIS	No. 55, December	1945.
SPIS	No. 56, January - April	1946.
SPIS	No. 60, October	1946.

b. Class FO 141, archives of the Residency, Cairo, In this class file 1024 was used.

c. Class FO 800, Private Collection, In this class files 123 and 505 were used.

d. Class FO 78, General Correspondence of Turkey prior to 1906. In this class files 4957 and 5430 were used.

2. National Archives, Washington D.C. Archives of the State Department: The following document classified as 745W. 0012 - 1052 was used:

Report dated February 10, 1952 by Wells Stabler on a visit to the Sudan, January 13 - 30,1952.

3. National Records Office, Khartoum: The following documents were used:

a. CIVSEC (Civil Secretary) 57/31/117, Papers relating to the Governor - General's Report for 1945. Khartoum Province Annual Report, 1945.

b. Dakhila (1) 1/12/30, Civil Secretary to the Governors of Blue Nile, Northern, Khartoum, Kassala, Darfur and Kordofan Provinces, April 9, 1945.

ثانياً: المراجع الرسمية المنشورة

1- مصر.

أ- السـودان: الكتاب الأخضر الذي أصدرته في سنة 1953 رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر عن السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953.

ب- نهر النيل: كتاب أبيض أصدرته وزارة الخارجية المصرية، 1983.

2- السودان

أ- المجلس الاستشاري لشمال السودان

إجراءات الدورة الثانية 5-10 ديسمبر 1944.

إجراءات الدورة الرابعة 3 نوفمبر 1945.

إجراءات الدورة السادسة 1-6 يناير 1947.

إجراءات الدورة السابعة 20-24 مايو 1947.

إجراءات الدورة الثامنة 3-10 مارس 1948.

ب- الجمعية التشريعية Legislative Assembly

المختار الأسـبوعي من إجراءات الجمعية التشريعية من يـوم الخميس 27 أكتوبر إلى الأربعاء 2 نوفمبر 1949.

الملخص الأسـبوعي من إجراءات الجمعية التشريعيـة، الجمعية الأولى، الدورة الثالثة، رقم 6، من الأربعاء 9 مايو إلى السبت 19 مايو 1951.

Legislative Assembly, Weekly Digest of the Proceedings, First Assembly, Second Session, No. 14, Wednesday 6 December to 16 December 1950.

Legislative Assembly, Weekly Digest of the Proceedings, First Assembly, Third Session, No. 17, March 31st to 2nd April 1952, including Draft of the Self-Government Statute.

ج- Sudan Almanac, Public Relations Office of the Sudan Government, Khartoum, 1949

د- Report by Stanley Baker on the work of the Constitution Amendment Commission up to the date of its Disolation 1952.

هـ- Report of the Sudan Electoral Commission, Khartoum, December 13, 1953, Cmd 9058.

و- The Nile Waters Question, Ministry of Irrigation Khartoum, 1955.

ثالثاً: أوراق خاصة

أفدت في إعداد هذا الكتاب من بعض الأوراق الخاصة التي تركها والدي المرحوم عبدالرحمن علي طه وتتعلق بما يلي:

1- مفاوضات الاستقلاليين مع أحمد نجيب الهلالي في الاسكندرية في مايو ويونيو 1952.

2- اجتماعات اللجنة الفرعية التي كونت في 25 أكتوبر 1952 من ممثلين لحزب الأمة والحكومة المصرية لبحث اقتراحات تعديل مسودة دستور الحكم الذاتي.

3- الرسائل التي تبودلت في أبريل ومايو 1953 بين السيد عبدالرحمن المهدي ومحمد نجيب بشأن تنفيذ اتفاقية الجنتلمان.

رابعاً: الصحف والمجلات

الأهرام، القاهرة.

المصري، القاهرة.

البلاغ، القاهرة.

السودان، القاهرة.

الفجر، الخرطوم.

النيل، الخرطوم.

صوت السودان، الخرطوم.

السودان الجديد، الخرطوم.

الرأي العام، الخرطوم.

الأمة، الخرطوم.

الأيام، الخرطوم.

خامساً: الكتب والمقالات باللغة العربية

أ- الكتب:

أحمد حمروش : **قصة ثــورة 23 يوليو**، الجزء الثـاني، مجتمع عبدالناصر، **مكتبة مدبولي، القاهرة**، بدون تاريخ.

: **قصة ثورة 23 يوليــو**، الجزء الثالث، عبدالناصر والعرب، **الطبعة الأولى**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أبريل **1976**.

أحمد خير : **كفاح جيل، تاريخ** حركة الخريجين وتطورها في السودان، **الطبعة الثالثة**، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1991.

: **الطبعة الأولى**، دار الشرق، القاهرة، 1948.

أحمد سليمان : **ومشيناها خطى**، الجزء الثاني، دار الفكر للطباعة والنشر، **الخرطوم، 1986**.

أسامة الغزالي حرب (محرر) : **العلاقــات المصريــة - الســودانية** بين المــاضي والحاضر **والمستقبل**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، **1990**.

إسماعيل صدقي : مذكراتي، تحقيق ســامي أبو النور، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

الصادق المهدي : جهاد في سـبيل الاستقلال، المطبعة الحكومية، الخرطوم، بدون تاريخ.

أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السـودانية 1914 - 1969، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1987.

بابكر بدر ي : تاريخ حياتي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الخرطوم، بدون تاريخ.

بشير محمد سعيد : الزعيـم الأزهري وعـصره، الحديثة للطباعـة، القاهرة، 1990.

: خبايا وأسرار في السياسـة السودانية 1952 - 1956، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1993.

بشير محمود بشير : مؤتمر الخريجين، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1988.

تيم نبلوك : صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمـد علي جاديـن، الطبعـة الثانيـة، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.

جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السـودان 1919 - 1939، ترجمة هنري رياض، دار الثقافة، بيروت، 1972.

جلال يحيى وخالد نعيم : الوفد المصري 1919 - 1952، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1984.

حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني، الجزء الأول، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.

: ملامح من المجتمع السوداني، الجزء الثاني، وزارة الثقافة والإعلام، الخرطوم، 1980.

خضر حمد : مذكرات: الحركة الوطنية السودانية الاستقلال وما بعده، مكتبة الشرق والغرب، الشارقة، 1980.

رأفت غنيمي الشيخ : مـصر والسـودان في العلاقـات الدولية، عـالم الكتب، القاهرة، 1979.

صلاح عزام : مصطفى النحاس - وثائق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977.

ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث، الطبعة الثالثة، الدار السودانية للكتب، 1975.

طارق البشري : الحركة السياسية في مصر 1945 - 1952، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، 1983.

عبدالرحمن الفكي : تاريخ قوة دفاع السودان، الدار السودانية، الخرطوم، 1971.

عبدالرحمن الرافعي : ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1987.

: في أعقاب الثورة المصرية: ثورة سنة 1919، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1987.

: في أعقاب الثورة المصرية: ثورة سنة 1919، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المعارف، 1988.

: في أعقاب الثورة المصرية: ثورة سنة 1919، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار المعارف، 1989.

: مقدمات ثورة 23 يوليو 1952، الطبعة الثالثة، دار المعارف، 1987.

عبدالرحمن علي طه : السودان للسودانيين، تحقيق فدوى عبدالرحمن علي طه، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.

عبداللطيف البغدادي : مذكرات، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، 1977.

عبداللطيف الخليفة : مذكرات وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، الجزء الأول 1931 - 1948، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1988.

: مذكرات من تراثنا السياسي بين الخرطوم والقاهرة، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة، الجزء الثاني 1949 - 1969، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.

عبدالعظيم محمد رمضان	: الجيش المصري في السياسة 1882 - 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
	: تطـور الحركة الوطنيـة في مصر مـن 1918 إلى 1936، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983.
	: اكذوبة الاسـتعمار المصري للسـودان (رؤيـة تاريخية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.
عبدالفتاح عبدالصمد منصور	: العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899 - 1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.
على محمد بركات	: السياسـة البريطانية واسـترداد السـودان 1889-1899، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
غراهام ف. توماس	: السودان: مـوت حلم، ترجمـة عمران أبـو حجلة، دار الفرجان، طرابلس - ليبيا، 1994.
فخري لبيب (محرر)	: نهر النيل: المـاضي والحاضر والمسـتقبل، جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، 1985.
فرانسيس مادينق دنق	: ذكريات بابو نمر، مطبعة اثاكا، لندن، 1982.
محجوب محمد صالح	: الصحافة السـودانية في نصف قرن 1903-1953، الجزء الأول، الطبعـة الثانيـة، مركز الدراسـات السـودانية، القاهرة، 1996.
محسن محمد	: مصر والسودان: الانفصال، دار الشروق، القاهرة، 1994.
محمد إبراهيم طاهر	: تاريخ الانتخابات البرلمانية في السـودان، بنك المعلومات السوداني، الخرطوم، 1986.
محمد أبو القاسم حاج حمد	: السـودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الكلمة للنشر، 1980.
محمد أحمد محجوب	: الديمقراطيـة في الميـزان، دار جامعة الخرطـوم للنشر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
محمد بدر الدين مصطفى	: المفاوضات المصرية - البريطانية: 1953-1954، دار سينا للنشر، 1994.

محمد بهاء الدين الغمري : الحركـة المهدية وانعكاسـاتها على العلاقـات المصرية - السـودانية، مكتب اوزيريس للكتب والمجلات، القاهرة، 1994.

محمد زكي عبدالقادر : محنة الدستور 1923-1952، مكتبة مدبولي، 1973.

محمد سعيد القدال : الانتماء والاغتراب: دراسـات ومقالات في تاريخ السودان الحديث، دار الجيل، بيروت، 1992.

: تاريـخ السـودان الحديـث 1820-1955، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.

محمد عامر بشير : الجلاء والاسـتقلال، الدار السـودانية للكتب، الخرطوم، 1975.

محمد عمر بشير : تاريـخ الحركـة الوطنية في السـودان 1900-1969، دار الجيل، بيروت، 1987.

: حول العلاقات السودانية المصرية، دار النسق، الخرطوم، 1988.

محمد نجيب : كنت رئيسـاً لمـصر، الطبعة السادسـة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1993.

محمود سليمان غنام : المعاهـدة المصريـة الإنجليزية ودراسـتها مـن الوجهة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936.

نسيم مقار : مـصر وبناء السـودان الحديث، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.

نوال عبدالعزيز مهدي راضي : دراسـات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية 1954-1956، دار الأنصار، القاهرة، 1982.

: صدقي والإخوان ووفد السودان عام 1946، دار الأنصار، القاهرة، 1988.

هدى جمال عبدالناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية: 1936-1952، دار المستقبل العربي، 1987.

هنري رياض : موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، دار الثقافة، بيروت، 1967.

وحيد رأفت : فصول من ثورة 23 يوليو، دار الشروق، القاهرة، 1978.

يحيى محمد عبدالقادر : شخصيات من السودان: أسرار وراء الرجال، ثلاثة أجزاء، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، الخرطوم، 1987.

يواقيم رزق مرقص : السودان في البرلمان المصري 1924-1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989.

: السودان في البرلمان المصري 1936-1951. الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.

يوشيكو كوريتا : علي عبداللطيف وثورة 1924، ترجمة مجدي النعيم، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1997.

يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية - البريطانية 1930-1936، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1974.

: قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري 1936-1946، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1975.

: تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1975.

ب- المقالات

جمال عبدالجواد : «مصر في السياسة السودانية»، المستقبل العربي، بيروت، العدد التاسع والسبعون، سبتمبر 1985، ص68.

حيدر إبراهيم علي : «المسكوت عنه في العلاقات المصرية السودانية». صحيفة الخليج، الشارقة، 27 مايو 1997.

سعد الدين إبراهيم : «مصر والسـودان وعتاب الأشـقاء، صحيفـة الاتحاد، أبوظبي، 5 يوليو 1985.

صلاح الدين حافظ : «مصر والسـودان... مراجعة جديدة لخلافات قديمة». صحيفة الخليج، الشارقة، 8 يناير 1997.

عثمان حسن أحمد : «تعريـب كتـاب ذو الفقار بين ثورة يوليو والسـيادة للسـودان». مجلة الدراسـات السـودانية، الخرطوم، العـدد 1 و2 مزدوج، المجلد الثـاني، أكتوبر 1988، ص 129.

فيصل عبدالرحمن علي طه : «عقبات في مسـيرة العلاقات السـودانية - المصرية». صحيفة الخليج، الشارقة، 22 و23 و24 يونيو 1985.

: «حول عتاب الأشـقاء». صحيفة الاتحاد، أبوظبي، 12 يوليو 1985.

: «وقفـة مع مذكرات عبدالفتـاح أبو الفضل». صحيفة الخليج، الشارقة، 15 و23 نوفمبر 1985.

: «المراحل التاريخية لقضية جنوب السـودان». صحيفة الخليج، الشارقة، 1 و8 و15 أكتوبر 1986.

: «قـراءة ثانيـة في اتفاقيـة الدفاع المشـترك بين مصر والسـودان لعام 1976» صحيفة السياسـة، الخرطوم، 22 أكتوبر 1987.

محاسن عبدالقادر حاج الصافي : «أحمد عثمان القاضي والحركة الوطنية السـودانية». مجلة الدراسـات السـودانية، الخرطـوم، العدد 1 و2 مزدوج، المجلد الثاني، أكتوبر 1988، ص 20.

مكي شبيكة : «ثـورة سـنة 1919 المصريـة وأثرهـا على السياسـة البريطانية في السـودان». مجلة الدراسات السودانية، الخرطوم، العدد الأول، المجلد السابع، أغسطس 1985، ص 66.

نجدة فتحي صفوة : «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية: السودان على عتبة الاســتقلال». الباحث العربي، لندن، يناير - مارس 1986، ص 110.

يونان لبيب رزق : «قيــام وســــــقـوط المهدية في الســودان المعاصر». مجلة السياسة الدولية، القاهــرة، المجلد الســـادس، 1970، ص 520.

سادساً: الكتب والمقالات باللغة الإنجليزية

أ- الكتب

Abbas, Mekki, Sudan Question, Faber and Faber, London 1952.

Abdel Rahim, Muddathir, Imperialism and Nationalism in the Sudan, Khartoum University Press and Ithaca Press London, 1986.

Abu Hasabu, Afaf Abdel Majid, Factional Conflict in the Sudanese National Movement 1918 - 1948, Graduate College Pubications, University of Khartoum, 1985.

Babiker, Mahjoub abd al-Malik, Press and Politics in the Sudan, Graduate College Publications, University of Khartoum, 1985

Baddour, Abdel Fattah I.S., Sudanese - Egyptian Relations, Nijhoff, The Hague, 1960.

Beshir, Mohamed Omer, The Southern Sudan: Back ground to Conflict, Hurst, London, 1968.

Daly. M.W. British Administration and the Northern Sudan 1917 - 1924, Leiden, 1980.

Empire on the Nile: The Anglo - Egyptian Sudan 1898 -1934, Cambridge University Press, 1986.

Imperial Sudan: The Anglo - Egyptian Condominium 1934 -56, Cambridge University Press, 1991.

Duncan, J.S.R., The Sudan's Path to Independence, William Blackwood, Edinburgh and London, 1957.

Egyptian Society of International Law, Documents on the Sudan 1899 - 1953, Brochure No. 14, March 1953.

El-Erian, Abdulla, Condominium and Related Situations in International Law, Fouad I University Press, Cairo, 1952.

Henderson. K.D.D., The Making of the Modern Sudan, The Life and Letters of Sir Douglas Newbold, Faber and Faber, London, 1953.

Sudan Republic, Ernest Benn, London, 1965.

Holt. P.M. A . Modern History of the Sudan, Weindenfield and Nicolson, London, 1961.

Hyslop, John, Sudan Story, Naldrett Press, London, 1952.

Ibrahim, Hassan Ahmed, The 1936 Anglo - Egyptian Treaty. Khartoum University Press, undated.

Khalid, Mansour, The Government They Deserve, Kegan Paul London, 1990.

Mavrogordato, J., Behind the Scenes. 1982.

Mohammad. Ahmed Al Awad, Sudan Defence Force: Origin and Role: 1925 -1955, Institute of African and Asian Studies, Khartoum, undated

Robertson, James. Transition in Africa, Hurst London, 1974.

Sabry. H. Zulfakar, Sovereignty for Sudan, Ithaca Press, London, 1982.

Taha. Fadwa A.R.A., The 12th February 1953 Anglo - Egyptian Agreement on the Sudan, Unpublished PhD. Thesis, University of Khartoum 1986.

Thomas, Graham F., The Last of the Proconsuls, Letters of Sir James Robertson, The Radcliffe Press, London and New York. 1994.

Wai, Dunstan M. Editor, The Southern Sudan: The Problem of National Integration, Frank, Cass, London 1973.

Warburg, Gabriel R., Egypt and the Sudan Studies in History and Politics, Frank Cass, London, 1985.

Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan, Frank Cass. 1978.

Woodward, Peter, Condominium and Sudanese Nationalism, Rex Collins, London, 1979.

ب- المقالات

Daly. M.W., 'The Development of the Governorship of the Sudan 1899 - 1934,' Sudan Notes and Records, Volume LX1 (1980), p. 27.

Badstone. R.K., 'The Utilization of the Nile Waters,' 8 International and Comparative Law Quarterly (1959). p.523

Ibrahim. A.M., 'Development of the Nile River System,' p.87 in M.O. Beshir, editor, The Nile Valley Countries Continuity and Change, Volume 1 (undated), Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

Mayall, R.C. 'Recemt Constitutional Developments in the Sudan,' International Affairs, Volume XXVIII, No.3, July 1952, p. 310.

Mohammed, Ahmed Al Awad, 'Militarism in the Sudan: The Colonial Experience,' Sudan Notes and Records, Volume LXI (1980) p.15.

Sinada, Mamoun, 'Constitutional Development in the Sudan Contemporary with the Evolution of the University of Khartoum,' Sudan Notes and Records, Volume LXI (1980), p.77.